

طبع بالمطبعة الاسلامية لمحمد ميرزا ماورايوف
في تمير خان شوره



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين
بآدابه أما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده
الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله
سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه
الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي
إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ رحمه الله تعالى
لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن يجعله جزءا منها
هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس

كان ترجمة قوله نظمها في سلك التقريب بالنظم الحتر جمة القد في المحقق لدرس نظمها في ان يقرب للرجل عبارتها التي كالسلك اي تجعلها ولعله دعاه الى ذلك قول المحشي العصام والحاصل على الثاني ابلغ اه فلو جعل التقريب على معناه الاول عبارة عن التسوية وجعل اضافة السلك اليه من اضافة المشبه به الى المشبه اي نظمها في تسوية كالسلك لحفه مؤنة التقريب فلا فادت تسوية كانه قالينا عن الحشو والكدورة كالخيط المنتظم اللؤلؤ فضلا عن تجريحه الذي كالسمط فبيض بيض استعلونا بان الله ربي ذنوبنا محمد طاهر رحمه الله

في سلك التقريب مجرد ب كنلدر ليرك عبارتر طليم ح مكن ليلب وجليب وسمطا مرغل مرب كنلدر ليرب كتابتلاين رطرم يليك قلدقى
[illegible]

(فائدة) جرى الشيخ المحقق ابو بكر في كتابه مائة عامل وغيره على مذهب الكوفيين في بيان معاني حروف الجر فقال الشيخ الجمال ابن هشام الانصاري في الباب السادس من كتابه المغني الثالث عشر اي من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الاسم انتهى قال الشيخ محمد الامير المالكي في حاشيته عليه ما نصه يعني بعض الظاهرية ان كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها ويتنزل به اي بهذا القول بان يقال ان في في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل بمعنى على والباء في قوله تعالى فاسئل به خبيرا بمعنى عن لان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض دون ان يقدر نيابة اه وذلك لان نصيبهم لو كان الحرف موضوعا لمعنى واحد واستعماله في غيره اما بسبب التجوز في الحرف او ارتكاب التضمين في الفعل وهذا اولى لما قاله المصنف ان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف .. اسهل منه في الحرف اي لان الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف انتهى وقال ذلك الانصاري في حرف الباء من كتاب المغني من بيت مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في ولاصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا انتهى وعبارة الشيخ الدسوقي في قوله مذهب البصريين اي قيل ان مذهب البصريين ان كل حرف له معنى حقيقي واحد فقط ولا يأتي لمعنى حرف آخر وقيل ان مذهب البصريين ان لها معاني عديدة لكن تلك المعاني لم يأت لها حرف آخر من حروف الجر مثلا الباء موضوعة للالصاق والسببية والتعدية لا للمعاني المشهورة لغيرها والظاهر القول الثاني .. وما اوهم ذلك اي انابة حرف عن حرف آخر لا بقيد القياس والحاصل ان الانابة ليست قياسية وما ورد من الانابة فاولا ان امكن تأويله بان يجعل من قبيل الاستعارة فان لم يمكن جعل من باب التضمين ان امكن والا حكم بشذوذه وخالف في ذلك الكوفيون .. والمراد بالشذوذ اي حيث لا يتأتى تأويل ولا تضمين .. وهذا الاخير وهو جعل الكلمة نائبة عن اخرى لا بقيد الشذوذ بل بقيد عدمه وقوله اقل تعسفا وهذا هو الاحسن ومعلى كلامهم فلا استعارة في الحرف اصلا ولا تضمين لان عندهم الحرف له معان عديدة موضوعة له باعتبار كل في الحقيقة وقوله اقل تعسفا المراد نفي التعسف من اصله وهذا ميل من المصنف لمذهب الكوفيين وجنوح عن مذهب البصريين انتهى فاذا كان مذهب الكوفيين اقل تعسفا وكان المراد منه نفي التعسف من اصله فما معنى كون مذهبهم على خلاف الصواب كما قاله المصنف في الباب السادس نحو ذلك ارتكبت في توليه مناقضة على ما انتسب للمحشي قال الشيخ السجاعي في حواشيه على شرح الخلاصة فائدة ما ذكرناه من ان الحرف من المعاني هو مذهب الكوفيين والبصريون على انه ليس لكل حرف الا معنى واحد فمن الابتداء ولا الانتهاء والى الانتهاء ولا الحاء والالصاق للباء والاستعلاء لعلى والمجاوزة لعن والاختصاص للام ولا ينوب حرف عن حرف بقياس كما ان احرف النصب والجزم كذلك وما اوهم ذلك فمؤول تأويلا يقبله اللفظ او على تضمين فعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف او على النيابة شذوذا والاخير محمل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ وهو اقل تعسفا فان قيل الاولى المحافظة على تقليل المعاني وردها الى الاصل ما يمكن بناء على قاعدة تقليل الاوضاع فالجواب ان هذا يعارضه الحمل على الظاهر وهي قاعدة مطردة اه شيخ الاسلام وعبارة المغني في اول حرف الباء قيل هو اي الالصاق معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه اه ولا يفارقها اي في شيء من موارد استعمالها فيظهر بذلك انه معناها الاصلي الموضوعة له دسوقي والمحشي حسن المصري بحث على قول الشارح لم يكن الى بمعنى في شرح الى للانتهاء اه بعبارة فيه ان المصنف لم يكن للحرف الا المعاني الاصلية لا كل المعاني اه فهذا كدلالة على ان المعنى الاصلي للباء هو الالصاق وسائر المعاني مجازية فراجع ومر كلام الدسوقي على شرح التلخيص حقيقة الباء الالصاق وعبارة الشيخ حسن المصري في حواشيه على الشارح فان قلت لاي شيء ارتكب التأويل في الفعل بالتضمين دون الحرف وما المرجح مع قول الرضي ان اقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة فان هذا يرجح بقاء الفعل على معناه ويجعل الى بمعنى مع والجواب ان الرضي صرح في موضع آخر بان الاولى ابقاء الحرف على معناه ما امكن وهنا امكن ابقاء الحرف على معناه بارتكاب التضمين فعدل اليه مع شيوعه في كلامهم اه قال الشيخ سليمان الجمل في الفتوحات الالهية على الجلالين التضمين اولى فان التجوز في الافعال اولى من التجوز في الحروف وهو مذهب البصريين كما مر غير مرة اه وعبارة الجلال العلامة السيوطي في الاتقان ويكون التضمين في الحروف والافعال والاسماء اما الحروف فتقدم في حروف الجر وغيرها واما الافعال فان يضمن فعل معنى فعل آخر ويكون فيه معنى الفعلين معا وذلك بان يأتي الفعل متعديا بحرف ليس من عادته التعدي به فيحتاج الى تأويله او تأويل الحرف ليصح التعدي به والاول تضمين الفعل والثاني تضمين الحرف واختلفوا ايهما اولى فقال اهل اللغة وقوم من النحاة التوسع في الحرف وقال المحققون التوسع في الفعل لانه في الافعال اكثر واما في الاسماء فان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين معا نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق ضمن حقيق معنى حريص

ليميل انه محقق يقول الحق وصحح عليه اه فائدة في التضمين قال الشيخ الاشموني انه اشراب اللفظ معنى لفظ آخر فاعطائه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى
كلمتين ومثله صرح المحقق ابن هشام الانصاري في كتابه قال الشيخ محمد بن علي الصبان في حواشيه على الاشموني قوله معنى لفظ آخر وجب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر
في نحو قوله تعالى احسن بي اذ اخرجني من السجن فان تعديته احسن بالباء لتضمينه معنى اللطف والاحسان فالاولى ان يقال التضمين الحاق مادة باخرى في التعدي
واللزوم للتناسب بينهما في المعنى او اتحادهما كذا قيل اه ومثله صرح مصطفى محمد عرفة الدسوقي المالكي في حواشيه على المغني بعبارة هذا التعليل في تغاير المعنيين ولا يشمل
نحو احسن بي اي لطف فان اللطف والاحسان ولطف فالاولى ان التضمين الحاق مادة باخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة حتى يلتحق نحو تناسب اه وايضا صرح
هذا الشيخ الدسوقي ما نصه قوله تؤدي كلمة محكية ظاهره ان الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها الاتي ان الفعل في قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم
تضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب
فقد اطلق فعل الايلاء واريد به ذانك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا اشتراك وهو اي الجمع المذكور انما يتاتى على قول الاصوليين ان قرينة
المجاز لا يشترط ان تكون مانعة من ارادة المعنى الحقيقي اما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من ارادة المعنى الحقيقي فقيل ان التضمين
حقيقة ملوحة لغيرها وقد بسط السعد تعالى مع بيان ان الفعل مستعمل في معناه الحقيقي فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة
القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده فمعنى الفعل المتروك وهو الانهاء مفهوم على انه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم
ان التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد هو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وانه مقابل النحوي وقيل ان التضمين من باب المجاز
ويعتبر المعنى الحقيقي تبعا وهذا هو الذي اعتبره الزمخشري فعلى مذهب السعد تعالى ولا تاكلوا اموالهم ضامين لها الى اموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا
تضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية اي لفظ اريد به لازم معناه فالاقوال خمسة وانظر ما بيانه صحة الاخير منها مع ما هو مقرر من ارادة وضع الاية
الشيخ الشمس المحقق محمد بن علي الصبان في حواشيه على الاشموني قوله لتصير الكلمة اه فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين مرتبطا احدهما بالاخر فيكون مجازا
لا في كل منهما على حدة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا الا ان يقال العلاقة
الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقاني في حواشيه على المحلي عن السعد انه قال انه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الاجزاء حقيقيا
لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندي انه مستعمل في كل من المعنيين على حدة وان لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة
المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره انه مستعمل في حقيقته ومجازه ومثله هو التضمين النحوي
وفي كونه مقيسا خلاف ونقل ابو حيان في ارتشافه عن الاكثرين انه ينقاس واما البياني فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى اليه
على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقا لكونه من حذف العامل
الدليل هذا ما درج عليه السعد فيما يعي وقال ابن كمال باشا الحق ان التضمين البياني هو التضمين النحوي واغا الوهم للسعد من عبارة الكشاف
حيث قال فعل ما يحضن عن امر فتوهم انه تقدير للعامل الاخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن اه قال الشيخ البحر المحقق محمد بن موسى الفقي في حواشيه
على ما يؤدي التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الاخر كقولك احمد
اليك فلانا فانك اذا لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء
مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا قال الزمخشري في تاليفه انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ثم انهم اختلفوا فذهب
بعضهم الى ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا في
الكلام والمحذوف قيدا على انه حال وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا او حالا كما مر قيل اذا كان المعنى الاخر مرادا بلفظ محذوف
كان ذلك من قبيل الاضمار فكيف يقال ان المذكور يتضمنه اجيب بانه لما كانت مناسبة للمذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتبار حصل كانه
في ضمنه ومن ثم كان يجعله حالا او تبعا للمذكور اولى من عكسه وربما يتوهم من ان ذكر صلة المتروك يدل على انه المقصود اصالة انه تفوت بان ذكرها انما
تدل على كونه مرادا في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا اصلا وذهب آخرون الى ان كلا المعنيين مراد بلفظ واحد على طريقة الكناية اذ يراد بها معناها
الاصلي ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الحقيقي فلا حاجة الى التقدير الا لتصوير المعنى وابرازه وفيه ضعف لان المعنى المكني عنه في الكناية
قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن والمضمن فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون
هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى فعل آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية
ولا من الاضمار بل من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناها الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة وح يكون معنى التضمين واضحا قال السيد الشريف
اه وفيه معنى زائد على الحسينية في علم الاداب ان التضمين مستعمل في معناه الحقيقي وفي المعنى المضمن معا لكن المعنى الحقيقي اصالة والمضمن
تبعا فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان ذلك في الجمع بينهما تعلق الارادة بكليهما على الانفراد قال الفاضل حسن چلپي في حاشيته على المطول اللفظ
مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته فكيف لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل
المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس اقول على هذا لا يفرق بين التقدير والتضمين مع انهما متقابلان وكذا لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
على ما قررناه فتأمل اه قال الشيخ الامام ابن هشام الانصاري في الباب الثاني من كتاب المغني ان التضمين لا ينقاس ومثله صرح الشيخ الصبان نقلا
منه في بعض مواضعها قال الشيخ الدسوقي في اول الباب الخامس واعلم انه وقع خلاف في التضمين فقيل انه من استعمال الكلمة في حقيقتها و
مجازها وقيل انه من باب الحقيقة لكن ياخذ الى المعنى المضمن قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فظاهر القول بانه قياسي اه وصرح ايضا
قبيل هذا الباب ما نصه ان التضمين سماعي كما سبق للدماميني وفي حاشية الدردير ان الظاهر انه قياسي لكثرته اه وعبارة بعض حواشي المطول قال
صاحب المغني في الباب الثاني ان التضمين من قبيل المجاز وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى يؤمنون بالغيب ان التضمين من قبيل الكناية او من قبيل الحذف وايضا
قال صاحب المغني في باب التعليق ان التضمين ليس بقياسي اه ثم انه وقع في البسط في الكلام وان كان ذلك مما لا يلزم لكونه مما فيه ذيل ما غيره فاصرح

كتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم
من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع
لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
فيجب ان يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام
لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من
مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام مشتقان من
الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح
حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلم وتمرة بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع
الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم

واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال
أكلت التمر ولفظت النواة أي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى
ما يتلفظ به الانسان حقيقة أو حكما مهملا كان أو موضوعا
مفردا كان أو مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي
في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا
حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه

اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة

والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارة

والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما

قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع

الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول

فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف فحيث لا يفهم

منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان

المراد من اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة

غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها

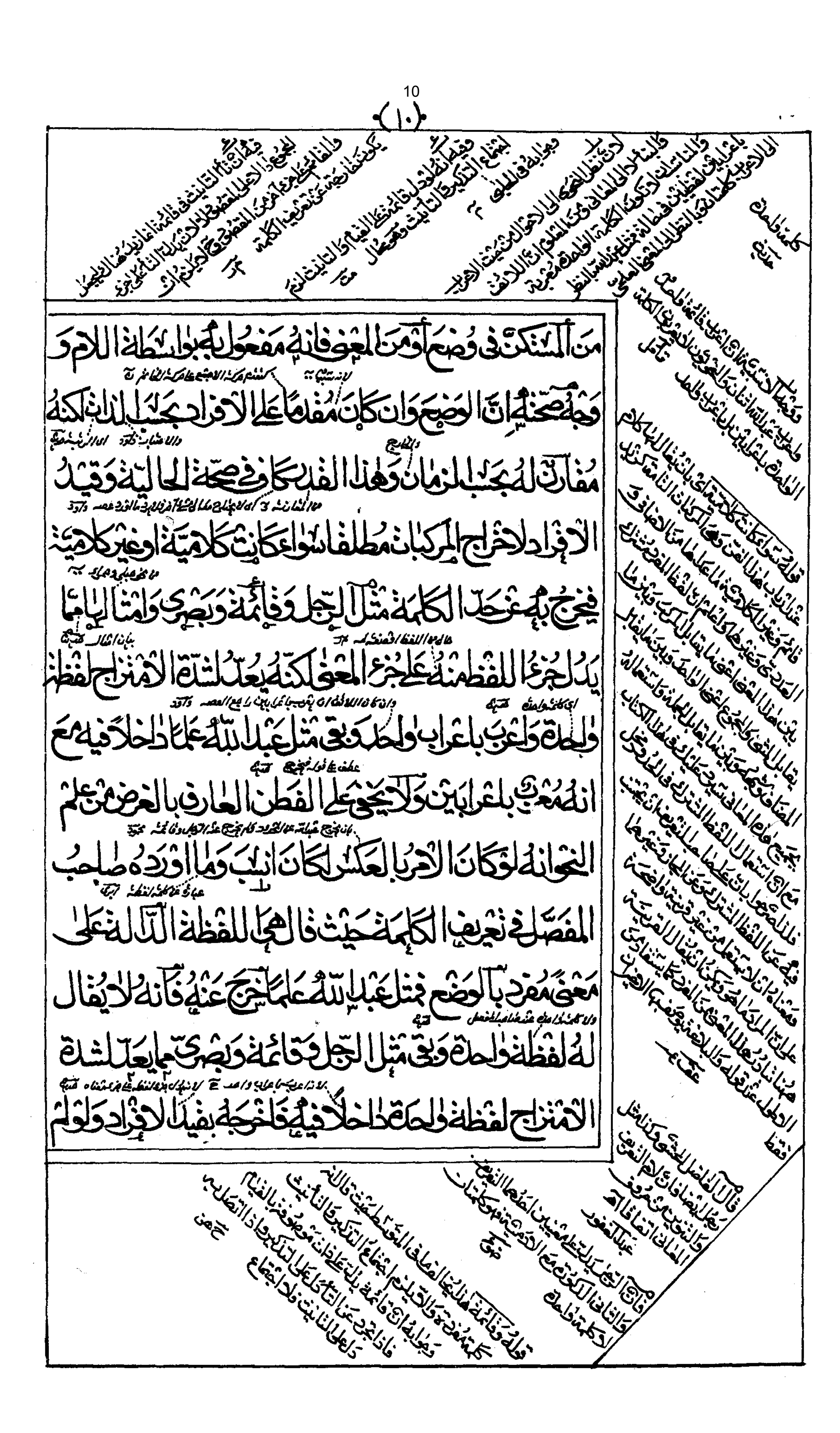
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى

اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم

مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى

الاسم مفعول كرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى
بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس
ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة

وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه
صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل
الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل
قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما
لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف
الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال



من المسكن في وضع أو من المعنى فإنه مفعول به بواسطة اللام و
وجه صحته أن الوضع وإن كان مقدما على الإفراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف في صحة الحالية وقيد
الإفراد لإخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية أو غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وأمثالها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة وأعرب بإعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع
أنه معرب بإعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم
النحو أنه لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب وما أورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على
معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فإنه لا يقال
له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فأخرجه بقيد الإفراد ولو لم

يخرجه بتركه لكان انسب لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع

تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع

في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل

كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ او ان تكون

بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من

ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة

الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان

تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى

في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في

نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة

اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان
حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في
نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني
الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف
في اللغة الطرف وهو في طرف اي بجانب مخالف للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم
احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لانه يعلو على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في
نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام و
ذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على
معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة
تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة و
الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن

الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم ان كل واحد
منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى
حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام**
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل
واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول كل واحد من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى و
الاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن

كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت

المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت

المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت

وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما

متضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما

اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم

من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد

ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات

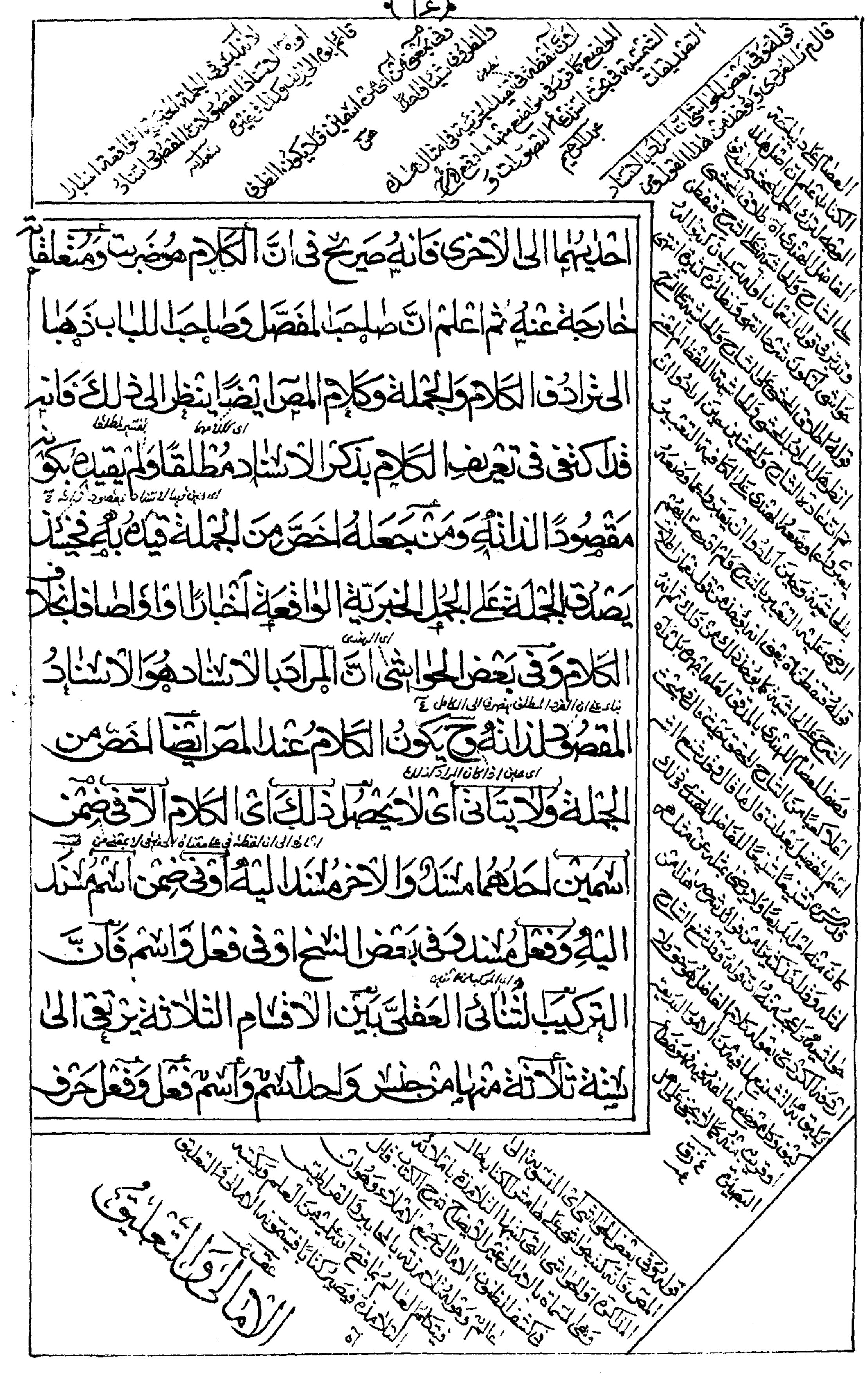
في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل

جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل

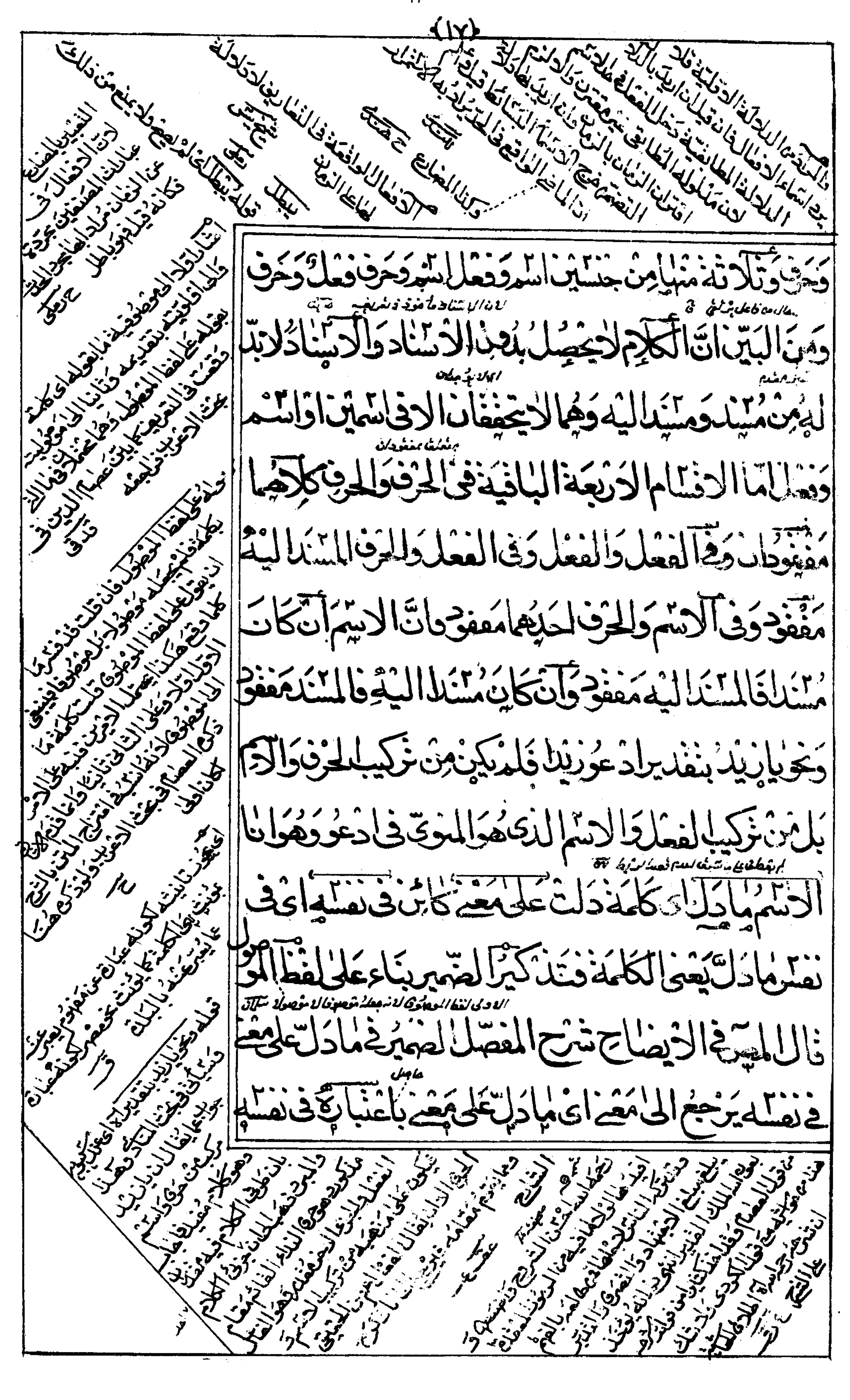
ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص

ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام

صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت



احدیهما الی الاخری فانه صریح فی ان الکلام مرکب ومتعلقاته
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الی ترادف الکلام والجملة وکلام المص ایضا ینظر الی ذلک فانه
قد اکتفی فی تعریف الکلام بذکر الاسناد مطلقا ولم یقیده بکونه
مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قیده بهم فحینئذ
یصدق الجملة علی الجمل الخبریة الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف
الکلام وفی بعض الحواشی ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته ح یکون الکلام عند المص ایضا اخص من
الجملة ولا یتاتی ای لا یحصل ذلک ای الکلام الا فی ضمن
اسمین احدهما مسند والاخر مسند الیه او فی ضمن اسم مسند
الیه وفعل مسند وفی بعض النسخ او فی فعل واسم فان
الترکیب الثنائی العقلی بین الاقسام الثلاثة یرتقی الی
ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف



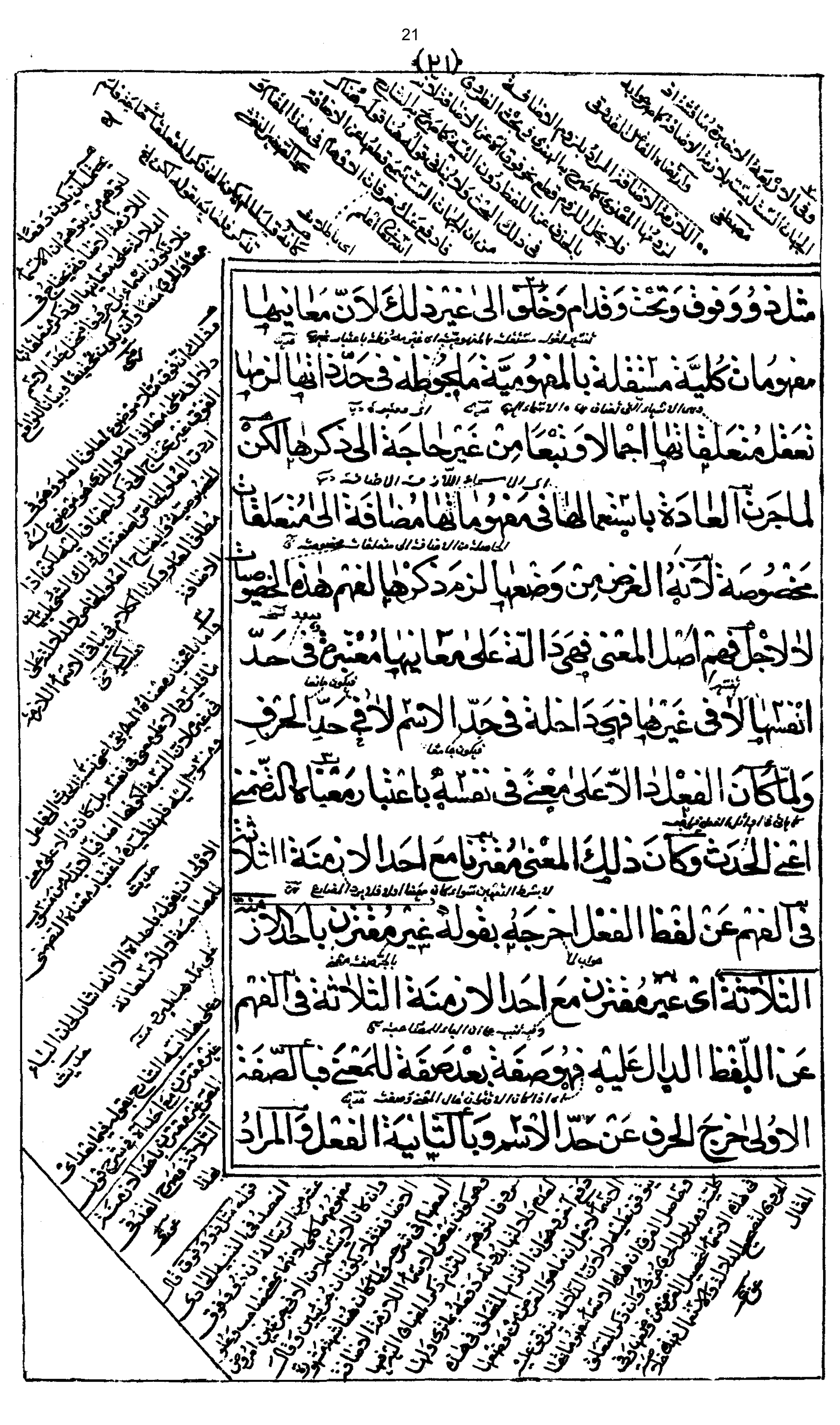
وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية في الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه

وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار
في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه
لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك
تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء اذا
لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من
غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الا
بتداء وفقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم
والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ

العقل من حيث هو حالة بين السير فالبصر مثلا وجعله آلة
لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل
الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة
على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى
ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة
من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآت لتعرف احوالها وذلك
المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها
اوبها اذ لا بد فى كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا
بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف يدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت



انّ المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية و
بكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة
المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر
واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور
فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من
كينونة فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيهًا على
صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى
الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على
اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد
الاسم جمعًا ولا حد الحرف منعًا بالاسماء اللازمة الاضافة



مثل ذو و فوق و تحت و قدام و خلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الزمها
تعقل متعلقاتها اجمالا و تبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن
لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد
انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في حد الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم
عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة
الاولى اخرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد

بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء
الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سوى
كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على
وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا
نحو صه ومه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك
زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب
الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد
معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على واحد الدلالة
عليهما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين

الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه مبهما
بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره
بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره وهي اما شاملة لافراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي
اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها انما زيدت عليها الهمزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها
ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف

بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه

اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل

عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء

الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس

المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم

لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما

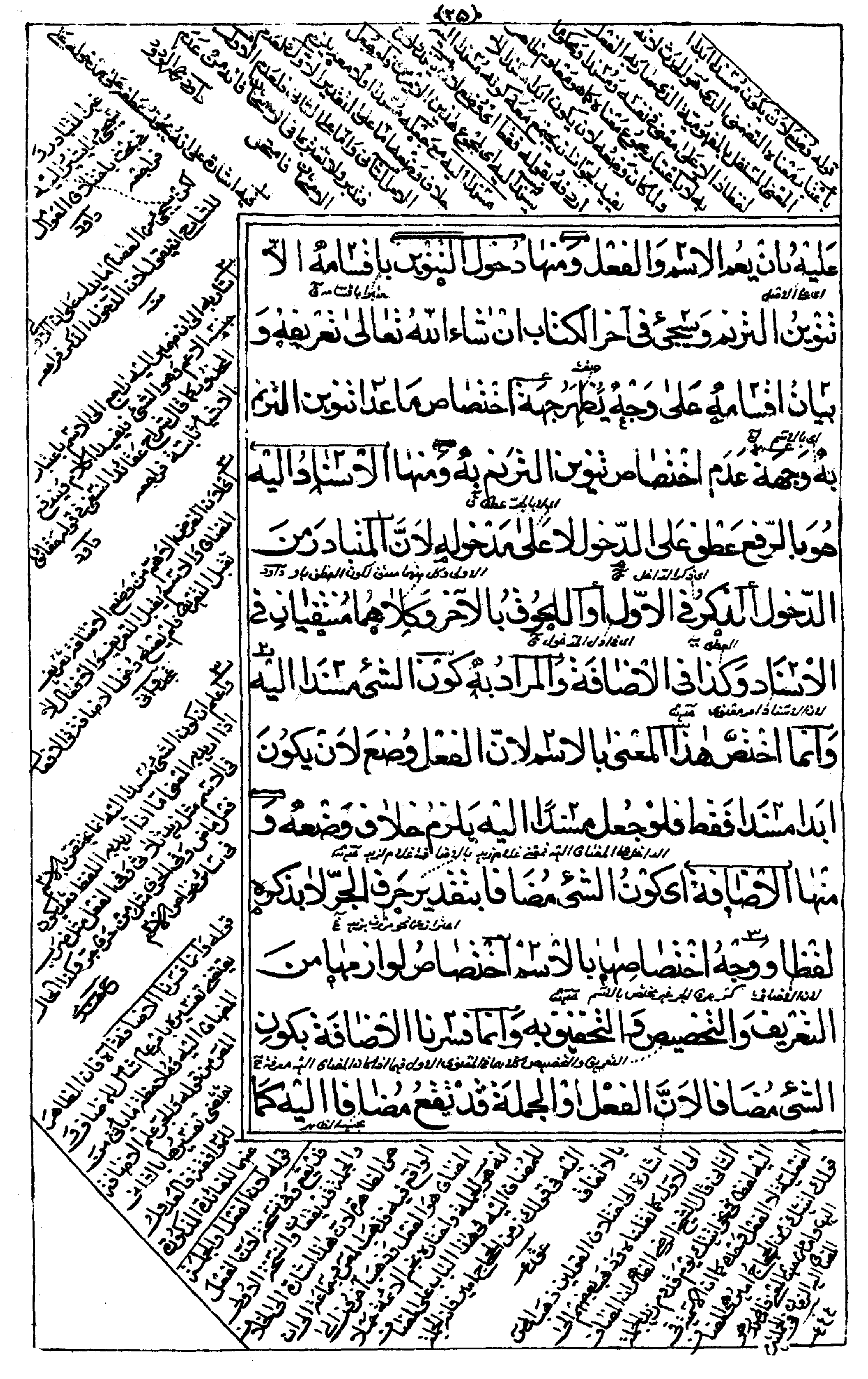
في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص

بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي

ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة

اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل

بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يريد



عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا

تنوين الترنم ويجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه و

بيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم

به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه

هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من

الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في

الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه

وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه و

منها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره

لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من

التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون

الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما



في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر

اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا

يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض

بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف

الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما

ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل

اولا وهذا اي المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما

عداه اي غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني

فالمعرب اي الذي هو القسم من الاسم المركب

اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله

فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام

هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة

نحو الف با تا ثا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن

لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك

من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة

مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في

البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف

وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني

الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف

جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة

وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت

الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة

بعد التركيب بل هو في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة بمجرد

الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر

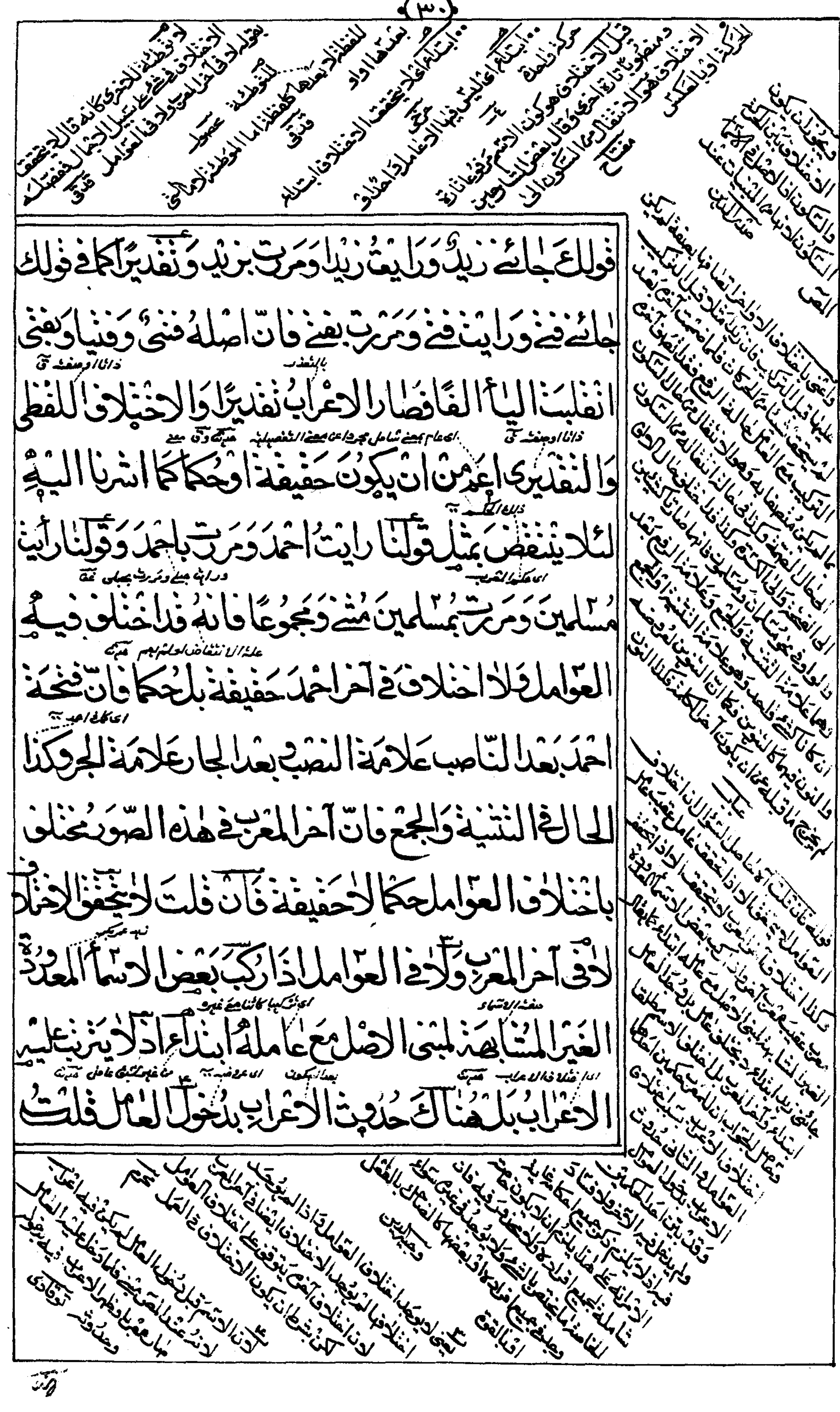
في كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول

الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما



وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما
هو المشهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر
الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها بذلك مستغن عن النحو
ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم
ليجعل آخره مختلفا تبعا لكلامهم فمعرفته متقدمة على
معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه
مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء
على نفسه فينبغي ان يعرف اولا ما عرفه به الجمهور ويجعل

ما عرفوه من جملة احكامه كما فعله رحمه الله تعالى وحكمه اى من
جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان
يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف
بحرف حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا الاختلاف بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا
ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل
فى زيد فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية
اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير او لا اختلاف لفظا كما فى



قولك جائني زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ وتقديرًا كما في قولك
جائني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فإنّ أصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ
انقلبت الياء ألفًا فصار الاعراب تقديرًا والاختلاف اللفظي
والتقديري أعمّ من أن يكون حقيقةً أو حكمًا كما أشرنا إليه
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت أحمد ومررت بأحمد وقولنا رأيت
مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعًا فإنه قد اختلف فيه
العوامل ولا اختلاف في آخر أحمد حقيقةً بل حكمًا فإنّ فتحة
أحمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا
الحال في التثنية والجمع فإنّ آخر المعرب في هذه الصور يختلف
باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقةً فإن قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض الأسماء المعدودة
الغير المتشابهة لمبني الأصل مع عامله ابتداءً إذ لا يترتب عليه
الإعراب بل هناك حدوث الإعراب بدخول العامل قلت

هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل

احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم

يذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر

ان هذا الحكم لا يكون من الخواص الشاملة

الاعراب

ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو

معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما

الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت

على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر

من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة

وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص

لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب

بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب

جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة وضع الاعراب



فضم اليه قوله ليدل على المعاني وكانه اراد هذا المعنى حيث
قال الشارح هذا من تمام الحد لا انه خارج عن الحد واللام في
ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع
فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة
غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان تكون علاماتها ايضا كذلك
فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة

على تلك المعاني وضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس
الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة
متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا
عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب
يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون
الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد
التباس بعض تلك المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة
كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشئ فاعلا

فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء

والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اى

علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به

والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ

مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم تحتج

الى الحاق الياء المصدرية بها كما فى الفاعلية والمفعولية

وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع

ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل و

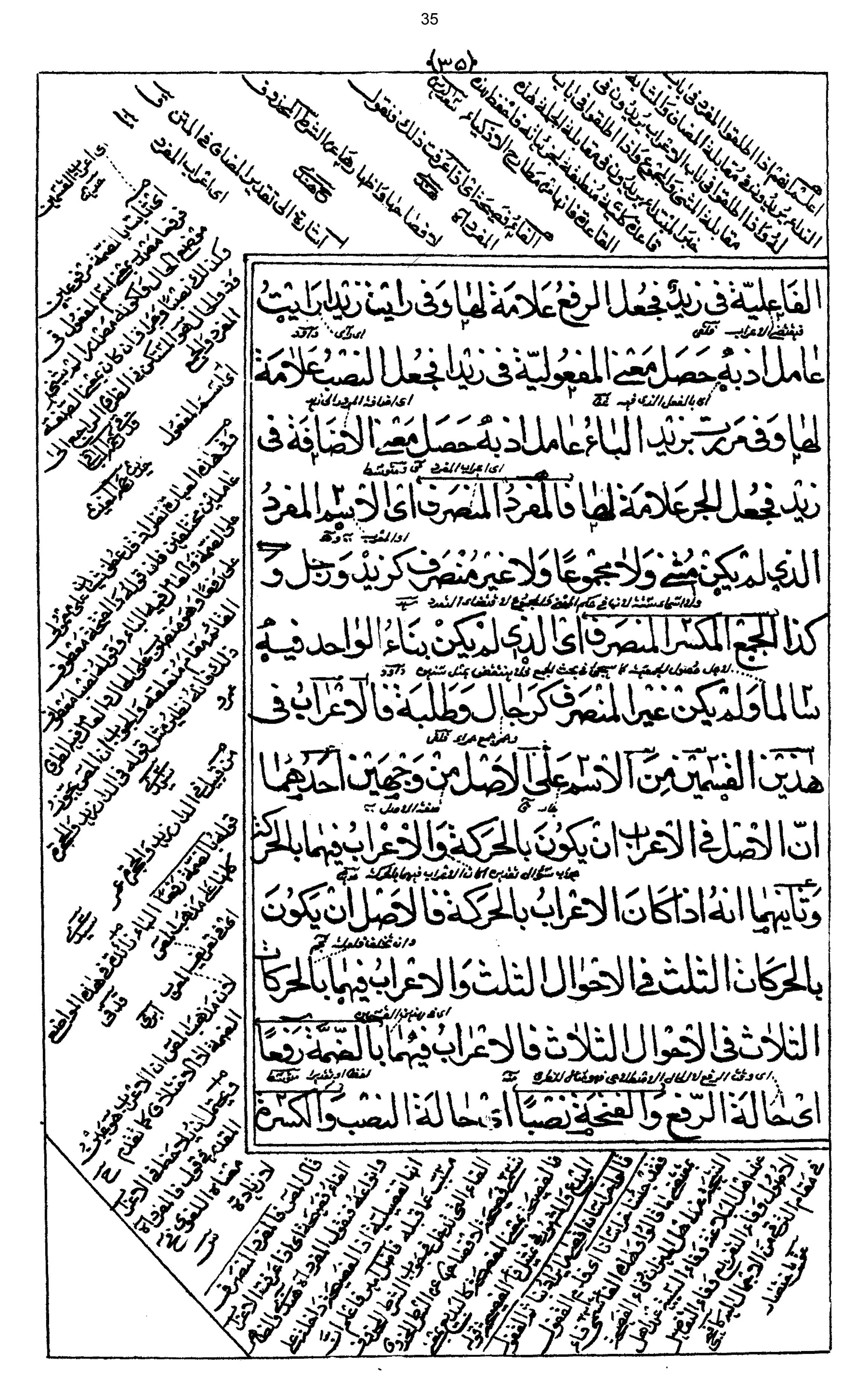
النصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف

للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل

علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى

به يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب

المقتضية للاعراب ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به حصل معنى



الفاعلية في زيدٌ فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت
عامل ادبه حصل معنى المفعولية في زيدا فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء عامل ادبه حصل معنى الاضافة في
زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيدٌ ورجلٌ و
كذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه
سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في
هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات
الثلاث في الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا
اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة



جر اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية

بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم

الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم

الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع

المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به

عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا

فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل

الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما

سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات

غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع

للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد

اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة

من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء

المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال

القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو

اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو ومال وهو لفيف مقرون

بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكناية

لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة

بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال

كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني أخيك

ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها

معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء

بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن

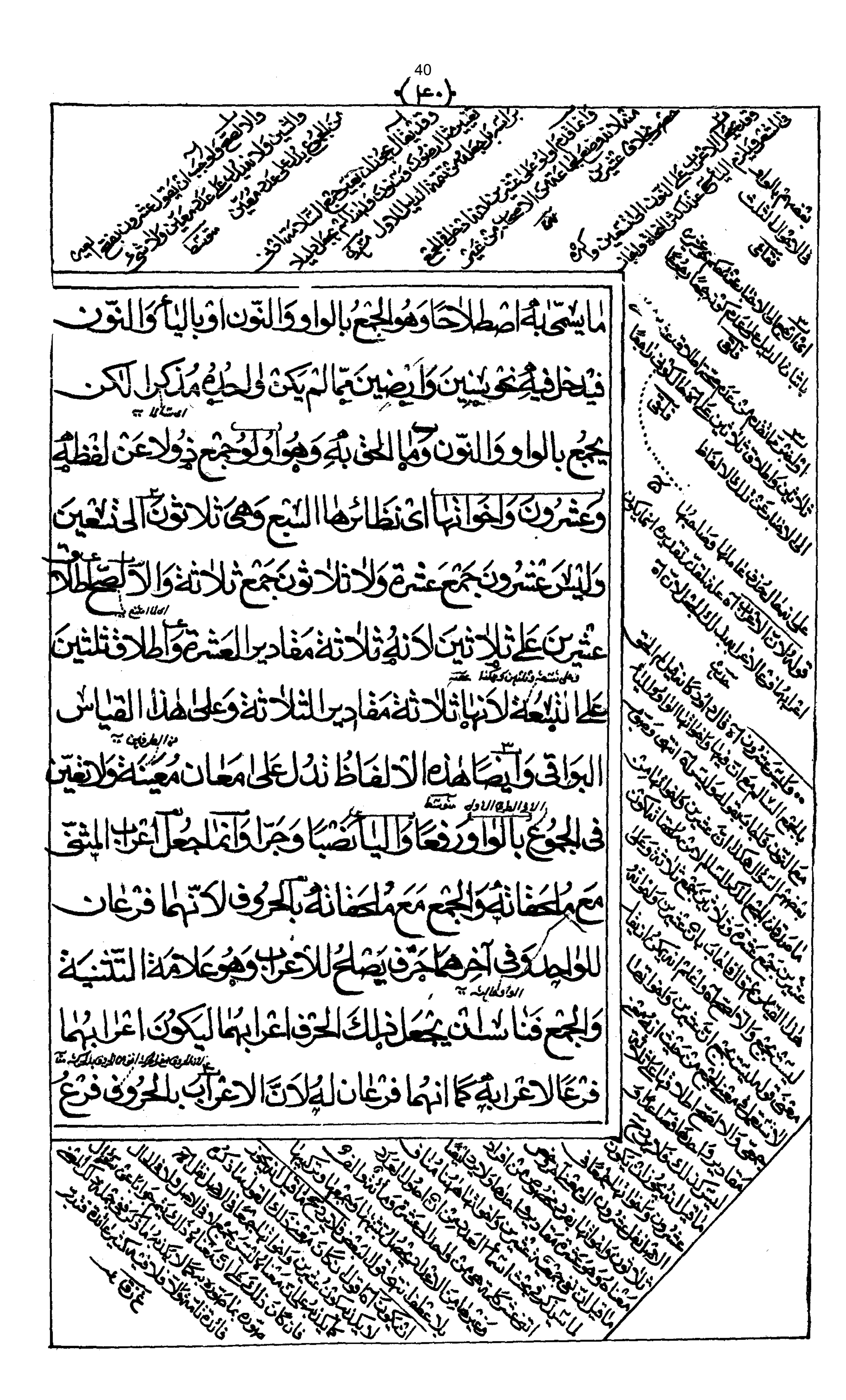
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني أخ ورأيت اخا و

مررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم

لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء

المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما
اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من
العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق
به وهو كلا وكذلك كلتا ولم يذكر لكونه فرع كلا مضافا
اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان

كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته
تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا
الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين و
اذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما و
رأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان
هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقها بالاولى رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به



ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون

فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن

يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو وجمع ذو ولا عن لفظه

وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهى ثلاثون الى تسعين

والياء لا ان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة والاصح اطلاق

عشرين على ثلاثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين

على تسعة لانها ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس

البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تغير

في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى

مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان

للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية

والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما

فرعا الاعرابية كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع

الاعراب بالحركة ولم يجعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلاثة واعرابهما ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي
المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع في المجموع لانه ضمير المرفوع في الفعل نحو
يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر على
الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة
الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة و
قلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان

مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير الى تقسيمه اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في
الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف
مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام التعريف
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف
المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما
اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة
لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا

الاسم فی حالة الجر لفظی غیر مرضی مطلقاً ای فی الاحوال الثلث

یعنی کون الاعراب تقدیریا فی هذین النوعین من الاسم المعرب

انما هو فی جمیع الاحوال غیر مختص ببعضها او استثقل عطف علی

تعذر ای تقدیر الاعراب فیما تعذر او فی الاسم الذی استثقل

ظهور الاعراب فی لفظه وذلک اذا کان محل الاعراب قابلا

للحرکة الاعرابیة ولکن یکون ظهورها فی اللفظ ثقیلا علی اللسان

کما فی الاسم الذی فی آخره یاء مکسور ما قبلها سواء کانت محذوفة

لالتقاء الساکنین کقاض او غیر محذوفة کالقاضی رفعا

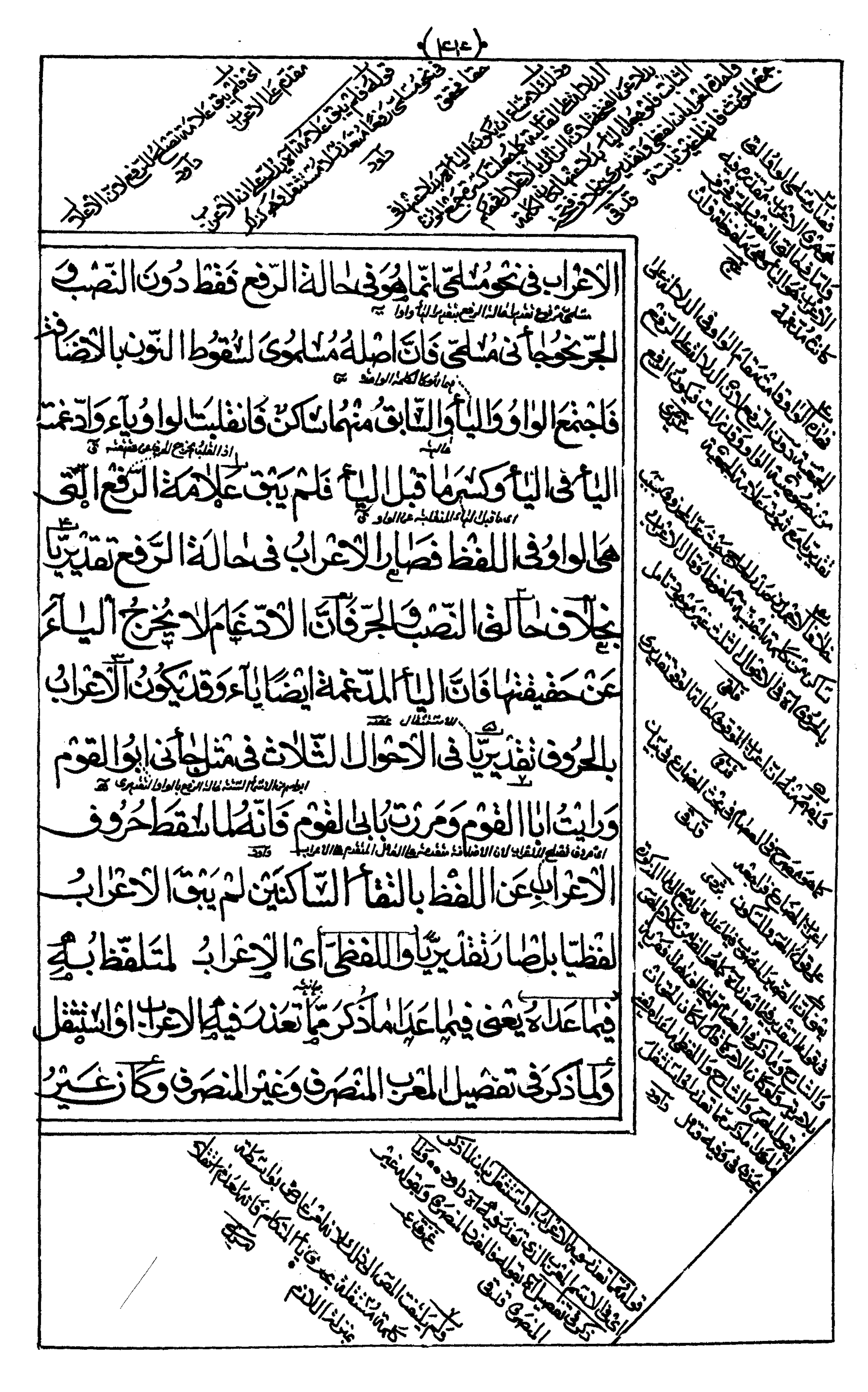
وجرا ای فی حالتی الرفع والجر لا فی حالة النصب لاستثقال

الضمة والکسرة علی الیاء دون الفتحة ونحو مسلمی عطف علی

قوله کقاض یعنی تقدیر الاعراب للاستثقال قد یکون فی الا

بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحروف نحو مسلمی مجازا وتقدیر

الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحرکة رفعا یعنی تقدیر



الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب
والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي
هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث في مثل جاءني ابو القوم
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب اللفظي متلفظ به
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير

المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب

التقديري عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف

ما اى اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واجتماع شرائطهما

فيه اثر اسيجى ذكرها من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع

تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين

بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين

البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح

الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع

عدل ووصف وتانيث ومعرفة • وعجمة ثم جمع ثم تركيب •

والعدول فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد

المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف • ووزن

فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال

اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف

فاعل الظرف اغنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه

ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها

ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين

ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة

واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة

وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا

وهذا كما اذا قلت جائني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل

على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا

الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل

بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل

او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي

لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان فيها لا واحد والقول

بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فان

فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد
عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من
المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال المعرفة وفي
ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث
اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر
المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم
مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما

انتفاؤه الى الفاعل واخرىهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما
قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا
يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن
الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير

المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وباذخال

الكسر والتنوين فيه لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف

معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى

حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية

فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه

انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة

اما الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها ● صبت على

الايام صرن لياليا ● واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان

لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع ● فانه لو فتح نون

نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه

عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فان قلت فالاحتراز

عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة

قلت الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز

عنه ضرورة عند الشعراء اما الضرورة الواقعة لرعاية

القافية كما في قوله سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله

العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤوف من

يسمى باحمد * فانه لو قال باحمد لا يخل الوزن ولكن يخل

بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة

او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب

بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات

امر مهم عندهم وان لم تصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا

واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه

اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف

الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما

يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين

من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحد منهما



مقام العلتين لتكررهما أحدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد يتكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب
واساور واناعيم أو حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التأنيث المقصورة
والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان
للكلمة وضعا لا ينفكان فانهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل و
لا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر
فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
حسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث
فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يفوت اللزوم
الوضعي فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون
الاسم معدولا او خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن



صيغة الاصلية اى عن صورته التي يقتضيها الاصل والقاعدة

ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت

المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية

ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط

فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة

الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان

خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى

اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها

غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما

فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة

فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان

مثل قوس وانيس من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو

القياس فيها اعني اقوانا وانيابا بل انما جمع القوس والناب

ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر

جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما

وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو

اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن

ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا

عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس

بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى

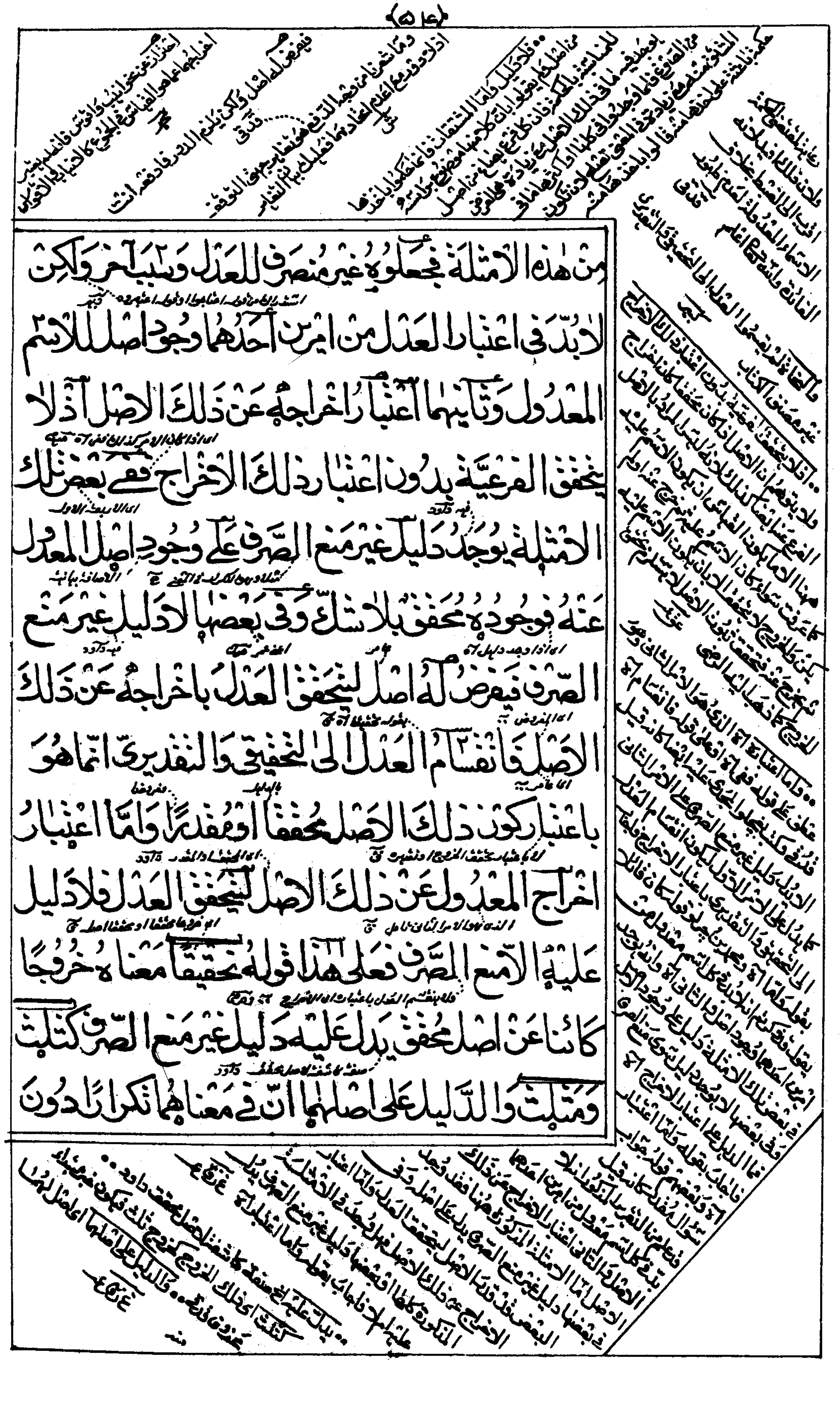
ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما

وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم

يجدوا له فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية

واحتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا

العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر



من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن
لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم
المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا
يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع
الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل
عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا
كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث
ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون

لفظها والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا

كما في جائني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو

ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في آحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع

ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب

مجيئها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل و

الوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة

صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا له واخر

جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل

اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل

باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم

انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام

اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن

آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين



او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدى
وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخر
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس
فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على
حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على
صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا
اعتبر اخراجها عن واحد منها لخفة لعدل فاحد السببين فيها
العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواتها احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة
كانيب وافوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب فلا
شذوذ في هذه الجمعية ولا فائدة للاسم المخرج ليلزم من

مخالفتها الشذوذ فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق
بين الشاذ والمعدول أو تقديراً أي خروجاً كائناً عن أصل مقدر
مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر
وكذلك زفر فإنهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود أصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر فعدل عنهما إلى عمر وزفر ومثل
باب قطام المعدولة عن قاطمة وأراد بباب قطام كل ما هو على فعال
علماً للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فإنهم
اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء في الأعلام
المؤنثة مثل حضار ووبار وظفار فإنها مبنية وليس فيها الأسباب
العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما
العدل ليحصل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معرباً غير

مُنصرف ايضا حملا له على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو
للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين
منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا
حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها
عليها **الوصف** وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او
بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض

الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي
من قبيل المعدودات لان الاعداد علمان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل الوضع
والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في
الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا
تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا
يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا
يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط



اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في مثل قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية
السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان
هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها
بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر

اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال

ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا

اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل

ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسماء الصرف **التانيث**

اللفظى الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه فى

سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المونث ليصير

التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان

ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه

لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث

اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها

فى التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى

شرط للجواز ولا بد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله

وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع

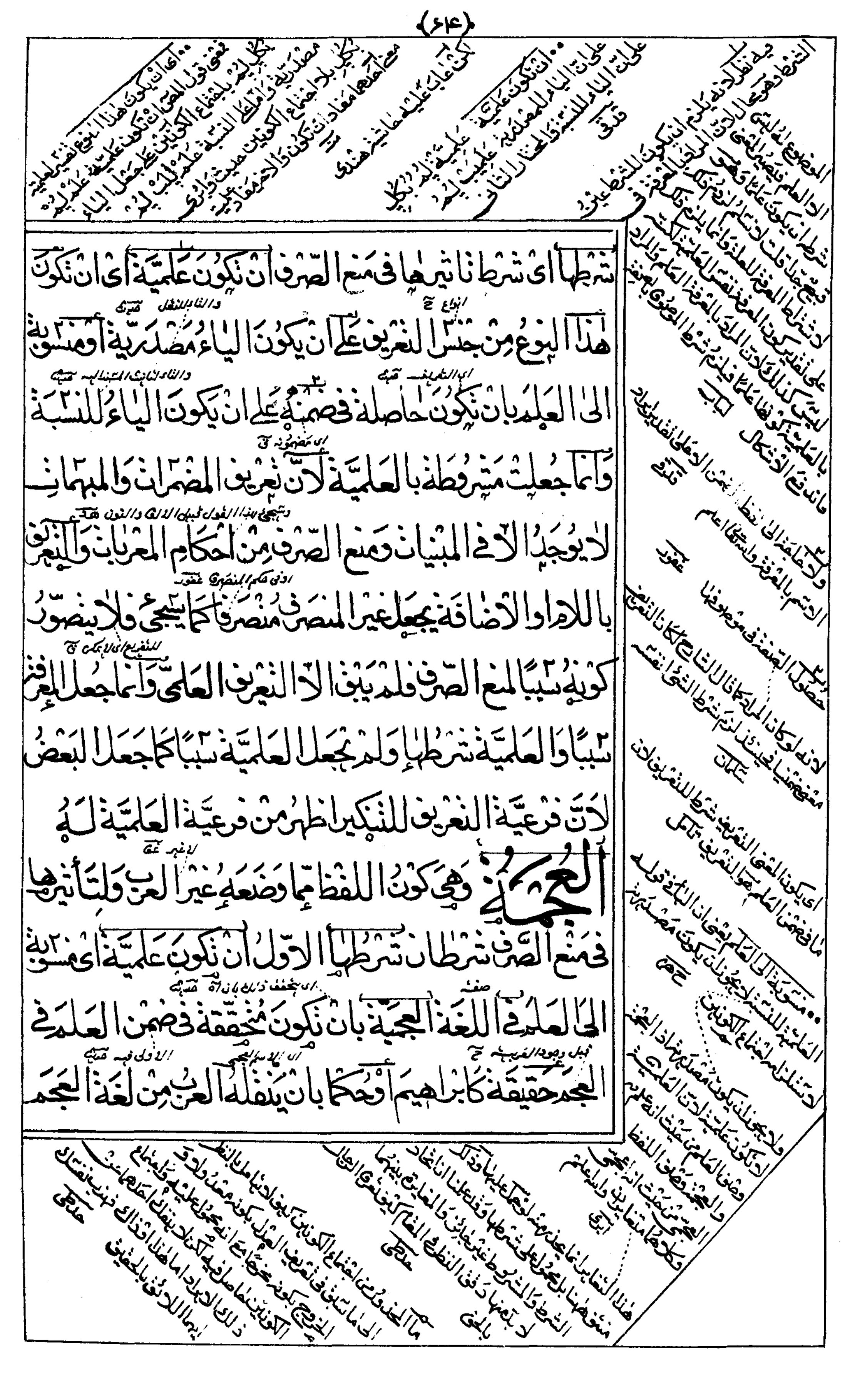
الصرف احد الامور الثلاثة زيادة على الثلاثة اى زيادة حروف
الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها
الثلاث مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور واما اشترط فى وجوب
تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلاثة لتخرج الكلمة بثقل
احد الامور الثلاثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى
انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين
يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية
والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط



وأما ما وجود فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره و
هو العجمة فإن سمي به أي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته
منع الصرف الزيادة على الثلاثة لأن الحرف الرابع في حكم تاء
التأنيث قائم مقامها وقدم وهو مؤنث معنوي باعتبار معناه الجنسي
إذا سمي به رجل منصرف لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية للمذكر
من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به
رجل يمتنع صرفها لأنه وإن زال التأنيث بعلميته للمذكر فالحرف
الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما
يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فإنه إذا صغر
يقال عقيرب من غير إظهار التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب
إذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي

المعرفة

أي التعريف لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة



شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى ان تكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة
الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل التعريف
سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له

العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها
فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة
الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى
العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم

الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان

في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل

ان يتصرف فيها العرب فكأنه كان علما في العجمية واما جعلت

شرطا لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف

فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل

لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني

احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة اي

ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف

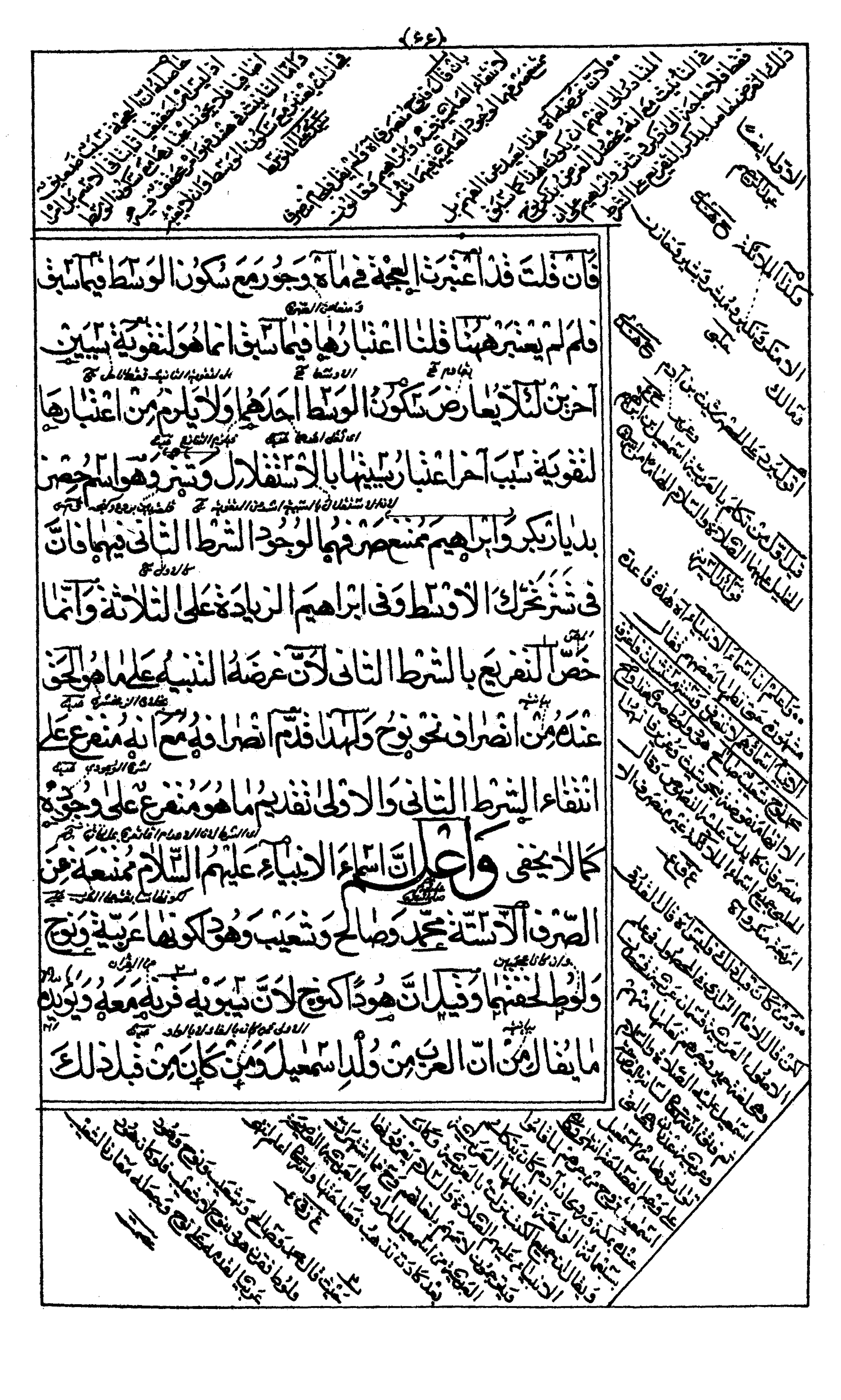
هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو

لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب

ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط

واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات

فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر



فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق
فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
آخرين لئلا يعارض سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبارها بنفسها بالاستقلال وتستر وهو اسم حصن
بديار بكر وابراهيم ممتنعان فيهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان
في تستر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما
خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن
الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده
ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان من قبل ذلك ع



فليس بعربي وهو قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح **الجمع** وهو
سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن
وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها
المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز
ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصوا
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغته مصونة
عن قبول التغير فتوثق بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها

على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في نوع
جمعيته فتنون ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض
ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل واما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر محلا فى فرازنة فانها جمع فرزين وفرزان بكسر الفاء فعلم
مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير
هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه
لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان و
مصابيح مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما
فرازنة وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف
لفوات شرط تاثير الجمعية وهي كونها بلا هاء وحضاجر علما
للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم
جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع

الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير

غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجرا لكونه علما للضبع

غير منصرف لا للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية لانه منقول

عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به

الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا

الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا

حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية

والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة

والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم

لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على

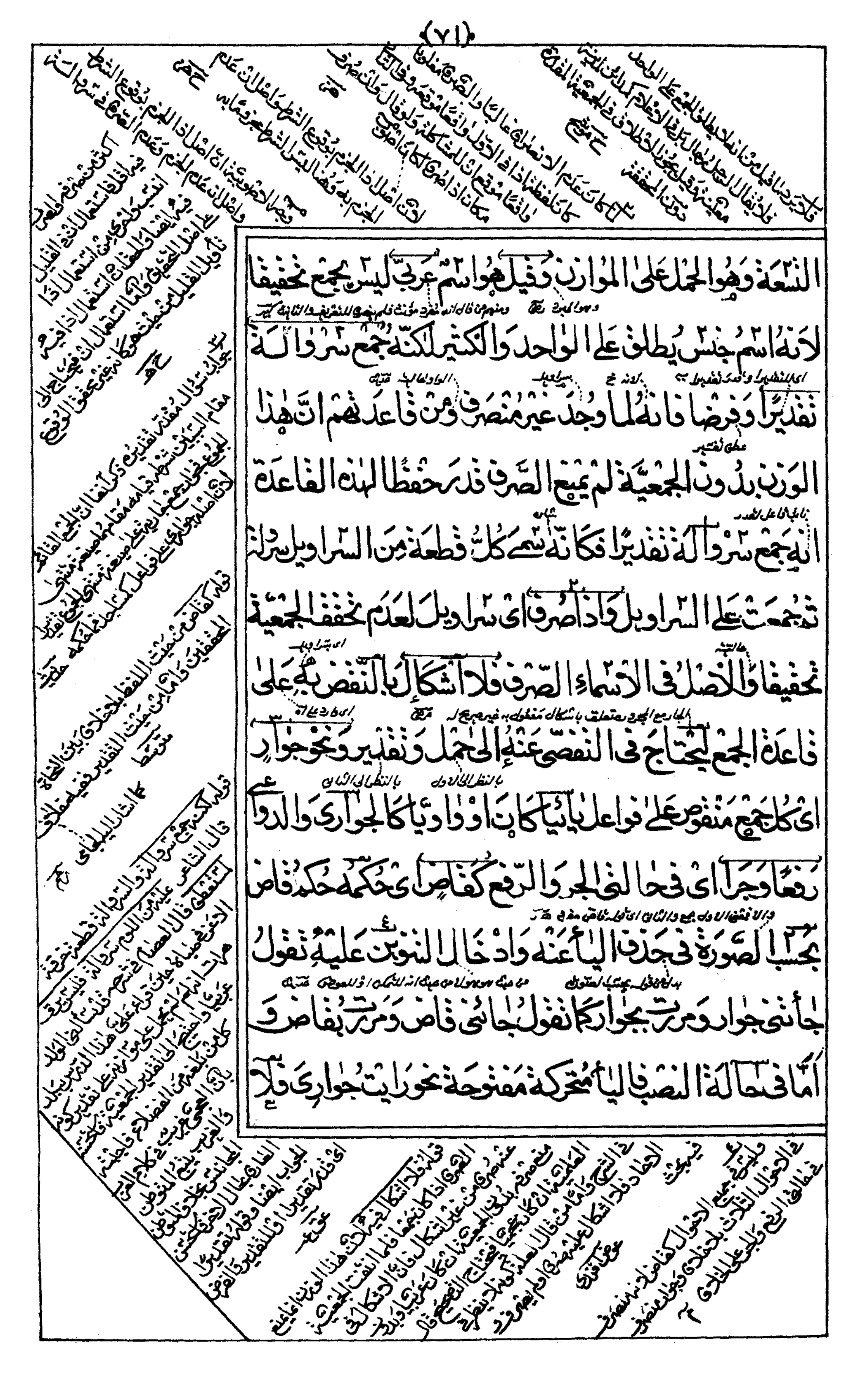
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان

يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف

قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر



كذلك اذ لا ينصرف العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بمصابيح بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد
اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد
قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا
الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب



النسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تخفيفا

لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة

تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا

الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة

انه جمع سروالة تقديرا فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة

ثم جمعت على السراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية

تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على

قاعدة الجمع ليحتاج في النقض عنه الى الحمل وتقدير ونحو جوار

اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي

رفعا وجرا اي في حالتي الجر والرفع كقاض اي حكمه حكم قاض

بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول

جائني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت بقاض

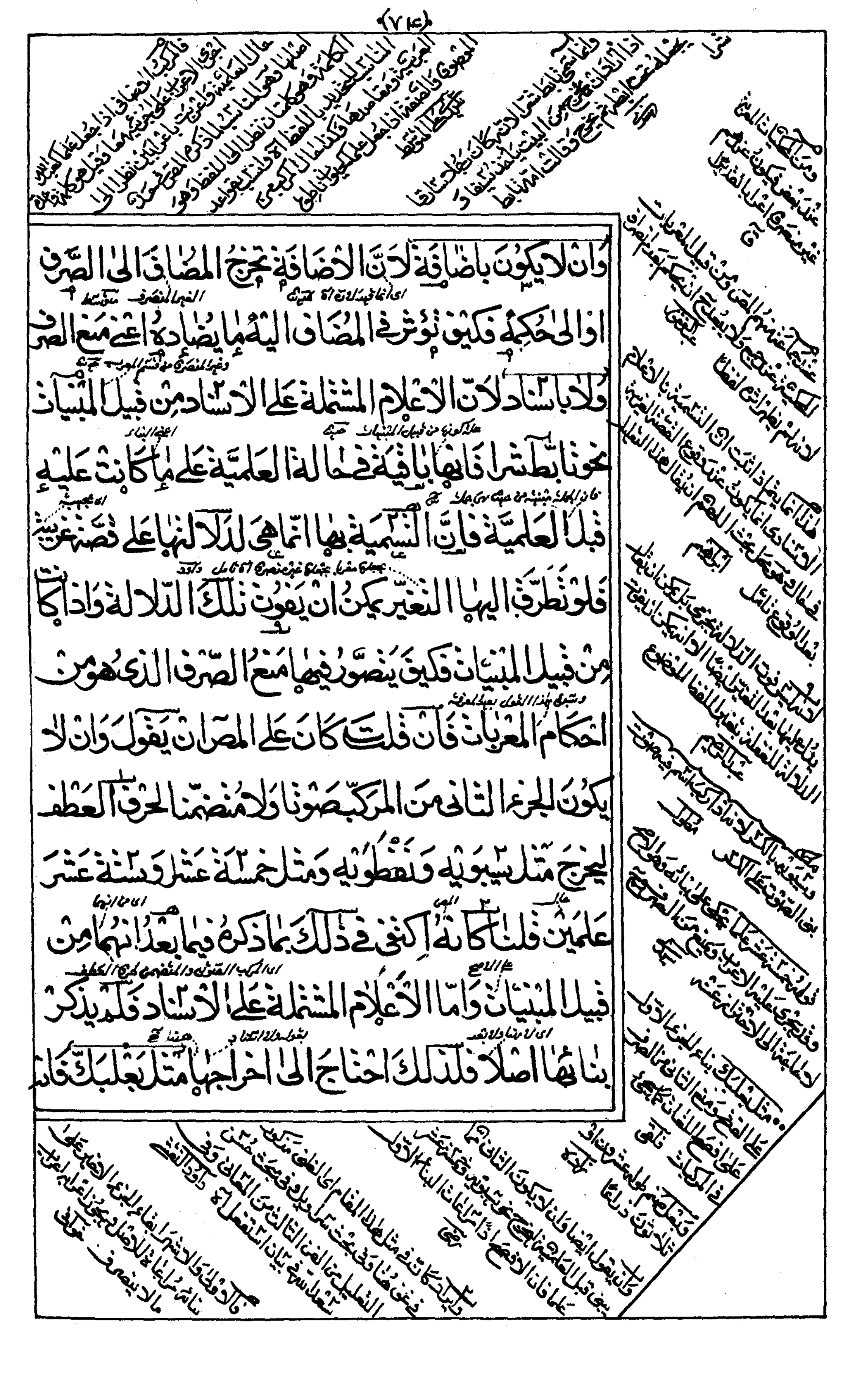
اما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا



اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلفوا فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فيبدأ الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل و
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري
الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقطت

الصرف عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين وعلى
هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع
الصرف على الاعلال فإنه يكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فالأصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف
اللغة المشهورة فإن فيه الاعلال في حالتين كما عرفت

التركيب هو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف



وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف
ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر
علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من
قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بنائها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل تغلبك فان

علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب

هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية

او اسنادية او غيرهما **الالف والنون** المعدودتان من

اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد

وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع

دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع

الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما

مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما

ان كانتا في اسم يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل

للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة

من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب

فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا

هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فيشترطه

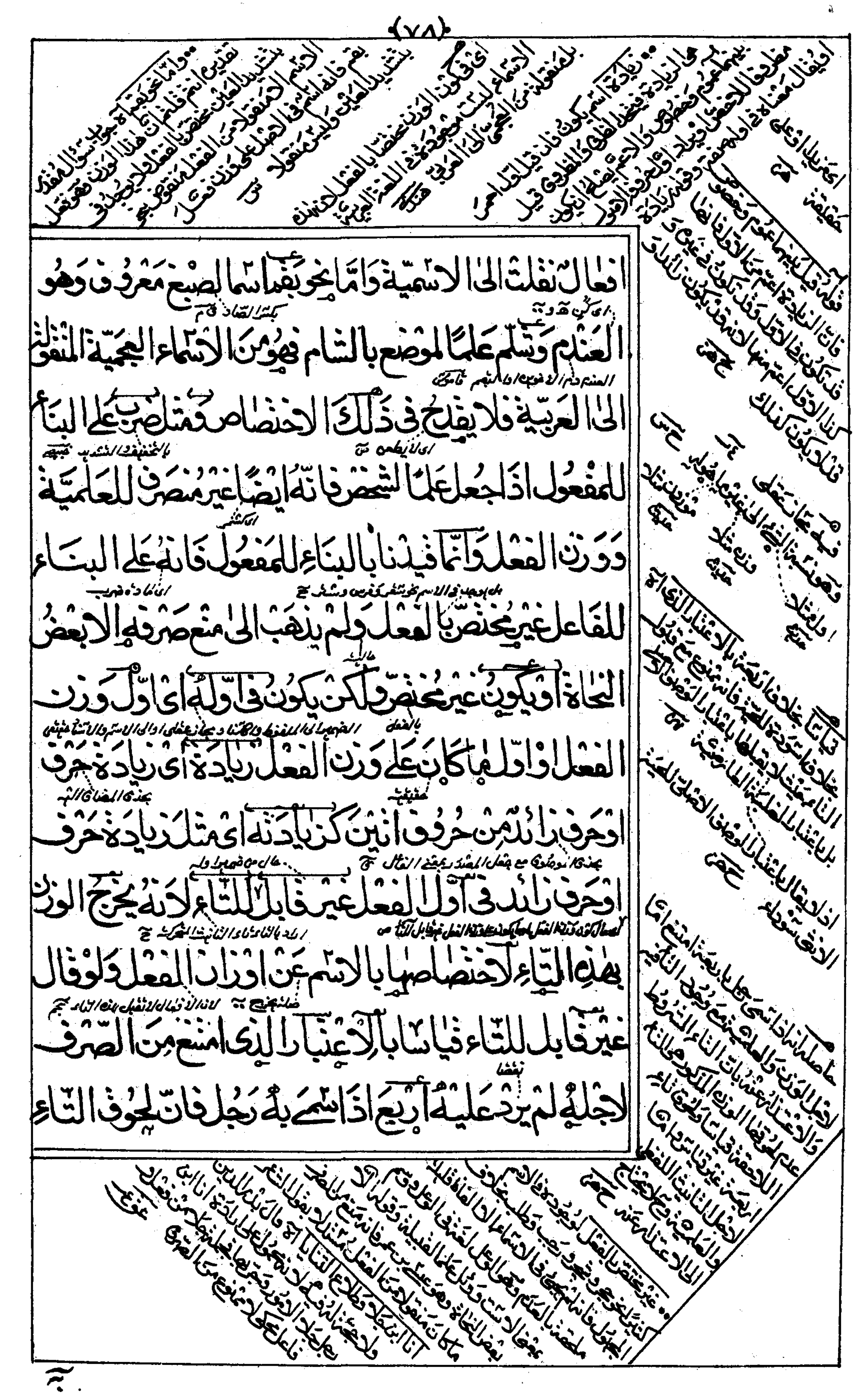


اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من
الصرف العلمية تخفيفا للزوم زيادتهما او ليمنع دخول التاء
فيتحقق مشابهتهما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة
فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه
انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما لالفى التانيث على حالهما ولهذا انصرف عريان مع
انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه
متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى
التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط
اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق
على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهبين

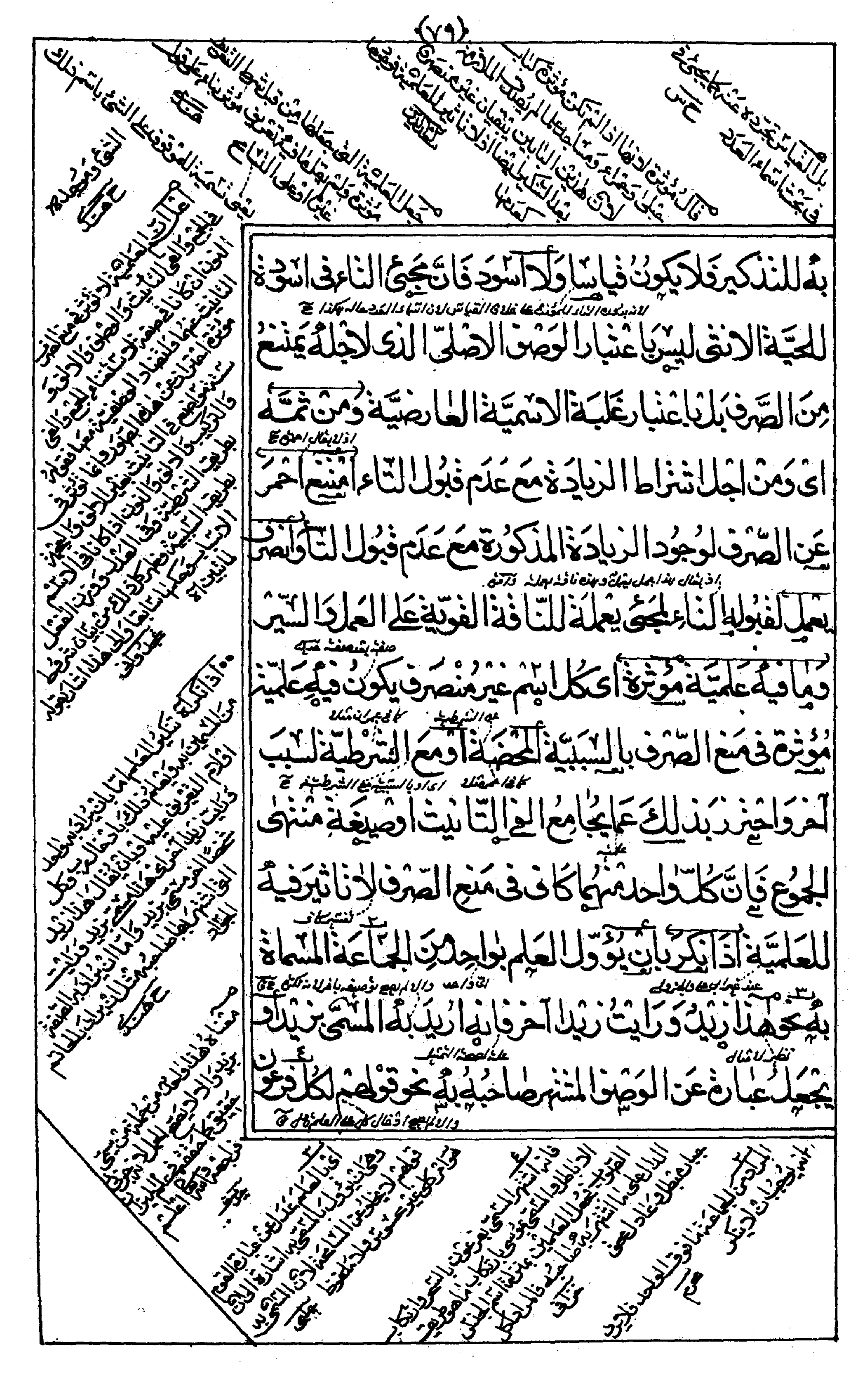

شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع
صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة
ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة

وزن الفعل

وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل



افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو
العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء
للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض
النحاة او يكون غير مختص ولكن يكون فى اوله اى اول وزن
الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف
او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اى مثل زيادة حرف
او حرف زائد فى اول الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن
بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال
غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء



به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان تجيء التاء في اسودة
الحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه
اي ومن اجل اشتراط الزيادة مع عدم قبول التاء امتنع احمر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية
مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب
آخر واحترز بذلك عما يجامع الجمع والتانيث او صيغة منتهى
الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه
للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة
به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون



موسى اى لكل مبطل يحق صرف لما تبين اى ظهر حين بين اسباب
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة
الا مع ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى
التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف و
النون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع
مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى
من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا
العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر
واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلاث واحمر وهما اى العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة
فى منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد شئ من الامر الدائر بين
مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا

مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى

بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط

فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين

الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية

من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب

او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن

الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين

علما المفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر

من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين

علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود

اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى يتحقق فيها العدل

تحقيقيا كان او تقديريا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت

فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل



التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
من ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود التباين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي ثم انه اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن
تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكر
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان
غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير
خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو
اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى الكل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق

لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه
من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية اى انما خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتباره الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وبسبب
آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود و
ارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان
الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها

سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من
غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او
الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبر في حال
العلمية ايضا فيمنع من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب المص عنه بقوله ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه من
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على

تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية و
العلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن
من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبهه فاعتبارهما معا غير
مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي
يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم
يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بأن يقول



ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا والثالثة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما
كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما
هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير
منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته
للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو
الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من
الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا



اوزالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول

باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب لاخرزالتا

معاكما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما

فان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالها

المرفوعات

وهذا القول انسب بما عرف به الصرف غير المنصرف

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا

يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل

كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات و

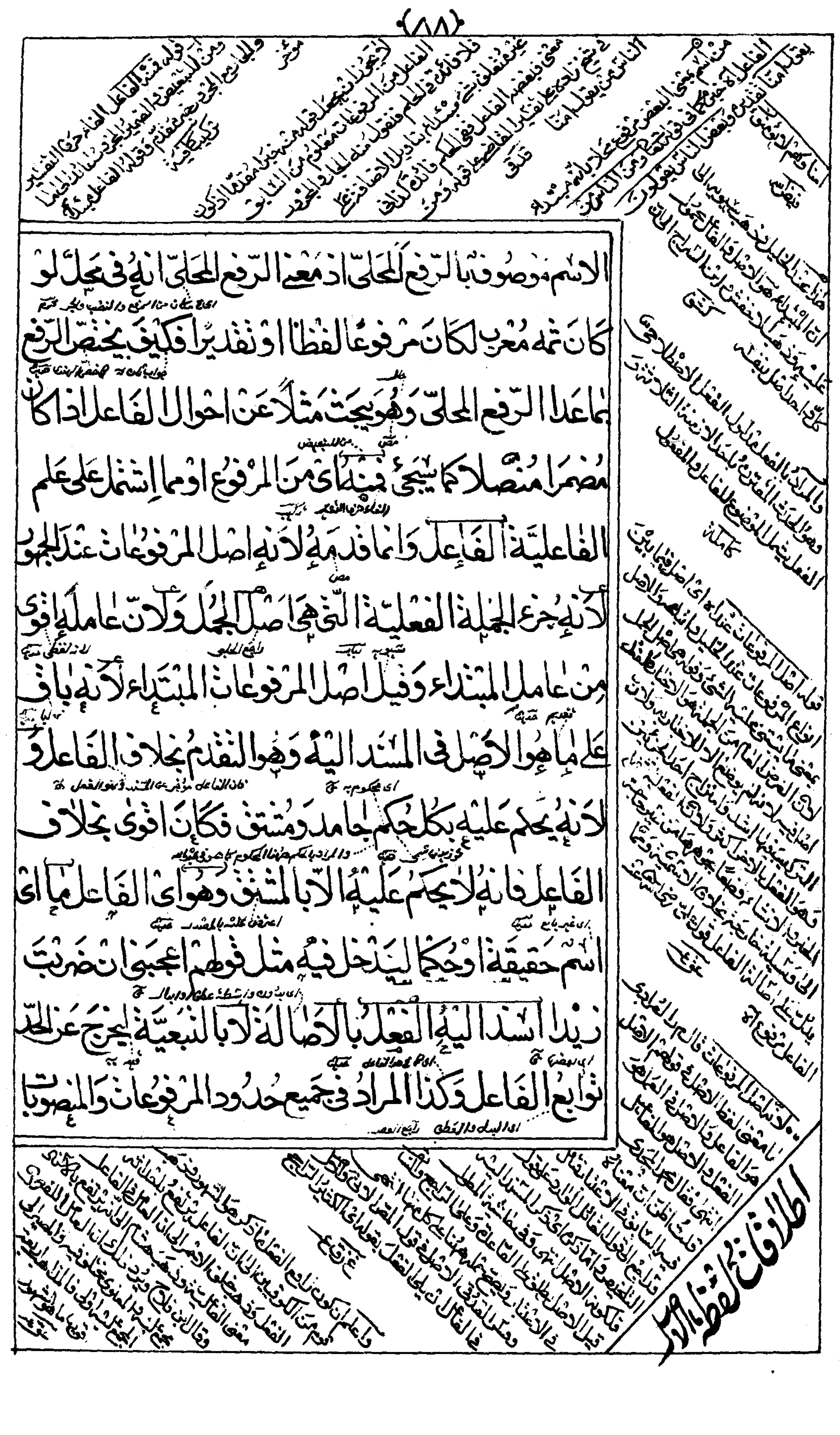
كالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات

لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى

اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا

وهى الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان



الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو
كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع
بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان
مضمرا متصلا كما سيجيء فيما اي من المرفوع او ما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى
من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل و
لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي
اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما

يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل و

الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به

عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان

الاسناد الى الضمير شئ اسنادا اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه

والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه

خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه

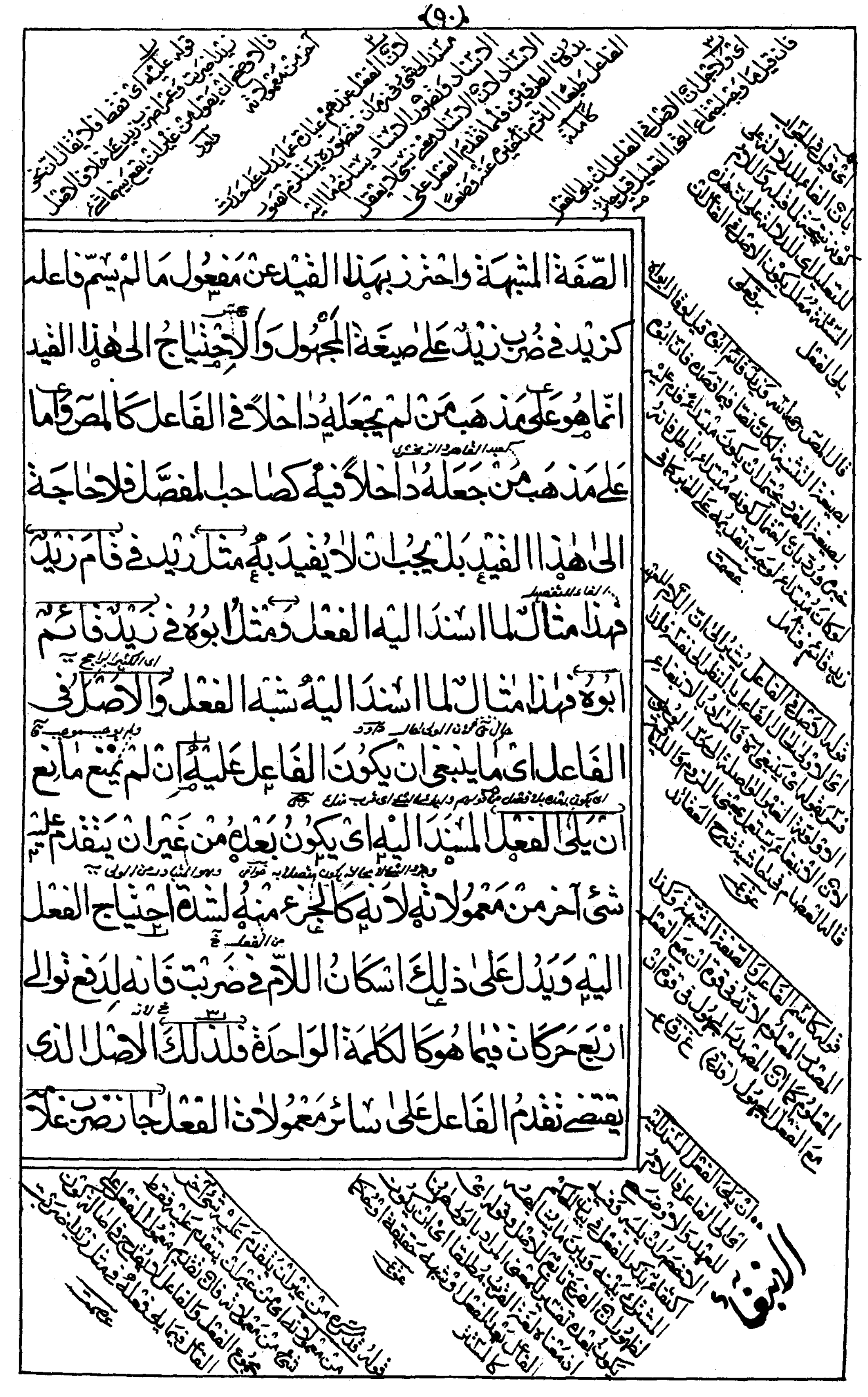
اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت

المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف

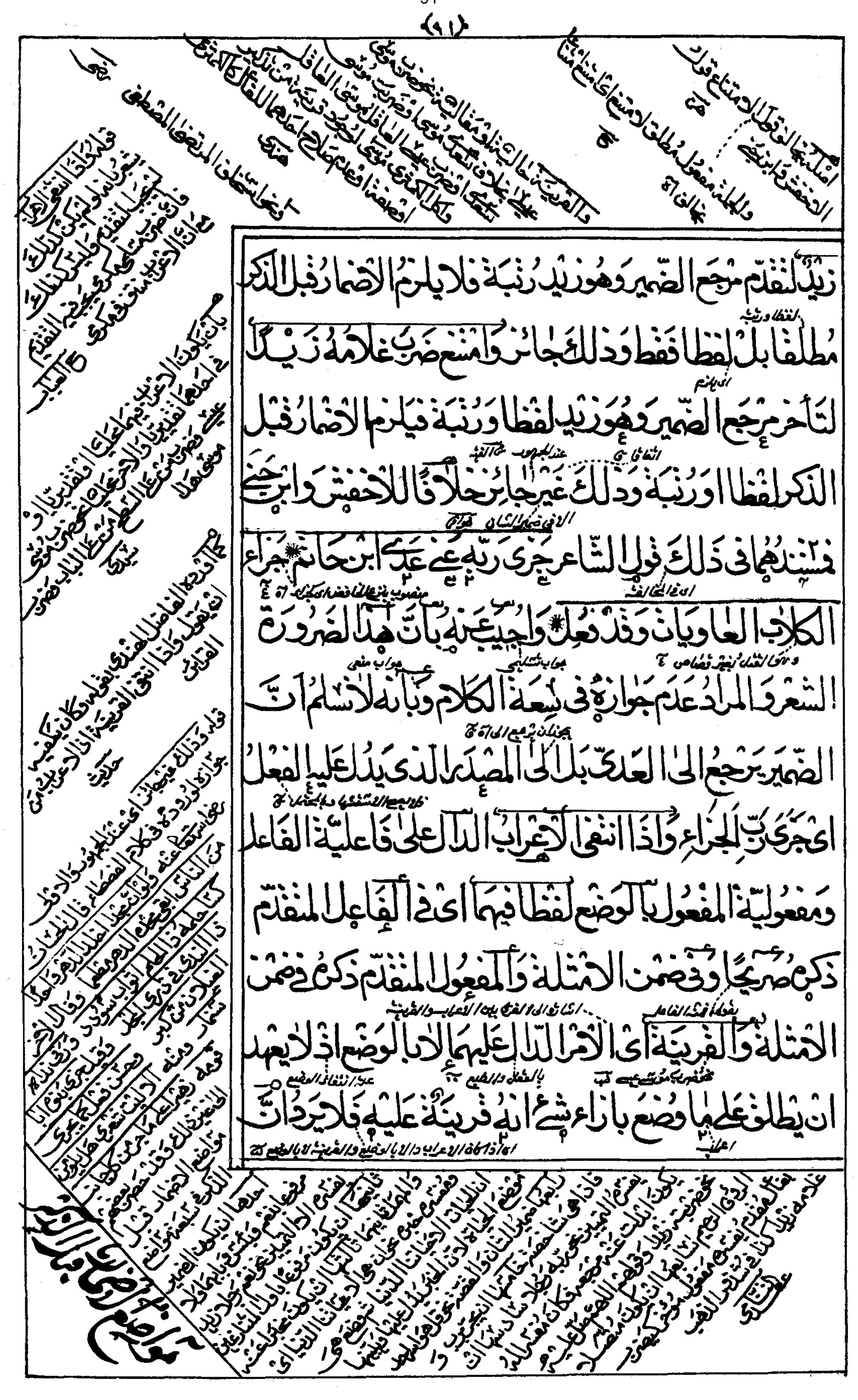
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه اي اسنادا واقعا

على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان

يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل و



الصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول ولا احتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما
على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم
ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في
الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه
شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل
اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت فانه لدفع توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلذلك الاصل الذي
يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه



زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لانسلم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد
ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان

ذكر الاعراب مستغنى عنه اذا القرينة شاملة له وهي اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد
الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او بعد معناه نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه
اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما في
صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال للانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان
المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو

مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما
ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر
المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا
زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر
انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من حصر الصفة قبل تمامها وانما
قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو
ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر
الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير



المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد إلا المتوسطة
بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى
معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون
المفعول ضميرا متصلا وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك
زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه
الصور أما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وأما فى صورة وقوعه بعد إلا او
معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب وأما فى صورة كون المفعول
ضميرا متصلا لمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف

جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد
بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما
قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة و
تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى
وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول
الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة
السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء
لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما



قطع الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما
متعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما ينوب يسئل به
الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة و
قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي
في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لدفع الابهام الناشي من
الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذي فيه ابهام يراد حذفه فانه يجوز الجمع
بينه وبين مفسره كقولك جائني رجل اي زيد فتقدير الاية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل
فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك

الثانی وانما وجب حذفه لان مفسّره قائم مقامه مغنٍ عنه ولا
یجوز ان یکون احدهم مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط
علی الاسم بل لا بد له من الفعل وقد یحذفان ای الفعل والفا
عل معاً دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زید ای
نعم قام زید فحذفت الجملة الفعلیة وذکر نعم فی مقامه وهذا
الحذف فجائز بقرینة السؤال لا واجب لعدم قیام ما یؤدی
مؤداه فی مقامه کالمفسر فیلزم فی الکلام استدراک وانما
قدر الجملة الفعلیة لا الاسمیة بان یقال نعم زید قائم لیکون
الجواب مطابقا للسؤال فی کونه جملة فعلیة **واذا**
تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع
یجری فی غیر الفعل ایضا نحو زید معط ومکرم عمرا او بکر کریم
وشریف ابوه وانتصر علی الفعل لاصالته فی العمل وانما قال
فعلان مع ان التنازع قد یقع فی اکثر من فعلین اقتصارا علی



اقل مراتب التنازع وهو الاتيان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعد

اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل

الاول اذ هو يتحقق قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال للتنازع

ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصحان

يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على

البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل

الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه

متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى

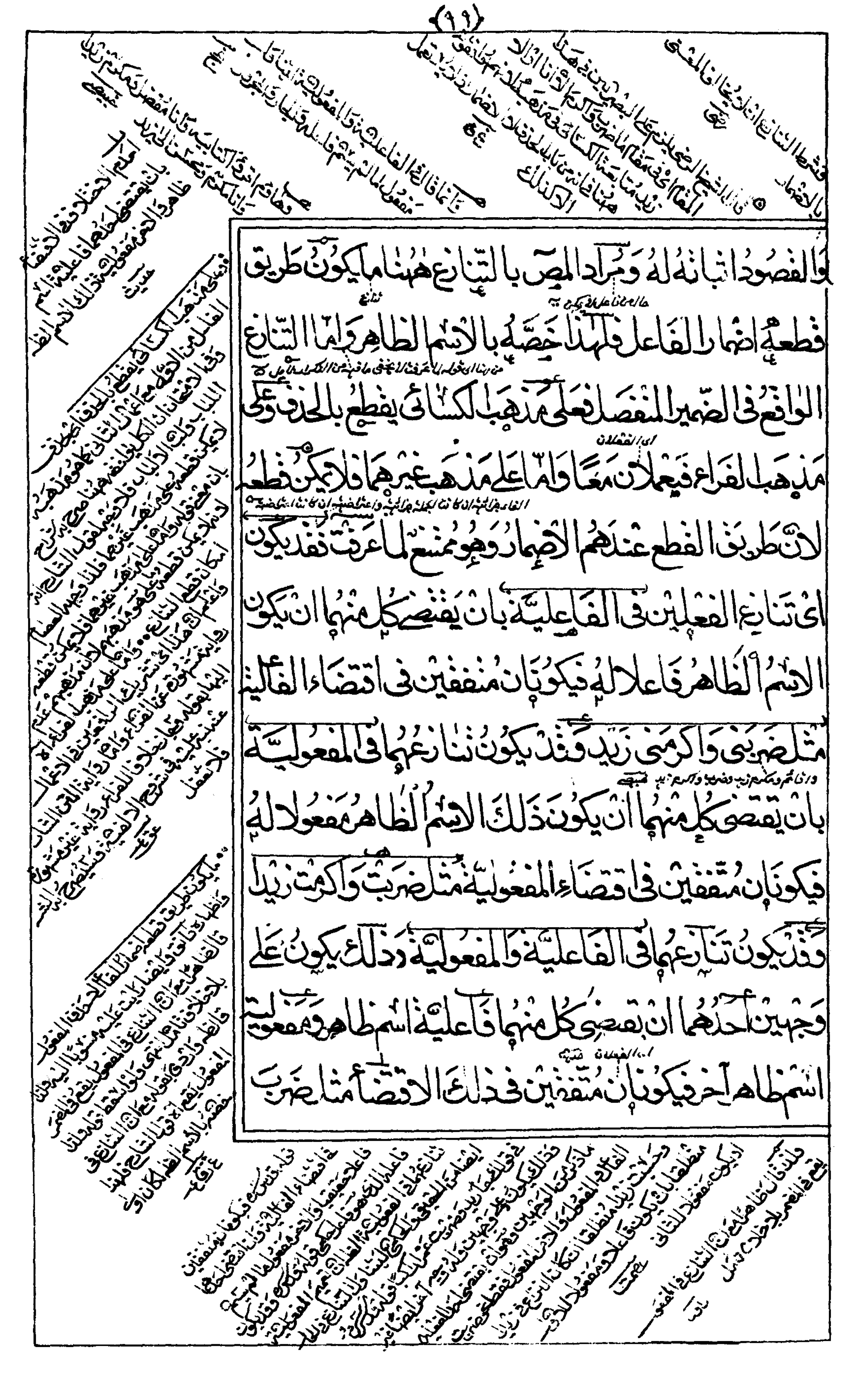
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا

ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم

وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند

الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصلح اضمار

ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل



والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى
مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له
فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على
وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب

واهان زيد عمرا اوليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم
ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في
اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني حينئذ يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد
مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل

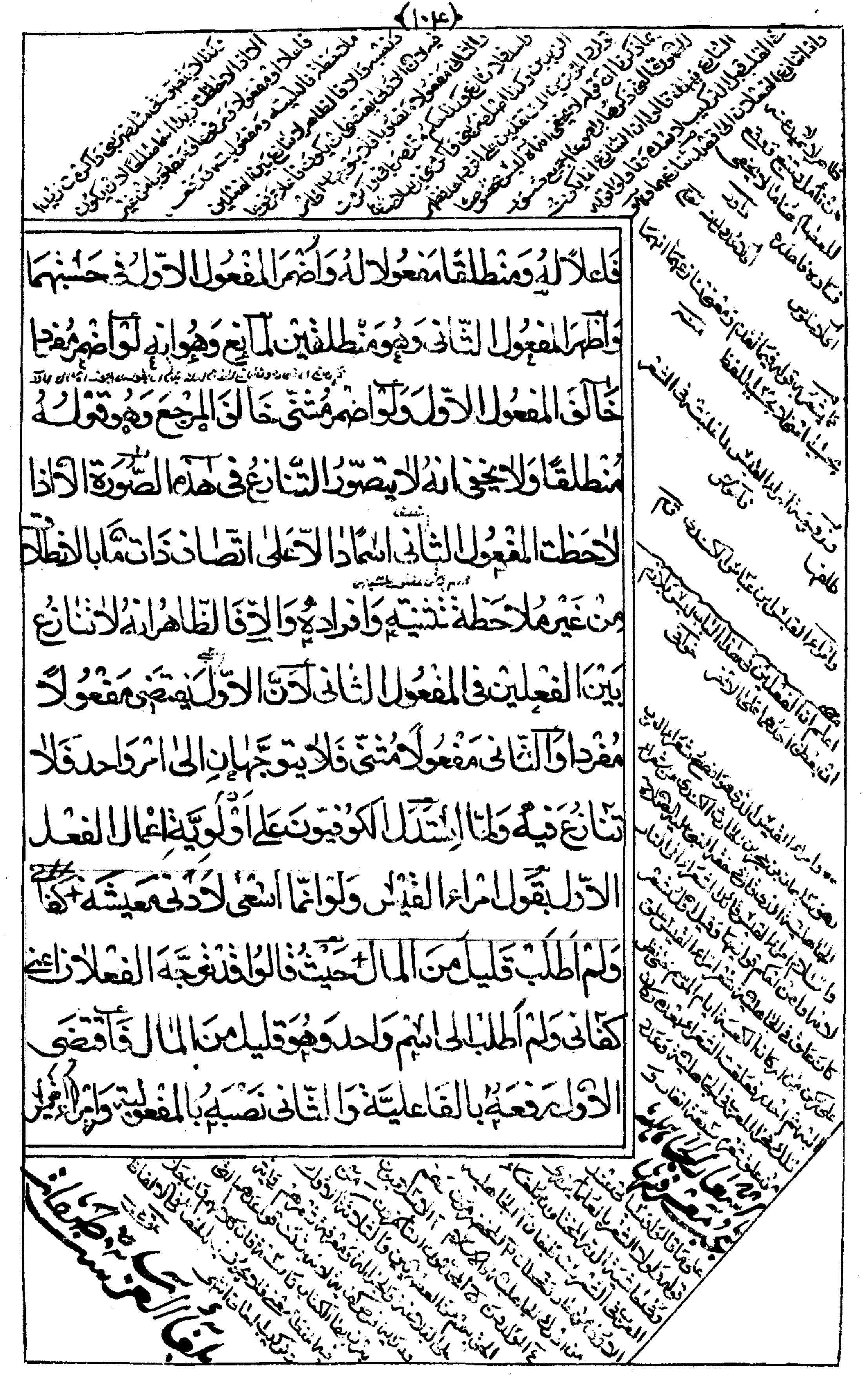


الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول
اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبداءة به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمر
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع
الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل لا اذا اسند شئ مسنده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن
الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربنى واكرمنى
الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند

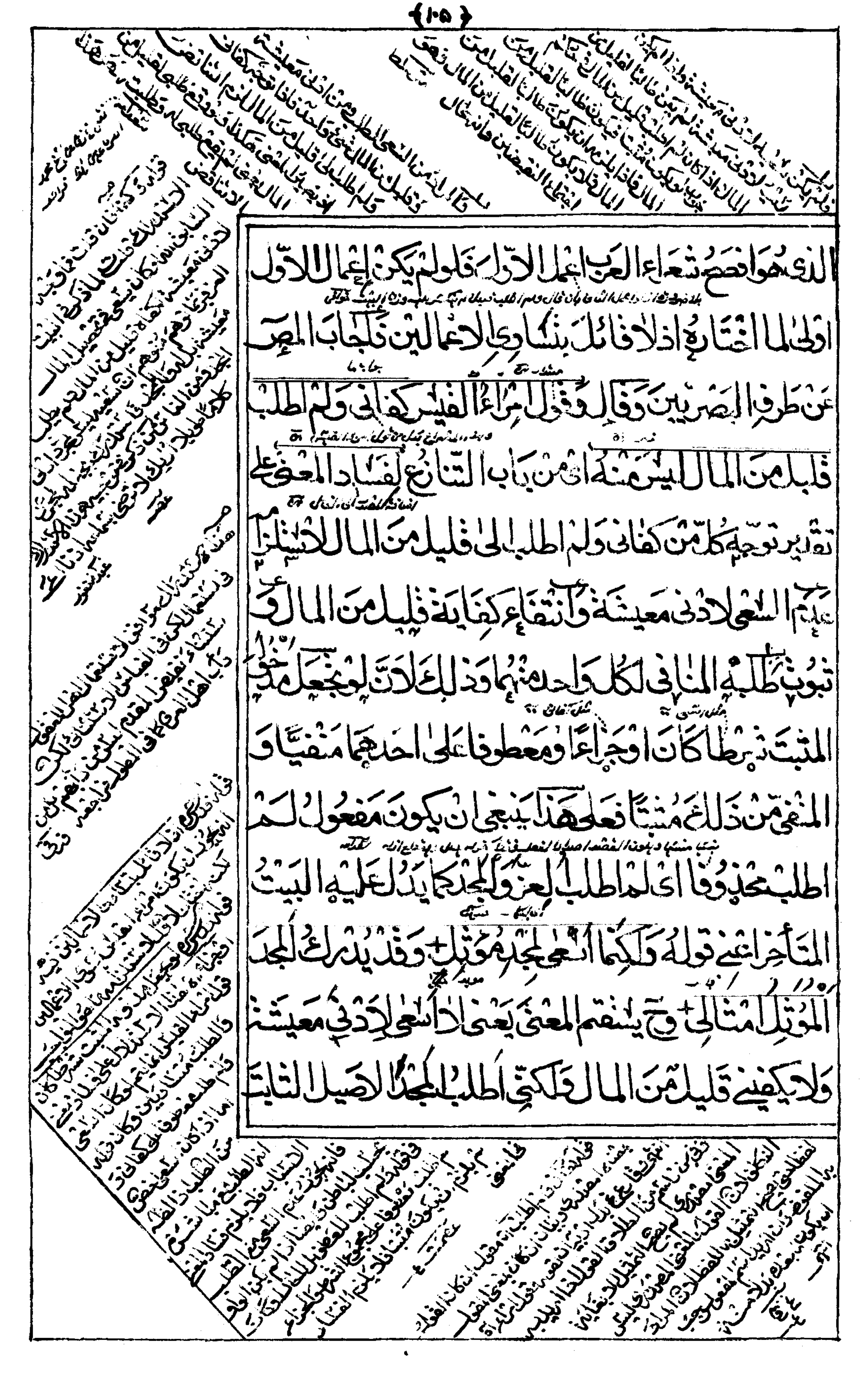


الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفا
علا خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته
وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني
الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين
او اضماره بعد الظاهر كما هو في صورة تاخير الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو وروايته المتن غير
مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي
ان لم يستغن عنه اظهرته اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا

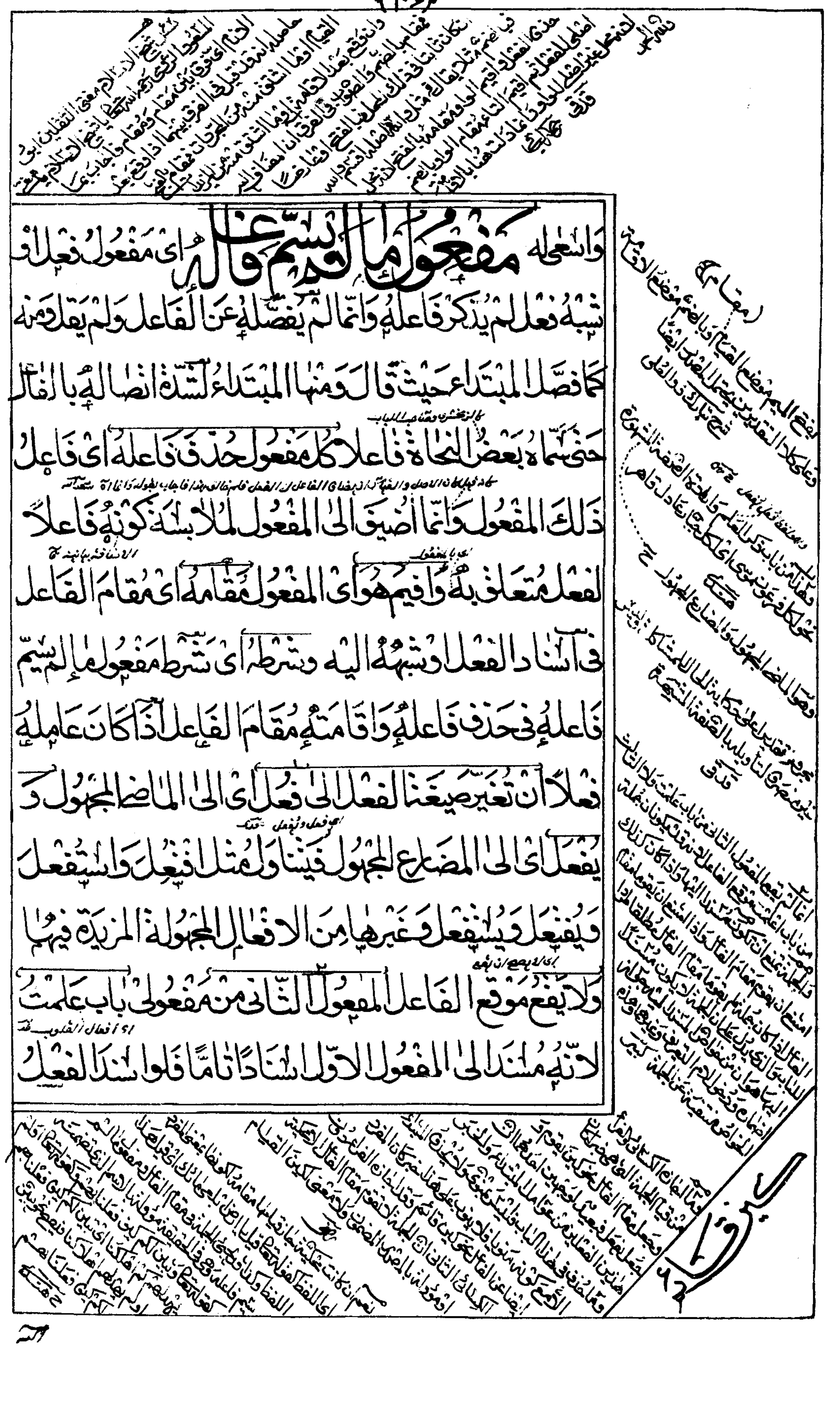
يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني
واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا حذف
فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار فيظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان



فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا
خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع فيه ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني
كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية واعمل



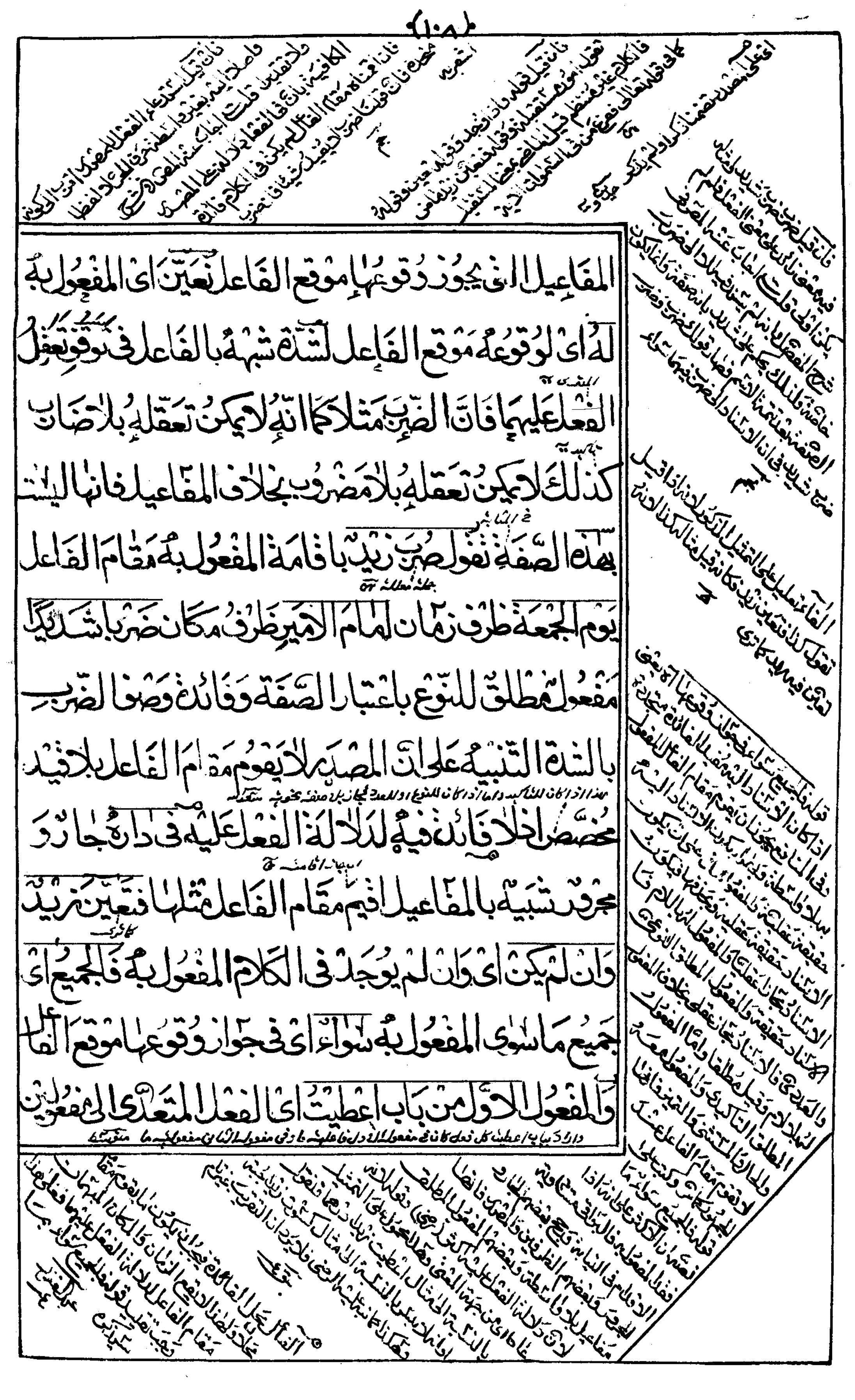
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على
تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال و
ثبوت طلبه المنافي لكل واحد منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها
المثبت منفيا ان كان ايجابا ومعطوفا على احدهما منفيا و
المنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم
اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل + وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي + وح يستقيم المعنى يعني لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت



واسمعى له **مفعول ما لم يسم فاعله** اى مفعول فعل او
شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقدمه
كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل
فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم
فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الى الماضى المجهول و
يُفعَلُ اى الى المضارع المجهول فيهما ولمثل افتُعِلَ واستُفعِلَ
وليُفتَعَل ويُستفعَل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيدة فيهما
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل



اليه ولا يكون اسناده الا تاما الزم كونه مسندا او مسندا اليه
معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرو
لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من
باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه
مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك
اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى
والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل
الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح
كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من



المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن اي المفعول به

له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل

الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب

كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف المفاعيل فانها ليست

بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل

يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا

مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصفنا الضرب

بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد

مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار و

مجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعيّن زيد

وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي

جميع ما سوى المفعول به سواء اي في جواز وقوعها موقع الفاعل

والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين



ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني

لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اى آخذ

نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن

من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو

اعطى زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه

يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر

جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل

فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا

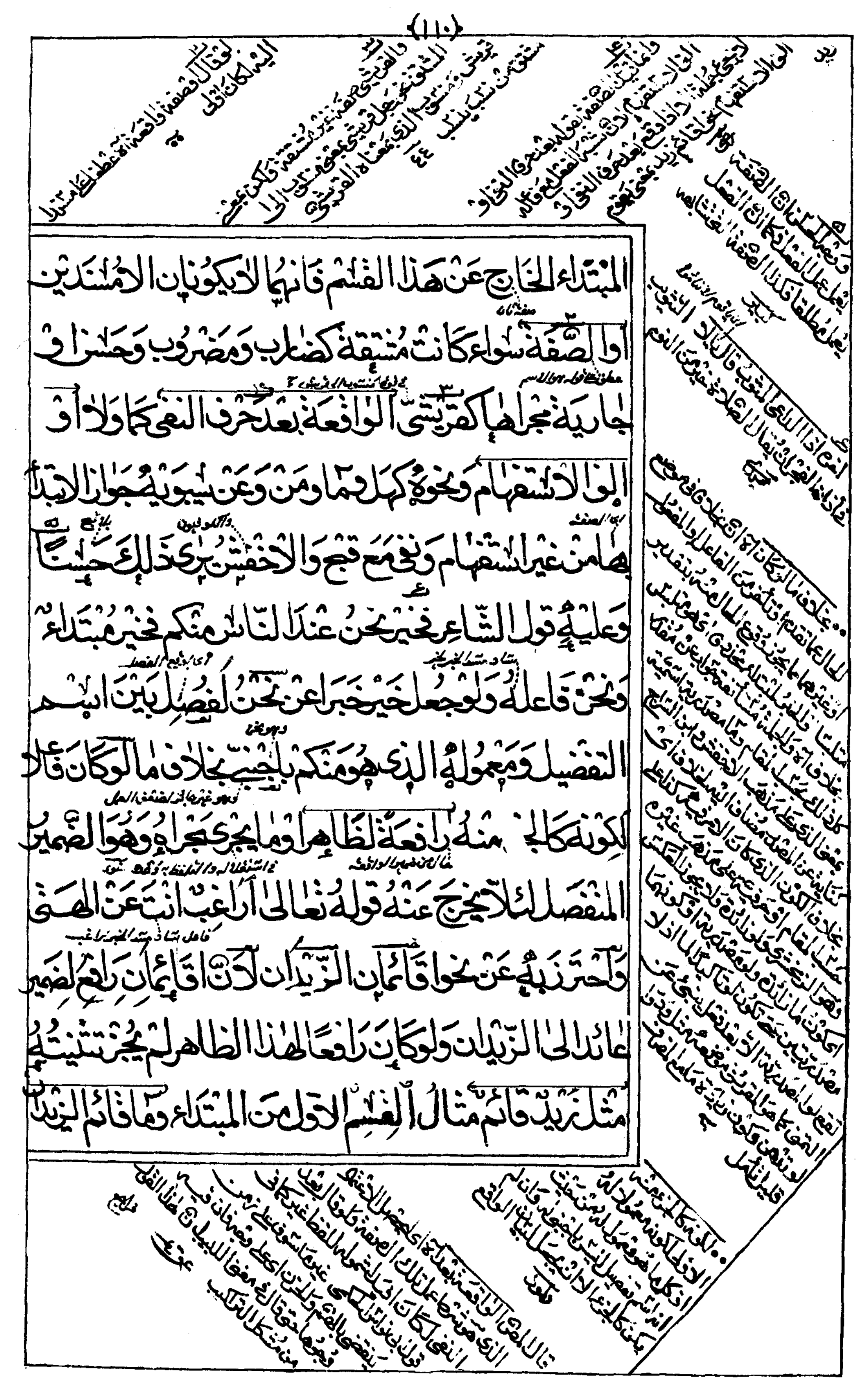
او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل

اللفظية اى الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به

عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد

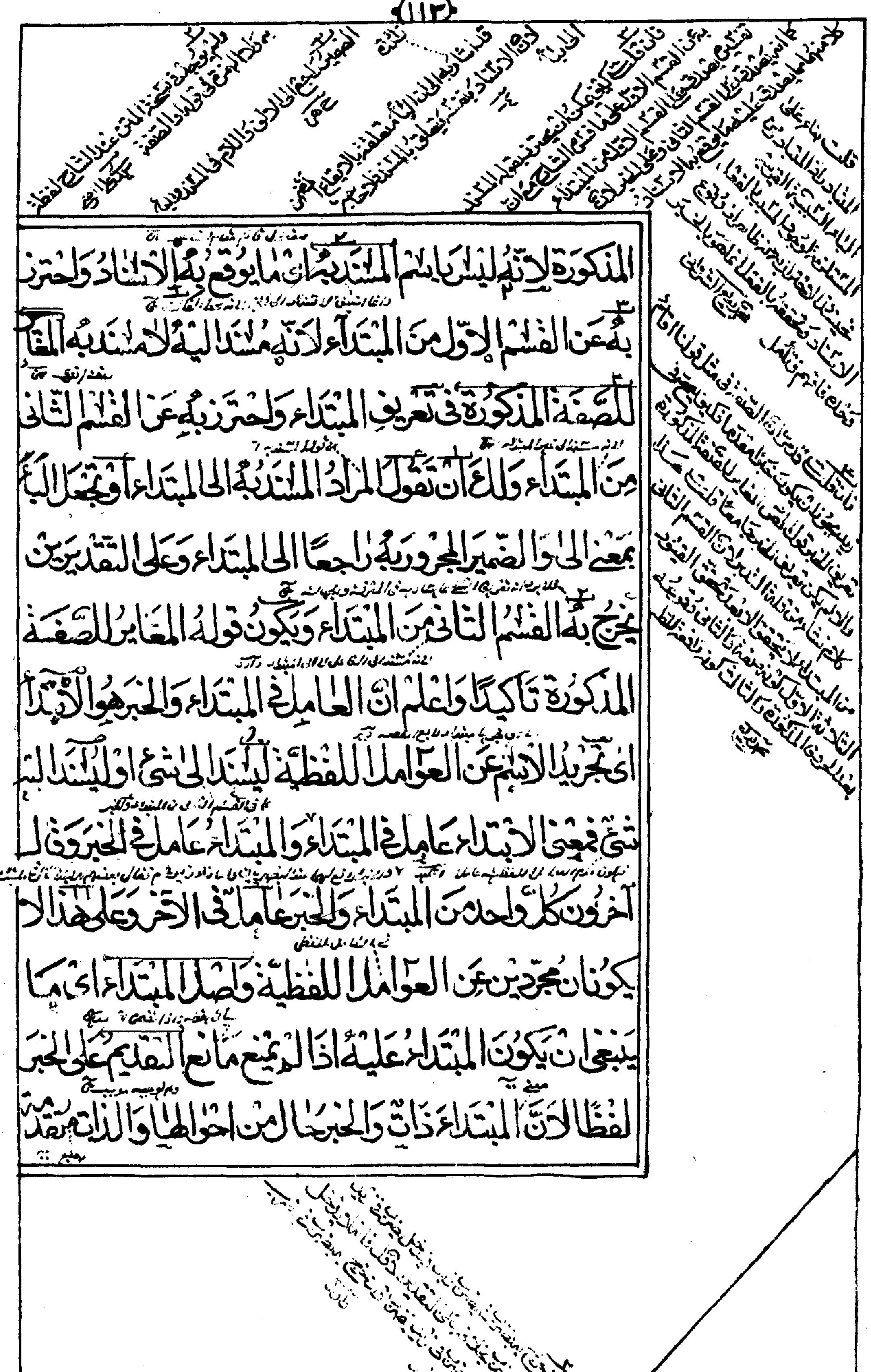
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه

بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي



المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او
جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او
الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتدا
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا
وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ
ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالاجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء منه رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير
المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهتي
والحق به نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته
مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم
زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا جاز الامران
اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور
احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
واقائمان خبرا له مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها
اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة



المذكورة لانه ليس باسم المسند به ان ما يوقع به الاسناد واحترز

به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير

للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني

من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتداء او تجعل البا

بمعنى الى والضمير المجرور به راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين

يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة

المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتدا

اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه

شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال

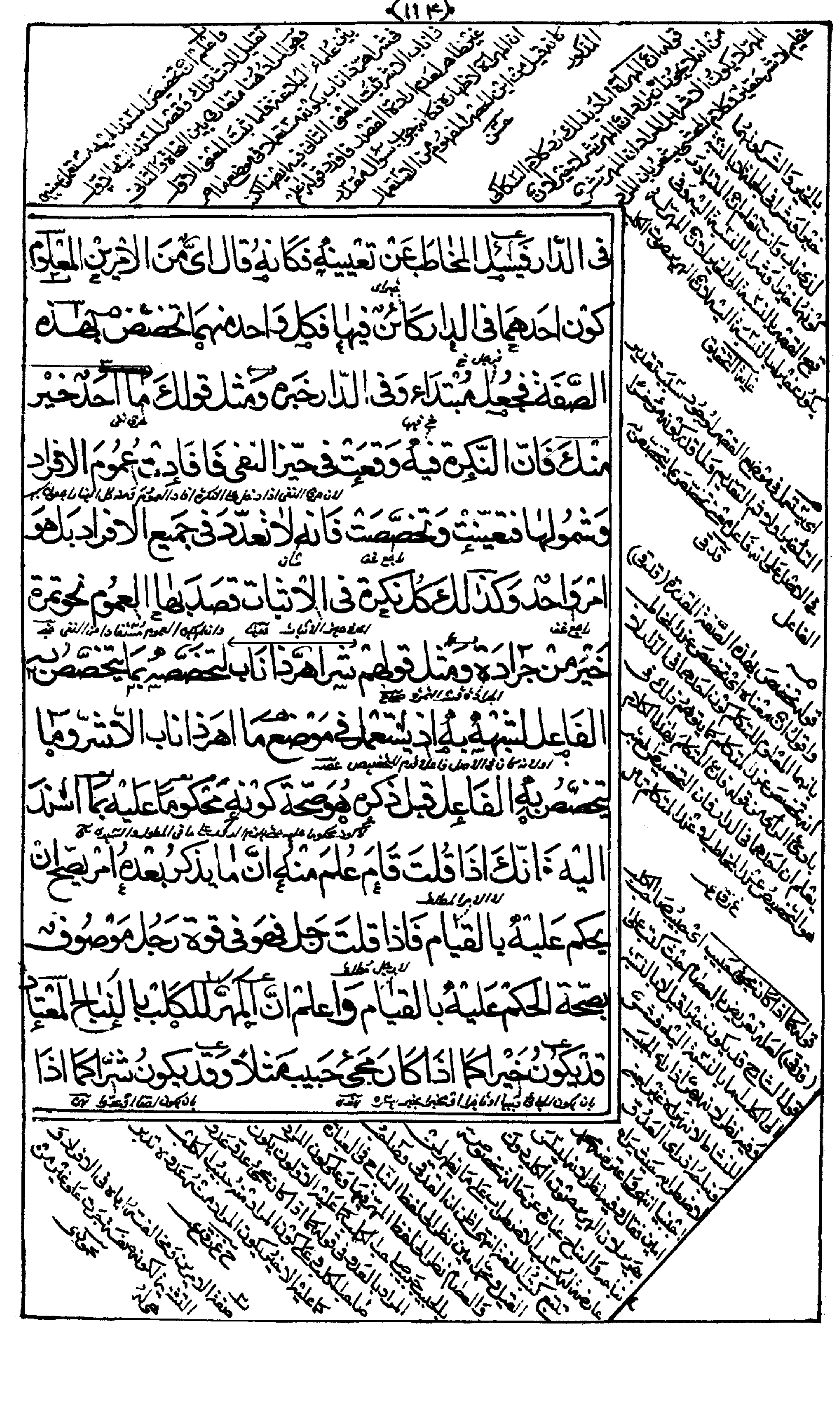
آخرون كل واحد من المبتداء والخبر عاما في الآخر وعلى هذا لا

يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما

ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر

لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة

على احوالها ومن ثمه اى ومن اجل ان الاصل فى المبتداء التقديم
لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر
لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التأخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد
يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما
هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك
ارجل فى الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما



في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أي من الأمرين المعلوم

كون أحدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه

الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحد خير

منك فإن النكرة فيه وقعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد

وشمولها فعينت وتخصصت فإنه لا تعدد في جميع الأفراد بل هو

أمر واحد وكذلك كل نكرة في الإثبات تصدق بها العموم نحو تمرة

خير من جرادة ومثل قولهم شر أهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به

الفاعل لتشبهه به إذ يستعمل في موضع ما أهر ذا ناب إلا شر وما

يخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما أسند

إليه فإنك إذا قلت قام علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن

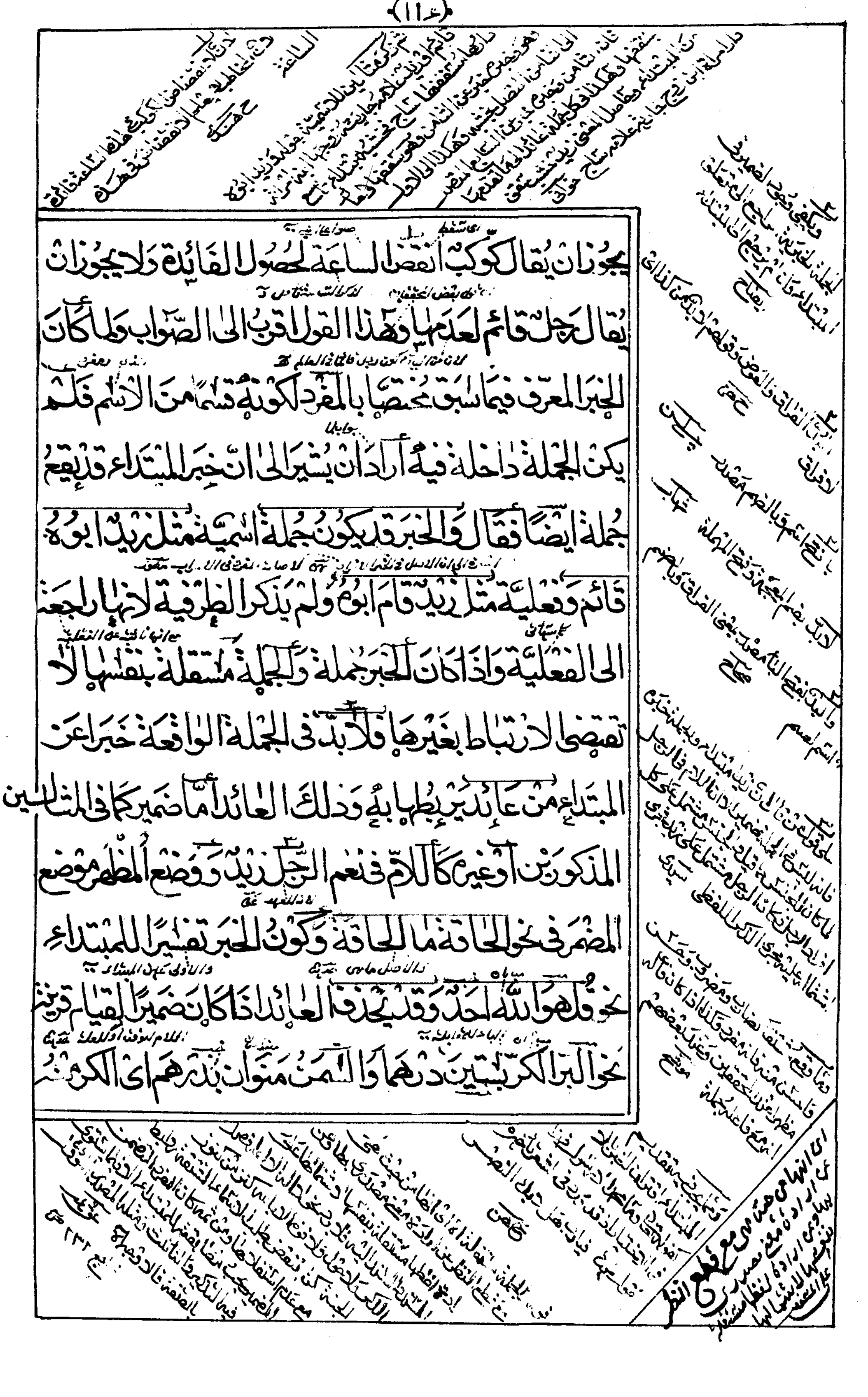
يحكم عليه بالقيام فإذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف

بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم أن إلهر للكلب بالنباح المعتاد

قد يكون خيرا كما إذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما إذا

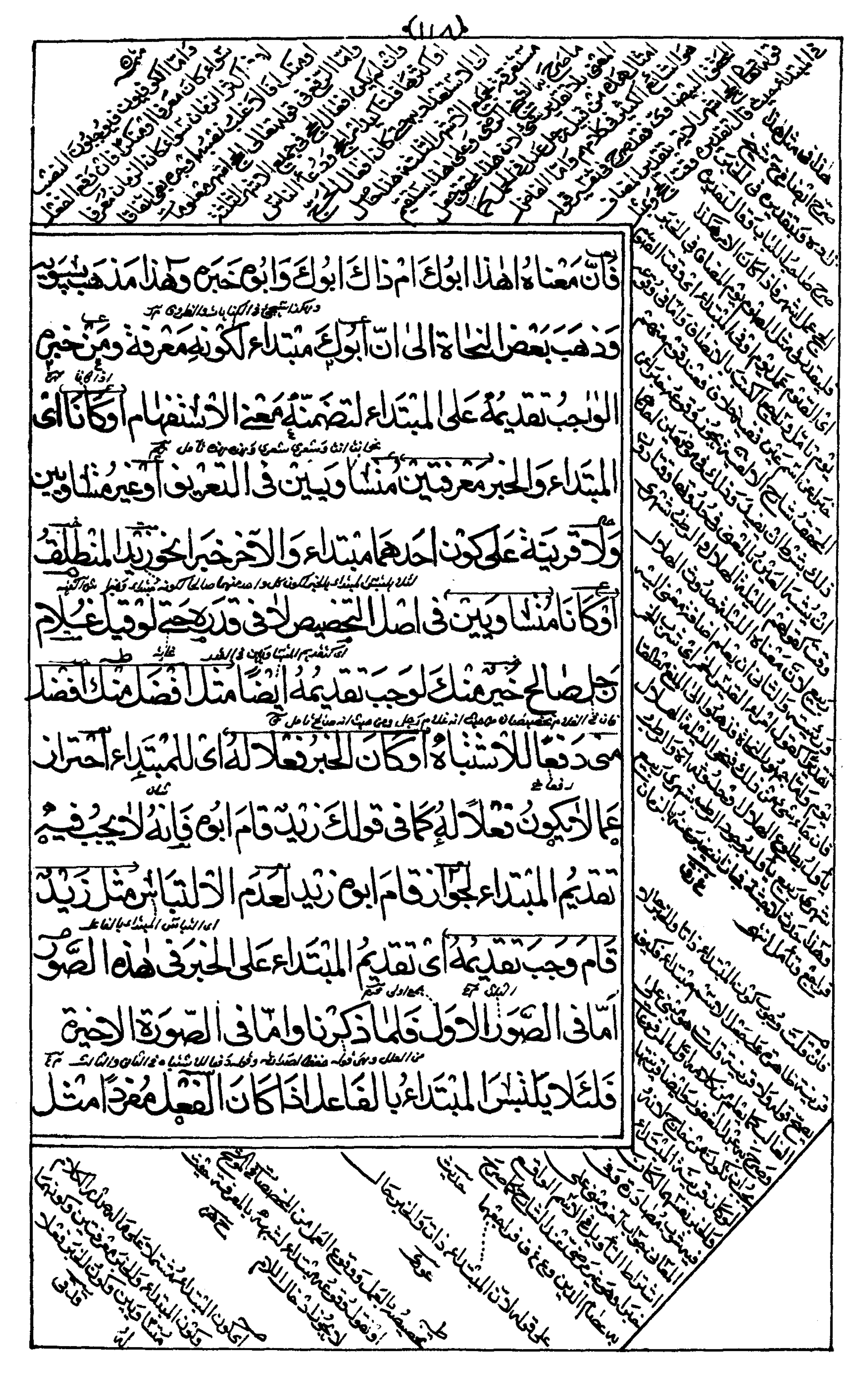


كأن مجيء عدو والمهر له بنتاج غير معتاد يتشاءم به يكون شر الاخبار
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا
ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصفه حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى
ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم
الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة
الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار وكانه
قال سلامي اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة مبنى
على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في
توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا



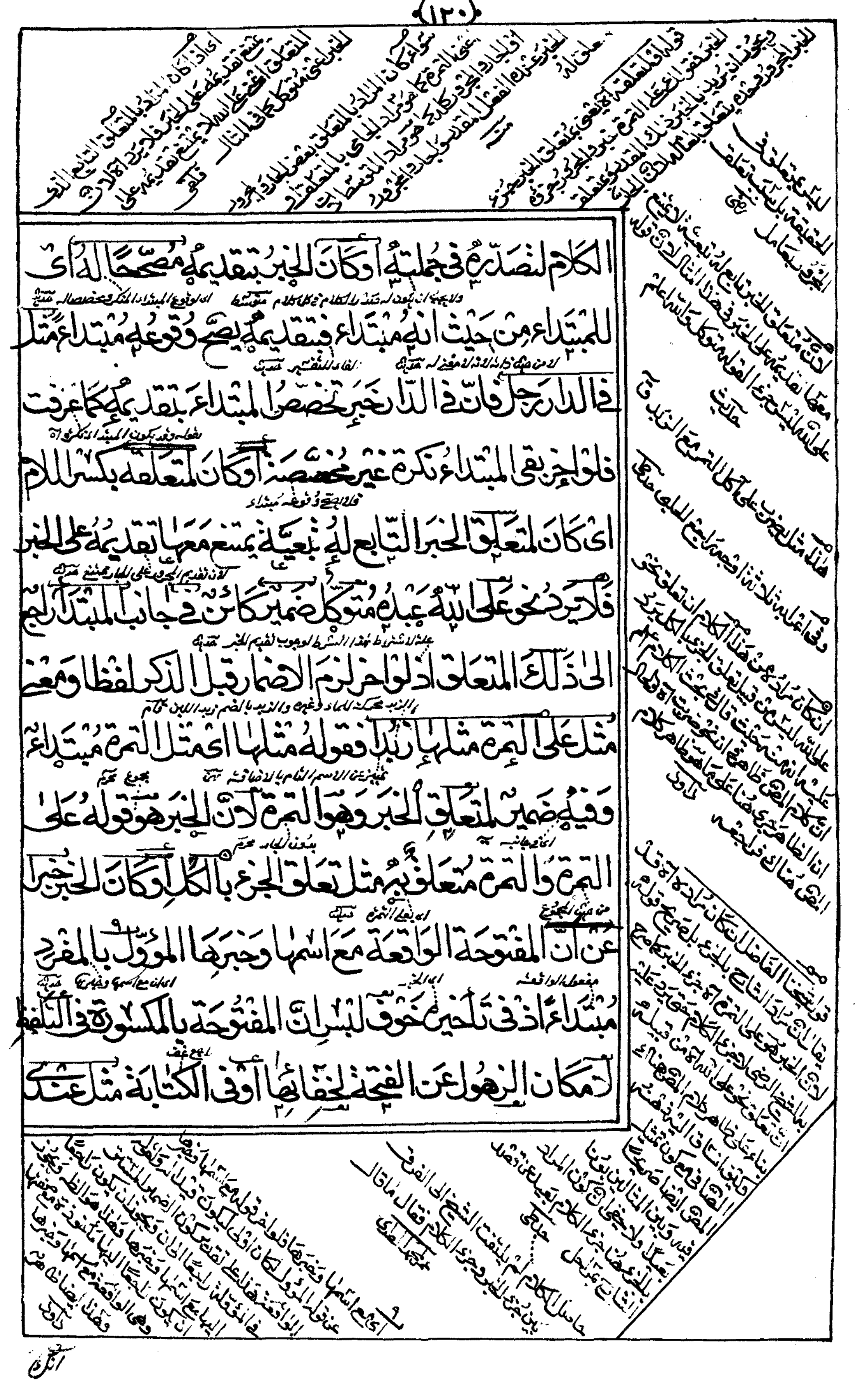
يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان
يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم
يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع
جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه
قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا
تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن
المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع
المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة
نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه

وهو ان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا
مقدر اى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل
يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل
واذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتداء التقديم وجاز تاخيره
لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء
مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من
ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام



فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ابوك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى
المبتدأ والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره نحو لو قيل غلام
رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل
منى دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احتراز
عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور
اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل

زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل أو بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في الزيدان قاما
والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان
يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به
أو بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى
معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد
مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر
بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل
كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
ولحق به نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر



الكلام لتصدّره في جملته أو كان الخبر بتقديمه مصحّحاً له أي

للمبتدإ من حيث إنه مبتدأ فبتقديمه يصحّ وقوعه مبتدأ مثل

في الدار رجل فإنّ في الدار خبر تخصّص المبتدأ بتقديمه كما عرفت

فلو أخّر بقي المبتدأ نكرة غير مخصّصة أو كان لمتعلّقه بكسر اللام

أي كان لمتعلّق الخبر التابع له بتبعيّته يمتنع معها تقديمه على الخبر

فلا يرد نحو على الله عبده متوكّل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع

إلى ذلك المتعلّق إذ لو أخّر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى

مثل على التمرة مثلها زبداً فقوله مثلها أي مثل التمرة مبتدأ

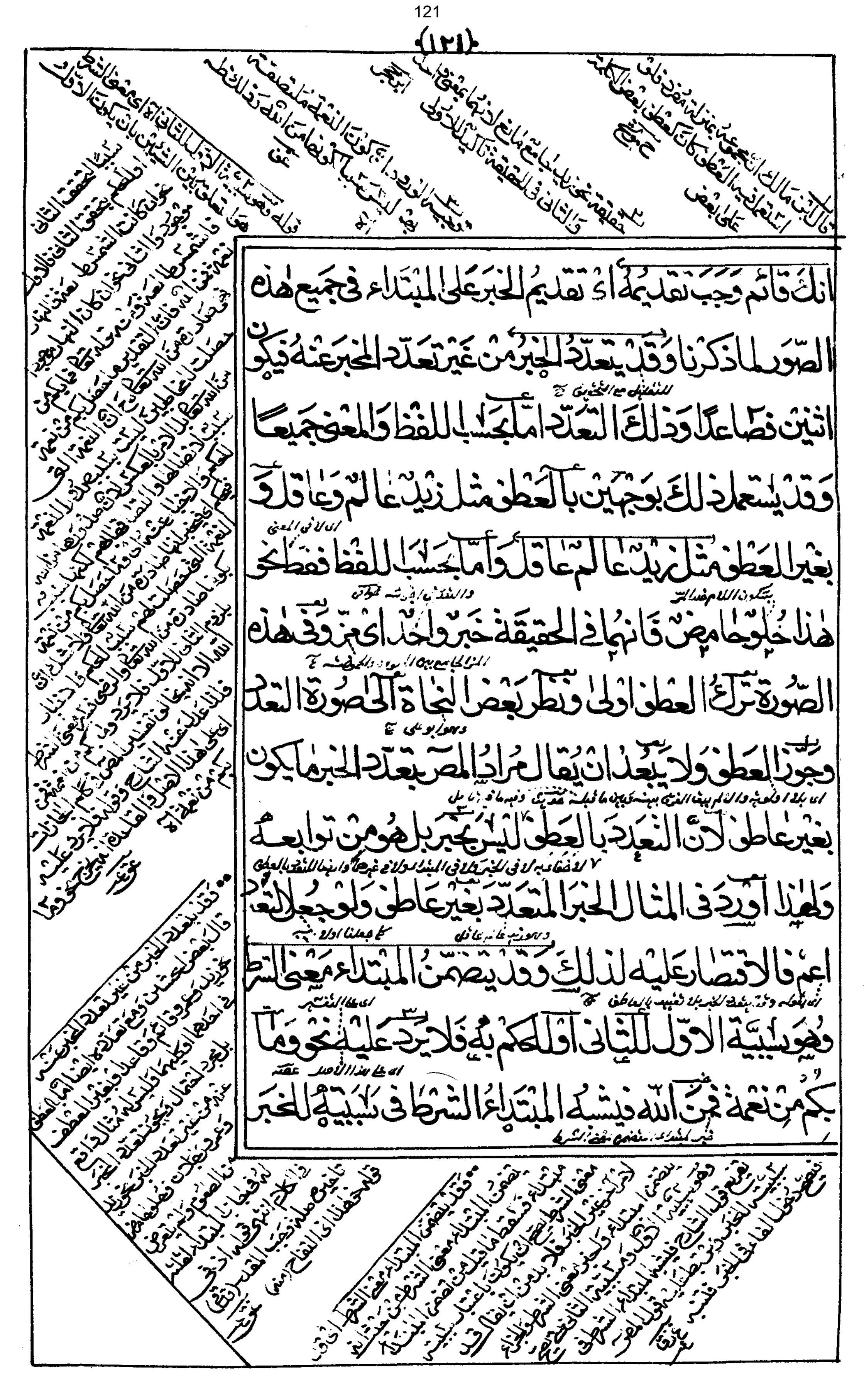
وفيه ضمير لمتعلّق الخبر وهو التمرة لأنّ الخبر هو قوله على

التمرة والتمرة متعلّق به مثل تعلّق الجزء بالكلّ أو كان الخبر خبراً

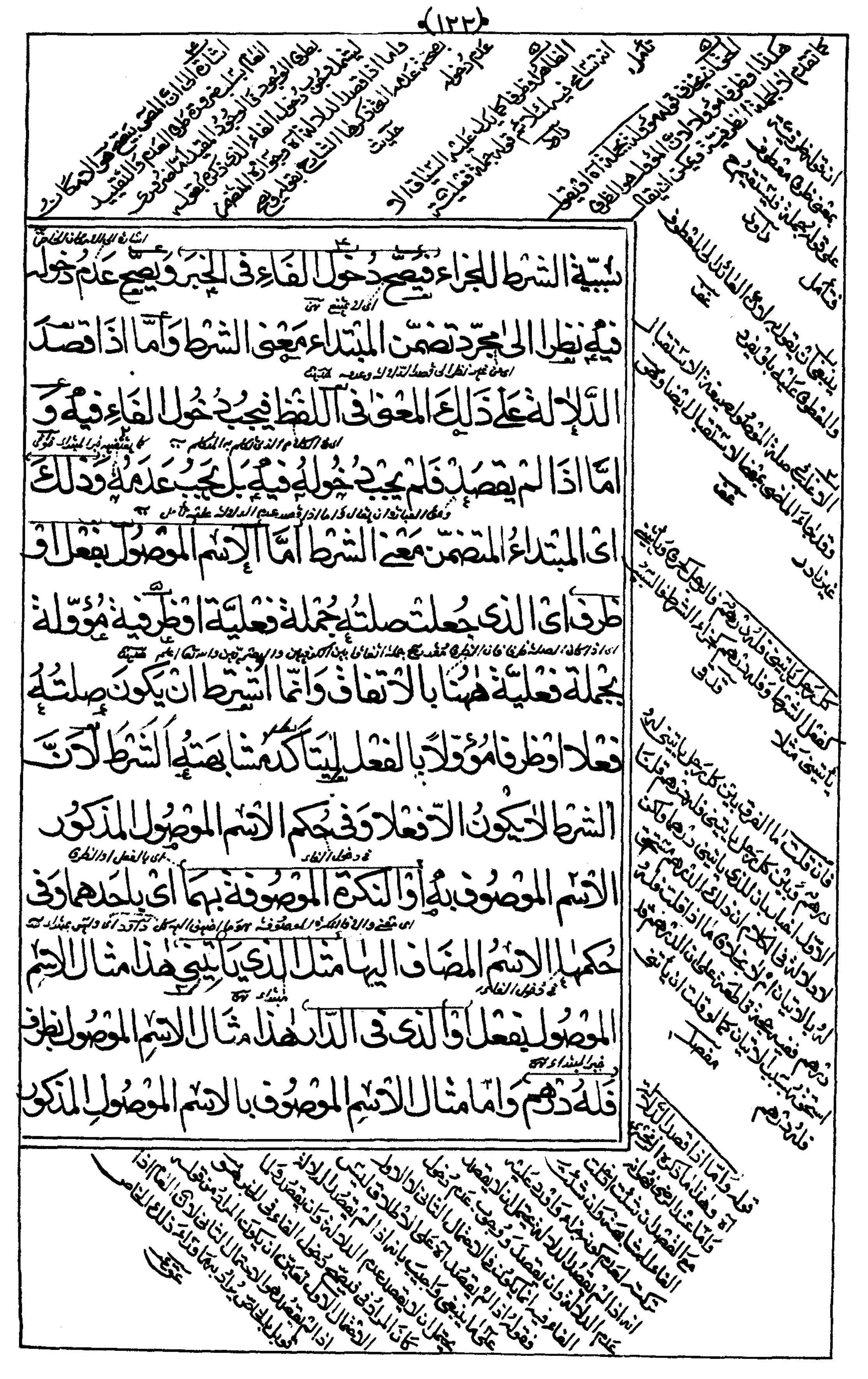
عن أنّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤوّل بالمفرد

مبتدأ إذ في تأخيره خوف لبس أنّ المفتوحة بالمكسورة في التلفّظ

لإمكان الذهول عن الفتحة لخفائها أو في الكتابة مثل عندي



انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه
الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
وقد يستعمل ذلك بوجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و
بغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو
هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون
بغير عاطف لان التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط
وهو سببية الاول للثانى او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما
بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط فى سببيته للخبر



بسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه و
اما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
اى المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او
ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي
حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتيني هذا مثال الاسم
الموصول بفعل والذى في الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف
فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور

فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم و
مثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل وكل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام
رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على
خبره مانعان عن دخوله عليه اما كانت لمشابهة المبتداء
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط و
الجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من
النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله
درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق

انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا و وجه ذلك

التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها و الحق بعضهم

قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل فى المنع عن

دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج

الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين

كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق

بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان

بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه

فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع

ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فمما يدل

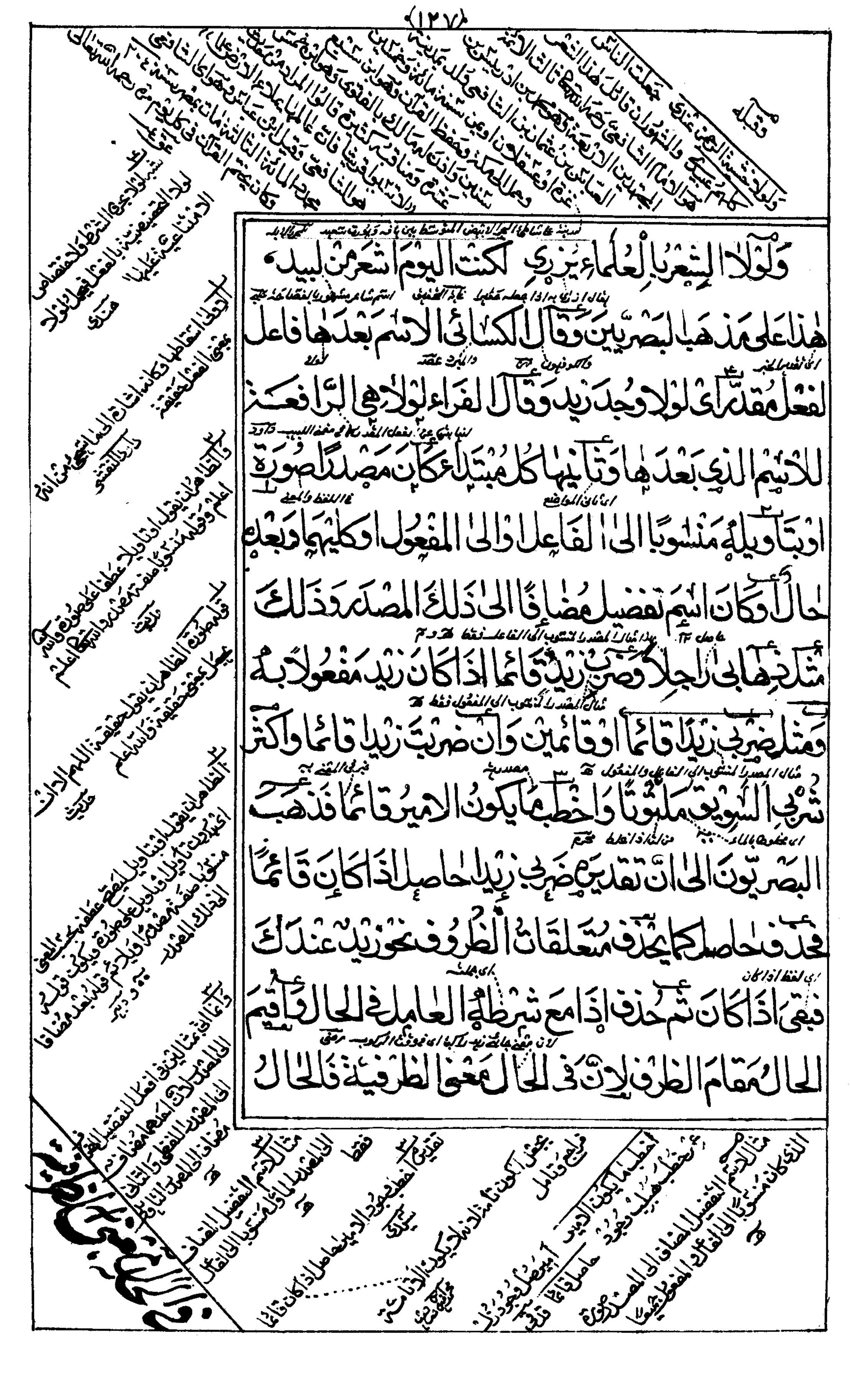
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق

ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء

قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول

الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضي فسوف
يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او
الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول
المستهل اي المبتدا المحذوف فجوازا مثل المبتدا المحذوف في مقول
المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله
اي هذا الهلال بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما
يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا

يتوهم نصب لهلا لا عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سداد مسلكه
اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه
اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على
ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان
كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره
فيدل على الموجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب
حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاما واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا



ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل

لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة

للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة

او تاويلا منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده

حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك

مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به

ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر

شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب

البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما

فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك

فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم

الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال



قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي
حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي
يظهر لي ان تقدير نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال
عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كانت عن الفاعل
اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا
يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام قرينة كما تقول الذي
ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ
وهو العامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقدير ضربي زيدا قائما
حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من

غير سد شيء مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال

وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر

مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم

الى ان هذا المبتداء لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما

اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى

المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل

كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر

واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم

المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره

القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك

قسمي اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى

والحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع

التحقيق لكثرة استعماله

خبر انّ واخواتها

اى من المرفوعات خبر انّ واخواتها اى اشباهها من الحروف
الخمسة الباقية وهى انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع
بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر انّ
واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف
عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا
لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعه
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث
اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى مثل
قولنا انّ زيدا يقوم ابوه فانّ يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه انّ بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند



المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه الشذوذ الخ قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثلا ان
زيدا يقوم مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول
هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اى حكمه كحكم خبر المبتداء
فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه
من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى شرائطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان
امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه
فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتداء يصح ان
يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك
ولا يجوز ان يقال ان اين زيد وان من اباك الا فى تقديمه
اى ليس امره كامر خبر المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه

على الاسم وقد جاز تقديم خبر المبتداء على المبتداء وذلك لان
هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها
فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي
لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي
الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي
ليس امره كامر خبر المبتداء الا في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا
فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو
قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة لنفي
الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر



المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا

فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا

يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما

عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال

حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل

معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها

اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف وللاحتمال الآخر ان الظرافة

لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى

ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف

وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما

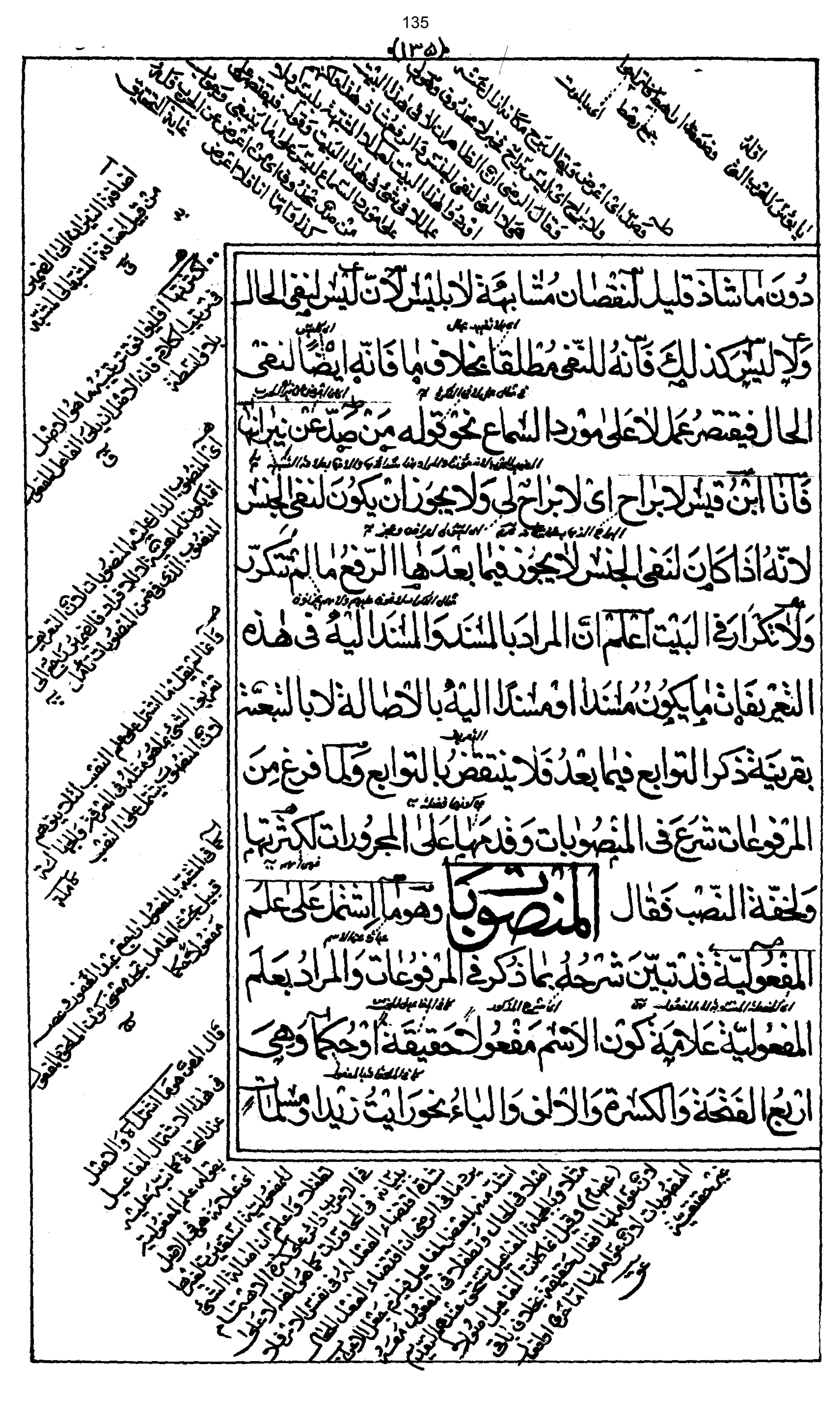
كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله

اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون

الخبر لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا



لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين
يحملون ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر **اسم ما ولا** المشبهتين بليس فى معنى النفى
والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند
اليه وهذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج
به غير اسم ماء ولاء وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل ابوه
فى ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك و
انما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف
ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة
اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا



دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لأن ليس لنفي الحال
ولا ليس كذلك فإنه للنفي مطلقا بخلاف ما فإنه أيضا لنفي
الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح لي ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس
لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم تتكرر
ولا تكرار في البيت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها
ولخفة النصب فقال **المنصوبات** وهو ما اشتمل على علم
المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم
المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما وهي
أربع الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات



وَاِيَّاكَ وَمُسْلِمِيْنَ وَمُسْلِمَاتٍ فِيْهِ اي من المنصوب اَوْ مَا اشتمل

على علم المفعولية **المفعول المطلق** يسمى به

لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في

او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح

اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها

فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق

اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به

بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا

يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد

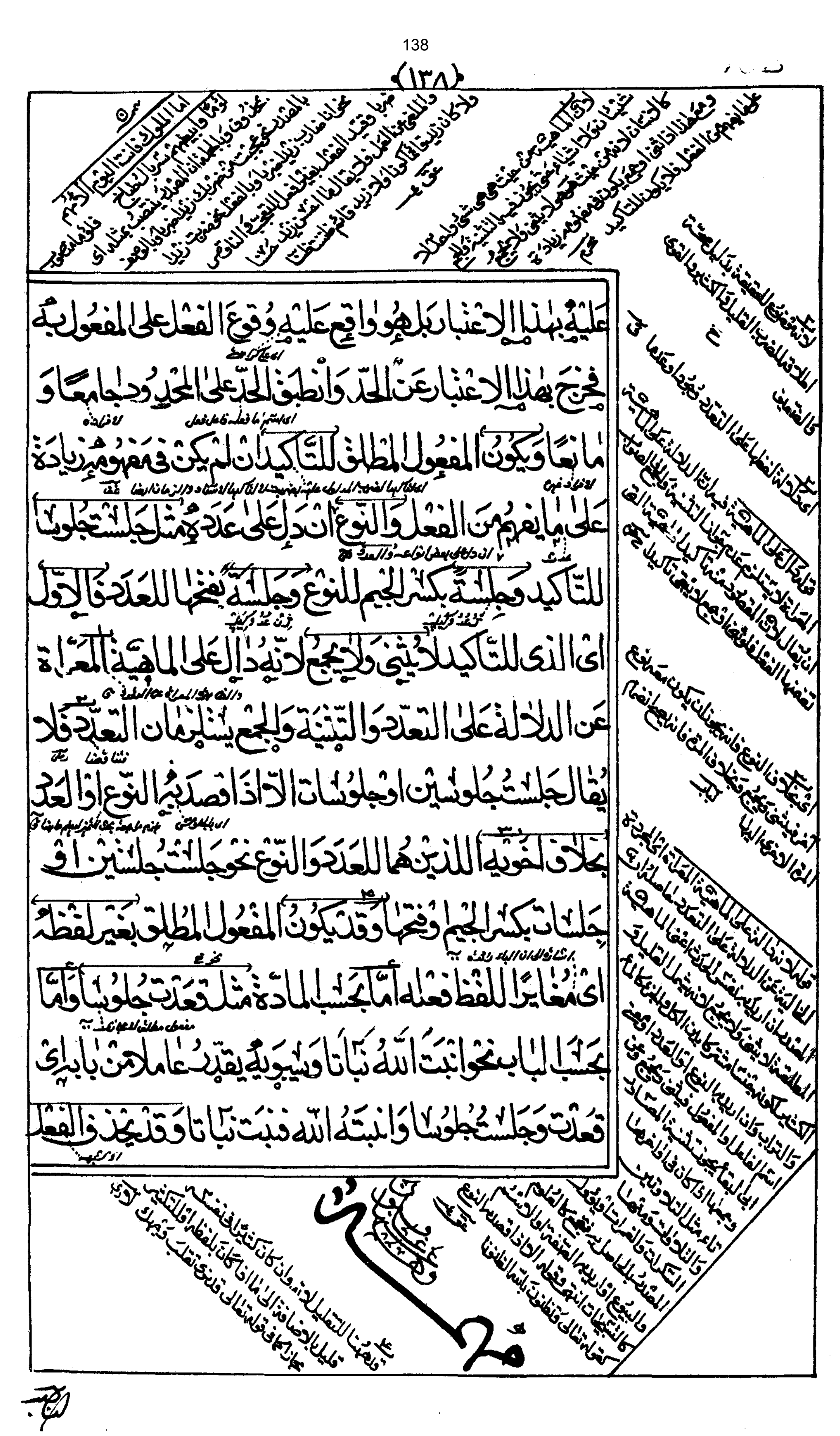
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق

من اقسام اللفظ وتدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة فعل

وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه

نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او

ابهما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية
للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى
ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه
وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو قولك كرهت كراهتي فان
للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا



عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به

فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا و

مانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة

على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على عدد مثل جلست جلوسا

للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول

اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة

عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا

يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد

بخلاف اخويه اللذين هما العدد والنوع نحو جلست جلستين او

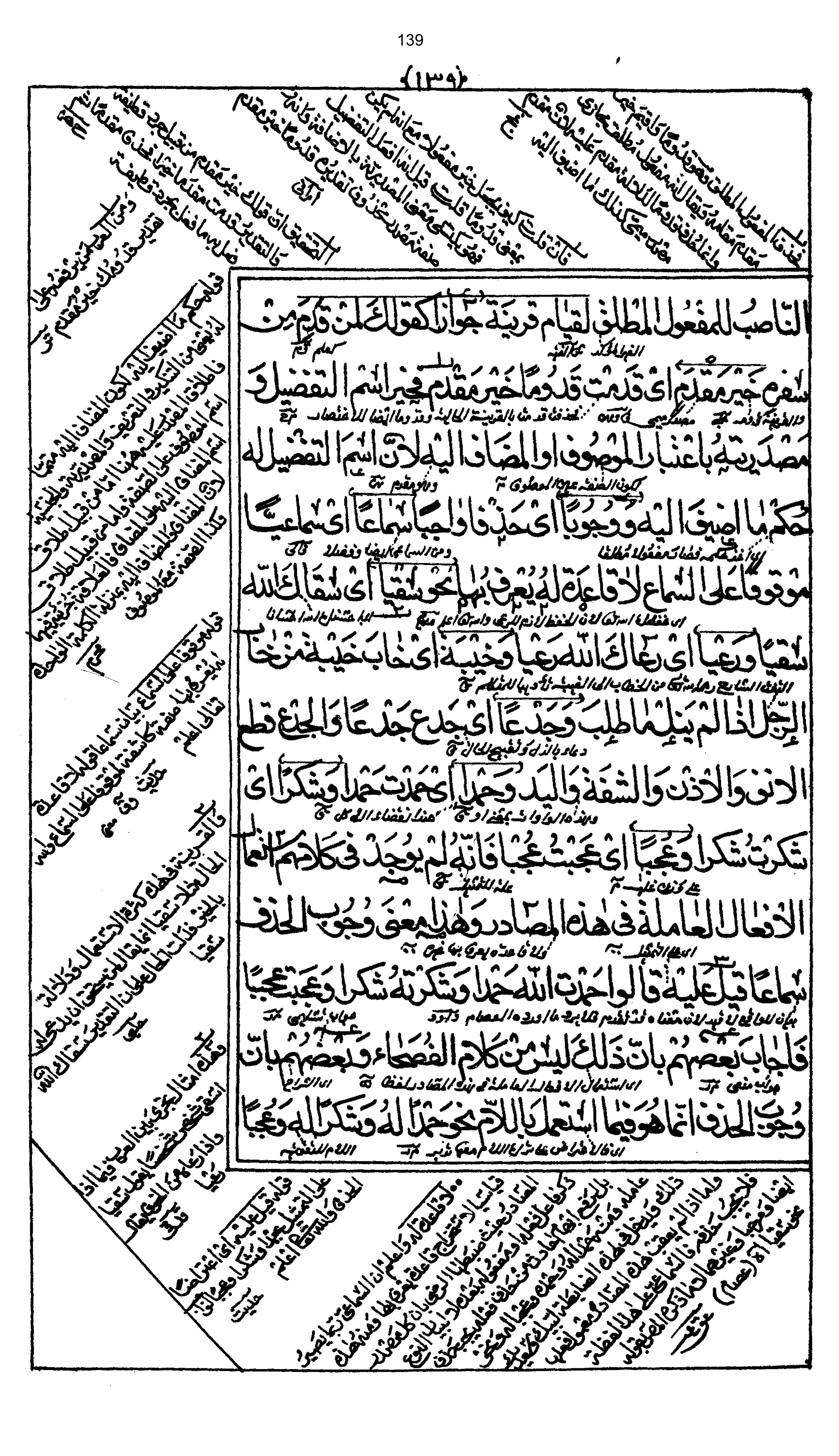
جلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه

اى مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما

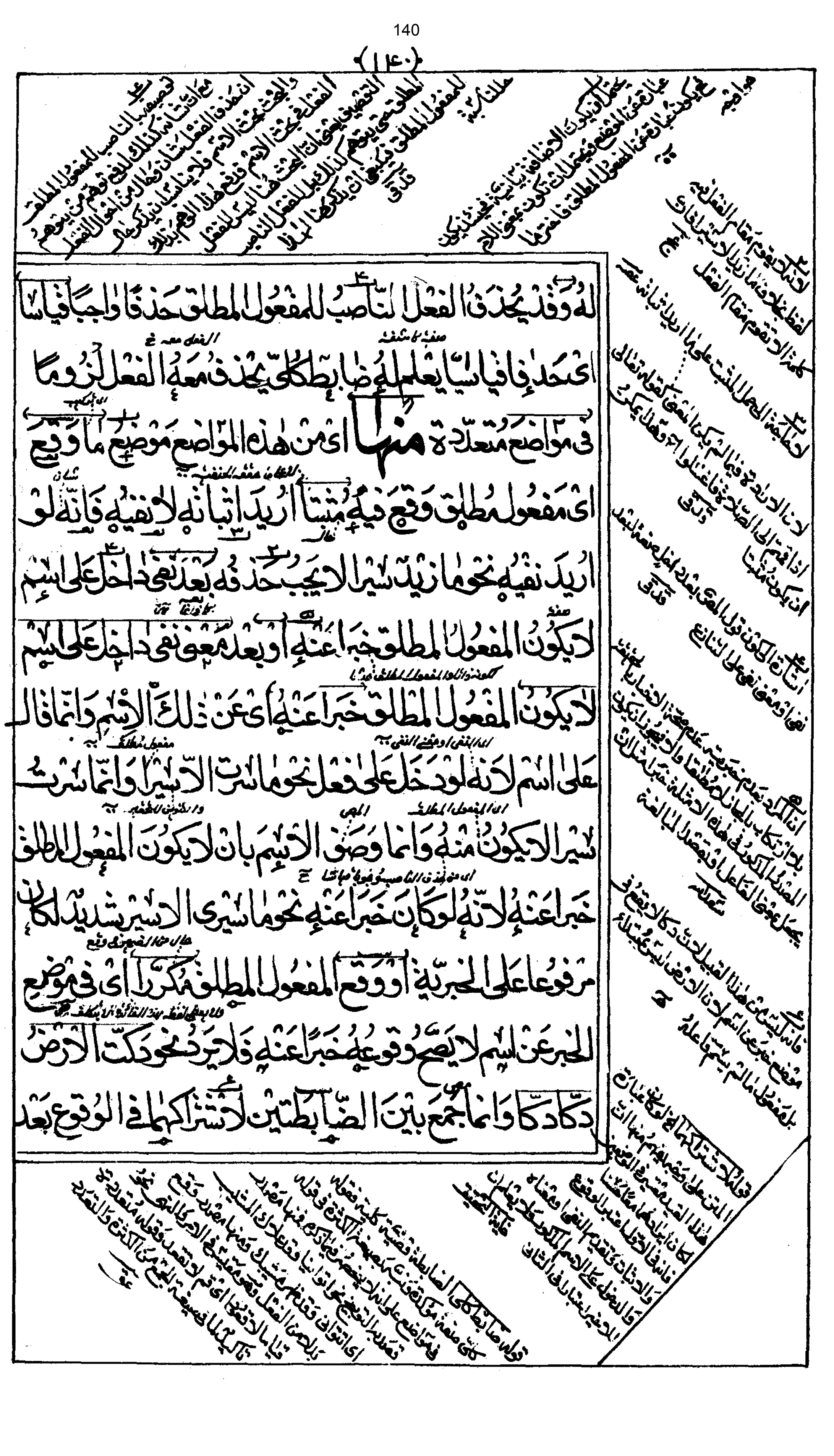
بحسب الباب نحو انبت الله نباتا وسيبويه يقدر عاملا من بابه اى

قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل

اما الملوك فانت اليوم الامهم



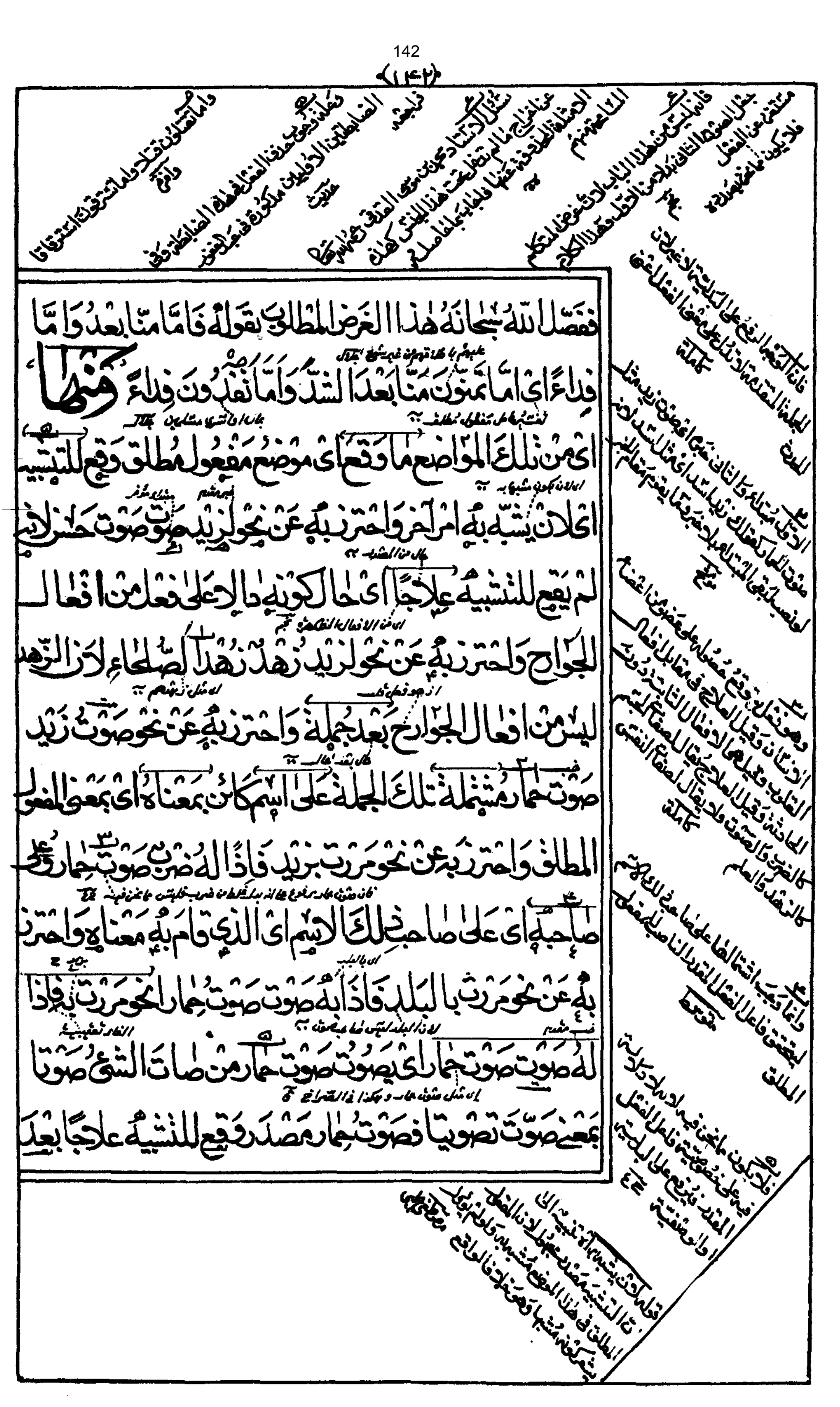
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من
سفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل و
مصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله
سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب
الرجل اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى
شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم
الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا قيل عليه قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان
وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا



له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا
اى حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلى يحذف معه الفعل لزوما
فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع
اى مفعول مطلق وقع فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو
اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما شرط
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان
مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع
الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد



اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا
سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى
وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى
النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتداء والى ما يشبه به فعله
او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد
معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا
ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او الى المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان
انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
بعد شد الوثاق واما فداء قوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء



فقصد الله سبحانه هذا الغرض المطلق بقوله فاما منا بعد واما
فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اي بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى
صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز
به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار انحو مررت به فاذا
له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا
بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد

جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق

وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في

له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ

الثكلى وهي امراة مات ولدها **ومنها** اي من تلك المواضع

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها

اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم

اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة

وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له

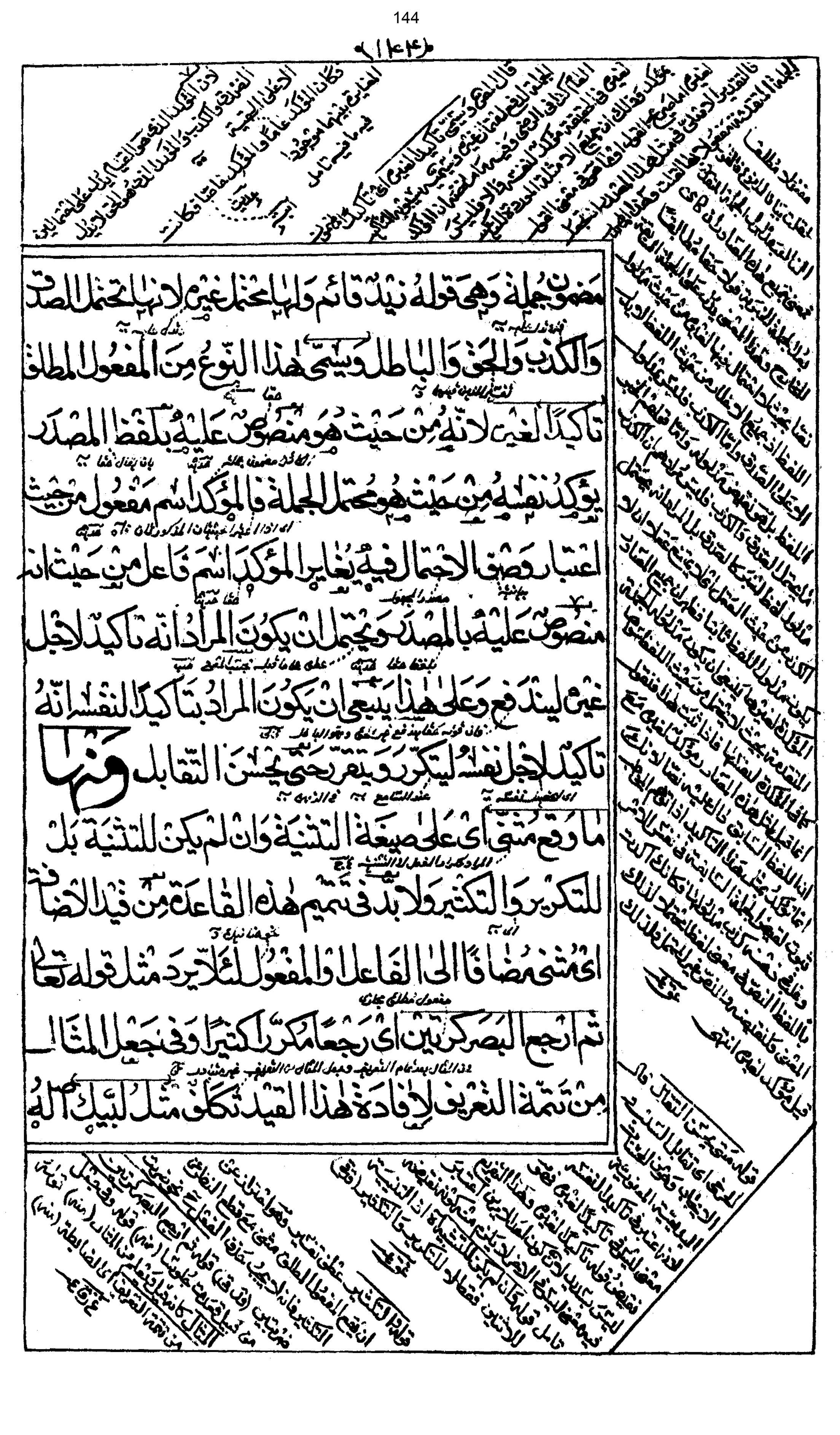
سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي

نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد بنفسه وذاته لا بامر مغاير

ولو بالاعتبار **ومنها** ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه

الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا

اي حق حقا من حق يحق حقا اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع



مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق

والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق

تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر

يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث

اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه

منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل

غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بتاكيد النفس انه

تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل **ومنها**

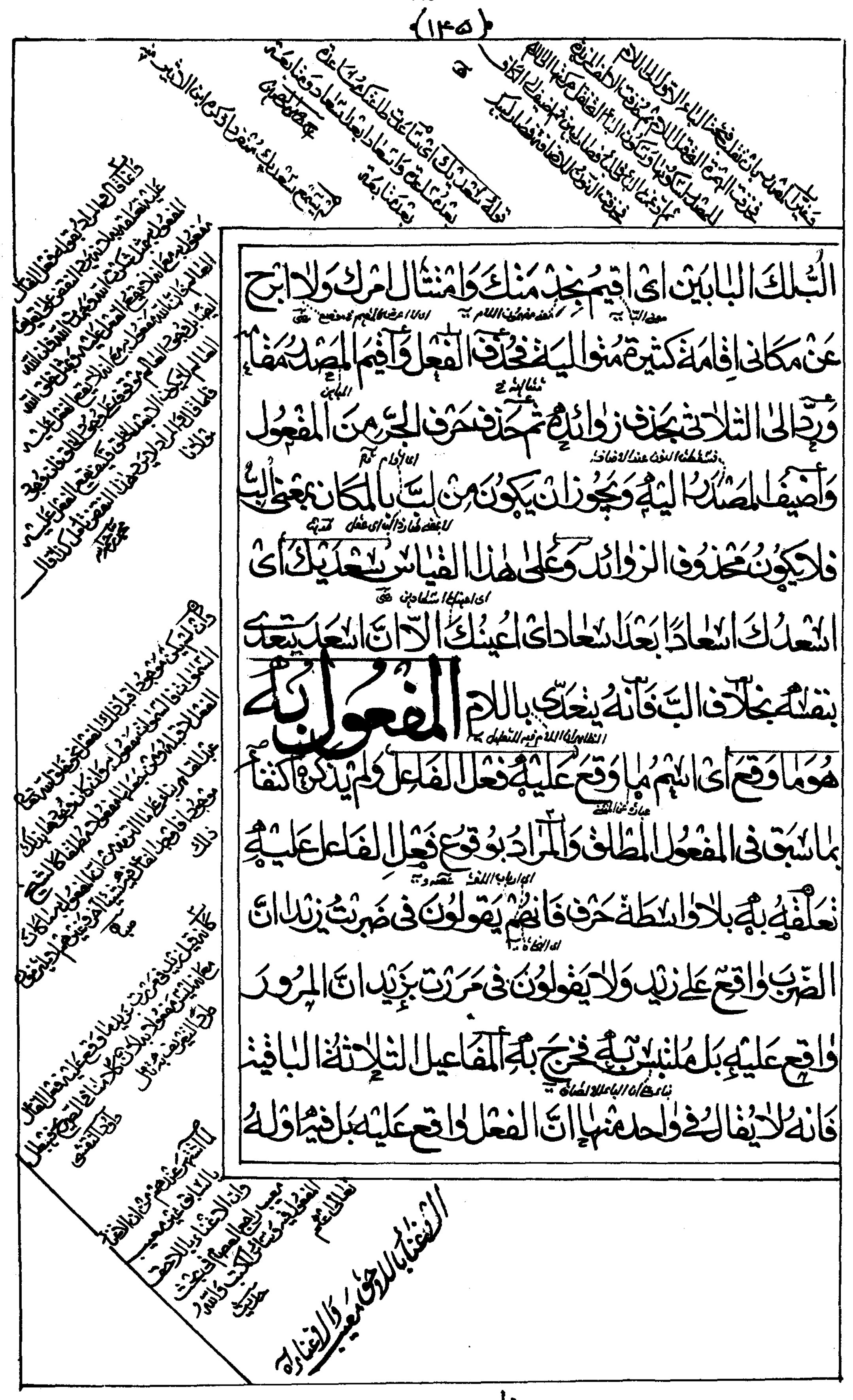
ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل

للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى

ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال

من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اله



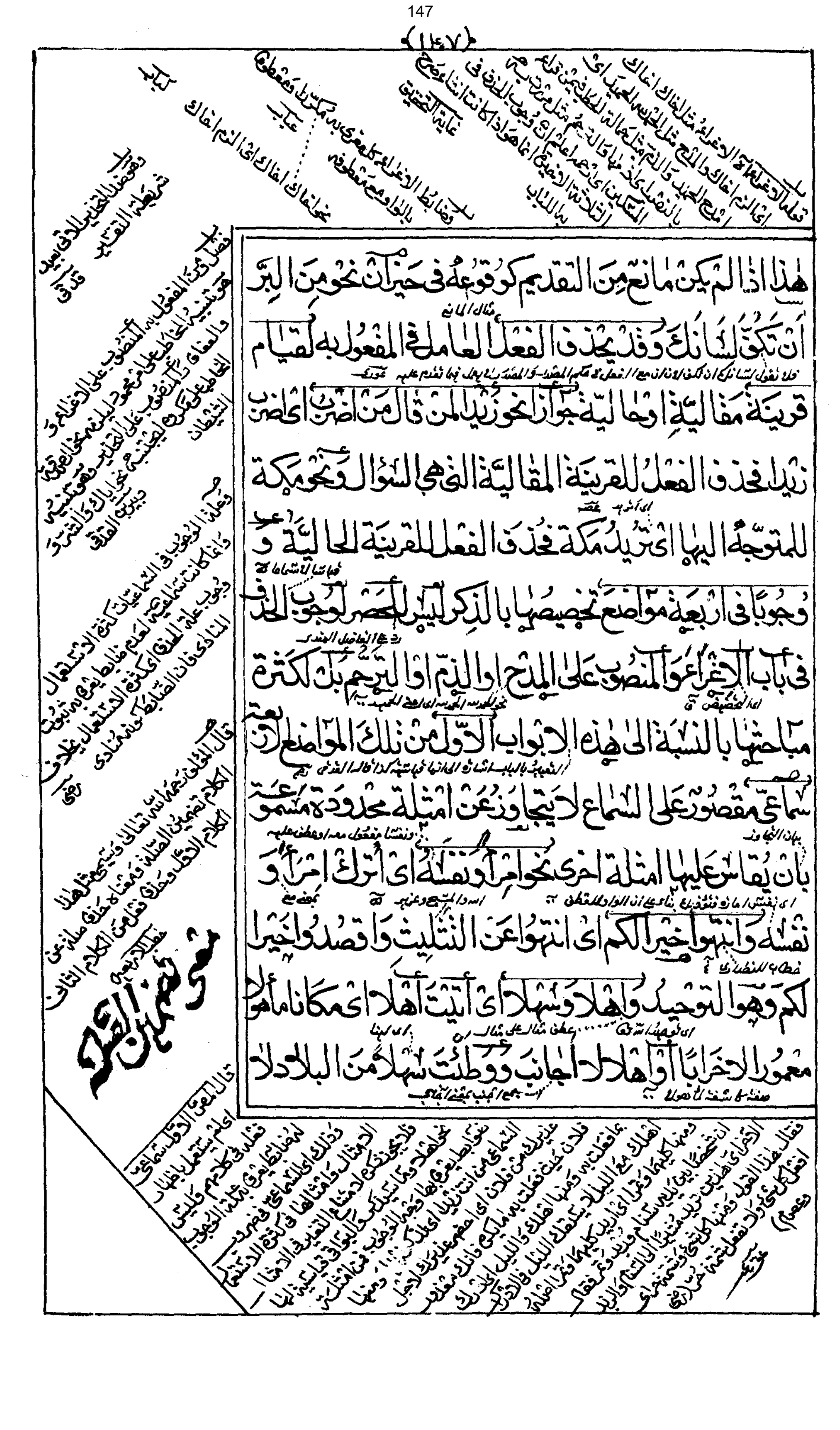
البك الباً بين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكانى اقامة كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى
اسعدك اسعادا بعد اسعاد اى اعينك الا ان اسعد يتعدى
بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به

هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء
بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان
الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيها او له



اوْمَعَهُ وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ بِمَا يُفْهَمُ مِنْ مُغَايَرَتِهِ لِفِعْلِ الْفَاعِلِ فَاِنَّ
الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ عَيْنُ فِعْلِهِ وَالْمُرَادُ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ فِعْلٌ اُعْتُبِرَ اِسْنَادُهُ
اِلَى مَا هُوَ فَاعِلُهُ حَقِيْقَةً اَوْ حُكْمًا فَخَرَجَ بِهِ مِثْلُ زَيْدٌ فِىْ ضُرِبَ زَيْدٌ
عَلَى صِيْغَةِ الْمَجْهُوْلِ فَاِنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرْ اِسْنَادُهُ اِلَى فَاعِلِهِ وَلَا يُشْكَلُ
بِمِثْلِ اُعْطِىَ زَيْدٌ دِرْهَمًا فَاِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى دِرْهَمًا اَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ
الْفَاعِلِ الْحُكْمِىِّ الْمُعْتَبَرِ اِسْنَادُ الْفِعْلِ اِلَيْهِ فَاِنَّ مَفْعُوْلَ مَا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ فِىْ حُكْمِ الْفَاعِلِ وَبِمَا ذَكَرْنَا ظَهَرَ فَائِدَةُ ذِكْرِ الْفَاعِلِ فَلَا يَرِدُ
اَنَّهُ لَوْ قَالَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ لَكَانَ اَخْصَرَ نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَاِنَّ
زَيْدًا قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ بِلَا وَاسِطَةِ حَرْفٍ فِعْلٌ اُعْتُبِرَ اِسْنَادُهُ اِلَى
الْفَاعِلِ الَّذِىْ هُوَ ضَمِيْرٌ لِلْمُتَكَلِّمِ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُوْلُ بِهِ عَلَى
الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيْهِ لِقُوَّةِ الْفِعْلِ فِى الْعَمَلِ فَيَعْمَلُ فِيْهِ مُتَقَدِّمًا وَ
مُتَاَخِّرًا اَمَّا جَوَازًا مِثْلُ اللّٰهَ اَعْبُدُ وَوَجْهَ الْحَبِيْبِ اَتَمَنّٰى وَاَمَّا وُجُوْبًا
فِيْمَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْاِسْتِفْهَامِ اَوِ الشَّرْطِ نَحْوُ مَنْ رَاَيْتَ وَمَنْ تُكْرِمْ اُكْرِمْهُ



هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر

ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام

قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب

زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة

للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية و

وجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف

في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة

مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاول

سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة

بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ و

نفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا

لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا

معمور الاخربا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا

المنادى

جرا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى

وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نادت

مقبلا عليك بوجهه حقيقة او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا

ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل

عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله

بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء

لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فيخرج

بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر

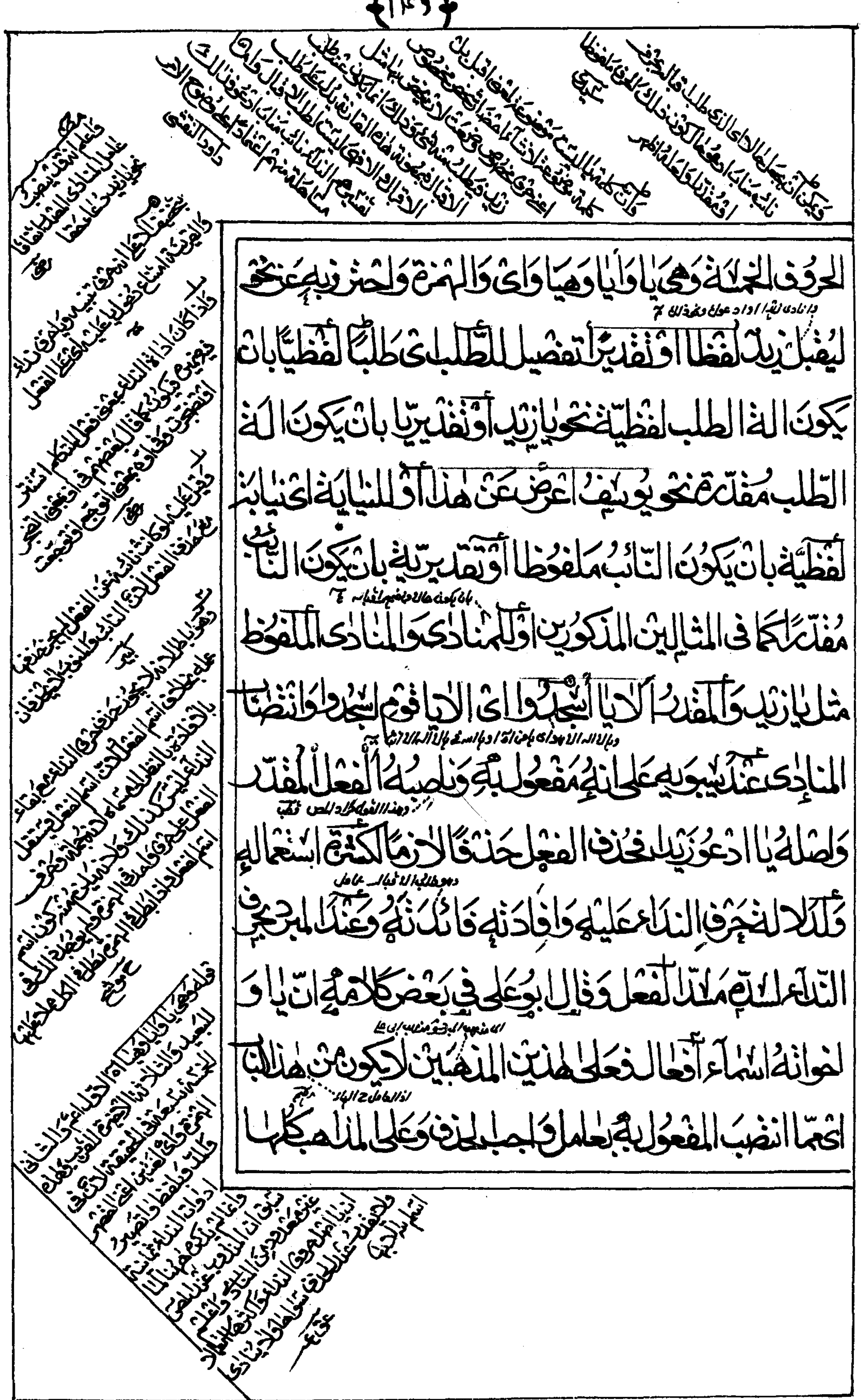
فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى

مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك

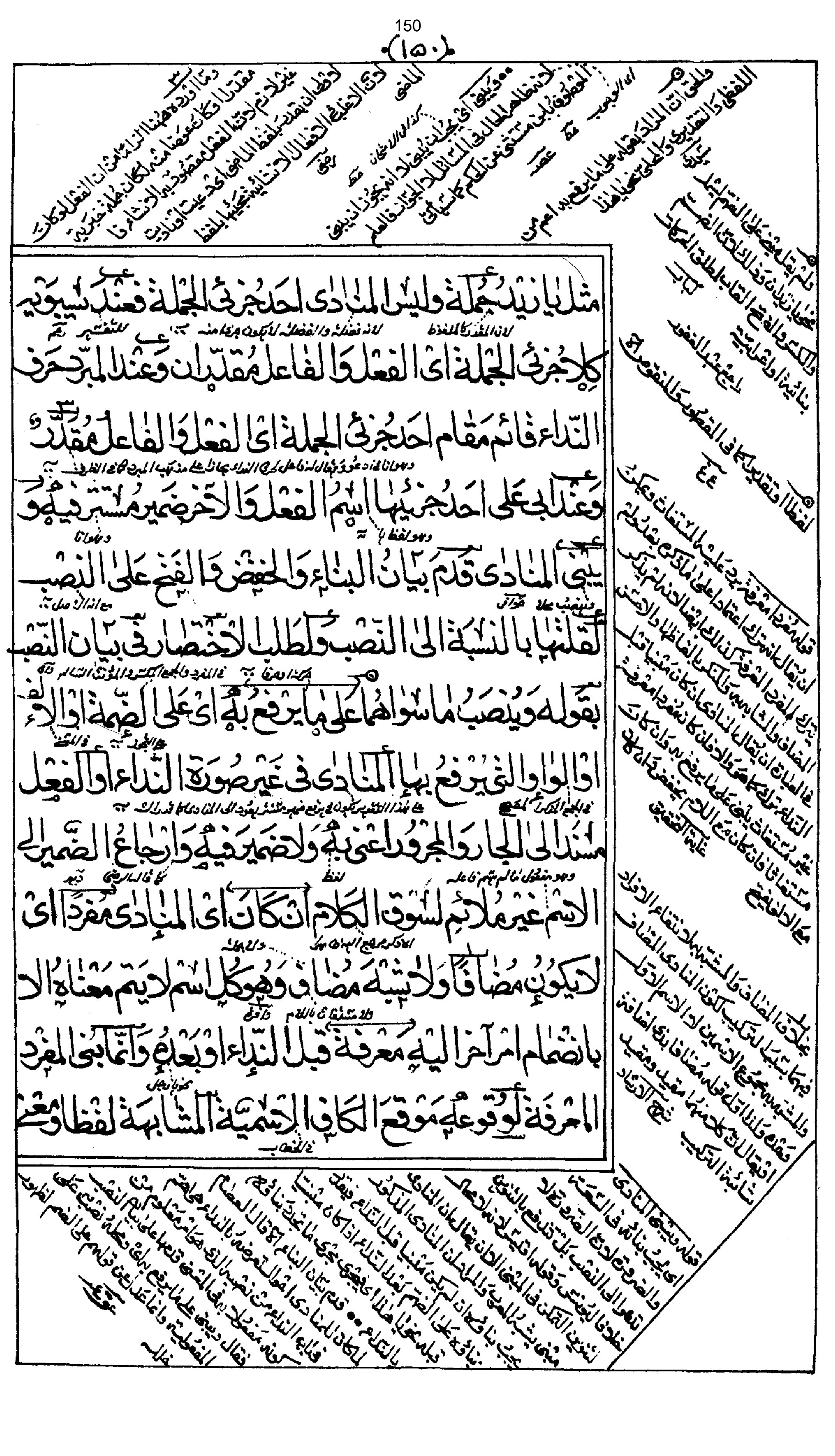
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام

سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من



الحروف الخمسة وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة واحترز به عن نحو
ليقبل زيد لفظا أو تقديرا تفصيل للطلب أي طلبا لفظيا بأن
يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد أو تقديريا بأن يكون آلة
الطلب مقدرة نحو يوسف أعرض عن هذا أو للنيابة أي نيابة
لفظية بأن يكون النائب ملفوظا أو تقديرية بأن يكون النائب
مقدرا كما في المثالين المذكورين أو للمنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر ألا يا اسجدوا أي ألا يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
وأصله يا أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وعند المبرد حرف
النداء لسده مسد الفعل وقال أبو علي في بعض كلامه إن يا و
أخواته أسماء أفعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كلها



مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه
كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر
وعند ابى علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه و
يبنى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب وطلب الاختصار فى بيان النصب
بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف
او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء او الفعل
مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى
الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى
لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى

لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لانّ

يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى

وانما قلنا ذلك لانّ الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او

الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل

مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما

معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون

مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة

اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت على

المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو

يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث

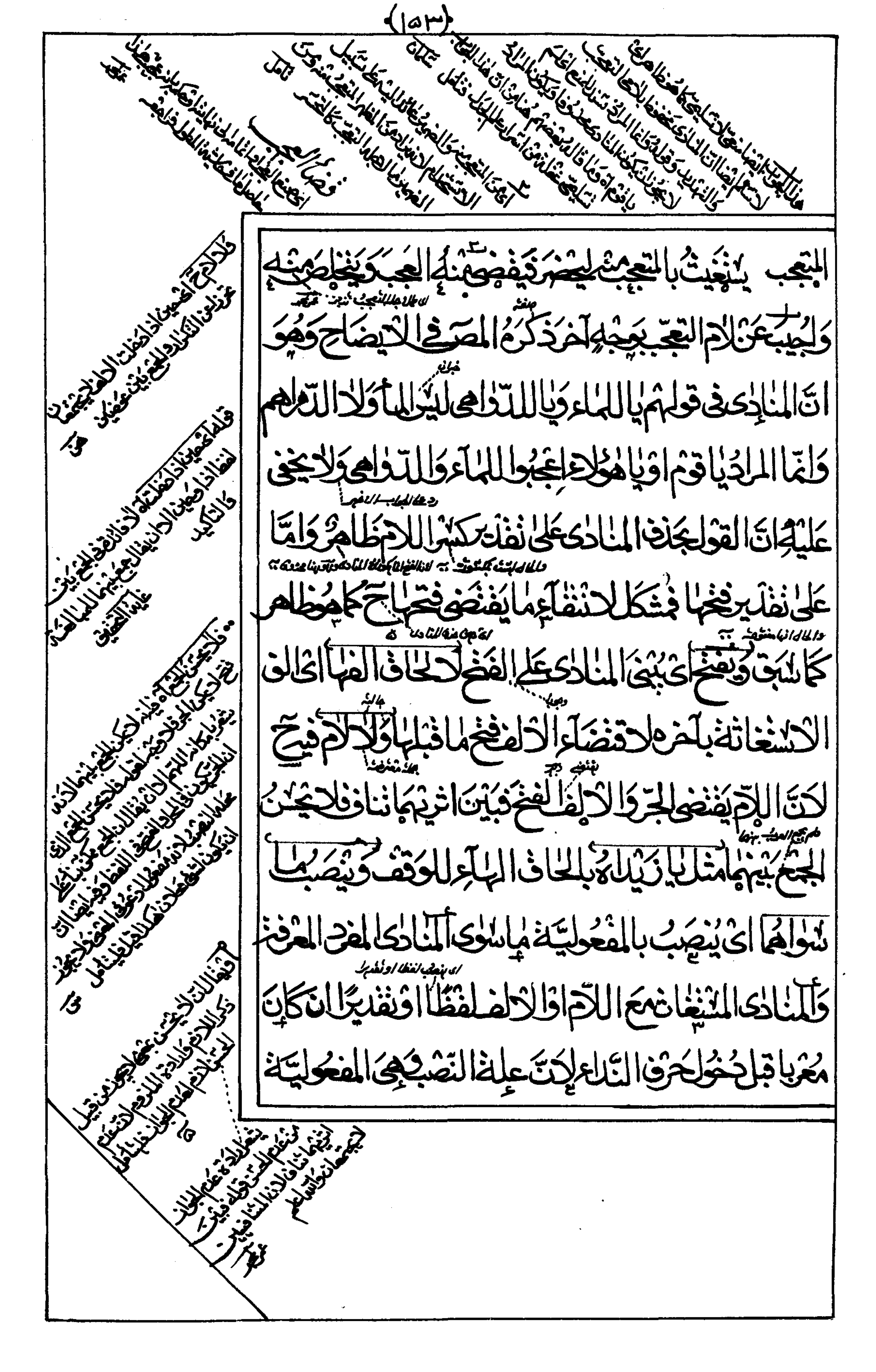
نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم

يعلم انّ المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم

ينعكس الامر لانّ المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير



الفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع
الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على
المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو
يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد لام الاستغاثة لان
علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو
الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم
مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان



المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيفصح منه العجب ويخلص منه

والجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو

ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى

عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما

على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر

كما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف

الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه

لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجمع

الجمع بينهما مثل يا زيداه لا بالحاق الهاء للوقف وينصب ما

سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة

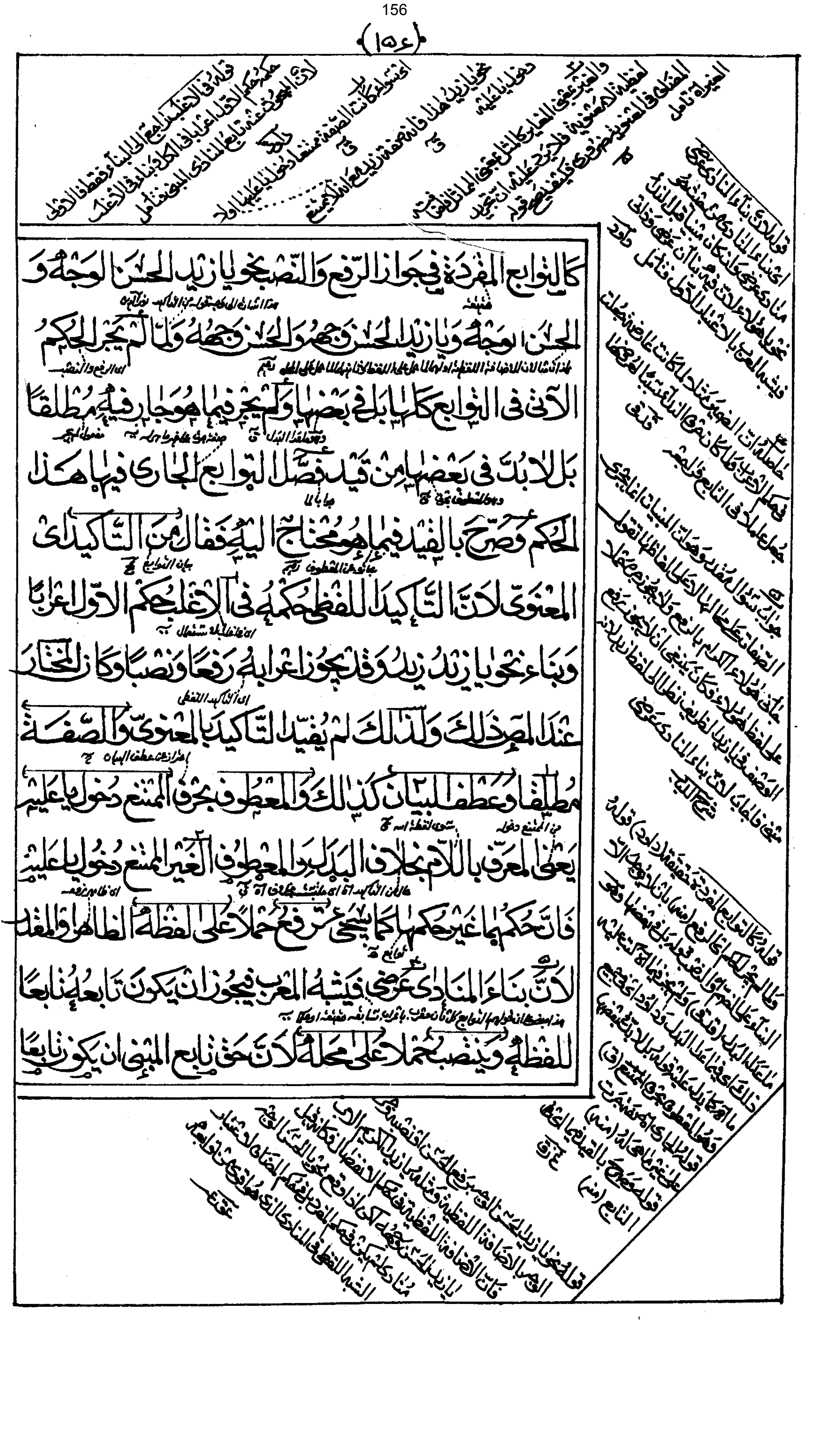
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان

معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب هي المفعولية



محققة فيه وما غير مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما
ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا
يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير معين
وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا
حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بما لسهل تصور انتفائهما معا فلا
حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان

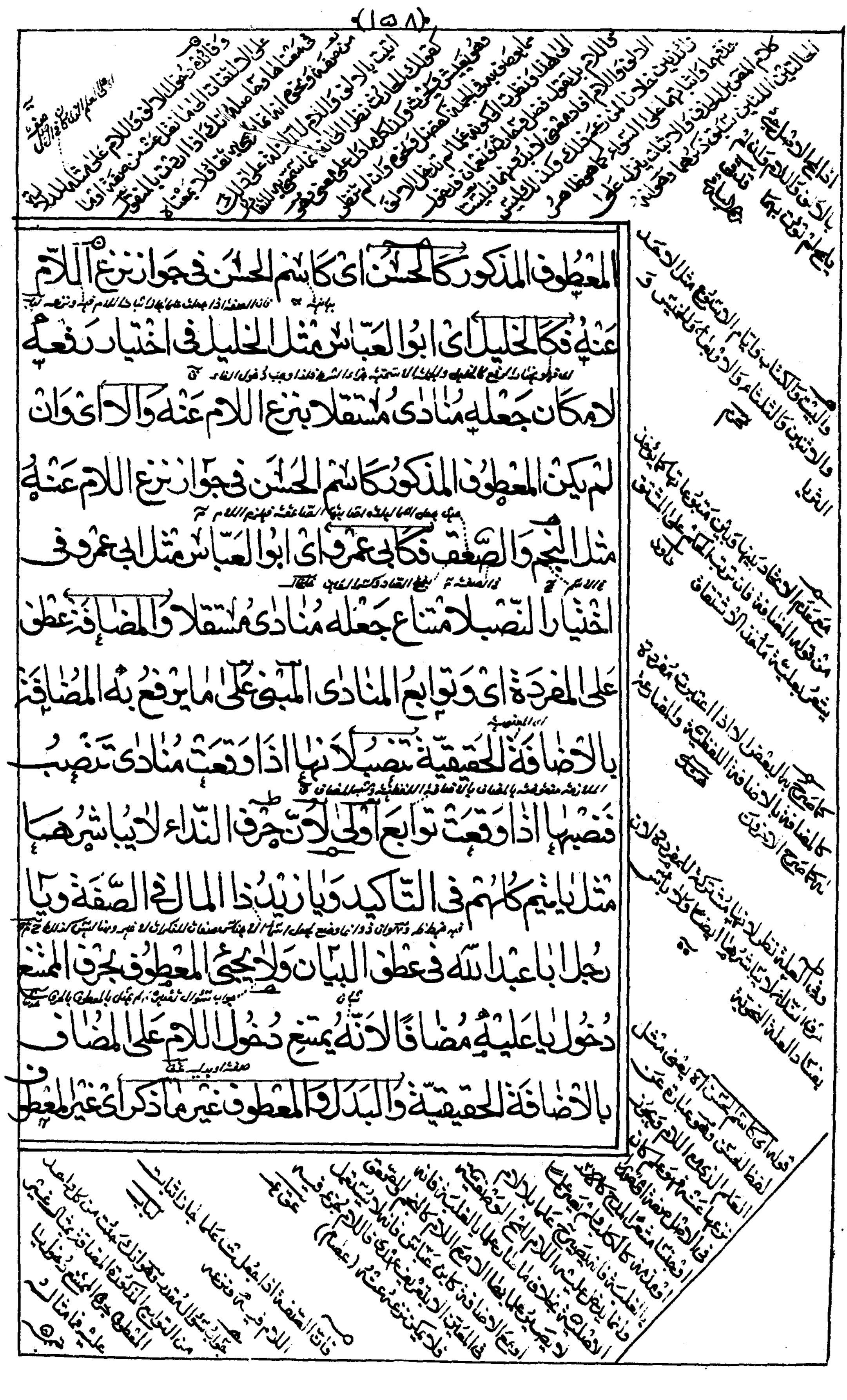
يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه
الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة و توابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة
حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان
توابع المستغاث باللام لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيد وعمرو لا
وعمرو ولان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من
ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل
فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما



كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه و
الحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم
الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري فيها هذا
الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال من التاكيد اي
المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار
عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة
مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر والمقدر
لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وينصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا

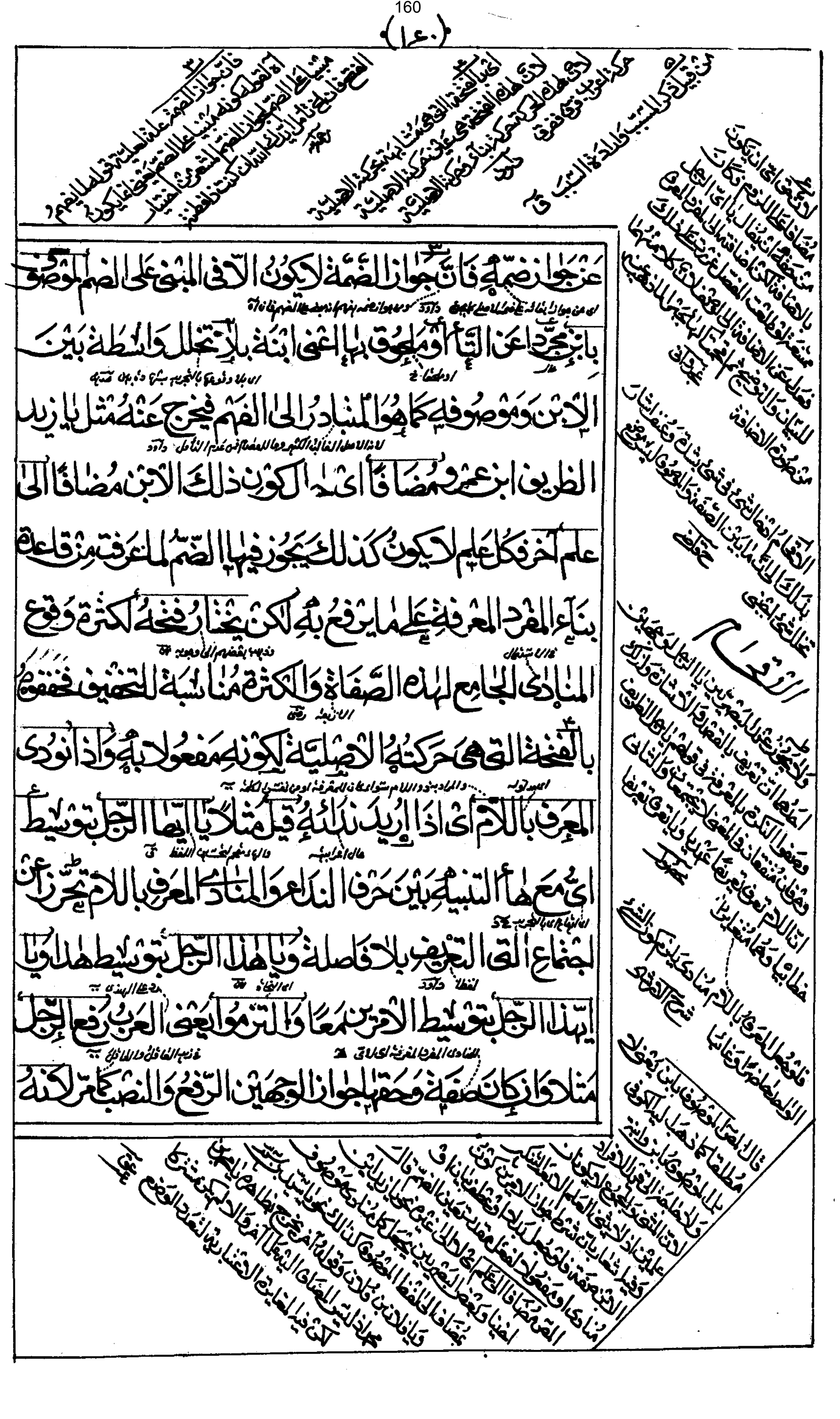


تابع لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تيم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على الحالة الجارية
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم
مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا
فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع
المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان



المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام
عنه فكالخليل اى ابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه
لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان
لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه
مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى
اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف
على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
نصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا
رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مضافا لانه يمتنع دخول اللام على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف

الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف هو الذي
لا يمتنع دخول يا عليه فغير المعطوف هو الذي لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف
النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا
اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من
الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني



عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف

بابن مجردا عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين

الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد

الظريف ابن عمرو ومضافا اي الكون ذلك الابن مضافا الى

علم آخر فكل علم لا يكون كذلك لا يجوز فيها الا الضم المعرفة من قاعدة

بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع

المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف

بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي

المعرف باللام اي اذا اريد ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط

اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن

اجتماع الة التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا

ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا اي العرب رفع الرجل

مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لكنه

اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو
المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى ولهذا لم يذكرها هنالك مما يخرج صفة الاسم المبهم
عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع
توابع الرجل مضافة كانت او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا
ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما
يكون في توابع المنادى المبنى وقالوا يا الله على قاعدة تجويز لجماع
حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن
محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت للكلمة فلا يقال في سعة
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق

وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما

الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس

لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا

يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في

التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل

عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة

حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان

اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا عليه بانه اشد شذوذا

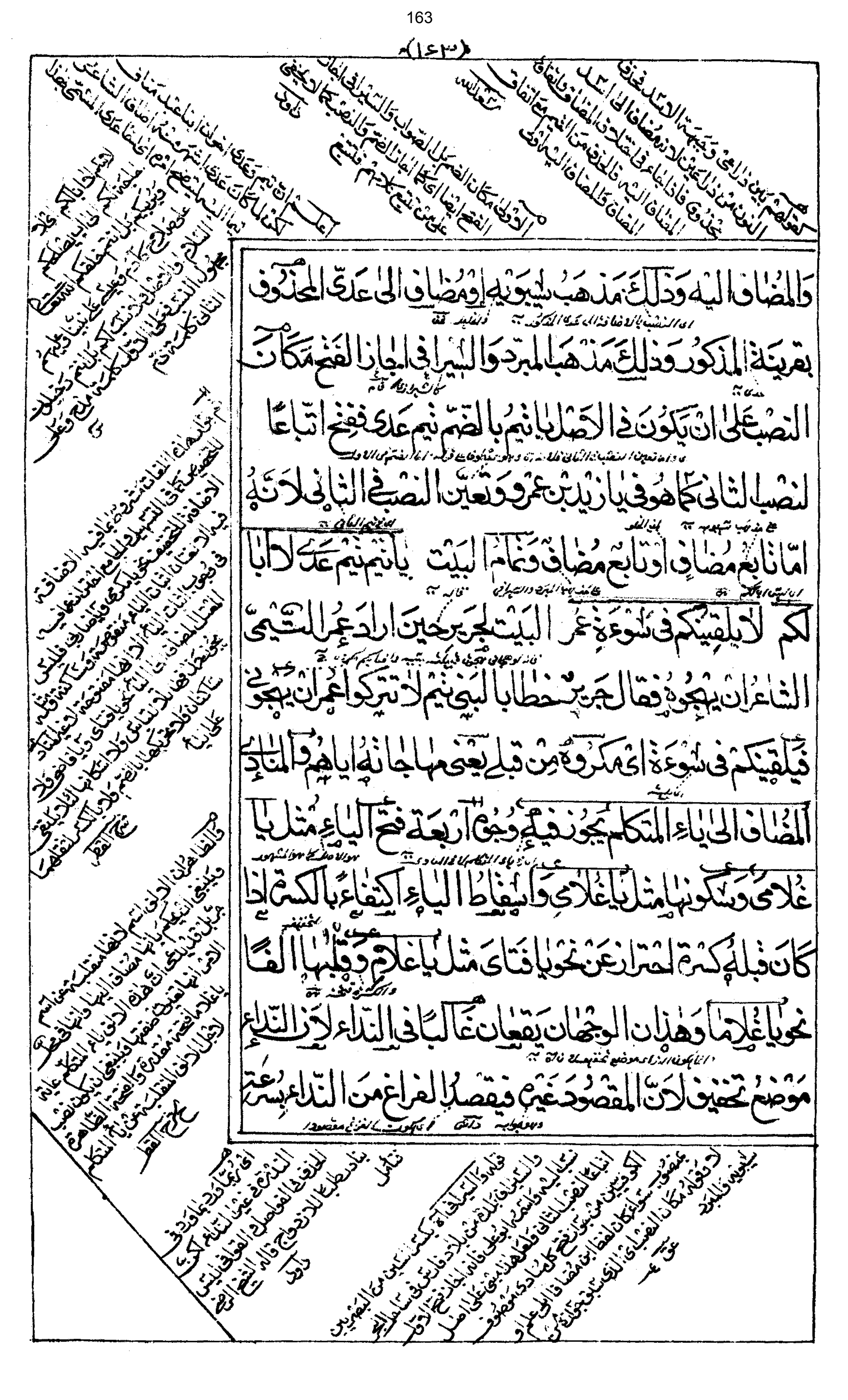
ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه

المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة

في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم في

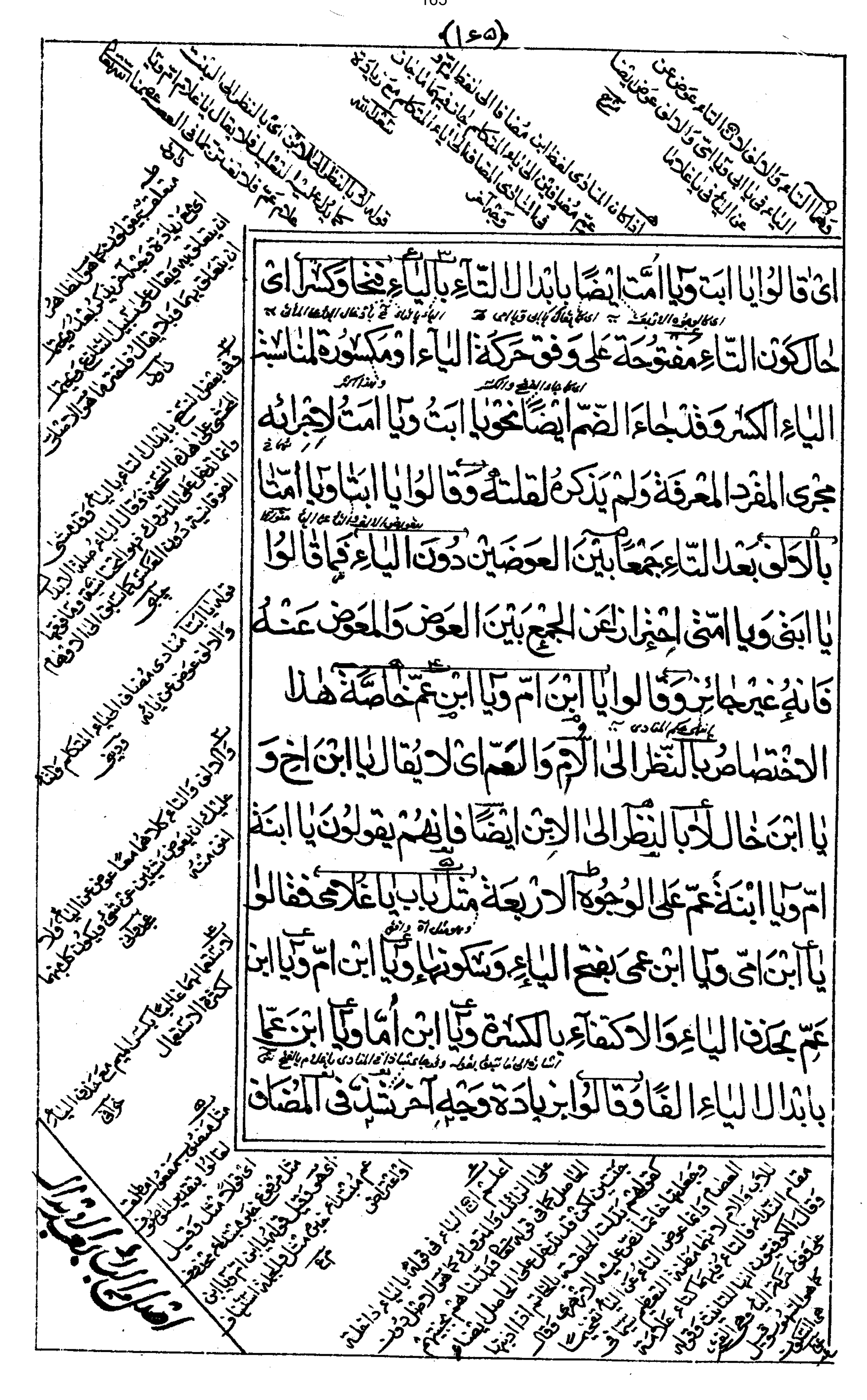
الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه

مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف



والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان
النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا
لنصب الثاني كما هو في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني فلانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا
لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني
فيلقينكم في سوءة اى مكروه من قبلي يعني هجائه اياهم والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا
غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا
كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا
نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء
موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة

لیتخلص الی المقصود من الکلام فخفف یا غلامی بوجهین حذف
الیاء وابقاء الکسرۃ دلیلا علیہ وقلب الیاء الفا لان الالف
والفتحۃ اخف من الیاء والکسرۃ وھما ای ھذان الوجھان وان
کانا واقعین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم لکن لا یقعان
فی کل منادی کذلک بل فیما غلب علیہ الاضافۃ الی یاء المتکلم
واشتھر بھا لتدل الشھرۃ علی الیاء المغیرۃ بالحذف او القلب فلا
یقال یا عدو ویا عدوا وقد جاء شاذا فی المنادی یا غلام بالفتح
اکتفاء بالفتحۃ عن الالف ویکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم
بالھاء فی ھذہ الوجوہ کلھا وقفا ای فی حال الوقف تقول یا غلامہ
ویا غلامیہ ویا غلامہ ویا غلاماہ فرقا بین الوقف والوصل و
قالوا ای العرب فی محاوراتھم یا ابی یا امی علی الوجوہ الاربعۃ
کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوہ اخر زائدۃ علیھا کثرۃ
استعمال ندائھما فی کلامھم کما اشار الیہ بقولہ ویا ابت ویا امت



اى قالوا يا ابتَ ويا امتَ ايضا بابدال التاء بالياء فتحا وكسرا اى

حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة

الياء الكسر وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه

مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا

بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا

يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه

فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا

الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ و

يا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابنة

ام ويا ابنة عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا

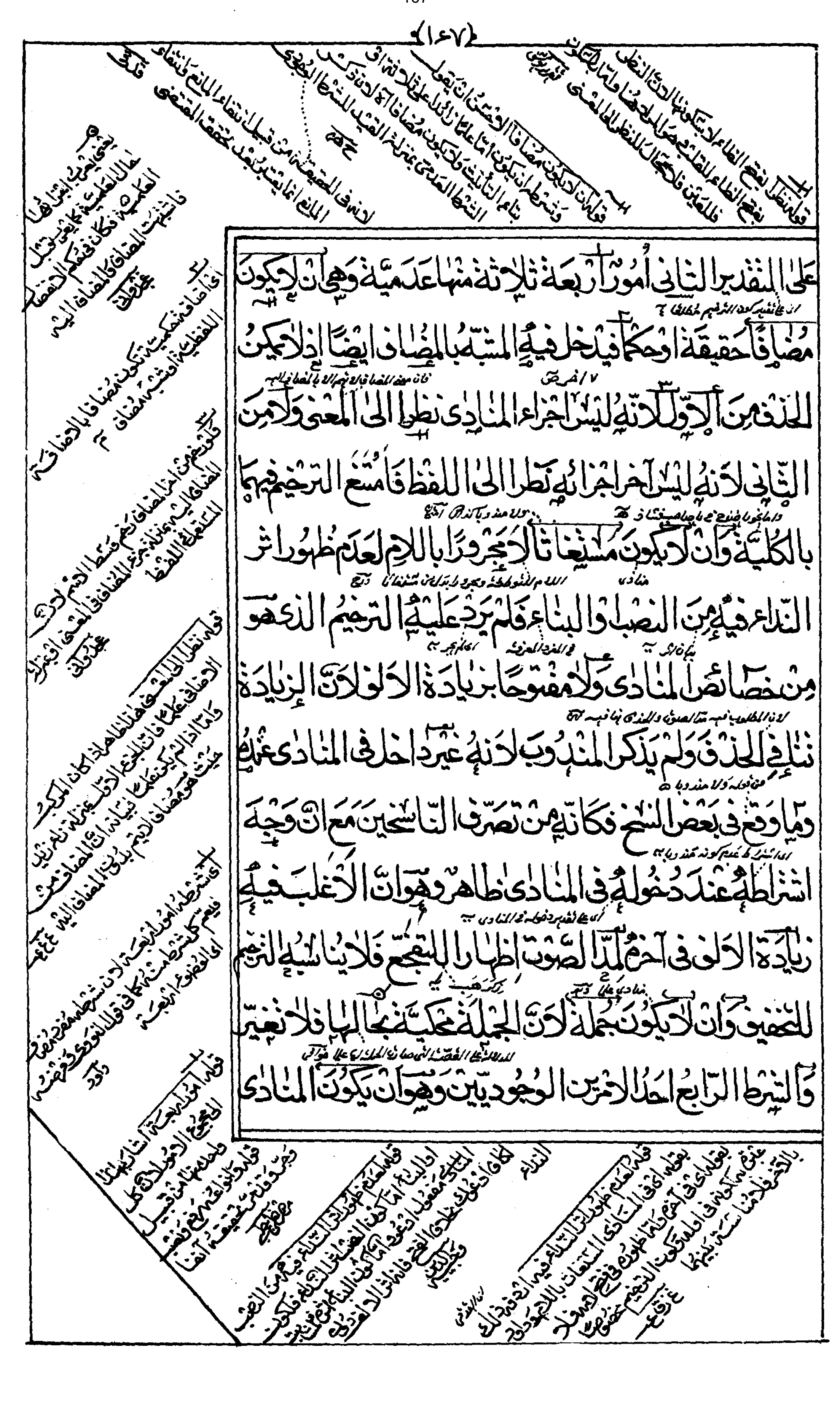
يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن امِ ويا ابن

عمِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما

بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف



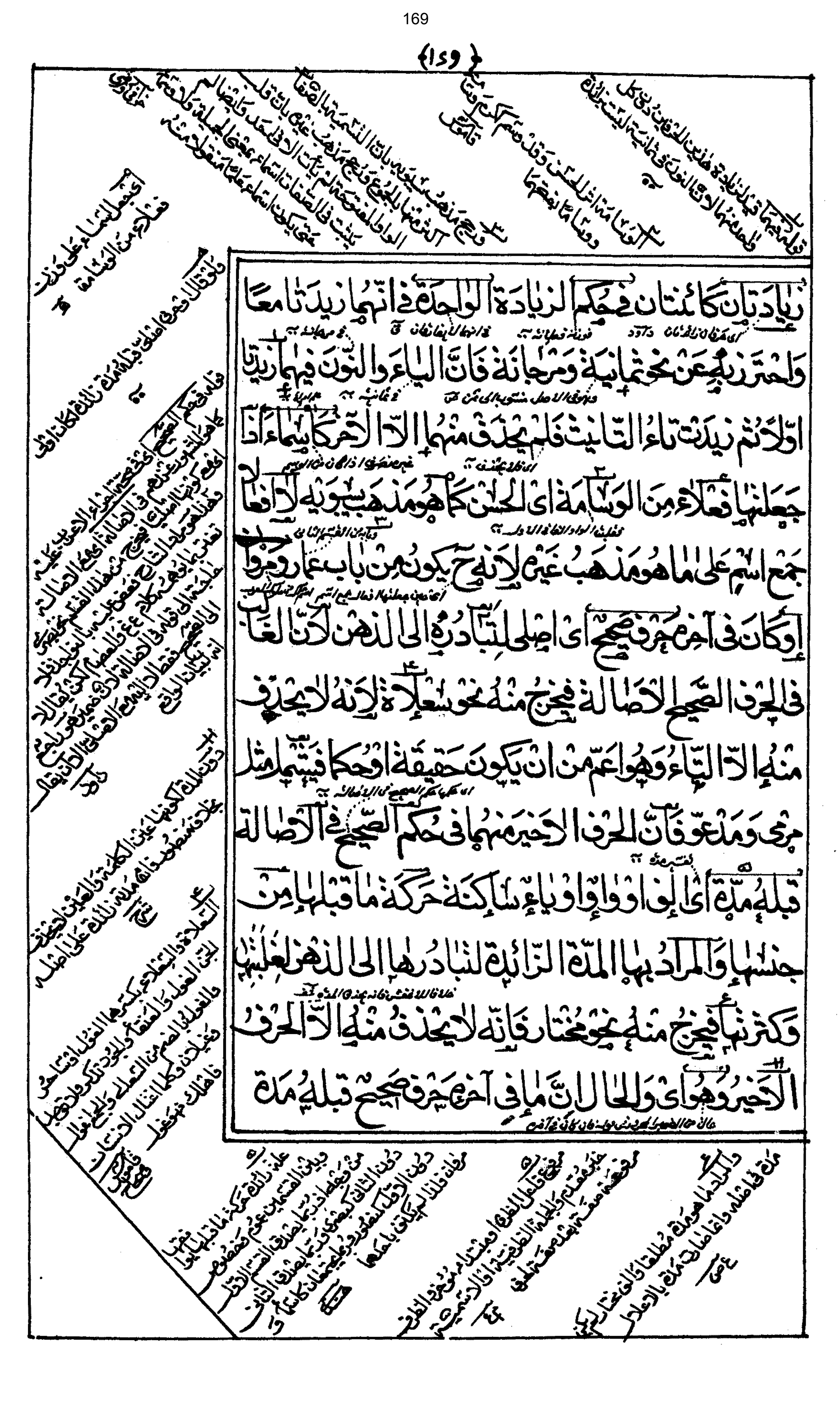
الى ياء المتكلم يا ابن أم ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة
لكثرة الاستعمال ولطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من
خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه
فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى في
غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في
سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى
تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على
التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى



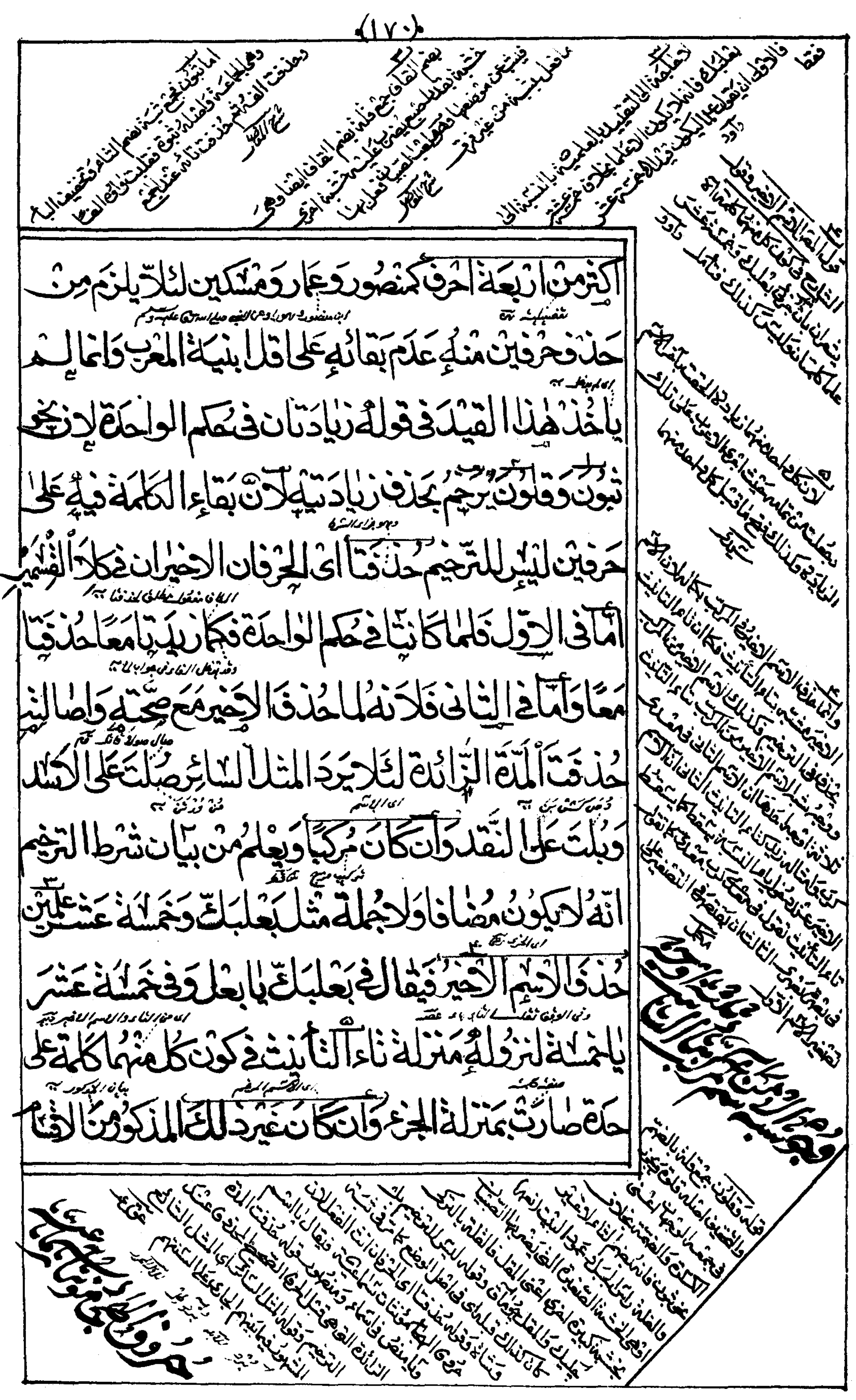
على التقدير الثاني أمور أربعة ثلاثة منها عدمية وهي أن لا يكون
مضافا حقيقة أو حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا إذ لا يمكن
الحذف من الأول لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى ولا من
الثاني لأنه ليس آخر أجزائه نظرا إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وأن لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر
النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو
من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لأنه غير داخل في المنادى عنده
وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف الناسخين مع أن وجه
اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو أن الأغلب فيه
زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وأن لا يكون جملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغيير
والشرط الرابع أحد الأمرين الوجوديين وهو أن يكون المنادى



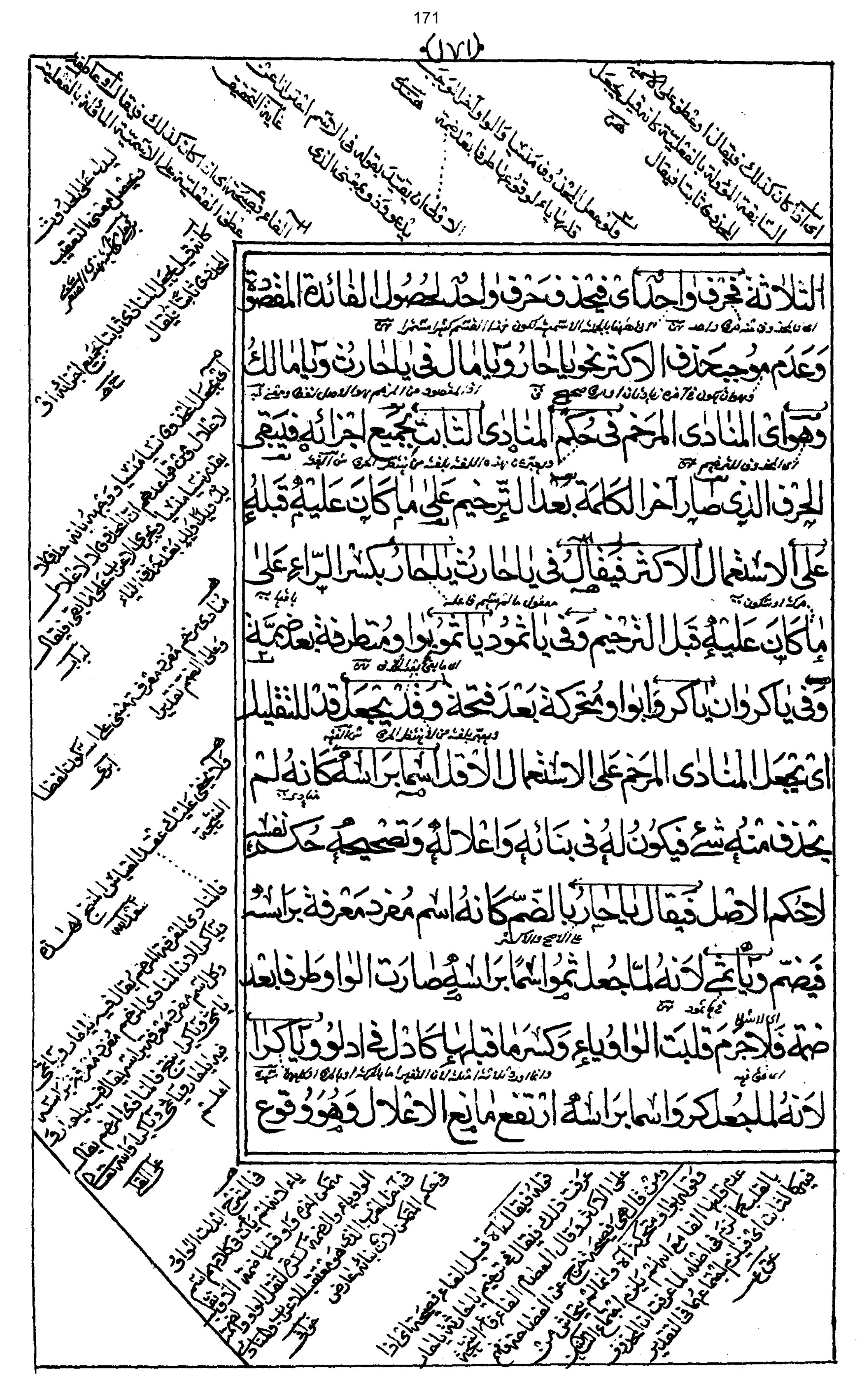
اما علما زائدا على ثلاثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم ولانه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل
على ما ألقي منه ولزيادته على ثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل
ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث و
ان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال
فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن ثلاثة احرف اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا
يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ
من نحو يا صاح في يا صاحب فمع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى



زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا
اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا
جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال
جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه ح يكون من باب عمار ومروان
او كان في آخره حرف صحيح اي اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف
منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل
مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة
قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من
جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة



اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من
حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم
ياخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو
ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على
حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين
اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته
حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد
وبلت على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم
انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر
يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على
حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام



الثلاثة بحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة

وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار و يا مال فى يا حارث و يا مالك

وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى

الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله

على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على

ما كان عليه قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة

وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل

اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم

يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه

لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه

فيضم و يا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد

ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما فى ادلو و يا كرا

لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع

الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

وقد استعملوا ای العرب صيغة النداء يعنی يا خاصة فی المندوب

لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها وكانت اولى بان

يتوسع فيها باستعمالها فی غير المنادی والمندوب فی اللغة ميت

يبكی عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم

ليعذروه فی البكاء ويشاركوه فی التفجع وفی الاصطلاح هو المتفجع

عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على

عدمه كالميت الذی يبكی عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما

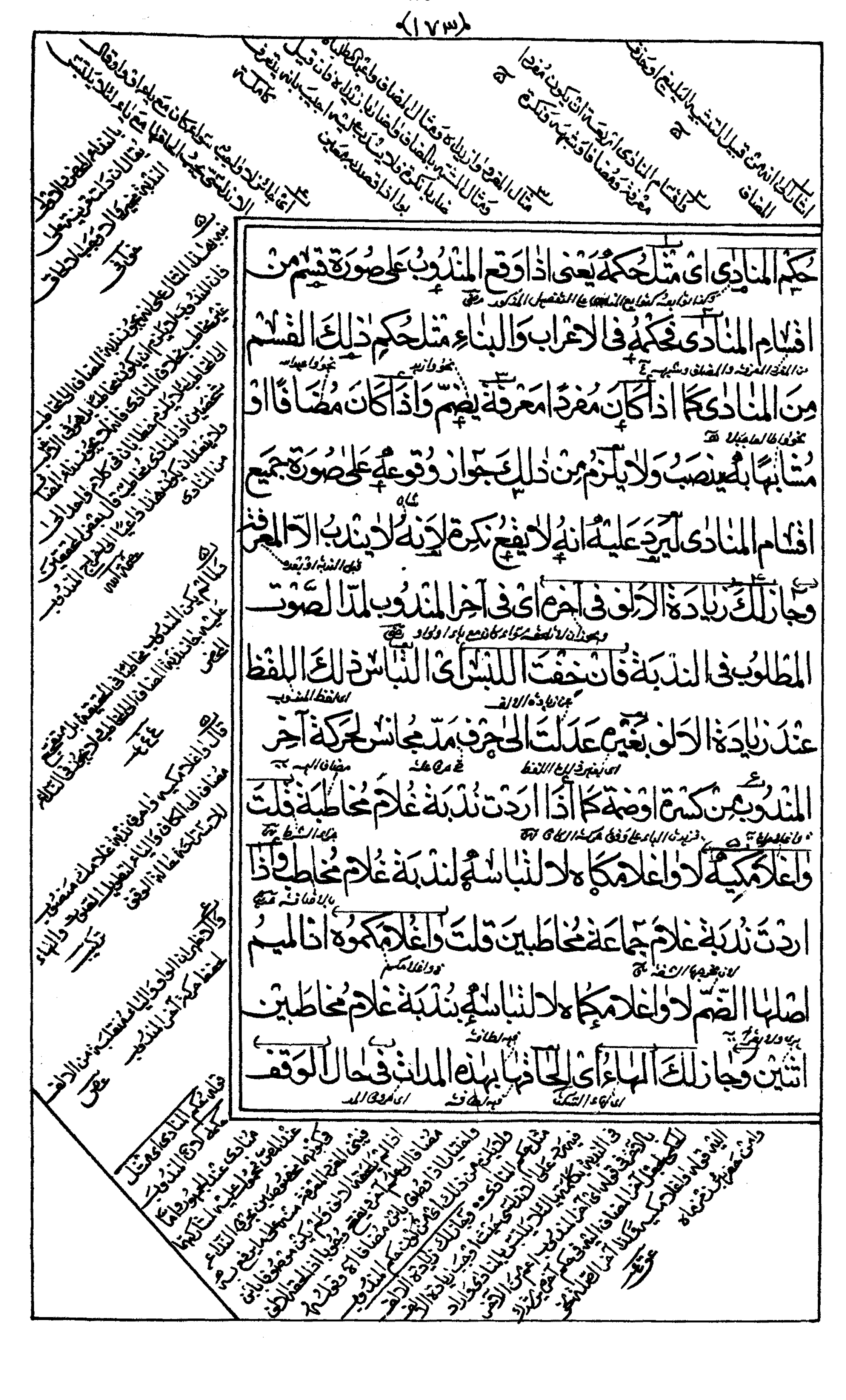
يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة

والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمی المندوب

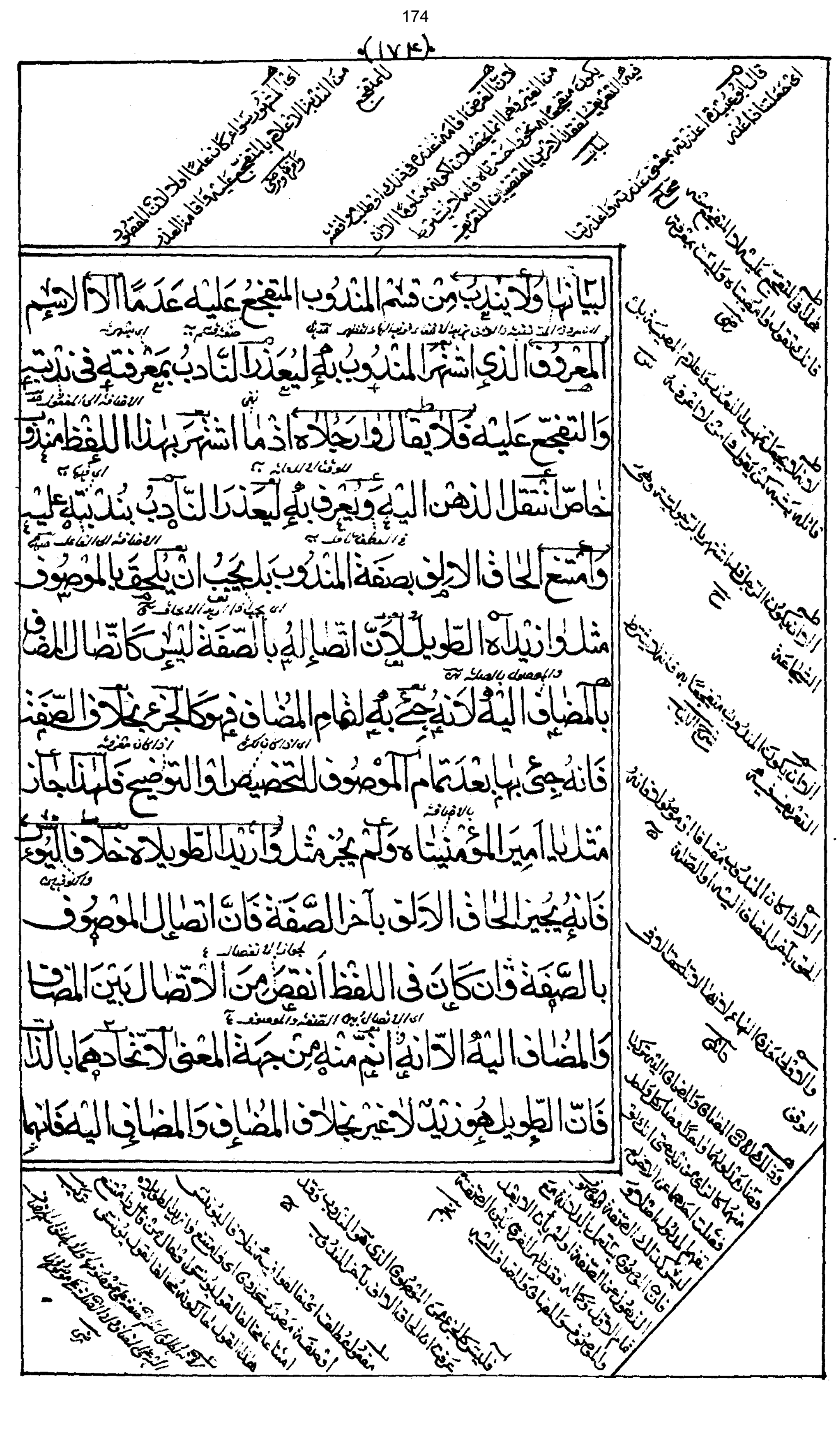
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص

المندوب بوا امتيازا له عن المنادی لعدم دخوله عليه بخلاف

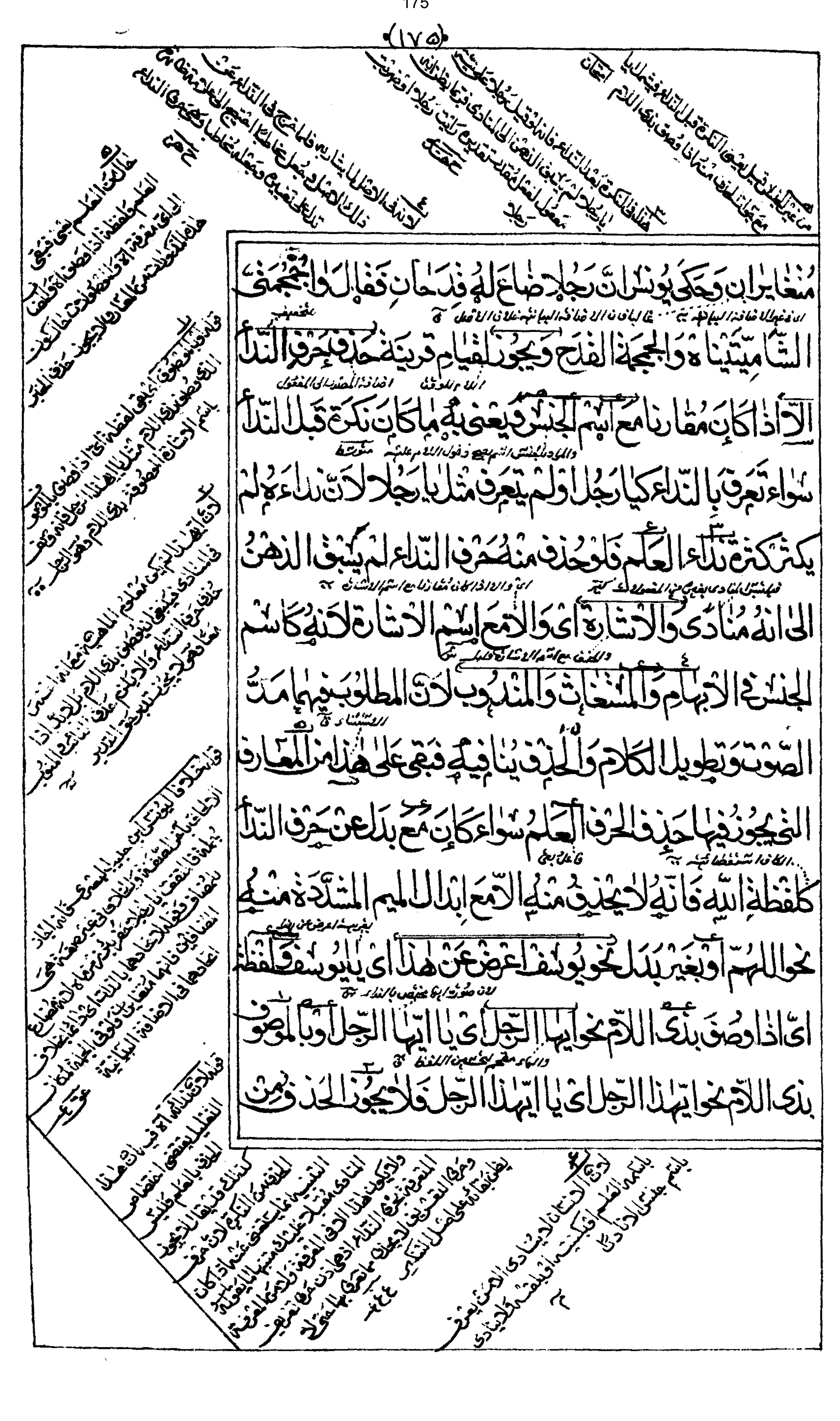
يا فانه مشترك بينهما وحكمه ای حكم المندوب فی الاعراب والبناء



حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من
اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او
مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع
اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف فى آخره اى فى آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر
المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم
اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بعد المد فى حال الوقف



لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدمًا الا الاسم
المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته
والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بندبته عليه
وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجيز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما



مستغاثا ابن وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتيّ

الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء

الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء

سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم

يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن

الى انه منادى والاشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم

الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مدّ

الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف

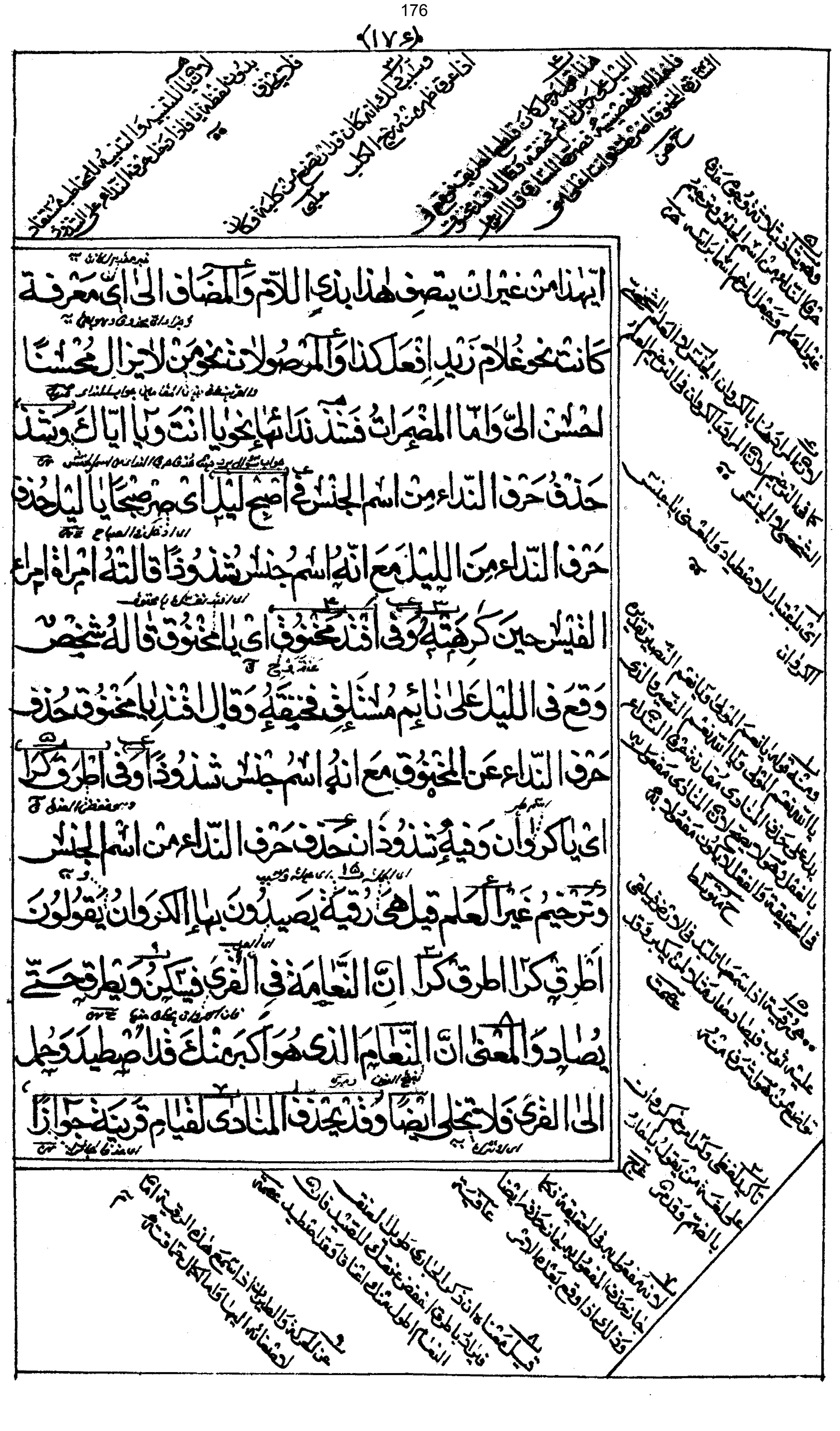
التي يجوز فيها حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء

كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه

نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة

اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف

بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من



ايها من غير ان يوصف بهذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة

كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا

احسن الي واما المضمرات فشذ نداءها نحو يا انت ويا اياك وشذ

حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف

حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء

القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص

وقع في الليل على نائم مشتغل بخنقه وقال افتد يا مخنوق حذف

حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا

اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس

وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون

اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى

يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل

الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا

نحو الا یا اسجدوا وانحنوا الا علی انه حرف تنبیه و یا حرف نداء ای یا قوم

اسجدوا والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل بخلاف قرائة الا یسجدوا

بتشدید اللام لانه لیس من هذا الباب فان ان حرف ناصبة للمضارع

ادغمت نونها فی لام لا و یسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلک المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول

به فیها ما ای مفعول اضمر ای قدر عامله الناصب له علی شریطة

التفسیر الشریطة والشرط واحد واضافتها الی التفسیر بیانیة

ای اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیره ای تفسیر العامل بما بعده

وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بین المفسر والمفسر وهو ای

ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر کل اسم بعده فعل او شبهه اشتغل

به عن نحو زید ابوک ولا یرید به ان یلیه الفعل او شبهه متصلا

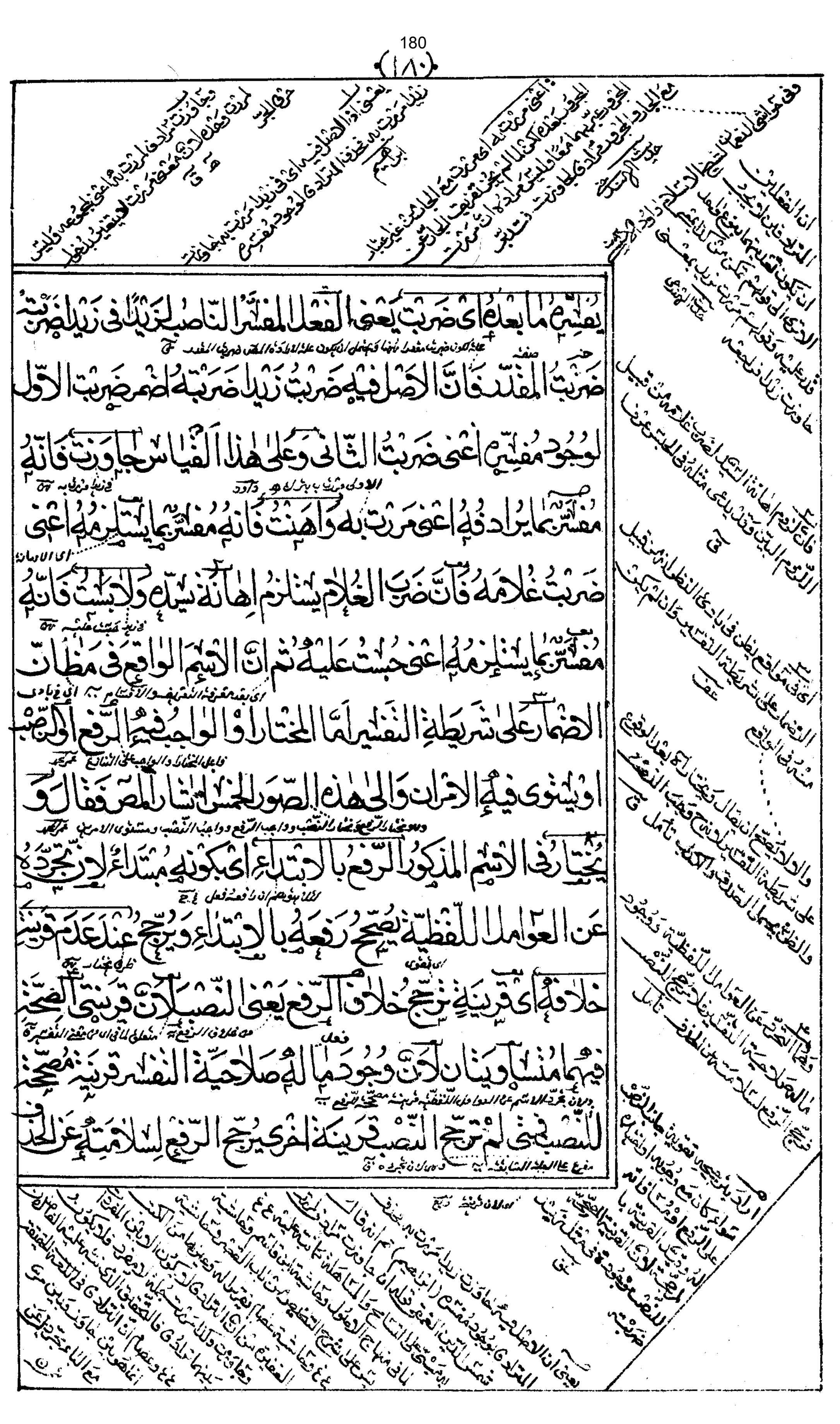
به بل ان یکون الفعل او شبهه جزء الکلام الذی بعده نحو زیدا

ضربته وزیدا انت ضاربه مشتغل ذلک الفعل او شبهه عنه ای

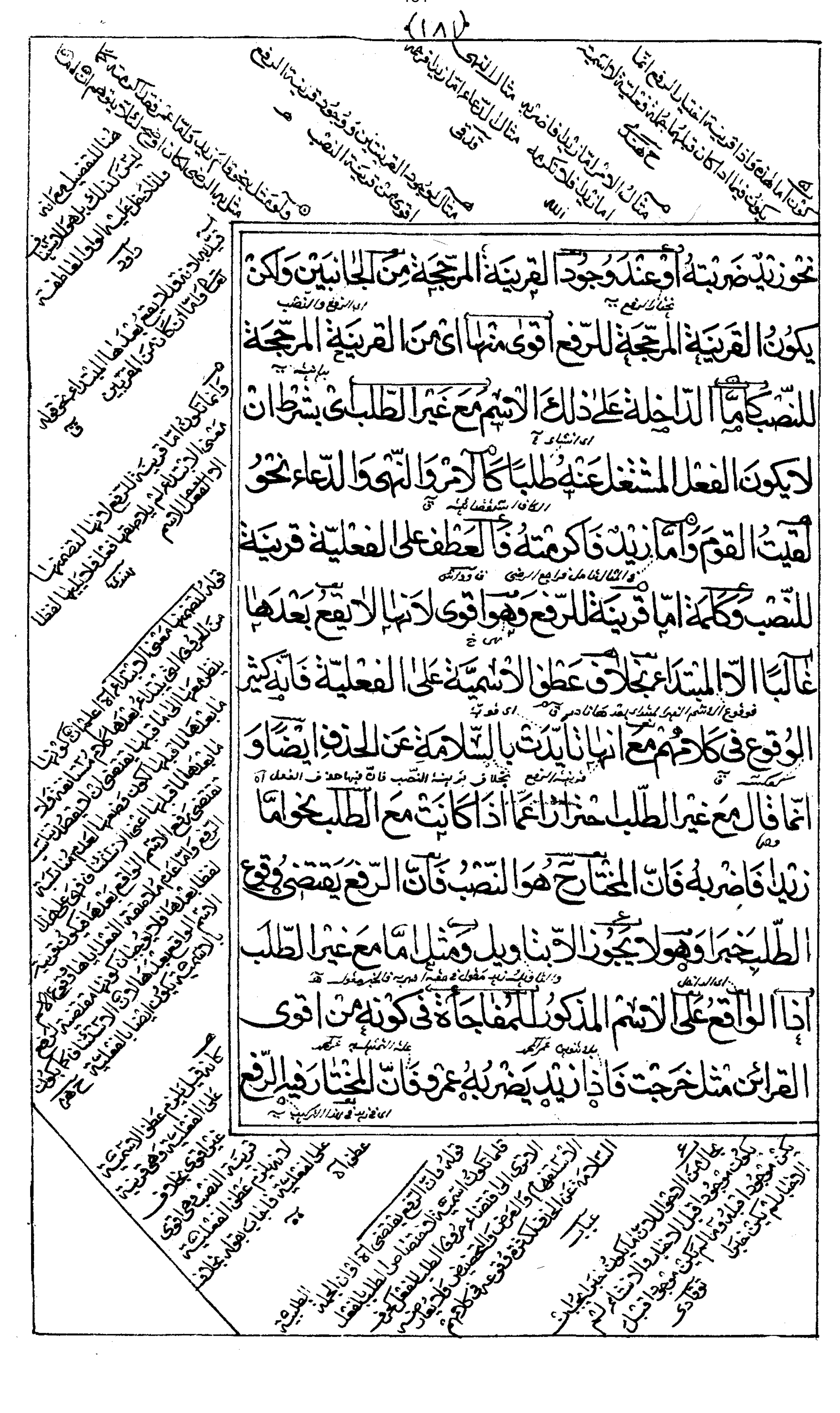
عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره أو في متعلقه اى
في متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او
شبهه مشتغلا بالعمل في ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه
بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او
شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه
اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر
فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد
النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور
اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه



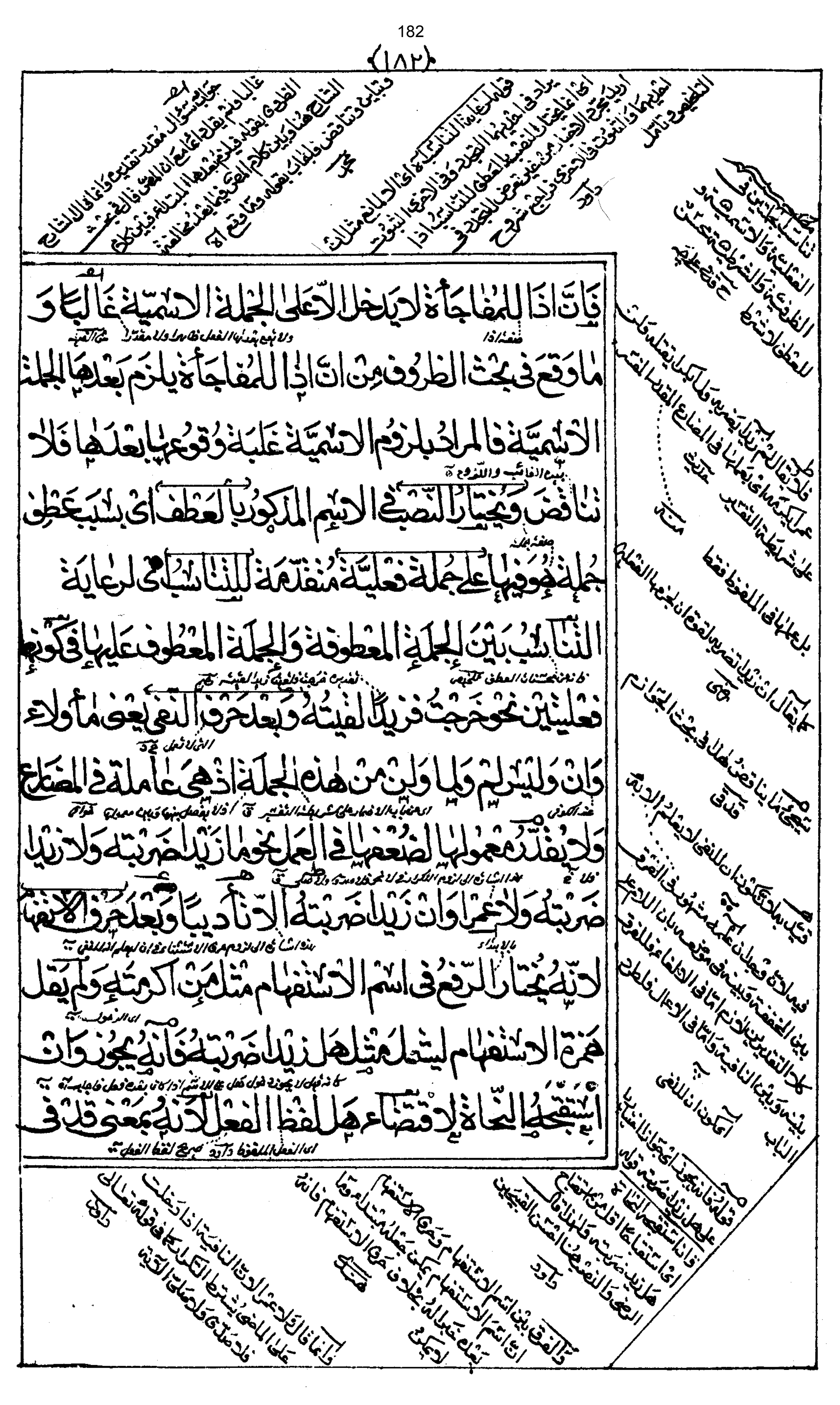
والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يصح الا تقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص رحمه الله تعالى اربعة امثلة
ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما
لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه
ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر



يفسّره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسّر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدّر فانّ الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسّره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسّر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسّر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فانّ ضرب الغلام يستلزم اهانة سيّده ولابست فانه مفسّر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم انّ الاسم الواقع في مظانّ الاضمار على شريطة التفسير امّا المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال و يختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لانّ تجرّده عن العوامل اللفظية يصحّح رفعه بالابتداء ويرجّح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجّح خلاف الرفع يعني النصب لانّ قرينتي الصحة فيهما متساويتان لانّ وجود ما له صلاحية المفسّر قرينة مصحّحة للنصب فحين لم ترجّح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف



نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن
يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة
للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب بشرط ان
لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو
لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهو اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا و
انما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما
زيد فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع
الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب
اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة فى كونه من اقوى
القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع



فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا ق
ما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا
تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يفقد معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل
همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان
استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في

الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على

المجازات فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة

على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر

والنهى يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا

اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف

الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى

النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع مواقع الفعل اى

مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها

الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند

خوف لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا

من حيث هو مفسر فى هذه الحالة بل من حيث هو خبر فى حال الرفع

بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال الرفع مع موافقته

للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فى الالتباس

انما هو بين خبريته ذات ما هو مظنة على تقدير النصب وصفيته لا تبين
بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا
للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون
قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود هو الحكم على
كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله
تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد
منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو واكرمته اي عنده او في
داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم

المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي
معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب و
البعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا
باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب
اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو
فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصب
الاسم المذكور بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او

تقديره ان خوان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا
ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى
من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن
فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب فان
قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل
يلابس او اذهب على صيغة بناء المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس
الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك

فالرفع ای رفع زید فی المثال واجب بالابتداء ونصبه غیر جائز بالمفعولیة
فلیس من باب الاضمار علی شریطة التفسیر فکیف مما یختار فیه النصب و
کذا ای مثل زید ذهب به قوله تعالی وکل شیء فعلوه فی الزبر ای فی
صحائف اعمالهم فهو لیس من باب الاضمار علی شریطة التفسیر لانه لو
جعل منه لصار التقدیر فعلوا کل شیء فی الزبر ان کان متعلقا بفعلوا
فسد المعنی لان صحائف اعمالهم لیس محلا لفعلهم لانهم لم یوقعوا
فیها فعلا بل الکرام الکاتبون اوقعوا فیها افعالهم وان کان صفة
لشیء مع انه خلاف ظاهر الایة فات المعنی المقصود اذ المقصود
ان کل شیء هو مفعول لهم کائن فی الزبر مکتوب فیها موافقا لقوله
تعالی وکل صغیر وکبیر مستطر لا ان کل شیء کائن فی صحائف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم علی ان یکون کل شیء مبتدأ والجملة الفعلیة
صفة لشیء والجار والمجرور فی محل الرفع علی انه خبر مبتدأ تقدیره
کل شیء هو مفعول لهم ثابت فی الزبر بحیث لا یغادر صغیرة ولا کبیرة

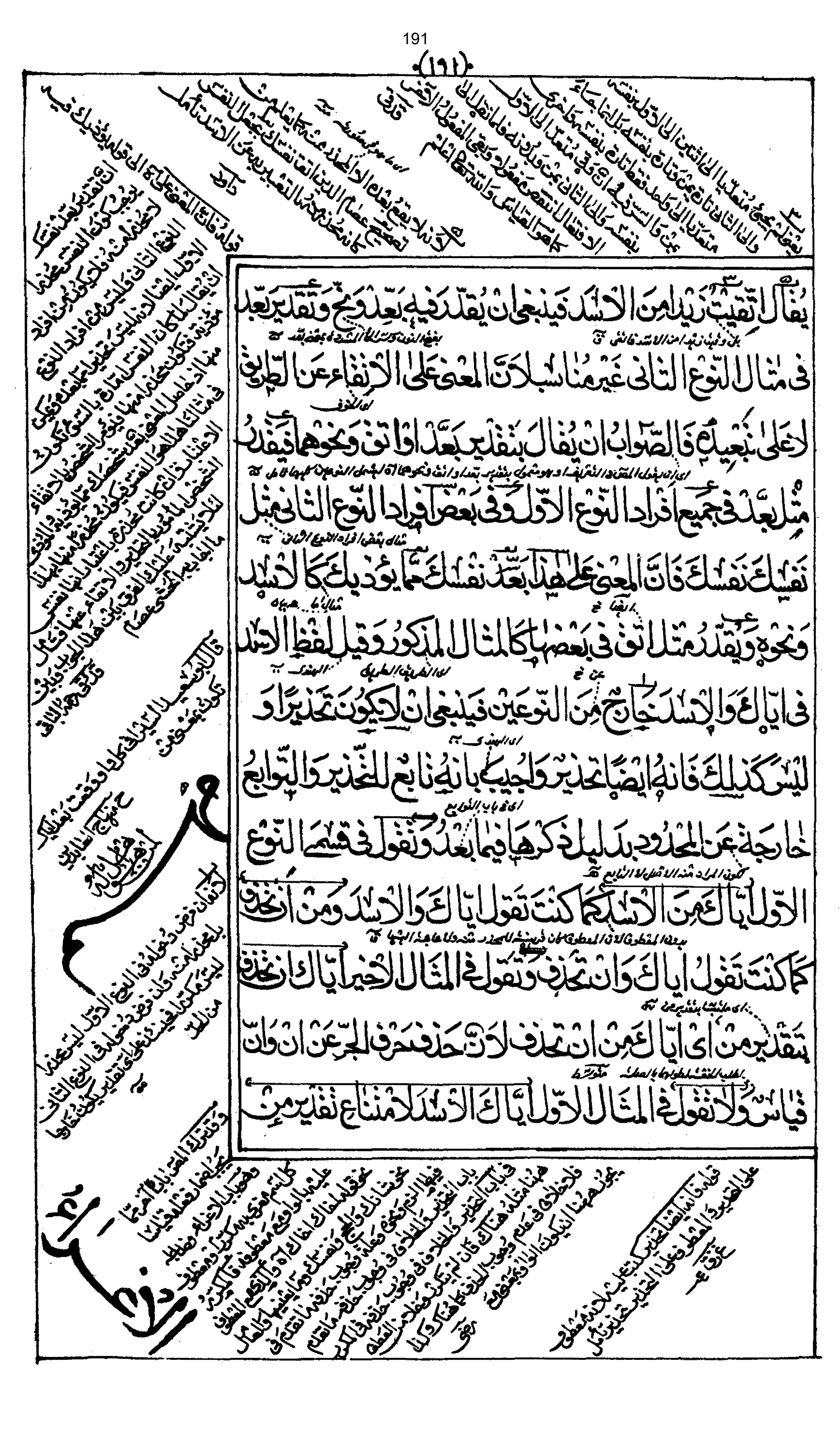
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن
بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة
لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا به
لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في
الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط
بالشرط للدلالة على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في
حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين
فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا



محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية و
الزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا و
قيل زائدة او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والآية وان لم يكن
الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق
القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية
جملتين لتعيين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه
وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير
اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا



أو ذكر تحذيرًا فيكون مفعولًا له مما بعده أي مما بعد ذلك المعمول أو
ذكر المحذر منه مكررًا على صيغة المجهول عطفًا على حذرًا أو ذكر المقدر
فإن قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه
قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر إذ تقدير الكلام
أو معمول بتقدير اتق ذكر مكررًا إلا أنه وضع المحذر منه موضع
الضمير العائد إلى المعمول إشعارًا بأنه محذر منه لا محذر مثل
إياك والأسد وإياك وأن تحذف هذان مثالان لأول نوعي
التحذير ومعناهما بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك وبعد
نفسك عن حذف الأرنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الأرنب
عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف فإن
المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما
منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه أي اتق الطريق الطريق
ولا يخفى عليك أن تقدير اتق في أول النوعين غير صحيح لأنه لا



يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه بعد ونحو وتقدير بعد
في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الارتقاء عن الطريق
لا على التبعيد فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك عن نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد
ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا او
ليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد ونقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف ونقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان
قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من



وشذوذه من غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما وما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

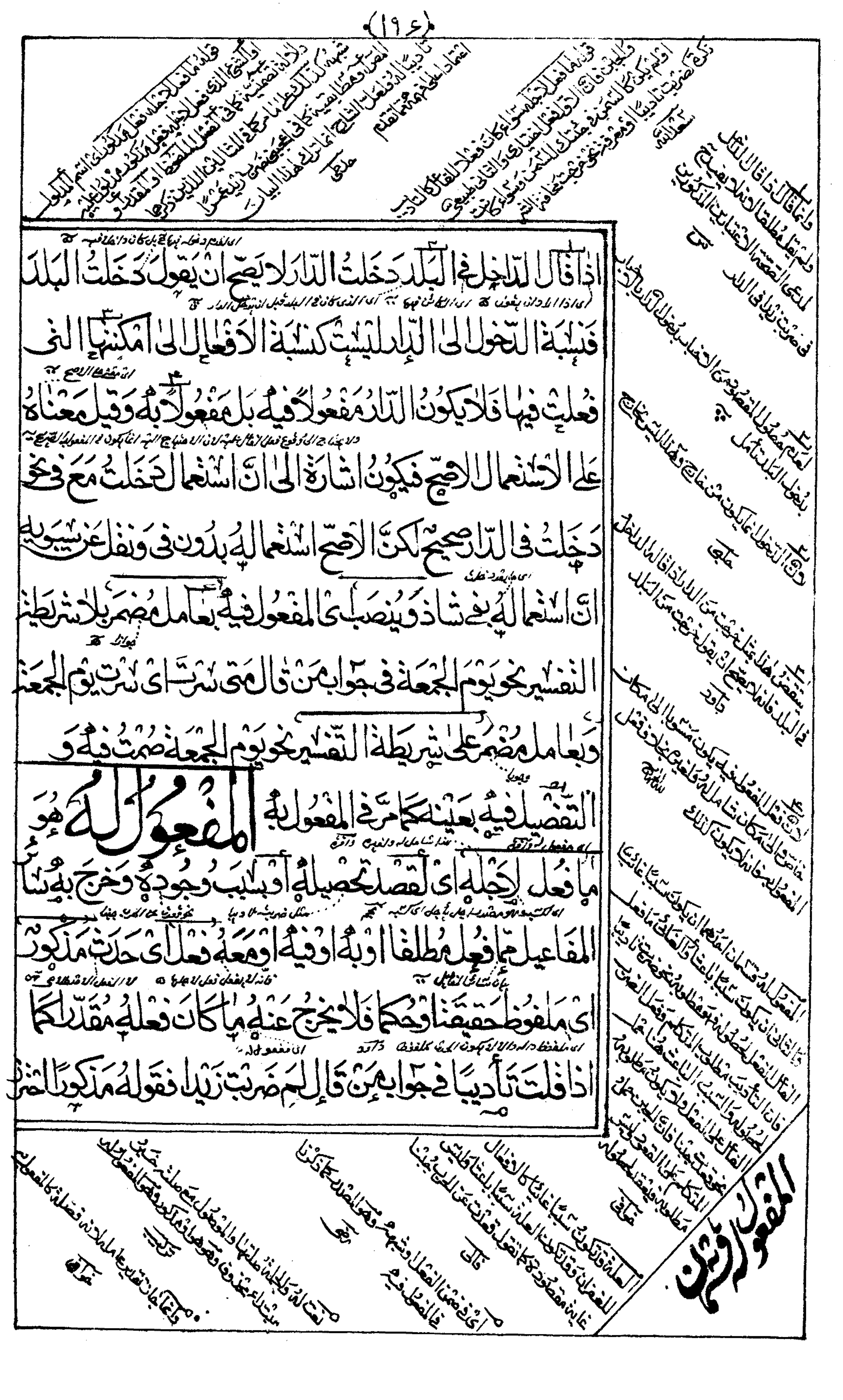
المفعول فيه

هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه مذكور يخرج مثل هذا

المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة
تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او
الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل
منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك
قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ
بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح

انصبابه به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على
المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظرف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم
يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير فى اذا لم يمكن حمله على
الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر
المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما
يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه
اى على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى
لابهامهما اى ابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا

حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه
ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا
يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا
يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا
قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا
مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص
لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه



اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد

فنسبة الدخول الى البلد ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي

فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه

على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو

دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه

ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة

التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة

وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه و

التفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به

المفعول له

هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر

المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور

اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما

اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز

به عن مثل الجبن التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو

اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا

المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه فى ضربته تاديبا قلنا

المراد المذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويدرج الجبن التاديب

الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه

للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل القصد تحصيله فعل

وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت

عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان

القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا

مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا الزجاج

فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ

فعله فالمعنى فى المثالين المذكورين أدبته بالضرب تاديبا

وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا أو ضربته ضرب تاديب وقعدت

تعود جاز وردّ قول الزجاج بانّ صحة تاويل نوع بنوع لا تدلّ على في

حقيقته الاخرى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث انّ معنى جاء

زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها و

شرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا

له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرام الزائر

عنك مفعول له على ما يدل عليه جعله وهذا كما قال فى المفعول فيه انّ

شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام

لانها اذا ظهرت لزم الجر وخصّ اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليل

الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى مع انها من دواخل

المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله

تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم وقوله عليه السلام

انّ امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام

عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل

ابقائها فی اللفظ والنیة فلا حاجة فی ابقائها فی النیة الی شیء بل

الحاجة الیه انما تکون فی حذفها من اللفظ ولهذا قالوا انما یجوز

حذفها ولم یکتف بارجاع ضمیر الفاعل الی تقدیر اللام فیجوز حذفها

کما یجوز ذکرها اذا کان المفعول له فعلا احترز عما اذا کان عینا نحو

جئتک للسمن لفاعل الفعل المعلل به ای اخذ فاعله وفاعل عامله

احترز عما اذا کان فعلا لغیره نحو جئتک لمجیئک ایای ومقارنا له

ای للفعل المذکور فی الوجود بان یتحد زمان وجودهما نحو ضربته

تادیبا اذ زمان الضرب والتادیب واحد اذ لا مغایرة بینهما الا

بالاعتبار او یکون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر

نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنی القعود بعض

زمان المفعول له اعنی الجبن ونحو شهدت الحرب ایقاعا للصلح

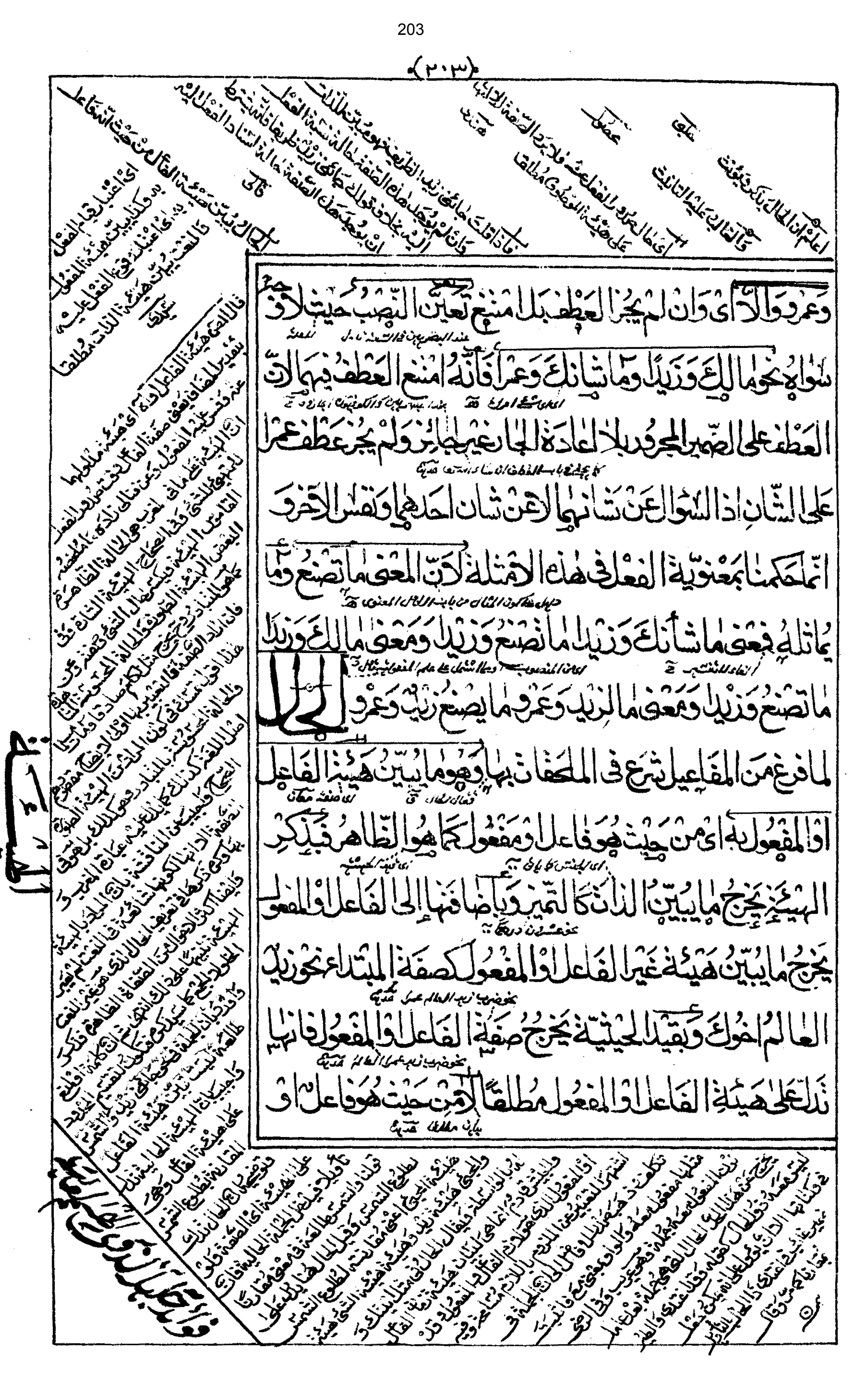
بین الفریقین فان زمان المفعول له اعنی ایقاع الصلح بعض

زمان الفعل اعنی شهود الحرب واحترز بذلک القید عما اذا لم یکن

مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما
اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
[illegible] اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول
كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في
الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه
ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم
يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة

لان بين اللزوم طرفيه لا يفهم مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى
فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا
راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو
احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام
متعلقة بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول
فعل فى افادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى
الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل
لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما
لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد
نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد
الواو العاطفة نحو جائنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة
فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة

ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر ولصلاحها لواو العطف
التي فيها معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان اي وجد
الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم
يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا
اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان اي الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من
اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يعمل على
العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف ما لزيد



وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه

سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان

العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا

على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر

انما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما

يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا

ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل

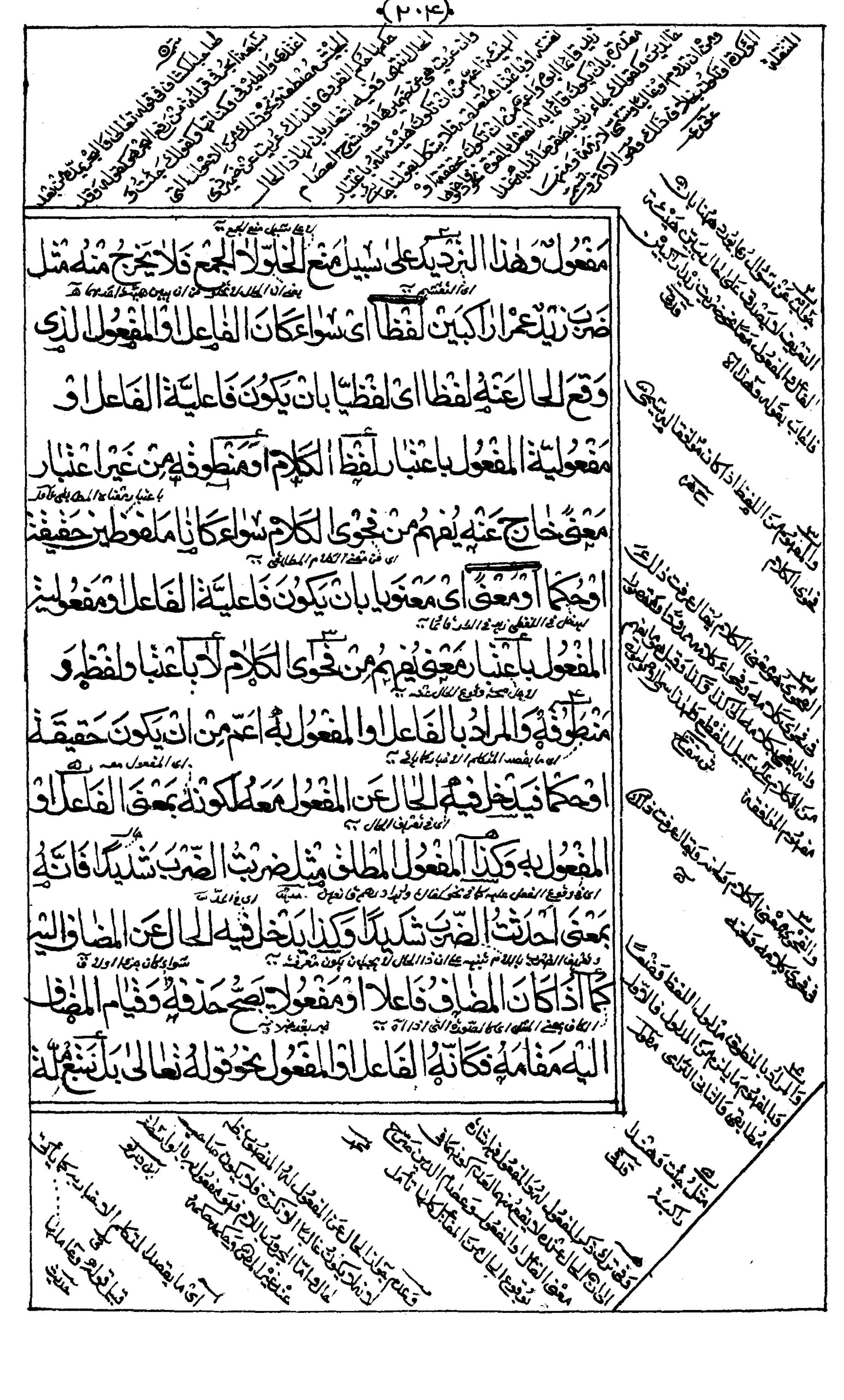
او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر

الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول

يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد

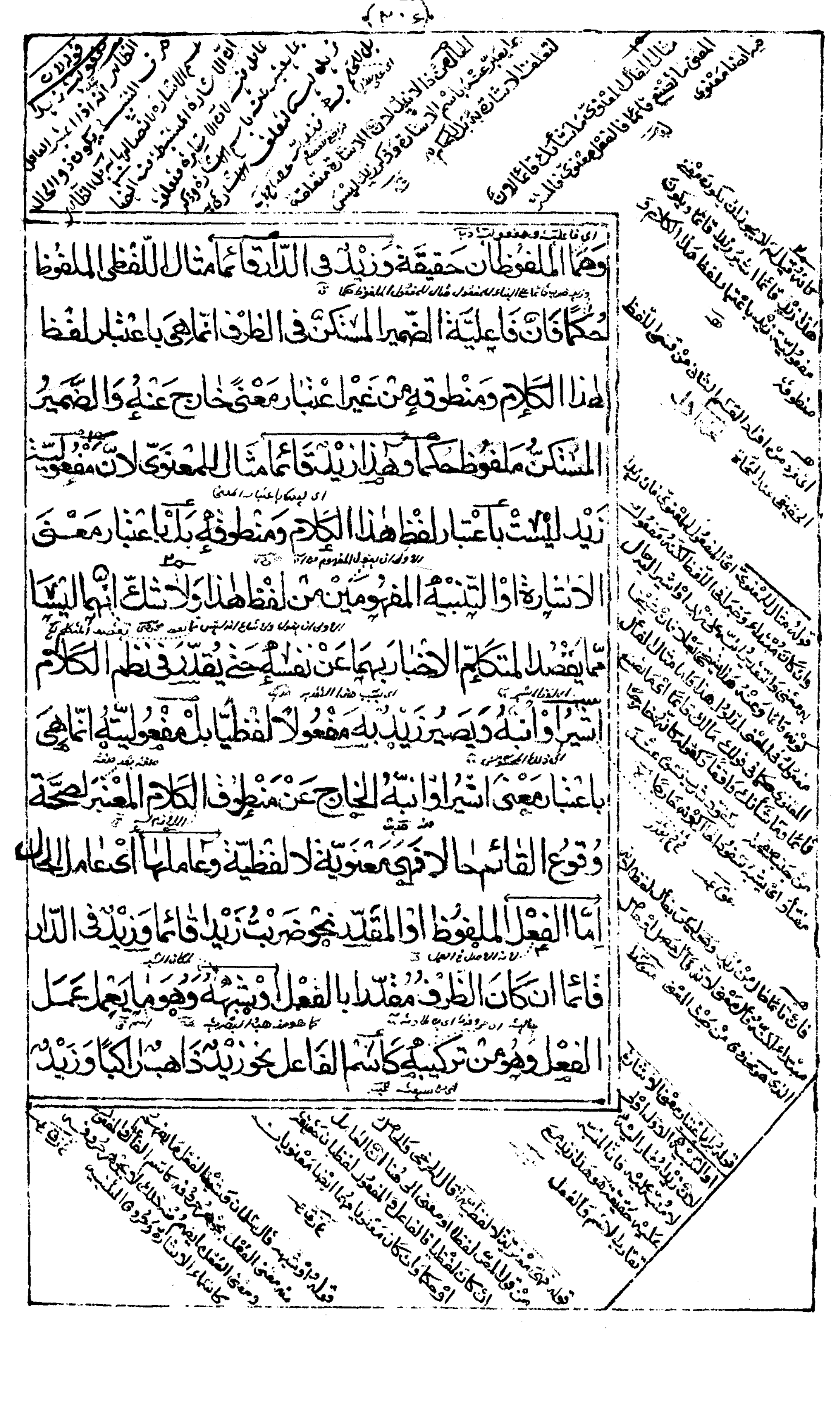
العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها

تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او



مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل
ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي
وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او
مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام او منطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار معنى فهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه و
منطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه بمعنى الفاعل او
المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه
بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة

ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم
مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه ميتا مقام يأكل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال
عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما
في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله
والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع
فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من
المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما فان اللفظ الملفوظ
حقيقة فان قائما حال من تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظه هذا الكلام وتلفظه



وهما الملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ
حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية
زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام
اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي
باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة
وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد



في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول

نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او

معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة

والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي و

التشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما

وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان

النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل

بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه

محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس

اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها

اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما

ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم

فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها

يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعل امرا حالا من كل امر او واقعة

في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو

ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل و

ثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب المواد وقوع الحال

واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون

صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا

لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المشعر

عن تخلفه في بعض المواد ثابتة في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف

الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفا

على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش الاتن

وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي

ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم

يشفق اي لم يشفق على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء

بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض و

يدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل

المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل

نغص الدخال عبر به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك وطاقتك متاول

بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين

احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده

اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه

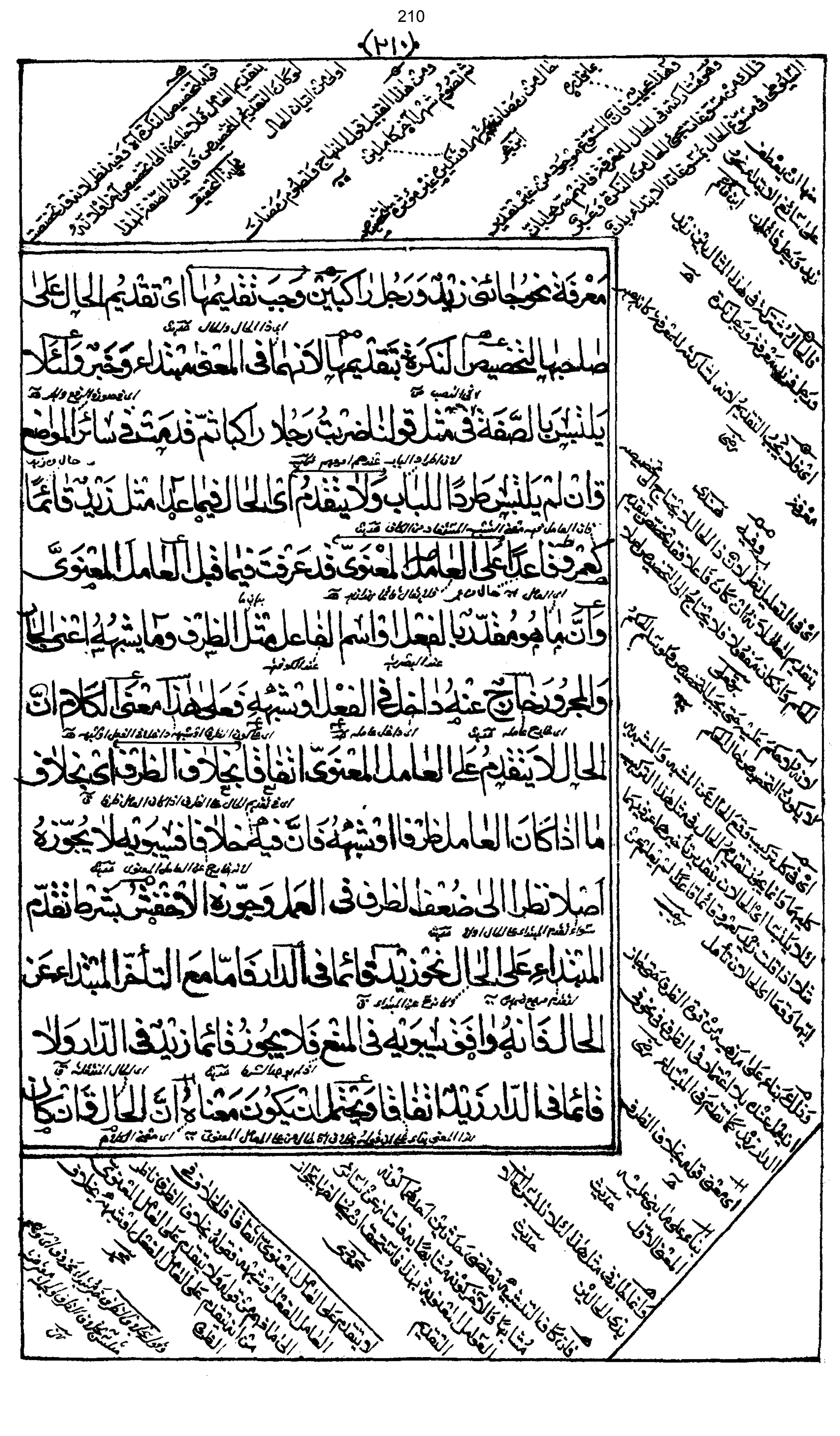
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع

النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة

فهي في التقدير نكرة كما استحسن الوجه في صورة المعرفة وهي في

المعنى نكرة وان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن

فيها شائبة تخصيص سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين



معرفة نحو جاءني زيد ورجل راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على
صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا
يلتبس بالصفة في مثل قولك ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع
وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عداه مثل زيد قائما
كعمرو فعاملها على العامل المعنوي فقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي
وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار
والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان
الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف
ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع التأخر المبتدأ عن
الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا
قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان

مشابه للظرف لما فيه معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن
الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في الحال
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير
وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي
الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا
بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح و
نقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر



معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه

فاذا قلت ذهبت راكبا بهند فكأنك قلت اذهبت راكبا هندا فالمجرور

بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال

بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها

صفة مصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة

والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة

سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير تاويل

الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة فهو حاصل

به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا

في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال

الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه خشونة

اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين

حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى

ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه

بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة و

بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في

العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم

ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث

انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره

في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر

مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه

مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير

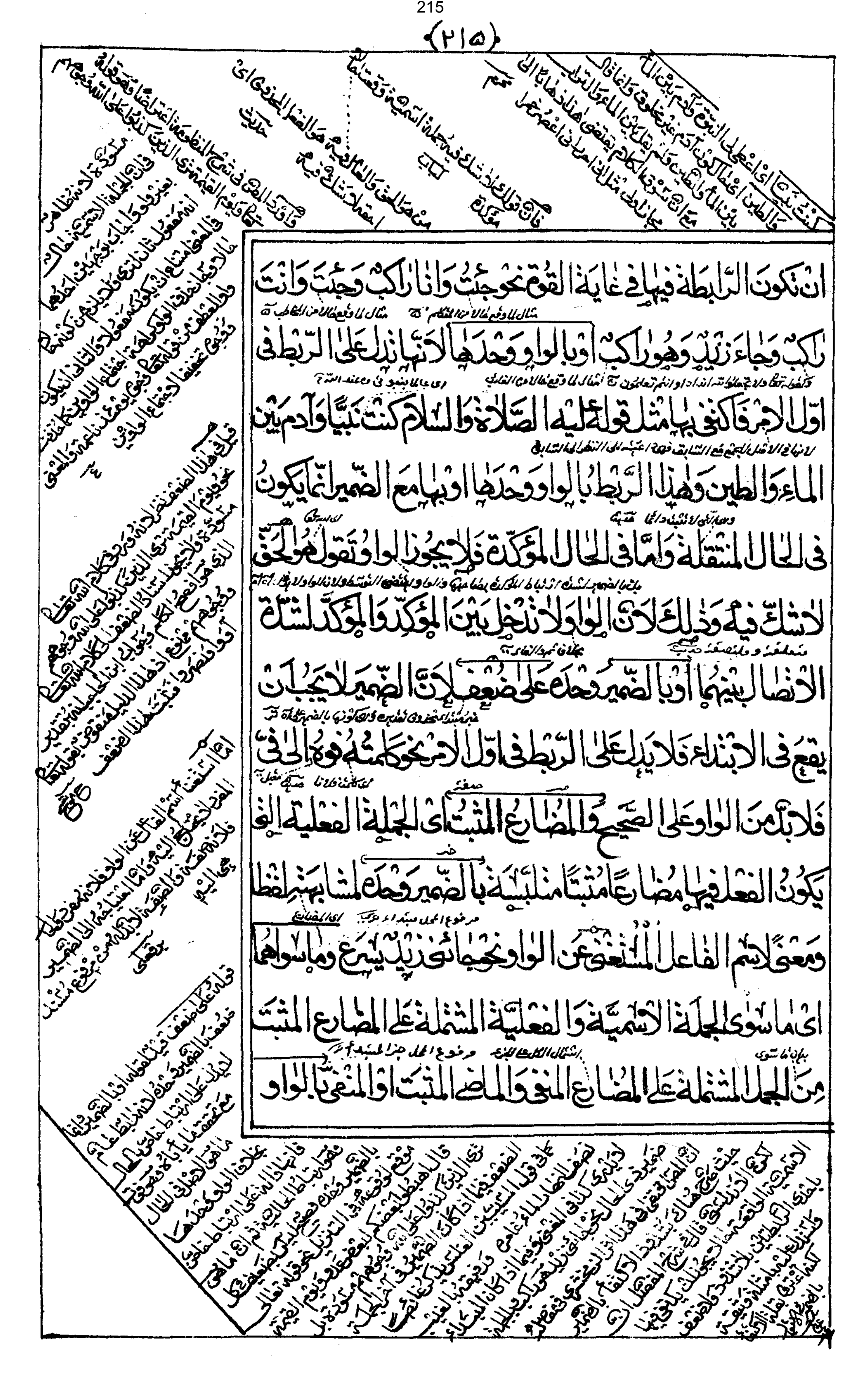
المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان

كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال ان لم يمنع زيد احسن

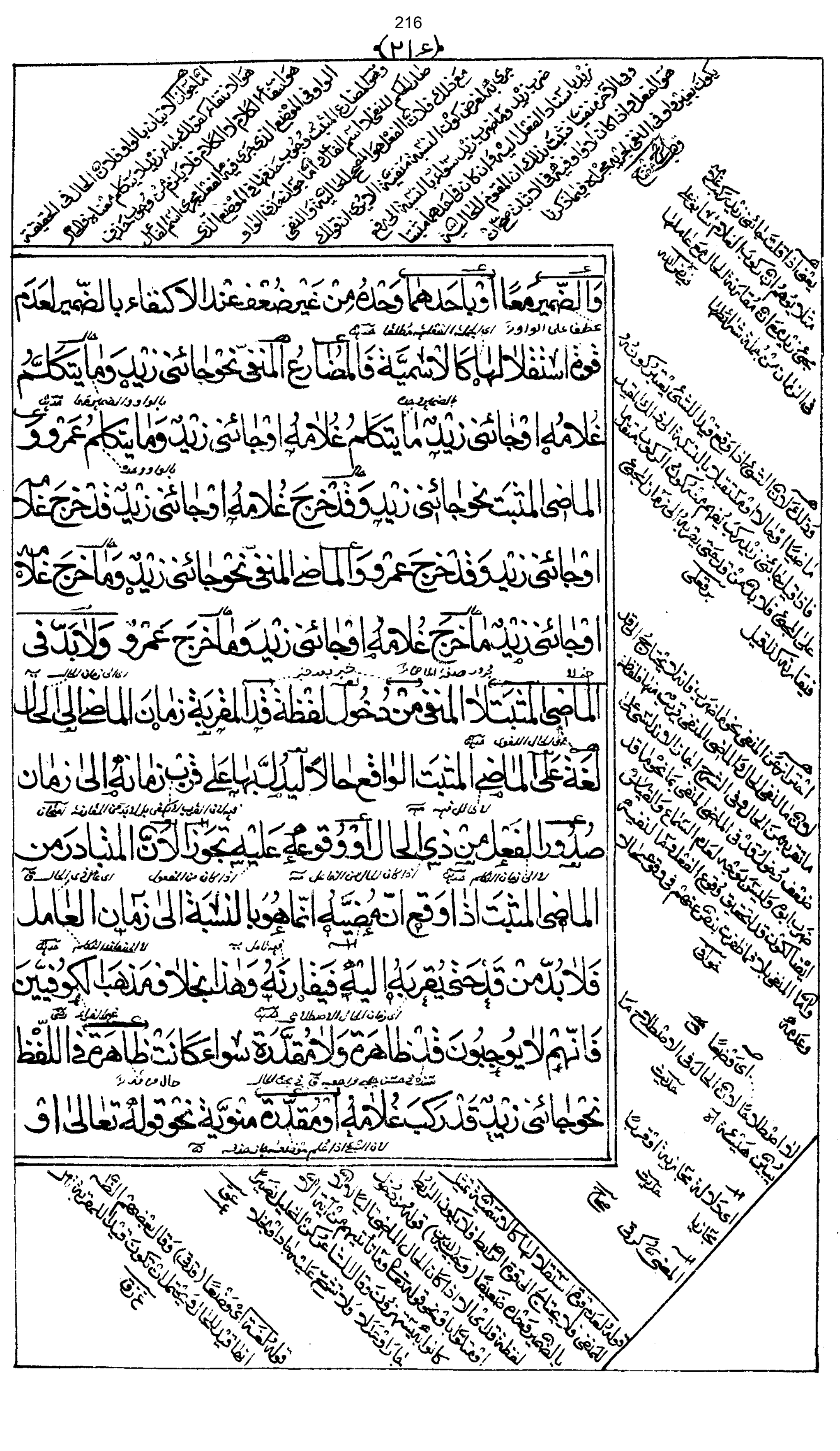
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة

اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون

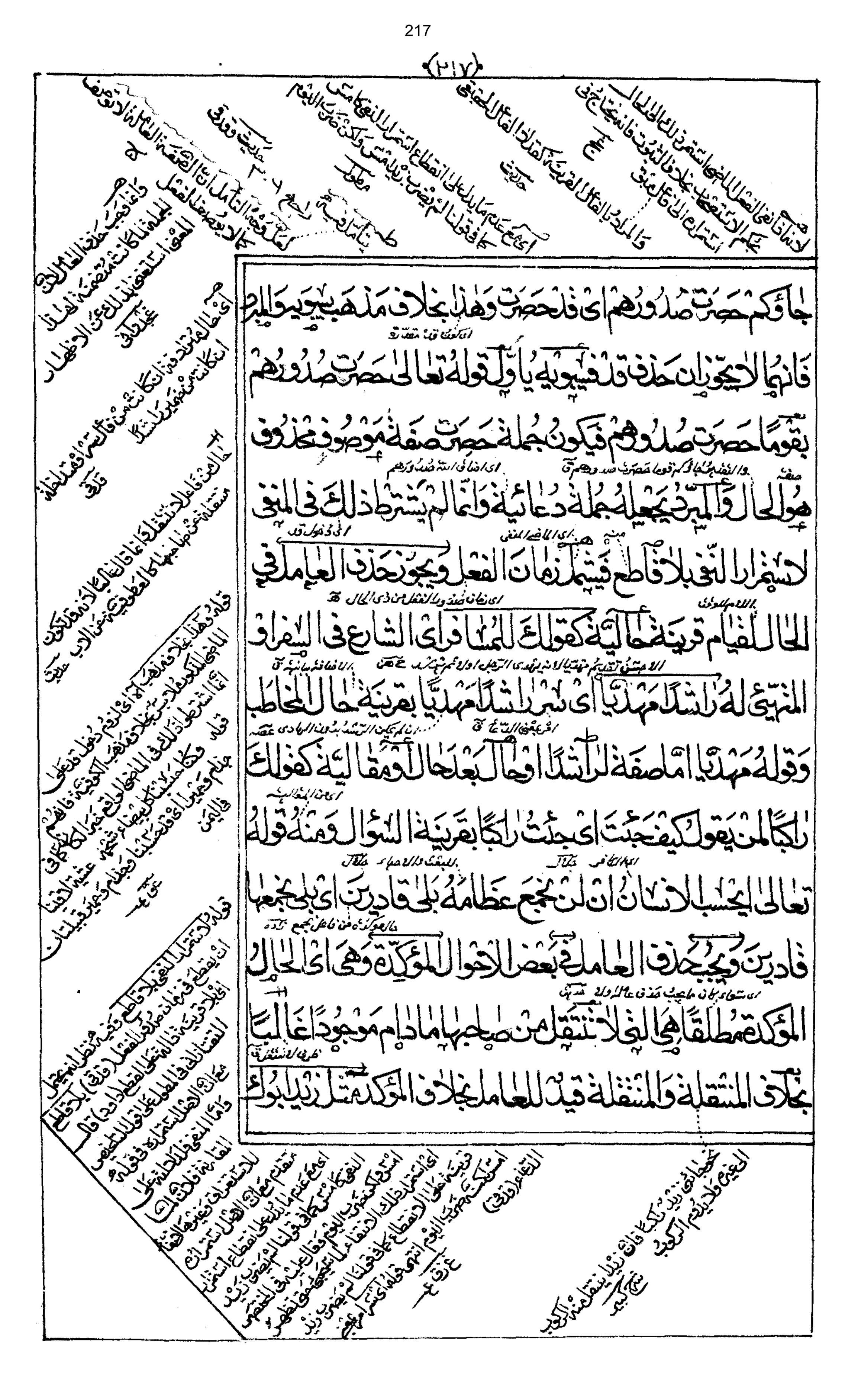
المشار اليه التمر الى البسر فلا يفيد الاشارة بحالة البسرية ولانه
يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر
نخلة بسرا اطيب منه رطبا ويكون اى الحال جملة لدلالتها على
الهيئة كالمفرد فصح ان وقعتها لامتثالها ولكن يجب ان تكون
الجملة الحالية خبرية اى محتملة للصدق والكذب لان الحال
بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه
والجمل الانشائية لا تصح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها فاذا وقعت الجملة
حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية
متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال لمناسبة



ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في
اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا وآدم بين
الماء والطين وهذا الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة
الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان
يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي
يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواهما
اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو



وَالضَّمِيرِ مَعًا أَوْ بِأَحَدِهِمَا وَحْدَهُ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ عِنْدَ الْاِكْتِفَاءِ بِالضَّمِيرِ لِعَدَمِ
قُوَّةِ اسْتِقْلَالِهَا كَالْاِسْمِيَّةِ فَالْمُضَارِعُ الْمَنْفِيُّ نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ
غُلَامُهُ أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرٌو وَ
الْمَاضِي الْمُثْبَتُ نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ
أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو وَالْمَاضِي الْمَنْفِيُّ نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلَامُهُ
أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ مَا خَرَجَ غُلَامُهُ أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو وَلَا بُدَّ فِي
الْمَاضِي الْمُثْبَتِ لَا الْمَنْفِيِّ مِنْ دُخُولِ لَفْظَةِ قَدْ الْمُقَرِّبَةِ زَمَانَ الْمَاضِي إِلَى الْحَالِ
لُغَةً عَلَى الْمَاضِي الْمُثْبَتِ الْوَاقِعِ حَالًا لِيَدُلَّ بِهَا عَلَى قُرْبِ زَمَانِهِ إِلَى زَمَانِ
صُدُورِ الْفِعْلِ مِنْ ذِي الْحَالِ أَوْ وُقُوعِهِ عَلَيْهِ تَجَوُّزًا لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنَ
الْمَاضِي الْمُثْبَتِ إِذَا وَقَعَ أَنَّ مُضِيَّهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَانِ الْعَامِلِ
فَلَا بُدَّ مِنْ قَدْ حَتَّى يُقَرِّبَهُ إِلَيْهِ فَيُقَارِنَهُ وَهٰذَا بِخِلَافِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ
فَإِنَّهُمْ لَا يُوجِبُونَ قَدْ ظَاهِرَةً وَلَا مُقَدَّرَةً سَوَاءٌ كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي اللَّفْظِ
نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ رَكِبَ غُلَامُهُ أَوْ مُقَدَّرَةً مَنْوِيَّةً نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى أَوْ



جاءكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد

فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم

بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف

هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى

لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى

الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر

المتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب

وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك

راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله

تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها

قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال

المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا

بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة نحو زيد ابوك

عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح
الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت
ابوته لك وصرت فيها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحق عطوفا وشرطها اي
شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز
به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذف عاملها اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى قائما بالقسط اي العدل فانه حال مؤكدة من فاعل شهد
ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين
لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط **التمييز** ما اي الاسم الذي



يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو
ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو مرتفع مبهم وليراد معين المستقرى
الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع ابهاما في قوله عينا لكنه مستقر بحسب الوضع
بل ناشئ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي من جزئياته منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فبتوصيفه بالرجل
يرتفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه
موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك



ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص و عمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي
حفص لعدم الاشتهار لا لابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف و
احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل
من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا
من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت
فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد
رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما ترفعان الابهام عن الوصف مذكورة او

مقدرة صفات لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا

والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى

زيد ونفسا ترفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي

القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة

يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار

صفة لمفرد وهو ما تقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين غالبا

اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن

هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر و

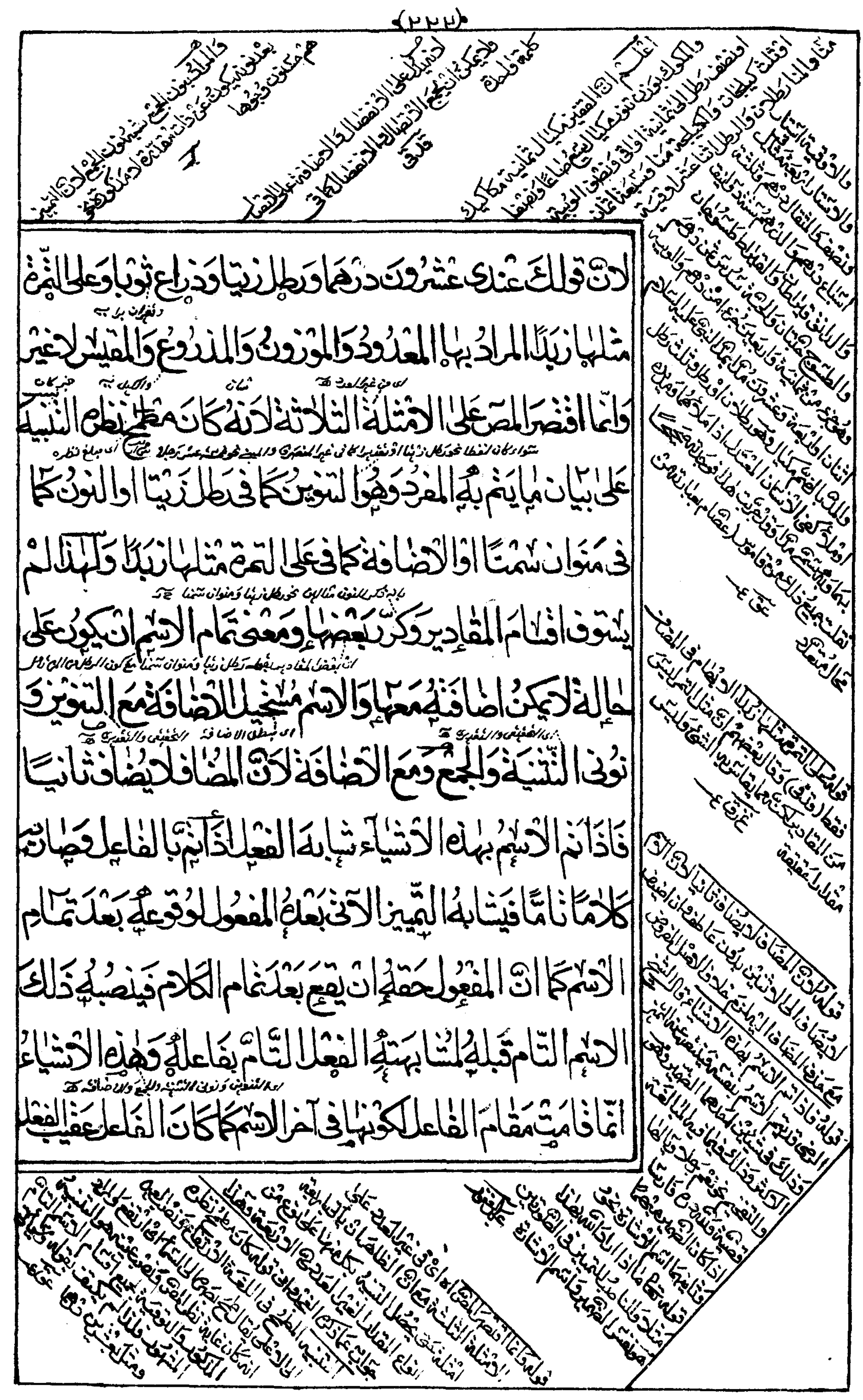
المقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز

العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد

كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا

وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو

على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدار



لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة

مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير

وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه

على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما

في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم

يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على

حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين و

نوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا

فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به

كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام

الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك

الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء

انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل

الاخرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم

فلا يضاف معها لكن لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود

خلا فيعرف اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى ومجموعا ان كان

اي التمييز جنسا وهو ما تشابه اجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل

والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب

بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد

فيستعمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من

ان يثنى ويجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه

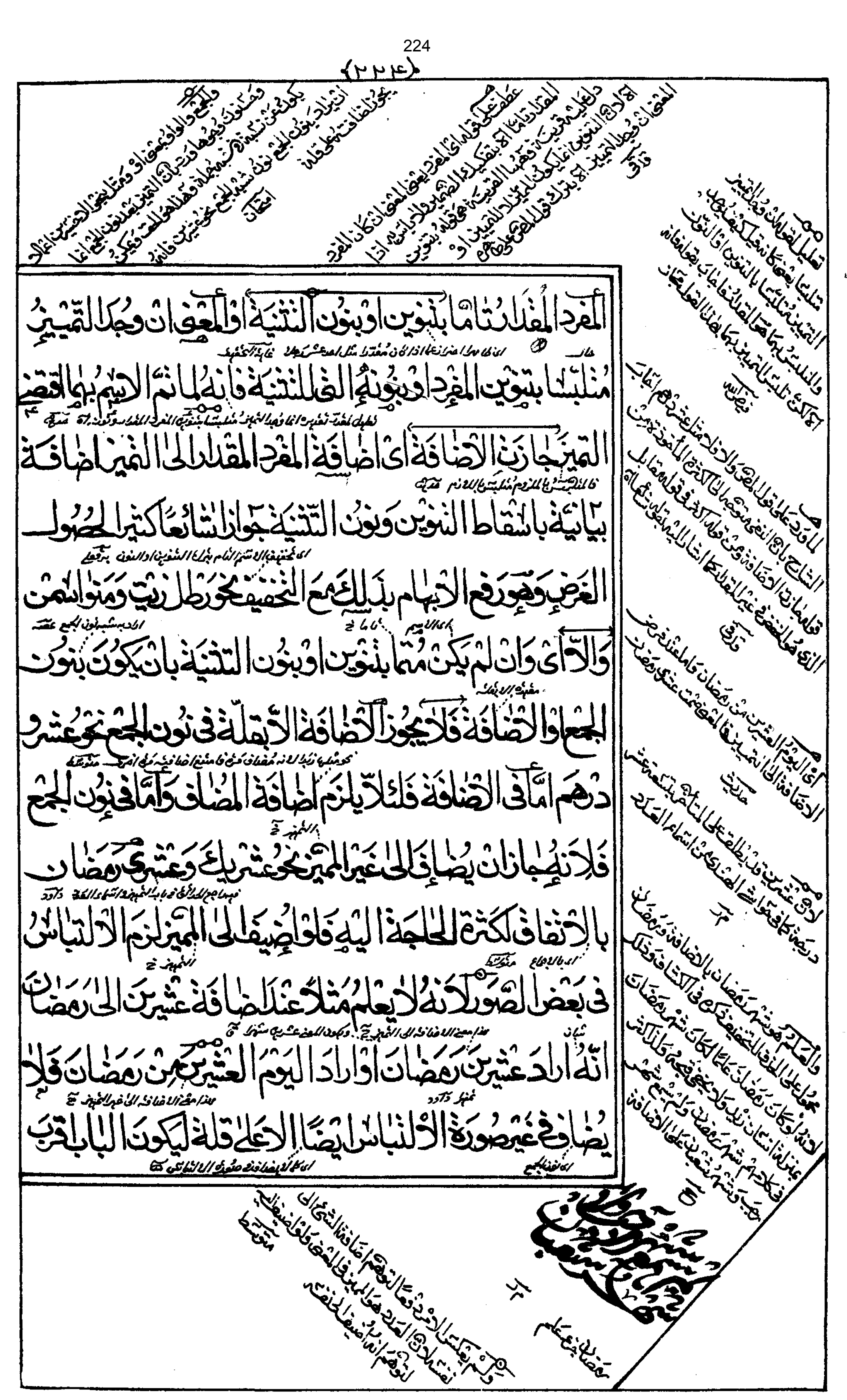
كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص

الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وجمع اي

يورد التمييز جمعا على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد

في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي



المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز

ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه الذي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى

التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثير الحصول

الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن

والا اى وان لم يكن تمامه بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون

الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرو

درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع

فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس

فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان

انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا

يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب

الى الاطراف او عن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول

كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار

اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديد

فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض

اى خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض

مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات

المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من

التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كما فى

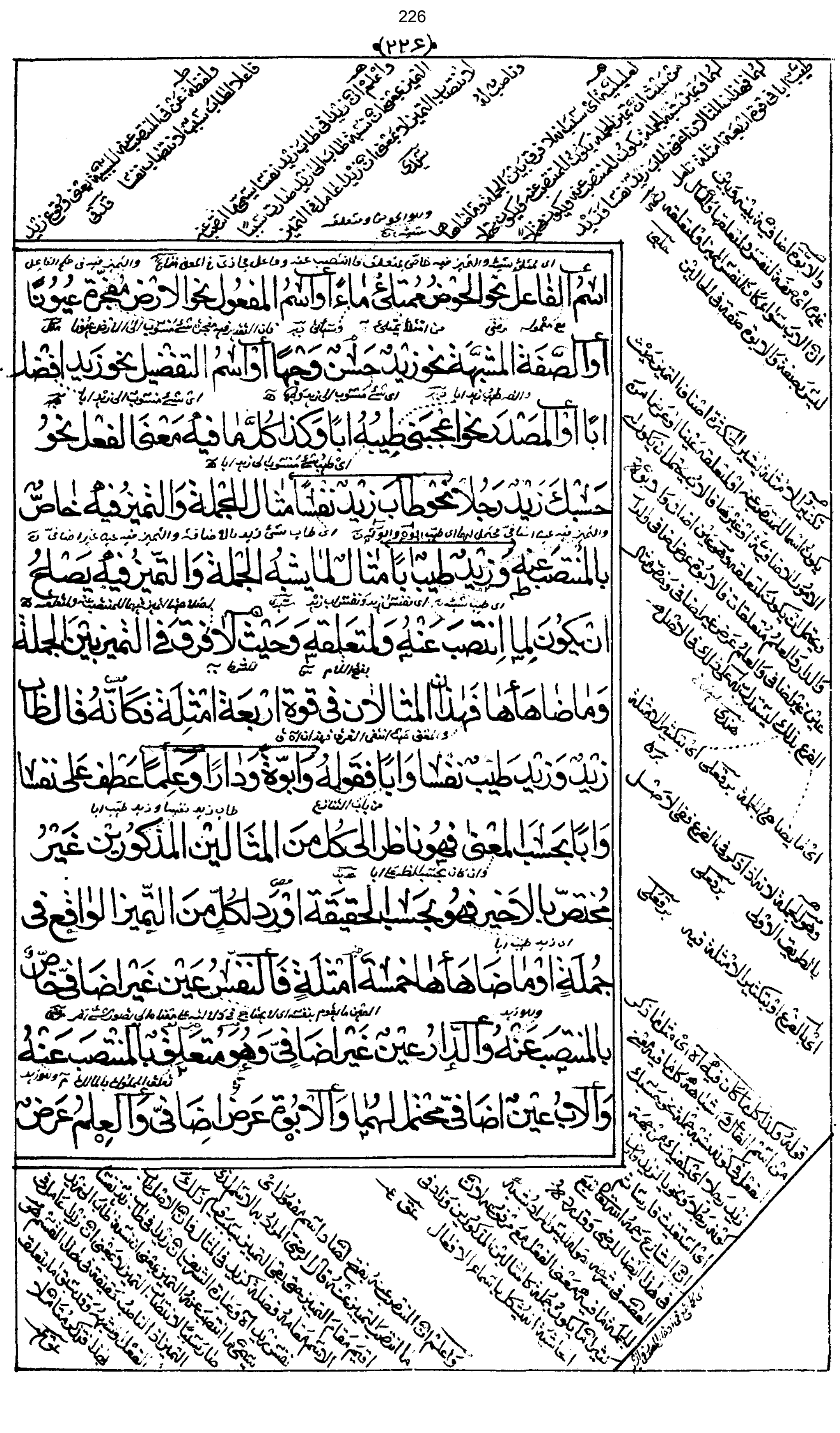
الظاهر انه يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام

فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه يستلزم الرفع عنها قال

عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلتها بما فى هذا القسم للمفرد

المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة

كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو



اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجّرة عيونًا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسنٌ وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابًا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابًا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو
حسبك زيد رجلًا نحو طاب زيد نفسًا مثال الجملة والتمييز فيه خاص
بالمنتصب عنه وزيد طيب ابًا مثال ما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح
ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة
وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب
زيد وزيد طيب نفسًا وابًا فقوله وابوة ودارًا وعلمًا عطف على نفسًا
وابًا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير
مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في
جملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص
بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض

غيرَ ضا في كلٍّ منهما متعلقُ المنتصِبِ عنهُ أو في اضافةٍ عطفٌ على قولهِ في

جملةٍ أو ما ضاهاها مثل يعجبني طيبُهُ نفساً وتركه لأنه أظهر التمييزات

ولا خفاء بهِ وأباً وأبوّةً وداراً وعلماً أورد هذه الأمثلة على وفق ما

يُبنى وزاد عليه قولهُ ولله درّه فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون

صفة مشتقة وايضاً لما أوردهُ صاحب المفصل مثالاً لتمييز المفرد على

ان يكون الضمير فيه مبهماً كضمير ربّه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه

اراد ان ينبّه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة على ان يكون الضمير

معيناً معلوماً والابهام في نسبة الدّرّ اليه والدّرّ في الاصل اللبن

وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً والفارس

اسم فاعل عن الفراسة بالفتح مصدر فرُس بالضم اي حذق بامر الخيل

واما الفراسة بالكسر فمن التفرّس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن

نصاً في المنتصب عنه اسماً لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد

بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك

التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه

وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك

بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل

عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد

الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه

باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن

التمييز بعدها لم يكن نصا في المنتصب عنه اي ما يصح جعله لما انتصب

عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه

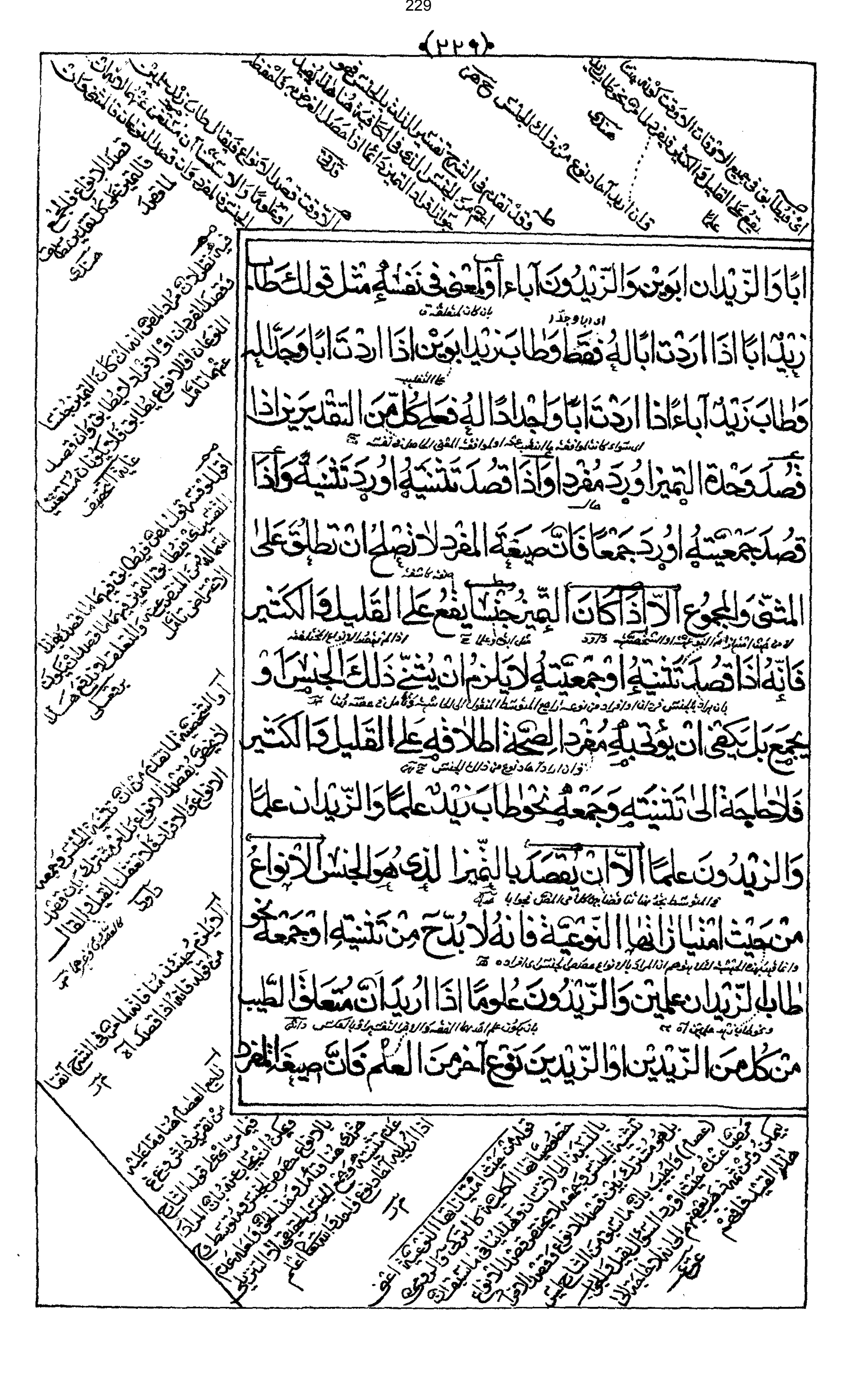
الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها

فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق

التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او

محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز

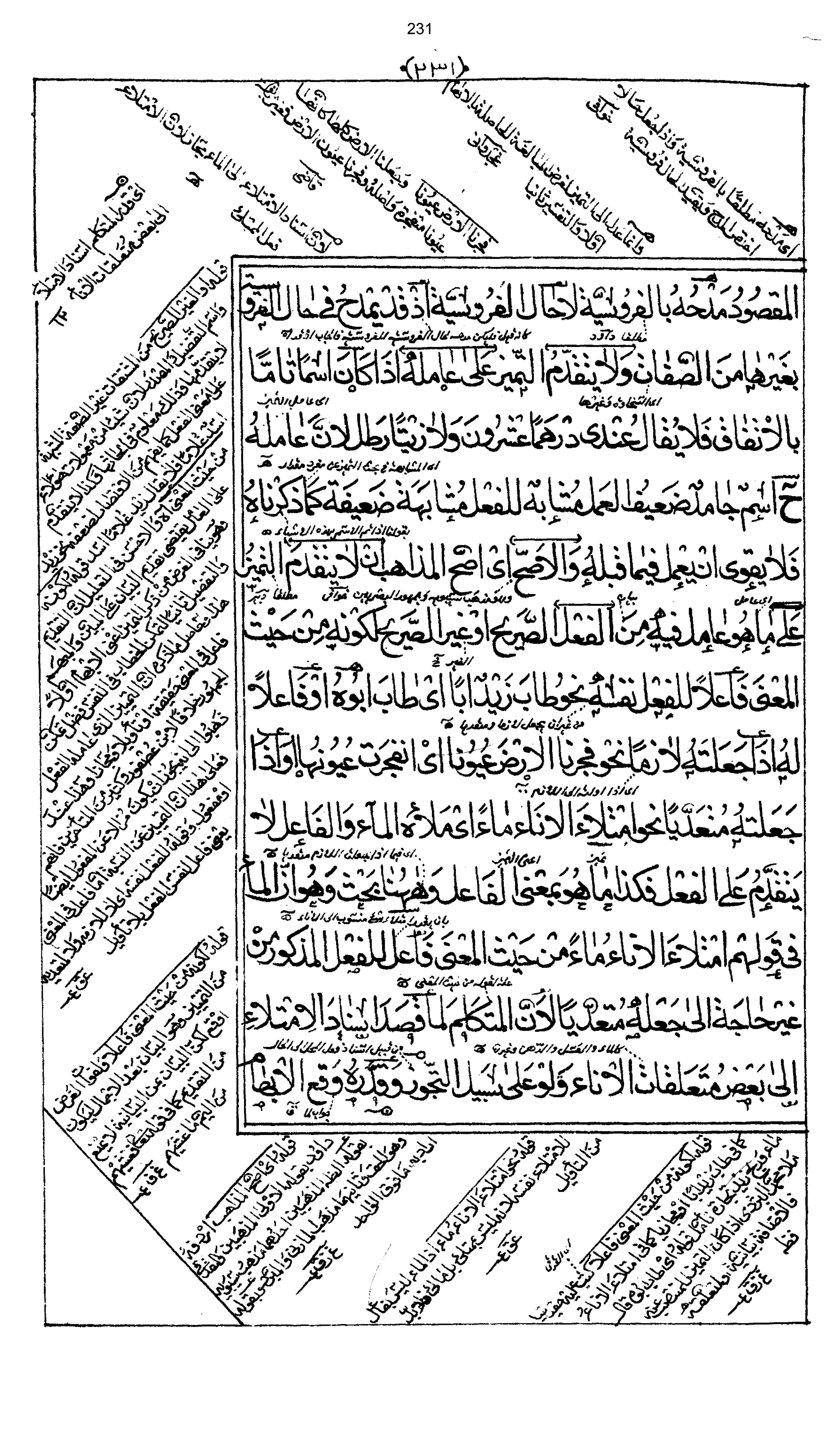
وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد



ابًا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنًى في نفسه مثل قولك طاب
زيد ابًا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابًا وجدًا له
وطاب زيد آباء اذا اردت ابًا ولجدًا له فعلى كلٍّ من التقديرين اذا
قُصد وحدة التمييز ورد مفردًا واذا قُصد تثنيته ورد تثنيةً واذا
قُصد جمعيته ورد جمعًا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على
المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسًا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او
يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردًا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علمًا والزيدان علمًا
والزيدون علمًا الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو
طاب الزيدان علمين والزيدون علومًا اذا اريد ان متعلق الطيب
من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد



لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى
موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى
مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع
مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة له والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس
او حالا لكونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا



المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح في حال الفروسية

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما

بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله

ح اسم جامد ضعيف العمل مشابهة للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه

فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز

على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث

المعنى فاعلا للفعل نقل عنه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا

له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا

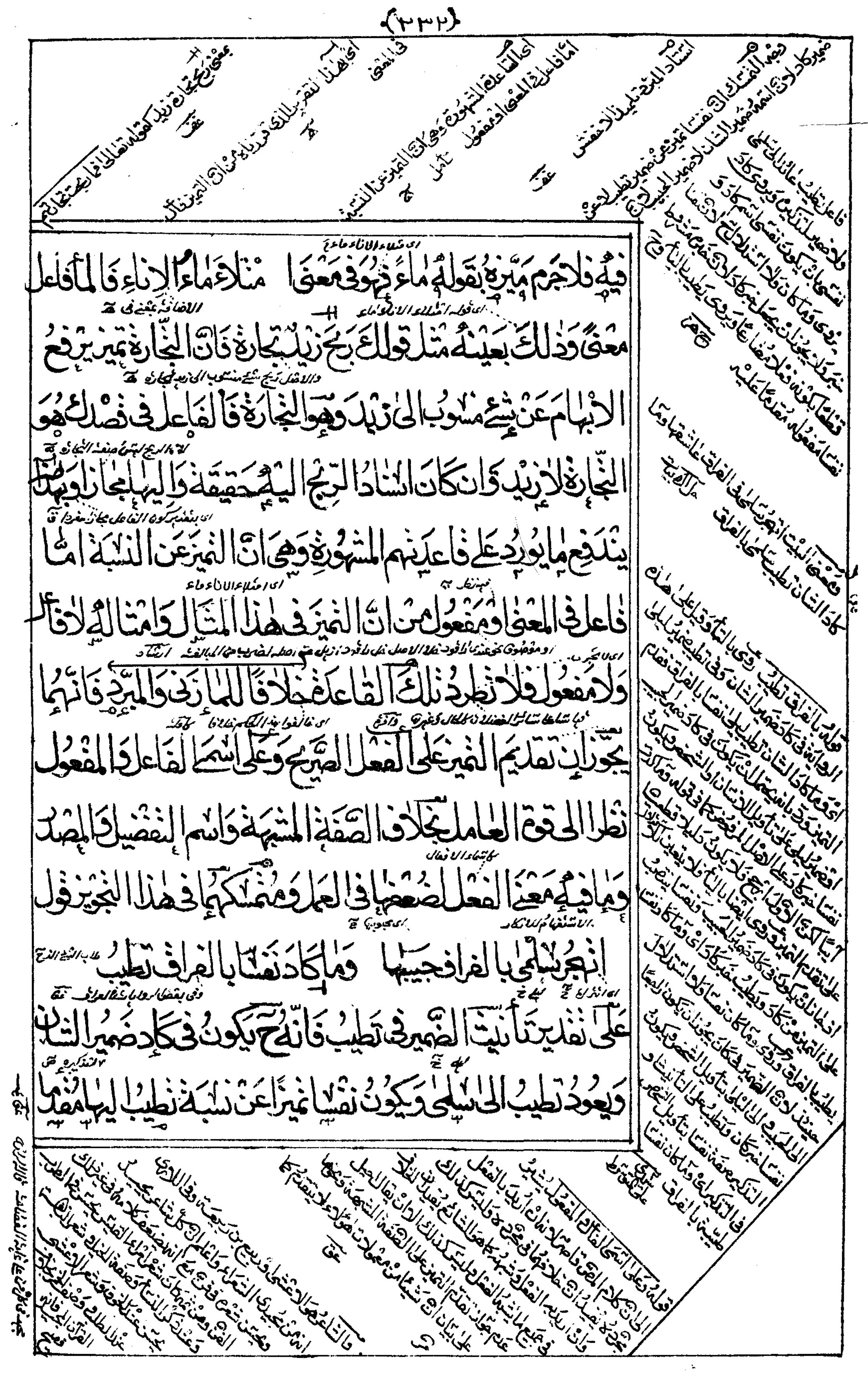
جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا

يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء

في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من

غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء

الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام



فيه فلا جرم ميزه بقوله ماء ذهبا فى معنى ملاء ماء الاناء فالماء فاعل

معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع

الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى فصلك هو

التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا

يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما

فاعل فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل

ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما

يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول

نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر

وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول

انهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير الشان

ويعود تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما

عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز من نسبة
كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان
يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك **المستثنى** اى ما
يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
معلوميته بهذا الوجه غير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه
قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع من حكم شىء متعدد جزئياته نحو جاءنى
اهل الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا

اعلم اولاً ان للعلم قسمين حضوري كعلمنا بذواتنا وحصولي كعلمنا بالغير ولهذا القسم الثاني اربع مراتب الاول شرح الاسم فان السائل يجب ان يسئل اولا بما الشارحة بانه لاي شيء وضعه الواضع فيجاب بايراد لفظ اشهر منه مثلا اذا كنت لا تدري زيدا ماذا فسئلت بان قلت لاي معنى وضعه الواضع وتقول ما زيد ويجاب بانه ابو عمرو واذا كان اشهر منه والثاني شرح الوجود فاذا اجبت بان زيدا ابو عمرو ولم تدر انه موجود او معدوم تسئل بهل البسيطة بل تقول هل هو موجود ام لا والثالث شرح الحد فاذا اجبت بانه موجود ولم تدر حقيقته وماهيته فتسئل وتقول ما زيد ويجاب بانه حيوان ناطق متشخص والرابع شرح الحكم فاذا اجبت بالحد ولم تدر انه قائم او قاعد فتسئل بهل المركبة وتقول هل هو قاعد او قائم ثم اعلم ان تقديم الشرحين الاولين على الحد والحكم واجب وتقديم شرح الحد على الحكم مستحسن بمنزلة الواجب والمص لما كان المستثنى معلوما بالشرحين الاولين بالبداهة اكتفى بهما في المعرفة قبل التقسيم واذا قسمه الى قسمين وعرف لهما وحصل شرح الحد المطلق للمستثنى بانه هو المذكور بعد الا حصل قبل الحكم بوجوب النصب شرح الاسم وشرح الوجود وشرح الحد فلم يبق في كلامه نقص ما ولم يعرفه اولا لئلا يلزم التكرار في شرح حده اولا صراحة وثانيا ضمنا في شرح القسمين واذا علمت ذلك نقول المص رجع الى المستثنى المشروح شرح الحد لا شرح الوجود تأمل

تدل في رحمة الباقي

علم حضوري علم حصولي شرح الاسم شرح الوجود شرح الحد شرح الحكم

هل البسيطة هل المركبة

اي ما الحقيقة — اي هل البسيطة

الهلية البسيطة هو السؤال عن ذات الشيء بانه موجود ام لا سمع

ما بين الهلين وهل بين المائين

اي البسيطة والمركبة — اي ما الشارحة والحقيقة

الهلية المركبة هي السؤال عن حقيقة الشيء بان هذه الصفة ثابتة له ام لا سمع

اي مقدر انحو ما جائني الا زيدا اي ما جائني احد الا زيد بالا غير الصفة و

واخواتها واحترز به عن نحو جائني القوم الا زيدا وما جائني القوم لكن زيد

جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي

لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه

كقولك جائني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن

زيد اولم يكن نحو جائني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث

علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف

قوله حيث علم اولا اي وانما صح الحكم على المطلق بانه منصوب مع انه لا يصح الحكم على المجهول لانه علم اولا بما يتفطن له اي بتعريف يتفطن منه تعريف مطلق المستثنى من تعريف قسميه وكما يتعلق بتفطن لا يتيان الموصول وتحصل عن عم

قوله حيث علم اولا اي دفع لما يرد ان القاري يتعامله بقوله وعلة الجواب المذكور بتعريف المستثنى لم يتكلم على المستثنى في القلب كما بقي المطلق وقبل ذلك فيجعل الشارح المستثنى على الاطلاق فاجاب بقوله حيث علم اولا الخ انتهى ما قال القاري عن ق عم ١٢

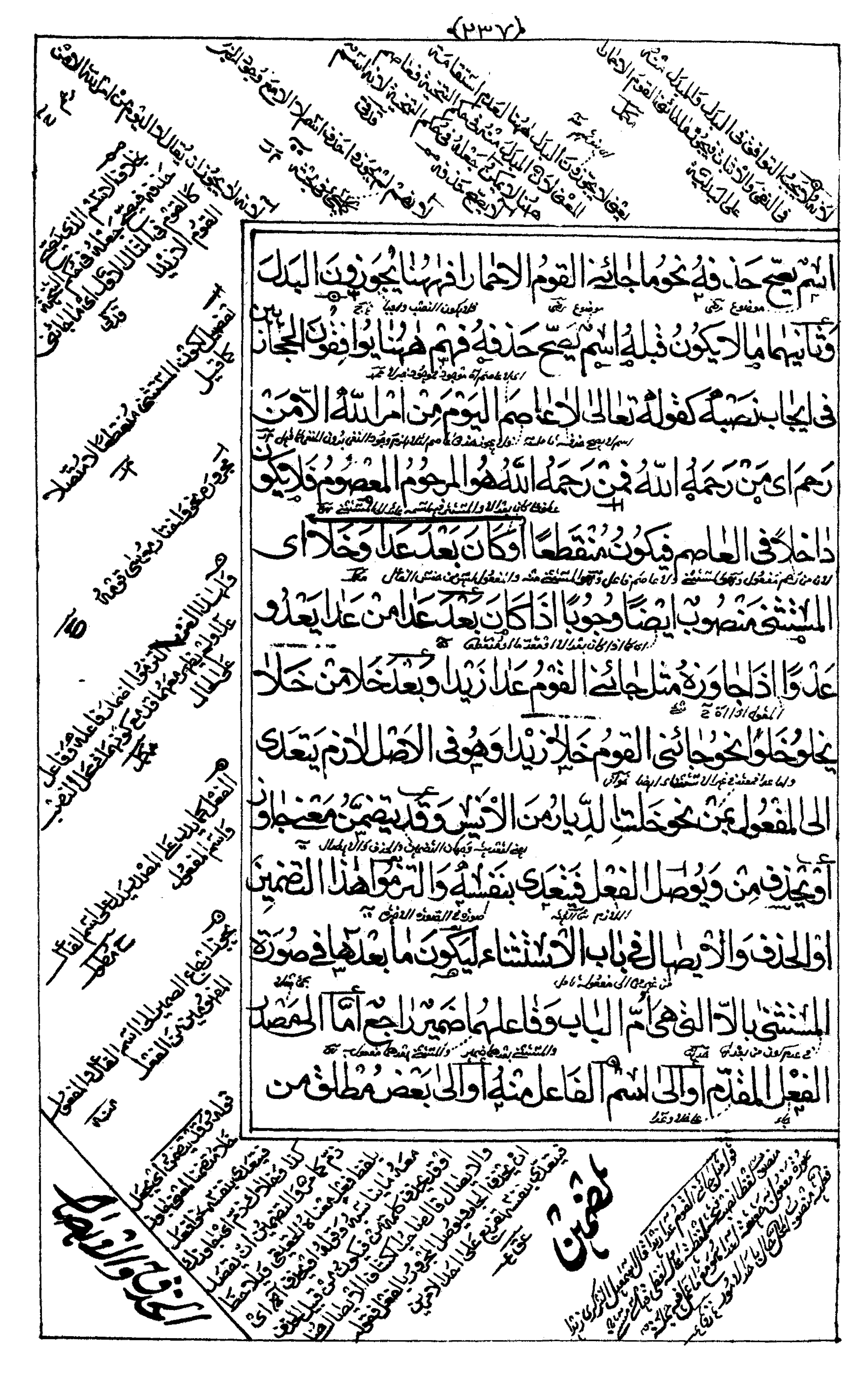
قال واخواتها اي الا بها كلمات التي مخصوصة لاداء معناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم الخ منهم زيد منقطعا لان الكلام المستثنى منهم زيد فيه نعم لو ادعى وذلك ان تلك الكلمة ولا مناقشة فيه مع عدم الاستعمال لم يلزم ذلك اذا قلنا صارت بمعنى الا في علم ايضا اما فالاشتباه النفي ونفع فالتفع ايضا شبهة الاستثناء عفي عنه

قوله نحو جائني القوم الا حمارا اذ الحمار ليس من القوم بل يجب ان يكون من جنس القوم كما قال اقوم العصر لذا المذكور دون النسوان كما قال امرء عفي عنه



فتسميته اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد
الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة فيدخل فيه وان لم يكن الواقع
بعد الا في الصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب
اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا ولم يقيد
بها عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما
يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم
كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في
كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد
انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند

البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما ينسب اليه احدهما
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله
بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على
المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا
القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد
الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهى
لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان
اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم
اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله



اسم يصح حذفه نحو ما جائني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل

وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين

في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من

رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون

داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا اي

المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو

عدوا اذا جاوزه مثل جائني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا

يخلو خلوا نحو جائني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى

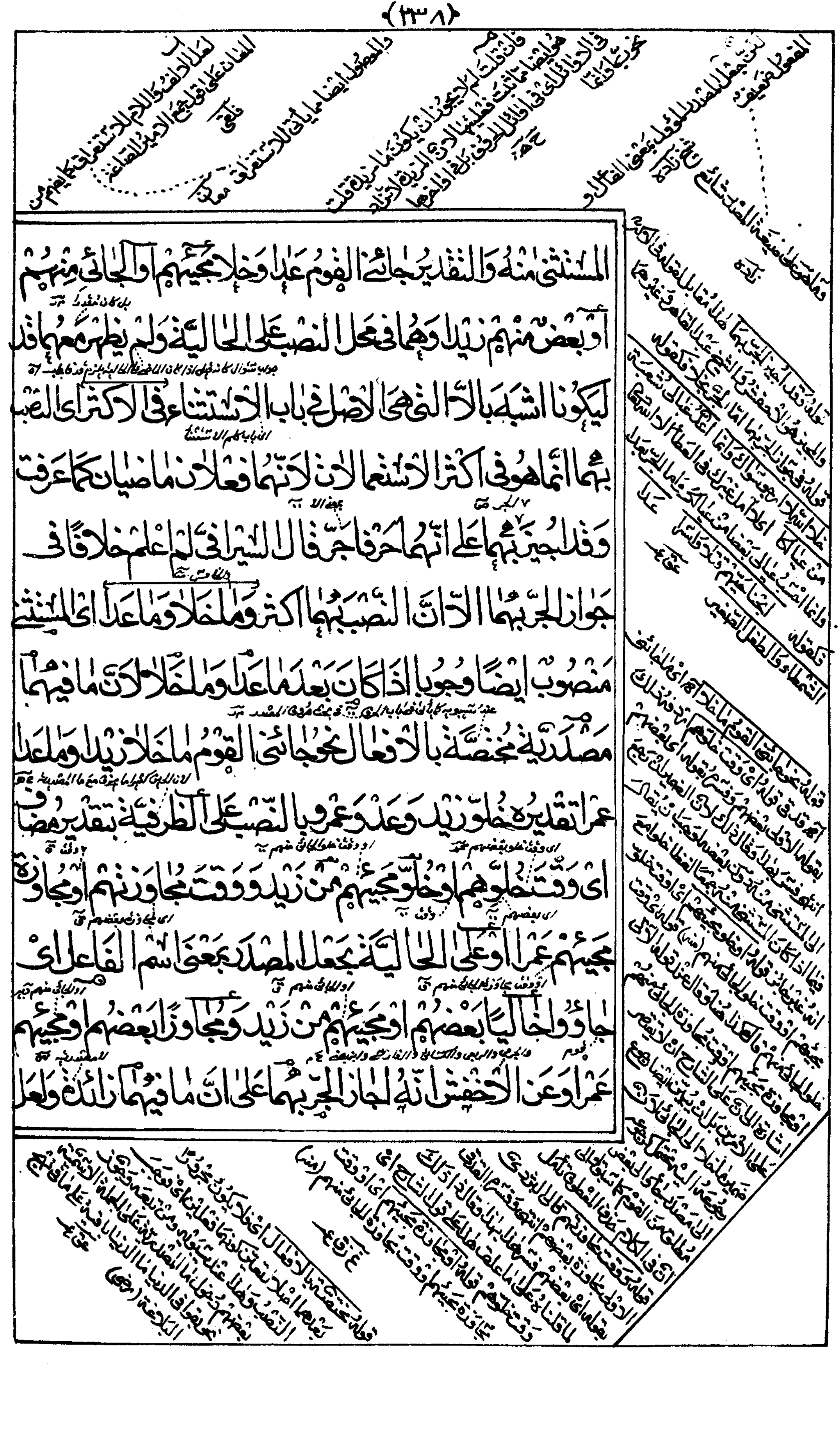
الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز

او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين

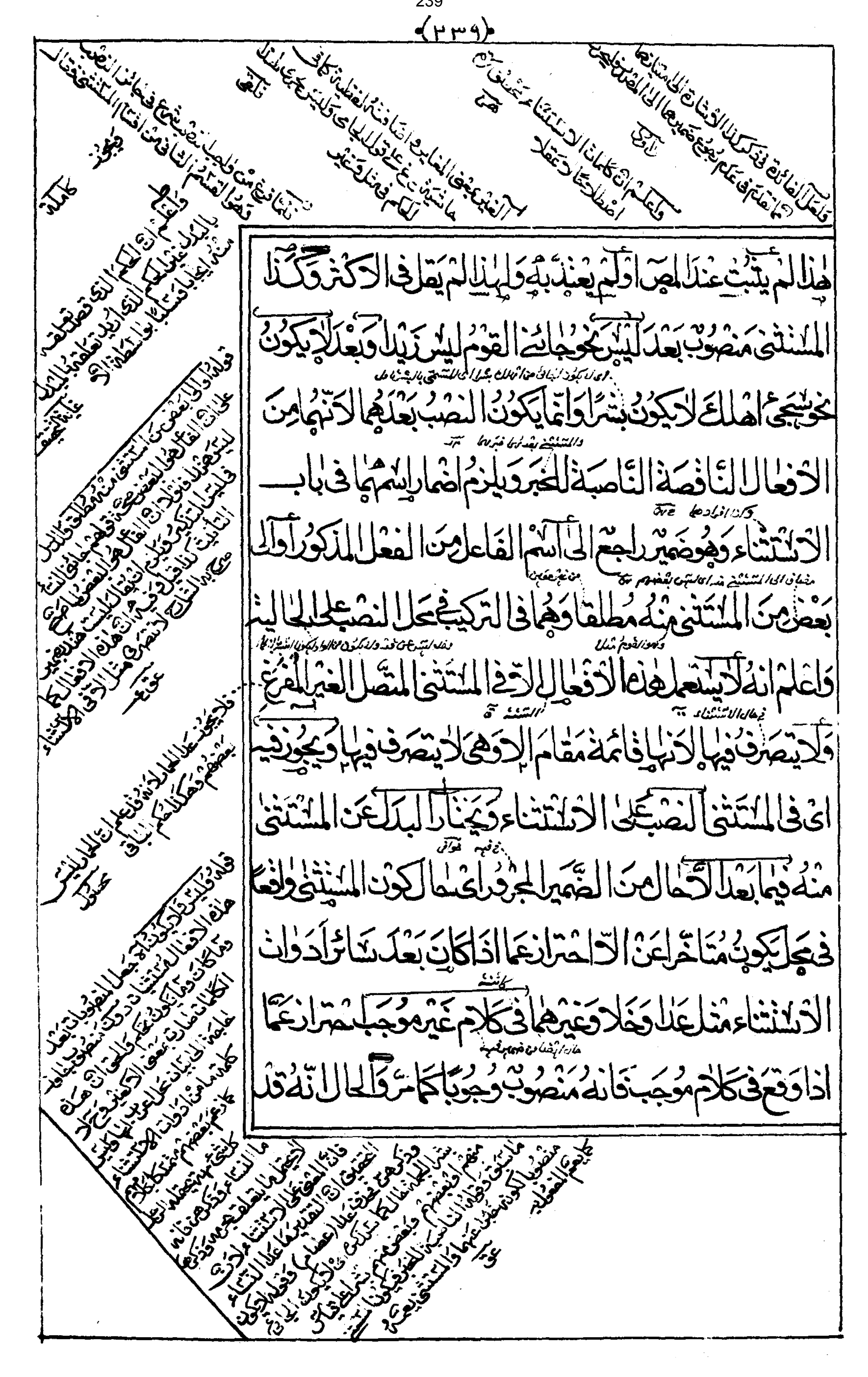
او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة

المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر

الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من



المستثنى منه والتقدير جائنى القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائى منهم
او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد
ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب
بهما انما هو فى اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد يجيئ بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى
جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما عدا وما خلا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالافعال نحو جائنى القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد و وقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى
جاؤ خالياً بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم
عمرا وعن الاخفش انه لجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل



هذا لم يثبت عند المص أو لم يعتد به ولهذا لم يقل في الأكثر وكذا

المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون

نحو يجيء أهلك لا يكون بشرا وإنما يكون النصب بعدهما لأنهما من

الأفعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم إضمار اسمهما في باب

الاستثناء وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى

بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية

واعلم أنه لا يستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ

ولا يتصرف فيها لأنها قائمة مقام إلا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه

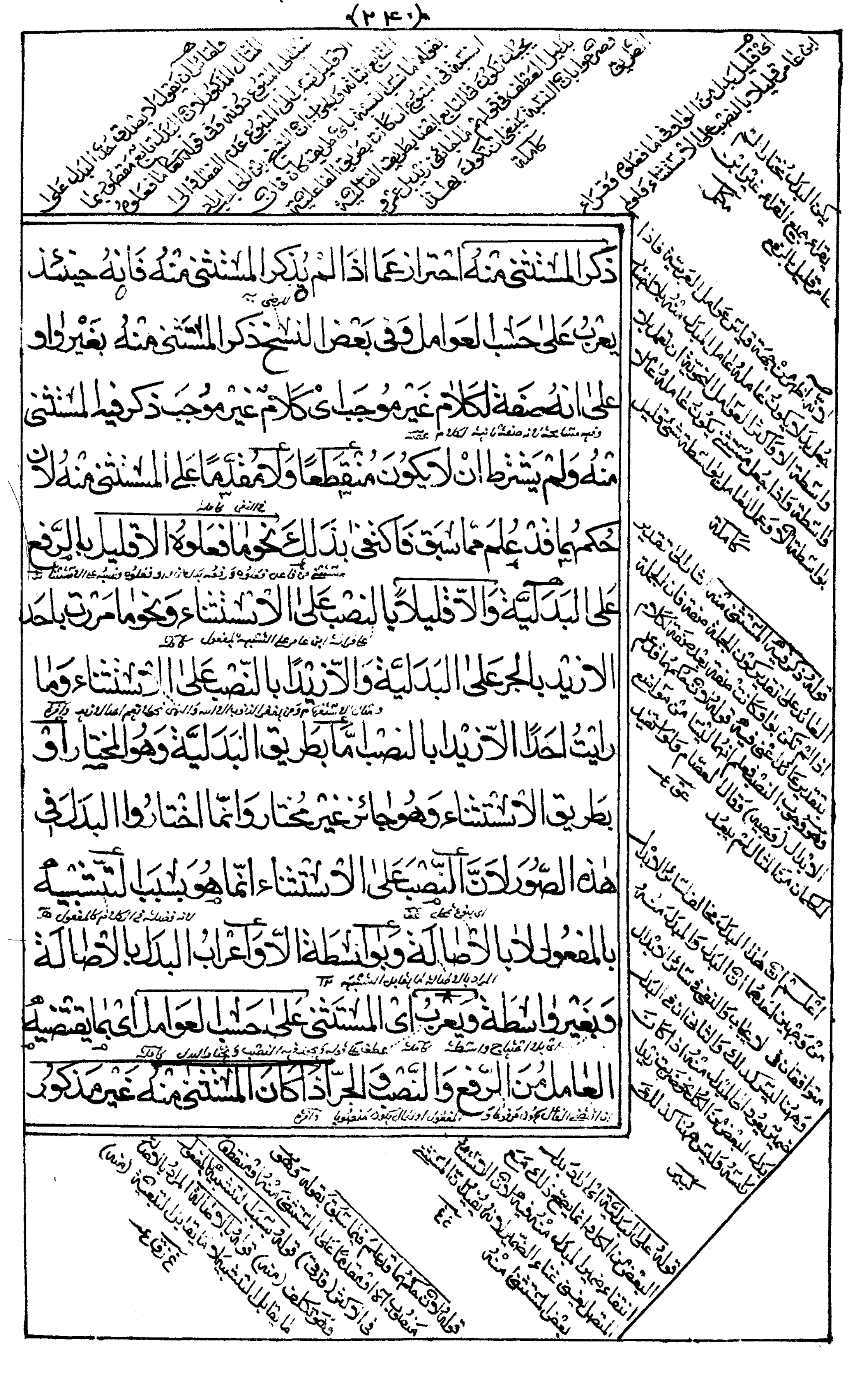
أي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى

منه فيما بعد إلا حال من الضمير المجرور أي حال كون المستثنى واقعا

في محل يكون متأخرا عن إلا احترازا عما إذا كان بعد سائر أدوات

الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما

إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب وجوبا كما مر والحال أنه قد



ذكر المستثنى منه احترازٌ عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ
يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو
على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعاً ولا مقدماً على المستثنى منه لان
حكمهما قد علم مما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلاً بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيداً بالنصب على الاستثناء وما
رأيت احداً الا زيداً بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او
بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في
هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور

ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه

فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال

ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة

صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا

زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيد

الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل

العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل الا التمساح او

يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين

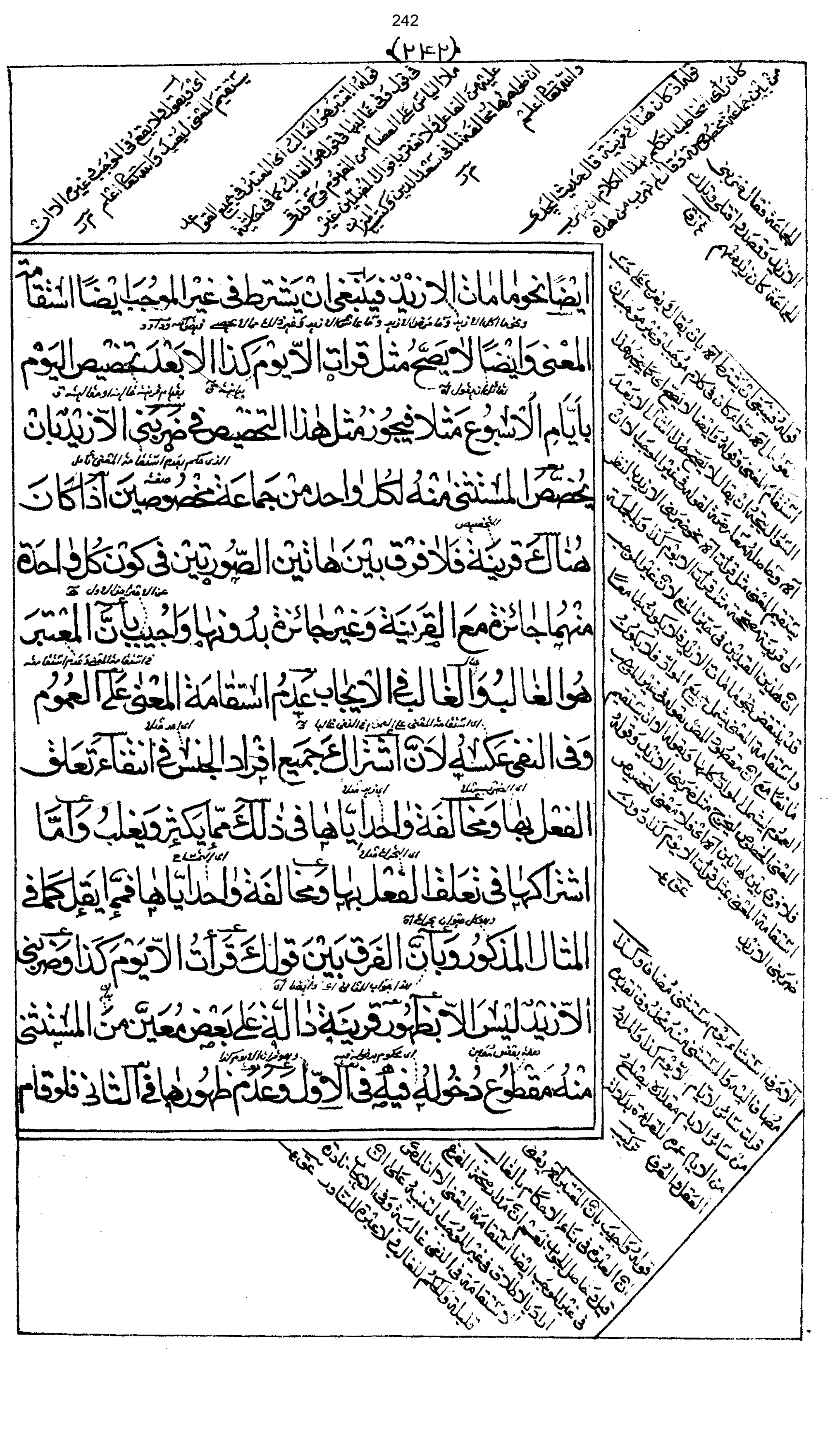
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت القراءة

كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا

بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا

يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور

فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب



ايضاً نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضاً استقامة المعنى وايضاً لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلاً فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه لكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائز مع القرينة وغير جائز بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام

في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من
ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان
يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت
لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل
الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك
قلت يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى
التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه
يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند

الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا

زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه

المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله

على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى

منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جائني من احد

الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه

ومثل لا احد فيها الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل

ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على

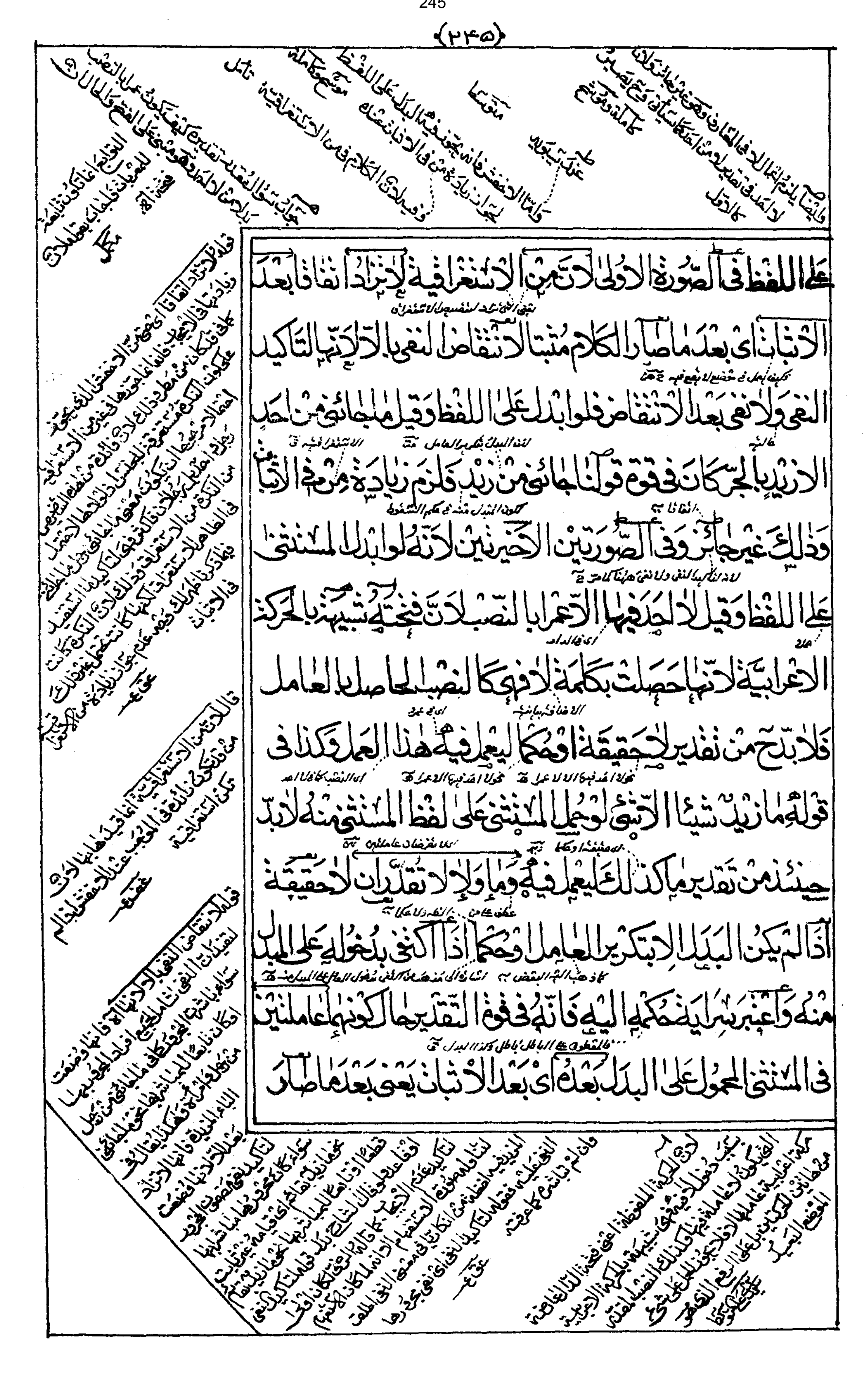
محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ

وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به

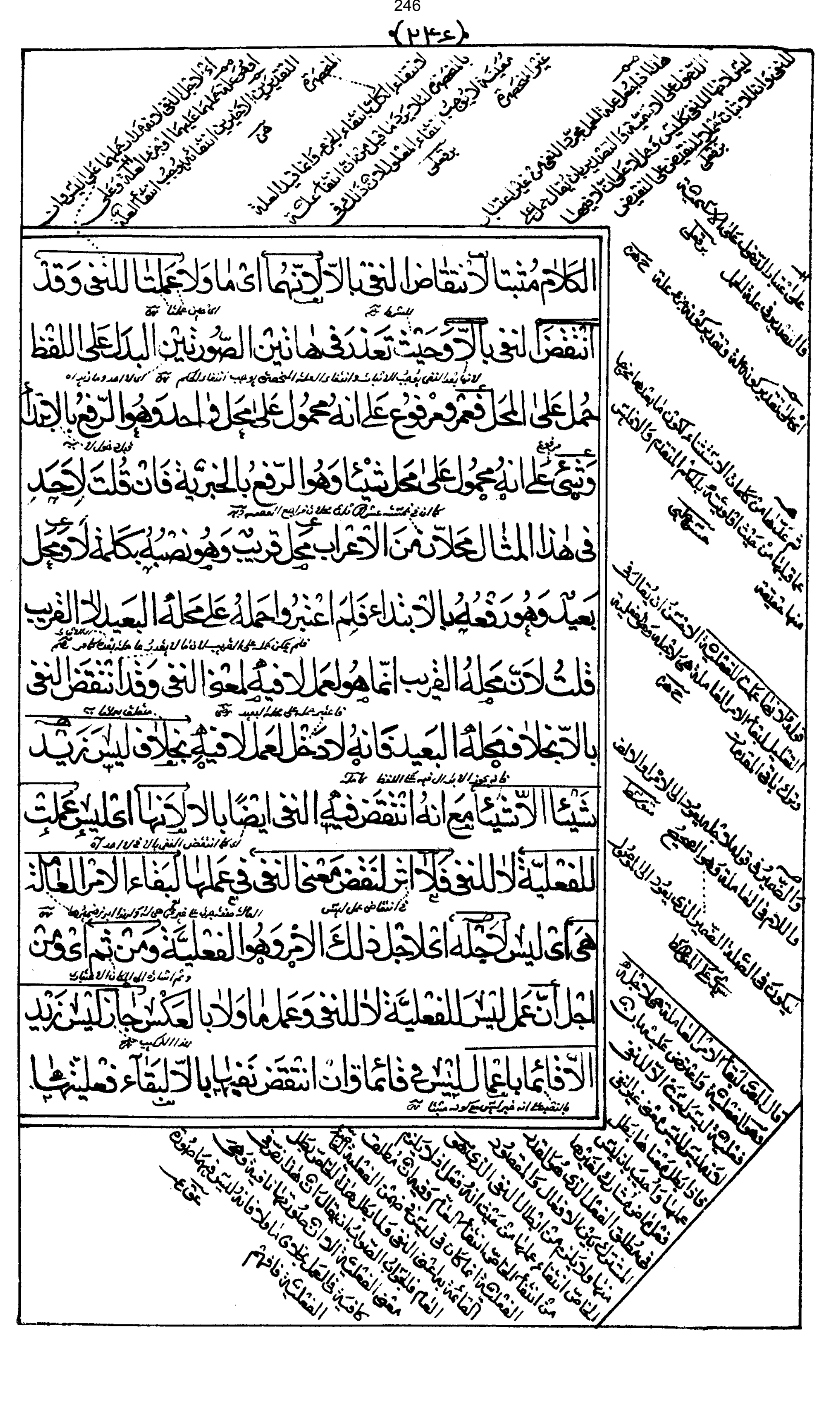
لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه

شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما

لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل



على اللفظ في الصورة الأولى لأن من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد
الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد
الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات
وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة
الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في
قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد
حينئذ من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة
اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل وحكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل
منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين
في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار

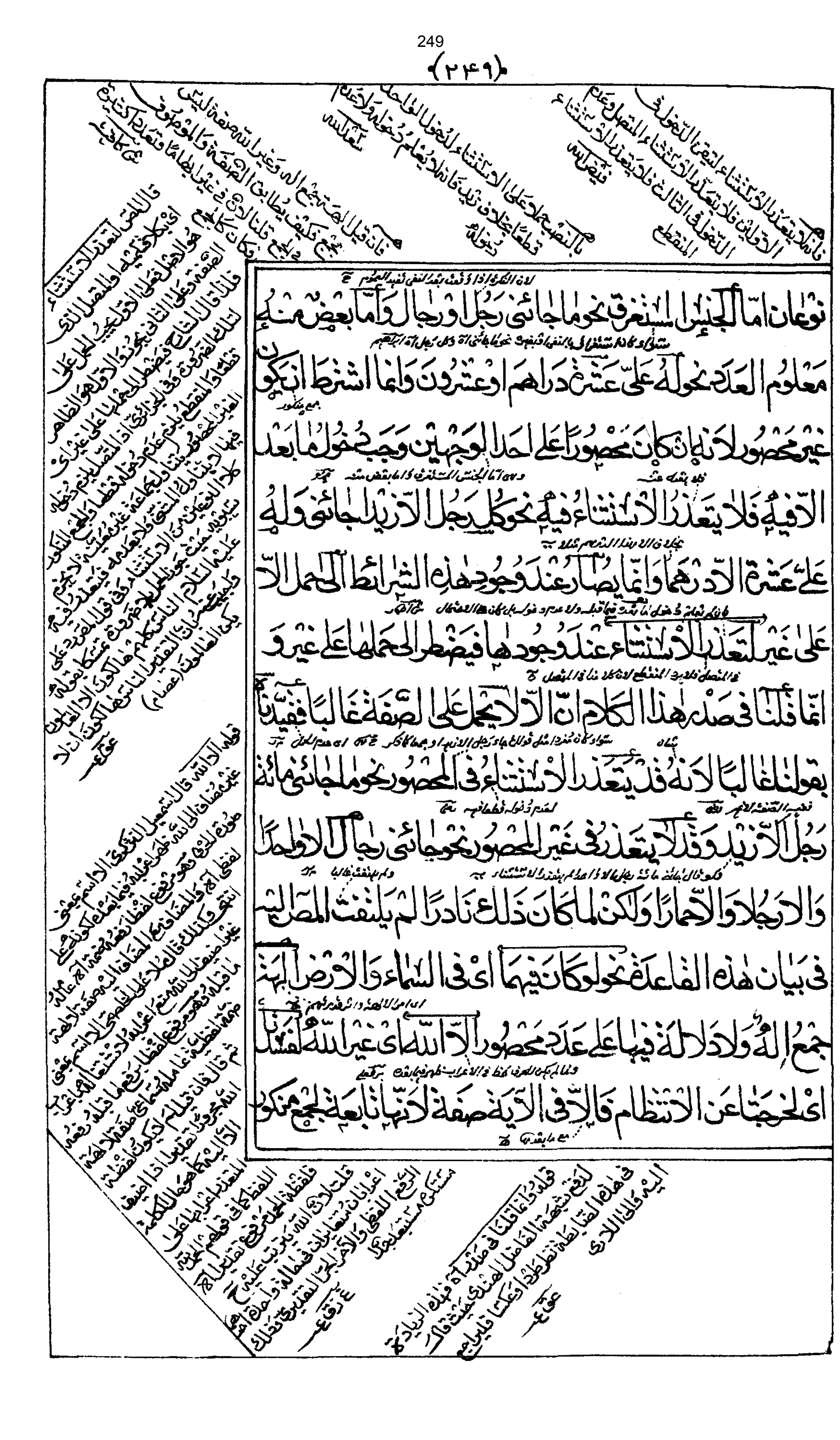


الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد
انتقض النفي بالا وحيث تعذر فيها اي في الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل واحد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد
في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب
قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي
بالا فمحله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا مع انه انتقض فيه النفي ايضا بالا لانها اي ليس عملت
للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل
هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن
اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها

وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض النفي بالا و المستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر
السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر الاستعمال
ولجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها
نبرئه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا
زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجري به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان
تقع صفة كما تقول جائني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء

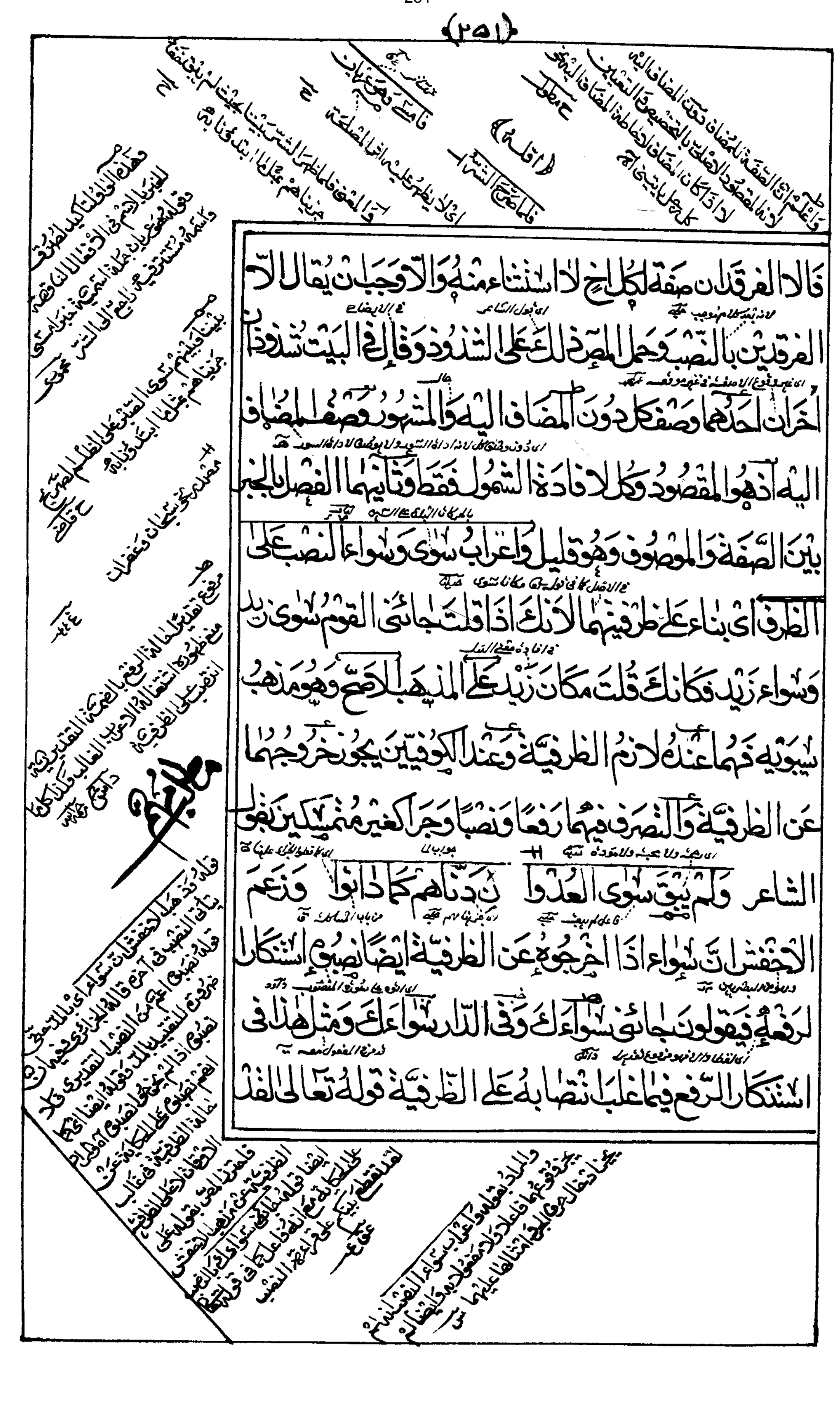


على خلاف الأصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدهما لما قبلها
كما حملت إلا عليها أي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل إلا عليها
في الصفة غالبا إلا إذا كانت أي إلا تابعة لجمع أي واقعة بعد
متعدد فيجب أن يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا
في غير مثل جائني غير زيد وبعدما كان مذكورا يكون متعددا ليتوافق
حالها صفة حالها أداة استثناء إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعدد فلا تقول في الصفة جائني رجل إلا زيد والمتعدد أعم من
أن يكون جمعا لفظا كرجال أو تقديرا كقوم ورهط وأن يكون مثنى
فدخل فيه نحو ما جائني رجلان إلا زيد منكورا أي منكرا لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد أو الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير أن يشار به إلى الجماعة يكون زيد منهم فلا
يتعذر الاستثناء المتصل أو عدم التناول قطعا على تقدير أن يشار
به الجماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور



نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون واما اشترط ان يكون
غير محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فيه نحو كل رجل الا زيد لجائني وله
علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا
على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير و
انما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جائني مائة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جائني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا
اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور

غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة
بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل
الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما
الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
الهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز
ان يكون ح فيهما الهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله
واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان
التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيرها اي في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز
وقوع الصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني
احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان



قال الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه ولا وجب ان يقال الا
الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر
بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد
وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمكنين نحو قول
الشاعر ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في
استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد



تقطع بينكم بالنصب **خبر كان** واخواتها وسنعرفها في

قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان

او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده

الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك

انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر

المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض

التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان

يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من

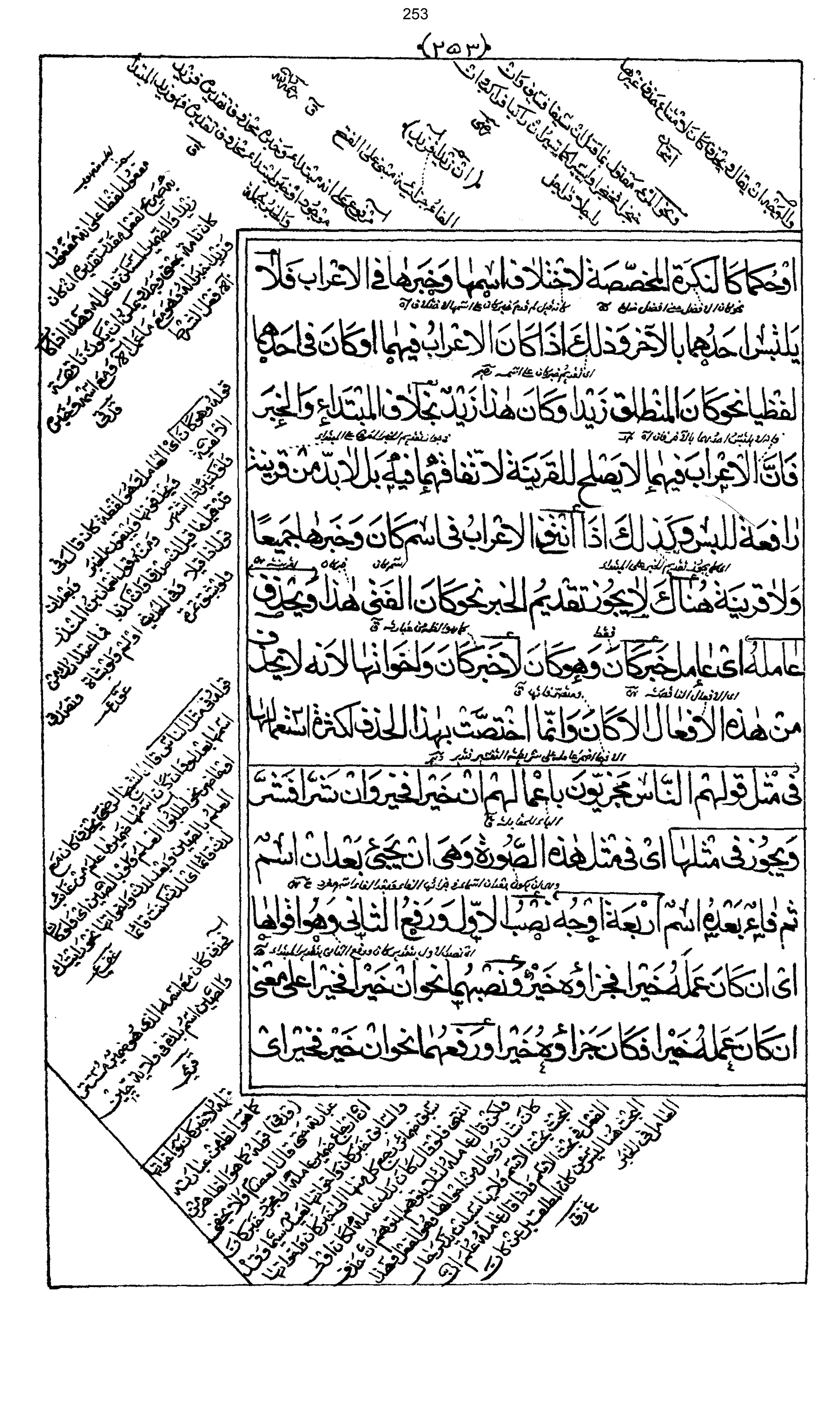
افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها

ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان

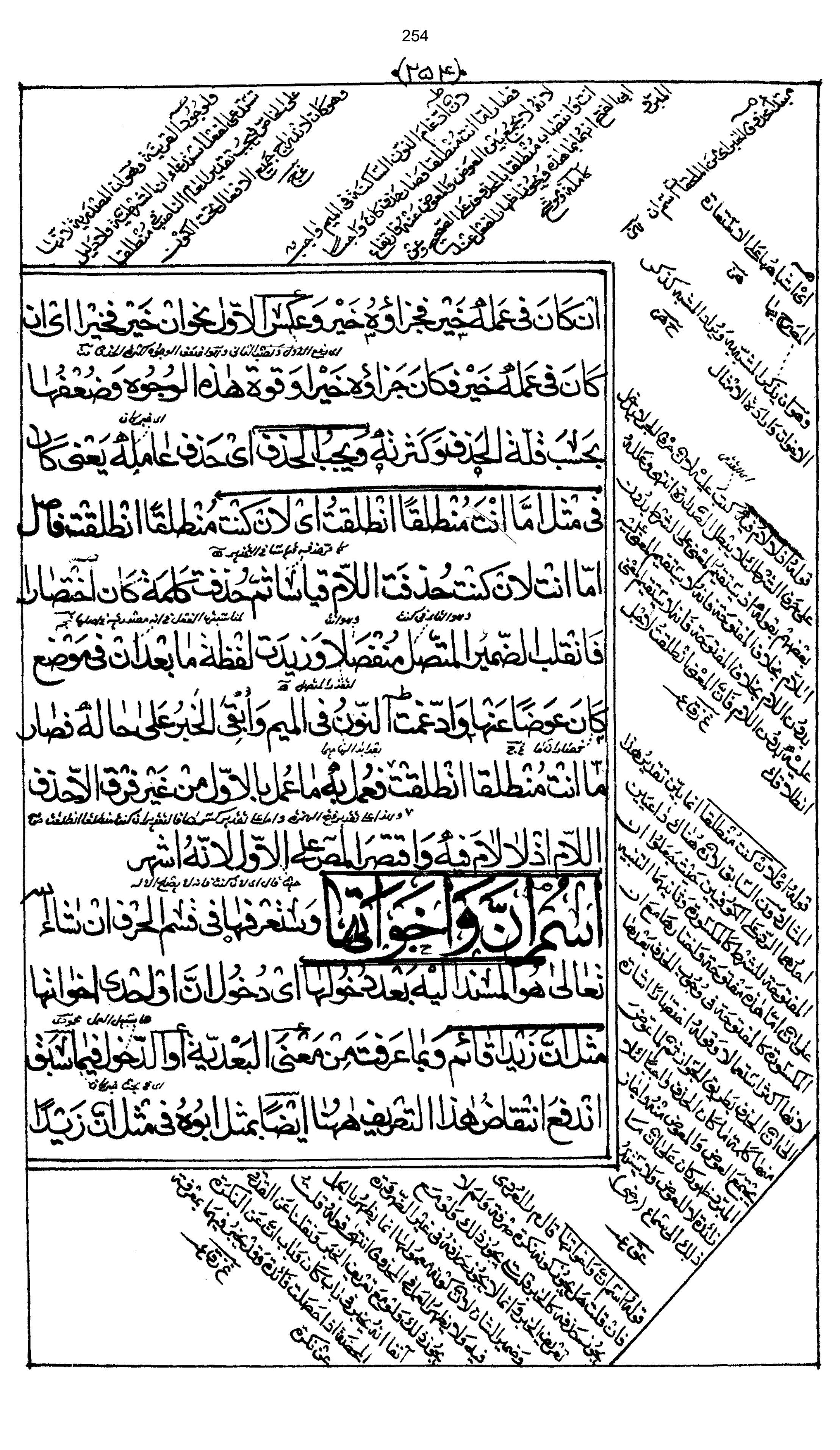
واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر

خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث

المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمه حال كونه معرفة حقيقة



او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب فلا
يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او كان فى احدهما
لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة
رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف
عاملة اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
فى مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها
اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى



ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان
كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل
اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار
اما انت منطلقا انطلقت فعمل فيه ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر

اسم ان واخواتها

وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله
تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق
اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في مثل ان زيدا

ابوه قائم **المنصوب بلا** التي لنفي الجنس اي نافي صفة الجنس

وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات

فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب

منه اقل مما عداه فيؤذن بذلك من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن

اكثره منها فاعطي الاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد

ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما

هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها

فيه هو المسند اليه بعد دخولها اخرج به مثل ابوه في لا غلام رجل

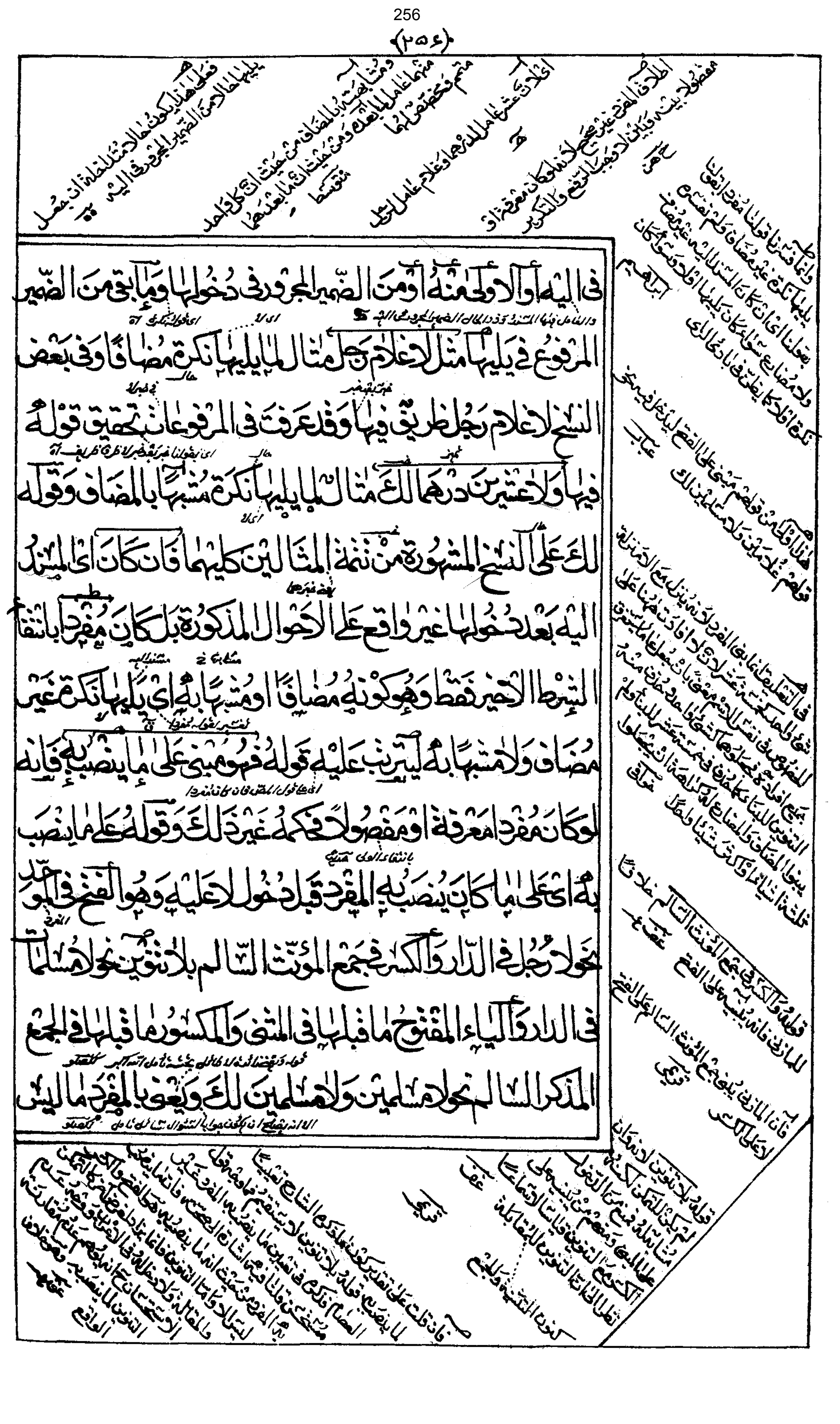
ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما

اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة

لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اي بالمضاف

في تعلقه بشيء من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور

المرفوع بما ولا المشبهتين بليس



في اليه أو لا أولحقه أو من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير

المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض

النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوع أن تحقيق قوله

فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله

لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فإن كان أي المسند

إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء

الشرط الأخير فقط وهو كونه مضافا أو مشبها به أي يليها نكرة غير

مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فإنه

لو كان مفردا معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب

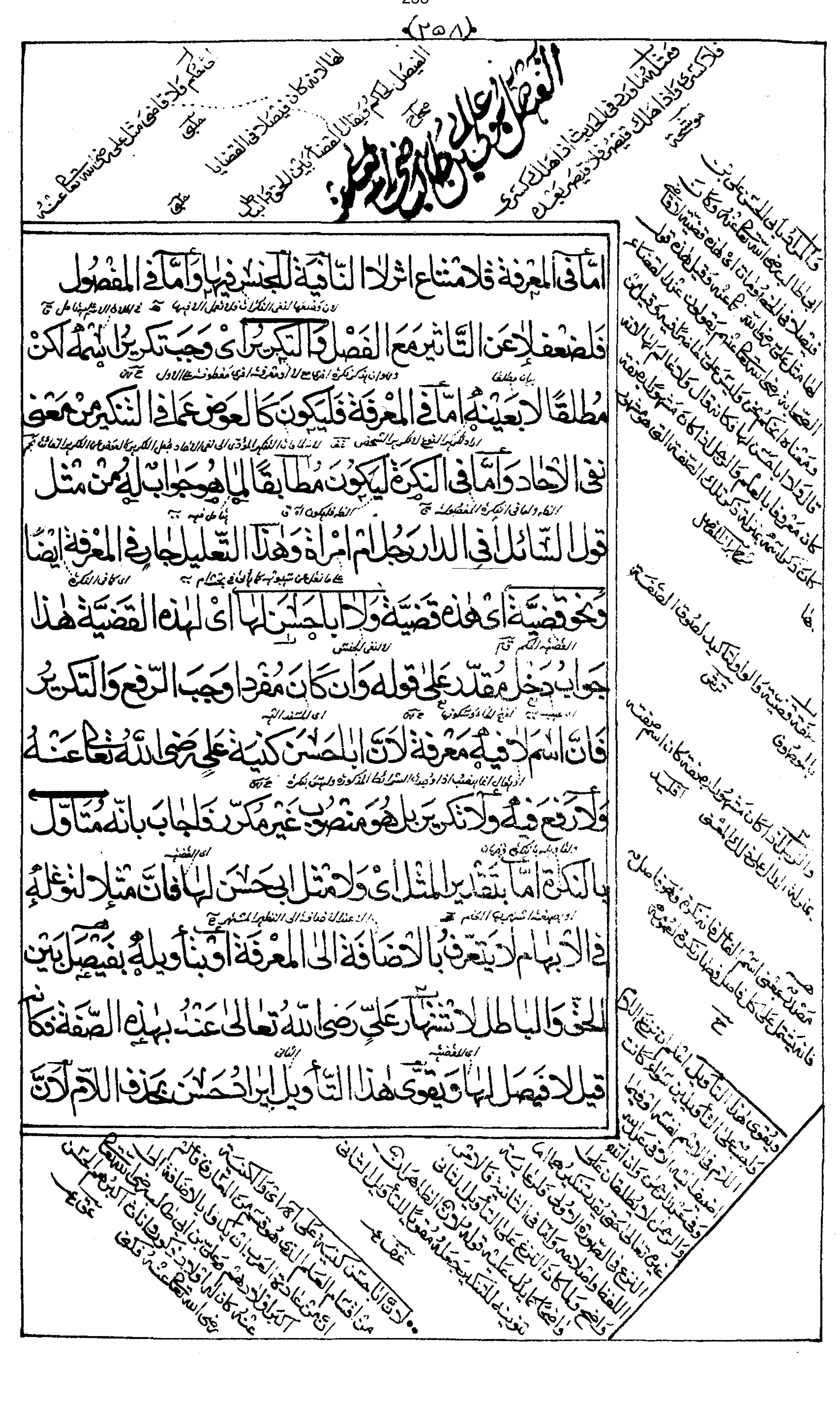
به أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد

نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات

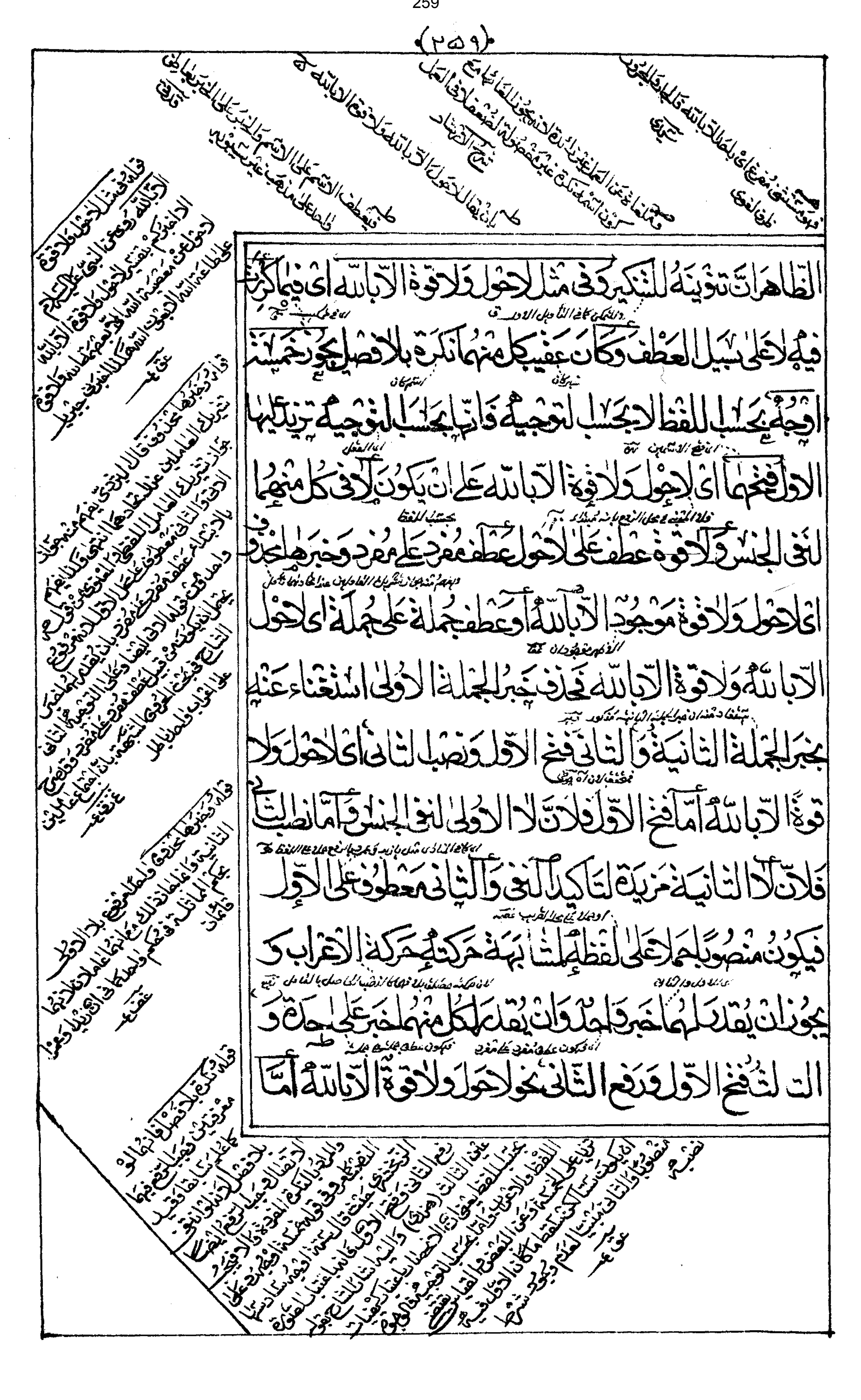
في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع

المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس

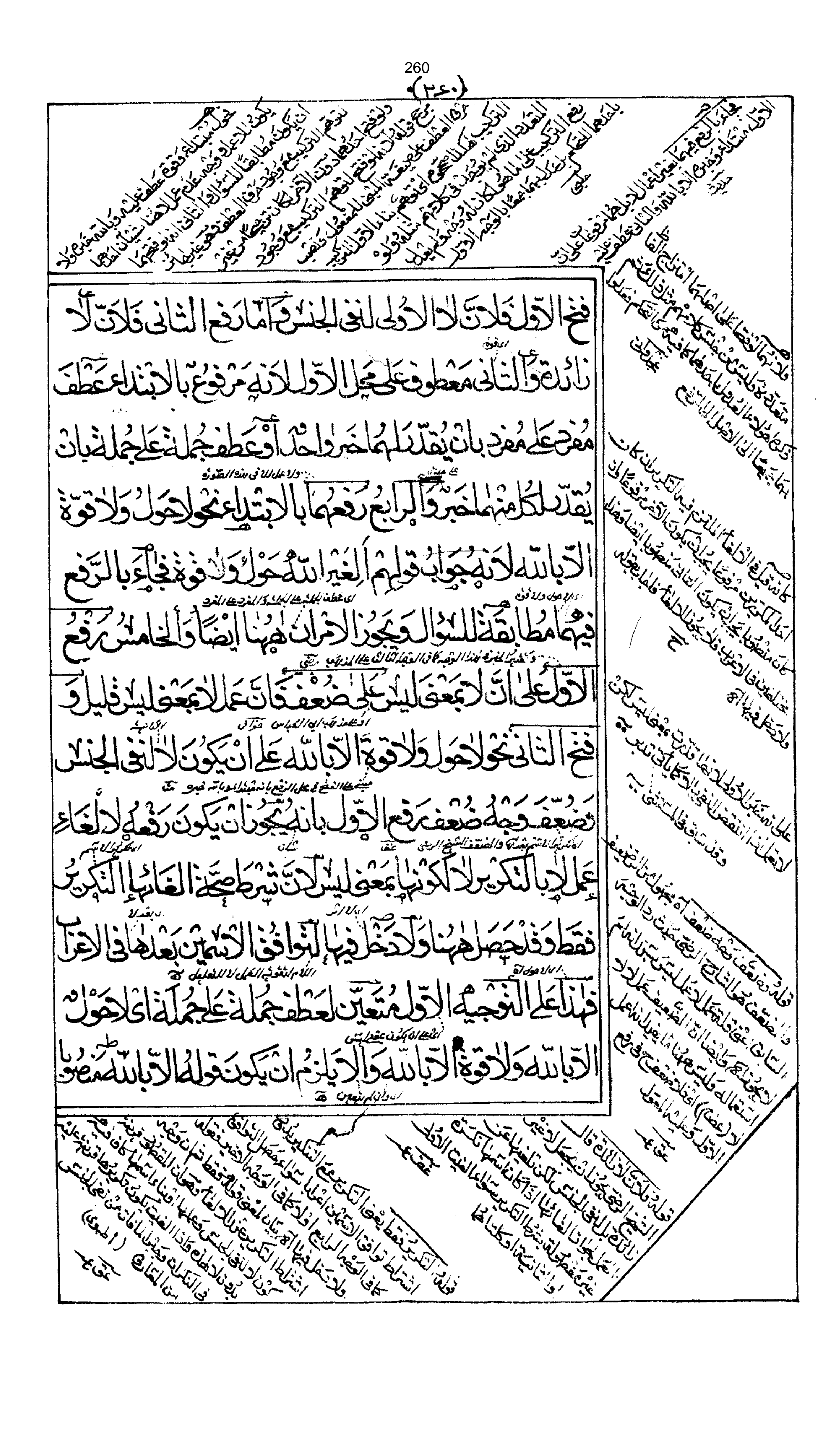
بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى
من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من
رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب
به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل
البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب و
ان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشابها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا
في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء



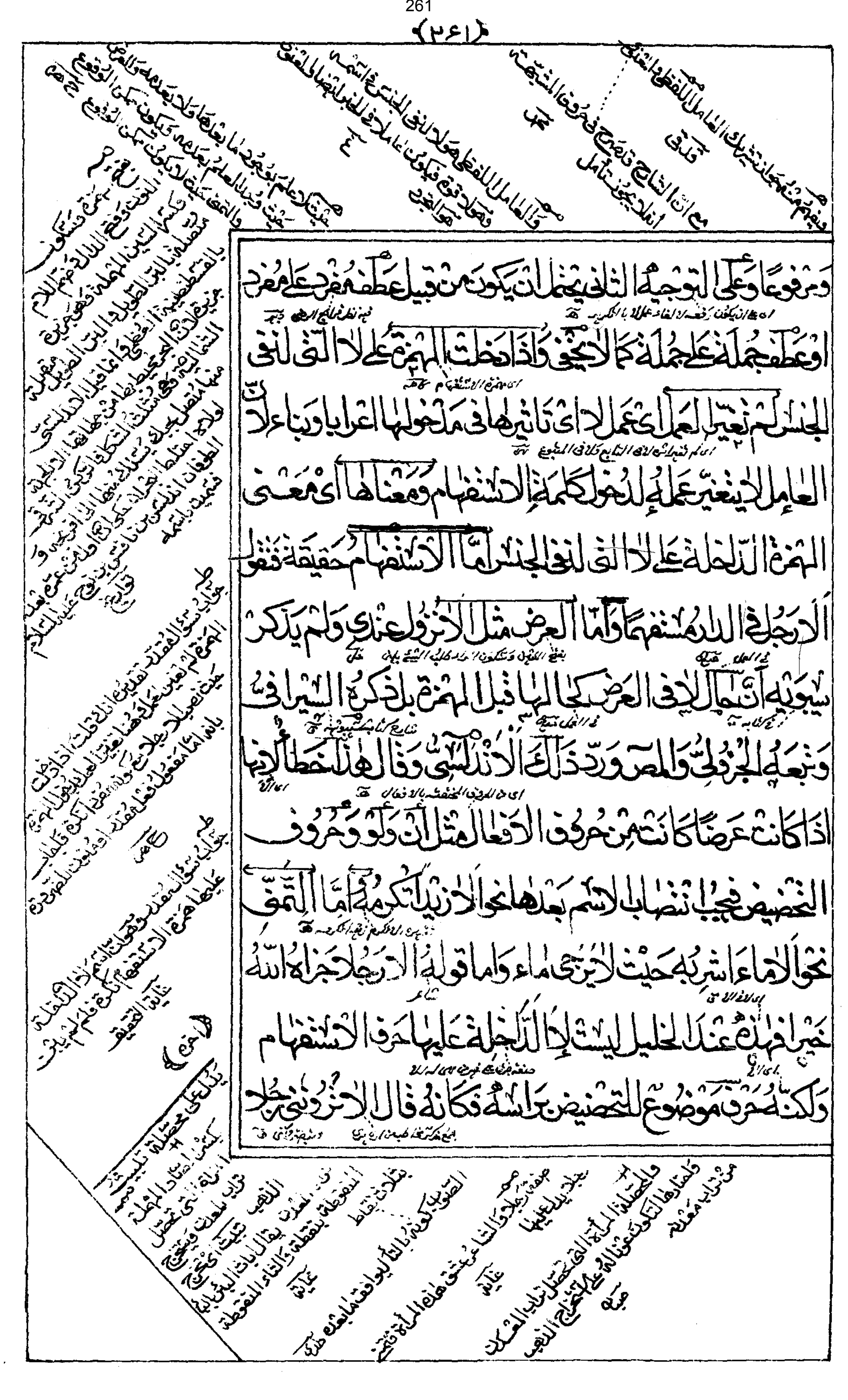
اما فی المعرفة فلامتناع اثر لا النافیة للجنس فیها واما فی المفصول
فلضعفها عن التاثیر مع الفصل والتکریر ای وجب تکریرها لانه لکن
مطلقا لا بعینه اما فی المعرفة فلیکون کالعوض عما فات من التنکیر من معنی
نفی الآحاد واما فی النکرة فلیکون مطابقا لما هو جواب له من مثل
قول السائل أفی الدار رجل أم امرأة وهذا التعلیل جار فی المعرفة ایضا
ونحو قضیة ای هذه قضیة ولا ابا حسن لها ای لهذه القضیة هذا
جواب دخل مقدر علی قوله وان کان مفردا وجب الرفع والتکریر
فان اسم لا فیه معرفة لان ابا الحسن کنیة علی رضی الله تعالی عنه
ولا رفع فیه ولا تکریر بل هو منصوب غیر مکرر فاجاب بانه متأول
بالنکرة اما بتقدیر المثل ای ولا مثل ابی حسن لها فان مثلا لتوغله
فی الابهام لا یتعرف بالاضافة الی المعرفة او بتأویله بفیصل بین
الحق والباطل لاشتهار علی رضی الله تعالی عنه بهذه الصفة فکأنه
قیل لا فیصل لها ویقوی هذا التأویل ابا حسن بحذف اللام لان



الظاهر ان تنوينه للتنكير كما في مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرر
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة
اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها
الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما
لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا
قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول
فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب و
يجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة و
الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما



فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان
يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول ولا قوة فجاء بالرفع
فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران فيهما ايضا والخامس رفع
الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل و
فتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس
وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء
عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير
فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا



ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر
سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها
اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرتجي ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا فهو عند الخليل ليست الا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترونني رجلا

يعني هلا تزوّجني رجلا ولذلك نصب ونوّن وهي عند يونس لا التي
دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس لا رجل ولكنه
نوّنه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز
عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاوّل بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريفا كريما في الدار مفرد لحال من
ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفرد احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاوّل مبني على الفتح حملا على المنعوت
لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر
المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا
مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاوّل مفردا يليه فان باردا في

هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع

فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع

تبعيتها للمتبوعات انها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد

ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح

وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي ان لم يكن النعت كذلك

فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا

حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود

والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف

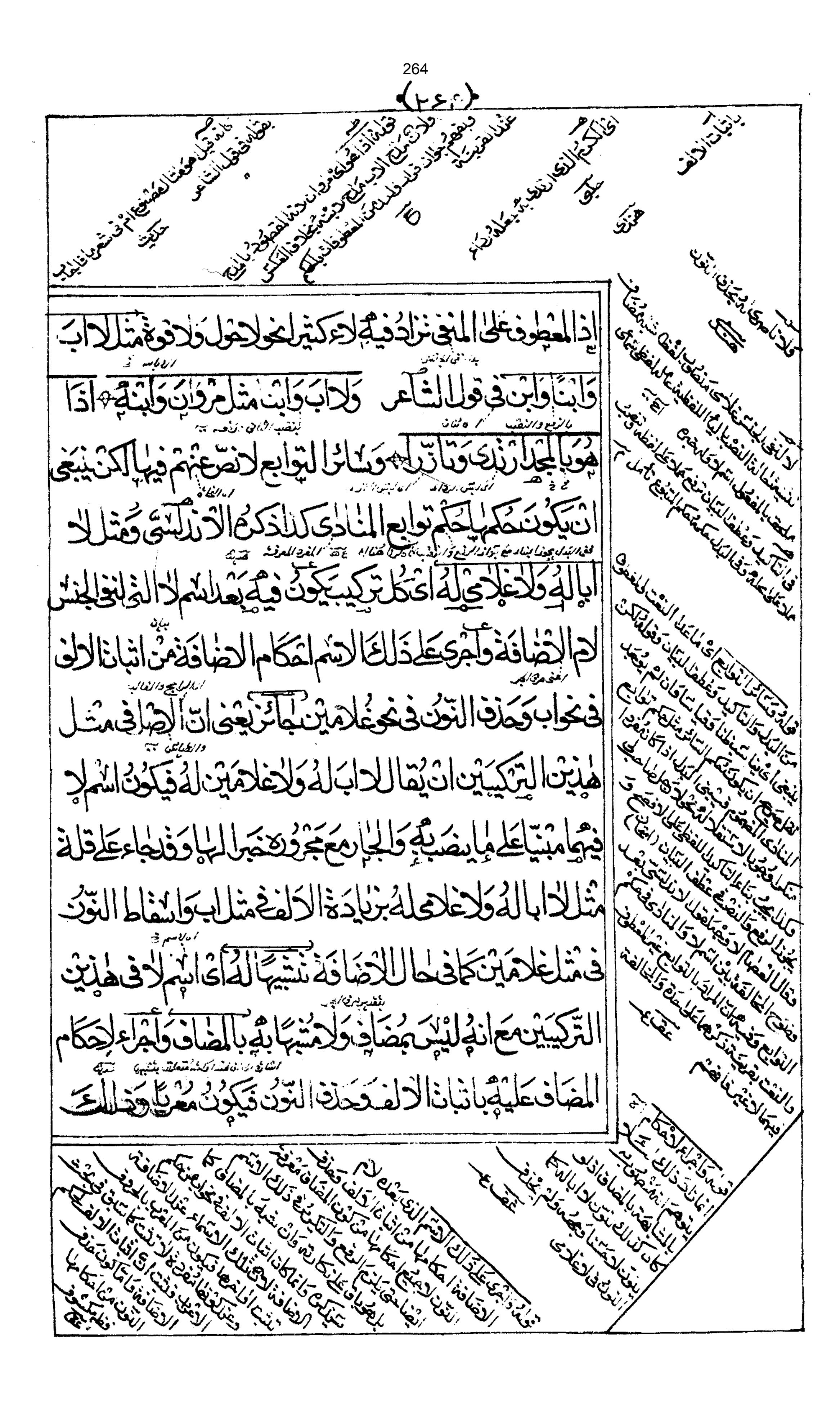
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك واذا كان

لا مكررا في المعطوف فحكمه ما في قوله لا حول ولا قوة الا بالله فيما

ينبغي بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا و

بان يحمل على المحل فيجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان

الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة



إذا المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثير لحو لا حول ولا قوة ومثل لا اب
وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابن مثل مروان وابنه * اذا
هو بالمجد ارتدى وتأزرا * وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا
ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة
مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم لا في هذين
التركيبين مع انه ليس بمضاف ولا مشبها به بالمضاف واجراء لاحكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وهذا لك

التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين يضاف بلا ظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى انّ مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لانّ بين الاختصاصين تفاوتا فانّ الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتمّ مما يفهم من غيره ومن ثمّه اى لاجل انّ جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فانّ الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الحقيقى انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف

يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى اللام لمشاركته له

في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد

المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام استقلالا من غير احتياج الى

تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا

فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه

وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان

واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي

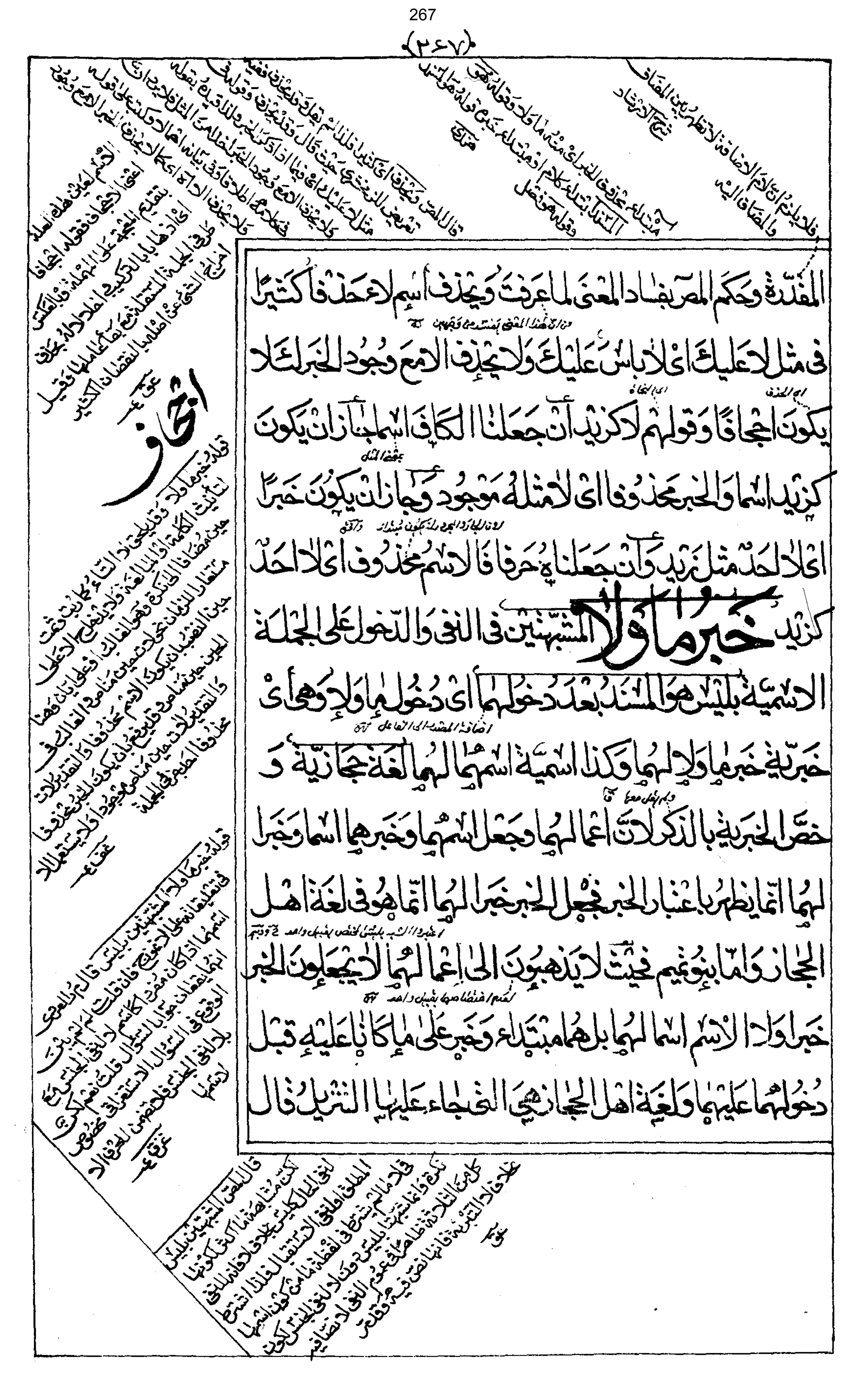
الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه و

الخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما

بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب

سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة

باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام

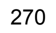


المقدرة وحكم المصر بفساد المعنى لما عرفت ويحذف اسم لا عطفا كثيرا
في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا
يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا
اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد
كزيد **خبر ما ولا** المشبهتين في النفي والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي
خبريته خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية و
خص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا
لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر
خبرا ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل
دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال

قال تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما
ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل
العمل اي عمل ما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه ليس
فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان
عملها للمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير
الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب
بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما
زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما ولكن قاعد فالرفع اي فحكم
المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في النقض

المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف والاواخر
التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات

المجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل الحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن
المشتمل على علامته اعم منه او مما هو مشبه به فيدخل فى تعريف
المجرورات مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا
غير ما هو المصطلح عليه المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شىء
اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر



لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم
الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير
مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا فلا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد
مجردا اى مسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع
لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى فيه
فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث لم يكونوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير
شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام

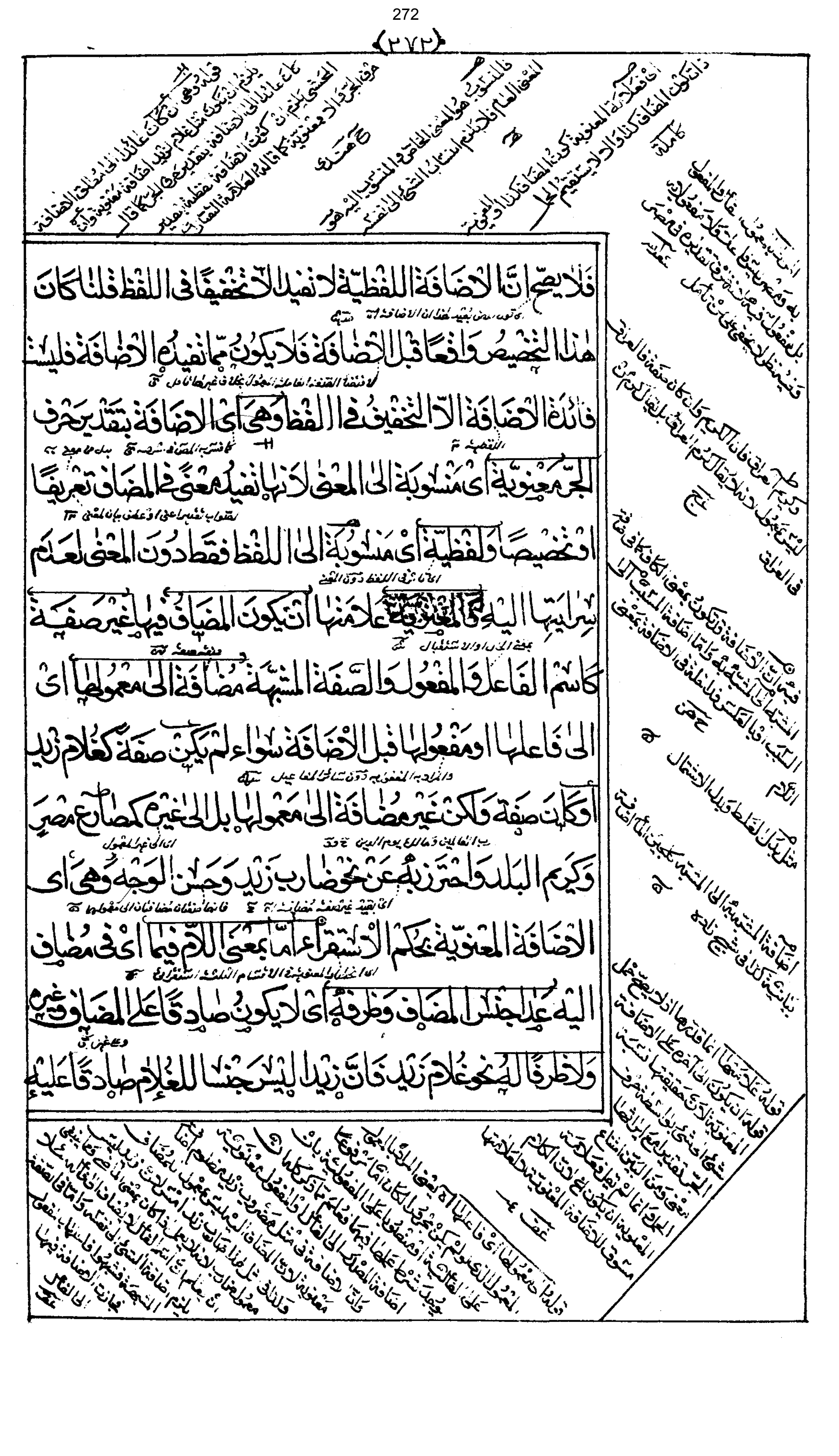
اعلم ان النحاة اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف فما يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم تضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم مناقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلا يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه علة يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واري ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غير الحرف لا يكون موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناها يشتمل على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التعليل ههنا هو المضاف دون المضاف اليه لان العامل المضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولم يتم لنا هذا التضمن الا بان يعطى الاسم حكمه فيجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكرتم فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن بمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب اذ البناء انما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خواص الاسم ولا تكون في الفعل والحرف الا ترى انهم لما بنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس بنوا المضاف لتلك العلة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته للتنوين تنزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه

مضامين

ضوء مصباح

فوائد نفيسة

المصرح في المتن والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير
الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد
بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا
جائني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى
زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص



فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان

هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست

فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف

الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا

او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم

سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي

الى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد

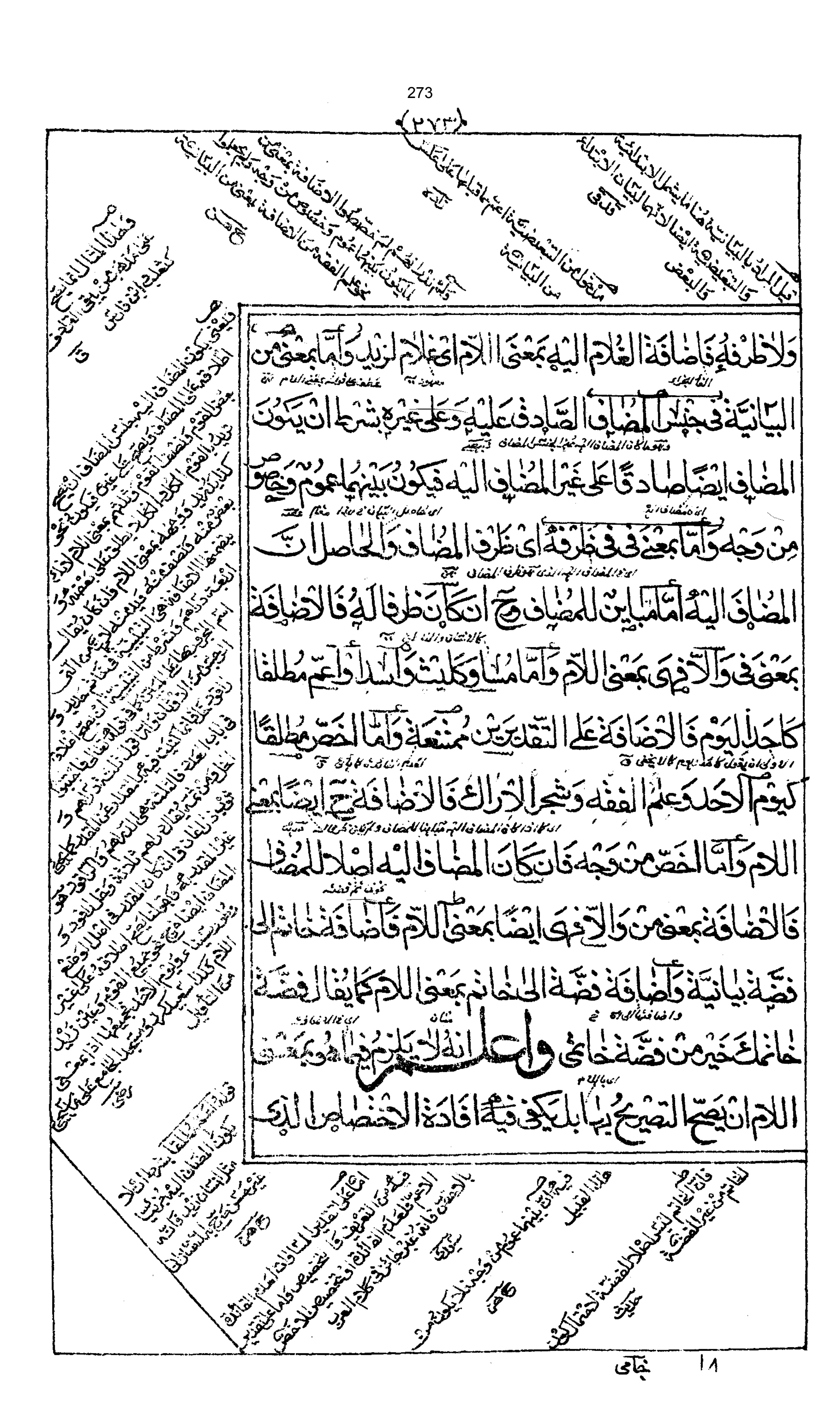
او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر

وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي

الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف

اليه غير جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره

ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه



ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من

البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون

المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص

من وجه واما بمعنى فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان

المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة

بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو كليث واسد واعم مطلقا

كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى

اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف

فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى

فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة

خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فى ما هو بمعنى

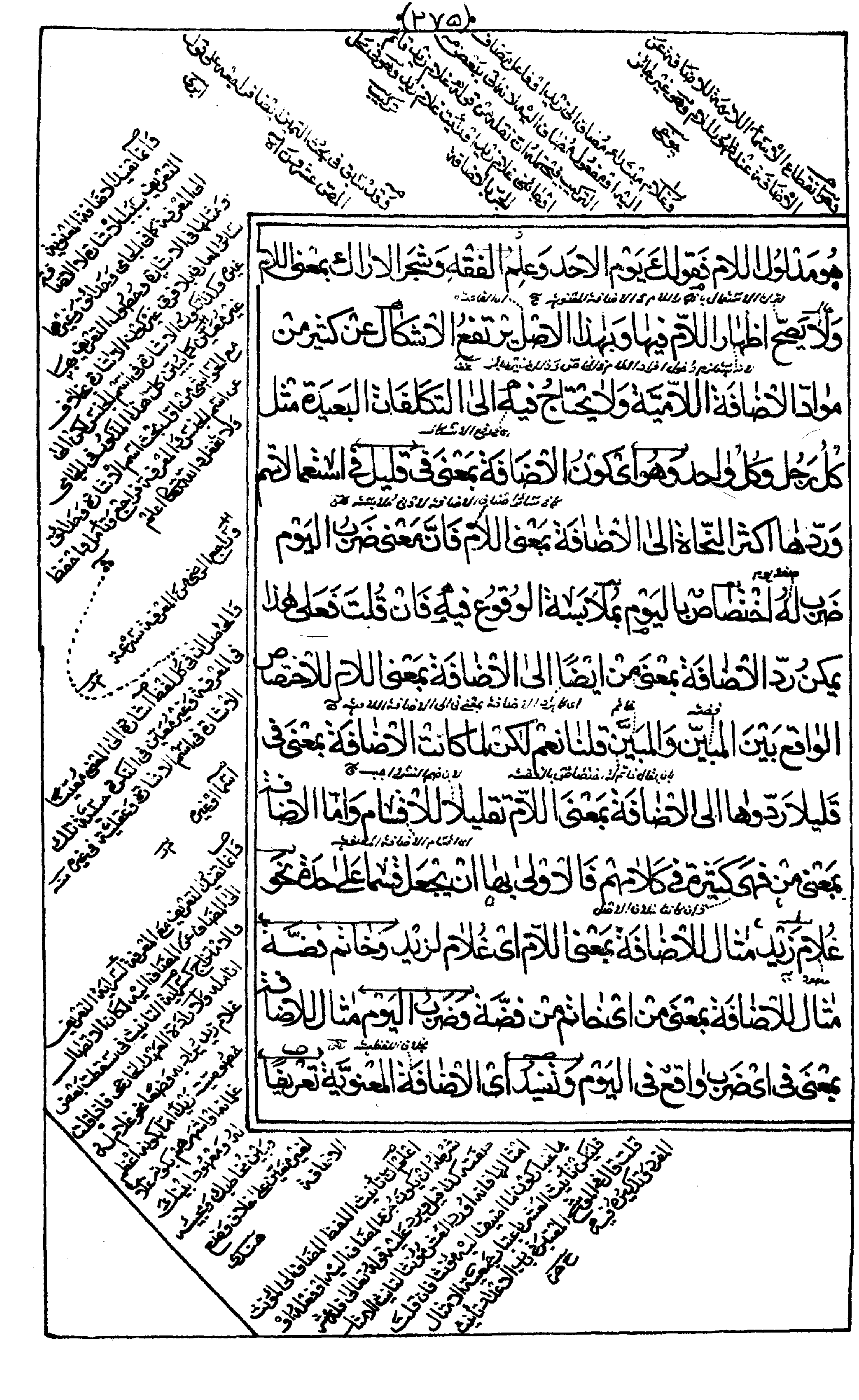
اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى فيه افادة الاختصاص الذى

(مسئلة نحوية)

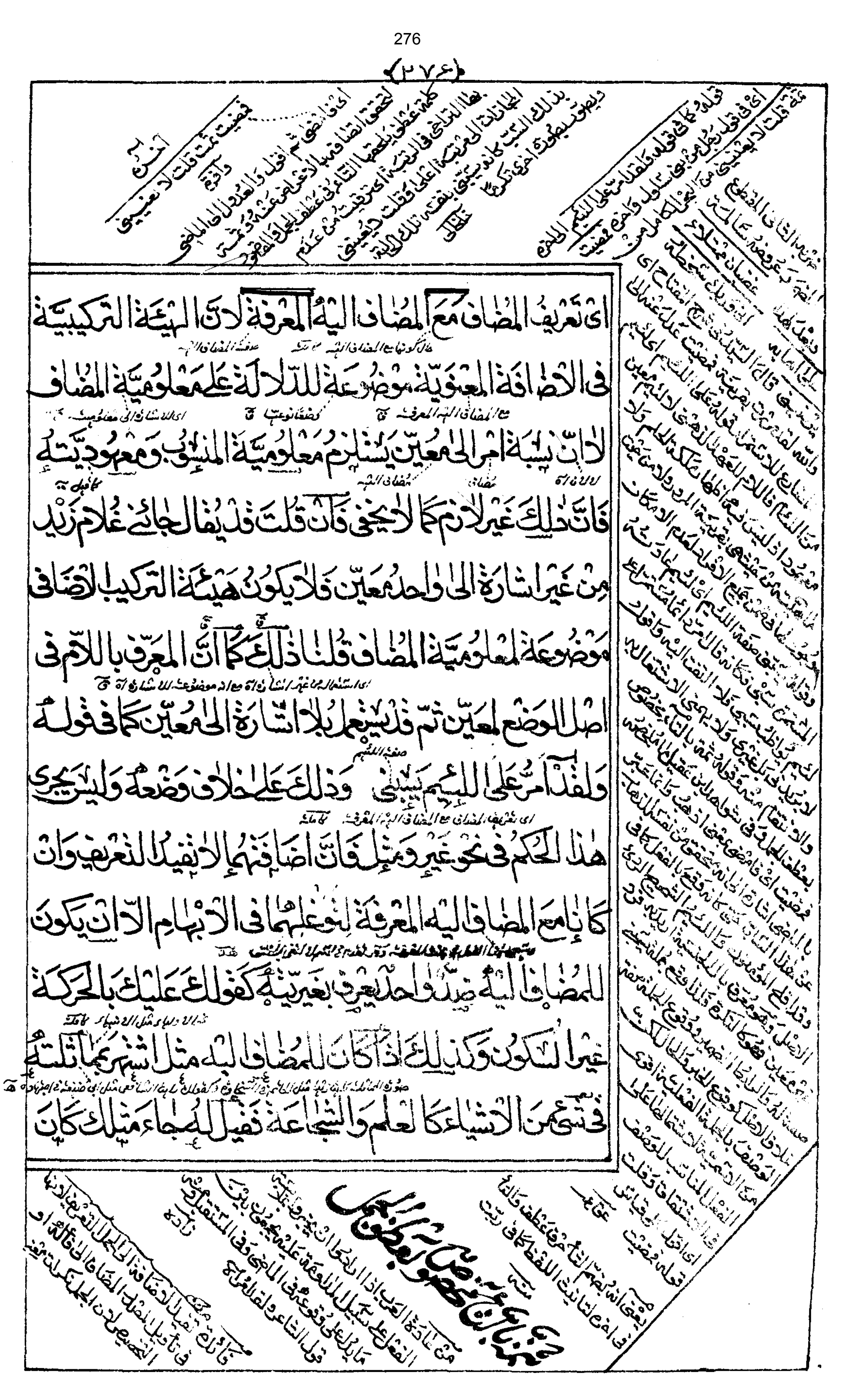
وجدت في توشيح الاضافة البيانية وهي التي للبيان وايضا يوجد البيانية اصطلاحية والبيانية لغوية فما الفرق بينهما وكل ذلك بالتفصيل فيه مطلوب بحيث يكشف عنها الغطاء ويتضح الصواب اقول وبالله التوفيق ومنه استمد الاعانة على تحقيق الحق ضابط الاضافة التي للبيان ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص على الاطلاق بحيث يجتمعان في مادة وينفرد احدهما فقط في مادة اخرى كما في قولهم شجر اراك وضابط الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان في مادة وينفرد كل منهما في مادة اخرى كما في قولهم خاتم حديد وهذا على ما هو التحقيق من التغاير بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقيل لا فرق بينهما وعبارة احمد خليل الفوزي في حواشيه على عصام فريد هو اعلم ان اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق لامية اصطلاحية وبيانية لغوية عند الجمهور وشرط البيانية الاصطلاحية عندهم ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ويكون المضاف اليه اصلا للمضاف كخاتم فضة وعند الشارح بيانية اصطلاحية لان شرطها عنده ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه ويكون المضاف اليه اصلا للمضاف ويكون المضاف اعم مطلقا من المضاف اليه كما اشار اليه في شرحه للكافية اهـ وقال الشيخ الصبان في حواشيه على الاشموني واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف في الاضافة التي على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف افادة المرادي اهـ وايضا قال على قول الخلاصة ومعرب الاسماء ما نصه قال البيلي اضافة على معنى من وضابطها موجود وهو ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اهـ واعتراض البعض عليه بان شرطها ايضا صحة حمل الثاني على الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من ان صحة الحمل اغلبي لا شرط لازم اهـ فاحفظ هذا فانه نفيس وجدير للكتب بالتبر لا بالحبر وعبارة ابن قاسم الصباغ في حواشيه على التحفة قوله صفة الصلاة قال السيوطي في فتاويه ليست هذه الاضافة بيانية لان الاضافة البيانية هي اضافة الشيء الى مرادفه كسعيد كرز ولا تكون على تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند الاكثرين بل هي اما غير محضة على رأي الفارسي وغيره او واسطة بين المحضة وغيرها على رأي ابن مالك وصفة الشيء ليست من اضافة الشيء الى مرادفه فلان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف وهي على تقدير اللام وهي محضة فتبين مفارقتها للبيانية من هذه الوجوه الثلاثة اهـ وقوله لان الاضافة البيانية الخ يخالف ما صرح به غير واحد كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين المتضايفين عموم من وجه وقوله كسعيد كرز الخ يخالف ما صرحوا به ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمى الى الاسم اهـ قوله على رأي ابن مالك في الاشموني ان ظاهر كلام ابن مالك انحصار الاضافة في هذين النوعين لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا وهي المشبهة بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات اهـ وفي الصبان والذي يظهر انه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة اهـ .. من اضافة المسمى الى الاسم كما يقال لها اي باعتبار قصد تسمية الاول بالثاني يقال لها الاضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثاني ويسميها قوم البيانية وفرق غيرهم بان التي للبيان بين جزئيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزئيها عموم وخصوص من وجه كما افصح كذلك الشيخ الصبان في حواشيه على الاشموني فبهذا ظهر لك ما رام الشيخ السيوطي وسقوط اعتراض العبادي الا ان يقال ليس المراد من قوله يخالف ما صرحوا به ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمى الى الاسم ان الاضافة في سعيد كرز لا تكون بيانية باتفاق النحاة هذا ما انتهى تشحيذا القاصر الى فصله ثم رأيت في الاشموني على قول الخلاصة ولا يضاف اسم لما به اتحد* معنى واول موهما اذا ورد* ما نصه اي ذلك ما في كلام العرب مما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فمما اوهم اضافة الشيء الى مرادفه قولهم سعيد كرز وتأويله ان يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم اي جاءني مسمى هذا الاسم اهـ وعبارة الصبان قوله ان يراد بالاول الخ هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم ان هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص اهـ وبهذا ظهر لك مرام الشيخ ثم فراجع وحرر

خلي مرا لافضلي رمزا المعطي منخ

مسئلة نحوية هل يجوز الاضافة البيانية في الضمير او لا قول قال البجيرمي في حواشيه على شرح المنهج ما نصه قال الناصر اللقاني الاضافة البيانية لا تأتي في الاضافة للضمير اهـ بل انه يفهم من الملوي والصبان عليه والباجوري على السلم جريان الاضافة البيانية للضمير لجعلهما من قول الاخضري فما من اصوله قواعدا وفي حواشي شرح الرسالة السمرقندية في وجه عدم تأتي الاضافة البيانية للضمير ما نصه ان لفظ متضح الايضاح وفي الضمير خفي فيتنافيان اهـ فقد يقال ان الضمير كرجعه كما صرح في نظير المسئلة فراجع وحرر منهنه



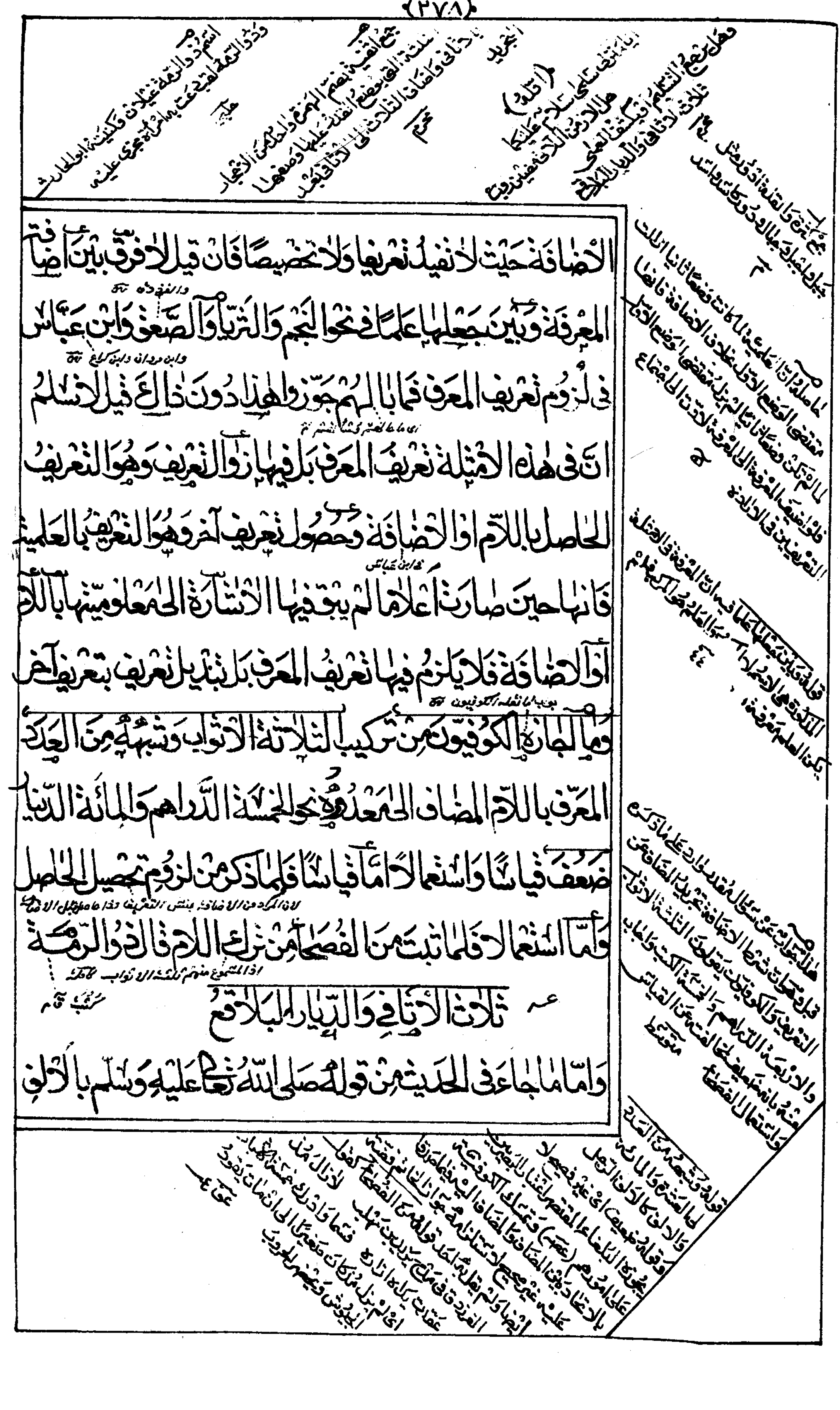
هو مدلول اللام فيقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام فيها وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من
مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل
كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم
وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو
غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا



اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لا ان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائنى غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى
اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله
ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى
هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان
كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
فى شىء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لمثلك كان



معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصاً اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو
غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء فلا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما
اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من
التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة فجرد عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فضيع



الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوم بها باللام
او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة

ثلاث الاثافي والديار البلاقع

واما ما جاء في الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالالف

الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها

ان يكون المضاف صفة احترازعما اذا لم يكن نحو غلام زيد مضافة

الى معمولها احترازعما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع

البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى

مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها

ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا

لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض

المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على

ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف

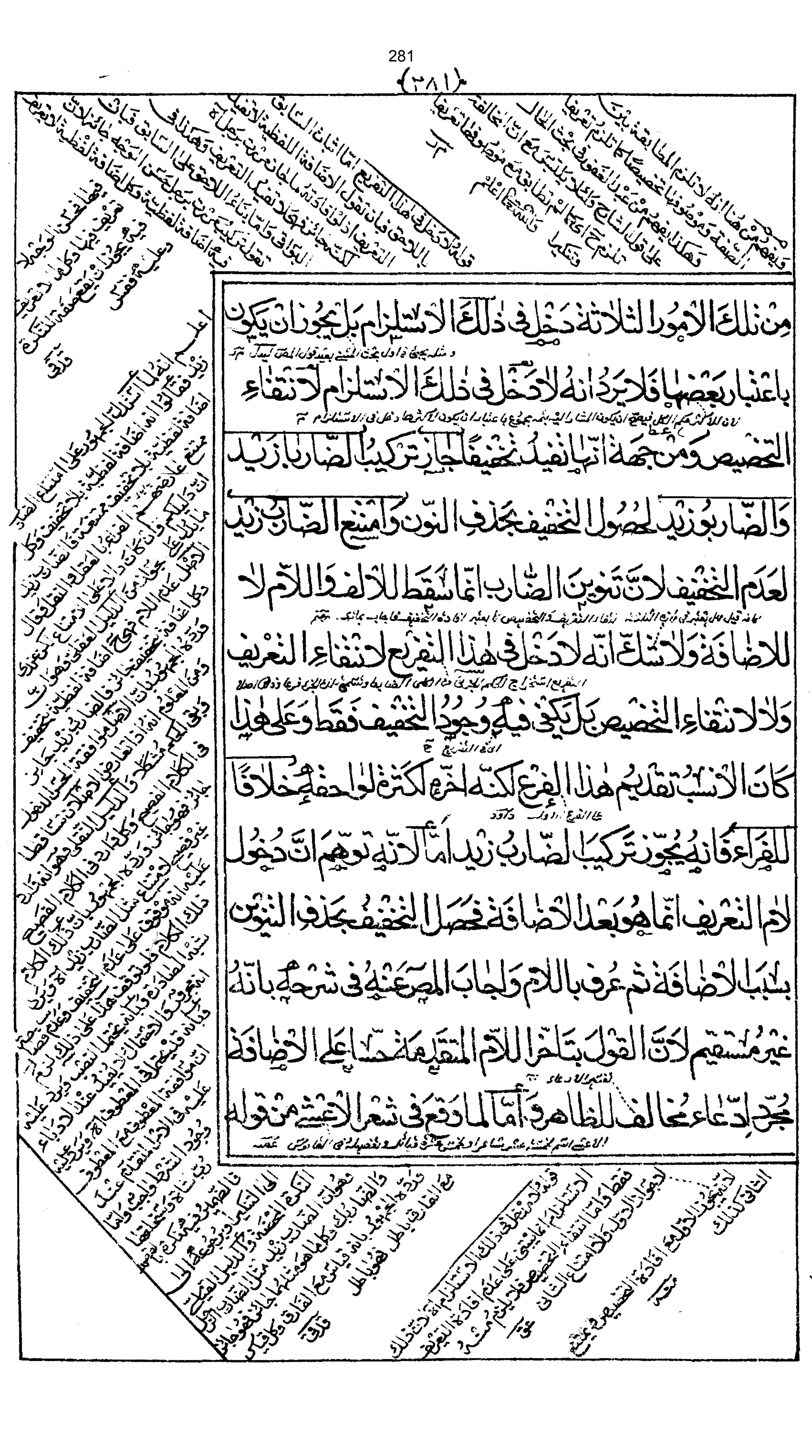
فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت

الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد

واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة

كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه

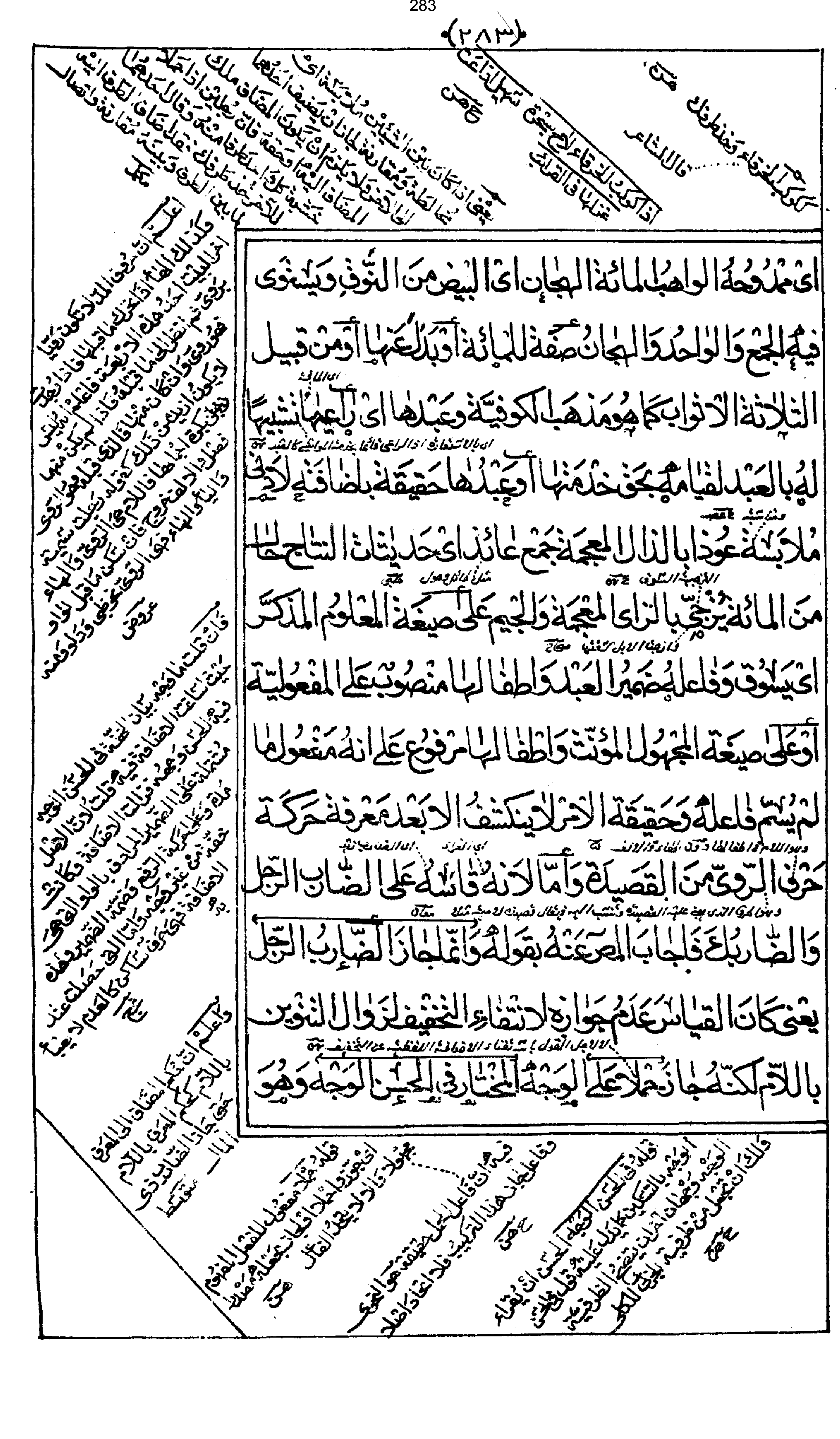
والستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط
واما في المضاف والمضاف اليه معًا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير والاستتارة في الصفة ومن ثمه اي ومن اجل وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة
الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز
الثاني لكون المعرفة اذًا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه
بثمه وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد



من تلك الأمور الثلاثة دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز أن يكون
باعتبار بعضها فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد
والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام لا
للإضافة ولا نسلم أنه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا
كان الأنسب تقديم هذا الفرع لكنه أخره لكثرة لواحقه خلافا
للفراء فإنه يجوز تركيب الضارب زيد إما لأنه توهم أن دخول
لام التعريف إنما هو بعد الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الإضافة ثم عرف باللام وأجاب المصنف في شرحه بأنه
غير مستقيم لأن القول بتأخر اللام المتقدم حسا على الإضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر وأما ما وقع في شعر الأعشى من قوله



الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر عطف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك ح حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب عنه المص بقوله وضعف الواهب المائة الهجان و
عبدها يعنى هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرفته من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الافادة
فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم
الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
او لانه قد يحتمل فى المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه كما فى
رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها * عوذا تزجى خلفها اطفالها *



اى ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق ويستوى

فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل

الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها

له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى

ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج حال

من المائة يزجى بالزاى المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر

اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية

او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما

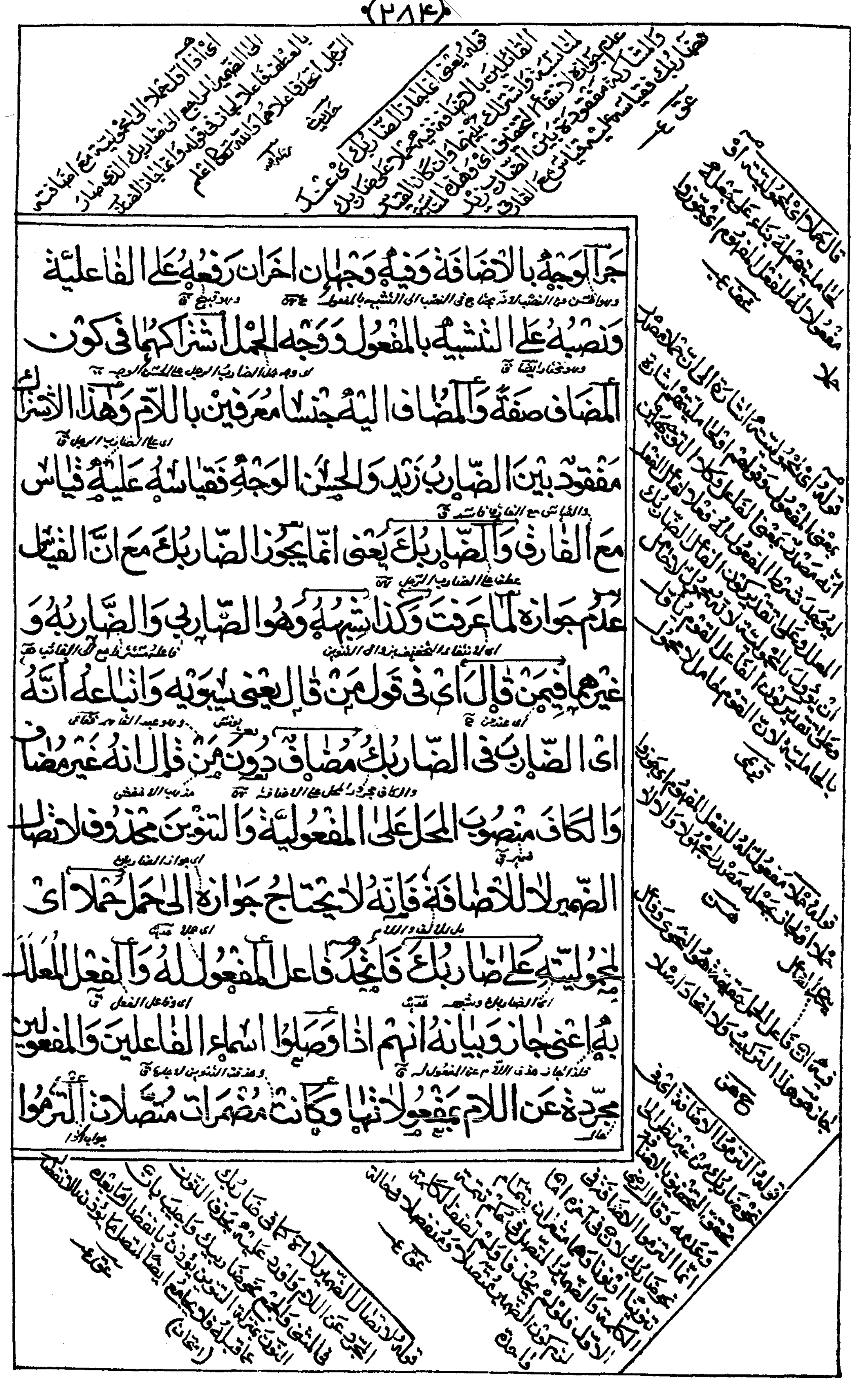
لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة

حرف الروى من القصيدة واما لانه قائله على الضارب الرجل

والضارب لغ فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل

يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين

باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو

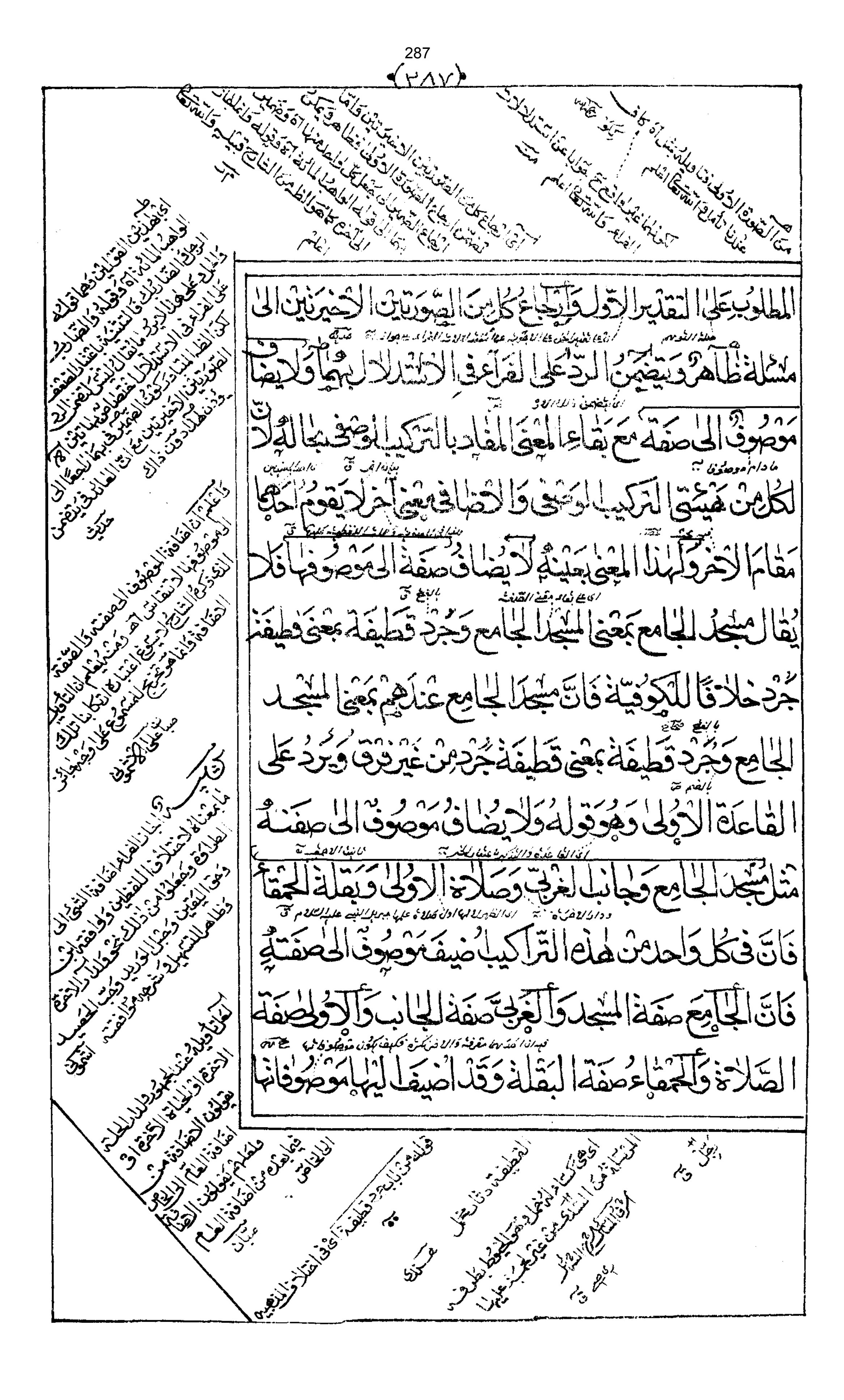


جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضاربك يعني انما يجوز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه و
غيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه
اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف فلاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا اي
لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل
به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا

الاضافة ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال الضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وقال

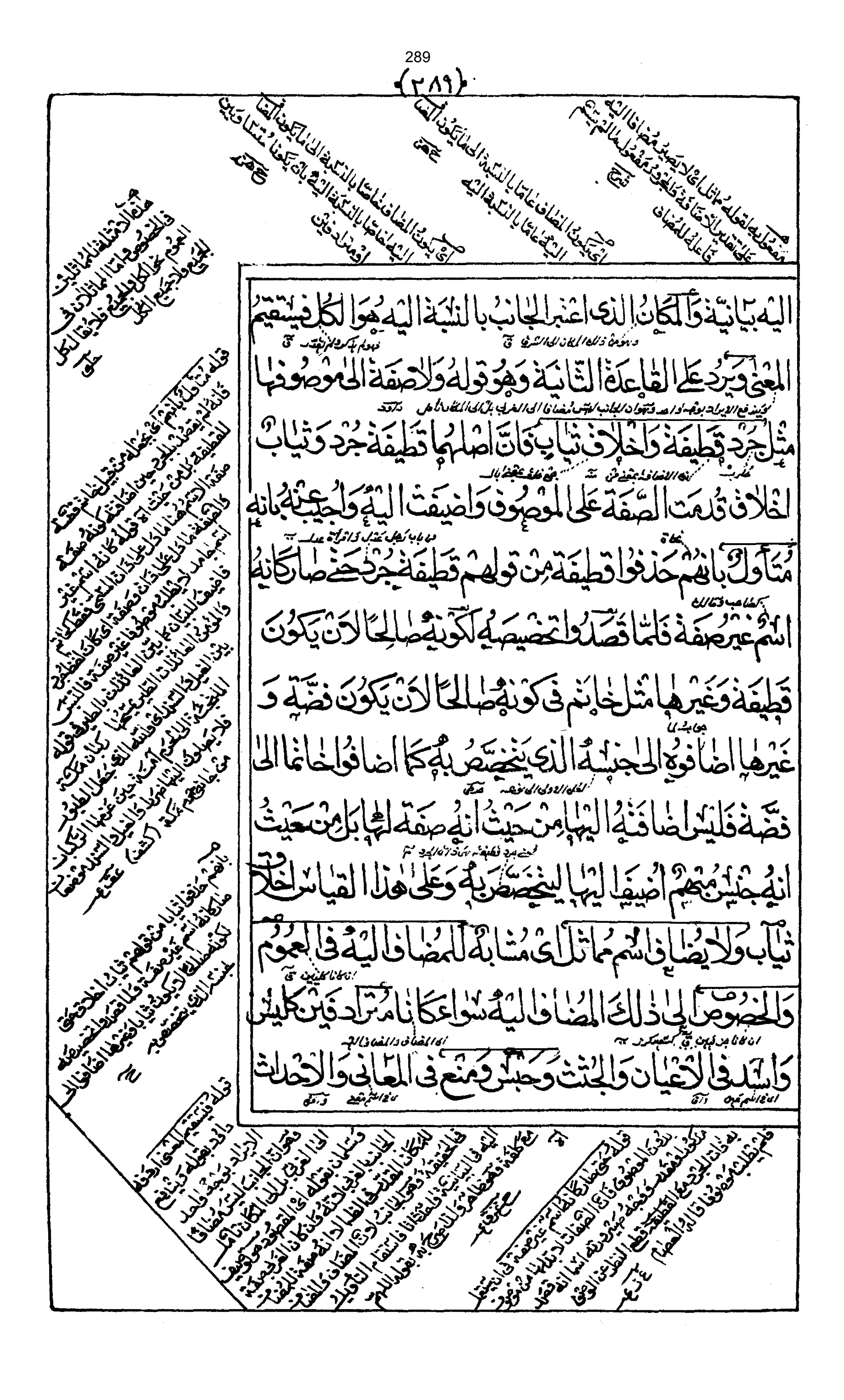


الخفيف جدًّا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما
قبل الاضافة لاجل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد واعلم ان حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله وانما جاز الضارب الرجل والضاربك حملا على
نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل
واحد منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب الخ انه ضعيف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل
في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على

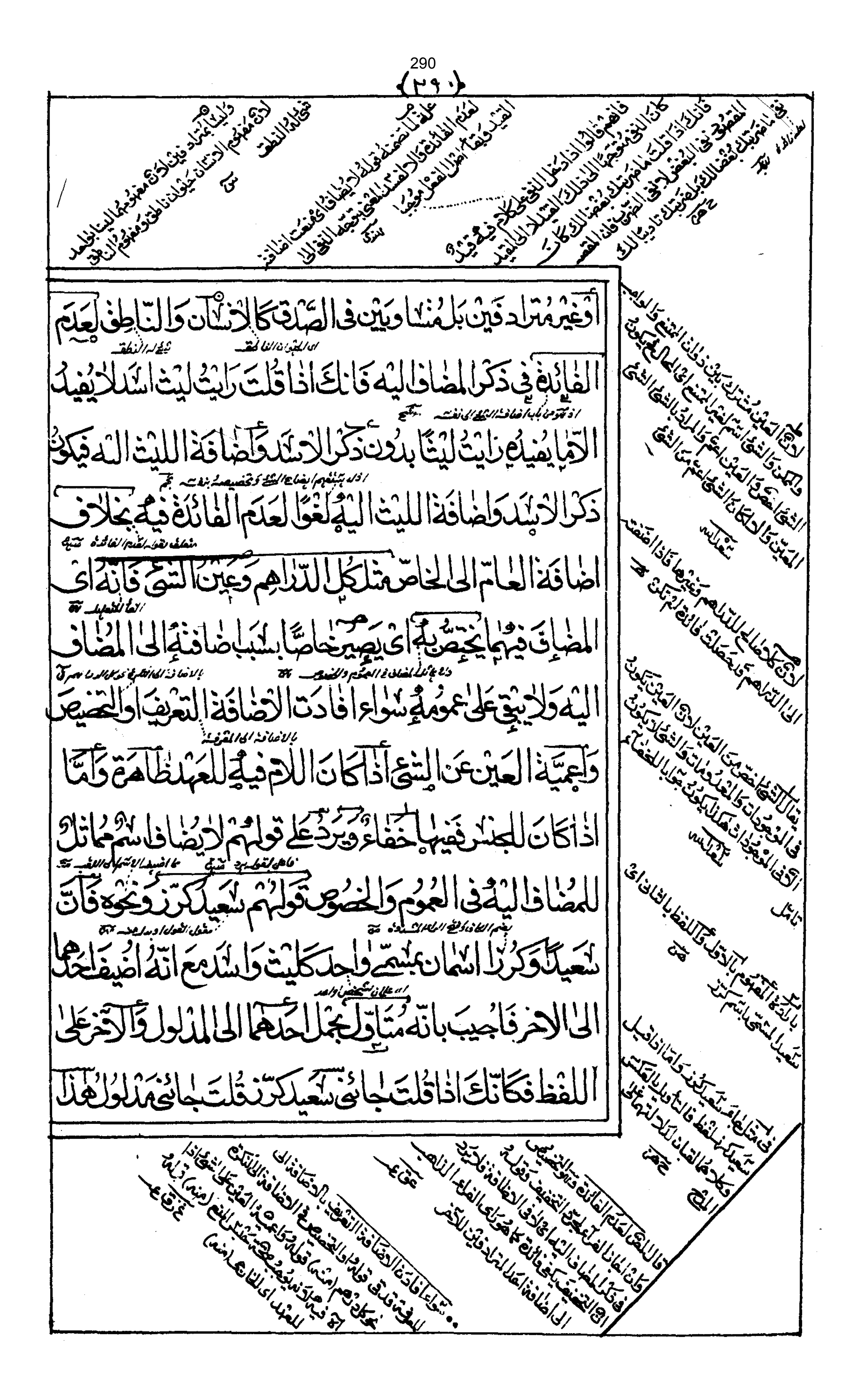


المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى
مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف
موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان
لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا
يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على
القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة
الصلاة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها

وأجيب بأن مثل هذه التراكيب مؤول فمسجد الجامع مؤول بمسجد
وقت الجامع وذلك يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا إليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الإيراد بوجهين فإن الجامع ليس مضافا إليه ولا
صفة للمضاف والآخر أن يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف
المسجد إليه فيندفع الإيراد بوجه واحد وهو أن الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلاة الأولى وبقلة الحمقاء
مؤول بصلاة الساعة الأولى وبقلة الحبة الحمقاء على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي
فإنه لا شك أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم إلا أن يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو جزء فالإضافة



اليه بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه
متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة و
غيرها اضافوه الى الجنس الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى
فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث
انه جنس مبهم اضيفا اليها ليتخصص به وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث
واسد او لا كالاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث



أو غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم

الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد

الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون

ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لعدم الفائدة فيه بخلاف

اضافة العام الى الخاص مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اي

المضاف فيهما يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف

اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص

وانجمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما

اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل

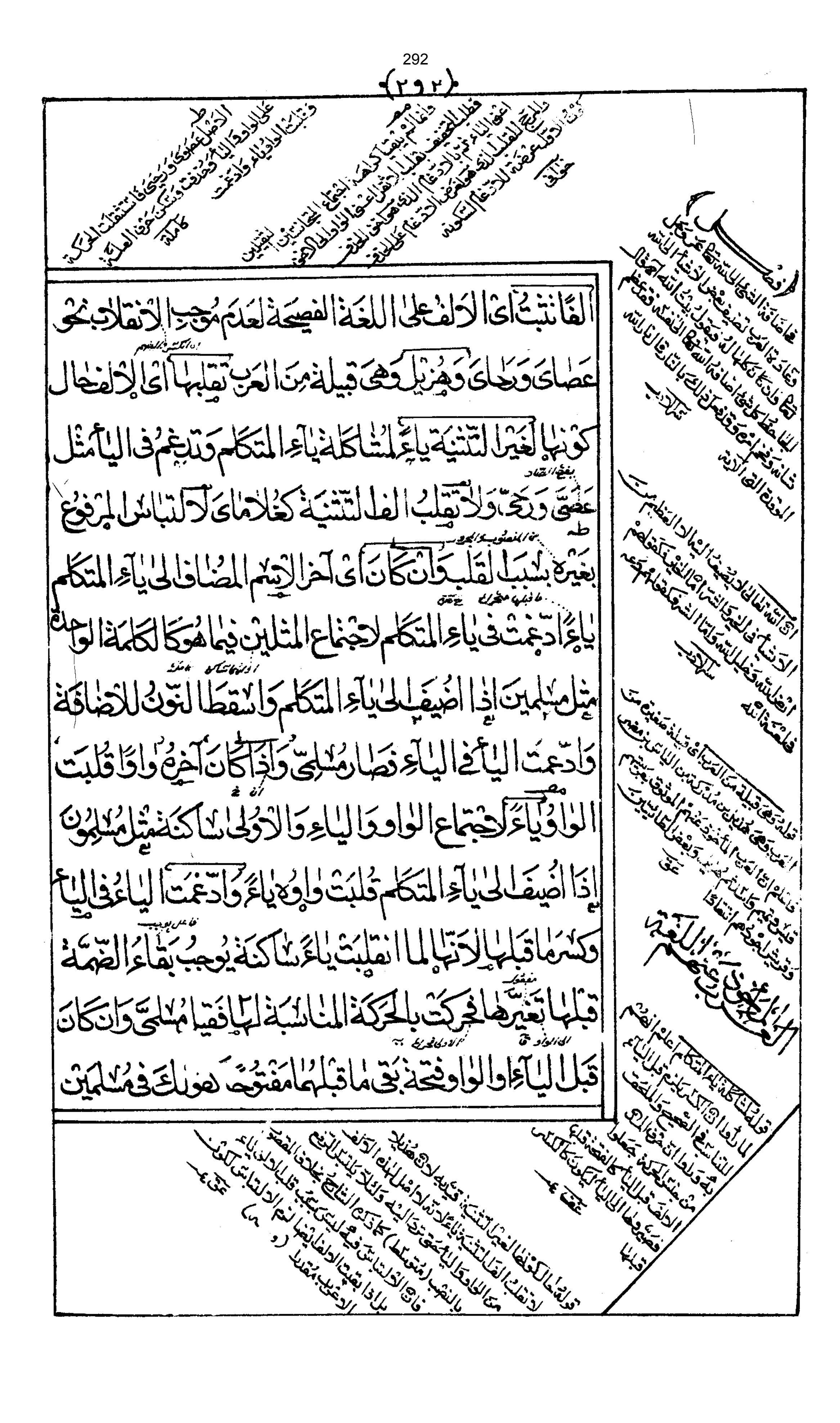
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان

سعيدا وكرزا اسمان بمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما

الى الاخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما الى المدلول والاخر على

اللفظ فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت جائني مدلول هذا

اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة
ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء
قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة
اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء وكذا
بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في
الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد
اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم



الفا نثبت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو
عصاى ورحاى وهذيل وهى قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال
كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم فى الياء مثل
عصىّ ورحىّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع
بغيره بسبب القلب وان كان اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغمت الياء فى الياء فصار مسلمىّ واذا كان آخره واوا قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فى الياء
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمىّ وان كان
قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلهما مفتوحا كقولك فى مسلمين

مُسلمىّ وفى مُصطفون مُصطفى لخفة الفتحة وفتحت الياءُ اى ياءُ

المتكلم فى الصور الثلاث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين

ان لم يحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماءُ الستة الغير

البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى وابى اى فالحال

فى اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى

مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرّد

فيهما اخىّ وابىّ برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياءً وادغام

الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابىّ مالك

ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى

واجاب عنه المص فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال

الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب

فاصله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياآن

فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابىّ وقد جاء جمعه هكذا

في قول الشاعر فلما تبيّنّ اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا

اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا ابا ؤنا فدا ؤكم و

تقول اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهي

بلا ردّ المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن

ابي واخي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور مما يخالف مذهب

الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة

ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالردّ والقلب والادغام

في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها بابقاء

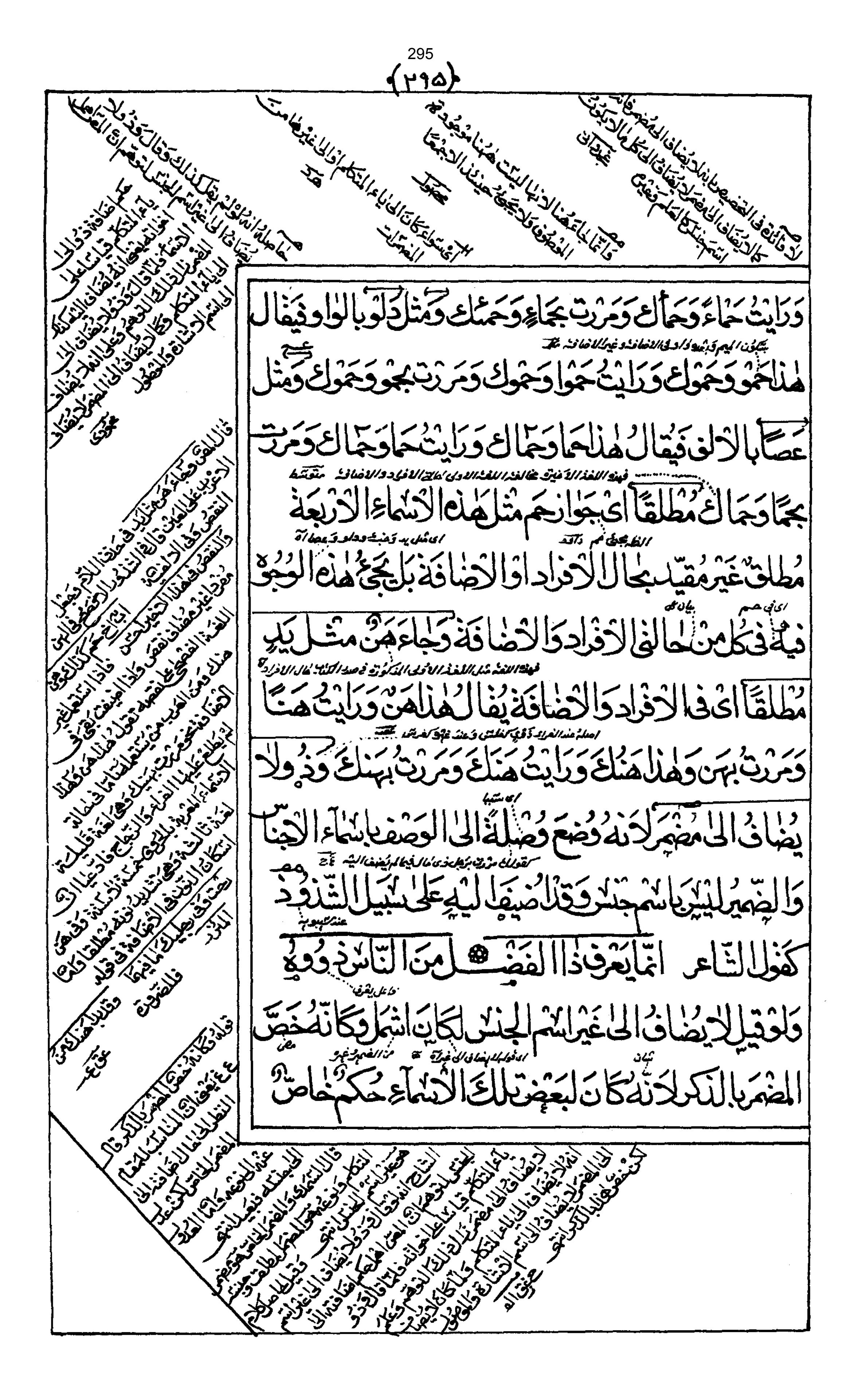
الميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت

هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم

بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم و

الكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحماء ورأيت حما وحمك

ومررت بحم وحماء ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحموك



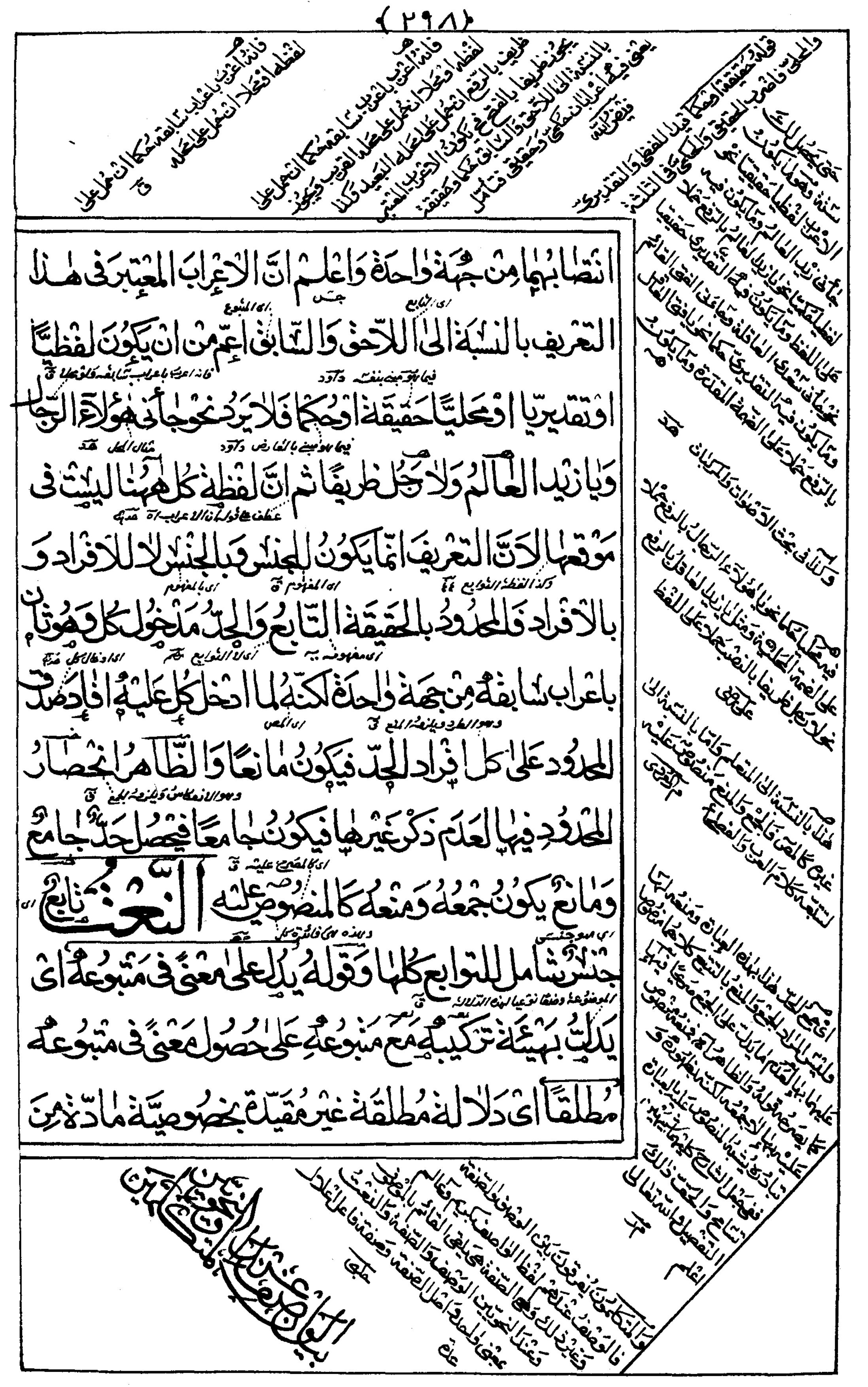
ورايت حماءً وحماءك ومررت بحماءٍ وحمائك ومثل دلو بالواو فيقال
هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل
عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت
بحما وحماك مطلقا اى بجوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجئ هذه الوجوه
فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد
مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا
يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

عند اضافته الى ياء المتكلم ففي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن
الاضافة لانه جعل وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس
الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول من الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي
اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب
لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع
سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني
والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اي بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في

كُلٌّ مِنْهُمَا ناشٍ مِنْ جِهَةٍ واحدةٍ شخصيةٍ هي فاعليةُ زيدٍ العالِمِ لِأَنَّ
المجيءَ المنسوبَ الى زيدٍ في قصدِ المتكلّمِ منسوبٌ اليه مع تابعِه لا
لا اليه مطلقًا وقولُه كلُّ ثانٍ يشملُ التوابعَ وخبرَ المبتدأ و
خبرَيْ كانَ وإنَّ وأخواتِهما وثاني مفعولَيْ ظننتُ وأعطيتُ وقولُه
بإعرابِ سابقِه يخرجُ الكلَّ الا خبرَ المبتدأ وثانيَ مفعولَيْ ظننتُ
وأعطيتُ وقولُه من جهةٍ واحدةٍ يخرجُ هذه الاشياءَ لِأَنَّ
العاملَ في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتدائيةَ أعني التجرّدَ
عن العوامل اللفظية للإسناد لكنّ هذا المعنى من حيث أنه
يقتضي مسندًا اليه صار عاملًا في المبتدأ ومن حيث أنه يقتضي
مسندًا صار عاملًا في الخبر فليس ارتفاعُهما من جهةٍ واحدةٍ و
كذا ظننتُ من حيث أنه يقتضي مظنونًا فيه ومظنونًا عمل في
مفعولَيْه فليس انتصابُهما من جهةٍ واحدةٍ وكذلك أعطيتُ
من حيث أنه يقتضي آخذًا ومأخوذًا عمل في مفعولَيْه فليس

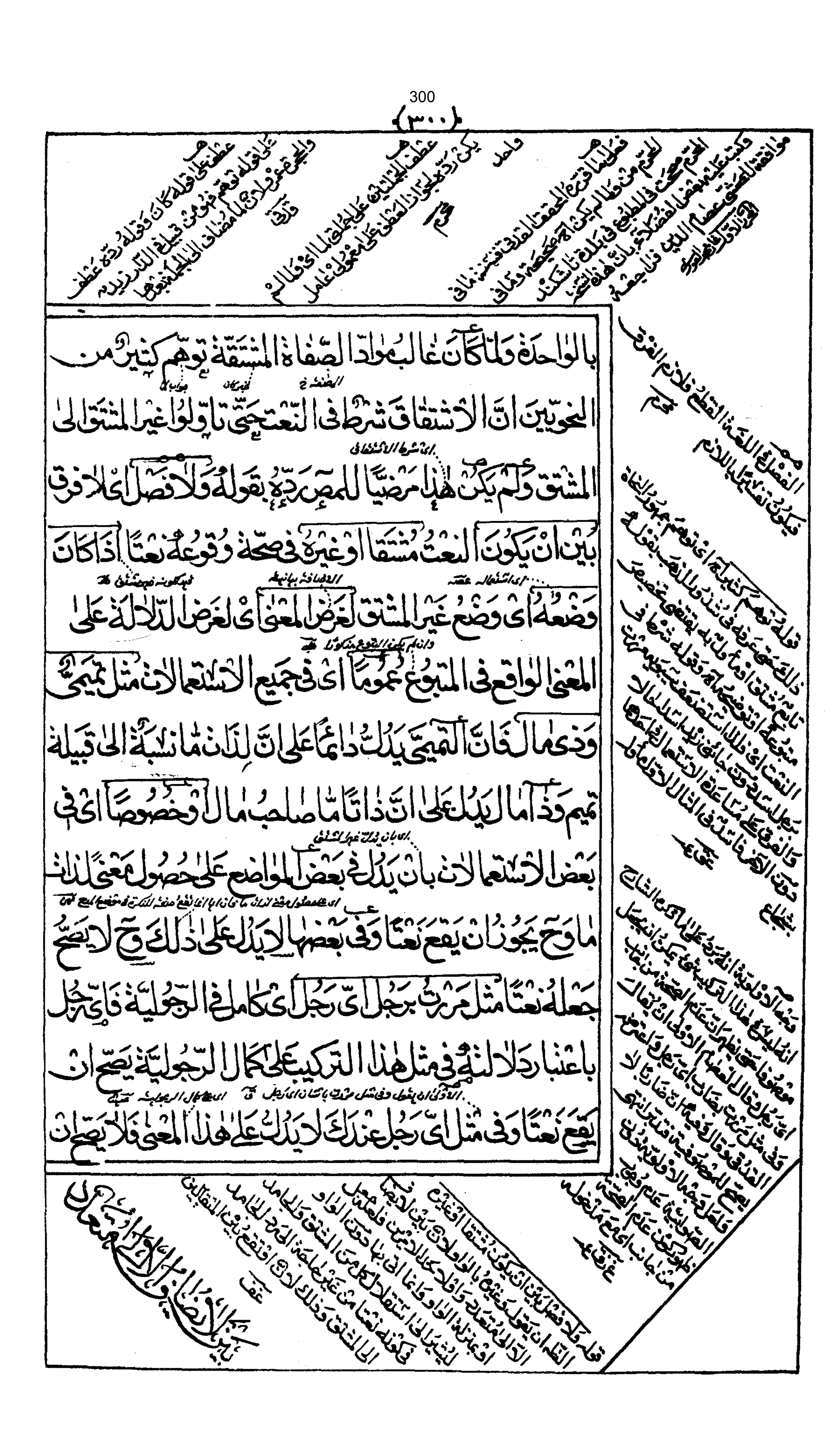


انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فی هذا
التعریف بالنسبة الی اللاحق والسابق اعم من ان یکون لفظیا
او تقدیریا او محلیا حقیقة او حکما فلا یرد نحو جاءنی هؤلاء الرجال
ویا زید العالم ولا رجل ظریفا ثم ان لفظة کل ههنا لیست فی
موقعها لان التعریف انما یکون للجنس وبالجنس لا للافراد و
بالافراد فالمحدود بالحقیقة التابع والحد مدخول کل وهو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لکنه لما ادخل کل علیه افاد صدق
المحدود علی کل افراد الحد فیکون مانعا والظاهر انحصار
المحدود فیها لعدم ذکر غیرها فیکون جامعا فیحصل حد جامع
ومانع یکون جمعه ومنعه کالمنصوص علیه

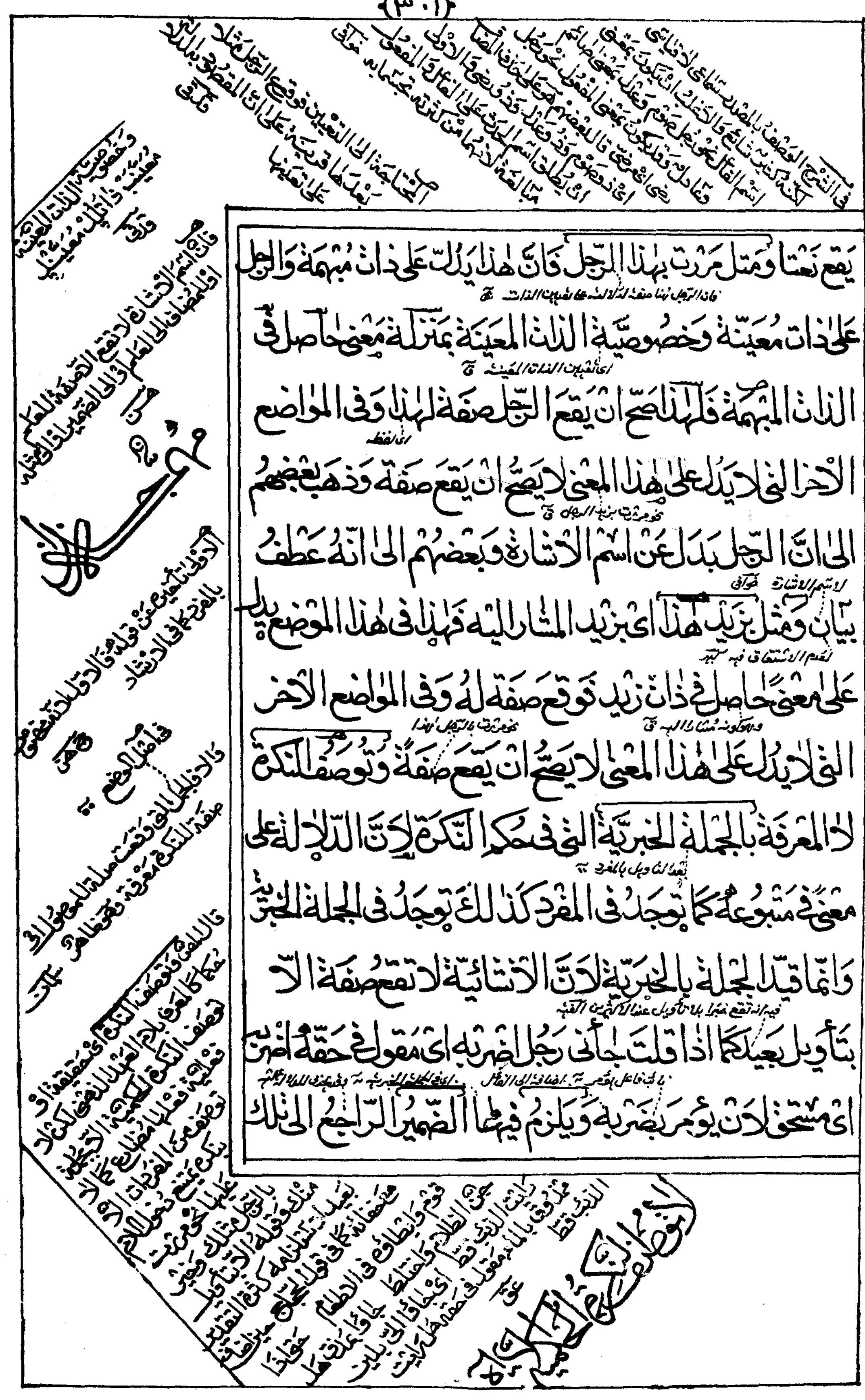
النعت تابع

جنس شامل للتوابع کلها وقوله یدل علی معنی فی متبوعه ای
یدل بهیئة ترکیبه مع متبوعه علی حصول معنی فی متبوعه
مطلقا ای دلالة مطلقة غیر مقیدة بخصوصیة مادة من

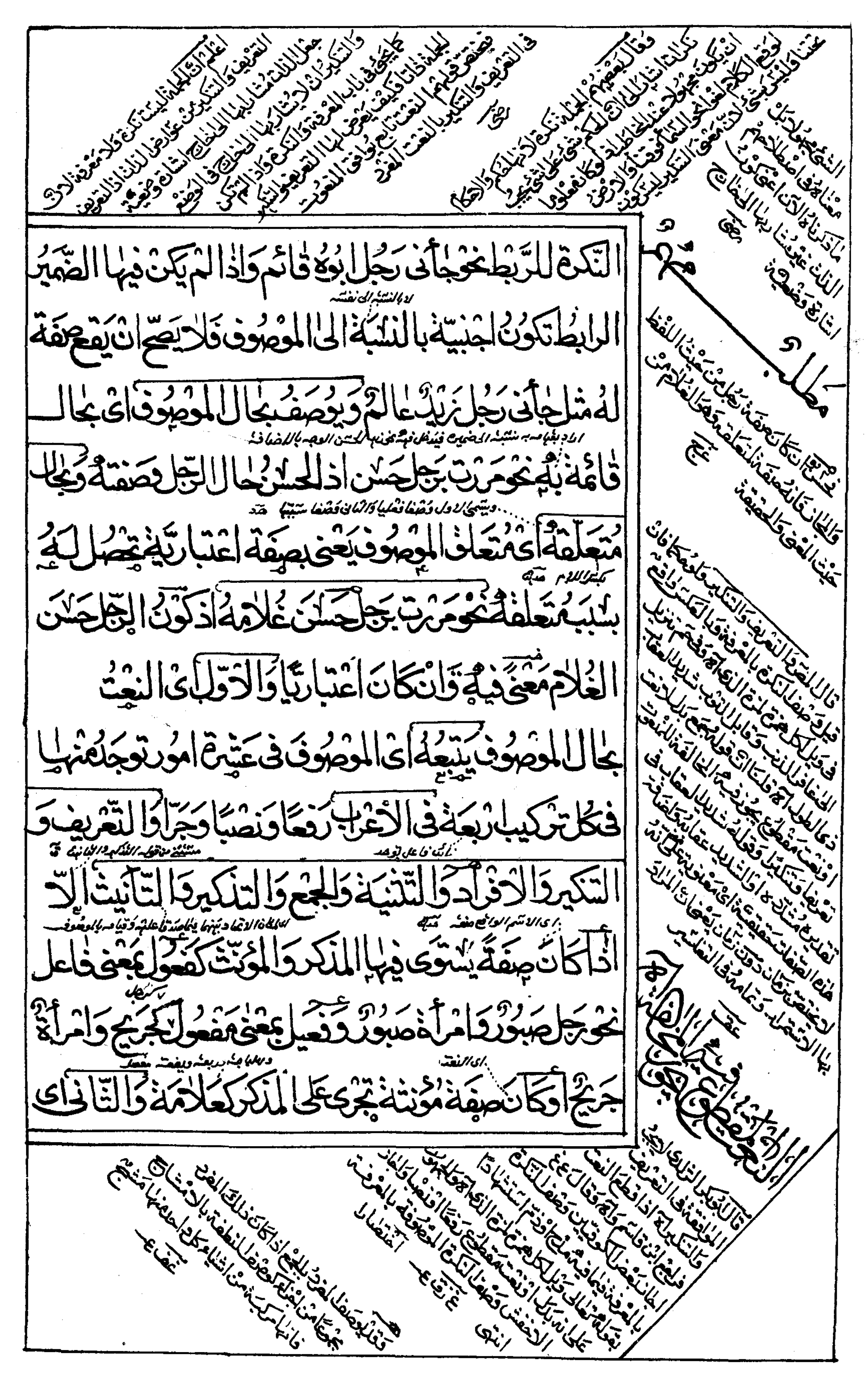
المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في
القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في
المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال
اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا نجد
لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة
التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في
النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن
الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد
التاكيد مثل نفخة واحدة اذا الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكد



بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفات المشتقة توهم كثير من
النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى
المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على
المعنى الواقع في المتبوع عموما اى في جميع الاستعمالات مثل تميمى
وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة
تميم وذا مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى في
بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات
ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية فاى رجل
باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان

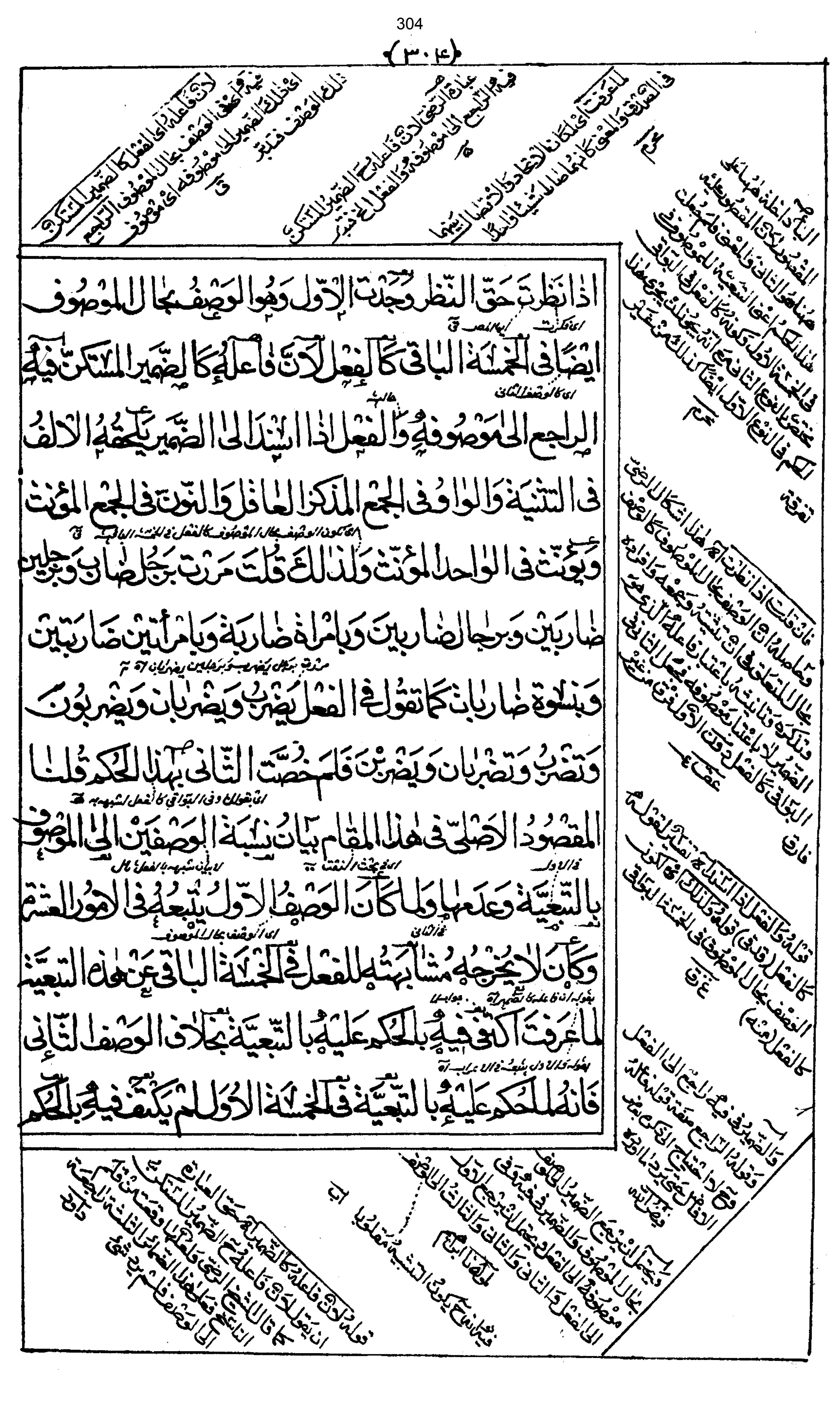


يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في
الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم
الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان ومثل بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل
على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على
معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا
بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه
اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيهما الضمير الراجع الى ذلك



النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير
الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة
له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال
قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال
متعلقه اى متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له
بسببه متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا والاول اى النعت
بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور توجد منها
فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف و
التنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا
اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل
نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كجريح وامرأة
جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة والثاني اى

النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع و
النصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر
الى فاعله فان كان مفردا او مثنى ومجموعا افرد كما يفرد الفعل و
ان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير
حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل
قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد
غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة
قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته
وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر وتعمر داره او قائم او قائمة
في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت



اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة الباقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه
الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا
المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة الباقي عن هذه التبعية
لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني
فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم

بعدم التبعية له فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له

بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر يعلم تبين حاله عند عدم التبعية

ومن ثمه اى من اجل كون الوصف الثاني في الجملة الباقي كالفعل

حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا

قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه

وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه

والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف

ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا

ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج

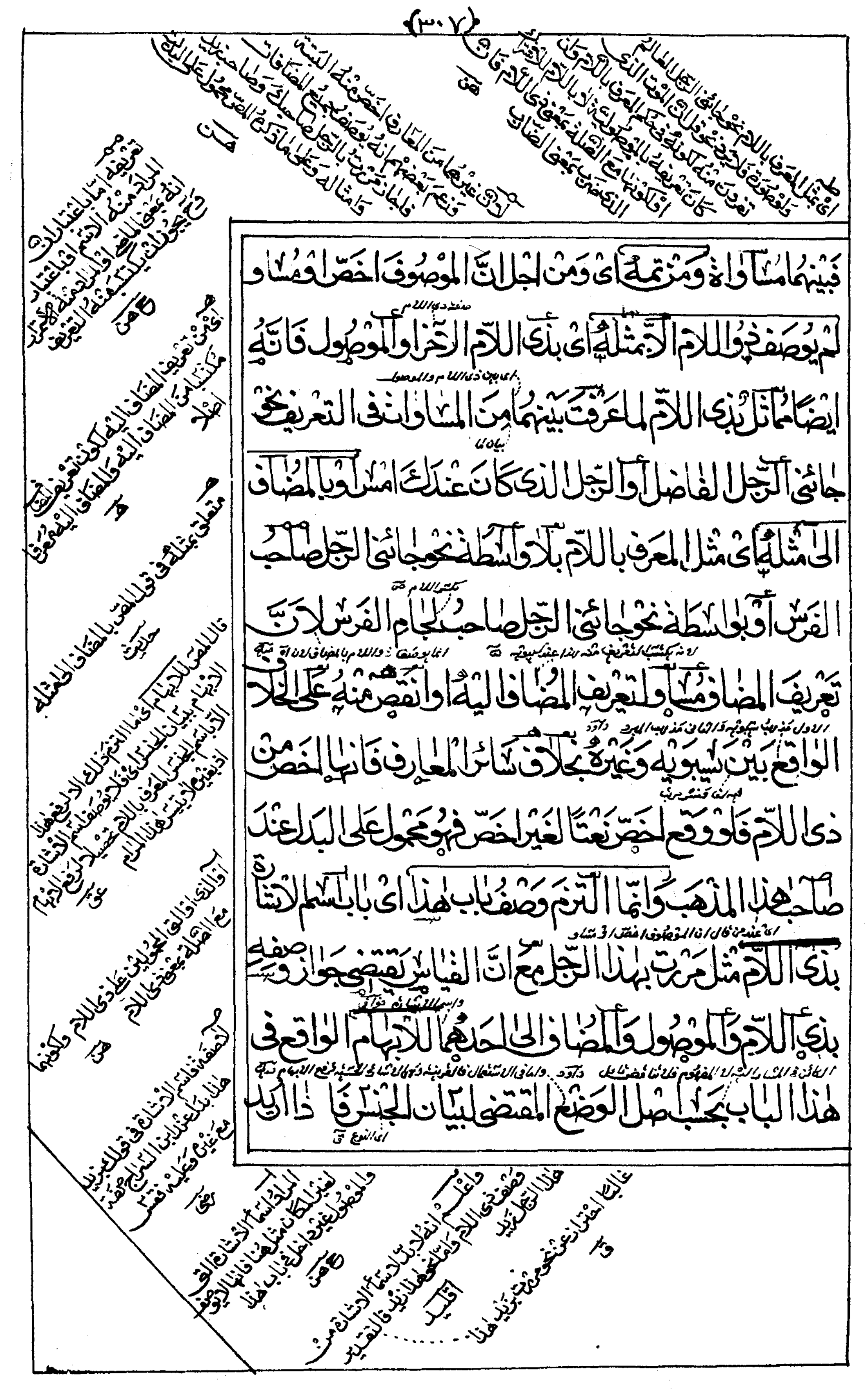
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم

يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه

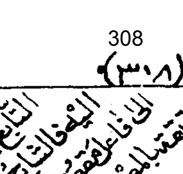
فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية

او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على

المبتدء والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر
الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد
اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون
ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول



فبينهما مساواة ومن ثمه اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى بذى اللام الآخر او الموصول فانه
ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من التساوى فى التعريف نحو
جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من
ذى اللام فان وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند
صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة
بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه
بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى
هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد



رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المتعير والسؤال من
المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرمه اى
الكريم ومن ثمه اى من اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام
لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا
يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
انسان بل رجل

العطف

يعنى المعطوف بالحرف
تابع مقصود اى قصد نسبة الى الشئ او نسبة شئ اليه بالنسبة
الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة
يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائنى زيد وعمرو فعمرو تابع

اعلم انه قد كثر من الفضلاء في هذا المقام تقريرات لم يحصل منها للطلاب تحقيق هذا المقام بل لم يفهم منها شئ لغموضها حتى ارتكب بعضهم من ان قول المص لعطف تابع مقصود من الحقيقة المنفصلة وان قوله مقصود صفة على غير من هي له مع ان فاعل صفة جرت على غير من هي له يجب ان يكون ظاهرا كما صرح به داود الخوافي وغيره فلو كان كذلك لقال الشارح ان قوله بالنسبة قائم مقام الفاعل للمقصود ذات اصله مقصود نسبته فحذف الضمير وعوض منه الالف واللام فاستقام المعنى المقصود في هذا المقام وهو وقوع القصد الى النسبة لا الى المتبوع كما قاله عصام الدين بل الحق القبول انه صفة جرت على من هي له لان قصد نسبة التابع الى الشئ نسبة الشئ اليه صفة التابع لا صفة النسبة فاذا كان معنى قوله مقصود ما صرح به الشارح بقوله اى قصد اه لا يجوز ان يتعلق به قوله بالنسبة لانه يصير المعنى هكذا تابع مقصود بالنسبة (جنح لي بقصد هي بنسبتها الي) فيقع القصد على نسبة الشئ اليه اولا مع ان المقصود في باب العطف وقوع القصد على نسبة المعطوف ومن الافاضل من قال ان النسبة التي وقع القصد عليها هي النسبة المردودة المشار اليها بقول الشارح اى قصد نسبة الشئ اه وليس كذلك لان النسبة المقصودة في باب العطف غير هذه النسبة المردودة ولذلك قال الشارح ان قوله بالنسبة متعلق بالقصد ليتعلق القصد على النسبتين فيكون المعنى هكذا (جنح لي بالقصد هي ب) او اه قصدا بالنسبة (بنسبتها قصدهم) فيقع القصد على كلا النسبتين لا يخفى هذا لمن تامل في قول عصام الدين وفي قوله المفهوم اه ومن المقصود منه تاملا فان هذا المقام مما تحير فيه الافاضل والاذكياء واقر فيه اكثر المتعلمين بجهلهم التفرقة بين المعنى الذي يحصل بتعلق قوله بالنسبة بقوله مقصود وبين المعنى الذي يحصل بتعلق قوله بالنسبة بالقصد المفهوم من المقصود ولذلك اشرت الى الفرق بالنجم تسهيلا لهم التفرقة بين المعنيين وتركت البحث في قول الشارح الواقعة في الكلام وان اطال بعض الفضلاء الكلام فيه لوضوحه من غير الغفول كتبت هذه الكلمات لعبد الله والعلي الذي يبحث في الدرس كلمة كلمة بل حرفا حرفا يا ناظر هذا التقرير لا تبادر للمناظرة قبل التامل فيه فان هذا المقام مما يحتاج الى تعميق الفكر والا فكنت من المكابرين فنعوذ بالله ان نكون منهم فانه تواهم الناس

محمد الكراجى

هذا المعنى الذى اشار اليه الشارح بقوله قصد نسبته اه المقصود غير متبادر من لفظه كما اشار عصام الدين في البدل في قوله مقصود بل هذا المعنى له بالتكلف والمعنى المتبادر له ما وقع عليه القصد باعتبار الصيغة وانما ارتكب الشارح الى المعنى الذى اشار اليه لتصحيح كلام المص وتحصيل ما هو المقصود منه في باب العطف وهو وقوع القصد الى النسبة منه

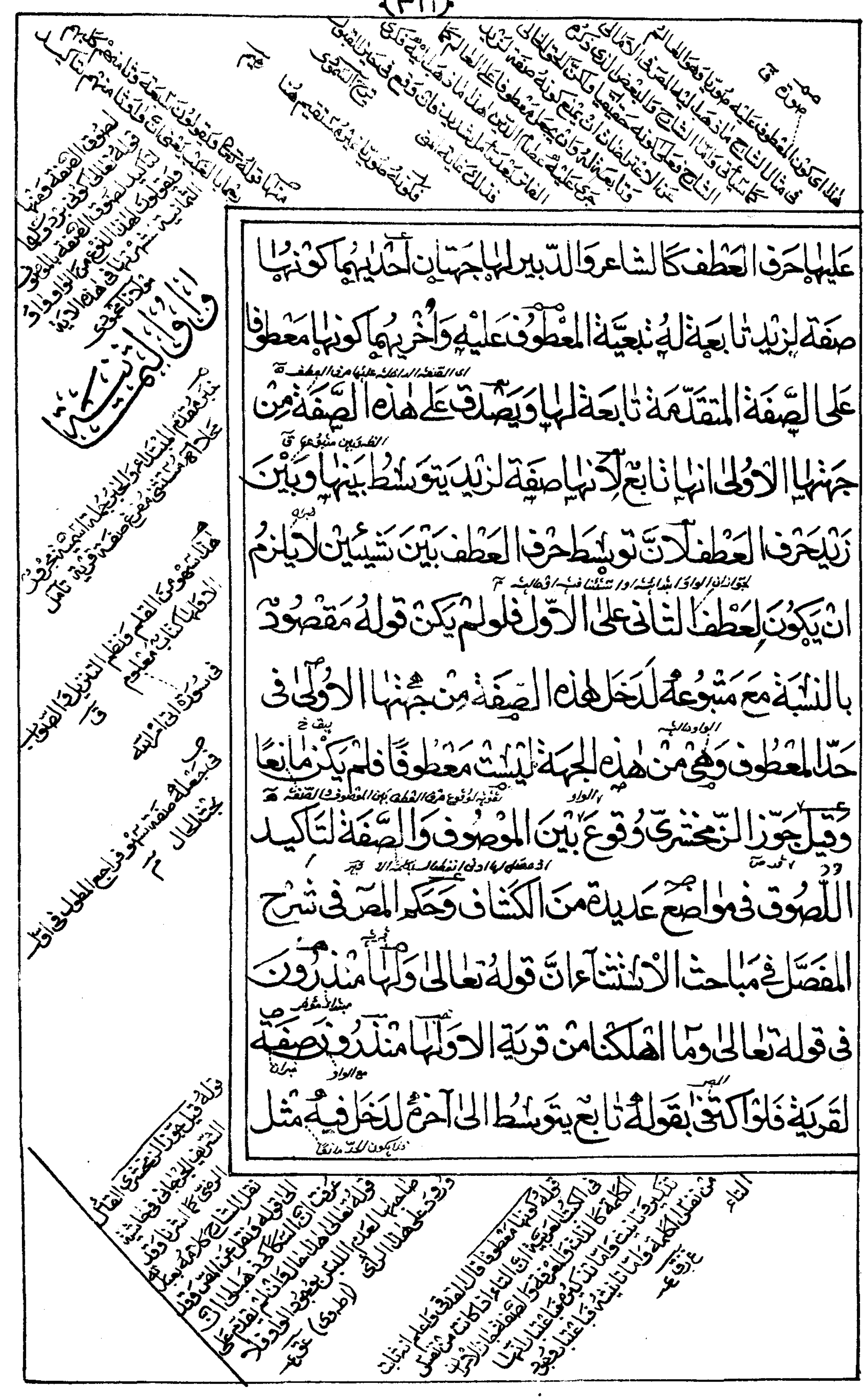
ولكن في هذا المعنى دقة لان هذا المعنى اشار اليه بقوله اى قصد نسبته اه للفظ مقصود بالتكلف كما صرح به عصام الدين في البدل في قوله مقصود فلا يقع القصد على التابع صريحا كما قال عصام الدين بل انما يقع عليه على المعنى المتبادر منه باعتبار الصيغة واللغة وهو شئ وقع عليه القصد وهو ان تبعات القلب نحو المطلوب ويفهم من هذا انه لو تعلق قوله بالنسبة بمقصود يكون على المعنى المتبادر فلا لا يقع القصد على التابع كما قاله عصام تامل فانه مهم منه

لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها

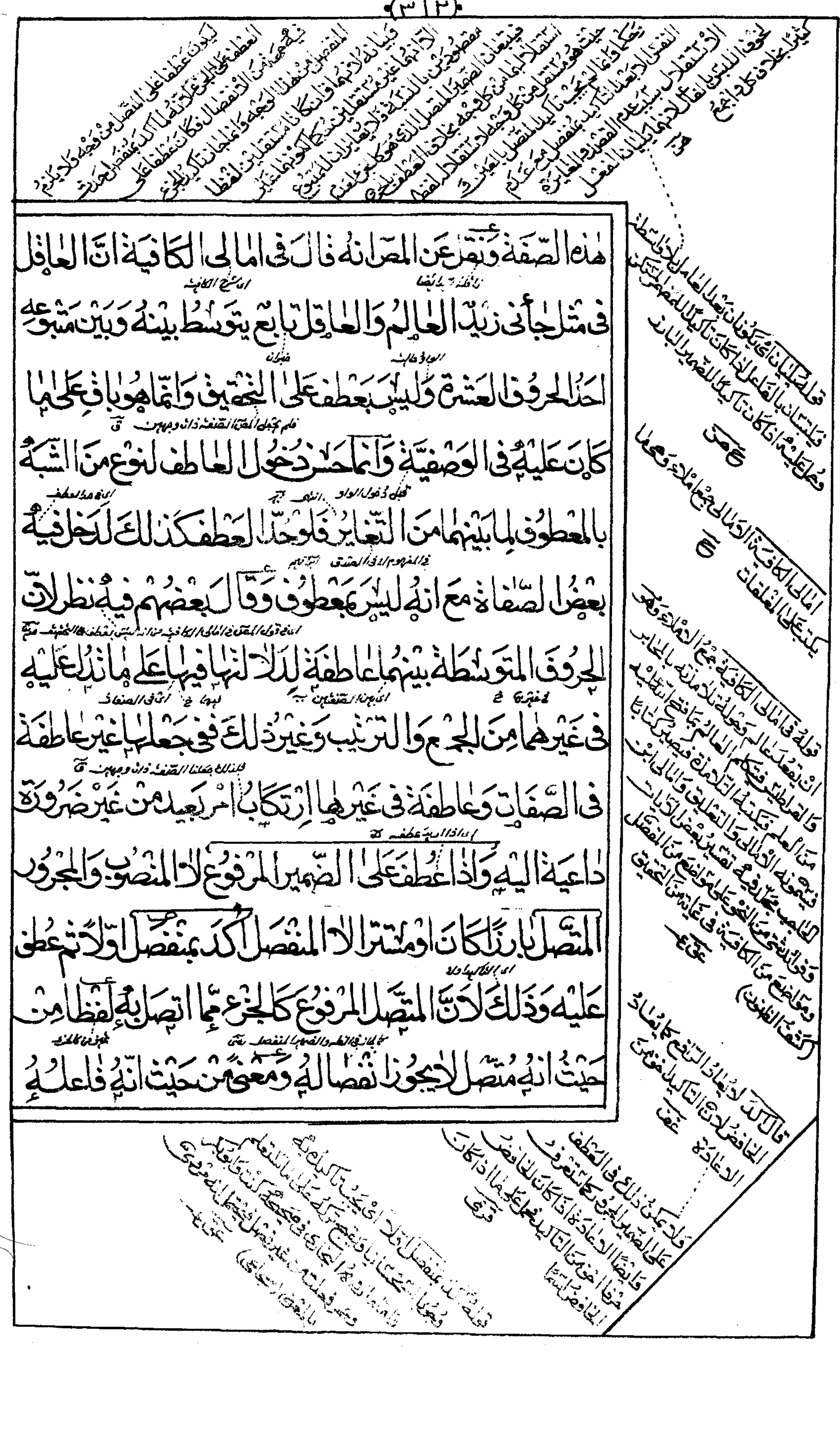
قوله وكما ان نسبة ...

قوله احتراز عن غير ...

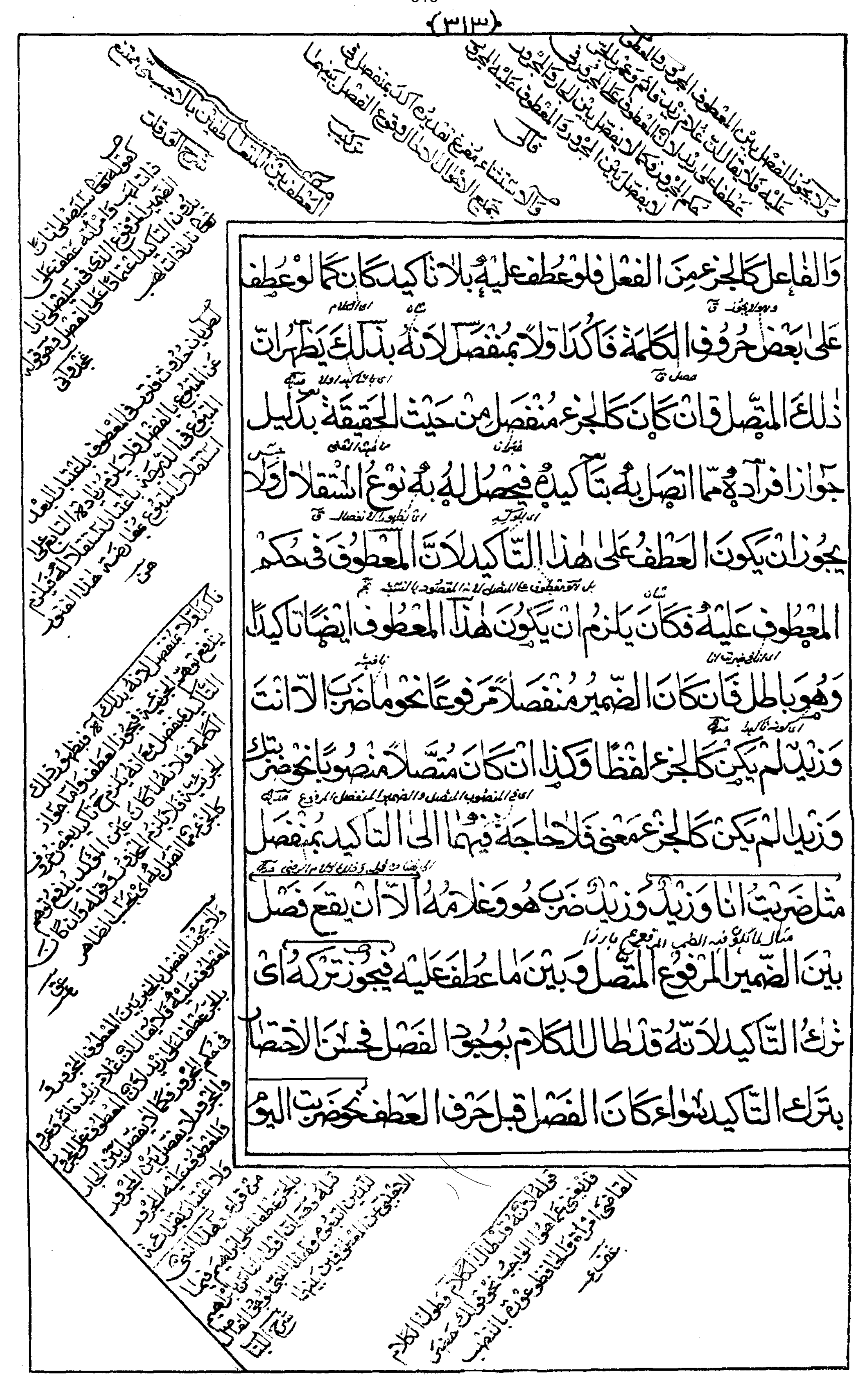
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو
لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا
كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا
يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا
يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة
معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر جمعا ومنعا اردفه لزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحرف ان شاء الله
تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه و
بين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين
الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة



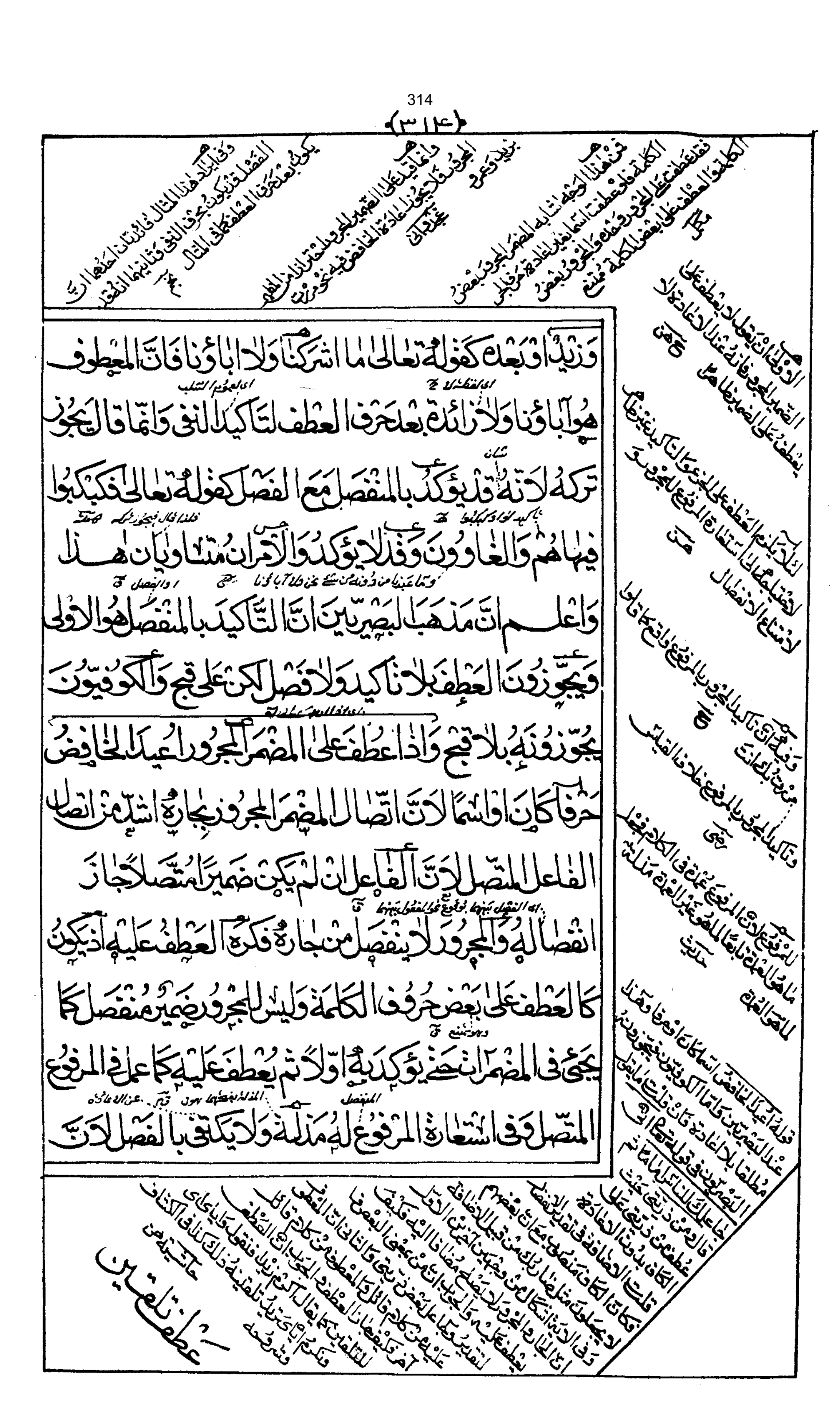
عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها
صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من
جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين
زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم
ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في
حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يكن مانعا
وقيل جوز الزمخشري وقوع بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح
المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط الى آخره لدخل فيه مثل



هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل
في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما
كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه
بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه
في غيرهما من الجمع والترتيب وغير ذلك في جعلها غير عاطفة
في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعله



والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكدوا ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان
ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له به نوع استقلال ولا
يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا مرفوعا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي
ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم



وَزَيدًا او بَعدَه كقوله تعالى ما اشركنا ولا اٰباؤنا فانّ المعطوف

هو اٰباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانّما قال يجوز

تركه لانّه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا

فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران مثّلنا وبان هذا

واعلم انّ مذهب البصريين انّ التاكيد بالمنفصل هو الاولى

ويجوّزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون

يجوّزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض

حرفا كان او اسما لانّ اتصال المضمر المجرور بجاره اشدّ من اتصال

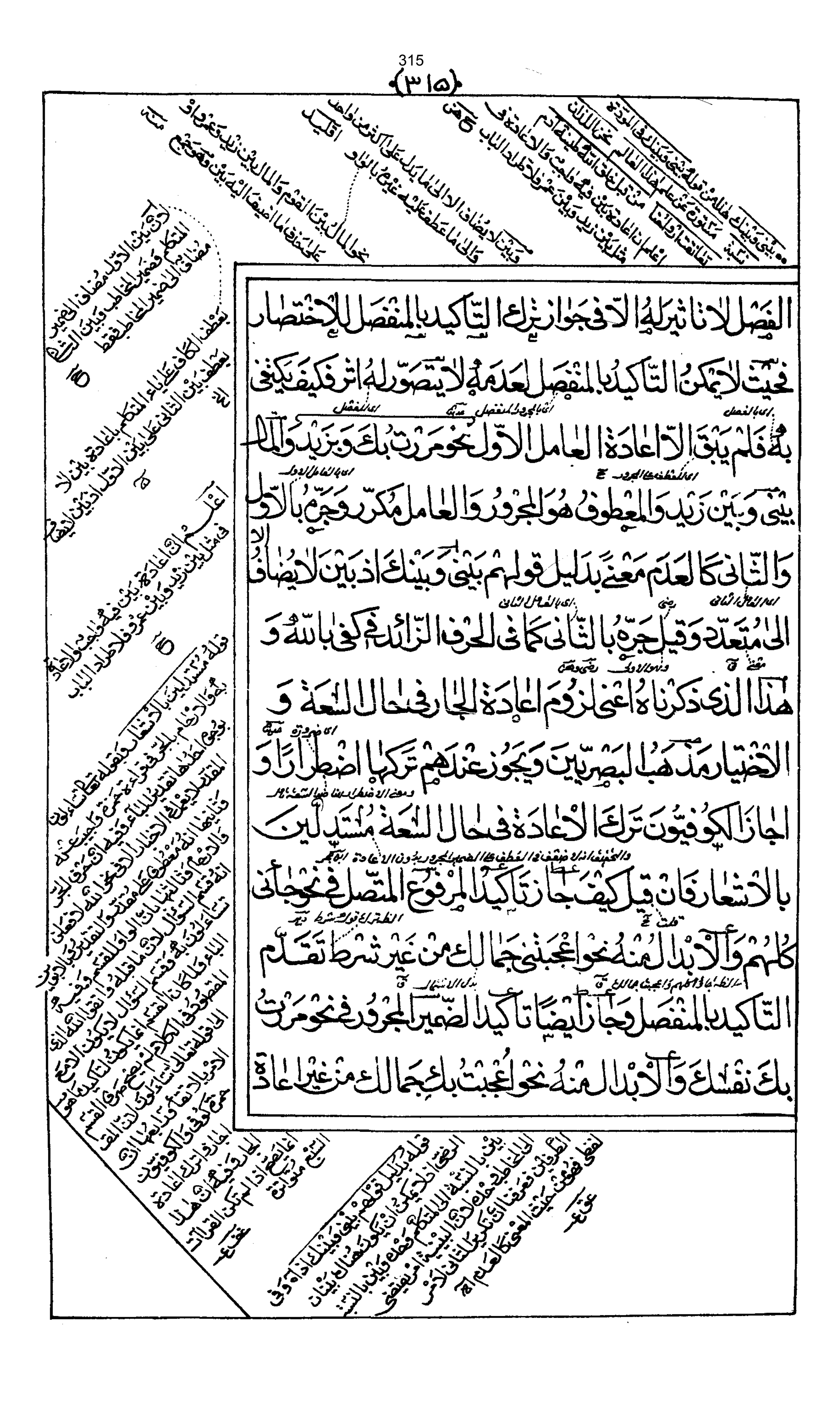
الفاعل المتصل لانّ الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز

انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون

كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس المجرور ضمير منفصل كما

يجيء في المضمر حتّى يؤكد به اوّلا ثمّ يعطف عليه كما عمل في المرفوع

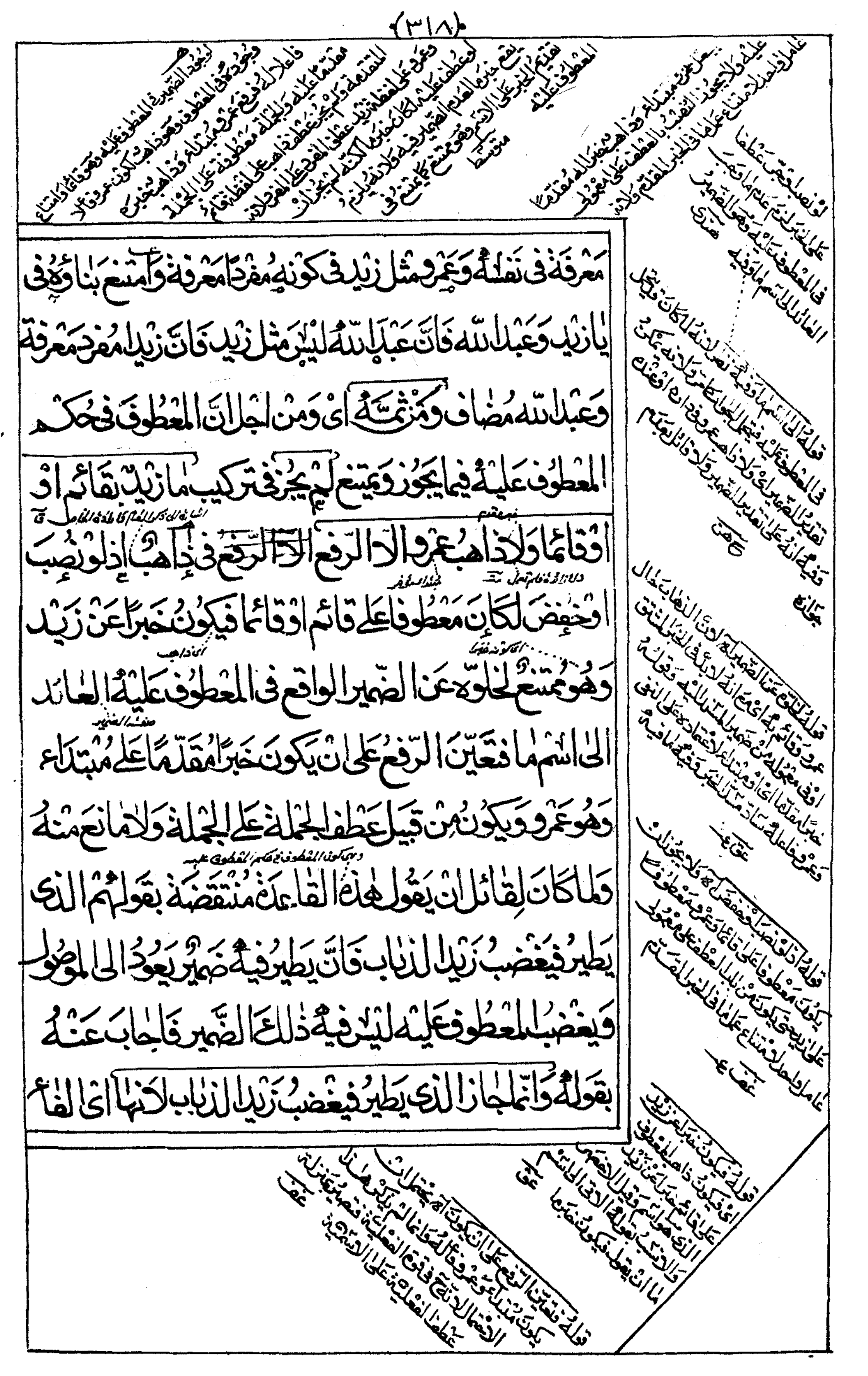
المتصل وفي استعارة المرفوع له منزلة ولا يكتفى بالفصل لانّ



الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار
فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى
به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجيء بالاول
والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا
الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله و
هذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة و
الاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا و
اجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة

الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا
باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما و
بين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما
بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج
المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه
بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في
المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا
يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال

العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا
عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن
اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
اي رب شاة وسخلة او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على
الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان
المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد
وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا



مَعْرِفَةٌ فِي نَفْسِهِ وَعَمْرٌو مِثْلُ زَيْدٍ فِي كَوْنِهِ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً وَامْتَنَعَ بِنَاؤُهُ فِي

يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللّٰهِ فَإِنَّ عَبْدَ اللّٰهِ لَيْسَ مِثْلَ زَيْدٍ فَإِنَّ زَيْدًا مُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ

وَعَبْدُ اللّٰهِ مُضَافٌ وَمِنْ ثَمَّةَ أَيْ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَعْطُوفَ فِي حُكْمِ

الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِيمَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ لَمْ يَجُزْ فِي تَرْكِيبِ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ

أَوْ قَائِمًا وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو إِلَّا الرَّفْعُ إِلَّا الرَّفْعُ فِي ذَاهِبٍ إِذْ لَوْ نُصِبَ

أَوْ خُفِضَ لَكَانَ مَعْطُوفًا عَلَى قَائِمٍ أَوْ قَائِمًا فَيَكُونُ خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ

وَهُوَ مُمْتَنِعٌ لِخُلُوِّهِ عَنِ الضَّمِيرِ الْوَاقِعِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْعَائِدِ

إِلَى الِاسْمِ مَا فَتَعَيَّنَ الرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبَرًا مُقَدَّمًا عَلَى مُبْتَدَإٍ

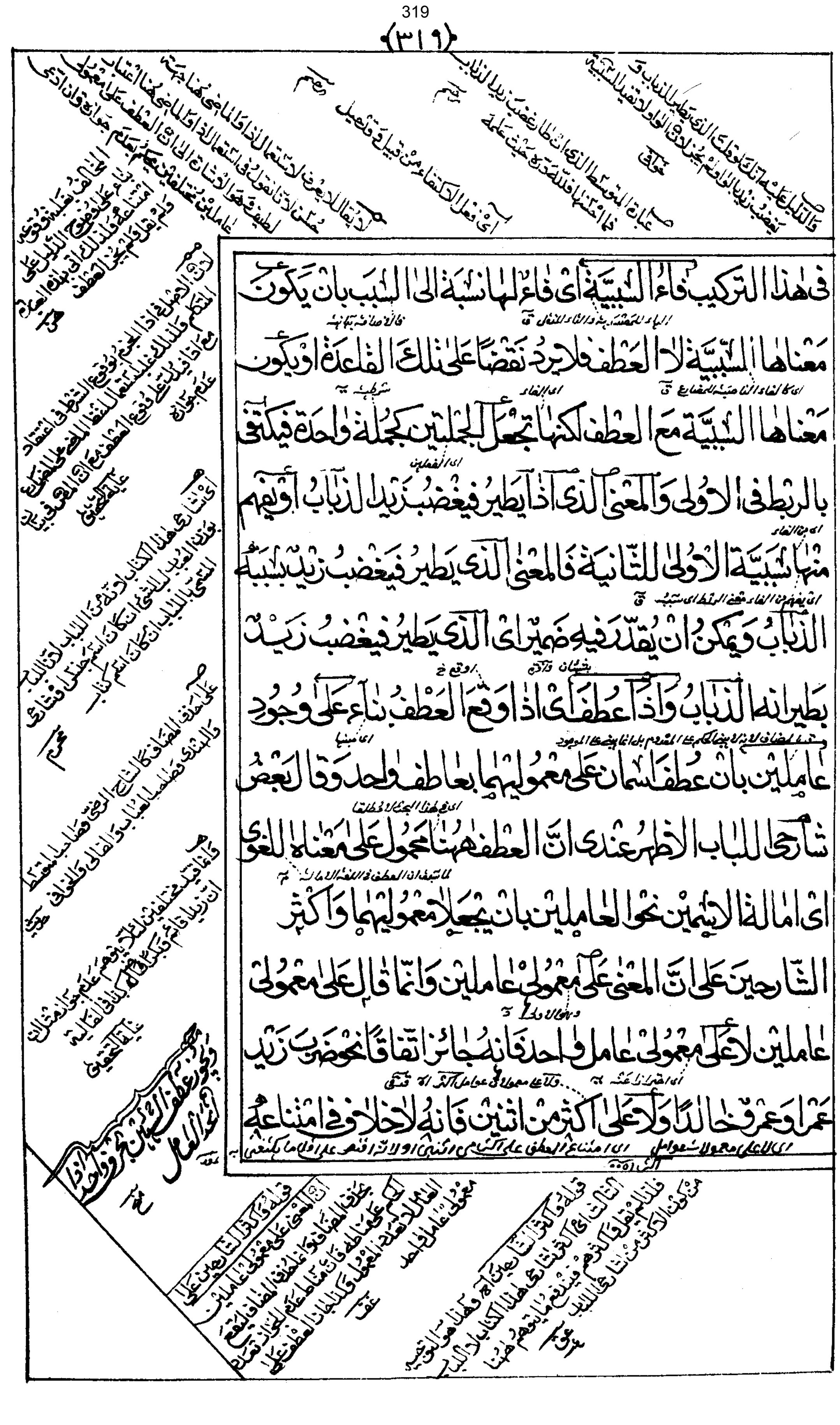
وَهُوَ عَمْرٌو وَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ

وَلَمَّا كَانَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ هٰذِهِ الْقَاعِدَةُ مُنْتَقَضَةٌ بِقَوْلِهِمُ الَّذِي

يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ فَإِنَّ يَطِيرُ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ

وَيَغْضَبُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهِ ذٰلِكَ الضَّمِيرُ فَأَجَابَ عَنْهُ

بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا جَازَ الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ لِأَنَّهَا أَيِ الْفَاءَ



في هذا التركيب فاء السببية أي فاء لها نسبة الى السبب بان يكون
معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون
معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى
بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او نفهم
منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه
الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد
بطيرانه الذباب واذا عطفت اي اذا وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض
شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي
اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد
عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه

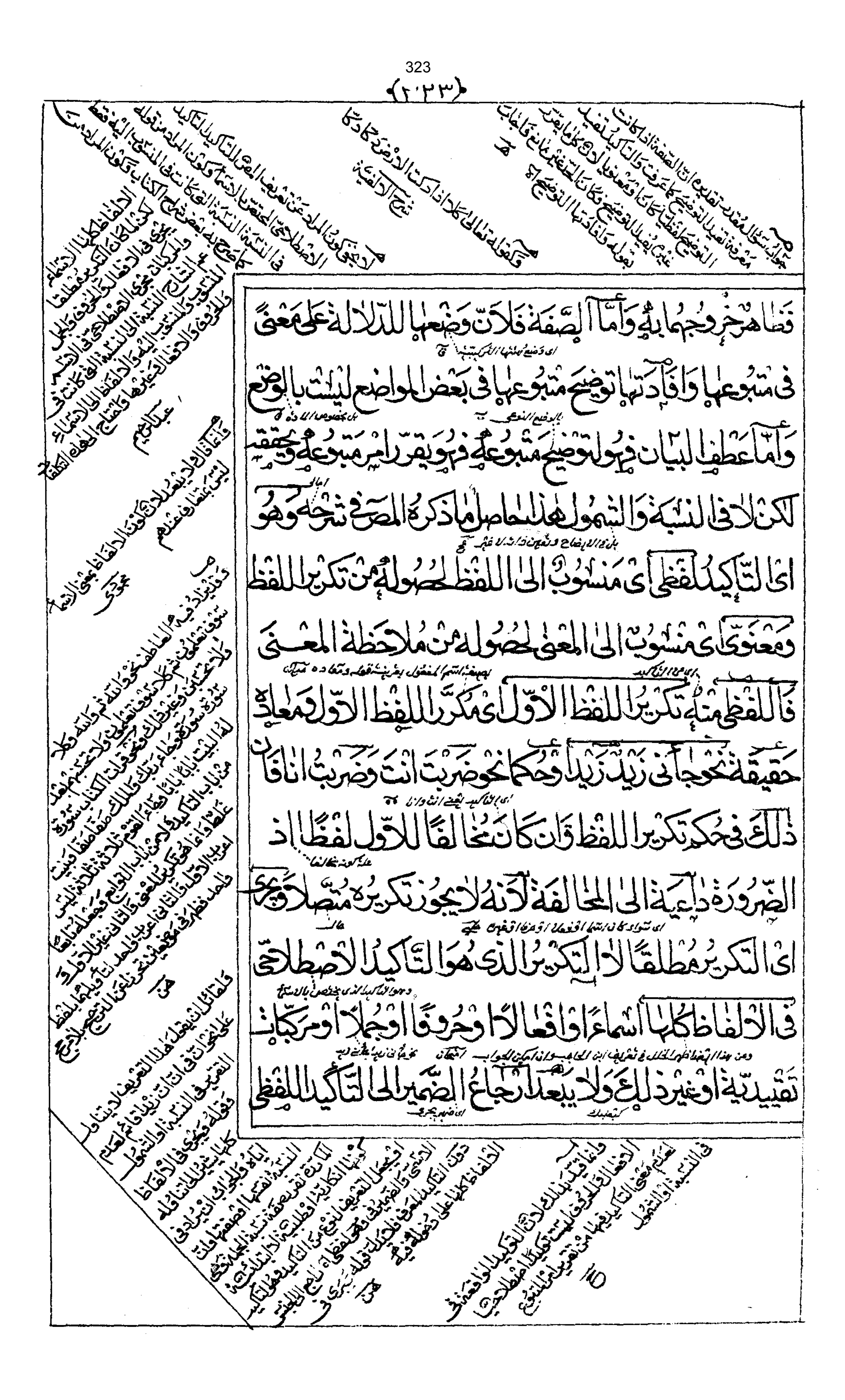
مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى غير الاول وذلك لدفع
وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى
تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة وفى قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند
الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم تقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو
فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا
فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب المجيئه فى كلامهم

واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع خلافا للسيبويه فانه لا يجوز هذا الحذف بحسب الخفيف
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه باعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة

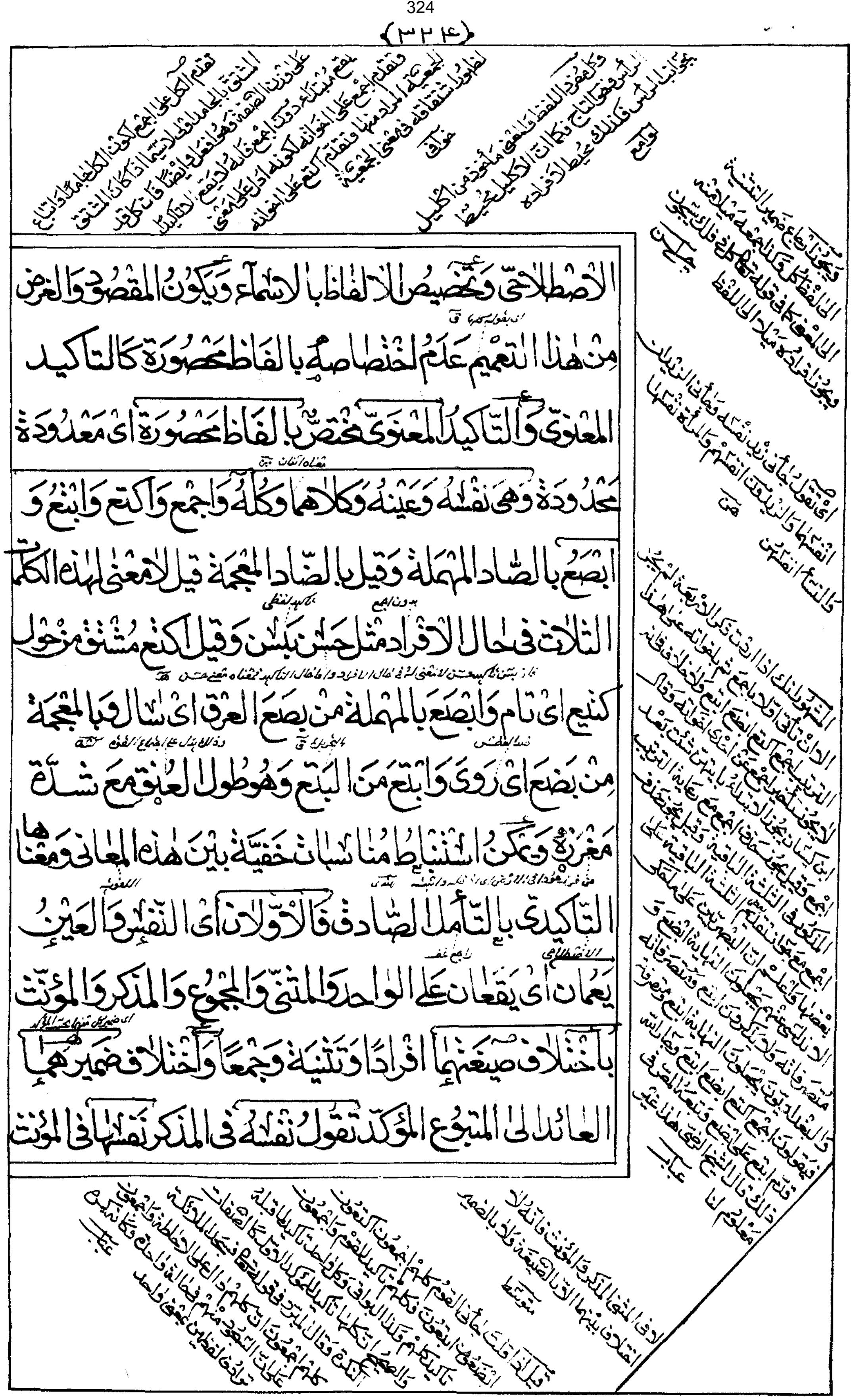
التاكيد

تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل
حاله وشانه ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في
هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن
السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا
لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجيء ايضا

تكرير اللفظ الاول حتى لا يبقى الشك فى ارادة المعنى الحقيقى
او فى المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب
حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو
لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
او فى الشمول اى التاكيد بما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل
الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل والجميع واخواته وكلاهما
وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف



فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى
فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه
لكن لا فى النسبة والشمول هذا الحاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو
اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
فاللفظى مثله تكرير اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول ومعاده
حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وهى
اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى
فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات
تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى



الاصطلاحی وتخصیص الالفاظ بالاسماء ویکون المقصود والغرض
من هذا التعمیم علم اختصاصه بالفاظ محصورة کالتاکید
المعنوی والتاکید المعنوی مختص بالفاظ محصورة ای معدودة
محدودة وهی نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع واکتع وابتع و
ابصع بالصاد المهملة وقیل بالضاد المعجمة قیل لامعنی لهذه الکلمات
الثلاث فی حال الافراد مثل حسن بسن وقیل اکتع مشتق من حول
کتیع ای تام وابصع بالمهملة من بصع العرق ای سال وبالمعجمة
من بضع ای روی وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ویمکن استنباط مناسبات خفیة بین هذه المعانی ومعناها
التاکیدی بالتامل الصادق فالاولان ای النفس والعین
یعمان ای یقعان علی الواحد والمثنی والمجموع والمذکر والمؤنث
باختلاف صیغتهما افرادا وتثنیة وجمعا واختلاف ضمیرهما
العائد الی المتبوع المؤکد تقول نفسه فی المذکر ونفسها فی المؤنث

الواحد انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن
فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى لما سمى النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا المثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا بالخلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله
نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحدة
او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع
بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا

كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى

ذكر الافراد لان الكل لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء

لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح

افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد

بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله

فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول

بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما

في حكم المجيء واذا اكد الضمير المتصل المرفوع بارزا كان او مستترا

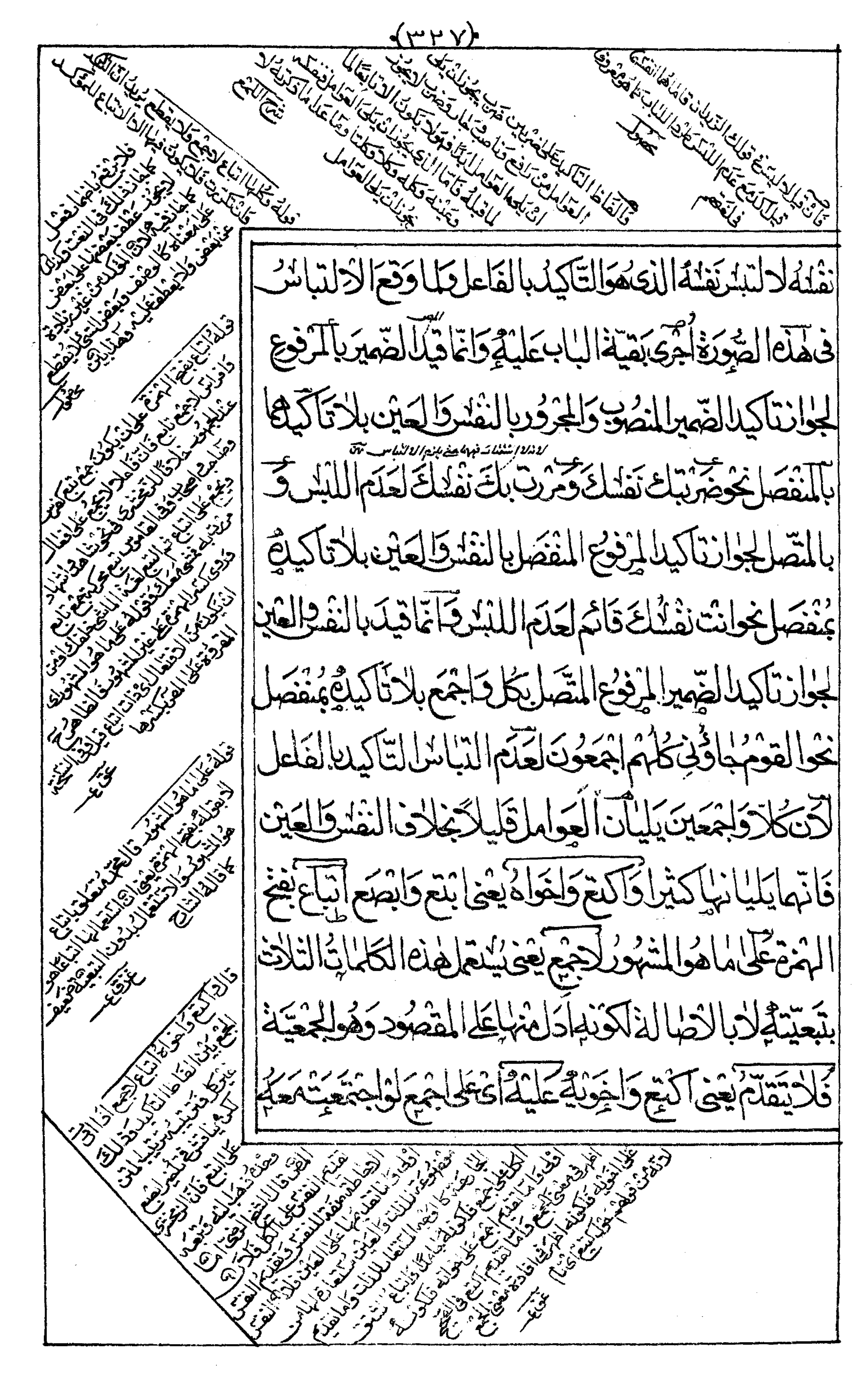
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا

بمنفصل ثم بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد

للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس

التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه

فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني



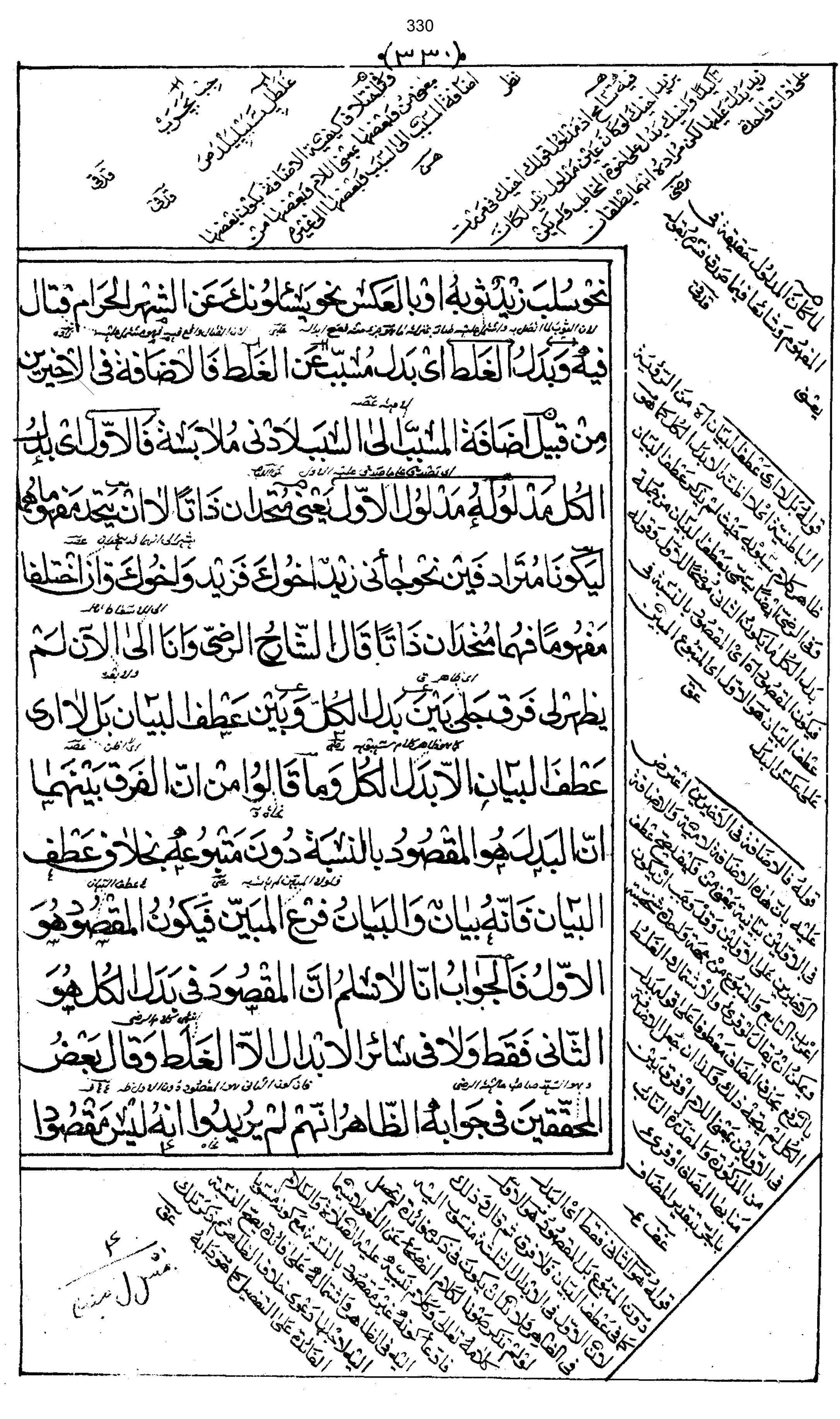
نفسه لا لتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع
لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس و
بالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين
لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيده بمنفصل
نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس لتاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح
الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلاث
بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية
فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه



وذكرها اى ذكر اكتع مع اخوية دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه
التبعية بدون الاصل **البدل** تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى
دون المتبوع اى لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة
ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى
التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءنى زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
من النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما
نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى

مطلب مهم

فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد
الا زيد فان زيد بدل عن احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما
نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا
القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من
ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبته الى
شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه



نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل
الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما
ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا
مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم
يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا

بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل

قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت

بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه

الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود

اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني

اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه

والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه

ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا

نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار

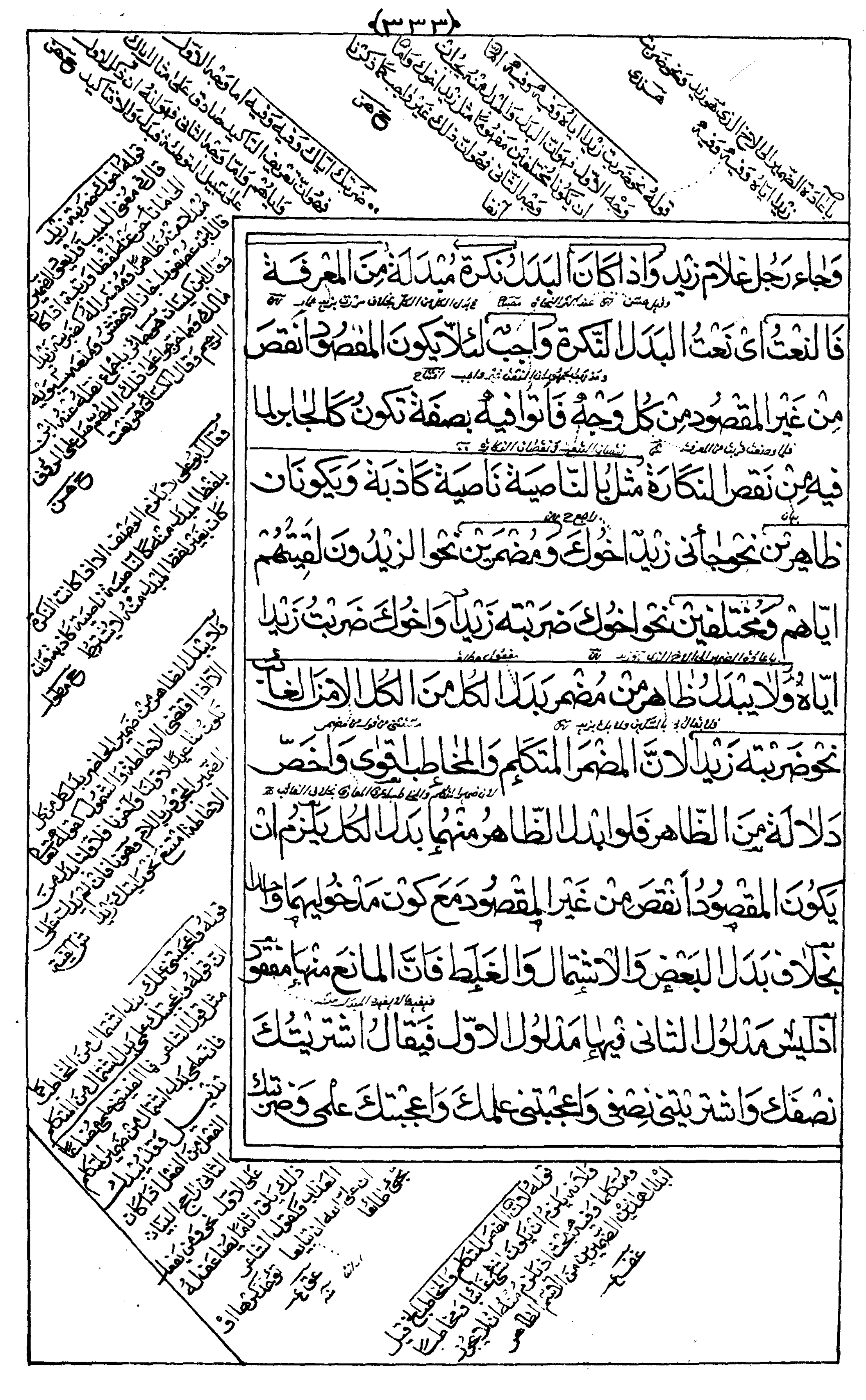
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته

الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف

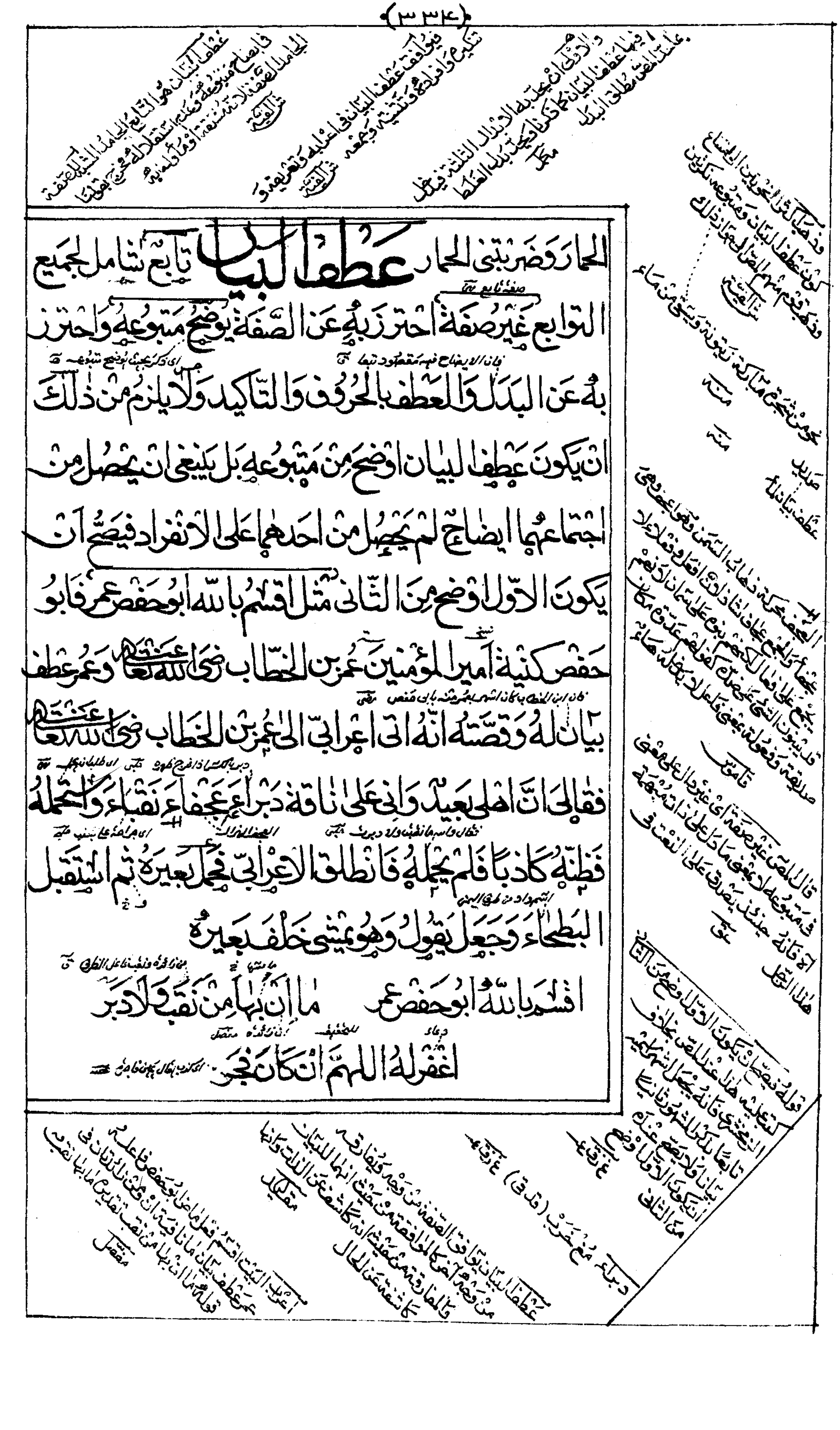
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد

البروج منازل الكواكب السبعة السيارة وهى الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو والحوت

تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان
القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال و
يمكن ان يورد لمثاله مثل ما رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما
لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه
الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون
بان تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين
نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة



وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من المعرفة
فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما
فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب
نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان
يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا
بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع منها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك



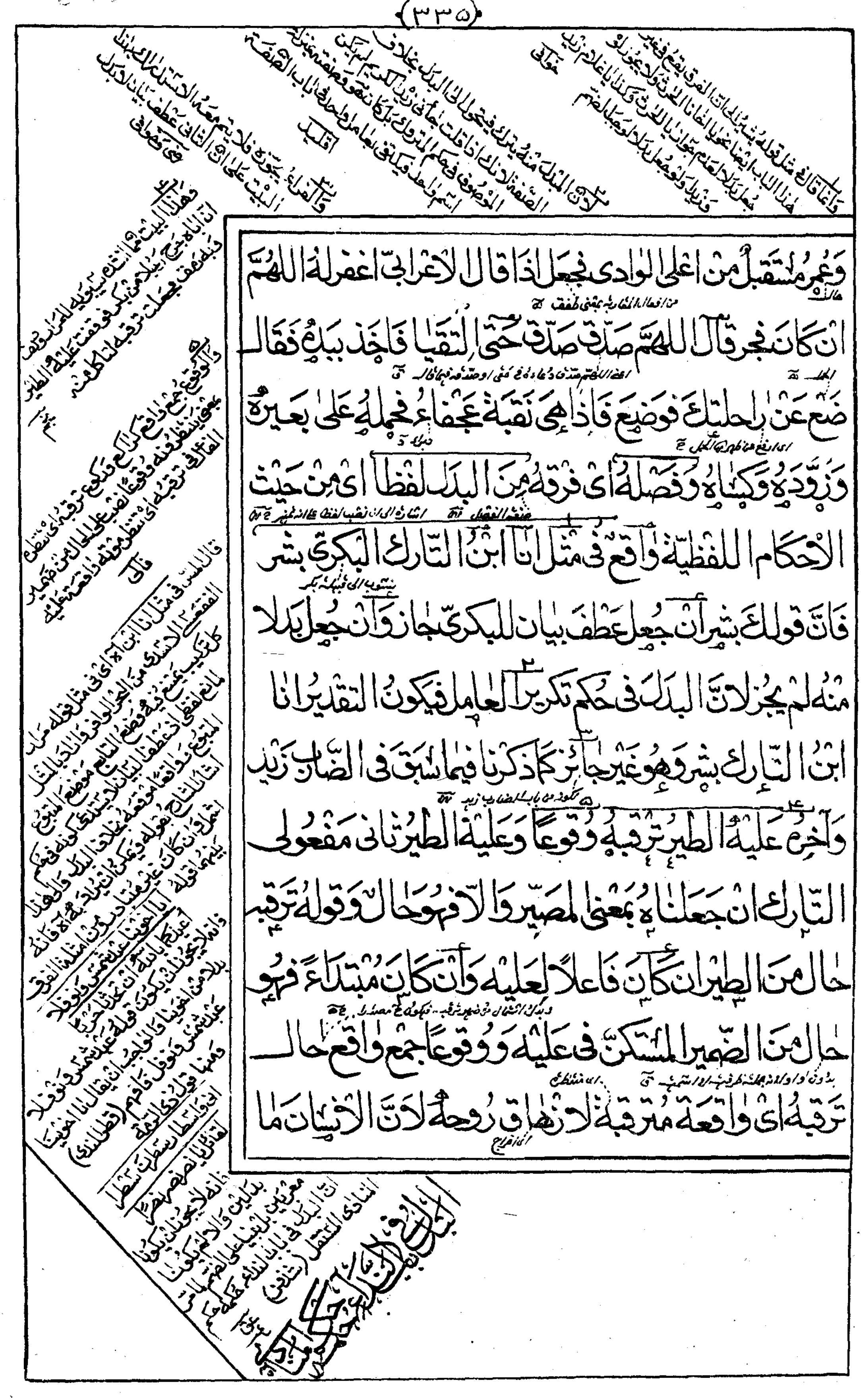
الحمار وضربني الحمار

عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه واحترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره

اقسم بالله ابو حفص عمر ... ما ان بها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم ان كان فجر



وعمر مستقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال الاعرابي اغفر له اللهم
ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره
وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث
الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر
فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا
ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد
وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو
حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال
ترقبه اي واقعة مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما

دام فيه رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد
تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان
عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اى كل ما خالف فحكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا
بالتنوين فيهما مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل
اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثانى افيد **المبنى** اى الاسم المبنى وهذا الحد
لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم
المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد
المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف
والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية فى

تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصّل صاحب المفصّل هذه المناسبة

بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى

همزة الاستفهام او تشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج

الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه

واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه

موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب

المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من

عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على

وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات

الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني

والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر

فيه الامران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني

ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء

احدهما فقط فكلمة أو ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر

المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا

لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من

حيث حركاته او الجزم وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر

للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون

القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات

البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه

الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على

الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة

رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في

رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره

المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا

بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو

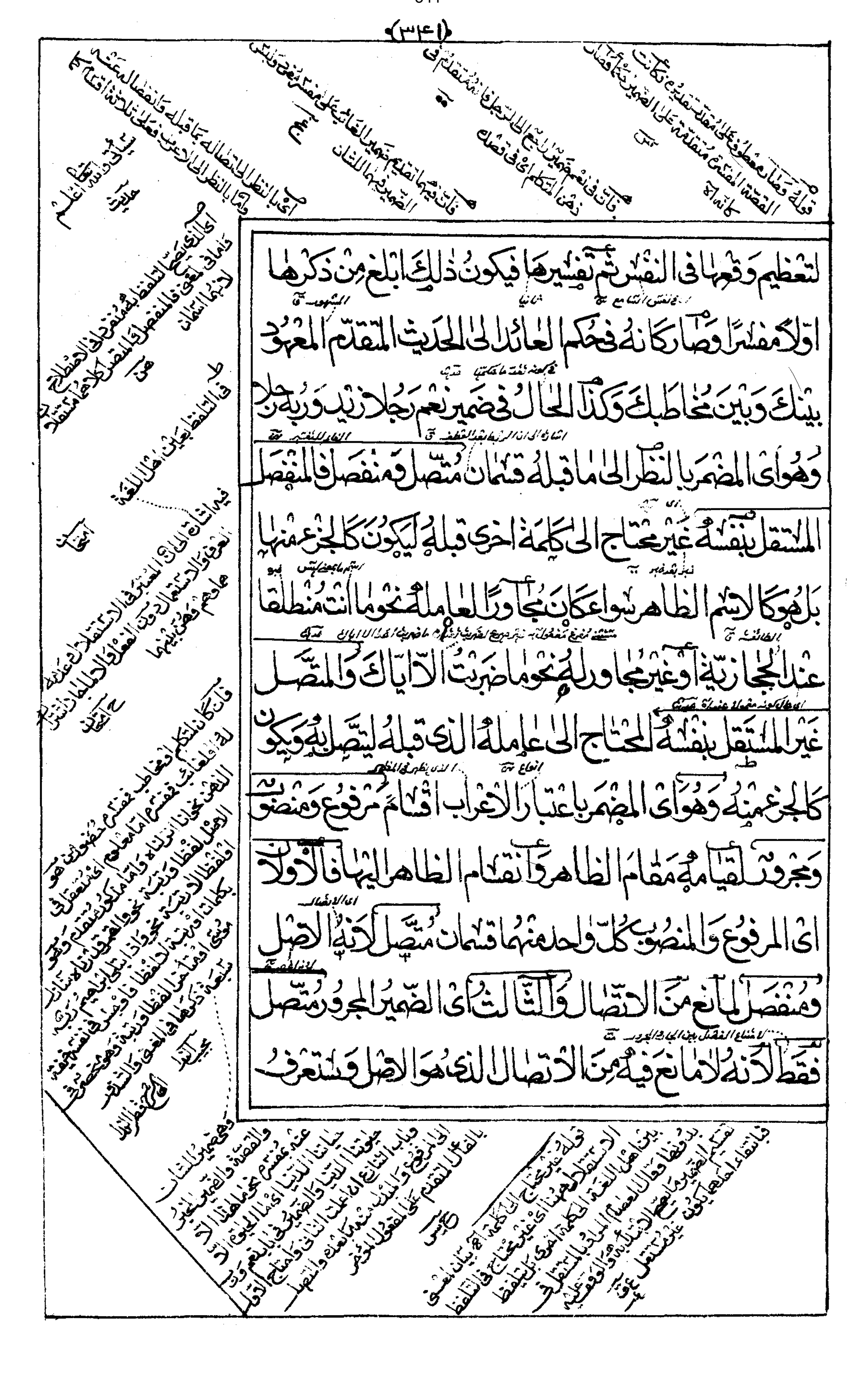


مِنَ الرَّجُلِ وَمِنَ امْرُءٍ وَمِنْ زَيْدٍ وَهِيَ اَيِ الْمَبْنِيُّ وَالتَّانِيْثُ بِاعْتِبَارِ الْخَبَرِ
الْمُضْمَرَاتُ وَاَسْمَاءُ الْاِشَارَةِ وَالْمَوْصُوْلَاتُ وَالْمُرَكَّبَاتُ وَالْكِنَايَاتُ وَ
اَسْمَاءُ الْاَفْعَالِ وَالْاَصْوَاتُ بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلٰى اَسْمَاءِ الْاَفْعَالِ لَا
عَلَى الْاَفْعَالِ لِتَصْدِيْرِهٖ بَحْثَ الْاَصْوَاتِ فِيْمَا بَعْدُ بِالْاَصْوَاتِ لَا
بِاَسْمَاءِ الْاَصْوَاتِ وَبَعْضُ الظُّرُوْفِ لِاَنَّ جَمِيْعَهَا لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً بَلْ
بَعْضُهَا فَهٰذِهٖ ثَمَانِيَةُ اَبْوَابٍ فِيْ بَيَانِ الْاَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ وَلَابُدَّ لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ عِلَّةِ الْبِنَاءِ لِاَنَّ الْاَصْلَ فِي الْاَسْمَاءِ الْاِعْرَابُ وَاِذَا
كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الْحَرَكَةِ فَلَابُدَّ عِنْدَ الْبِنَاءِ مِنْ عِلَّتَيْنِ اُخْرَيَيْنِ
اَحَدُهُمَا عِلَّةُ الْبِنَاءِ عَلَى الْحَرَكَةِ فَاِنَّ اَصْلَ الْبِنَاءِ السُّكُوْنُ وَالْاُخْرٰى
لِلْحَرَكَةِ الْمُعَيَّنَةِ اَنَّهَا لِمَ اخْتِيْرَتْ دُوْنَ الْبَاقِيَتَيْنِ

الْمُضْمَرُ

مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ مِنْ حَيْثُ اَنَّهٗ مُتَكَلِّمٌ يَحْكِيْ عَنْ نَفْسِهٖ اَوْ مُخَاطَبٍ مِنْ حَيْثُ
اَنَّهٗ مُخَاطَبٌ يَتَوَجَّهُ اِلَيْهِ الْخِطَابُ وَقِيْلَ الْمُرَادُ لِمُتَكَلِّمٍ يَتَكَلَّمُ بِهٖ اَوْ
لِمُخَاطَبٍ يُخَاطَبُ بِهٖ فَاِنَّ اَنَا مَوْضُوْعٌ لِمَنْ يَتَكَلَّمُ بِهٖ وَاَنْتَ لِمَنْ يُخَاطَبُ

به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم
ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى وحكما اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى
اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه
لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما
جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة



لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكرها
اولا مفسرا وصار كأنه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها
بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا
عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل
غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان
اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف

المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة

انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل و

المجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على

صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم

الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الحضربن صيغة جمع الغائبة

المعلوم الماضي وثانيهما الحضربن صيغة جمع الغائبة المجهول

الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر

ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت

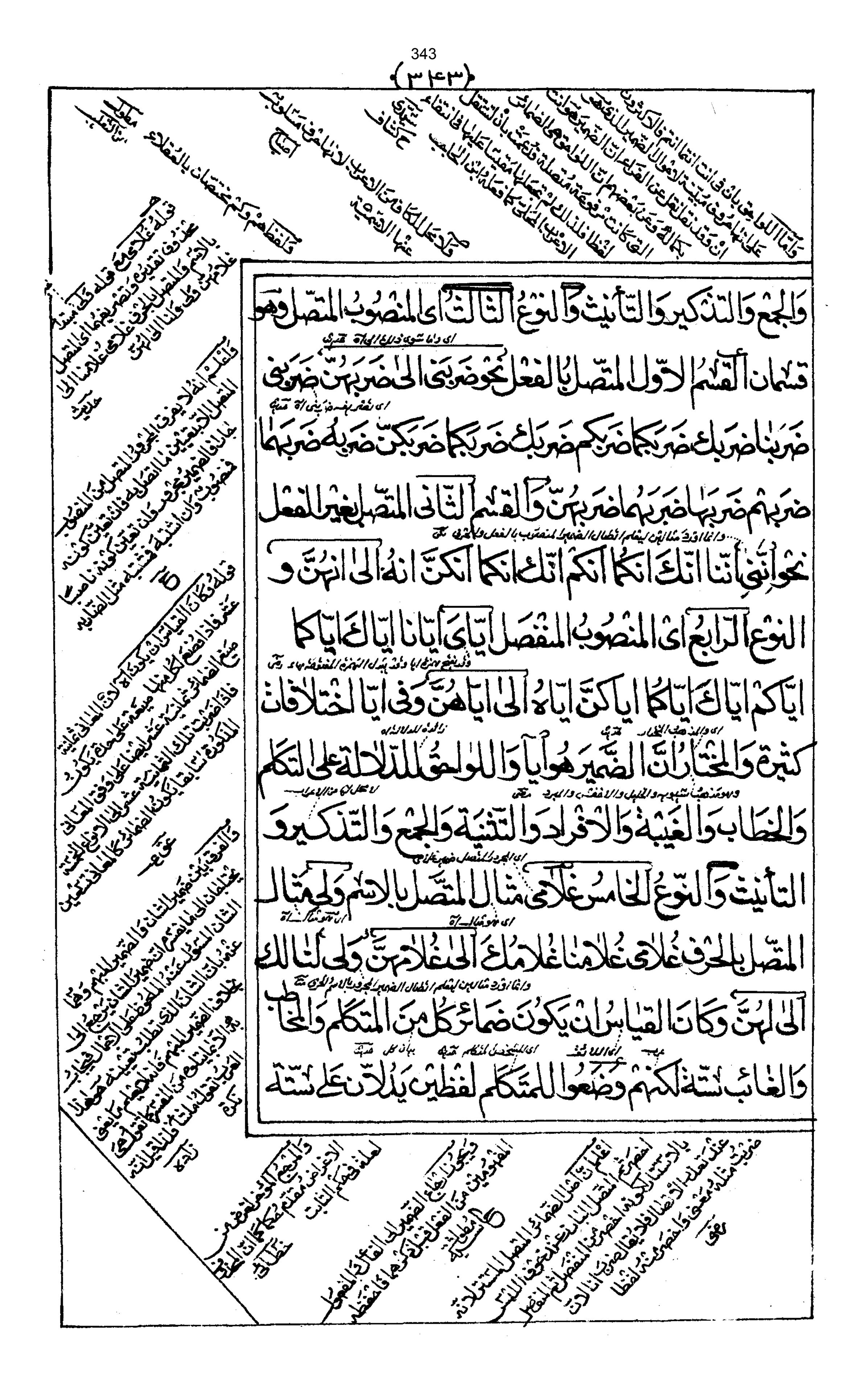
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا

ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي

المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن

هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا

والحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية



والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو
قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الخ ضربهن ضربنى
ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ والقسم الثانى المتصل بغير الفعل
نحو انّنى انّنا انّكَ انّكما انّكم انّكِ انّكما انّكنّ انّه الى انّهنّ و
النوع الرابع اى المنصوب المنفصل ايّاى ايّانا ايّاكَ ايّاكما
ايّاكم ايّاكِ ايّاكما ايّاكنّ ايّاه الى ايّاهنّ وفى ايّا اختلافات
كثيرة والمختار انّ الضمير هو ايّا واللواحق للدلالة على التكلم
والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال
المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامكَ الخ غلامهنّ ولى لنا لكَ
الى لهنّ وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة



معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر

والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث

والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ

اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث

واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا

وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية

الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين و

للمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتى عشرة كلمة

لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة ثنتى عشرة

كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى

وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها

فالمرفوع المتصل خاصة يعنى المنصوب والمجرور المتصلان يستتر

لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر

التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف

في آخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما بقي دليل على ما ألقي على ما

في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل

الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد

ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو

هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا

لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع

للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوقا لواحد مذكرا او مؤنثا

نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب للمذكر نحو تضرب واضرب

وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو

زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم

فاعل او مفعول وصفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان

مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندا الى



الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون و
الهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضمير لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن
حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير
وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على
ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء
في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في
تضربان لا يتغير فيهما اى الالف والواو في الصفة حرف التثنية
والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان
وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ
الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير

على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال

انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ

الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف

عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل

اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله

حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف

لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي

كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على

غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل

الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا

قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه تبادر

على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه

اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما

انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس يريدون
الانفصال في بعض الصور حملا عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
وانما قال من هي له لا ما هي له فانه المركب من العاقل وغيره كما هو
الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت
مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص هٰهنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي
اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت
قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال للضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه لفظ ضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كانت هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان
داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد بلازم لا فاعل

بدليل نحو نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري

ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار في المثل

صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك

اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل

والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما

وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من

الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب

الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيما هو

كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين

الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف موخرا نحو

اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير الاعرف

ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى



سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار
فى الضمير الثانى ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان
كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم
الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل
والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته
فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لاغير
اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثانى فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة

الواحد نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما

ضميرين غائبين واعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما اعرف فهو

ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر

كان ولخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما

وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدء ويجب ان يكون خبر

المبتدء ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون

ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول

وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول

ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال

لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة

بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون

ما بعد لولا مبتدء محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني

لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا



هو لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن

وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها

لكن غير الاسلوب تنبيهًا على انه ليس بضروري وكذلك لاكثر

في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى

فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك

وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير

مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع

بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير

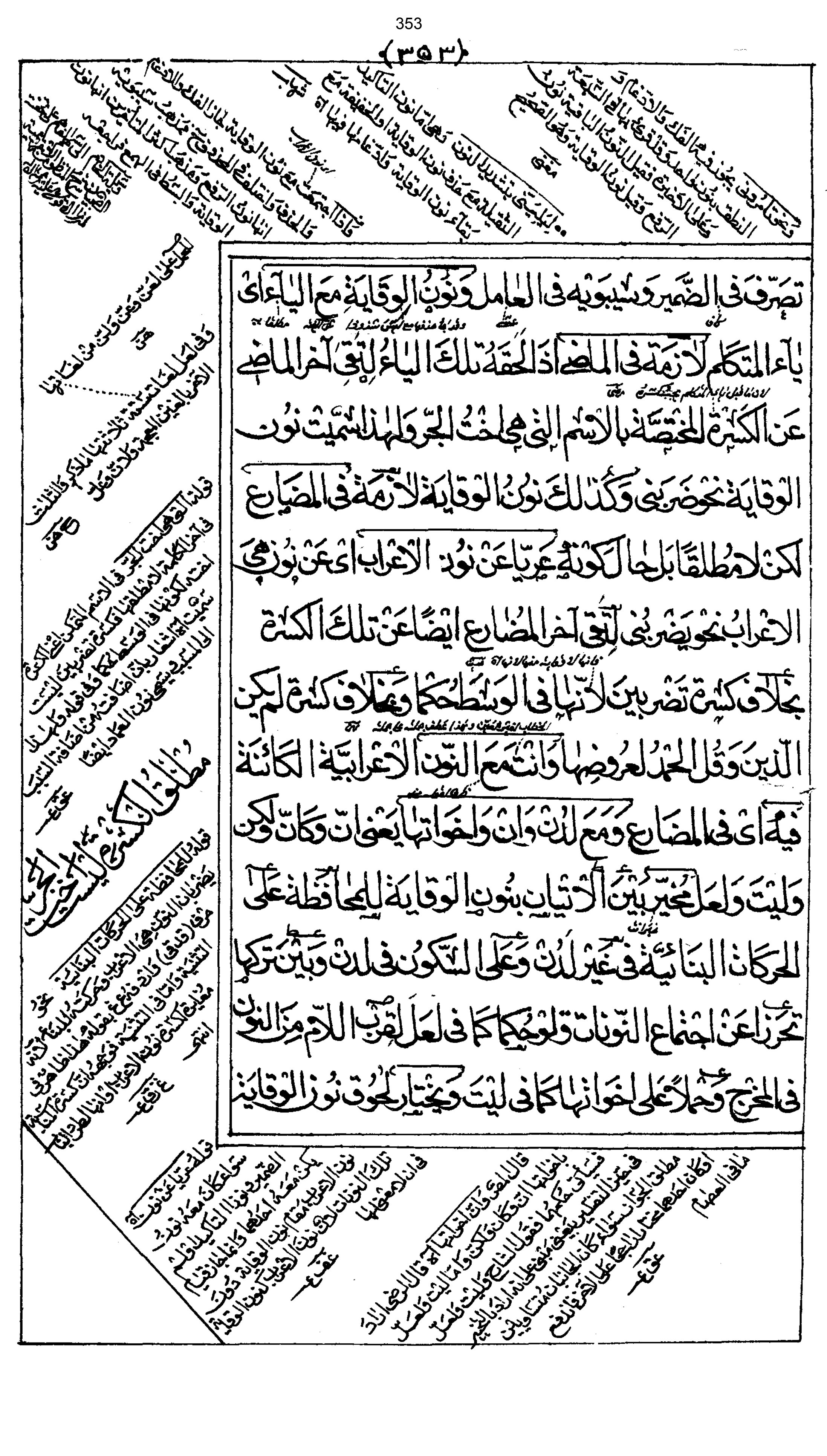
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا

المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش

تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب

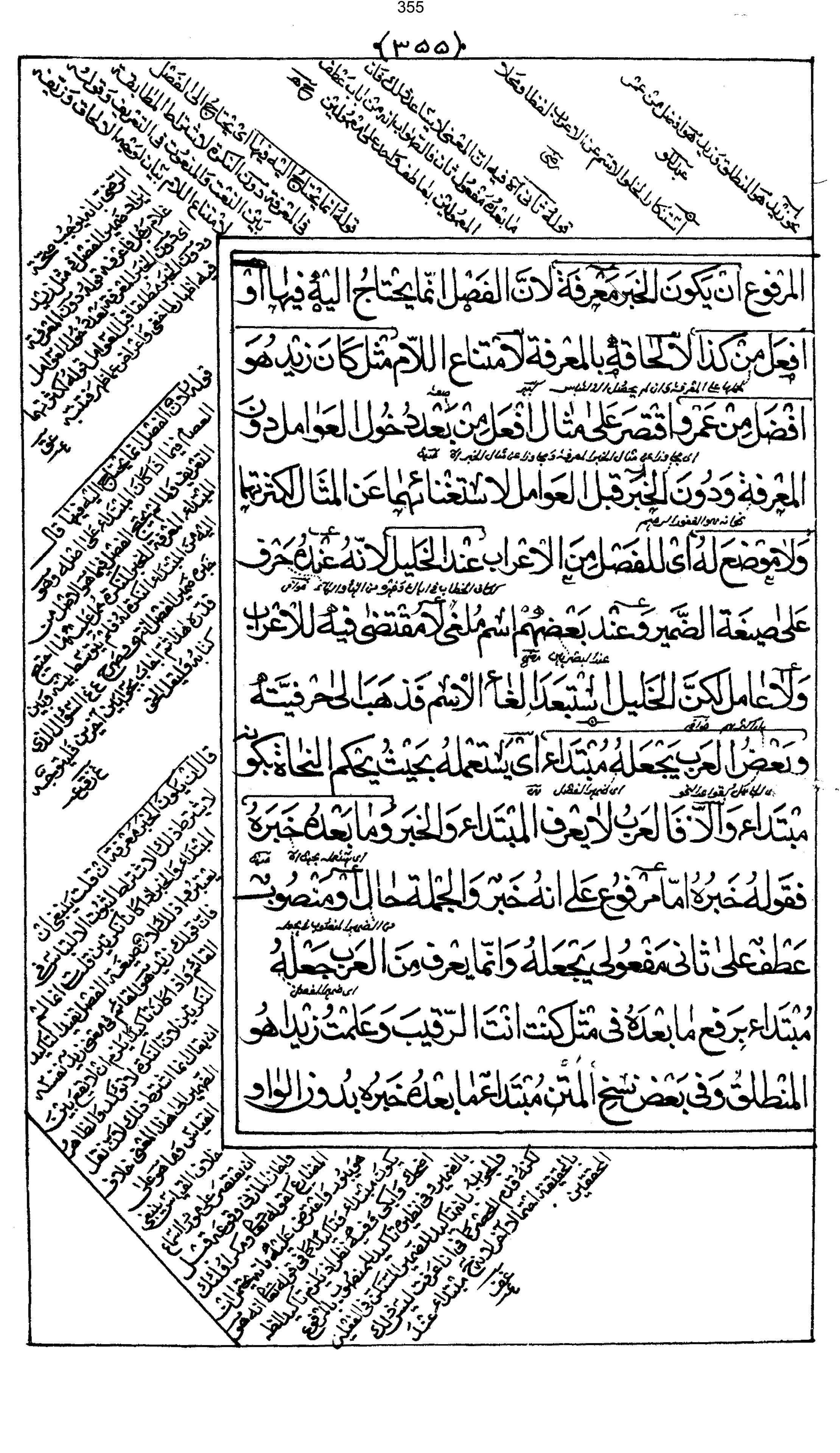
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه

الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش



تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي
ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقة تلك الياء لتقي آخر الماضي
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي
الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
الذين وقل الحمد لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن
وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على
الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية

فى ليت من بين اخوات انّ لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفى مِن وعن وقطّ وقدْ وهما بمعنى حسب للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف و
عكسها اى عكس ليت لعلّ فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسّط بين المبتدا والخبر قبل
العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
فى كونها ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع
فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه
اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا
لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او
غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك



المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او
افعل من كذا لانه لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل يستبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه
مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطف على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله
مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو
المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو

وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم

لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى

الكلام ويقع مقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم

اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة

اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان

مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة

اذا كان مؤنثا ويجيئ تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل

المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة

بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله

يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس بداخل

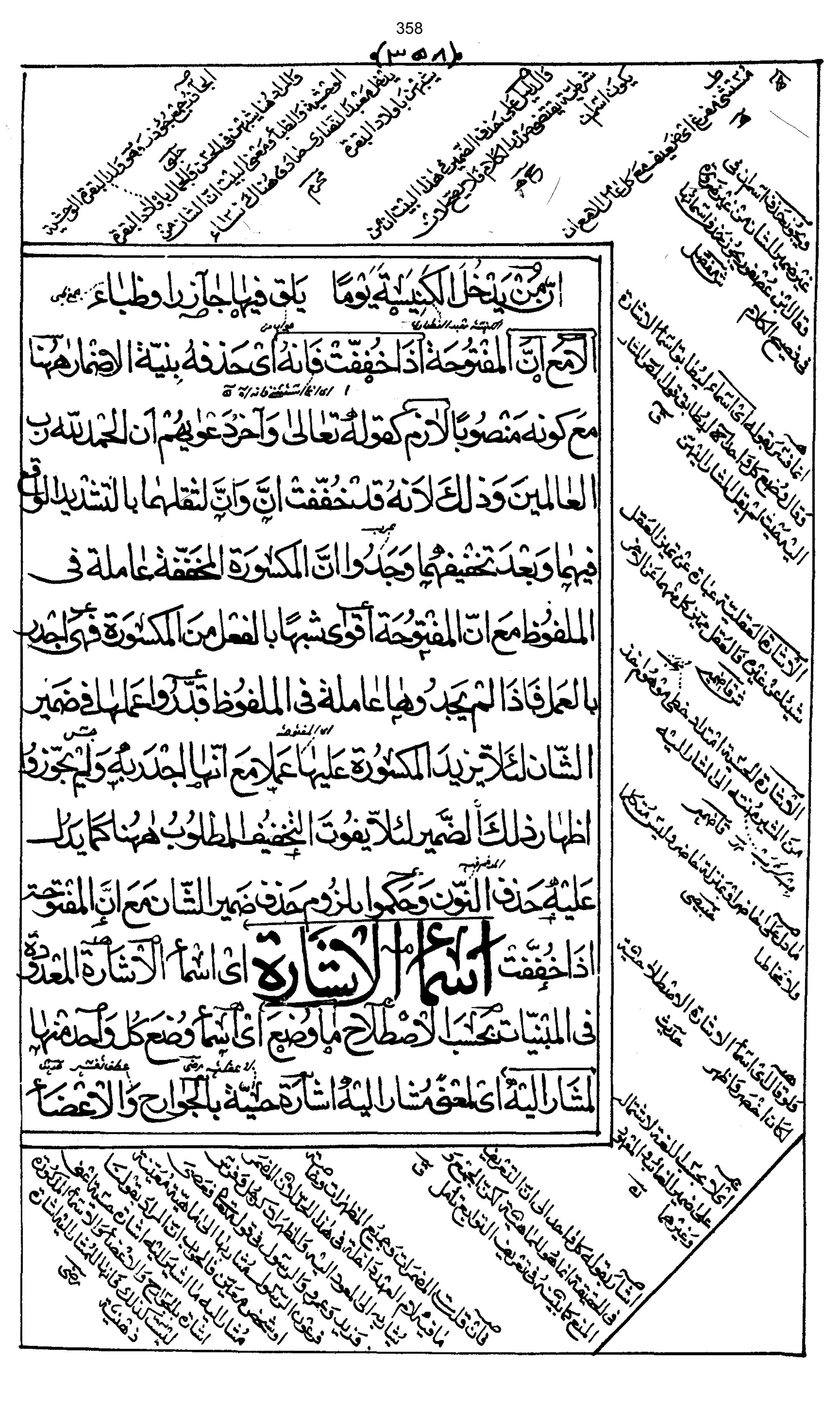
فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه

ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك

قوله يفسر بالجملة بعده وعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا



القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتداء راجعا
الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه ضمير غائب تقدم
الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل تمايز تقع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون
ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مسترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان
مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
مسترا والا كان بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد
قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز
وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل يدل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله



اى من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

لا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا
مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه قد خففت انّ وانّ لثقلهما بالتشديد الواقع
فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا انّ المكسورة المخففة عاملة في
الملفوظ مع انّ المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدّروا عملها في ضمير
الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل
عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع انّ المفتوحة
اذا خففت

اسماء الاشارة

اى اسماء الاشارة المعدودة
في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء

لأن الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد

ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية

لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة اليه حسية محمول

على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسماء الاشارة

ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم

من نسبة الخبر الى المبتدء ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى

وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب

الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله

هي مبتدء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحاله

خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب

والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه و

للمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه

لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر

فينبغي ان يبنا ايضا وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما فيهما على سائرهما لفرعيتها وتي بقلب الالف تاء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثناه اي المثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورانها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف آخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها و لجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا و مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها اذ ليس في الحقيقة منها وانما

هو حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على

الإسناد كقولك ها زيد قائم وها أن زيدا قائم ويتصل بها أي

بأواخر أسماء الإشارة حرف الخطاب وهي الكاف تبيينا على حال

المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإنما

جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو

كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي أي حروف

الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة فاشترك خطاب الاثنين

فرجعت الخمسة مضروبة في خمسة من أنواع أسماء الإشارة

يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة إلى

خمسة لاشتراك جمعهما وإنما قلنا من أنواع أسماء الإشارة لأن

أفراد المفرد المؤنث ينتهي إلى ستة فيكون أي الحاصل من الضرب

خمسة وعشرين وهي أي تلك الخمسة والعشرون ذاك إلى ذاكن

يعني ذاك إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما إذا أشرت

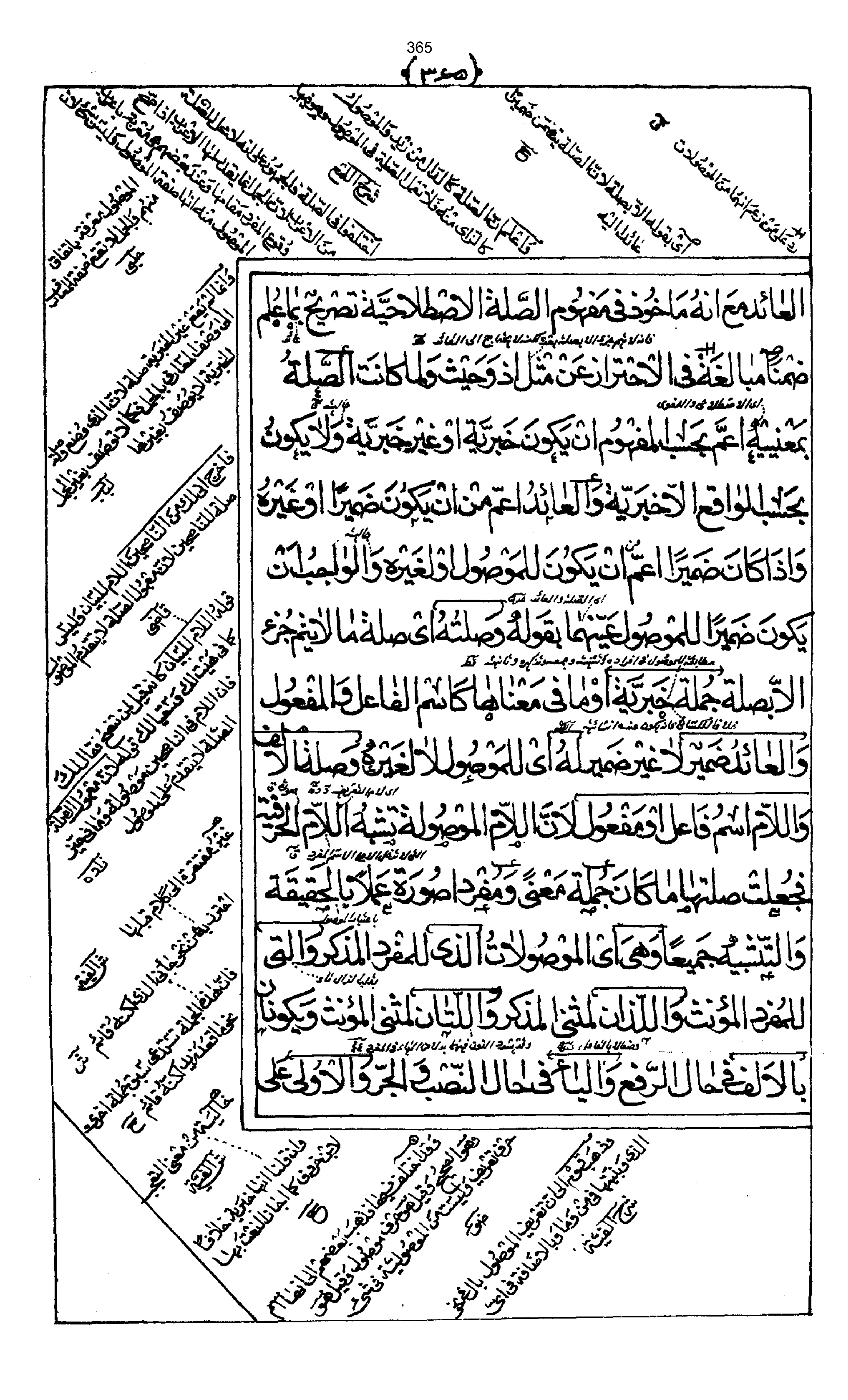
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اى اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين و
خاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تالك الى تاكن وتيك الى
تيكن وتانك وتينك الى تانكن واولئك بالمد واولاك بالقصر
الى اولائكن واولاكن واما ذيلك فقد اورده الزمخشرى والمالكى
وفى الصحاح لا تقل ذيلك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلاث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا
ولجا الى غيره فقال ويقال تلك وتانك وذانك حال
كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه
الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان

يحمل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تالك و
ذانك وتانك مخففتين واولالك بغير اللام للمتوسط وما هو
للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة
لا تستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداهما من
اسماء الاشارة فقد تستعمل فى المكان وغيره

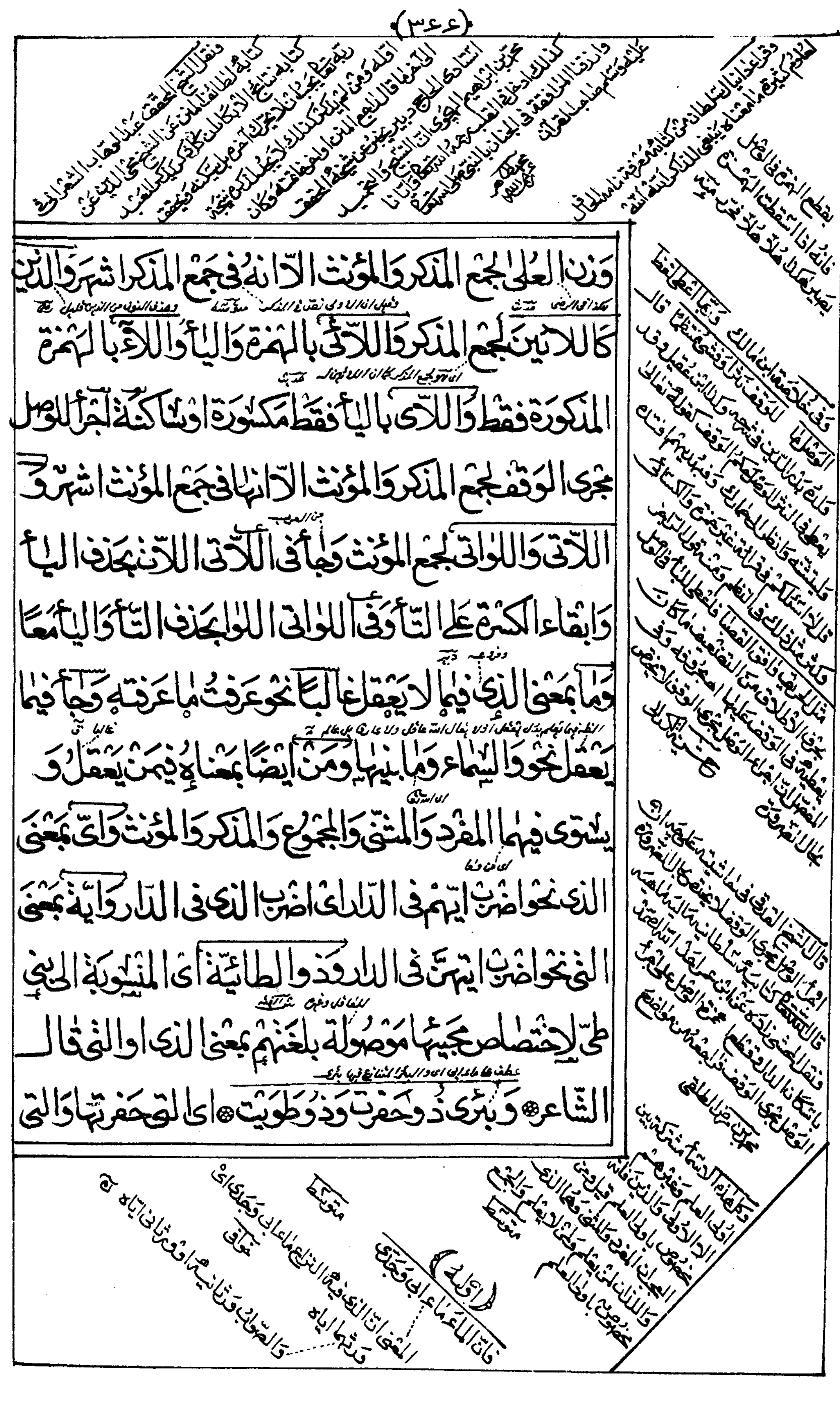
الموصول

اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم
جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته بحيث لا يكون جزءا تاما
ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا
يحمل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر

والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد
بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور و
القرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله
وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم
جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان
يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي فلا يلزم الدور وذكر



العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة
بمعنييه اعم بحسب المفهوم ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون
بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان
يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزء
الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة
والتشبيه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان
بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على



وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فی جمع المذكر اشهر والذین

كاللائین لجمع المذكر واللاتی بالهمزة والیاء واللاء بالهمزة

المذكورة فقط واللای بالیاء فقط مكسورة اوساكنة اجراء للوصل

مجری الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فی جمع المؤنث اشهر و

اللاتی واللواتی لجمع المؤنث وجاء فی اللاتی اللات بحذف الیاء

وابقاء الكسرة علی التاء وفی اللواتی اللوا بحذف التاء والیاء معا

وما بمعنی الذی فیما لا یعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فیما

یعقل نحو والسماء وما بناها ومن ایضا بمعناه فیمن یعقل و

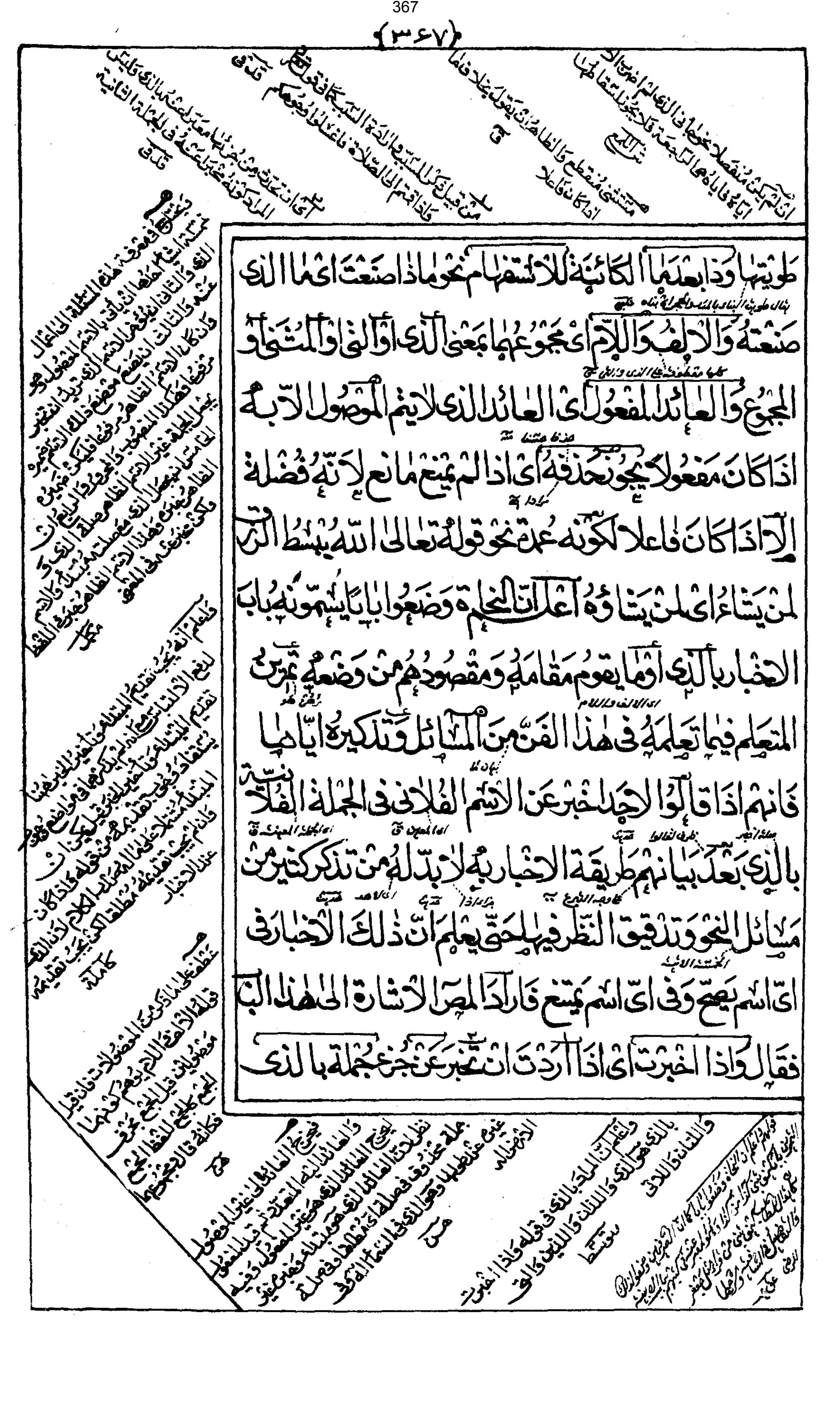
یستوی فیهما المفرد والمثنی والمجموع والمذكر والمؤنث وای بمعنی

الذی نحو اضرب ایهم فی الدار ای اضرب الذی فی الدار وایة بمعنی

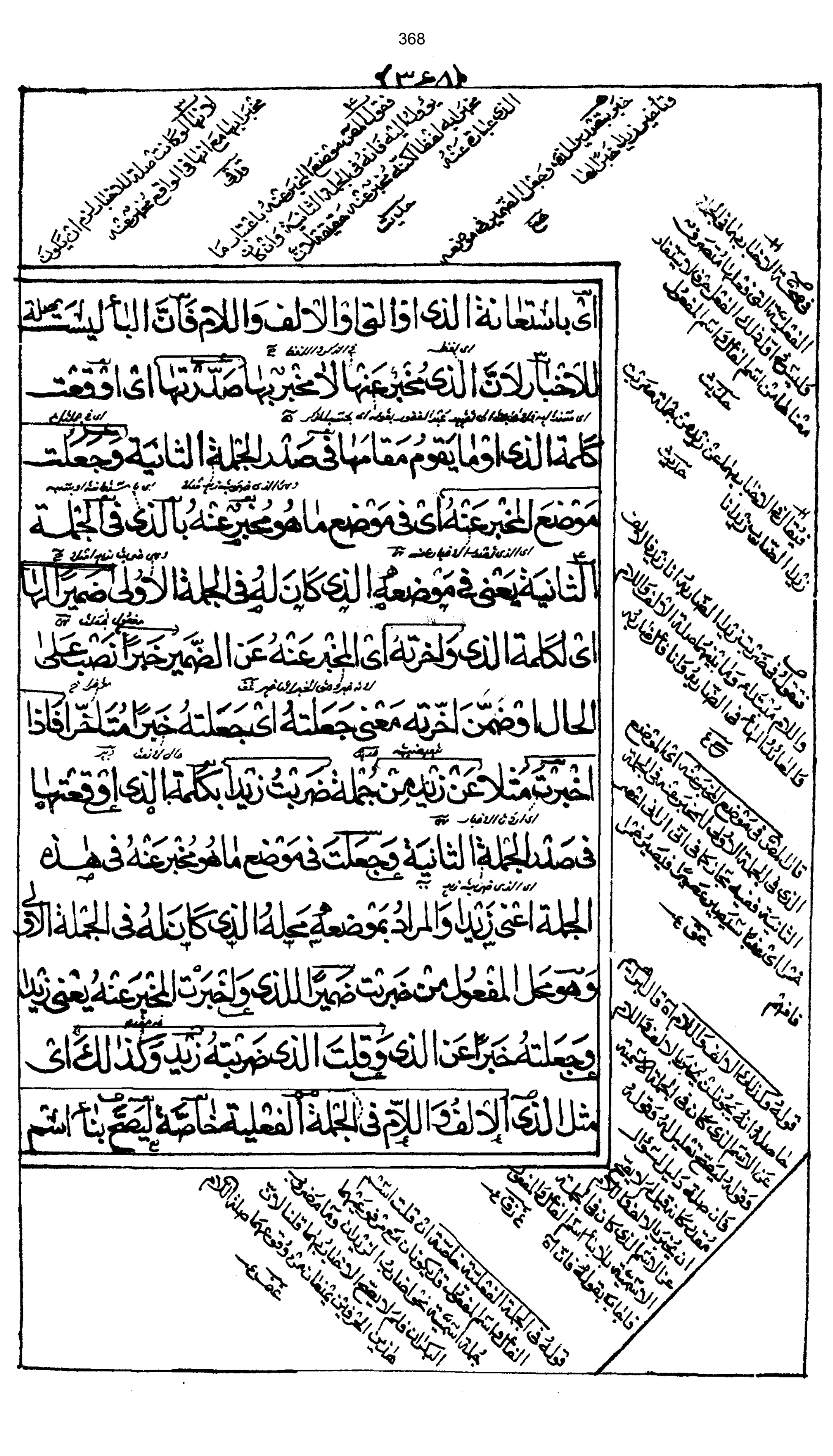
التی نحو اضرب ایتهن فی الدار وذو الطائیة ای المنسوبة الی بنی

طی لاختصاص مجیئها موصولة بلغتهم بمعنی الذی او التی قال

الشاعر ﴿ وبئری ذو حفرت وذو طویت ﴾ ای التی حفرتها والتی

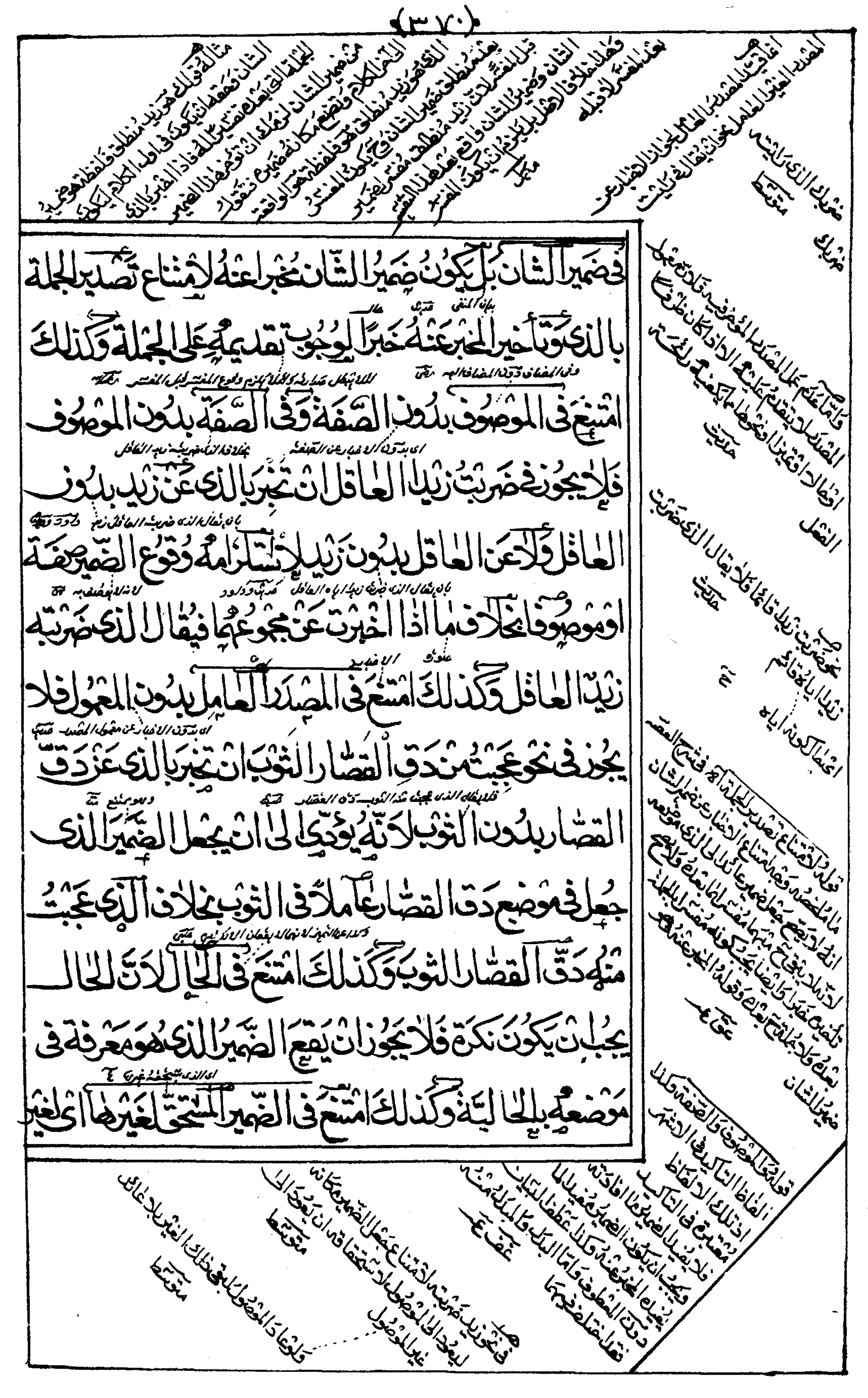


طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى
صنعته والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او
المجموع والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به
اذا كان مفعولا يجوز حذفه اى اذا لم يمنع مانع لانه فضلة
الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء اى لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب
الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها
فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية
بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من
مسائل النحو وتدقيق النظر فيها لحق يعلم ان ذلك الاخبار فى
اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى



اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة
للاخبار لان الذى يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها اى اوقعت
كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة
الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها
اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على
الحال وضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا فاذا
اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها
فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه
الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا
وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى
مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم

الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم
الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي
يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من
زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور
الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا عنه تعذر الاخبار ومن ثمه
اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي



فی ضمیر الشان بل یکون ضمیر الشان مخبرا عنه لامتناع تصدیر الجملة
بالذی وتأخیر المخبر عنه خبرا لوجوب تقدیمه علی الجملة وکذلک
امتنع فی الموصوف بدون الصفة وفی الصفة بدون الموصوف
فلا یجوز فی ضربت زیدا العاقل ان تخبر بالذی عن زید بدون
العاقل ولا عن العاقل بدون زید لاستلزامه وقوع الضمیر صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فیقال الذی ضربته
زید العاقل وکذلک امتنع فی المصدر العامل بدون المعمول فلا
یجوز فی نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذی عن دق
القصار بدون الثوب لانه یؤدی الی ان یجعل الضمیر الذی
جعل فی موضع دق القصار عاملا فی الثوب بخلاف الذی عجبت
منه دق القصار الثوب وکذلک امتنع فی الحال لان الحال
یجب ان یکون نکرة فلا یجوز ان یقع الضمیر الذی هو معرفة فی
موضعه بالحالیة وکذلک امتنع فی الضمیر المستحق لغیرها ای لغیر

كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزامه ذلك عود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي
على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح
الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا
جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته
عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية
لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما
ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي و
الشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او

صبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال



نعم الشئ هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن
كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك والاستفهامية نحو
من غلامك ومن ضربت والشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد
ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جائك قد اكرمته الا في
التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واي للمذكر
واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة و
الصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو
ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي لا يقع صفة اتفاقا فلم
جعلها المصنف التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان تمامها الواقعة
صفة هي في الاصل الاستفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل برجل
عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية

الى الصفة وهى اى كل من اى وآية معربة بالاتفاق وحدهما لا

يشاركهما فى الاعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان

واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لانه لزم فيهما الاضافة

الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا

الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن

من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم

هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهه

الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم

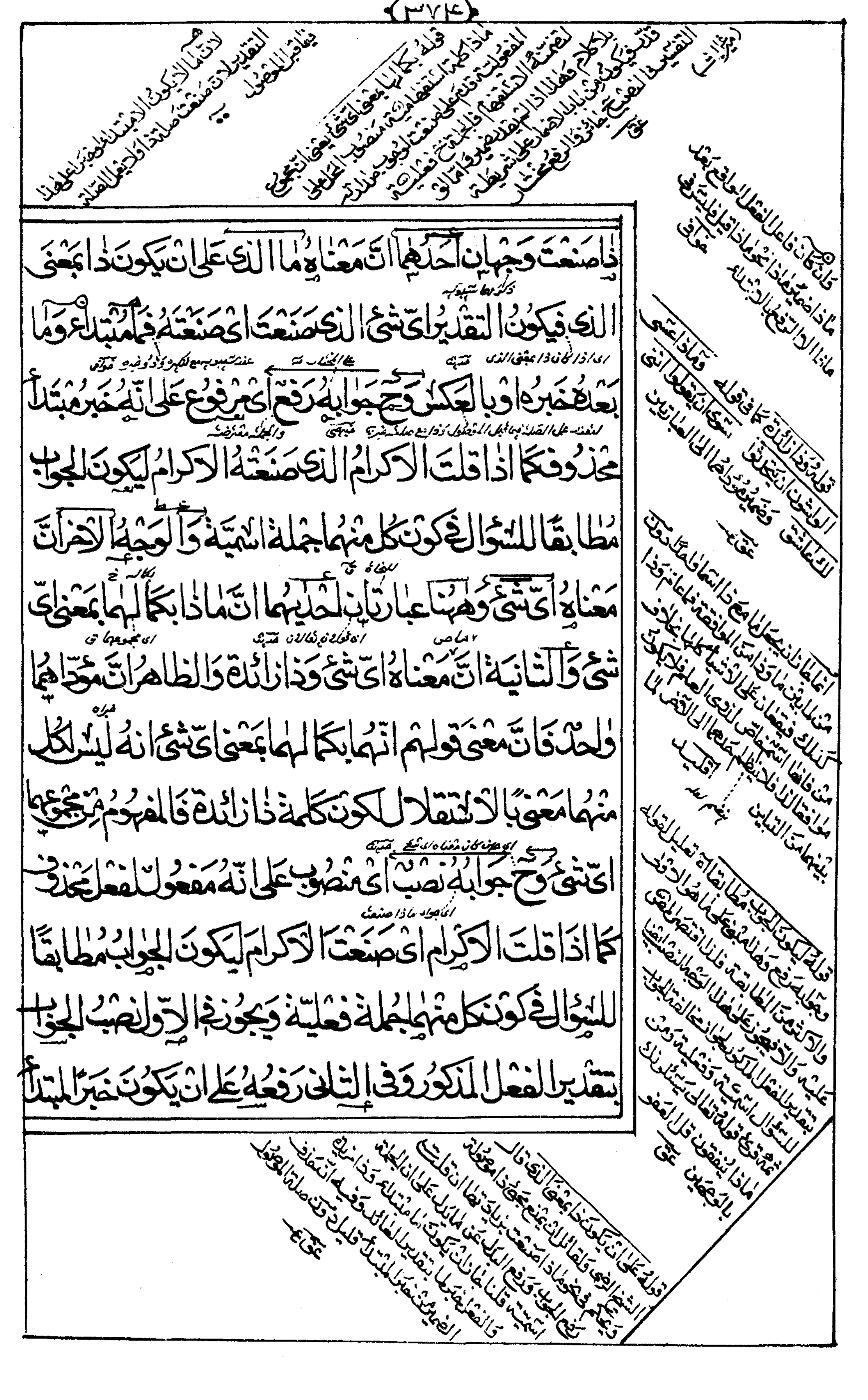
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف

من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة

لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى لو حذف صدر صلتها لانه

ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى و

بناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ما



ذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى
الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما
بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان
معناه اي شيء وههنا عبارتان لاحديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي
شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انهما بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما
اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر المبتدأ

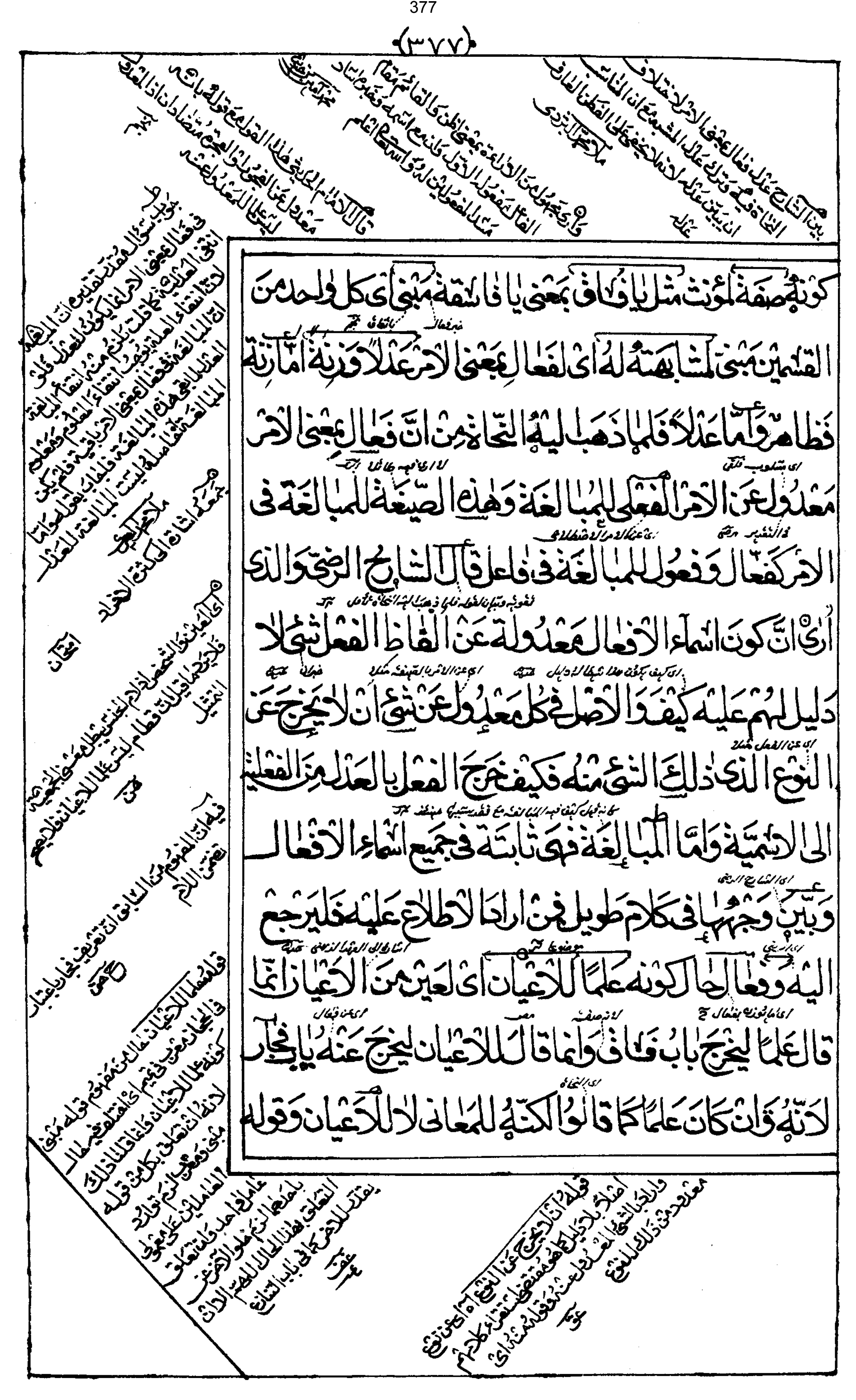


محذوف ولم تعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال

ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى
اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى
الاصل فيما قيل انّ أُفّ بمعنى اتضجر واوّه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت عبّر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان
يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو
بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم
وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى
الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها
لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان
يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضى

وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذا العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه
الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل
الضارب امس نقضا على التعريف وفعال التي مما يوازن بفعال للكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى
انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال
قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه
اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا
على انه لم يأت الا نادرا وفعال الحال لكونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف
مؤنث ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال



كونه صفة لمؤنث مثل يا فُساق بمعنى يا فاسقة مبني اى كل واحد من

القسمين مبني لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما زنة

فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر

معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في

الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي

ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا

دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن

النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال

وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع

اليه وفي الحال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما

قال علما ليخرج باب فساق واما قال للاعيان ليخرج عنه يا فجار

لانه وان كان علما كما قالوا الكنه للمعاني لا للاعيان وقوله



مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علماً
للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته بفعال
بمعنى الامر عدلاً ووزناً معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي
الا في فعال علماً للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علماً
لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
المصادر لزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة

بل هي باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر

مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان

عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا تقدر ان

تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على

سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا

قلت غاق قاصدا لان تصدر ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح

لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما

لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح

ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات

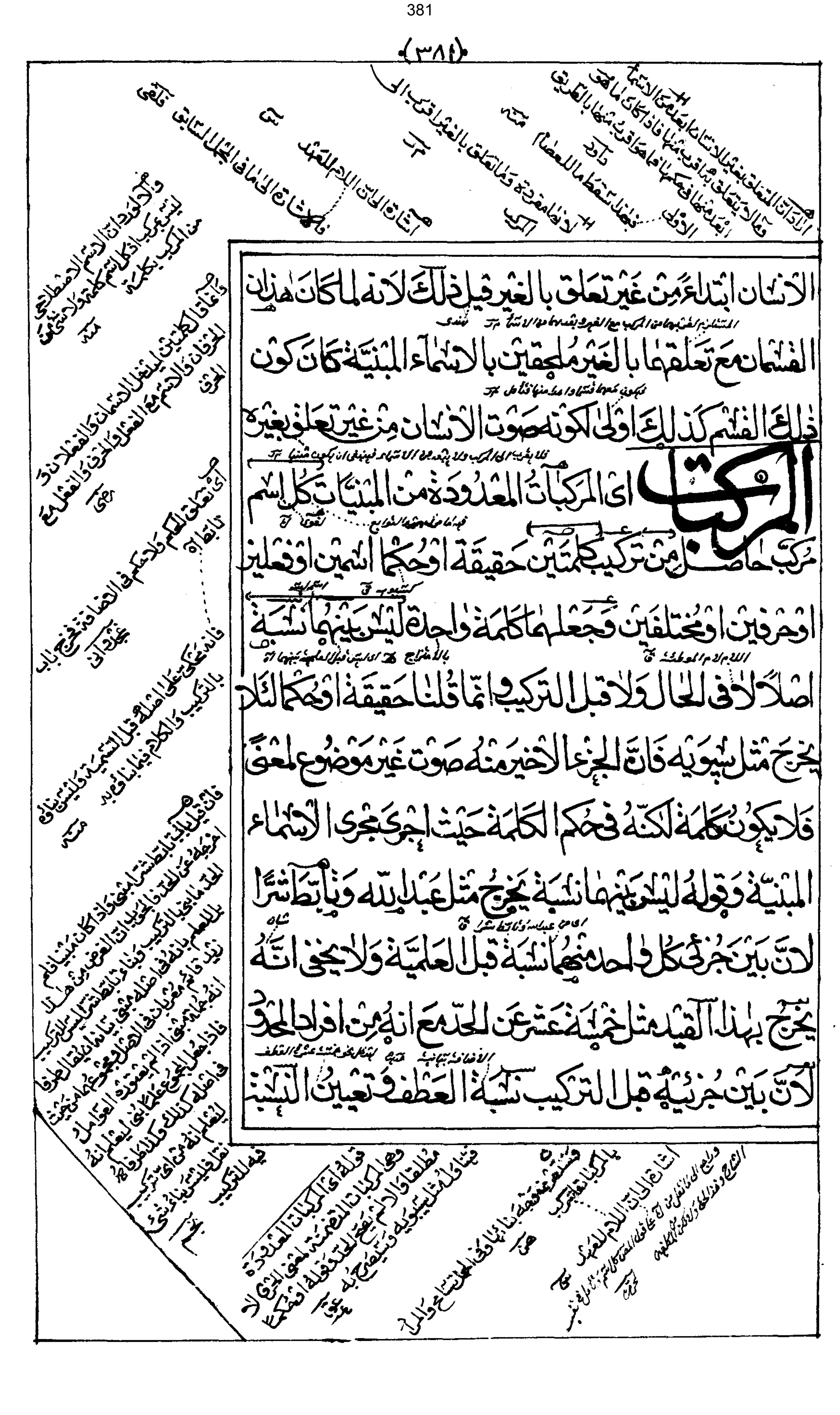
لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا

قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق

صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث

انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات هنا

ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي
بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذ حكمها وبنيت لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت
اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم
الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا
اي لا لاناختها او زجرها او دعائها او نحو ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو
للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا
كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق
اذا صوت بها الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددا او مخففا
عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت



الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان
القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون
ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره

المركب اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا
يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه
يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة

على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد

والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر

هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم

من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية

ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية

التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان

هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما

ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من

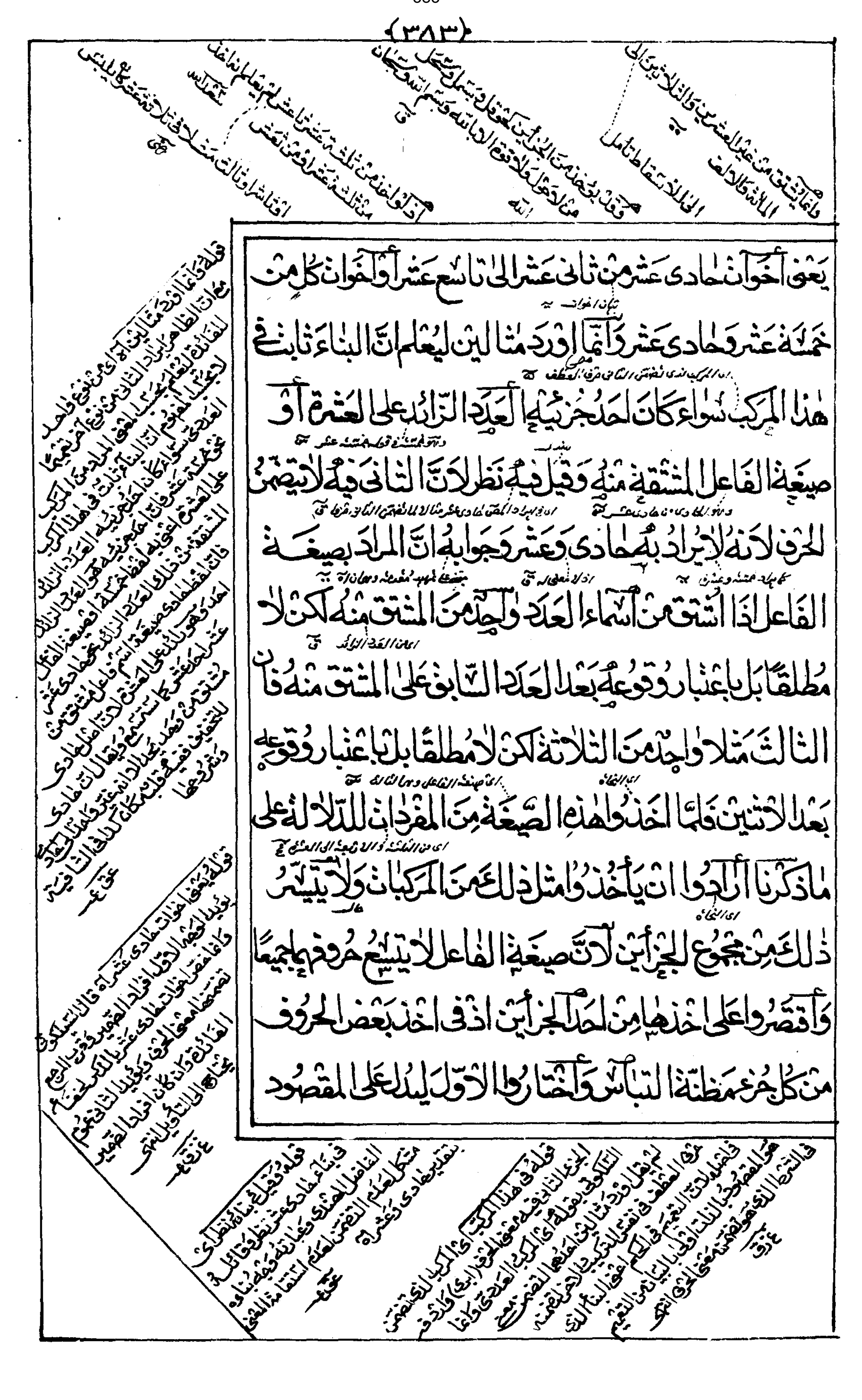
غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن

الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف وغيره بنيا اي الجزآن الاول

لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس له محل الاعراب و

الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة

حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها



يعني أخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر أو أخوات كل من
خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في
هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة أو
صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من أسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا
مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على
ما ذكرنا أرادوا ان يأخذوا امثال ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزأين لان صيغة الفاعل لا يتسع حروفهما جميعا
واقتصروا على اخذها من احد الجزأين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود

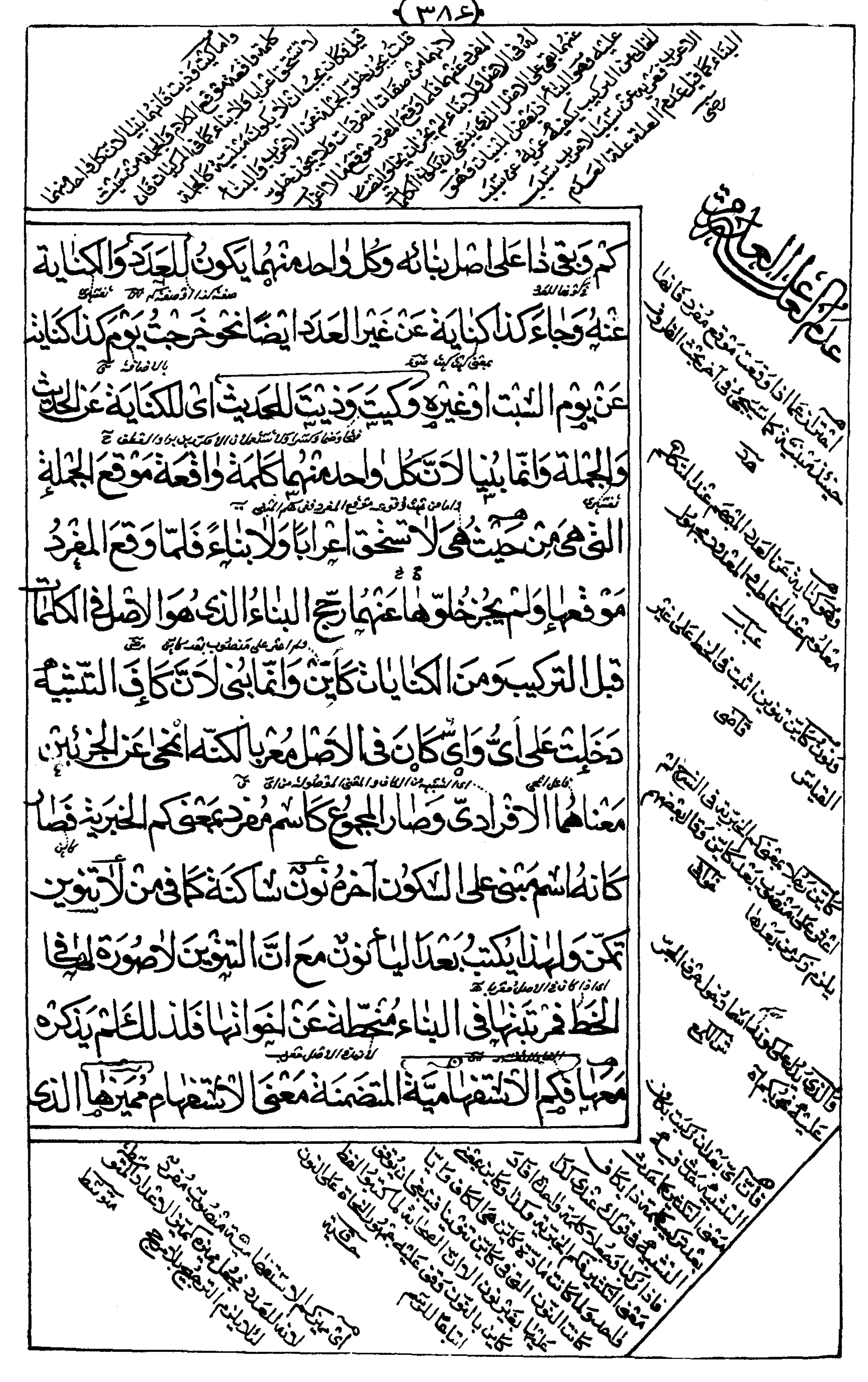
اي كما ان اصل الحادي عشر احد عشر كذلك اصل الحادي والعشرون احد وعشرون من غير فرق من حيث الاصل

مِن اول الامر فلخذو امثالاً من احد عشر المتضمن حرف العطف فحادی
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادی
عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن
حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادی وعشر اذ لا معول له وعلى
هذا القياس الحادی والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل
يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب
الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات و
فيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزأين معا واضافة الاول
الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزأين

واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل
الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى



كم ويبنى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة
التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد
موقعها ولم يجز خلوها عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه
دخلت على اى واى كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين
معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له فى
الخط فرتبتها فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى

يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التميز مفردا لانها

لما كانت للعدد مطلقا ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة

وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل

كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة

مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما

تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد

الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه

ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا الباب مثله في التصريح

بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها

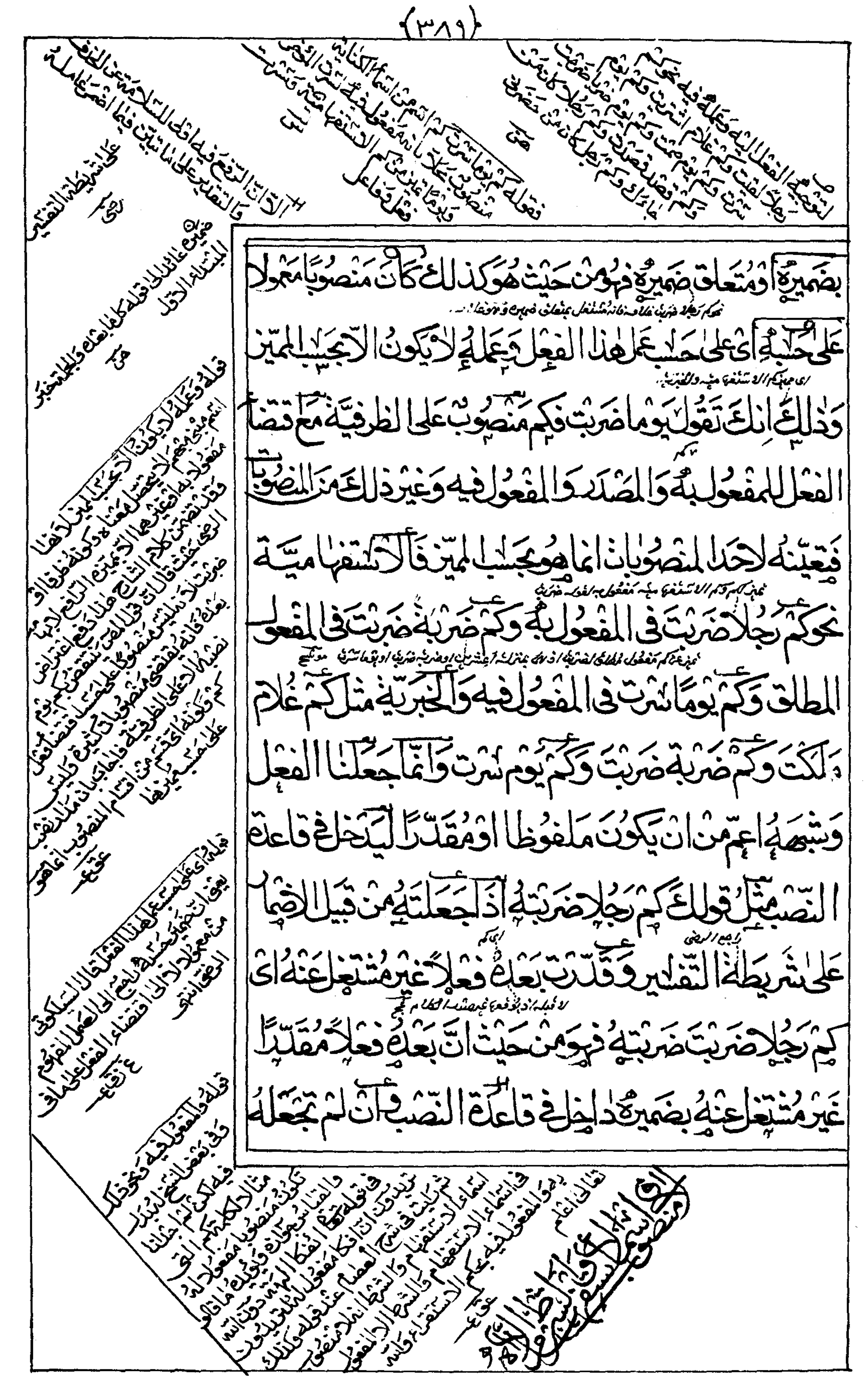
ويدخل من فيهما اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول

كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي

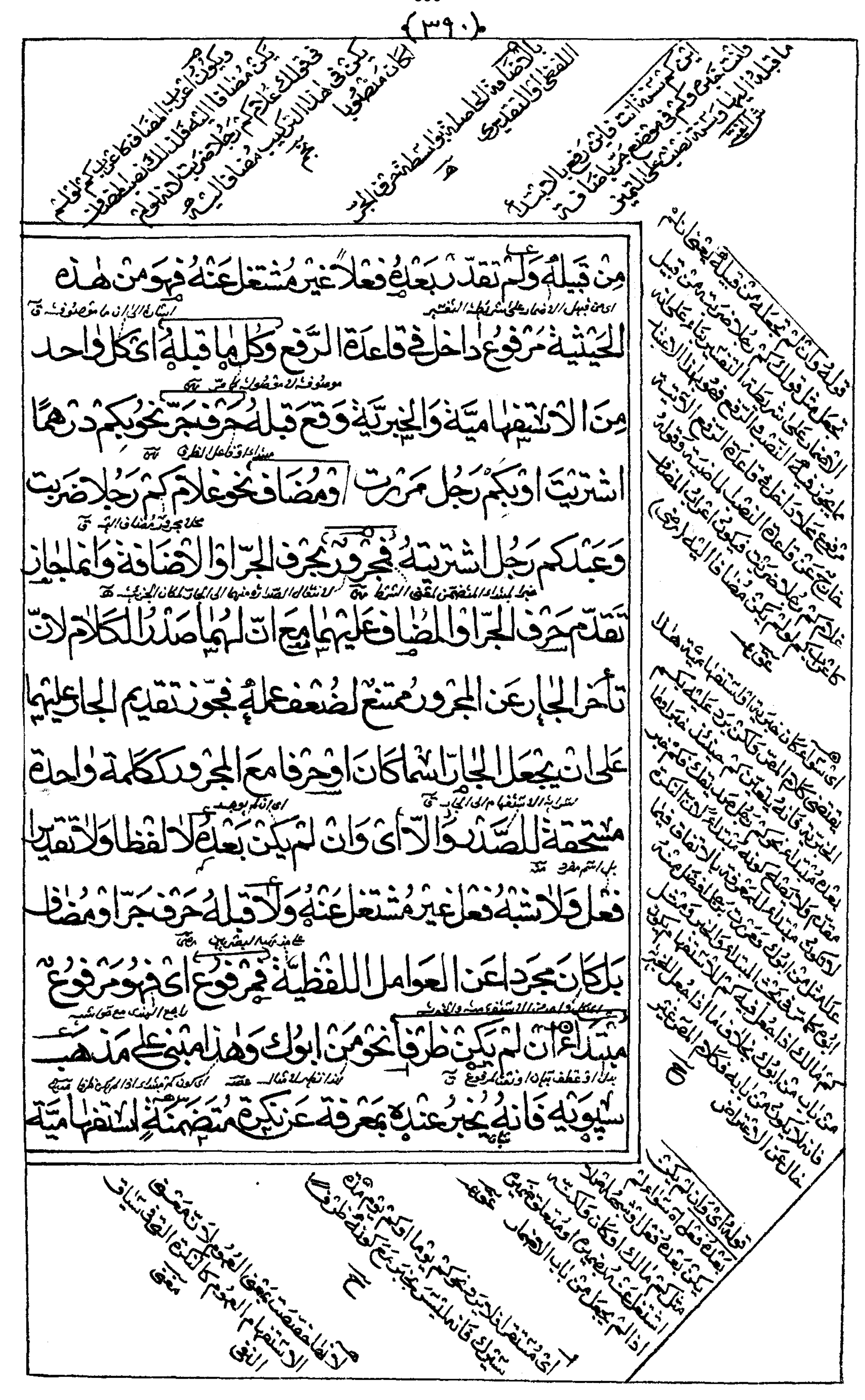
هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك

لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية

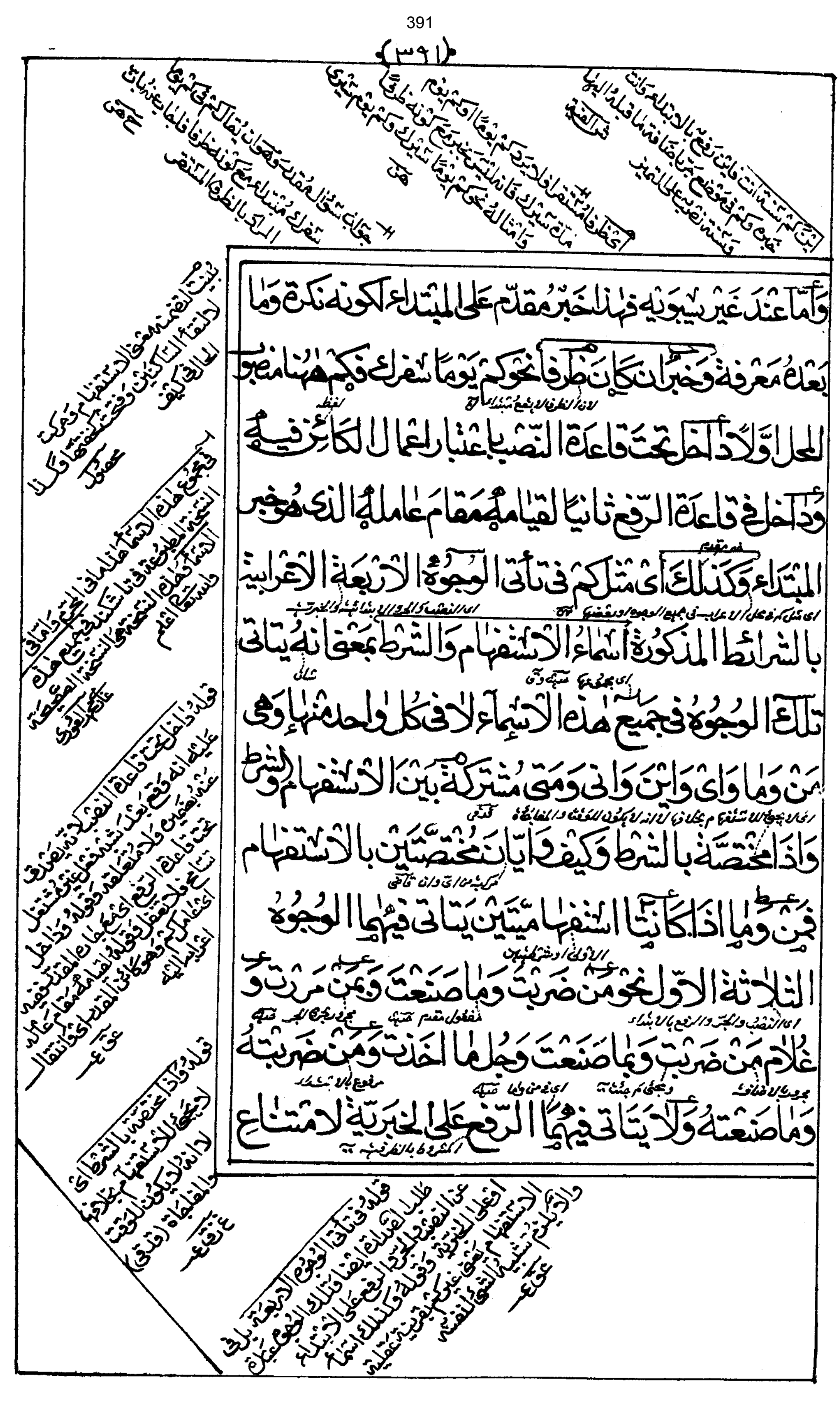
فلم أعثر عليه مجرورا في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من
كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال لكلتاهما لكان
اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا
هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد
منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما
بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه



بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا
على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز
وذلك انك تقول يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول
المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى
كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا
غير مشتغل عنه بضميره داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله



من قبله ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل عنه فهو من هذه
الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله أي كل واحد
من الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهمًا
اشتريت أو بكم رجل مررت أو مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت
وعبد كم رجل اشتريته فمجرور بحرف الجر أو الإضافة وإنما جاز
تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام لأن
تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما
على أن يجعل الجار اسمًا كان أو حرفًا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر وإلا أي وإن لم يكن بعده لا لفظًا ولا تقديرًا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر أو مضاف
بل كان مجردًا عن العوامل اللفظية فمرفوع أي فهو مرفوع
مبتدأ إن لم يكن ظرفًا نحو كم أبوك وهذا مبني على مذهب
سيبويه فإنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهامية



وأما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما
بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب
المحل أولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار العامل الكائن فيه
وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر
المبتدأ وكذلك أي مثل كم في تأتي الوجوه الأربعة الإعرابية
بالشرائط المذكورة أسماء الاستفهام والشرط بمعنى أنه يأتي
تلك الوجوه في جميع هذه الأسماء لا في كل واحد منها وهي
من وما وأي وأين وأنى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
وإذا مختصة بالشرط وكيف وأيان مختصتان بالاستفهام
فمن وما إذا كانتا استفهاميتين يأتي فيهما الوجوه
الثلاثة الأول نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت و
غلام من ضربت وما صنعت وجل ما أخذت ومن ضربته
وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع

طرفيهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه

الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر

وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم

من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط

الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح

الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين

وايان وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من

كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج

عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو

اى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو فهى مرفوعة بالابتداء

وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد في كلام

العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع

انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك

بفلان اى متى كائن عهدك به واما اي فيأتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كان مجيئك فاى
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة يعنى فيما يحتمل الاستفهام والخبر وذكر
المميز وحذفه ثلاثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها
وفى مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى
النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلاثة فى كم احدها
رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان تعتبر الاوجه الثلاثة فى مميزها اعنى عمة

فأحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو
غير مذكور فيما سبق فكان الأليق تأخير هذا عن قوله وقد
يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق في هجو جرير او تمامه فدعاء قد
حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل
فيكون منقلبة الكف او القدم بحيث انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذه خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها
فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع
عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى

الحلب ولا تطيع بسهولة في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة

وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على

تقدير النصب على سبيل التهكم كأنه ذهل عن كمية عدد عماته

وخالاته فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل

التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري

واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة

او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه

توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت

او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل

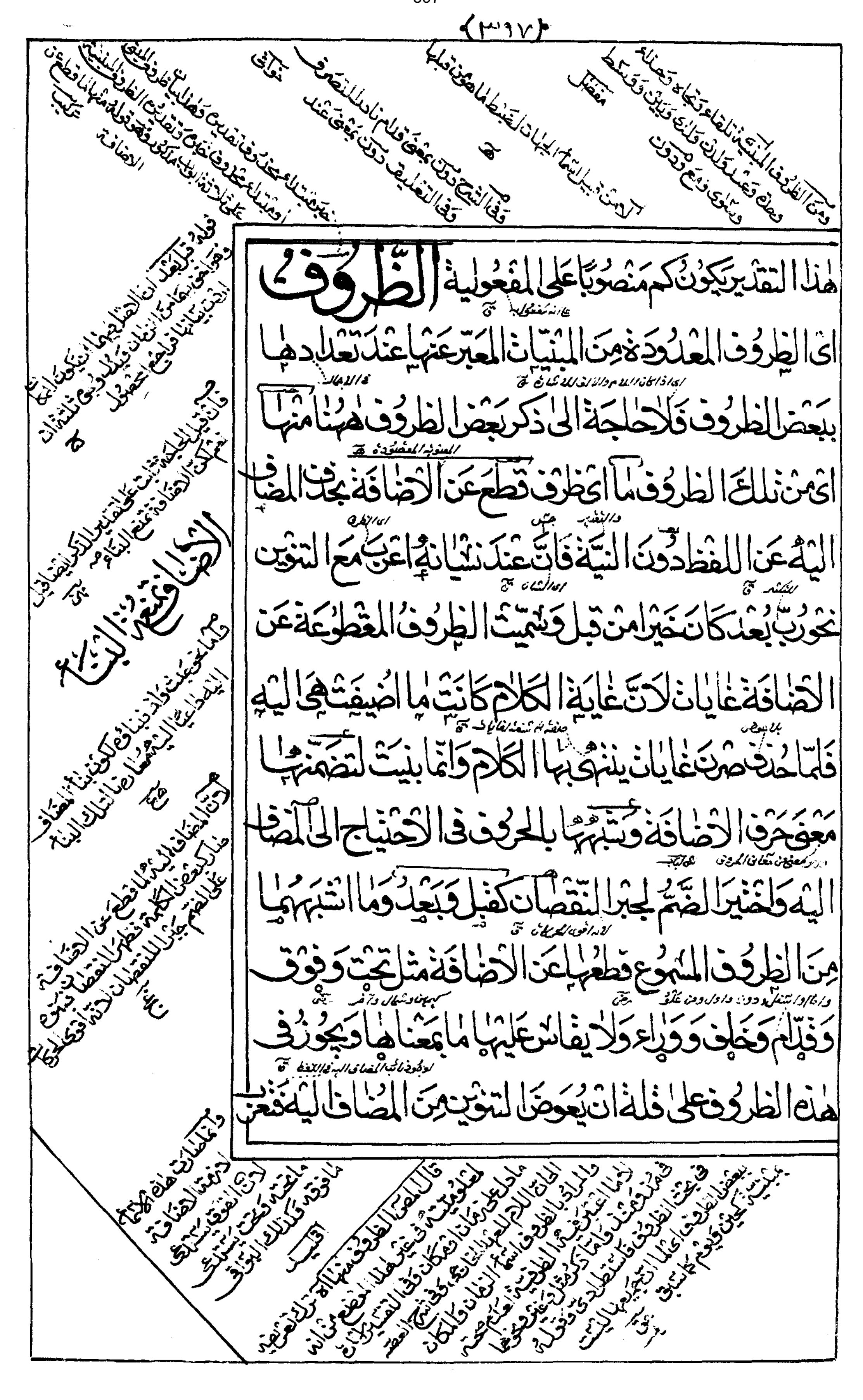
الواقع بعدها متسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية

واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها

واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم

استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي

في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سُئل عن
كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه
سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا
المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او الخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار
انما هو بالنسبة الى عدد ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او
الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ
في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة
للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى



الظروف

هذا التقدير يكون كم منصوبًا على المفعولية

اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها

ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض الظروف ههنا منها

اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف

اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين

نحو ربّ بعدكان خيرًا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن

الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه

فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها

معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف

اليه ولخير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما

من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق

وقدّام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى

هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب

قال فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات

فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى

منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة

فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق

واجرى مجراه اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير

وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن

غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما

فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا

لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك

اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال او

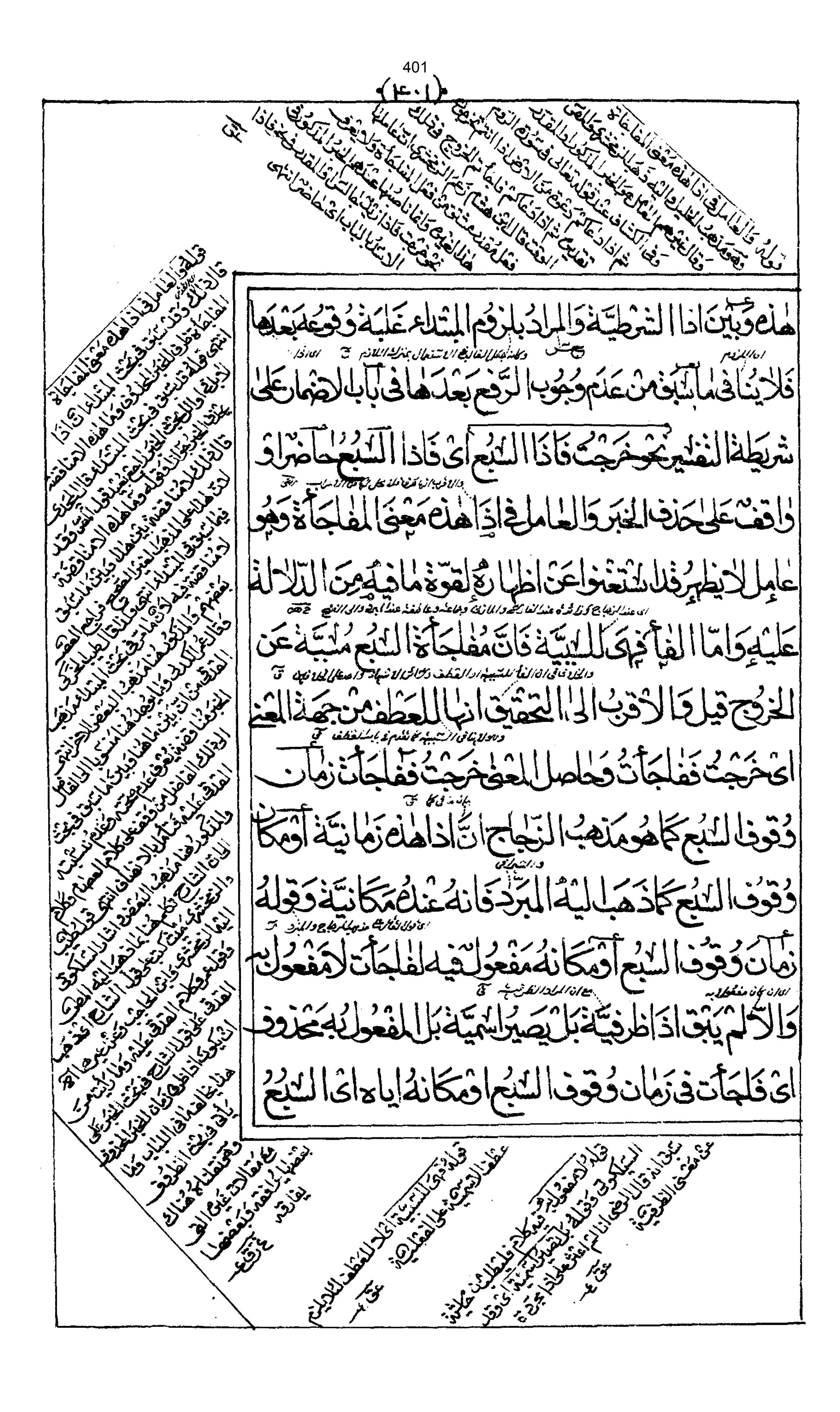
عدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث

للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى

الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمال

وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا
آخره نجما يضيئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان
كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم
مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء
اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية
للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان تدخلا على الماضى و
ذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل

مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم
والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا
طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب
العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد
استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين و
حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في
اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذا علة اخرى لبنائها فلذلك اى لكونه معنى الشرط
فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل المناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فجأة فجأة بالضم والمد
اذا لقيه وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا



هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء عليه وقوعه بعدها

فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على

شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او

واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو

عامل لا يظهر فلا استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة

عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن

الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى

اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان

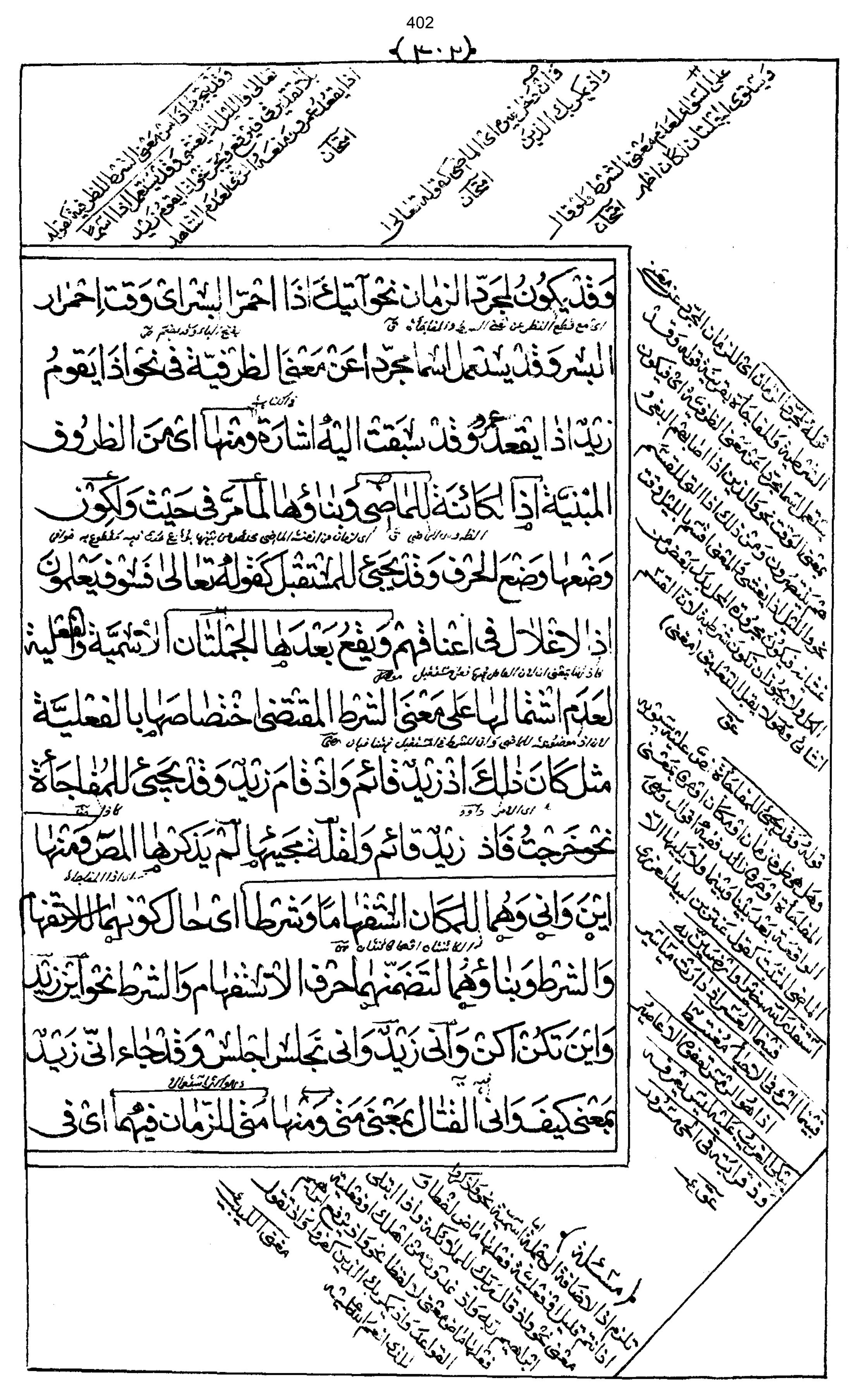
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان

وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانه عنده مكانية وقوله

زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به

والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف

اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع



وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار

البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم

زيد اذ يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف

المبنية اذ لكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث ولكون

وضعها وضع الحرف وقد يجيئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون

اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية

لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية

مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيئ للمفاجاة

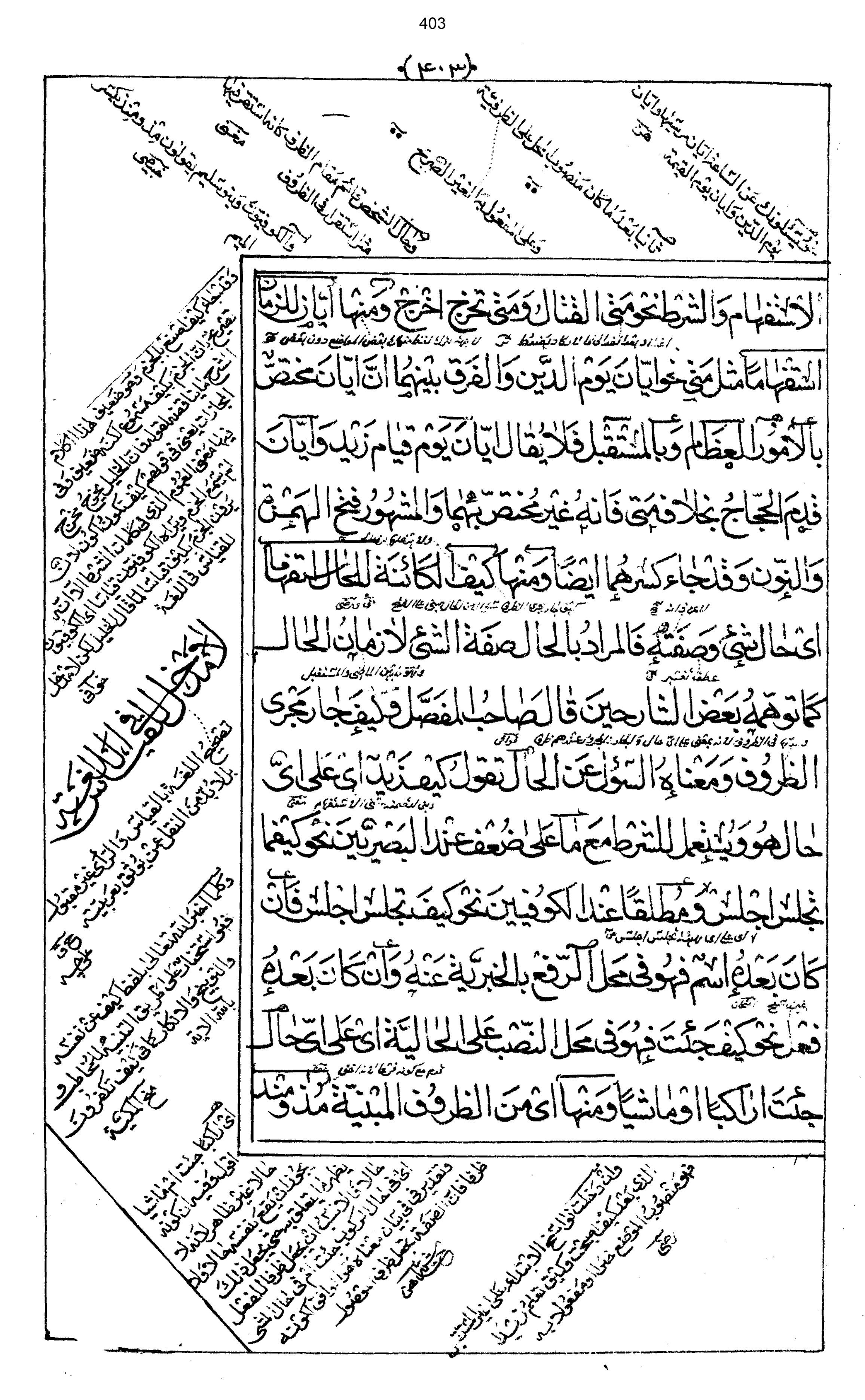
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها

اين وانى وهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام

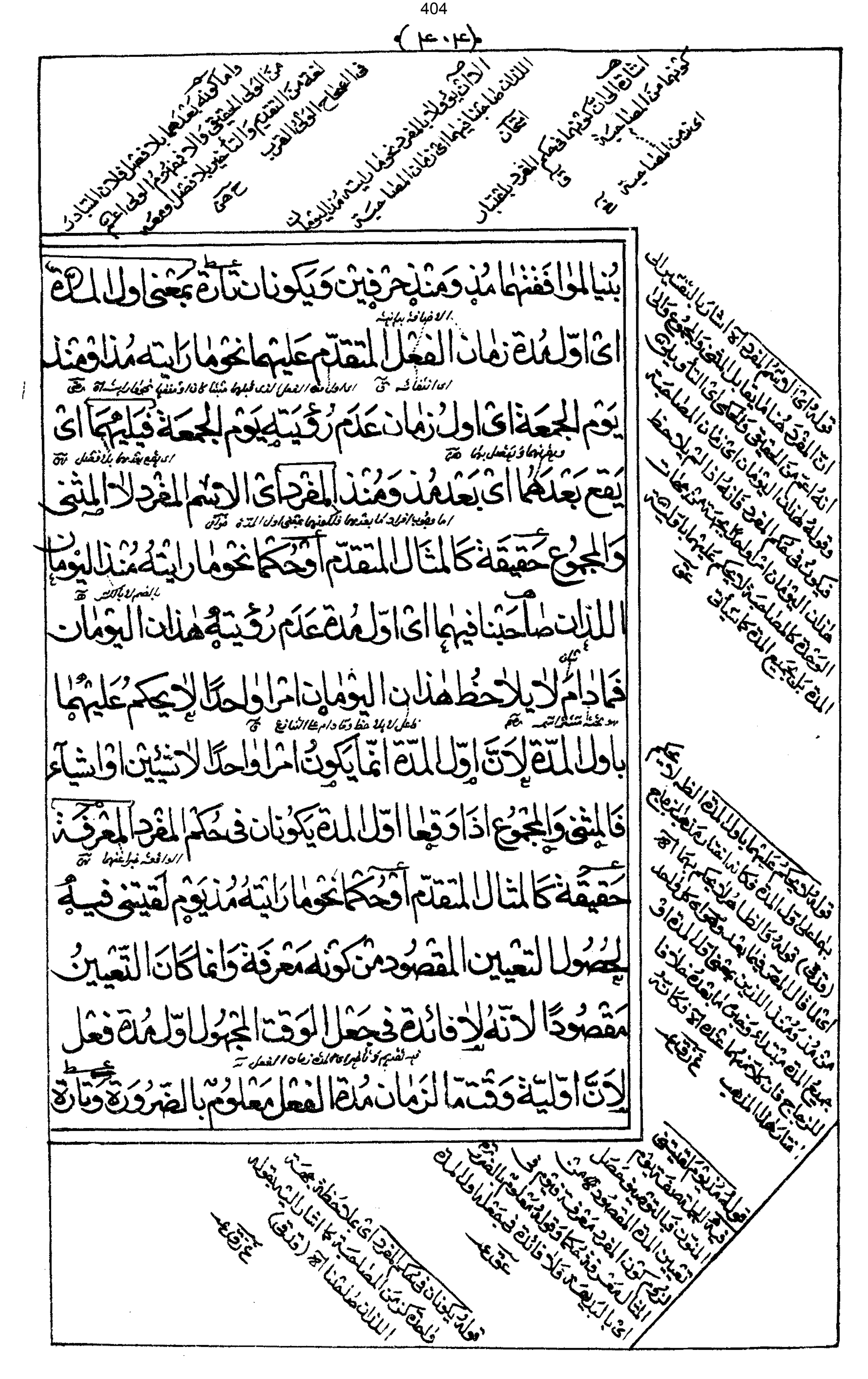
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد

واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد

بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في



للاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان
قدوم الحجاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اتفاقا
اى حال الشيء وصفته فالمراد بالحال الصفة الشيء لا زمان الحال
كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى
حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان
كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال
جئت اراكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ



بنيا الموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة

اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ

يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى

يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى

والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته منذ اليومان

اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان

فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما

باول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء

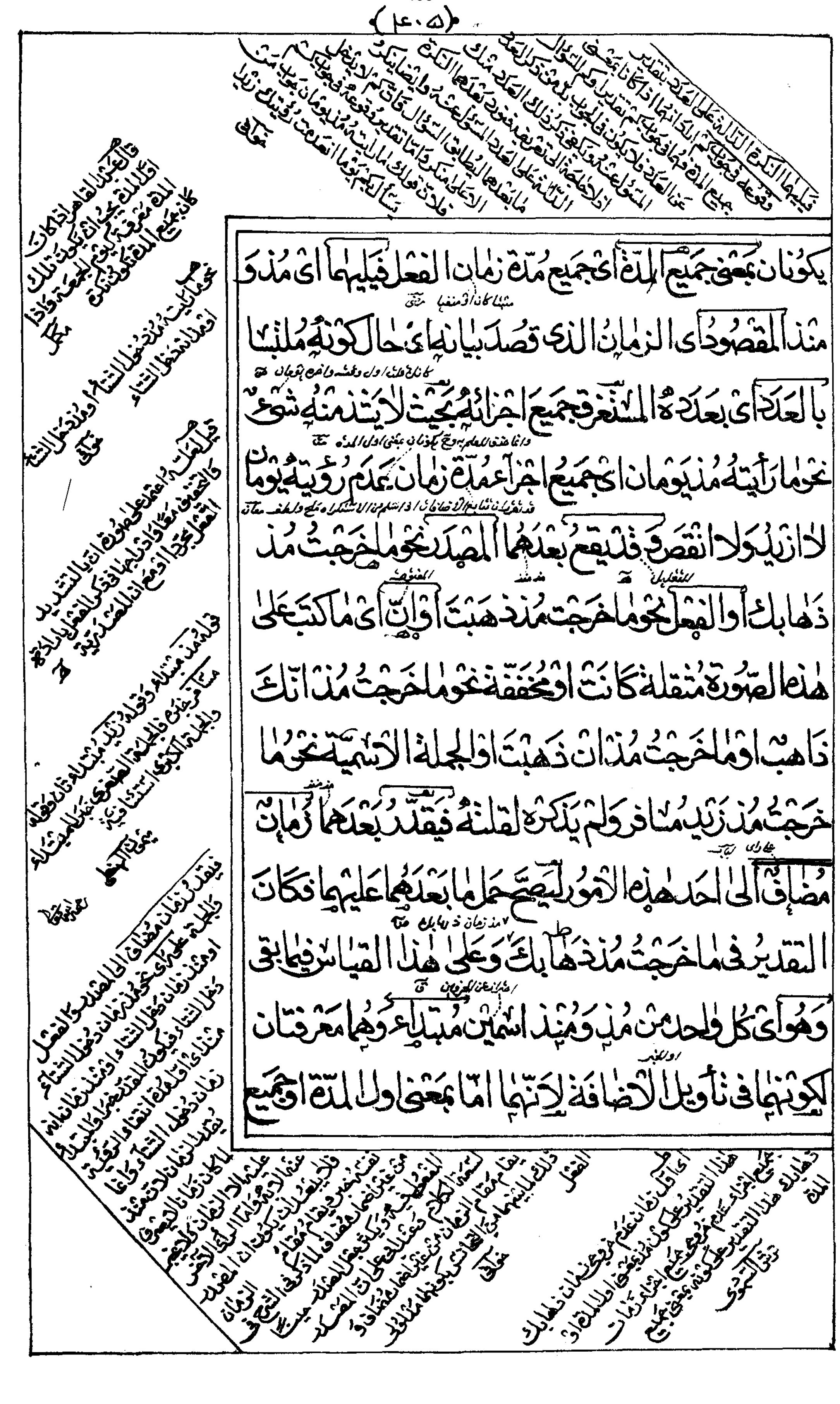
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة

حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه

لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين

مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل

لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة



يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ و
منذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه اى حال كونه ملتبسا
بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ
نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على
هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك
ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما
خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فى ما بقى
وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان
لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع

المذ خبره ما بعدها اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعدها خلافا

للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتدء ما بعدهما ويرد عليه

انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر

معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء وخبرا

فهما اسمان صريحان لاظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية

الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان

ظرفا فى تركيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف

المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد

جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح

اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال

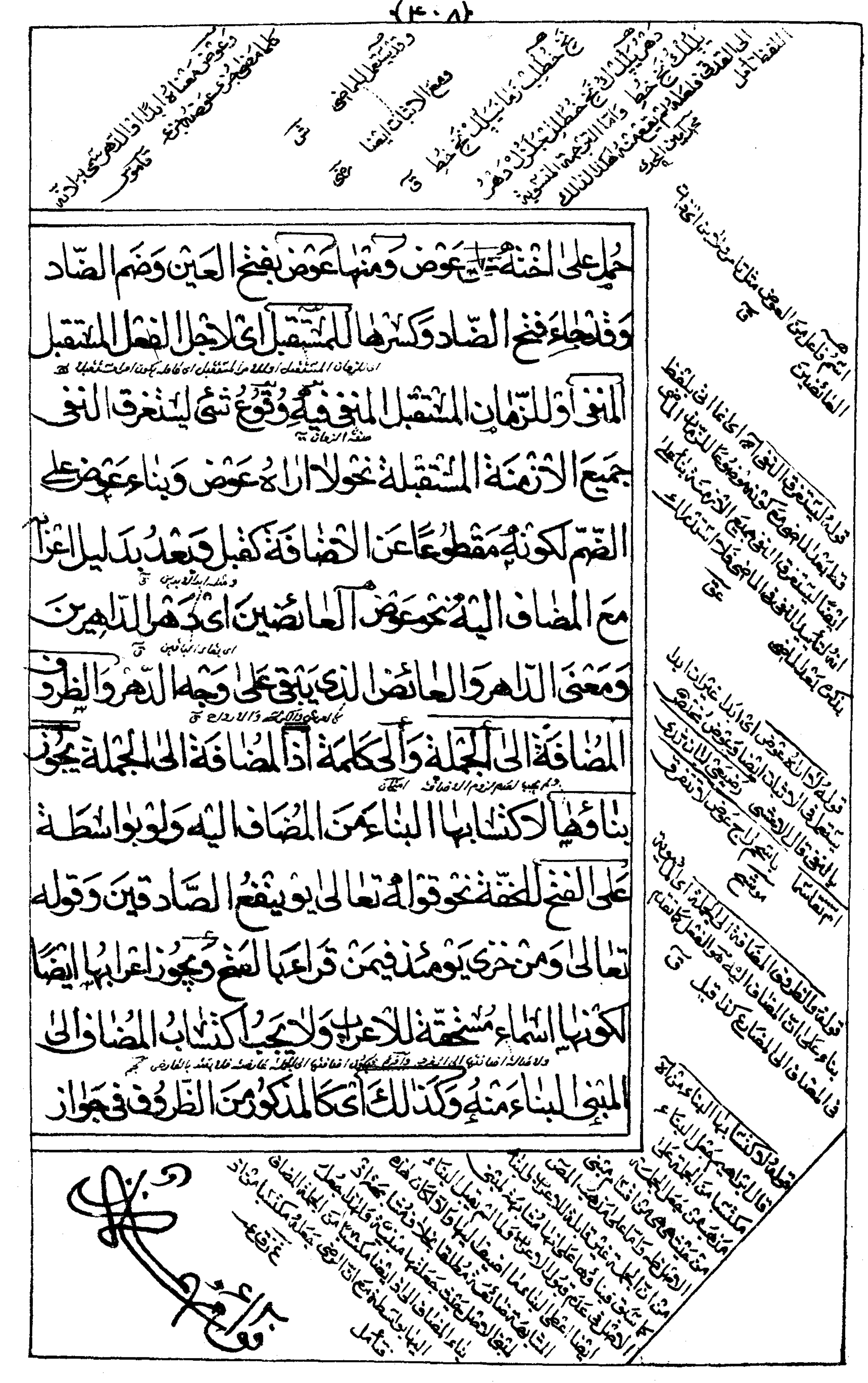
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام و

سكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع

بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق



انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها
بنون التنوين مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون
غدوة اكثر استعمالا من سحر وغيرها ومنها قط مفتوح القاف
مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة و
المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم
فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي
المنفي او للزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها
وضع الحرف وبناء المشددة لتشابهها لاختها المخففة وقيل



حُمِلَ على الخفة عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد

وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل

المنفي او للزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي

جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على

الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه

مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين

ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف

المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز

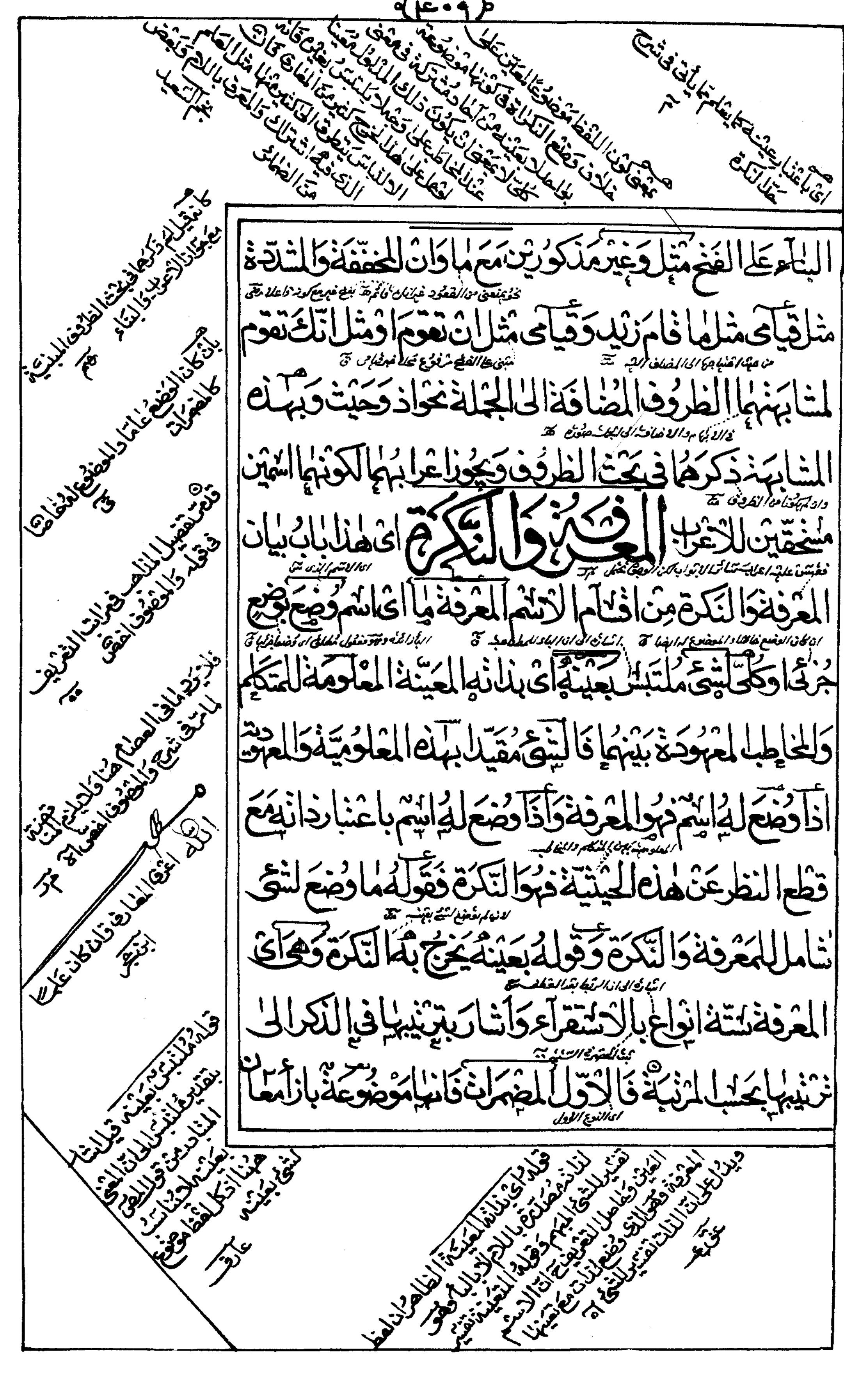
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة

على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله

تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأها بالفتح ويجوز اعرابها ايضا

لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى

المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز



البناء على الفتح مثل وغير مذكورين مع ما وان المخففة والمشددة

مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم

لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه

المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين

مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب بيان

المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع

جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم

والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية

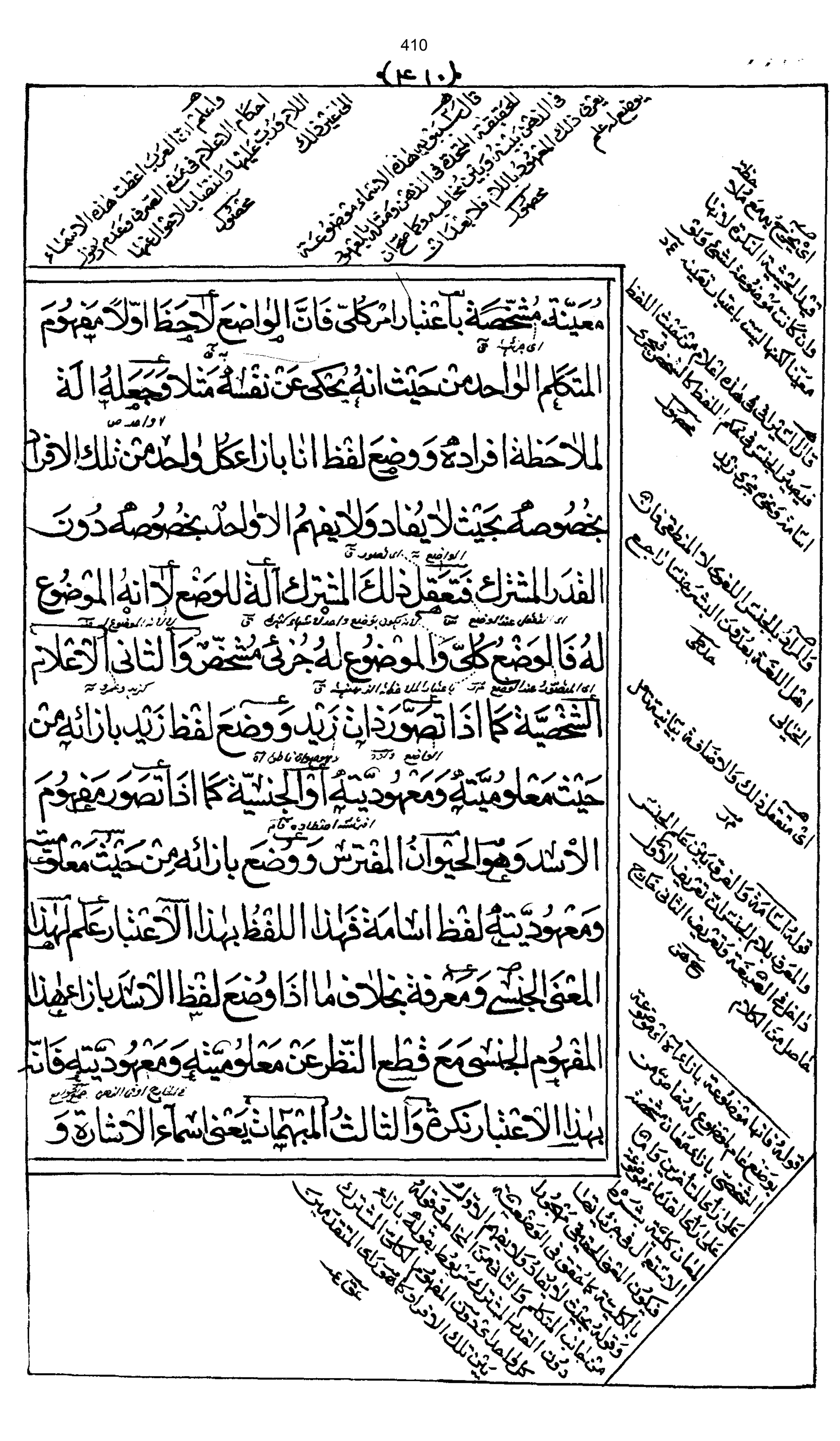
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع

قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء

شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج بها النكرة وهي اي

المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى

ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان



معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون
القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع
له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام
الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من
حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا
المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة و

الموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان
الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لا
لان المتصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاصا لان كل واحد من تلك الافراد خاص لا
المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا
يدخل فيه ما دخله اللام الزائد لتحسين اللفظ والميم في
ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته
قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به

معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكر لرجوعه
الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى
احدها اى احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما
سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى
من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر



والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف

وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام

او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو

اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز

به عن النكرة والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين

بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال

المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة

الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له

ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به

عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد

لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها

فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف
يعنى اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد
وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا
يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا
قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس
المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه
ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات
فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى
احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا
ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد اثباته بين انواع المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافا كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه

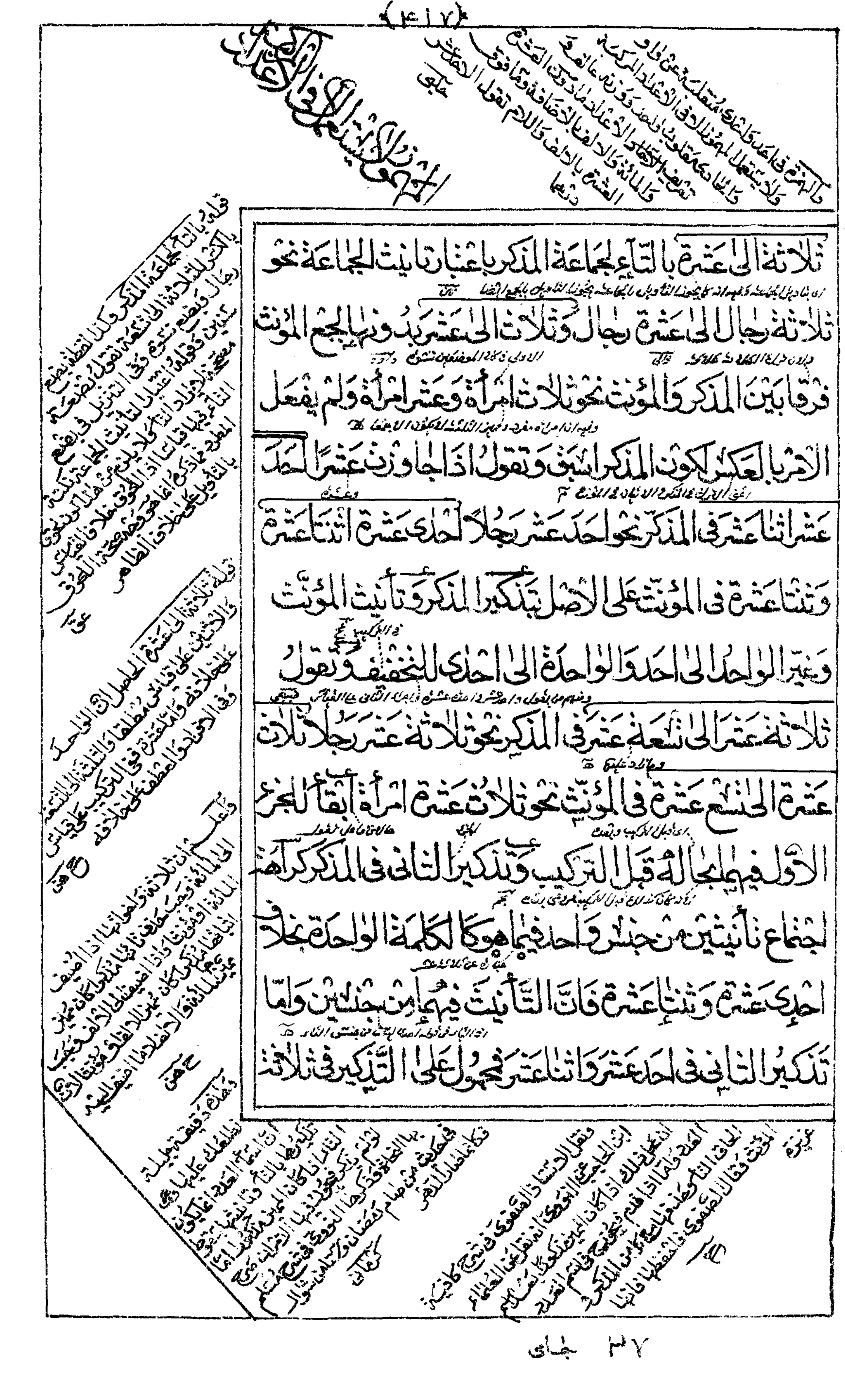


اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة

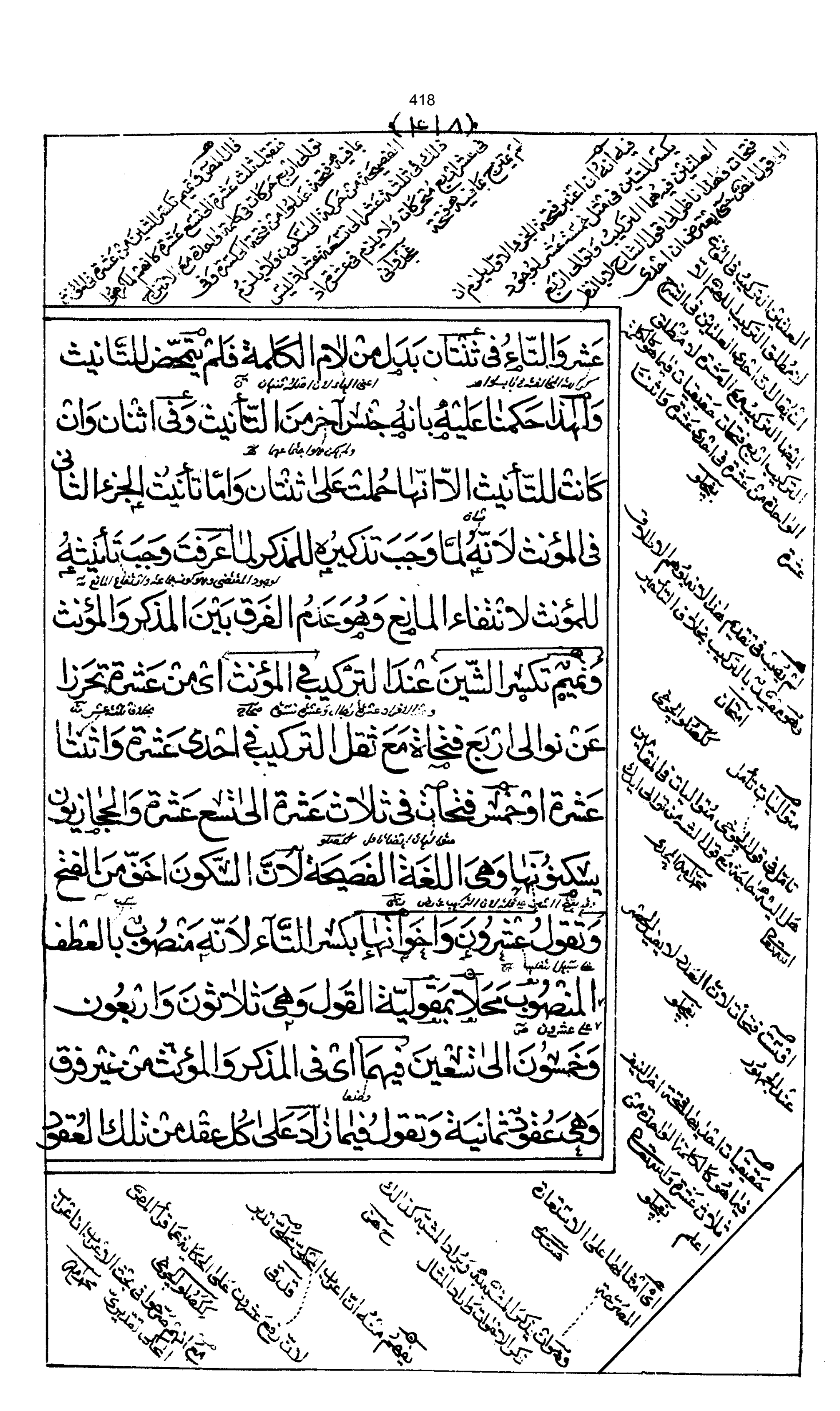
اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير

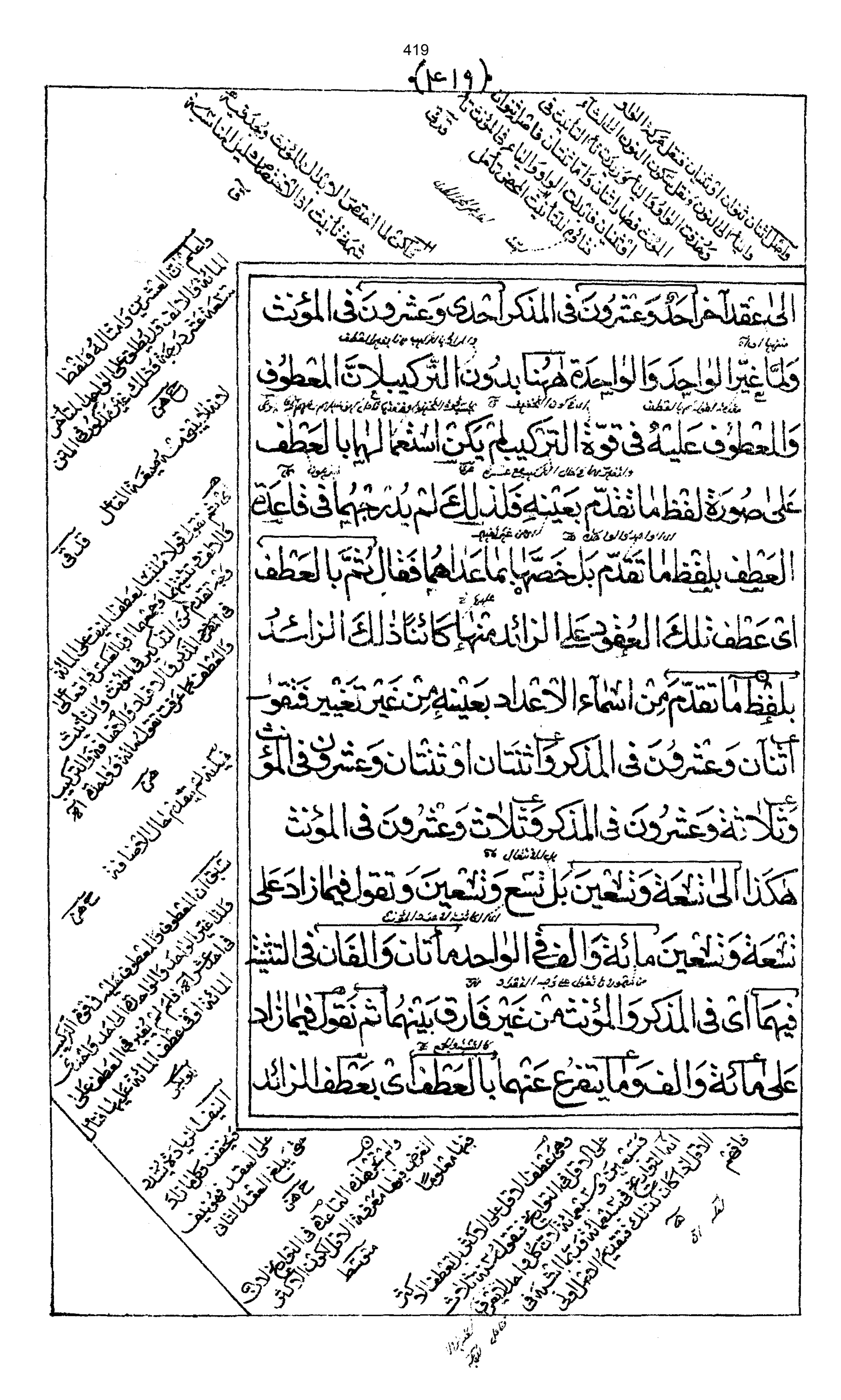
انّ لفظي الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانّهما من
اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
ولما كان المتبادر من هذه العبارة انّ نفس الكميّة هي الموضوع له
من غير اعتبار معنًى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
وذراع وذراعين ومنّ ومنّين حيث لا يفهم منها الوحدة و
الاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها
باقيها امّا بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت و
الوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى
عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة
ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة
اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول



ثلاثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار تأنيث الجماعة نحو
ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلاث الى عشر بدونها للجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث امرأة وعشر امرأة ولم يفعل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد
عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث
وتغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا ثلاث
عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة ابقاء للجزء
الاول فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
لاجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة وثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما
تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلاثة



عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفي اثنان وان
كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه
للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا
عشرة او خمس فتحات في ثلاث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح
وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلاثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق
وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود



الی عقد آخر احد وعشرون فی المذکر احدی وعشرون فی المؤنث

ولما غیر الواحد والواحدة ههنا بدون الترکیبات المعطوف

والمعطوف علیه فی قوة الترکیب لم یکن استعمالهما بالعطف

علی صورة لفظ ما تقدم بعینه فلذلک لم یدرجهما فی قاعدة

العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف

ای عطف تلک العقود علی الزائد منها کائنا ذلک الزائد

بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعینه من غیر تغییر فتقول

اثنان وعشرون فی المذکر واثنتان او ثنتان وعشرون فی المؤنث

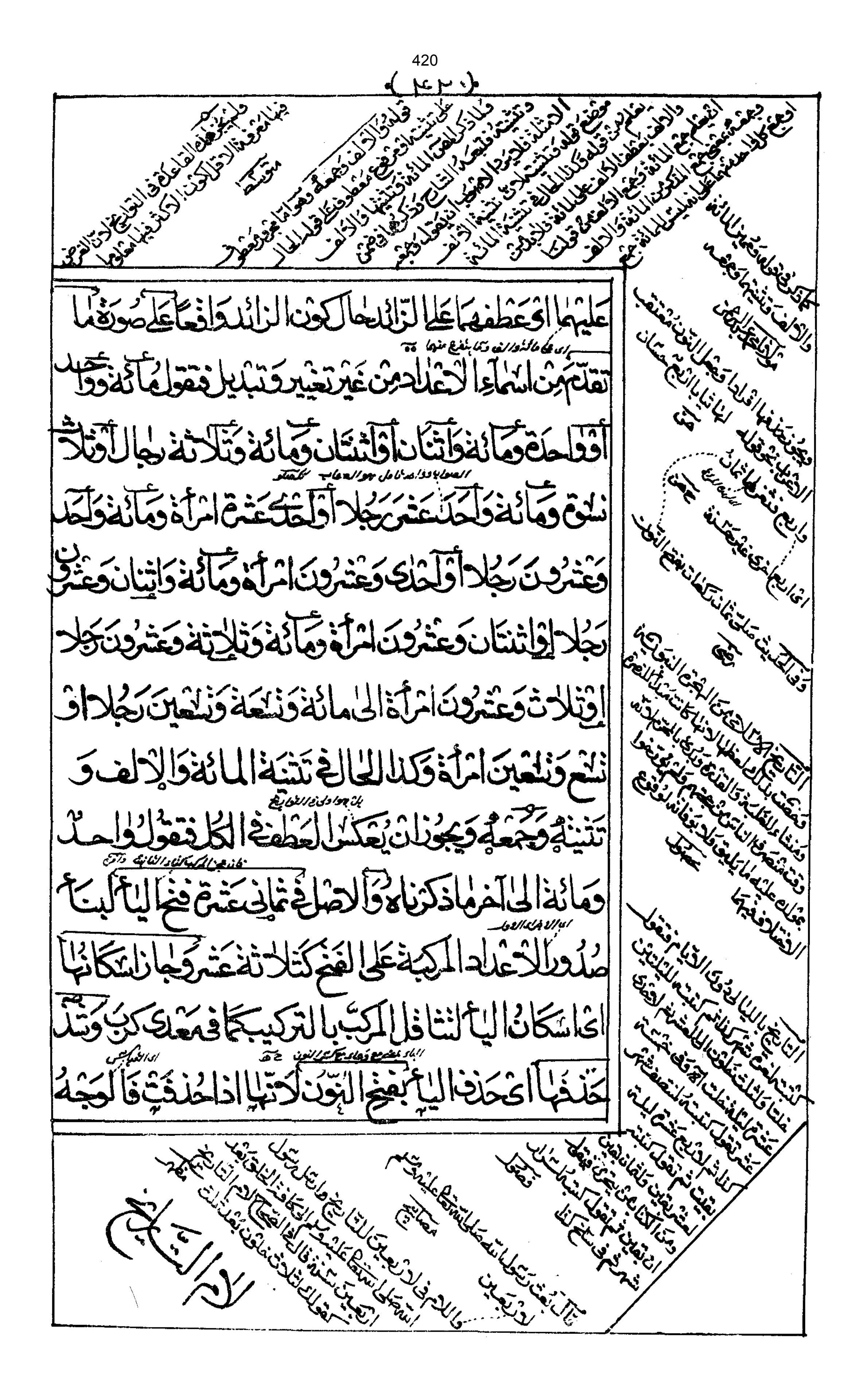
وثلاثة وعشرون فی المذکر وثلاث وعشرون فی المؤنث

هکذا الی تسعة وتسعین بل تسع وتسعین وتقول فیما زاد علی

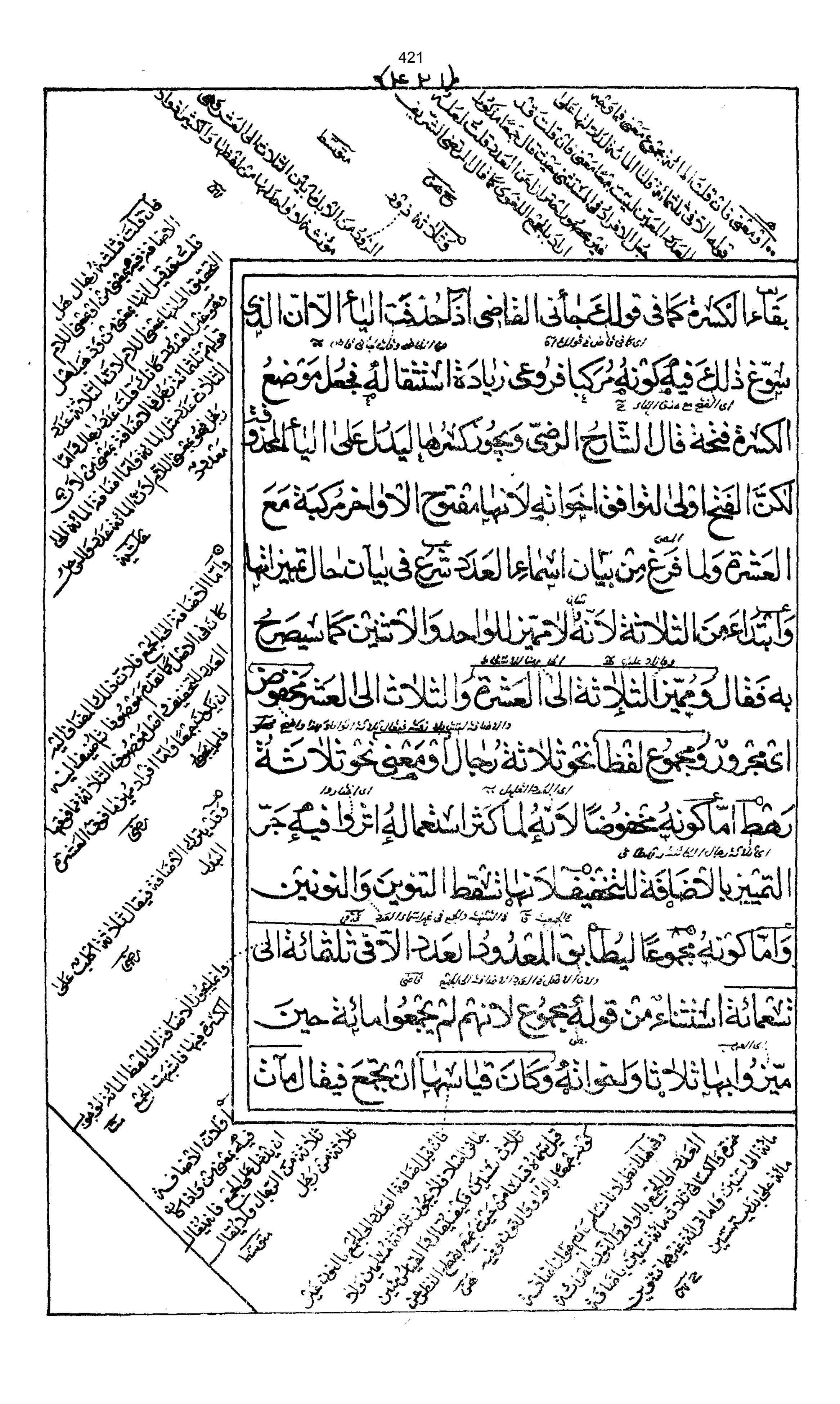
تسعة وتسعین مائة والف فی الواحد مائتان والفان فی التثنیة

فیهما ای فی المذکر والمؤنث من غیر فارق بینهما ثم تقول فیما زاد

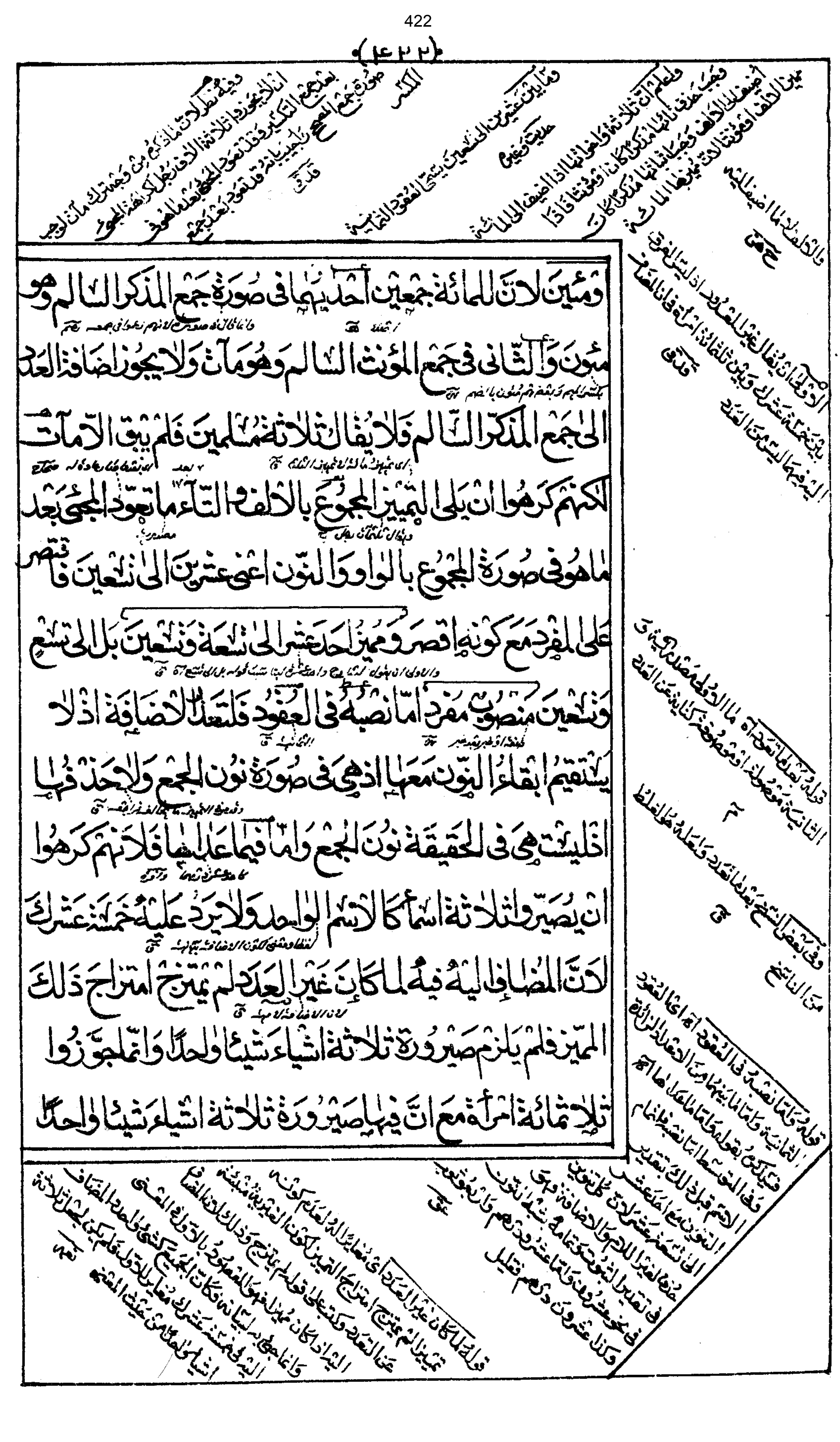
علی مائة والف وما یتفرع عنهما بالعطف ای بعطف الزائد



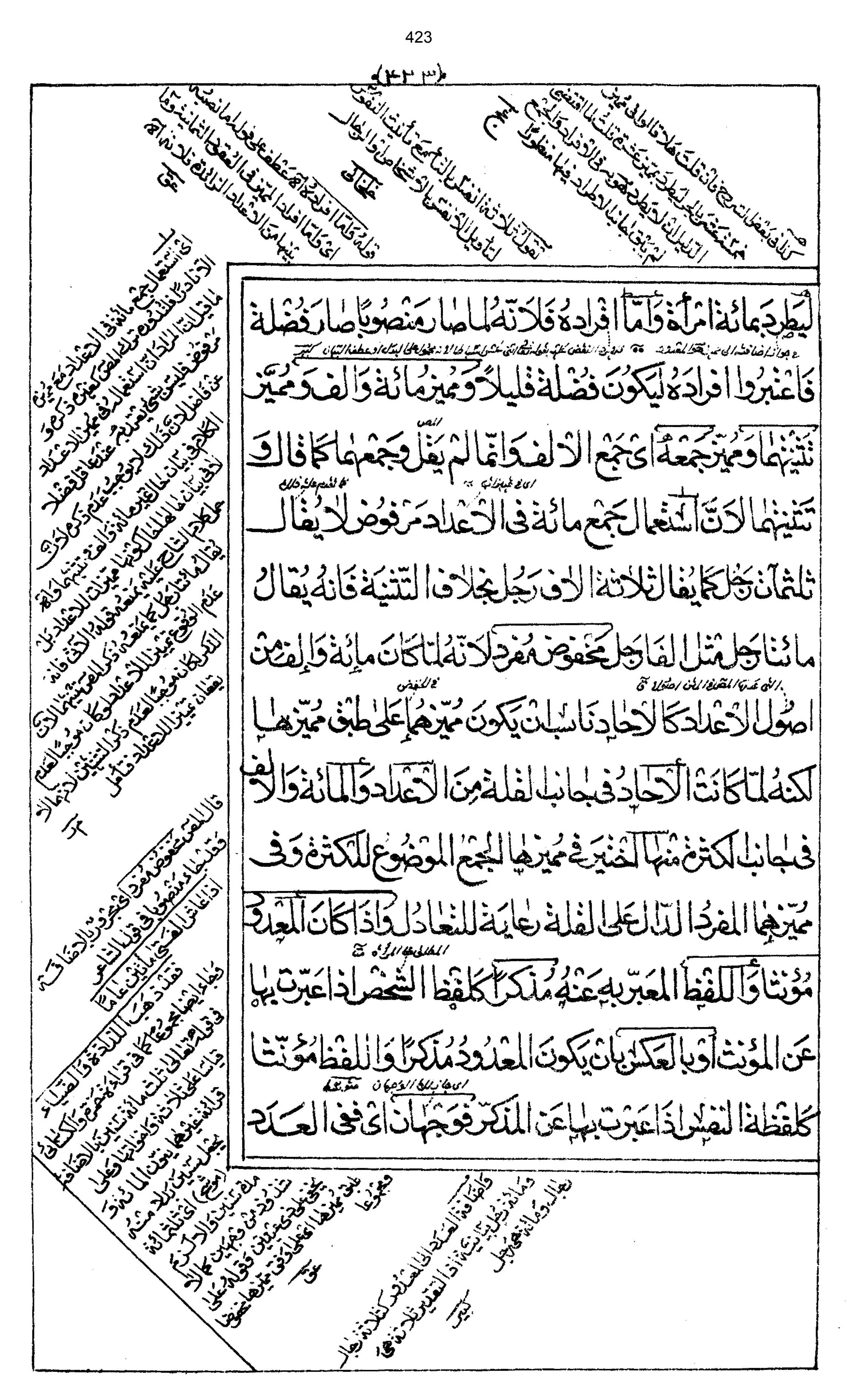
عليهما اي عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما
تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلاثة رجال او ثلاث
نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا
او ثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او
تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف و
تثنيته وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها
اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ
حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه



بقاء الكسرة كما في قولك غلماني القاضي اذ حذفت الياء الا ان الذي
سوّغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة
لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوح الاواخر مركبة مع
العشرة ولما فرغ من بيان اسماء العدد شرع في بيان احوال تمييزها
وابتدأ من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح
به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض
اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة
رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر
التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى
تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة حين
ميزوا بها ثلاثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات



وميئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو
مئون والثاني في جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مآت
لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء ما تعود المجيء بعد
ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اقصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا
يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها
اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا
ان يصير الثلاثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك
لان المضاف اليه فيما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك
المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا
ثلاثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا



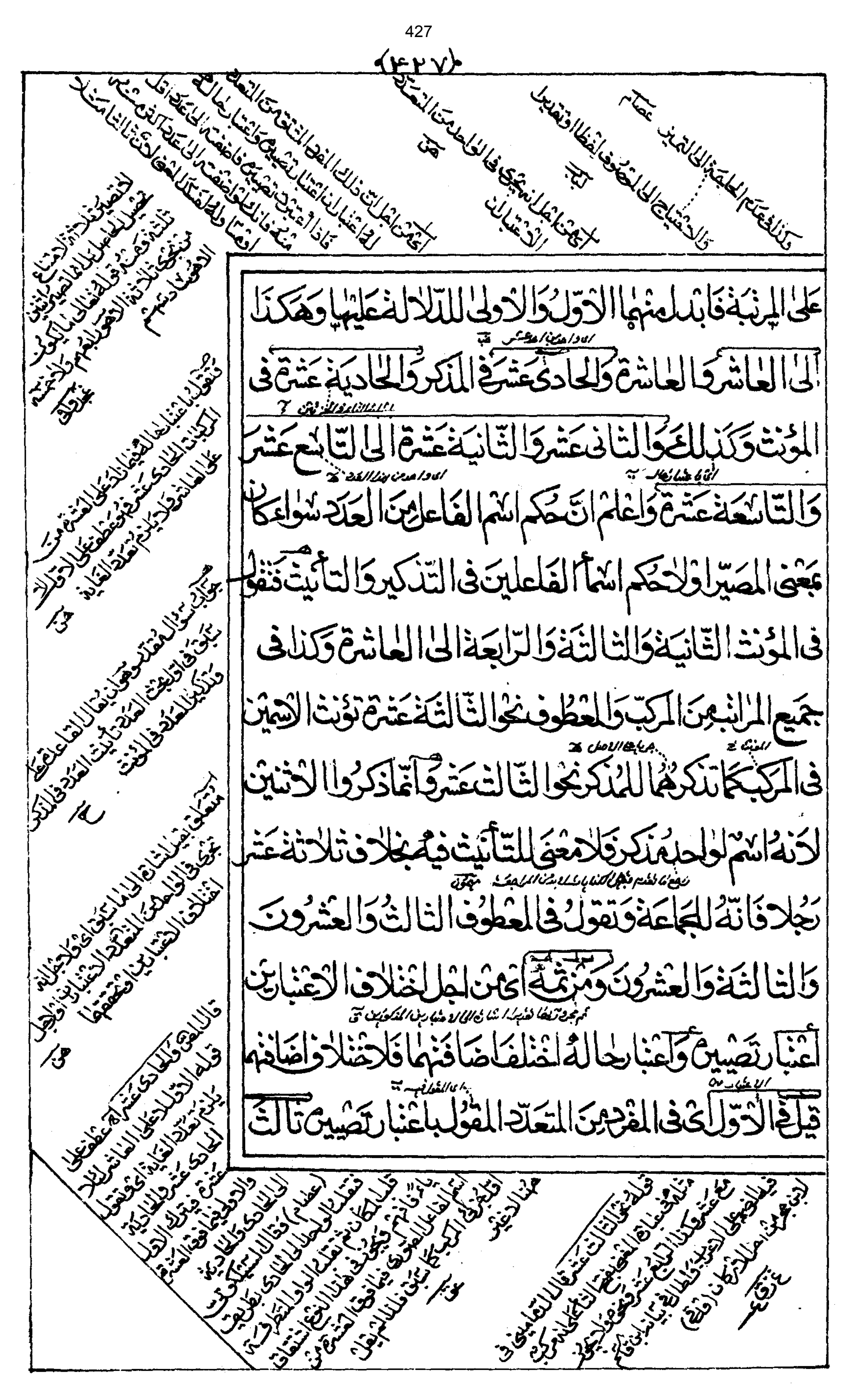
ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون فضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف واما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمأت رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كان مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى فى العدد



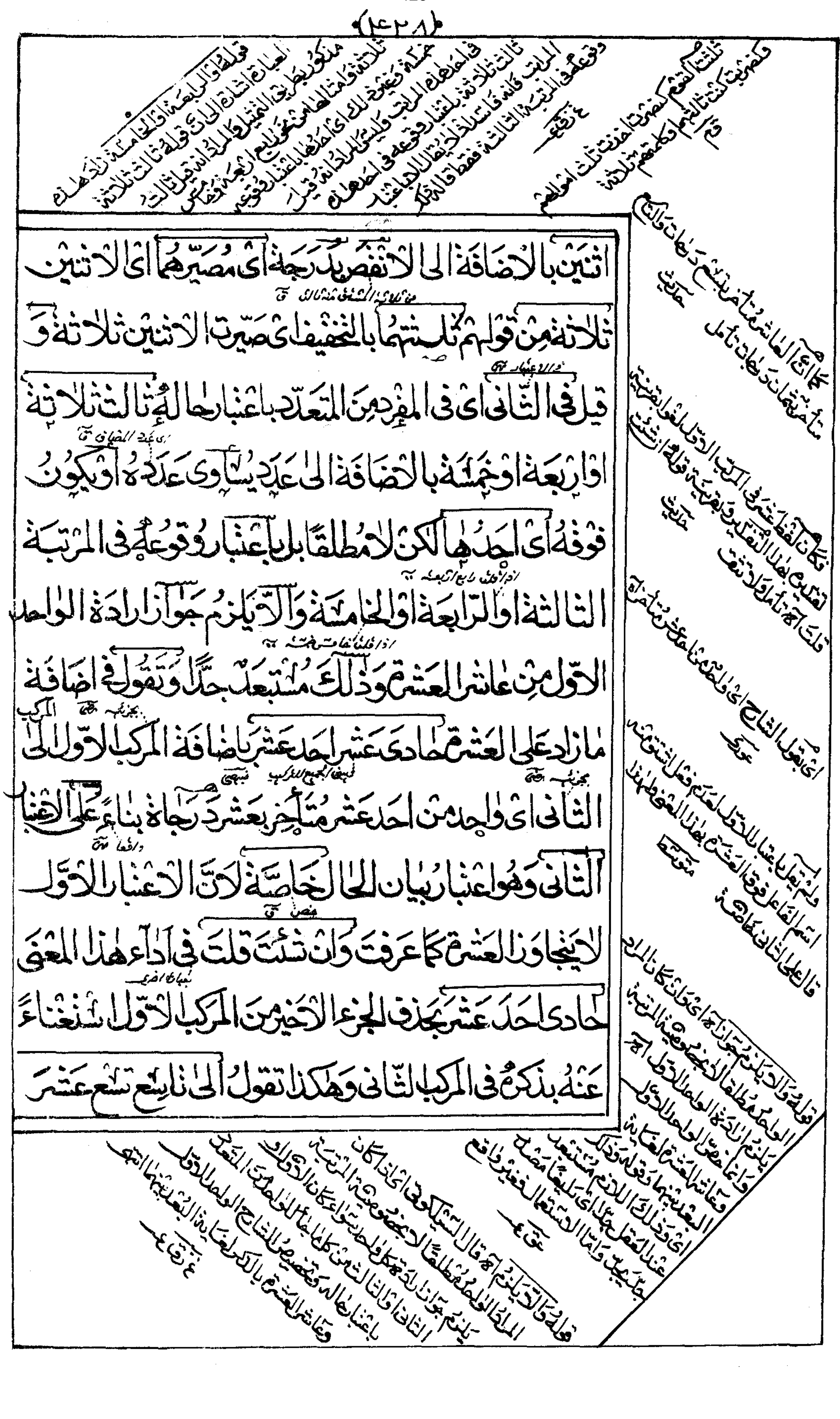
وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت
تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا
اثنان واثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان
يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد و
الاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تميزا على
تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن
الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل ورجلان فانه من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغنى عن التمييز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن
عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميز

مثنى يغني عنه فلم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت
لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم
يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة قابلة للحوق علامة
الافراد اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا
اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة و
اذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة
فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان
رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته
اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي يقصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي
بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في

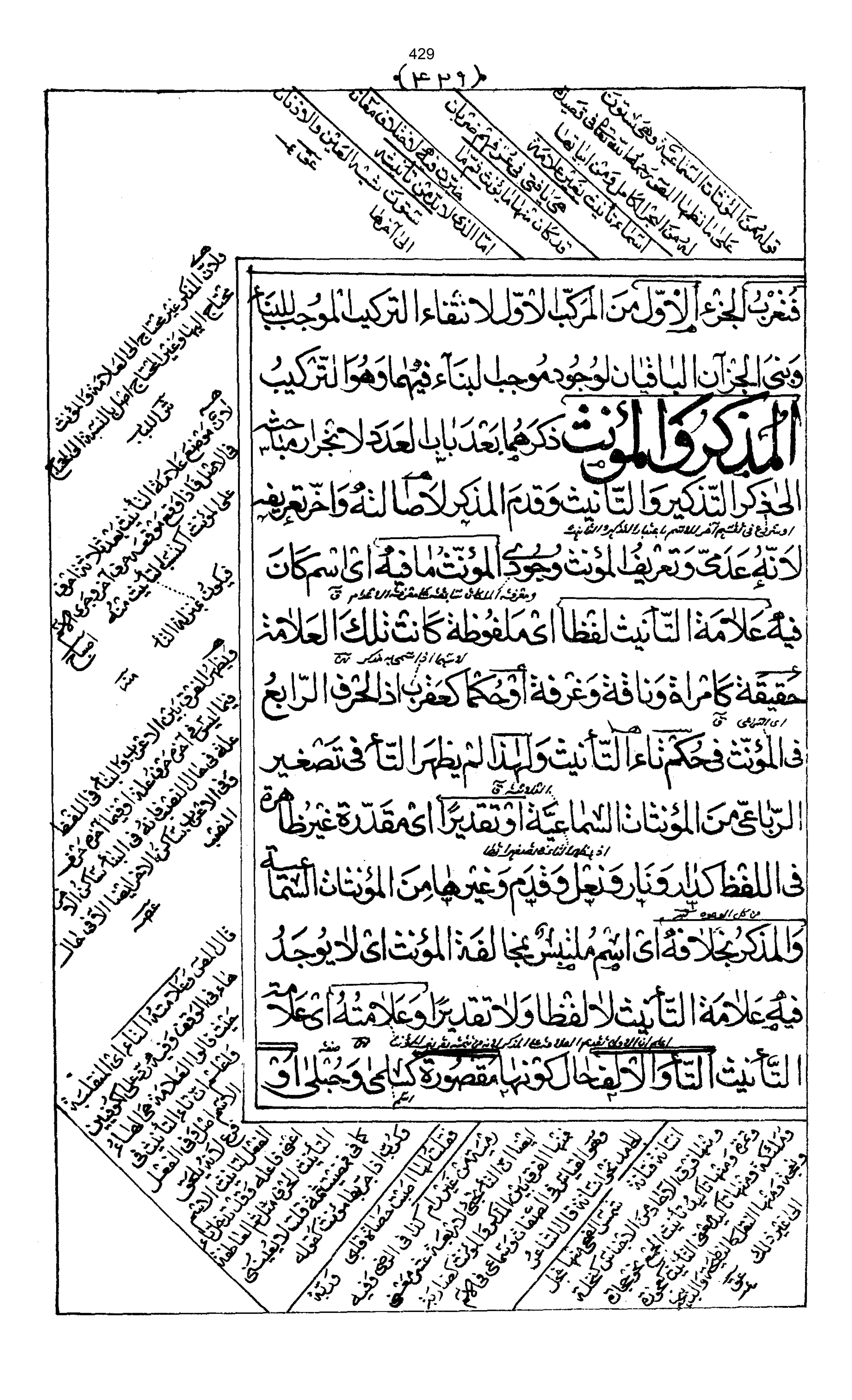
افادنه عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد عددا
انقص زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول
وذلك المقول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه
فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء
من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والتأنيث في المؤنث على القياس وهكذا الى العاشر في المذكر و
العاشرة في المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما
تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى
او التأنيث في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان



على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا
الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في
المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول
في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في
جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين
في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاثنين
لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمة اي من اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافته
قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيير ثالث



اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين
ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلاثة و
قيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة
او رابعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون
فوقه اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة
ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى
الثانى اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار
الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى
حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر



فتعرب الجزء الاول من المركب لاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحث
العدد الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه
لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه اى اسم كان
فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع
فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا لم يظهر التاء فى تصغير
الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة
فى اللفظ كيد ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لا يوجد
فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى او

ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذِكْرَى

وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون الصيغة

موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي

فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان

كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلاف

ذلك اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من

الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث

في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه

كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث

اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها

على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة

وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى

المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي

فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول
الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح لك الخيار
في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك
ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا و
استغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف
مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير
اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد
بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام
ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي

تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس لا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا
عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر
الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤا وغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت
بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير
غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو
لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال الجاءت فعلت اي ضمير

فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل

الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا يعني الواو لكونها موضوعة

لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها

في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير

الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر الغير العاقل فعلت و

فعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة

وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه

النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام

فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي حقه فاجري

مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان

النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع

العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء

اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء

المثنى

ما لحق آخره أي آخر مفرده بتقدير المضاف أو قبل بعد قوله ونون

مكسورة قولنا مع لواحقه وإلا لا يصدق التعريف إلا على مثل

مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لا ستغنى

عن هذه التكلفات ألف حالة الرفع أو ياء مفتوح ما قبلها أي

مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة

الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن

الحركة أو التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع

وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين وفتحة ليدل ذلك

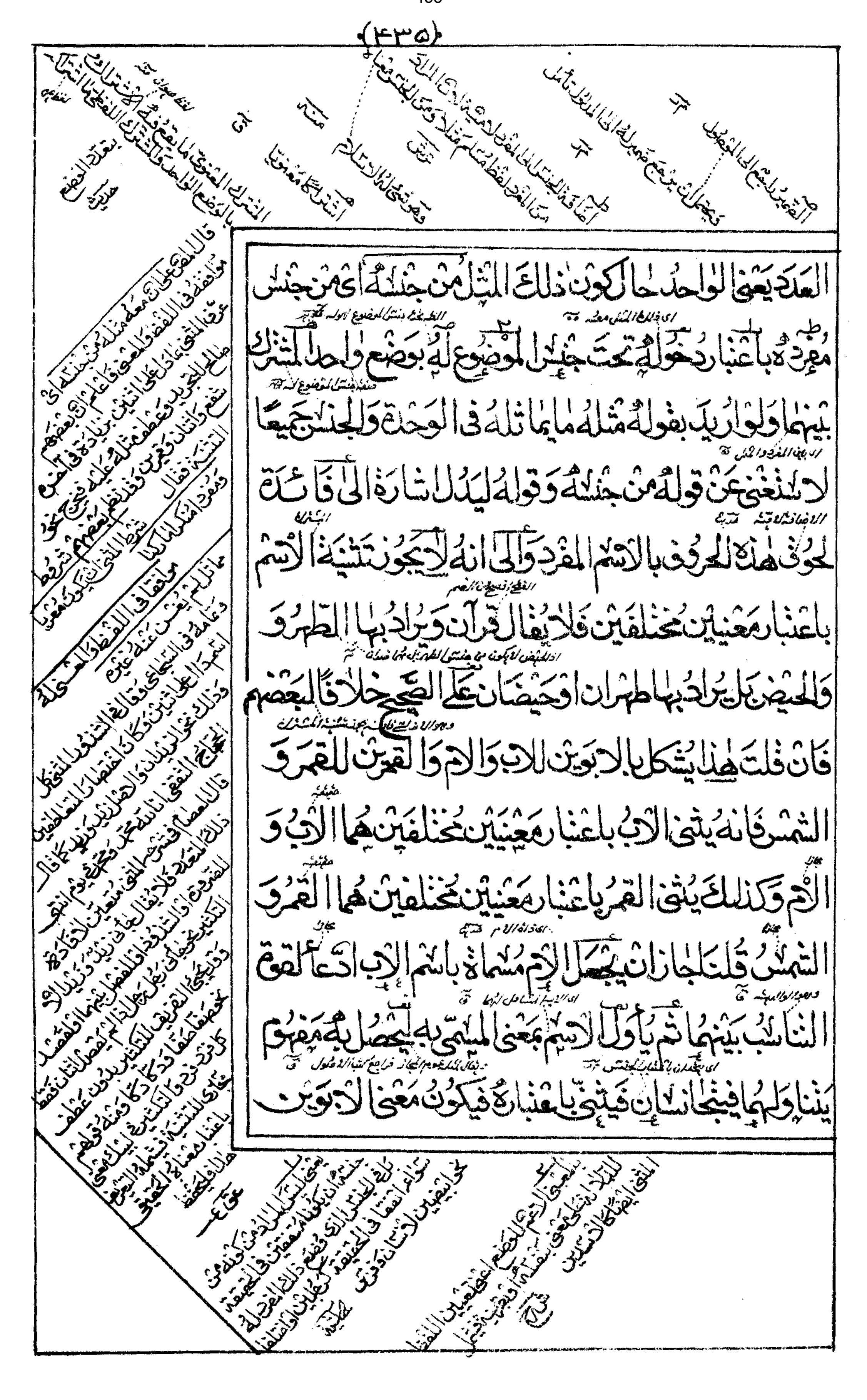
اللحوق أو اللاحق وحده أو مع الملحوق ولا بأس باشتماله على

لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لأنه على تقدير

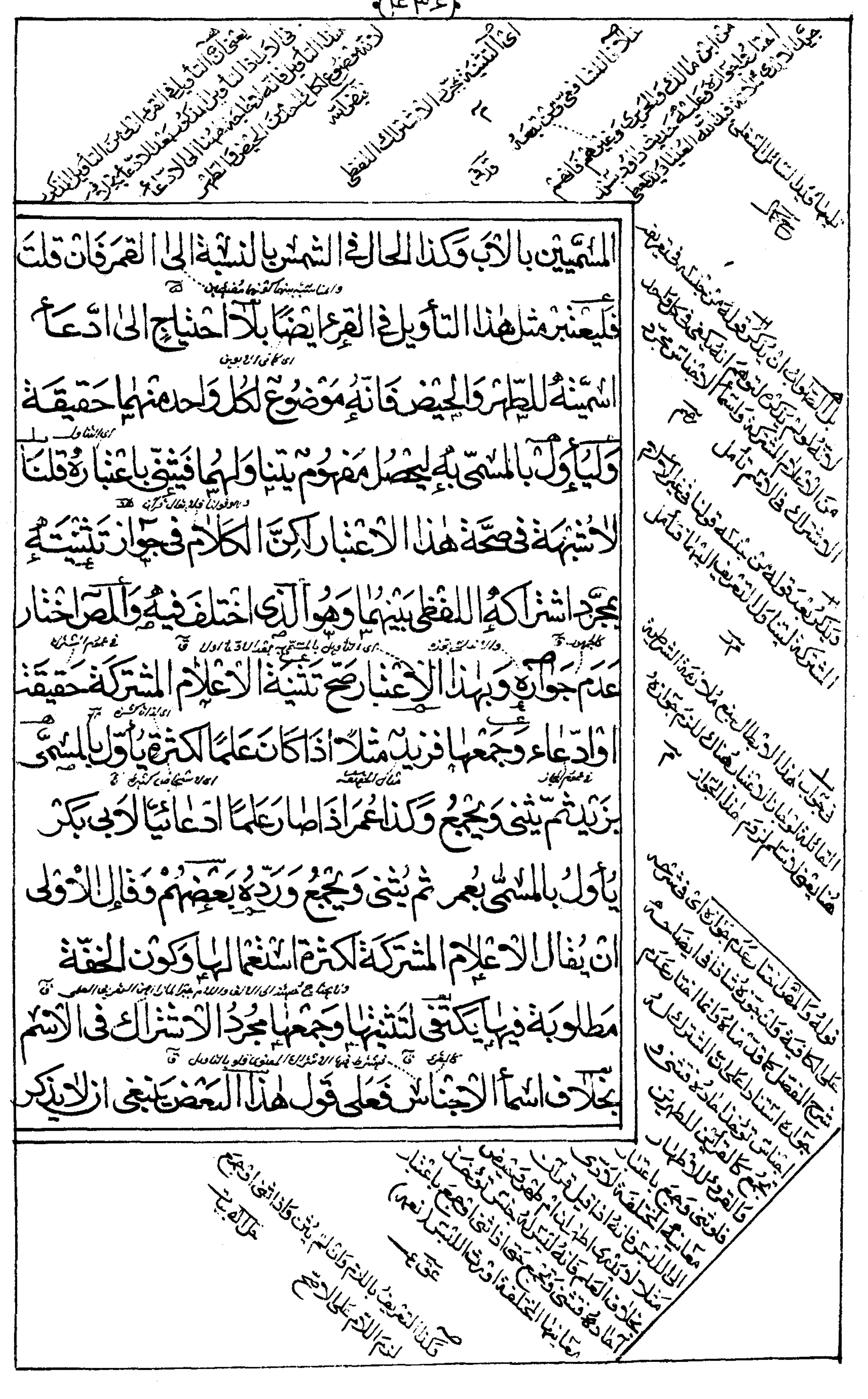
تسليمه إذا دل المركب من أمور ثلاثة على شيء صح أن يقال هذه

الأمور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب أن يكون دلالة بعضها

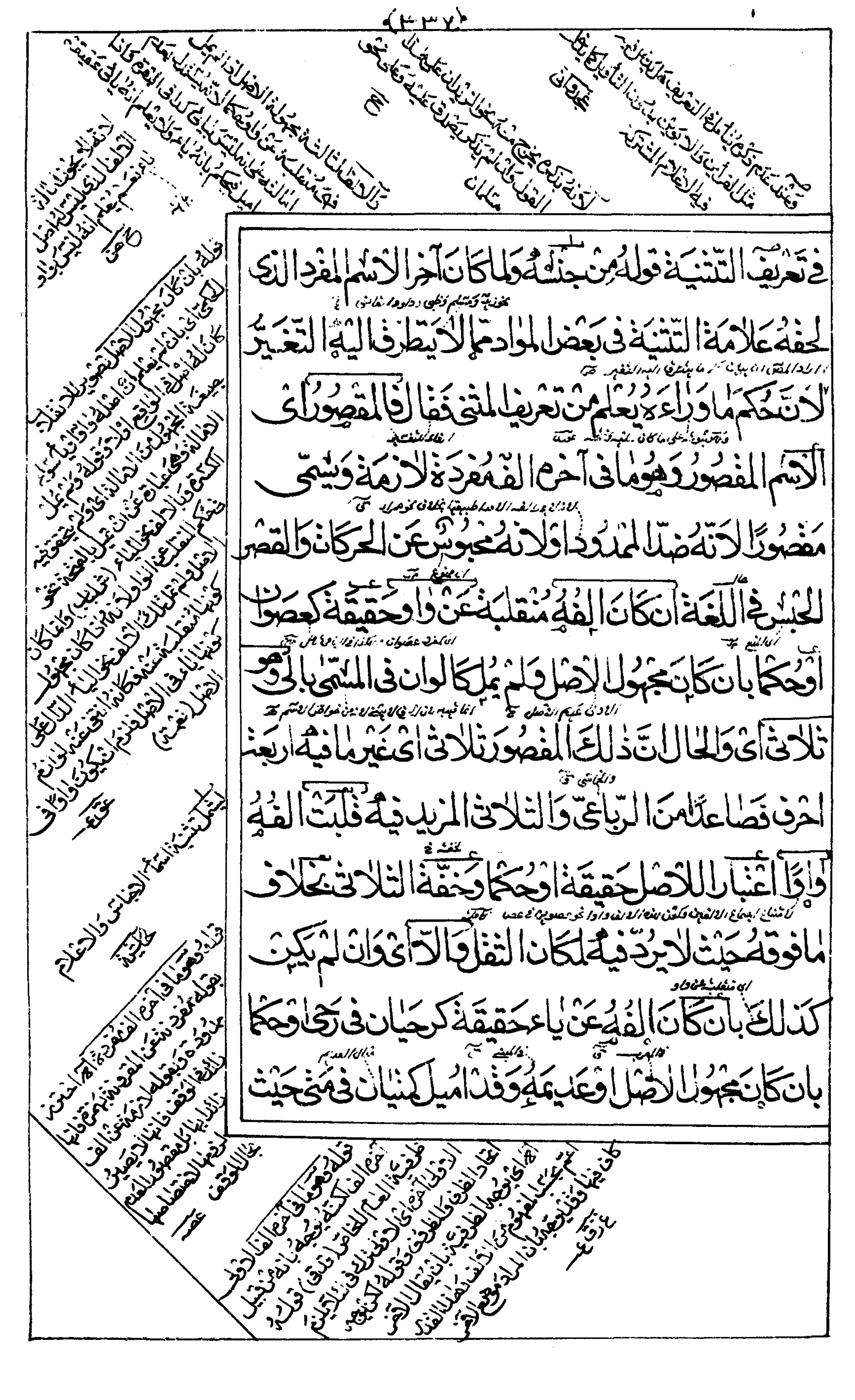
بواسطة هذين الأمرين على أن معه أي مع مفرده مثله في



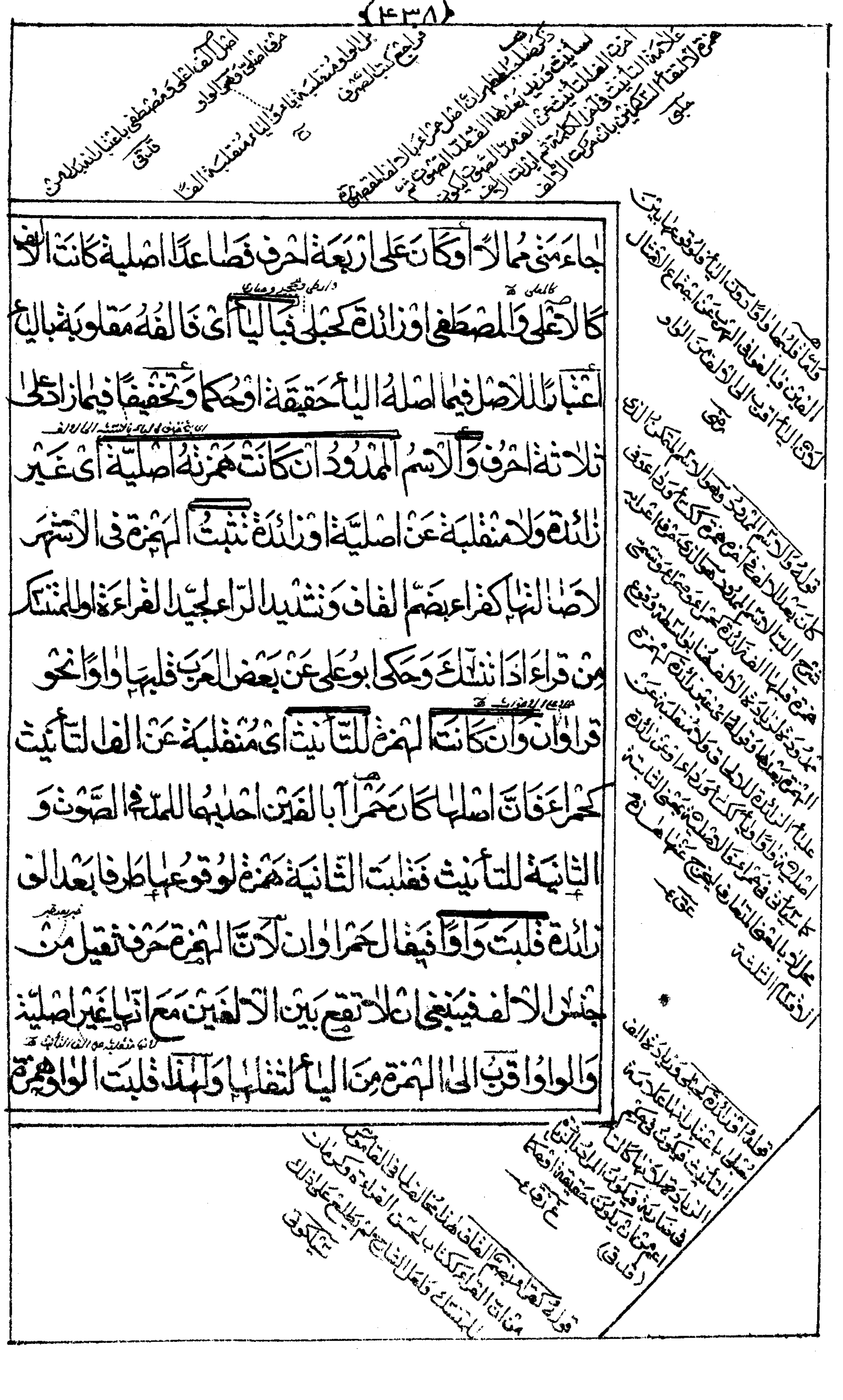
العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا
لا يستغني عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بها الطهر و
الحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر و
الشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب و
الام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر و
الشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء للقوة
التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل به مفهوم
يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين



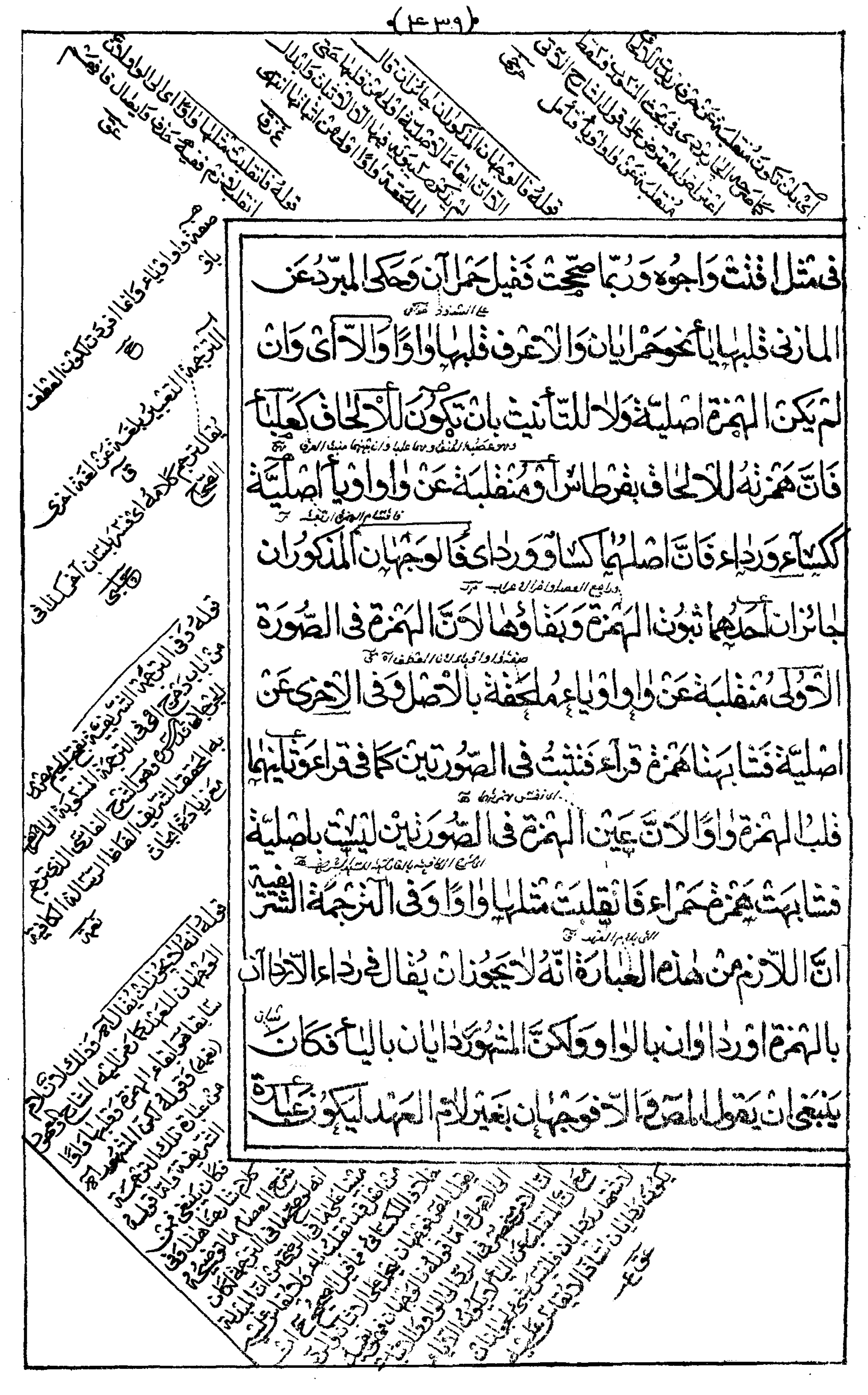
المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا
لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته
بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى
بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى
ان يقال الاعلام المشتركة لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكتفى لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم
بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر



في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي
لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما لا يتطرق اليه التغيير
لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي
الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر
الحبس في اللغة ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المثنى بالى وهو
ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة
احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه
واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل وعدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث



جاء منهما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك
من قراء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو
قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد فى الصوت و
الثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من
جنس الالف فينبغى ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة



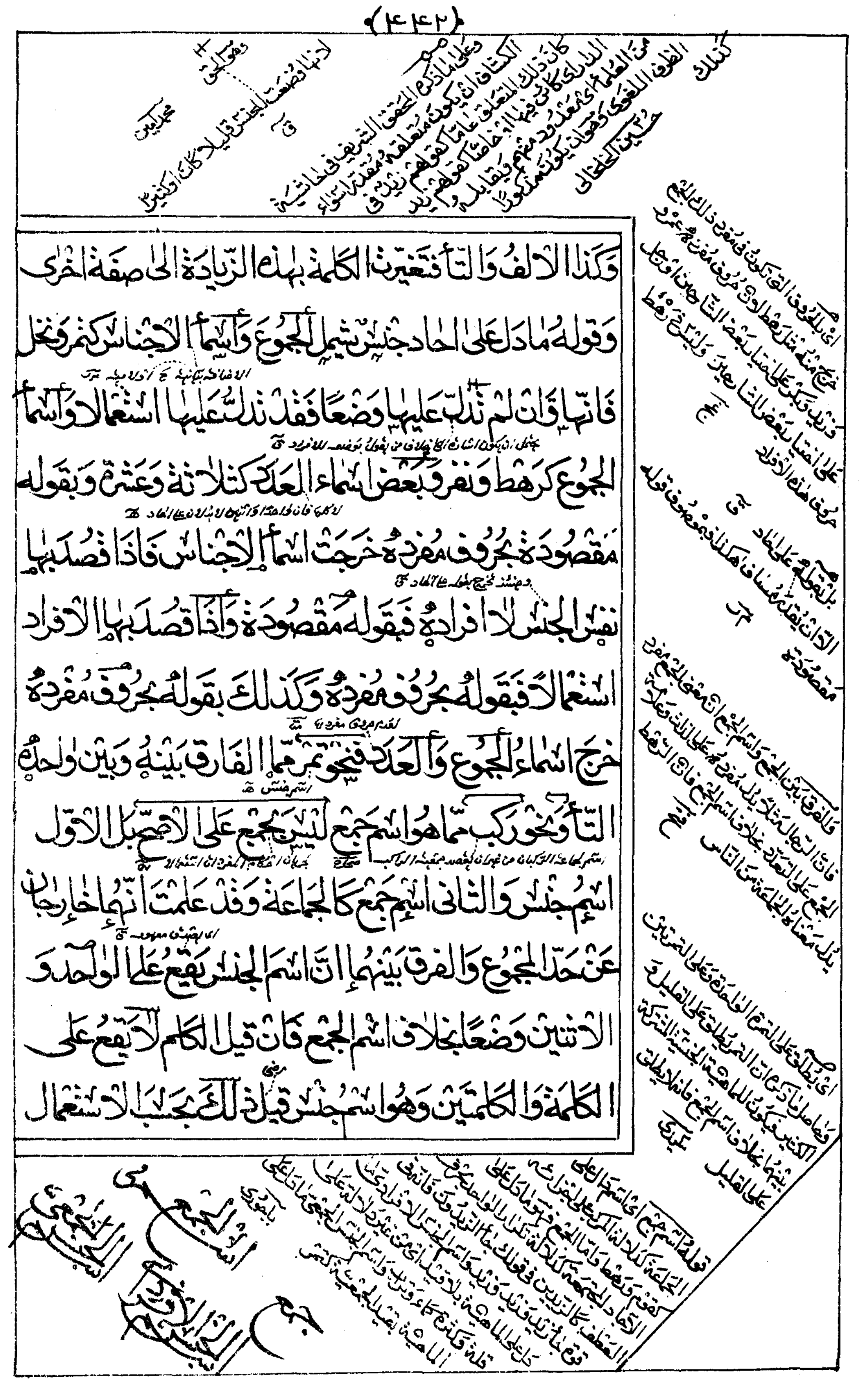
فی مثل اقتت واجوه وربما صححت فقیل حمرآن وحکی المبرد عن
المازنی قلبها یاء نحو حمرایان ولا اعرف قلبها واوا والا ای وان
لم یکن الهمزة اصلیة ولا للتانیث بان تکون للالحاق کعلباء
فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او یاء اصلیة
ککساء ورداء فان اصلهما کساو ورداى فالوجهان المذکوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فی الصورة
الاولی منقلبة عن واو او یاء ملحقة بالاصل وفی الاخری عن
اصلیة فتشابهتا همزة قراء فتثبت فی الصورتین کما فی قراء وثانیهما
قلب الهمزة واوا لان عین الهمزة فی الصورتین لیست باصلیة
فتشابهت همزة حمراء فاقلبت مثلها واوا وفی الترجمة الشریفیة
ان اللازم من هذه العبارة انه لا یجوز ان یقال فی رداء الا رداآن
بالهمزة او رداوان بالواو ولکن المشهور ردایان بالیاء فکان
ینبغی ان یقول المصنف والاکثر الوجهان بغیر لام العهد لیکون علیه



عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل و
المفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا من الحكم باشتهاره غير ما وقع
في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من
ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال و
الامتزاج فتتنافيان وحذفت تاء التأنيث التي قياسها ان لا
تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على
خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما على غير القياس ان كل واحدة من الخصيين والاليتين
لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في حشو وقيل خصى

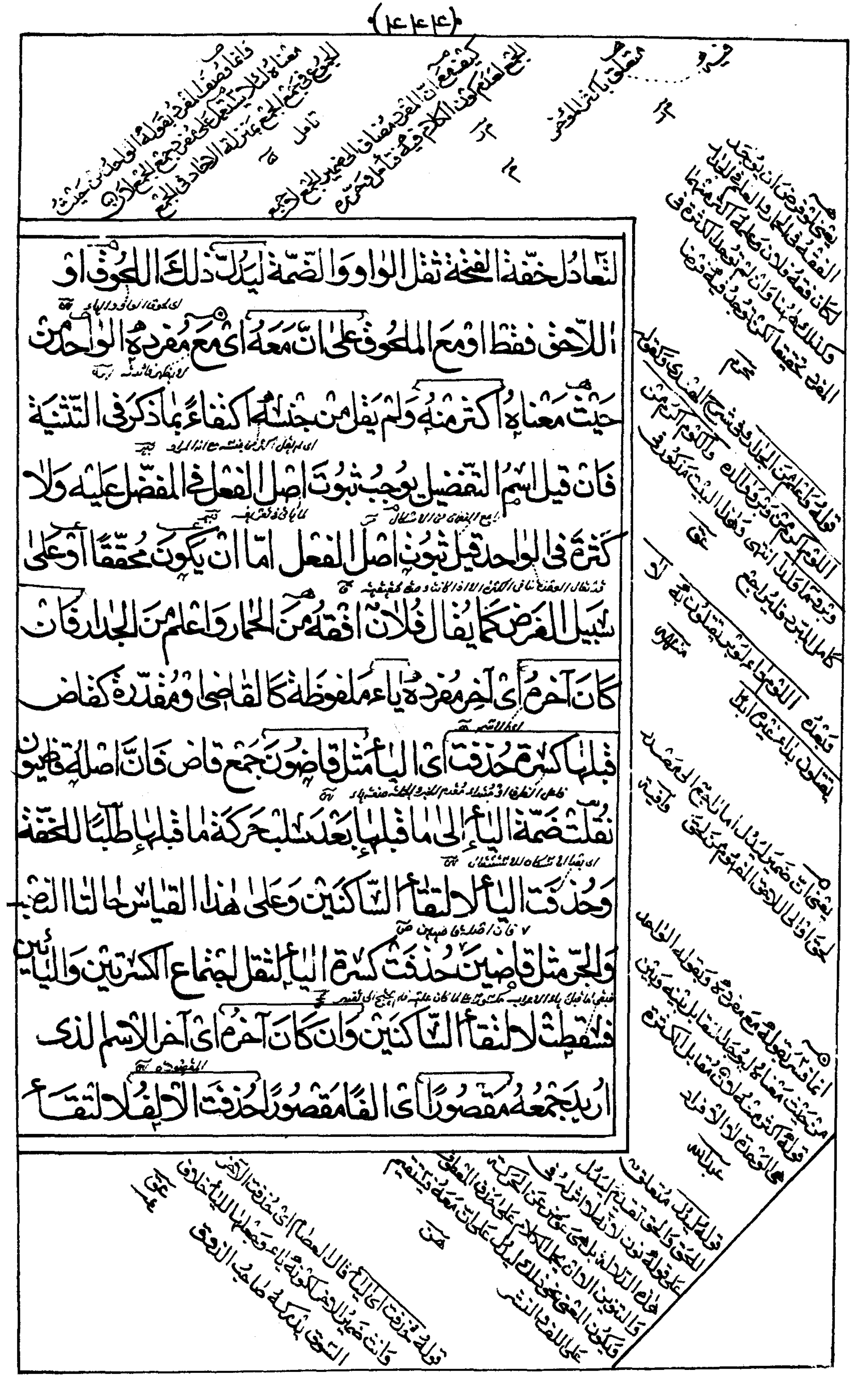


والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل
استعمالا منهما ولما كان حذف النون فاعلة مستمرة اتى فى بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس
لها فاعدة بل وقعت على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا
اتى فى بيانه بالفعل الماضى **المجموع** ما دل اى اسم دل على جملة
آحاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف
مفردة اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد
واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما
بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما
متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير
ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه

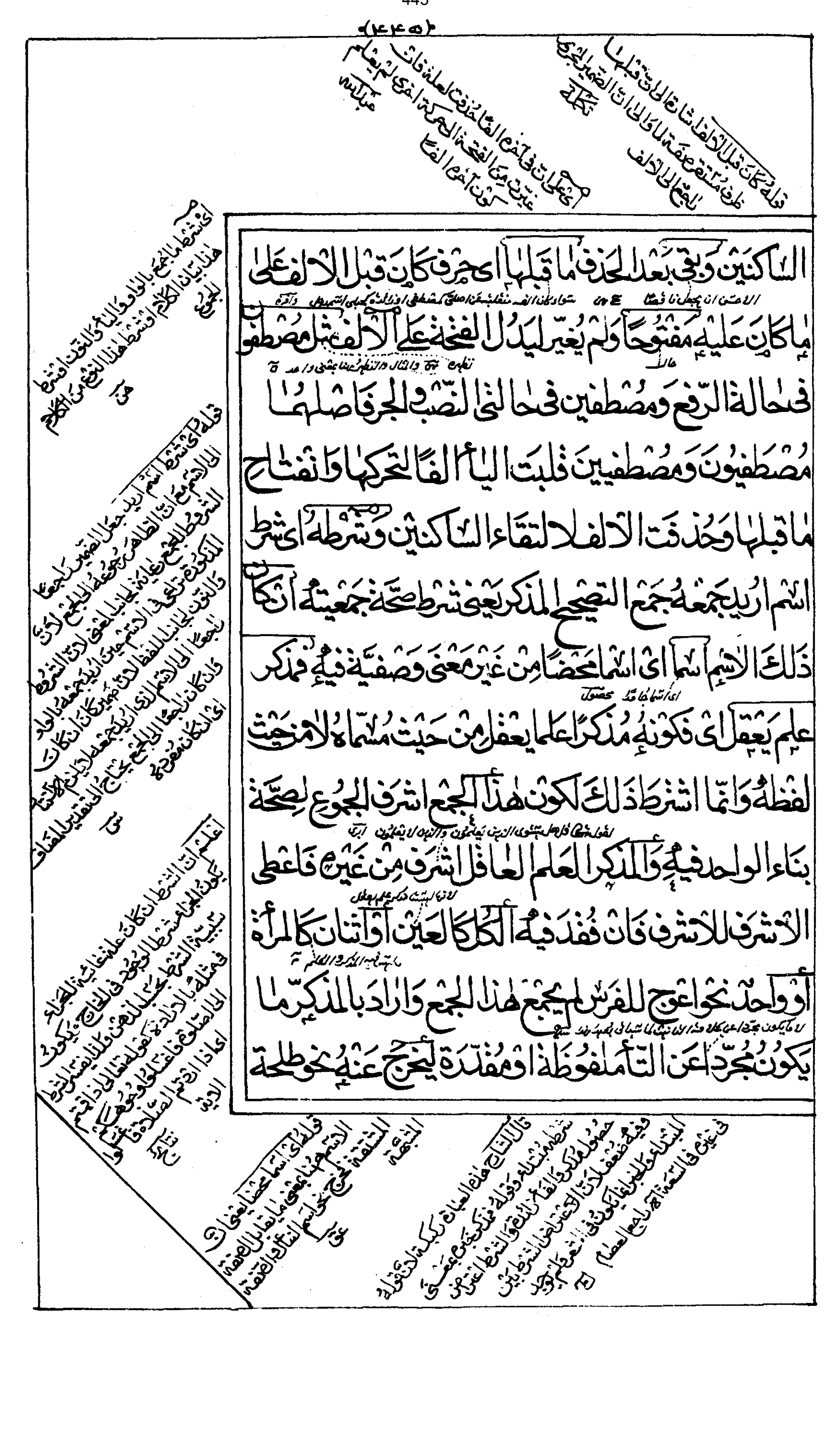


وكذا الالف والتاء تتغير الكلمة بهذه الزيادة الى صفة اخرى
وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله
مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها
نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد
استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول
اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد و
الاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال

لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما
قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع
التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء و
كذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او
جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة فجمع لصدق
الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل
واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر
فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة تكون للمذكر وتارة تكون للمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما
قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب
والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوح



لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك على المحذوف او
الاخير فقط او مع المحذوف على ان معه اى مع مفرده الواحد من
حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية
فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا
كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان
كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى ومقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم الذى
اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورا حذفت الالف لالتقاء



الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على
ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفو
في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعه جمع التصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان
ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر
علم يعقل اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة
او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما
يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة

فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم

اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو

ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون باتفاق

لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمعية بالواو

والنون لان الممدودة تقلب واوا فيبقى صورة علامة التأنيث

والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى

شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من

الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط

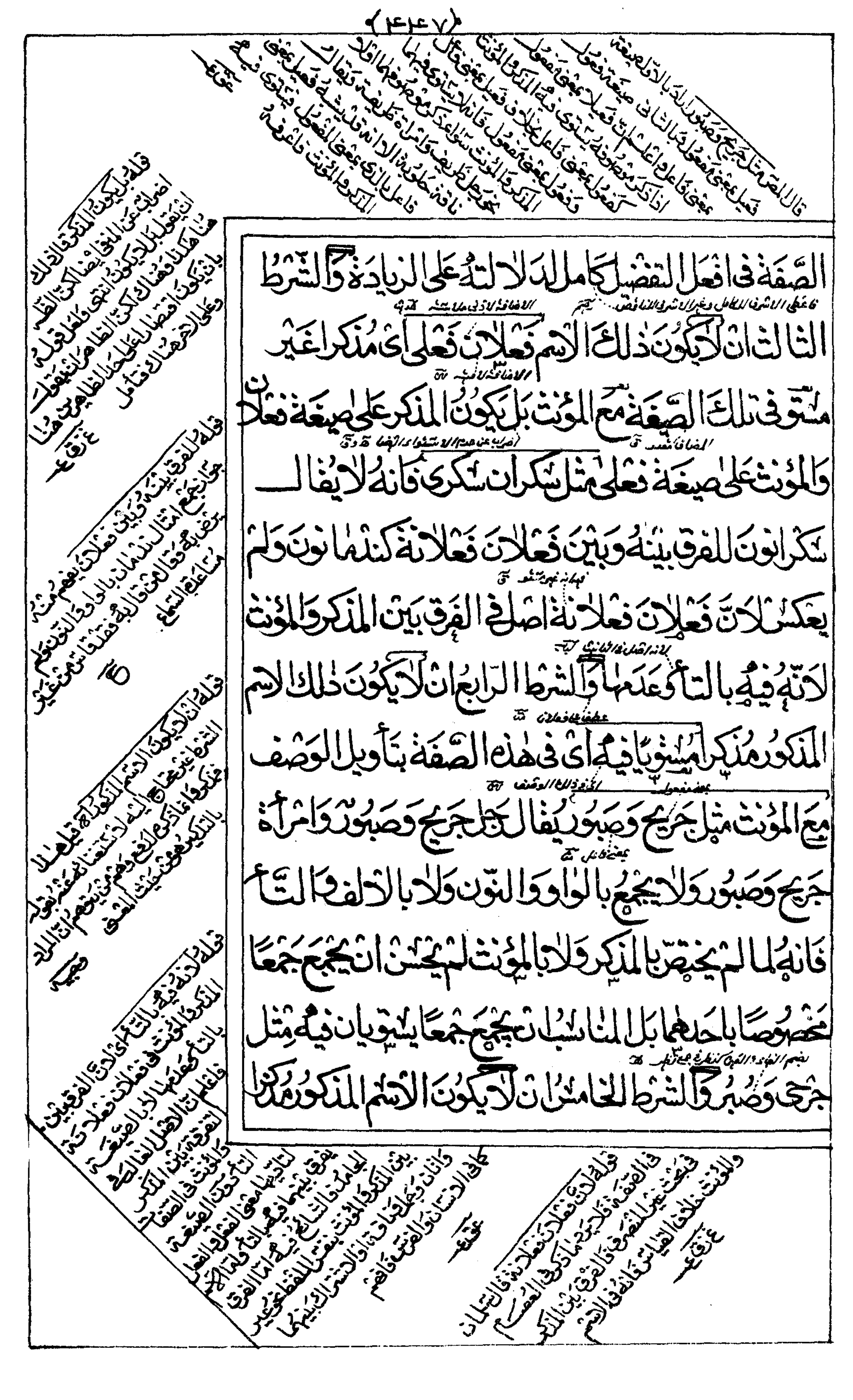
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا

يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكر غير مشترك

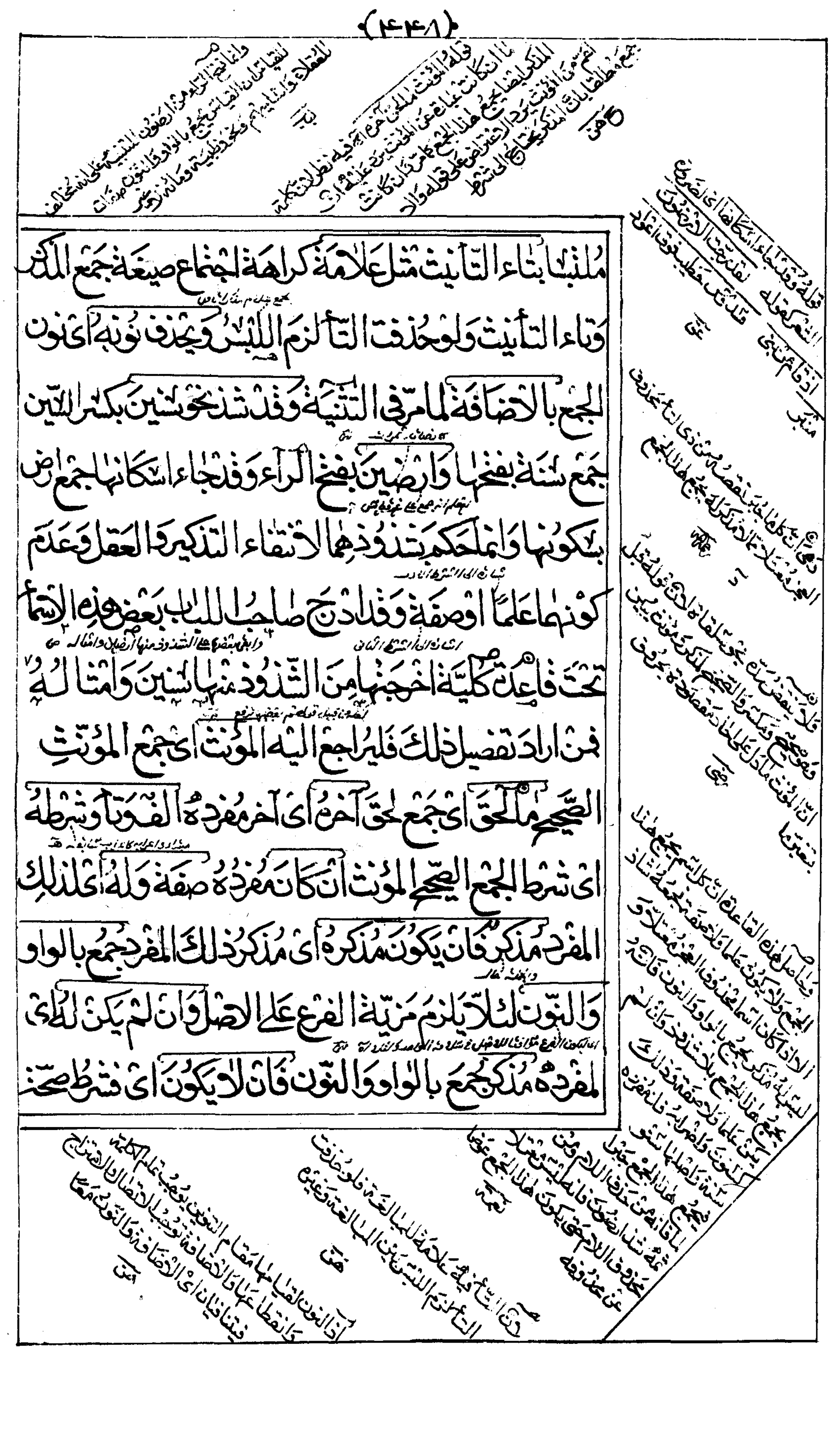
فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون

المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء

للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى



الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة و الشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير
مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال
سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة لكنهما نون ولم
يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لانه فيه بالتاء وعدمها و الشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بتاويل الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة
جريح وصبور ولا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل
جرحى وصبر و الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا



ملتبسًا بتاء التأنيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون
الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين
جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم
كونها علمًا او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله
فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اي جمع المؤنث
الصحيح ملحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه
اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن للذي
مفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة

جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال

في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات

لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن

المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير

اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح

الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة

بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير

حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع

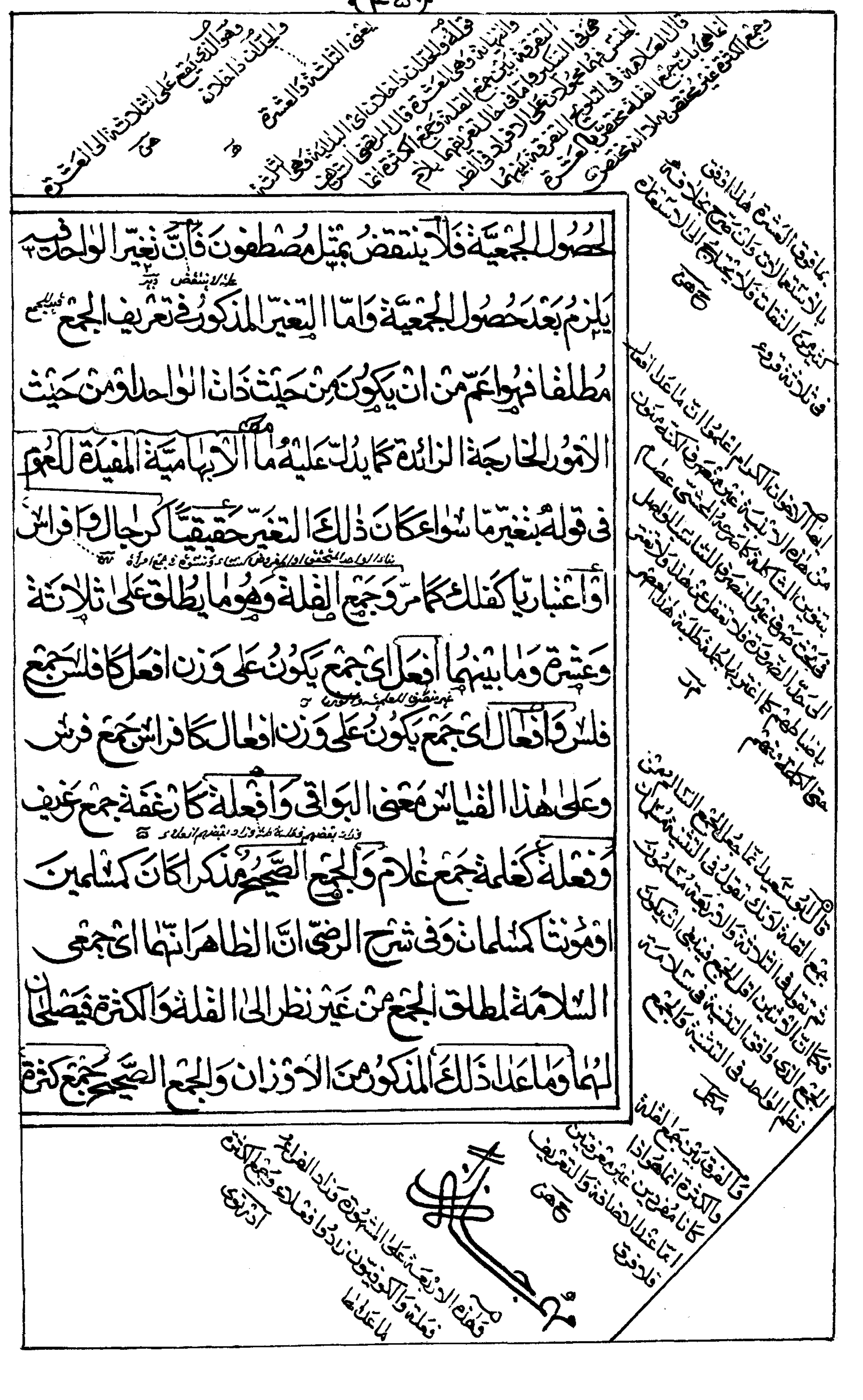
كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس

بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير

بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف

الخارجة الزائدة فيه وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون



لحصول الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه
يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع
مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث
الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة
وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع
فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف
وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين
او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي
السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة



يطلق على ما فوق العشرة الى ما نهاية له وقد يستعار احدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع
وجود اقراء **المصدر** اسم الحدث يعني بالحدث معنى
قائما بغيره سواء صدر عنه او لم يصدر كالطول والقصر
الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل
جلست جلوسا او جلسة او جلسة فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون
مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر
من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي يرتقي عدده الى اثنين
وثلاثين كما بين في كتب الصرف ومن غيره اي غير الثلاثي
المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره

على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك

مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله

اي المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا

امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا

نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة

الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه ولهذا لم يشترط فيه الزمان

كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل

المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا

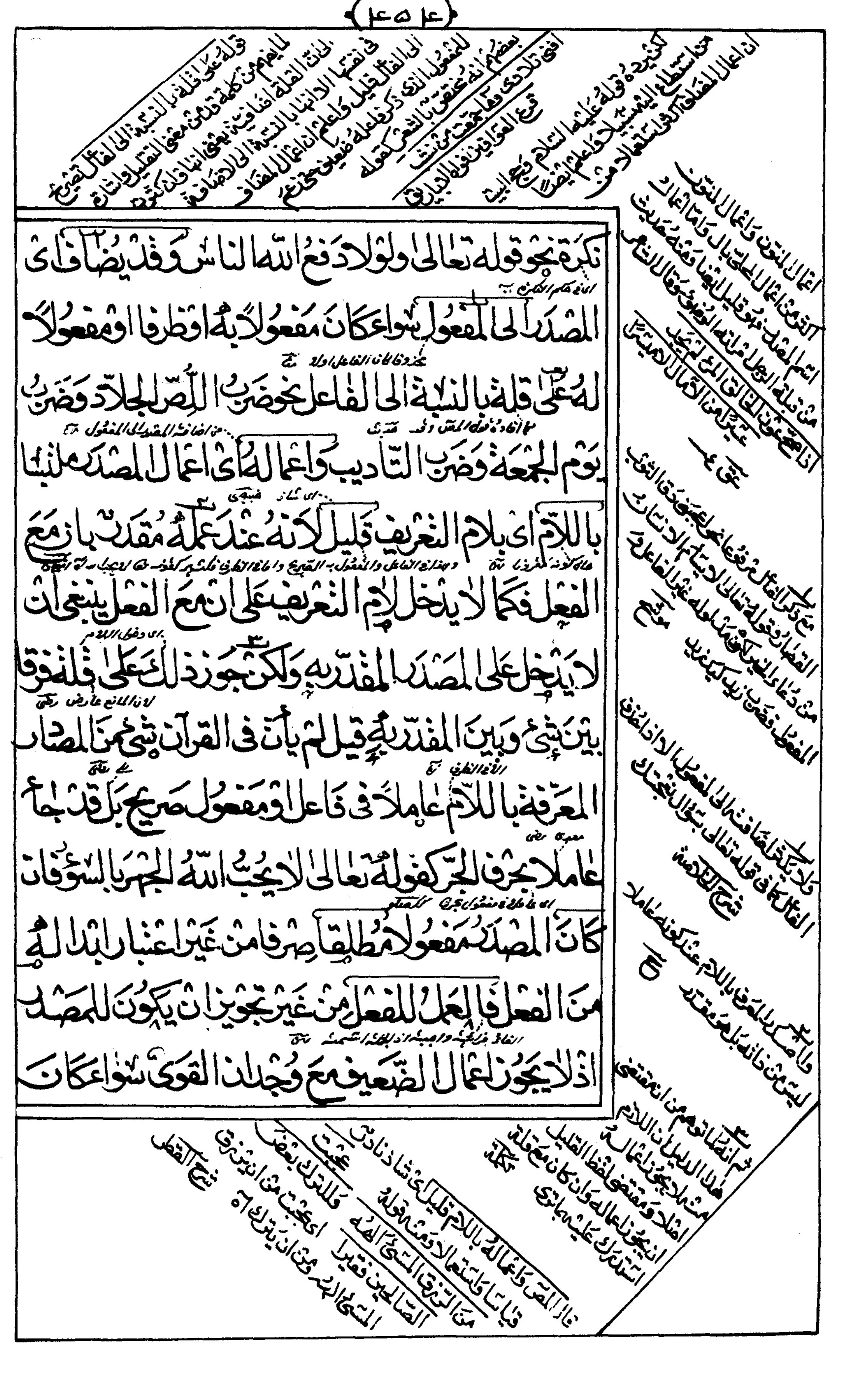
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله

اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما

في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا

يضر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله

لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل و
كذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها
محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا
شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا
لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا
يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو
اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل غير ملحوظة في مفهومه
فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه



نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى

المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا

له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب

يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا

باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع

الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان

لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا

بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات فى القرآن شيء من المصادر

المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء

عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان

كان المصدر مفعولا مطلقا صريحا من غير اعتبار ابداله

من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر

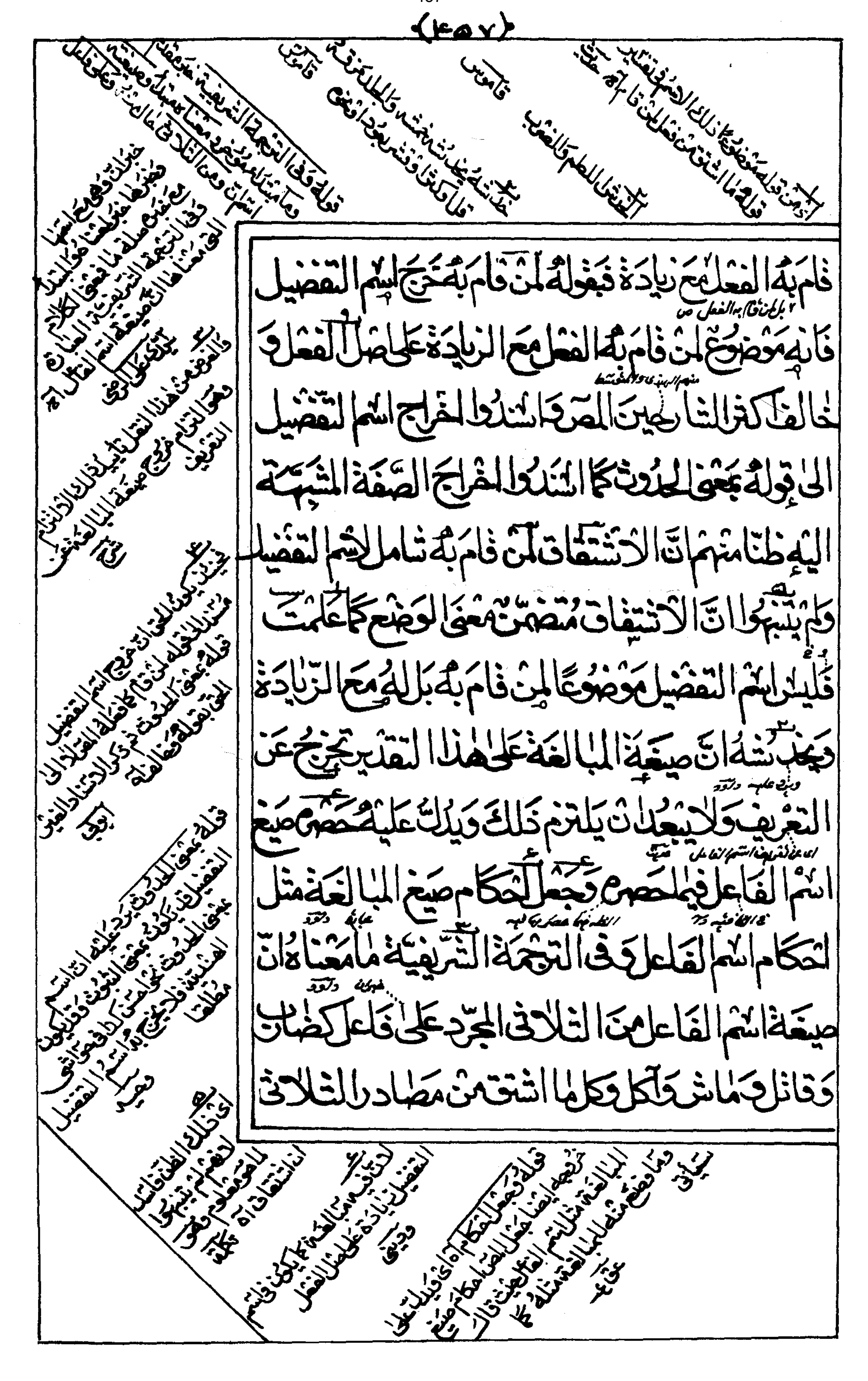
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان



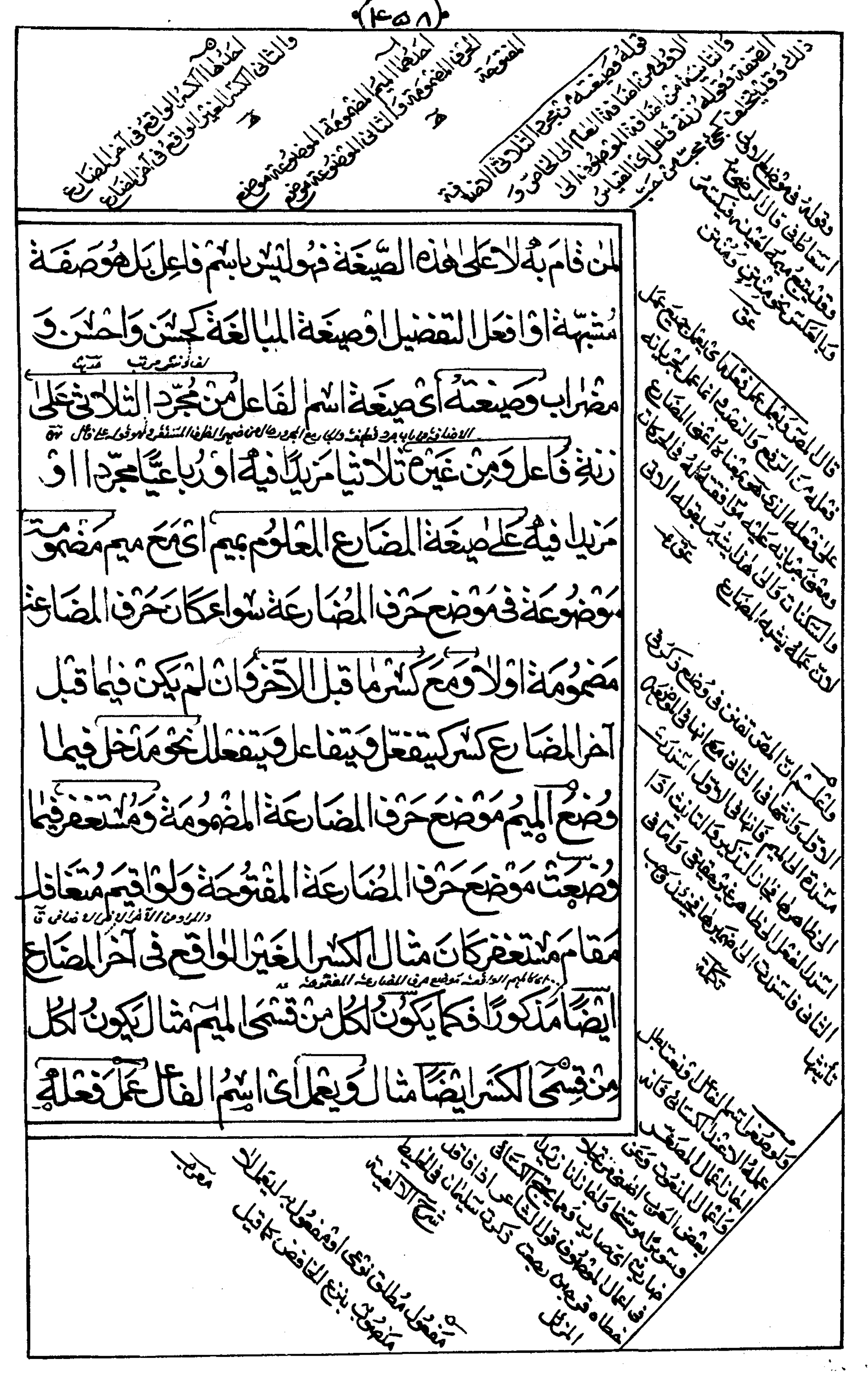
الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً أو محذوفاً غير لازم نحو
ضرباً زيداً وان كان أى المصدر مفعولاً مطلقاً واتيا بدلاً
منه أى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً
له وشكراً له وحمداً له فوجهان أى فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما
فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما
كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت
عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء

اسم الفاعل ما اشتق أى اسم اشتق من فعل أى
حدث موضوعاً ذلك الاسم لمن قام أى لفعل به أى لذات
ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان

ماجعل اسم يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد
الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من
فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة ونحو ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا
الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذى
حكم عليه بانه ليس لمن قام به ولحو ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه
ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن



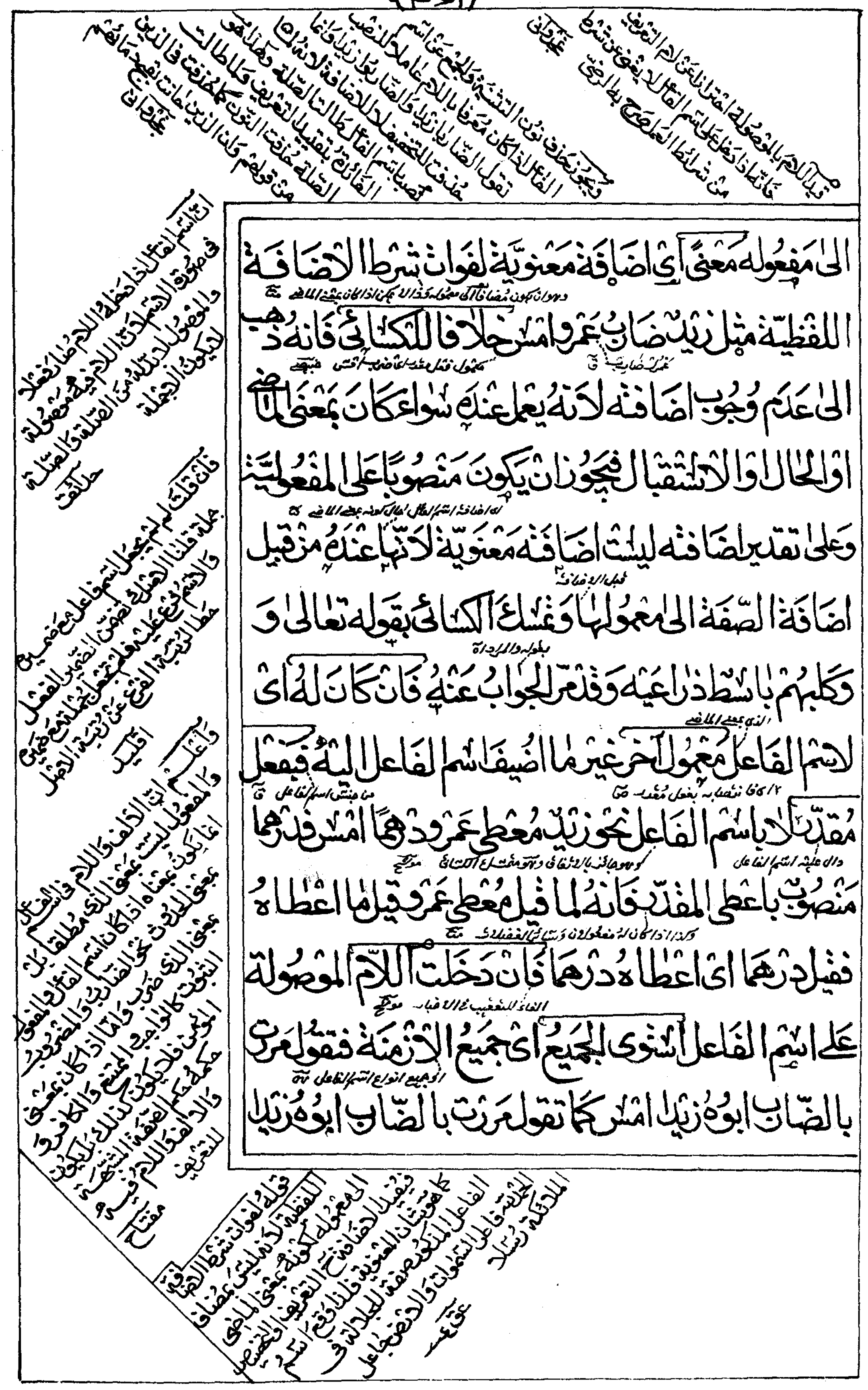
قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل و
خالف اكثر الشارحين المصر واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة
اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة
ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج عن
التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ
اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل
احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي



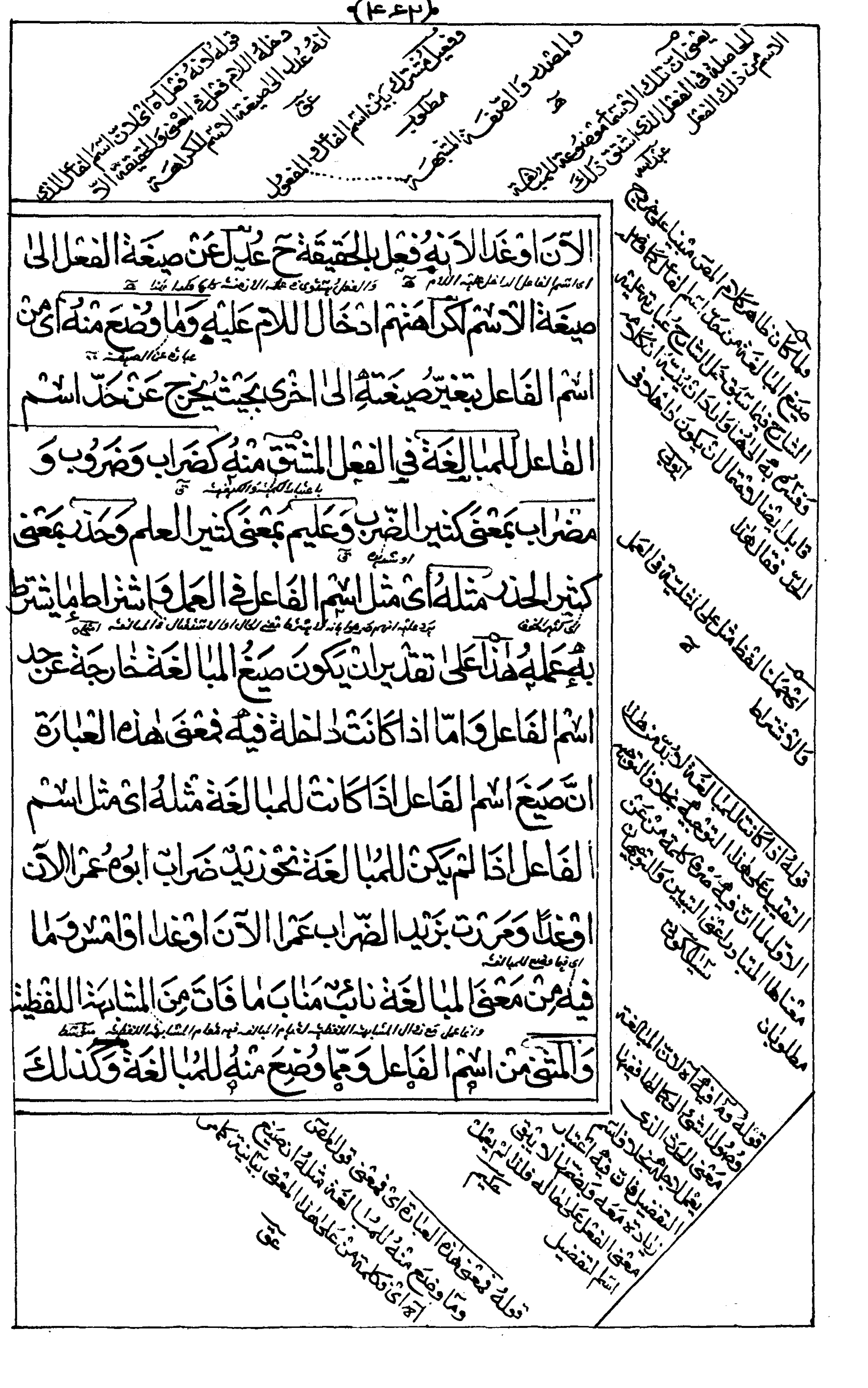
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن و
مضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على
زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او
مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل
آخر المضارع كسر كيتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما
وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل
من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله

فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله
اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو
زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما
اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان

يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كأنه موجود
في ذلك الزمان أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن
ويشترط الاعتماد أي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه أي على
المتصف به وهو المبتدأ أو الموصول أو الموصوف أو ذو الحال
ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد
ضارب أبوه وجاء الضارب أبوه وجاء رجل ضارب أبوه وجاءني
زيد راكبا فرسه أو اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من ألفاظ الاستفهام أو ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وإن لأن الاستفهام والنفي بالفعل أولى فازداد
بهما شبهه بالفعل نحو أقائم زيد وأقائم الزيدان وما قائم
زيد وما قائم الزيدان فإن كان اسم الفاعل المتعدي
للماضي أي للزمان الماضي بالاستقلال أو في ضمن الاستمرار
ولم يذكر مفعوله وجبت الإضافة أي إضافة اسم الفاعل



الی مفعوله معنًی ای اضافةً معنویةً لفوات شرط الاضافة اللفظیة مثل زید ضارب عمرو امس خلافًا للکسائی فانه ذهب الی عدم وجوب اضافته لانه یعمل عنده سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال فیجوز ان یکون منصوبًا علی المفعولیة وعلی تقدیر اضافته لیست اضافةً معنویةً لانها عنده من قبیل اضافة الصفة الی معمولها وتمسک الکسائی بقوله تعالی وکلبهم باسط ذراعیه وقدم الجواب عنه فان کان له ای لاسم الفاعل معمول آخر غیر ما اضیف اسم الفاعل الیه فبفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زید معطی عمرو درهمًا امس فدرهمًا منصوب باعطی المقدر فانه لما قیل معطی عمرو قیل ما اعطاه فقیل درهمًا ای اعطاه درهمًا فان دخلت اللام الموصولة علی اسم الفاعل استوی الجمیع ای جمیع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زیدًا امس کما تقول مررت بالضارب ابوه زیدًا



الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى

صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من

اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم

الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب و

مضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى

كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط

به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد

اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة

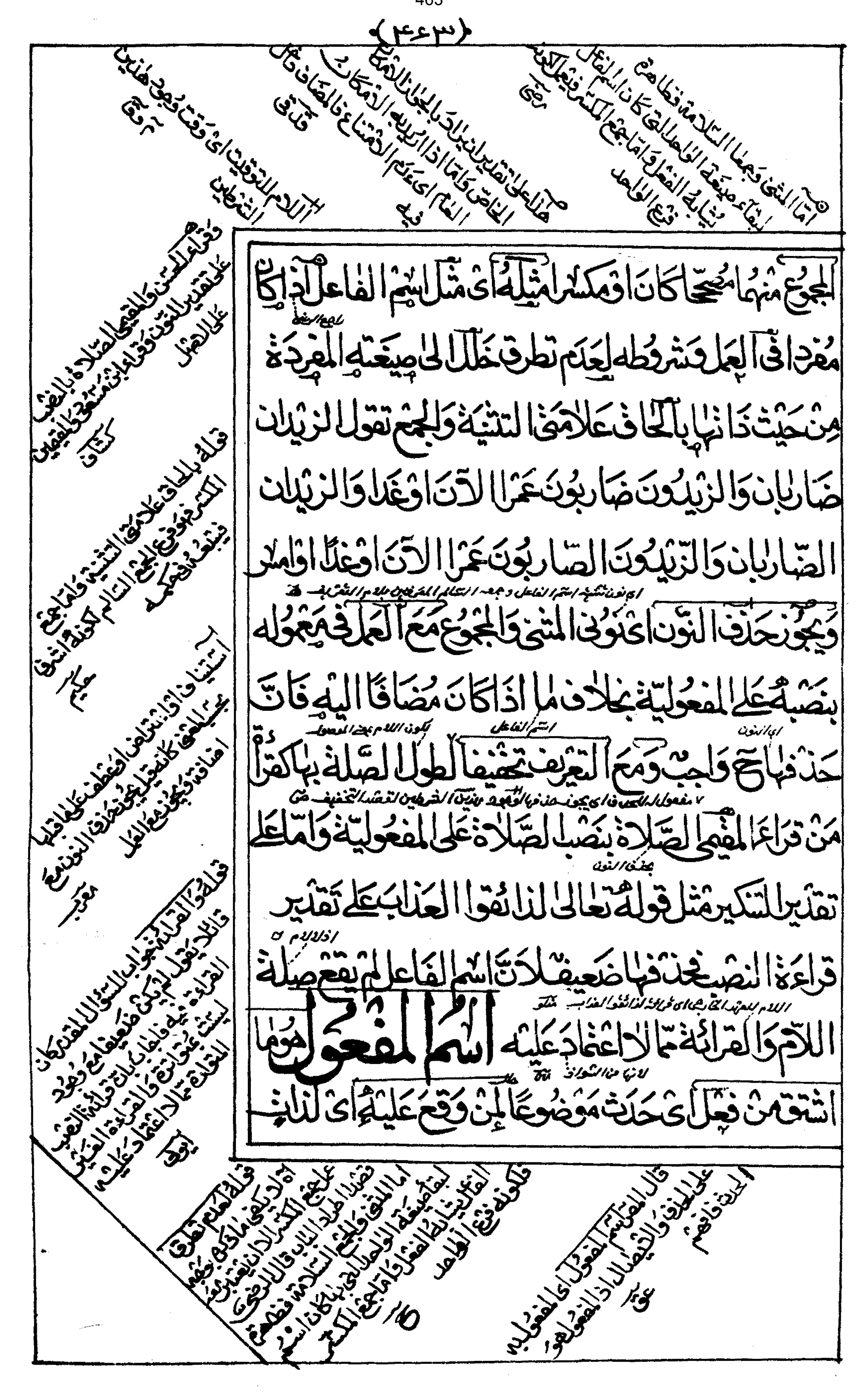
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم

الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن

او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما

فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية

والمعنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك



المجموع منهما مصححا كان او مكسرا امثلة اى مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة
من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اى نونى المثنى والمجموع مع العمل فى معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان
حذفها حينئذ واجب ومع التعريف تخفيفا لطول الصلة بها كقراءة
من قرأ المقيمى الصلاة بنصب الصلاة على المفعولية واما على
تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب على تقدير
قراءة النصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة
اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه **اسم المفعول** هو ما
اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات

ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع
عليه الضرب واعتذارا قامه من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله
لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته على
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره
اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي
اشتراط عمله بالحدث للزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة
او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا

با اللام یعمل بمعنی الماضی ایضًا فهو یرفع ما یقوم مقام الفاعل

ولو کان هناک مفعول آخر یبقی علی نصبه نحو زید معطی غلا

مه درهما الآن او غدا والمعطی غلامه درهما الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حیث انها

تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز

عن اسم الفاعل والمفعول المتعدیین لمن ای لما قام به علی

معنی الثبوت لا بمعنی الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب

مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنی الحدوث فانه اسم

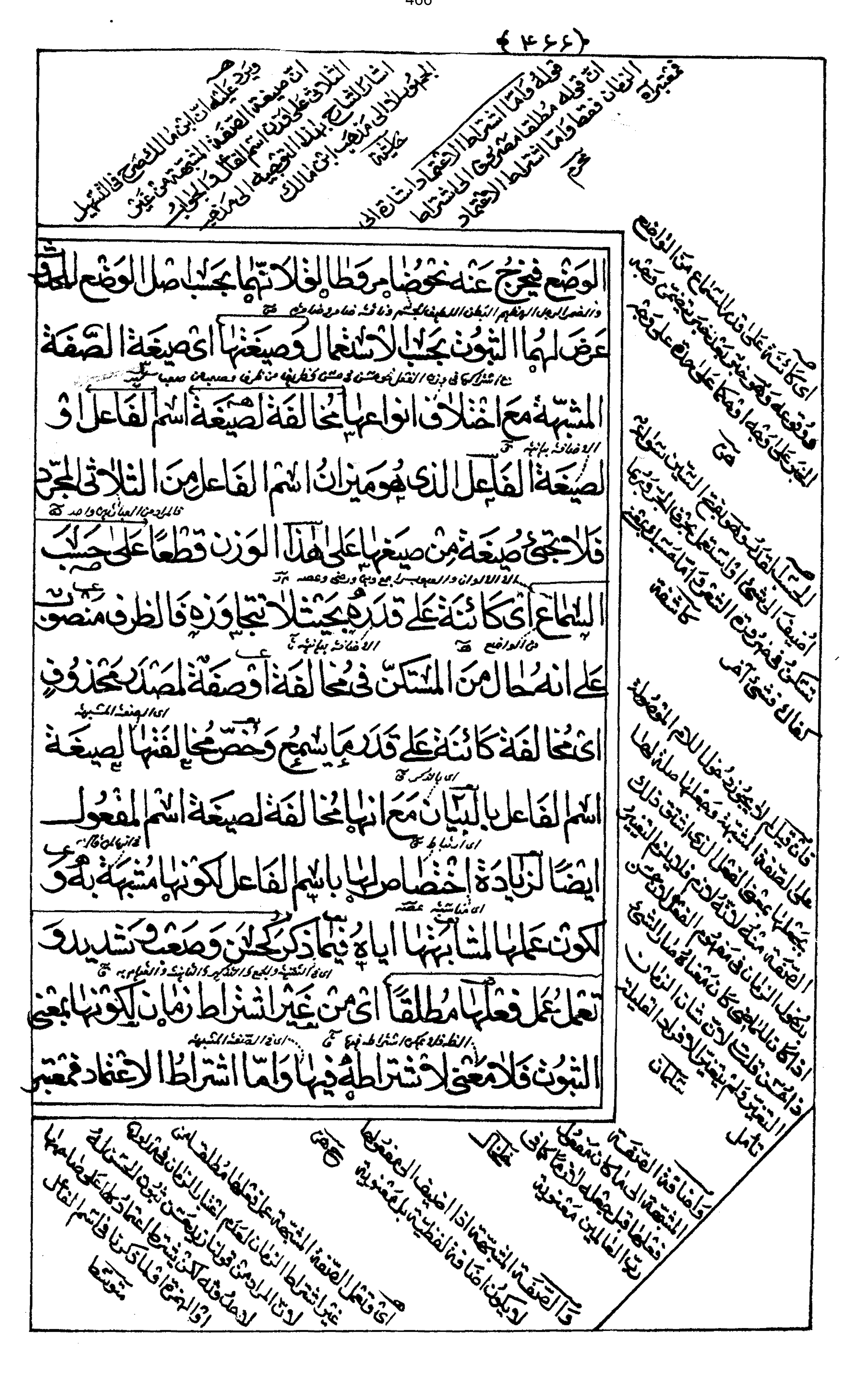
فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان یکون لازما ابتداء

او عند الاشتقاق کرحیم فانه مشتق من رحم بکسر العین

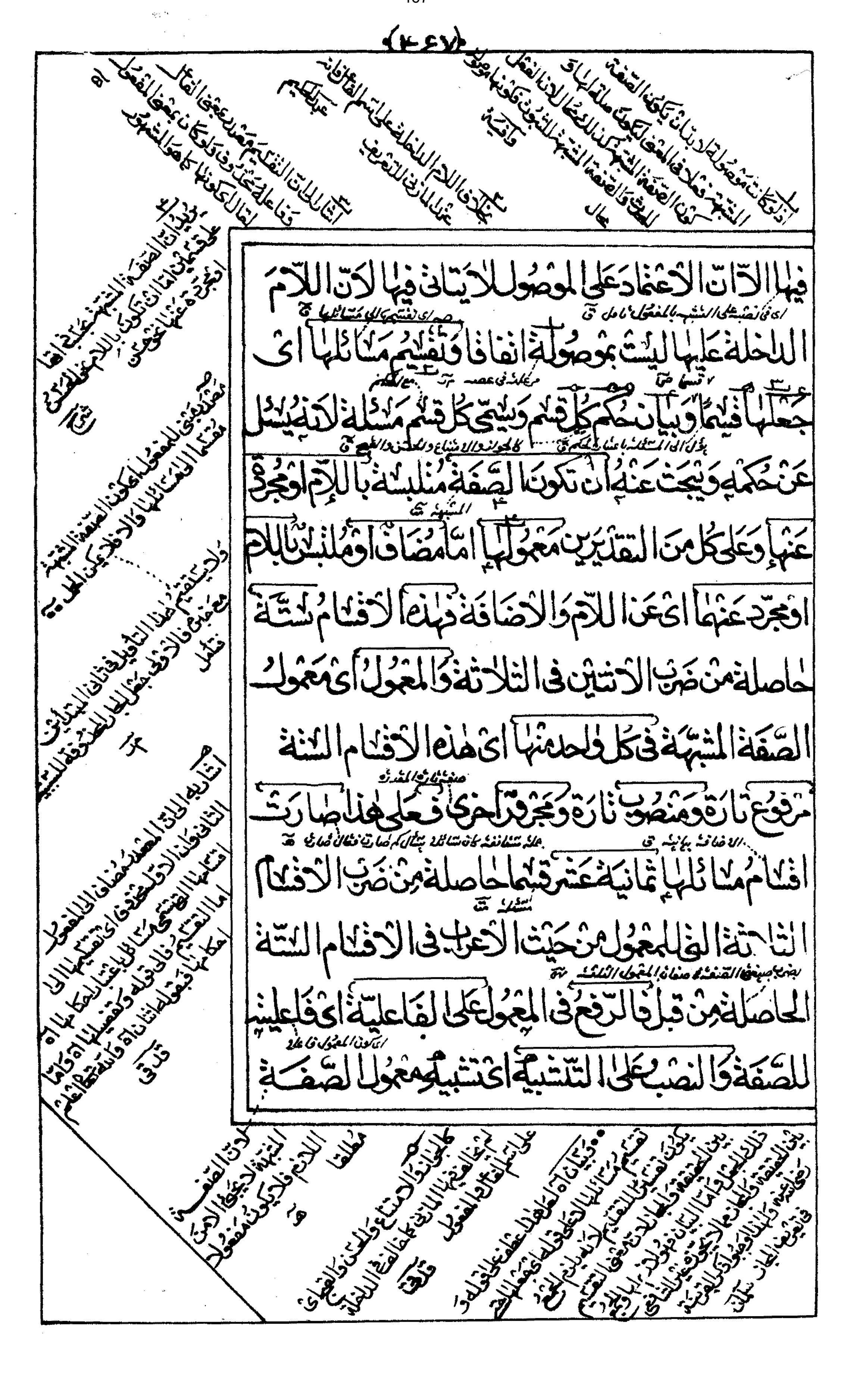
بعد نقله الی رحم بضمها فلا یقال الرحیم الا من رحم بضم الحاء

ای صار الرحم طبیعة له ککرم بمعنی صار الکرم طبیعة له

والمراد بکونه بمعنی الثبوت انه یکون کذلک بحسب الاصل



الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل و
لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد
فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب
السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه فالظرف منصوب
على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به و
لكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر لحسن وصعب وشديد و
تعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى
الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر



فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام
الداخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا وتقسيم مسائلها اى
جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة
عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام
او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة والمعمول اى معمول
الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الستة
الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعليته
للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة

بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة

تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون

بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال

بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي

والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة

الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة

جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية

او نصبه على التشبيه او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة

فهذا التركيب ثلاثة اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة

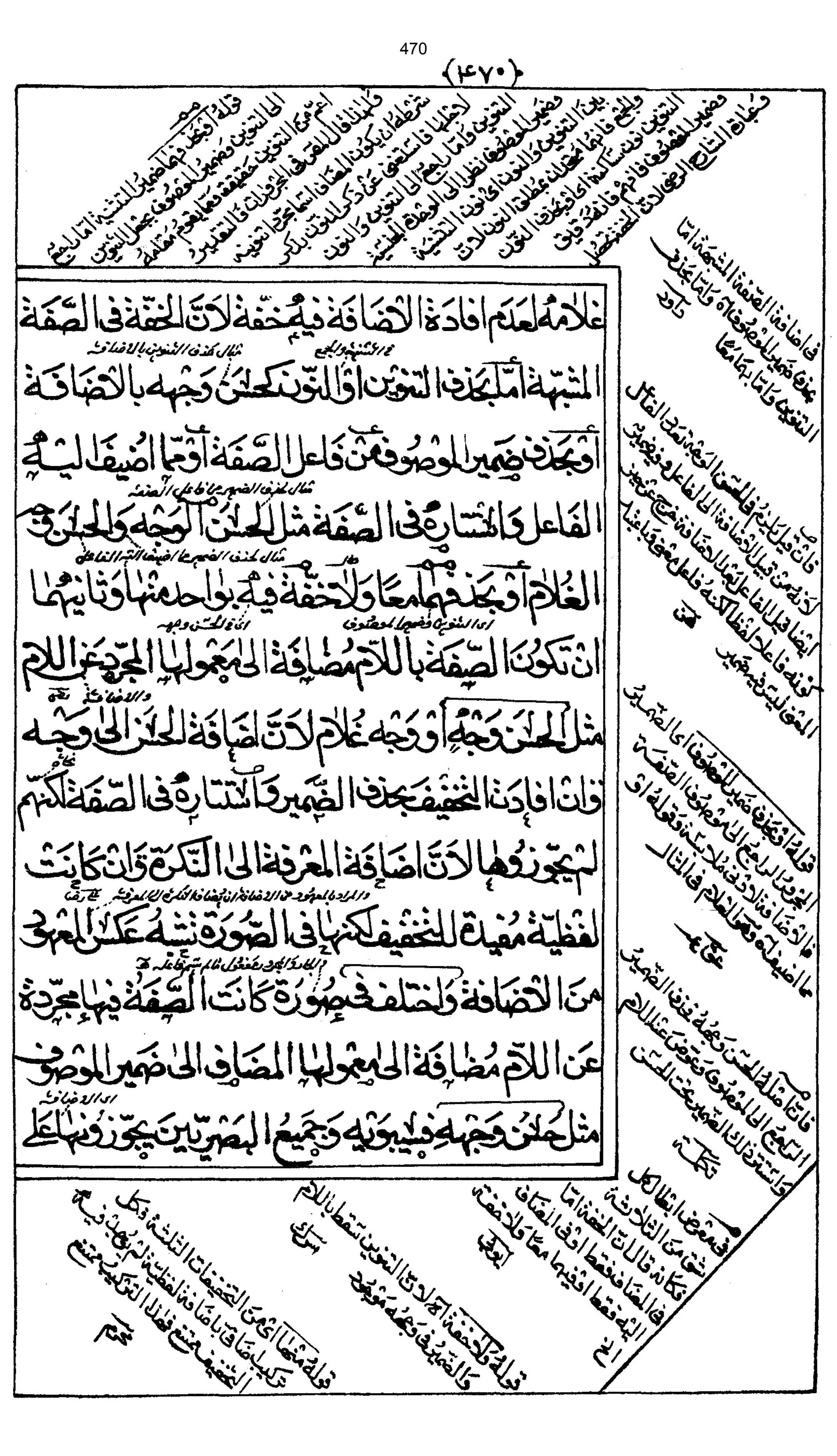
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة

رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة

ثلاثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف

على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة

الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه صفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قبيحا واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه



غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة

المشبهة اما بحذف التنوين او النون نحو حسن وجهه بالاضافة

او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه

الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه

الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما

ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام

مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه

وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم

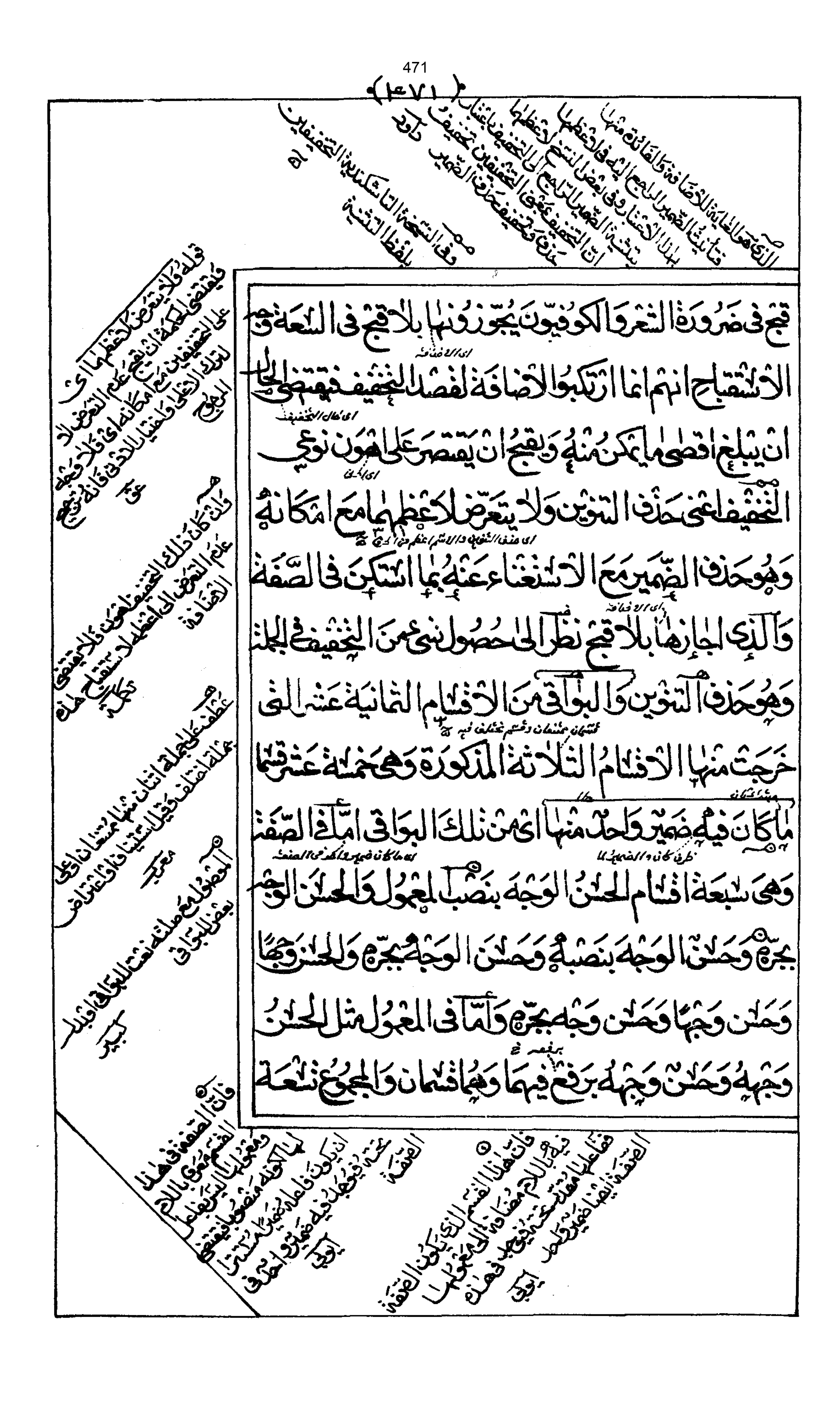
لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت

لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود

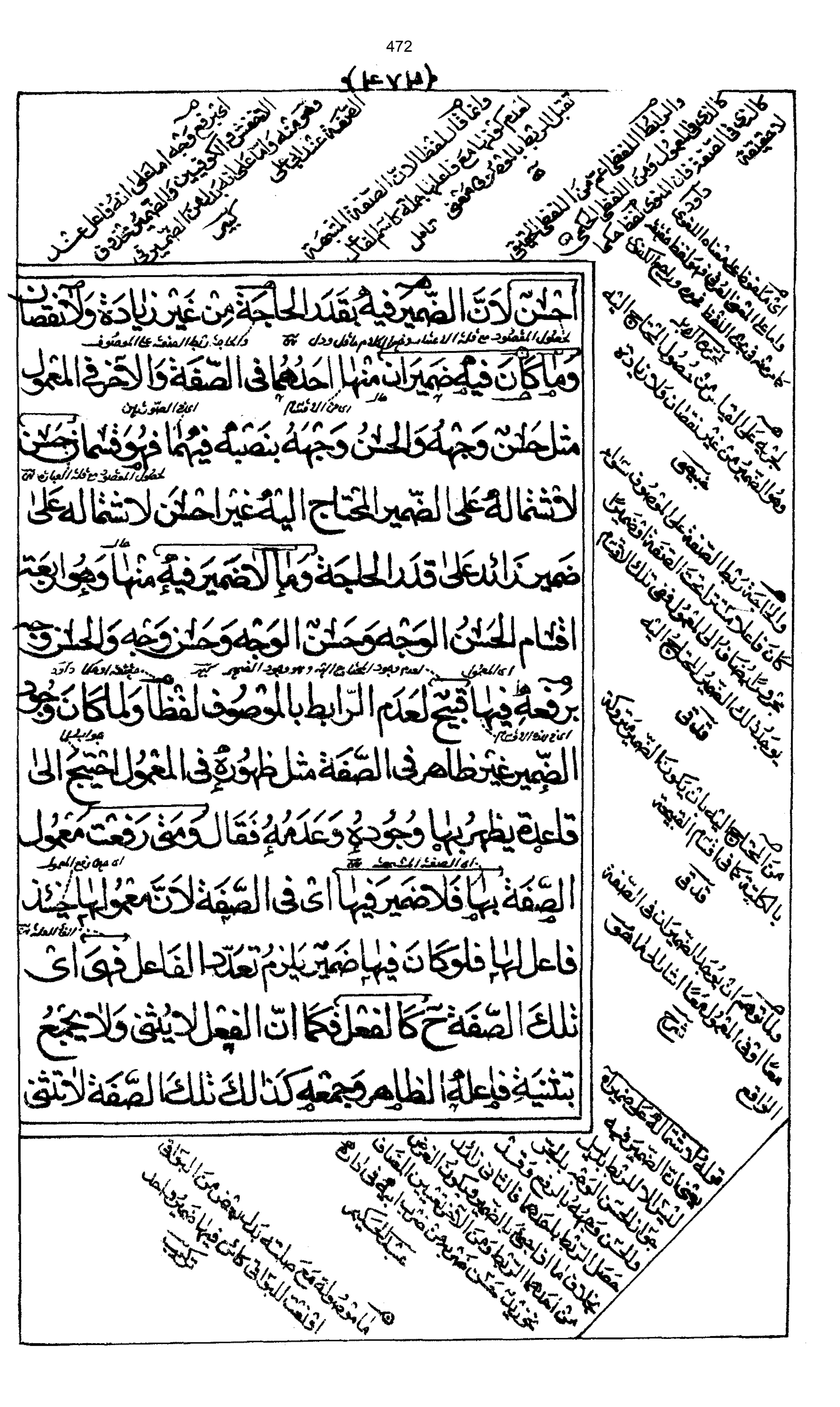
من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة

عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف

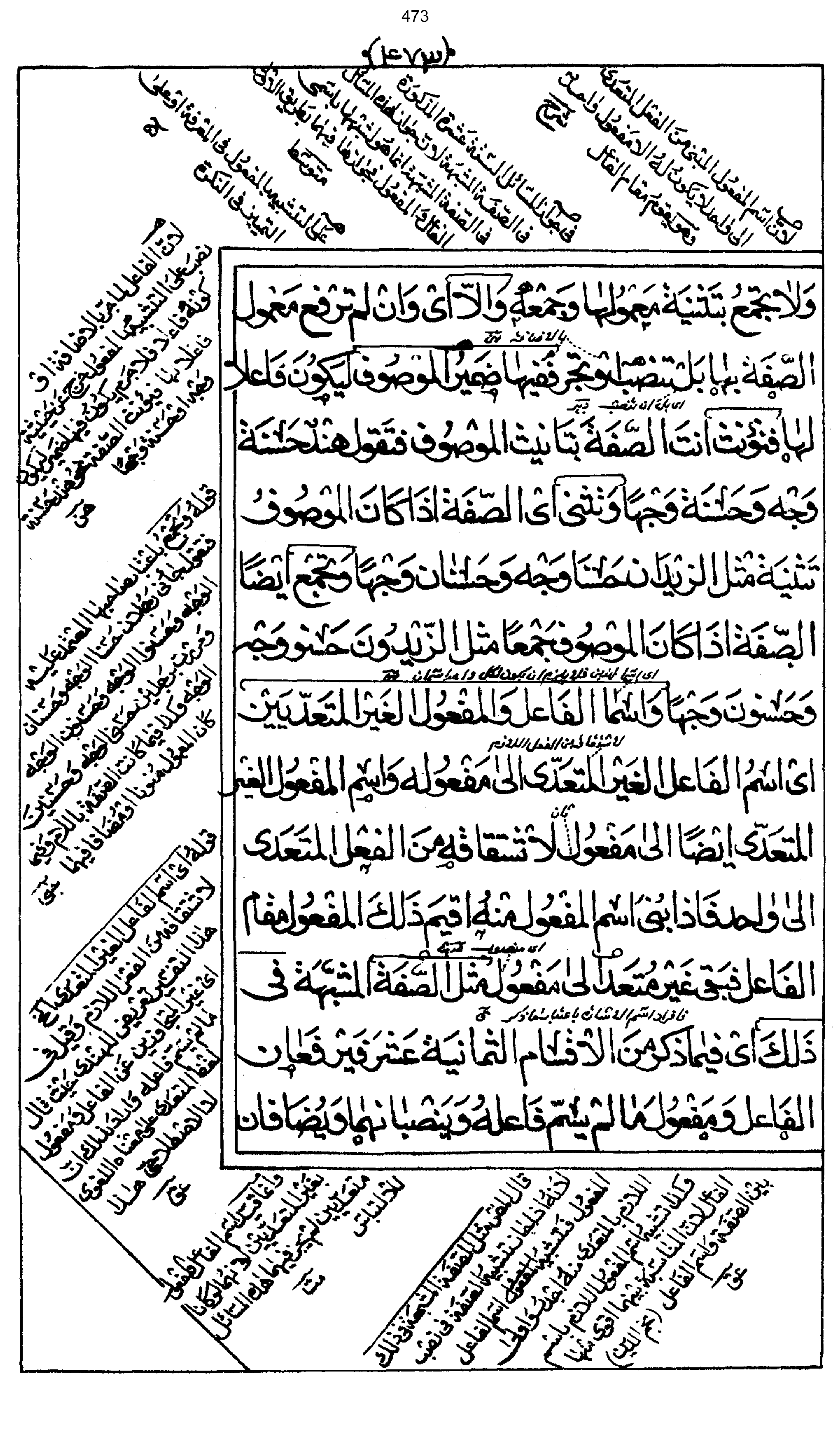
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على



قبح فی ضرورة الشعر والکوفیون یجوزونها بلا قبح فی السعة و
الاستقباح انهم انما ارتکبوا الاضافة لقصد التخفیف فیقتضی الحال
ان یبلغ اقصی ما یمکن منه ویقبح ان یقتصر علی اهون نوعی
التخفیف اعنی حذف التنوین ولا یتعرض لاعظمهما مع امکانه
وهو حذف الضمیر مع الاستغناء عنه بما استکن فی الصفة
والذی اجازها بلا قبح نظر الی حصول شیء من التخفیف فی الجملة
وهو حذف التنوین والبواقی من الاقسام الثمانیة عشر التی
خرجت منها الاقسام الثلاثة المذکورة وهی خمسة عشر قسما
ما کان فیه ضمیر واحد منها ای من تلک البواقی اما فی الصفة
وهی سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه
بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فی المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفع فیهما وهما قسمان والمجموع تسعة



احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على
ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى
قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول
الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ
فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي
تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى



ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول
الصفة بها بل تنصبه او تجر فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا
لها فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجه وحسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه
وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين
اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعوله واسم المفعول الغير
المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى
الى واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام
الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى
ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيهما فان
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان



اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه

وجره واذا كانا متعديين لايجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما

لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اياه

وزيد معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول

الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني

انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب

تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل

الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا

ومجرورا **اسم التفضيل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل

اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد

تشمل اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول

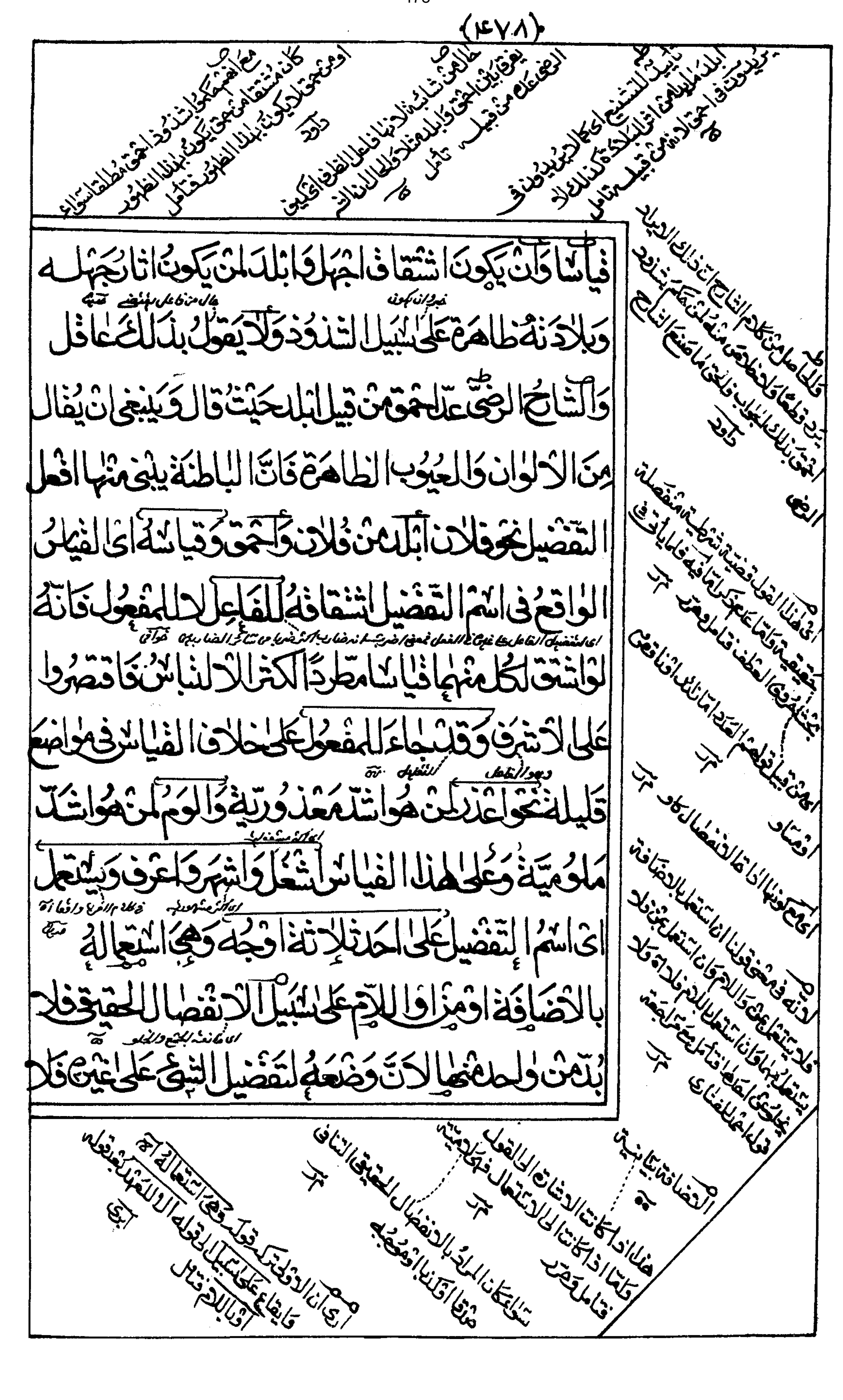
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة

اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة

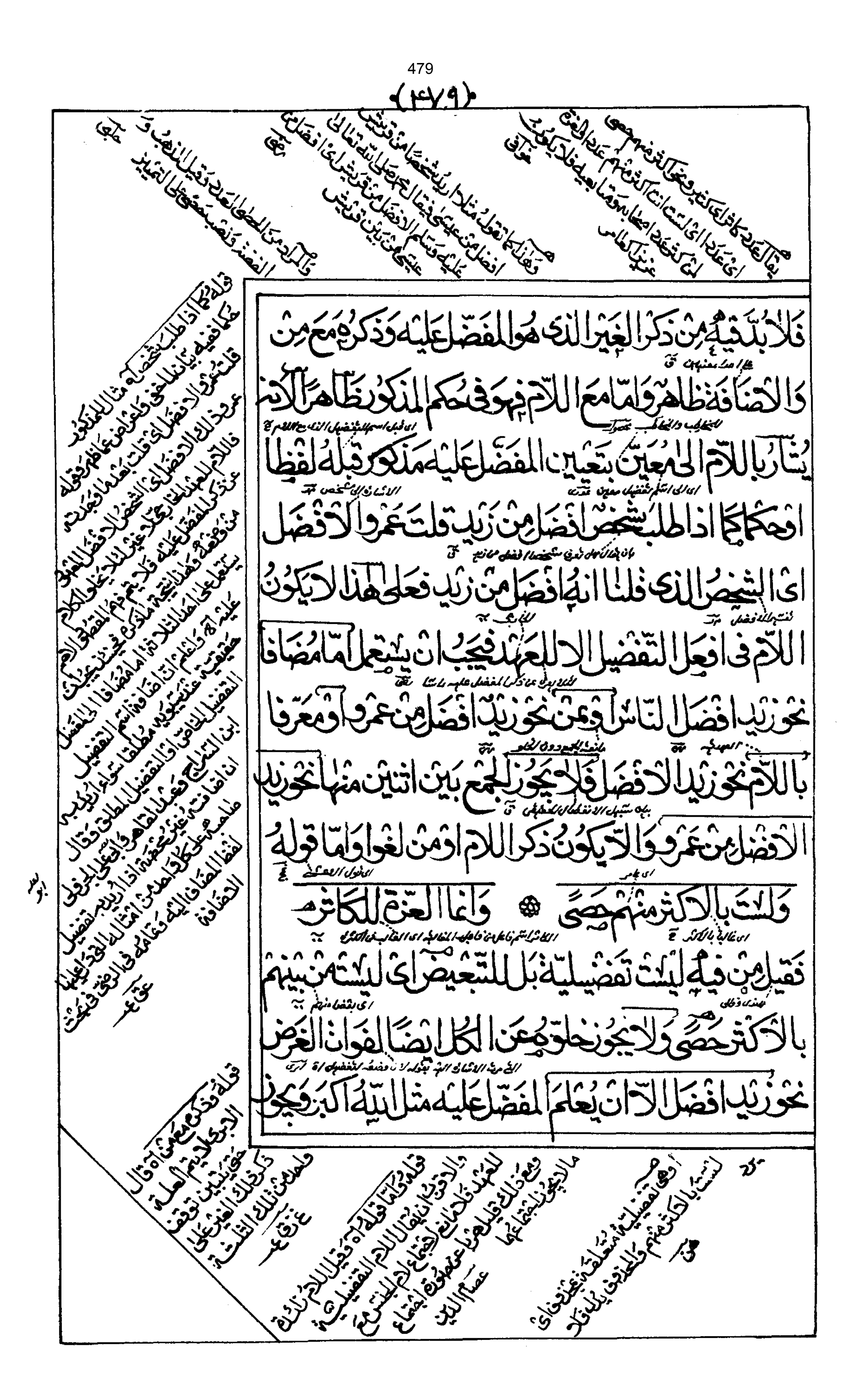
أو ظرف مستقر أي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج أسماء الزمان
والمكان والآلة لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا إبهام
في تلك الأسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو أي اسم التفضيل من حيث
صيغته أفعل للمذكر وفعلى للمؤنث وإن كان بحسب الأصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الأصل أخير وأشر فخففتا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الأصل وشرطه
أن يبنى أي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا
مزيد فيه ليمكن بناء أفعل وفعلى منه إذ البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر
لأن هذه الصيغة لا تسع الزيادة على الثلاثة لحرف ومع
إسقاط بعضها يلزم الالتباس فإنه لا يعلم أنه مشتق

من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول وتكون من حروف المزيد فيه اما من
اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق
منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم
التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس لانه
ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل
انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
يتقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة و
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان

قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بأن يراد أن يدل على أن لاحد زيادة
فيه على غيره توصل اليه الى غير الثلاثي المجرد بأشد ونحوه مثل
أشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون
وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو
الجهل والبلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق أحمق
على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو أحمق من ابن هبنقة والجواب
بأن المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي
عن ابن هبنقة من تعليق خزف وعظام وخيوط على عنقه
وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لأعرف بها نفسي
ولا أضل فتقلدها ذات ليلة أخوه بقلادته فلما أصبح قال
يا أخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه
يقتضي جواز اشتقاق أحمق من حمق لا يكون بهذا الظهور



قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله
وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس
الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه
لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا
على الاشرف وقد جاء المفعول على خلاف القياس فى مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل
اى اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهى استعماله
بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا
بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا



فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من

والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه

يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا

او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل

اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون

اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا

نحو زيد افضل الناس او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا

باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد

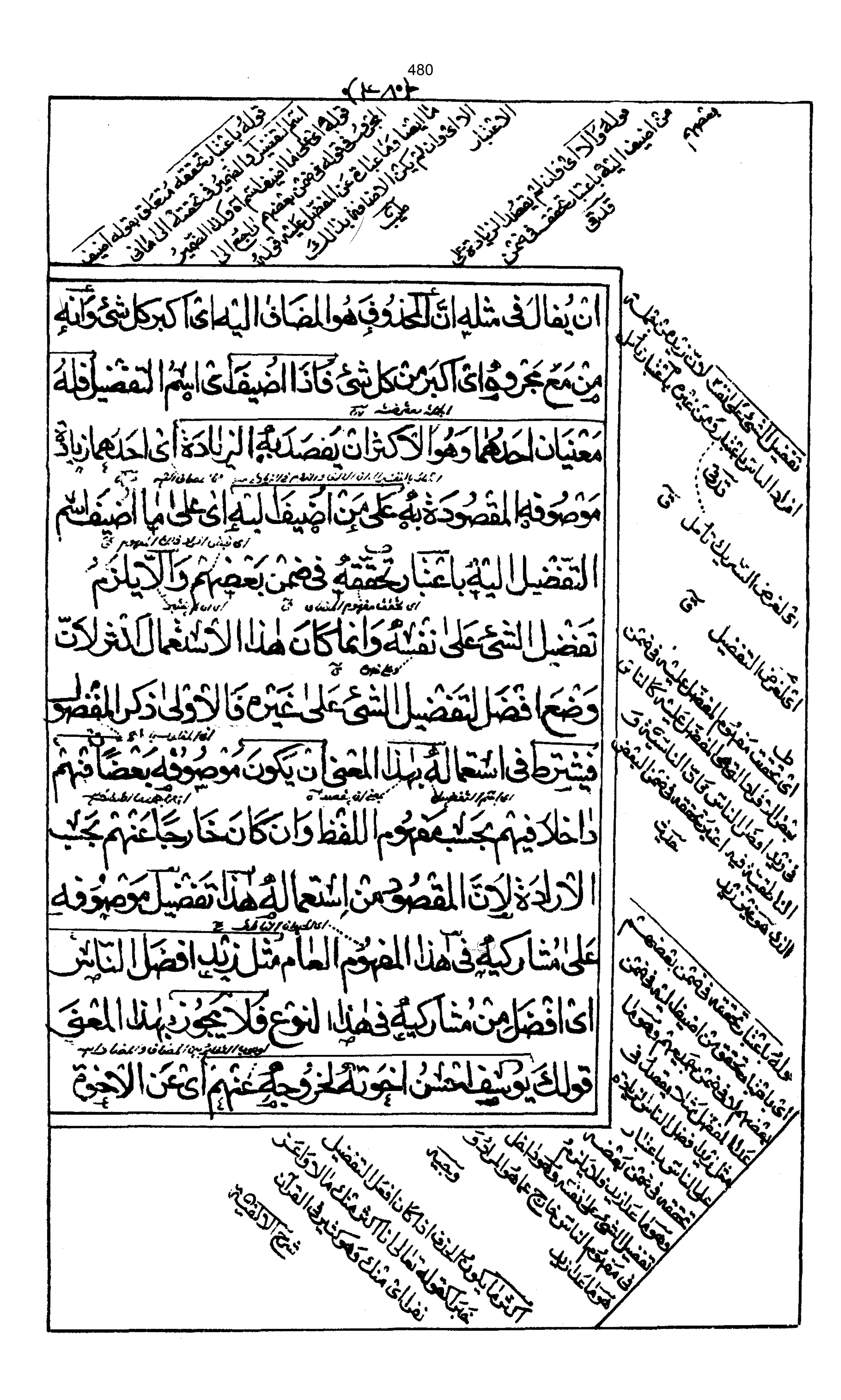
الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله

ولست بالاكثر منهم حصى ❁ وانما العزة للكاثر

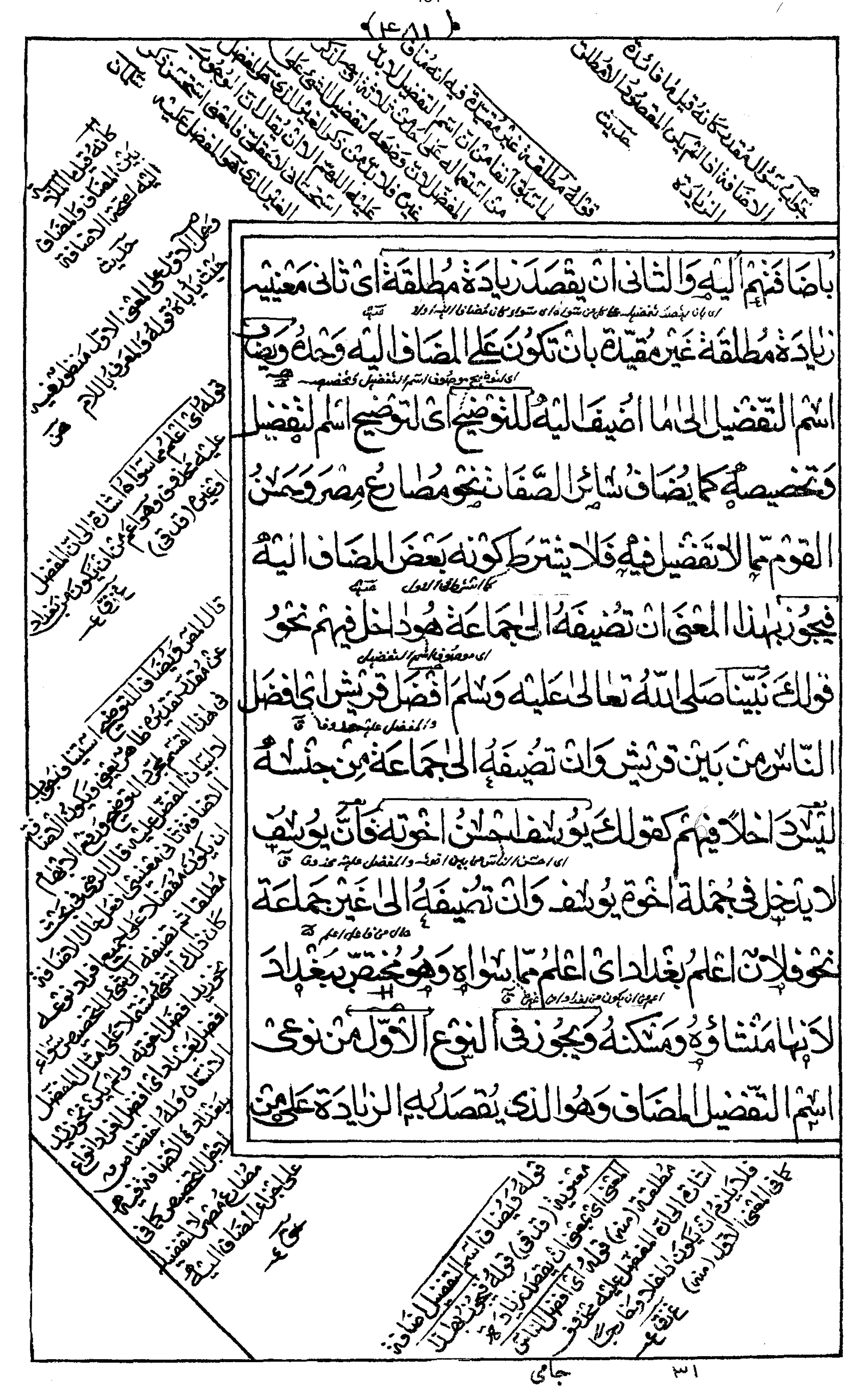
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم

بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض

نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز



ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه
من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم
التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال الاكثر لان
وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب
الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه
على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة



باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه

زيادة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف

اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل

وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن

القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه

فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو

قولك نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم افضل قريش اي افضل

الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه

ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف

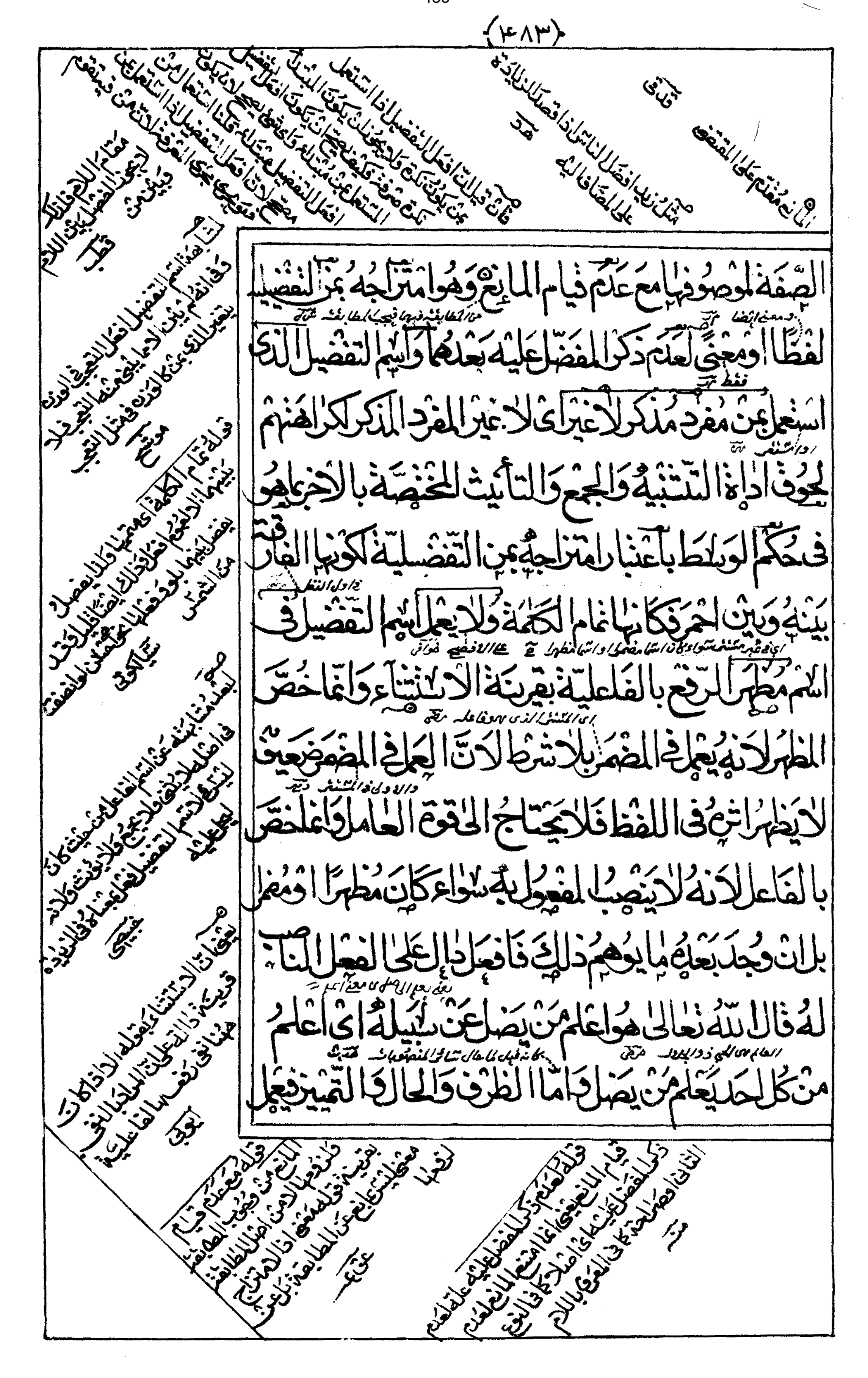
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة

نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد

لانها منشاؤه ومسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي

اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من

أُضِيفَ إِلَيْهِ الإِفْرَادُ أَيْ إِفْرَادُ اسْمِ التَّفْضِيلِ وَإِنْ كَانَ مَوْصُوفُهُ
مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا وَكَذَا التَّذْكِيرُ وَإِنْ كَانَ مَوْصُوفُهُ مُؤَنَّثًا نَحْوُ زَيْدٌ
أَوِ الزَّيْدَانِ أَوِ الزَّيْدُونَ أَوْ هِنْدٌ أَوِ الْهِنْدَانِ أَوِ الْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ
النَّاسِ وَهٰذَا لِأَنَّهُ يُشَابِهُ أَفْعَلَ مِنَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْإِفْرَادُ
وَالتَّذْكِيرُ فِي كَوْنِ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ مَذْكُورًا مَعَهُ وَالْمُطَابَقَةُ أَيْ
مُطَابَقَةُ اسْمِ التَّفْضِيلِ إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً وَجَمْعًا وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا
لِمَنْ هُوَ أَيْ اسْمُ التَّفْضِيلِ صِفَةٌ لَهُ نَحْوُ الزَّيْدَانِ أَفْضَلَا النَّاسِ
وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُوهُمْ وَهِنْدٌ فُضْلَى النِّسَاءِ وَالْهِنْدَانِ فُضْلَيَاهُنَّ
وَالْهِنْدَاتُ فُضْلَيَاتُهُنَّ لِمُشَابَهَتِهِ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي
كَوْنِهِ مَعْرِفَةً وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ نَوْعَيِ اسْمِ التَّفْضِيلِ الْمُضَافِ
وَهُوَ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ وَالْقِسْمُ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ مِنْهُ
فَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنَ الْمُطَابَقَةِ أَيْ مُطَابَقَةِ اسْمِ التَّفْضِيلِ الْمَوْصُوفِ
إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً وَجَمْعًا وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا لِلُزُومِ مُطَابَقَةِ



الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيل

لفظا أو معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي

استعمل بمن مفرد مذكر لا غير أي لا غير المفرد المذكر لكن امتنع

لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المخصصة بالآخر بما هو

في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة

بينه وبين أحمر فكأنها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في

الاسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وإنما خص

المظهر لأنه يعمل في المضمر بلا شرط لأن العمل في المضمر ضعيف

لا يظهر أثره في اللفظ فلا يحتاج إلى قوة العامل وإنما خص

بالفاعل لأنه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا أو مضمرا

بل إن وجد بعده ما يوهم ذلك فبفعل دال على الفعل الناصب

له قال الله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أي أعلم

من كل أحد يعلم من يضل وأما الظرف والحال والتمييز فيعمل

فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من
الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما
يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما يعمل الرفع بالفاعل
لان هذا العمل بالاصالة انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل
لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان
فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث بعدت مشابهته لاسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضا
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا عنه
وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين
غيره مفضلا ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده
بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اى على نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك

الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه

منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف

اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه

في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في

اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين

زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد

وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب

ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك

الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط

رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان

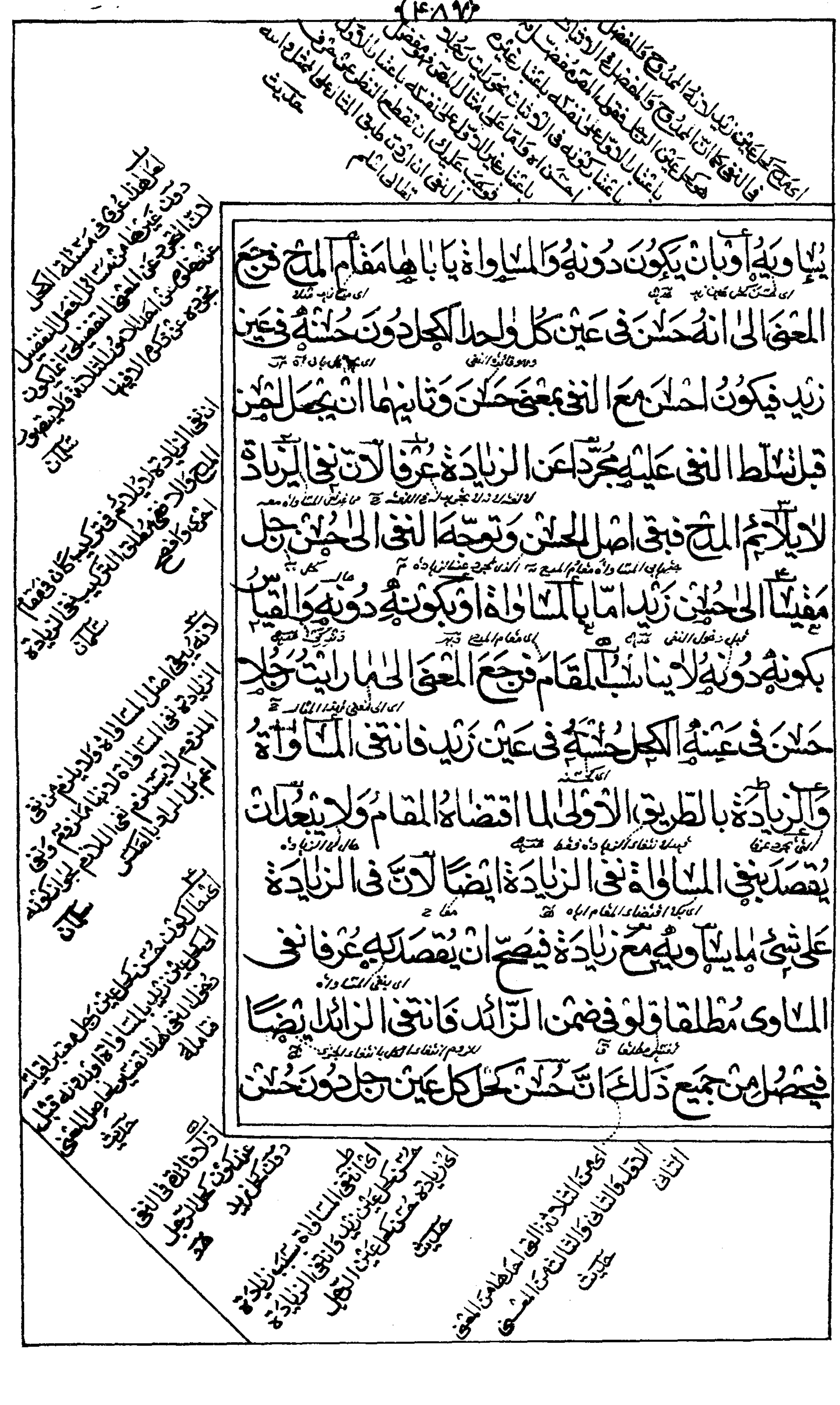
من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما

اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه

مفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه



مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن
المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون
اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في
الموارد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد نفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين
زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد مما بان



يساويه أو بأن يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع

المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين

زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل الحسن

قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لأن نفي الزيادة

لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى الحسن حال

مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس

بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا

حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة

والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان

يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لأن في الزيادة

على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي

المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا

فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن

كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان كمال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا ازال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف
ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو رفعوا الحسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا
بين الحسن ومعموله اي ما عمل فيه الحسن من حيث انه اسم

تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين
زيد بالجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية
فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الحيثية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر اذ
العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف
ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه
من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه
في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله
من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد تركيب
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه هوا الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة في تعقيد
ايضا مع انها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في



اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين
شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما
ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير
ترتيبه وينتقل بهذا التقرير الى ما اشتهر سيبويه واستشهد
به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه
فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من
عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو
اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المق
وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير
لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه

اذ يتعدد الكحل فاذا قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي

كان الكحل فيها مفضلاً عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن

فيها الكحل كان اصله ما رايت عيناً احسن فيها الكحل منه في

عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه استغنى عن ذكره

ثانياً وتقديره ما رايت عيناً مماثلة لعين زيد في اصل التكحل

احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عيناً

كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم

من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسناً ليس في

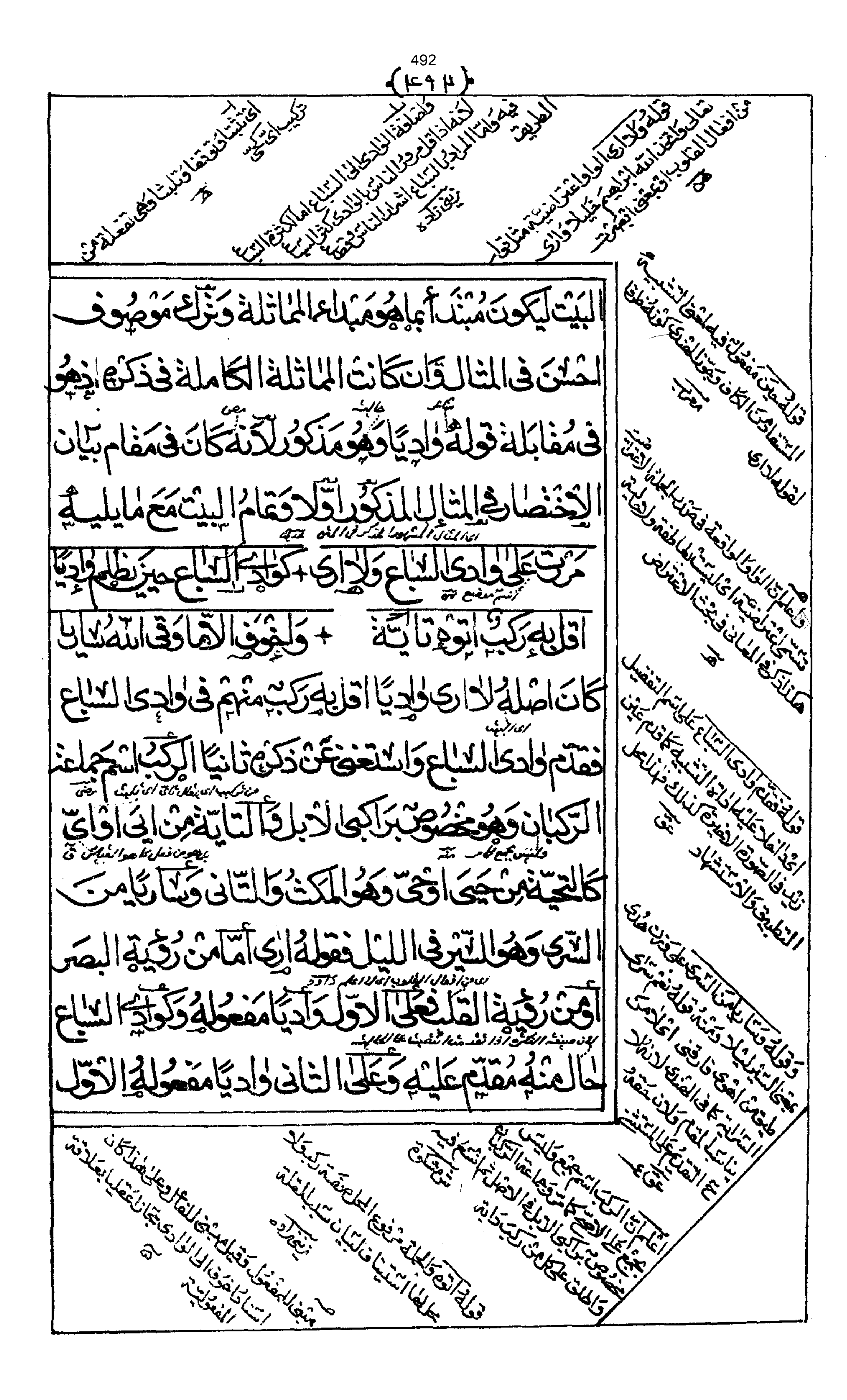
عين غيره وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل

ذاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان

من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضاً كما ذكرنا مثل

ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت

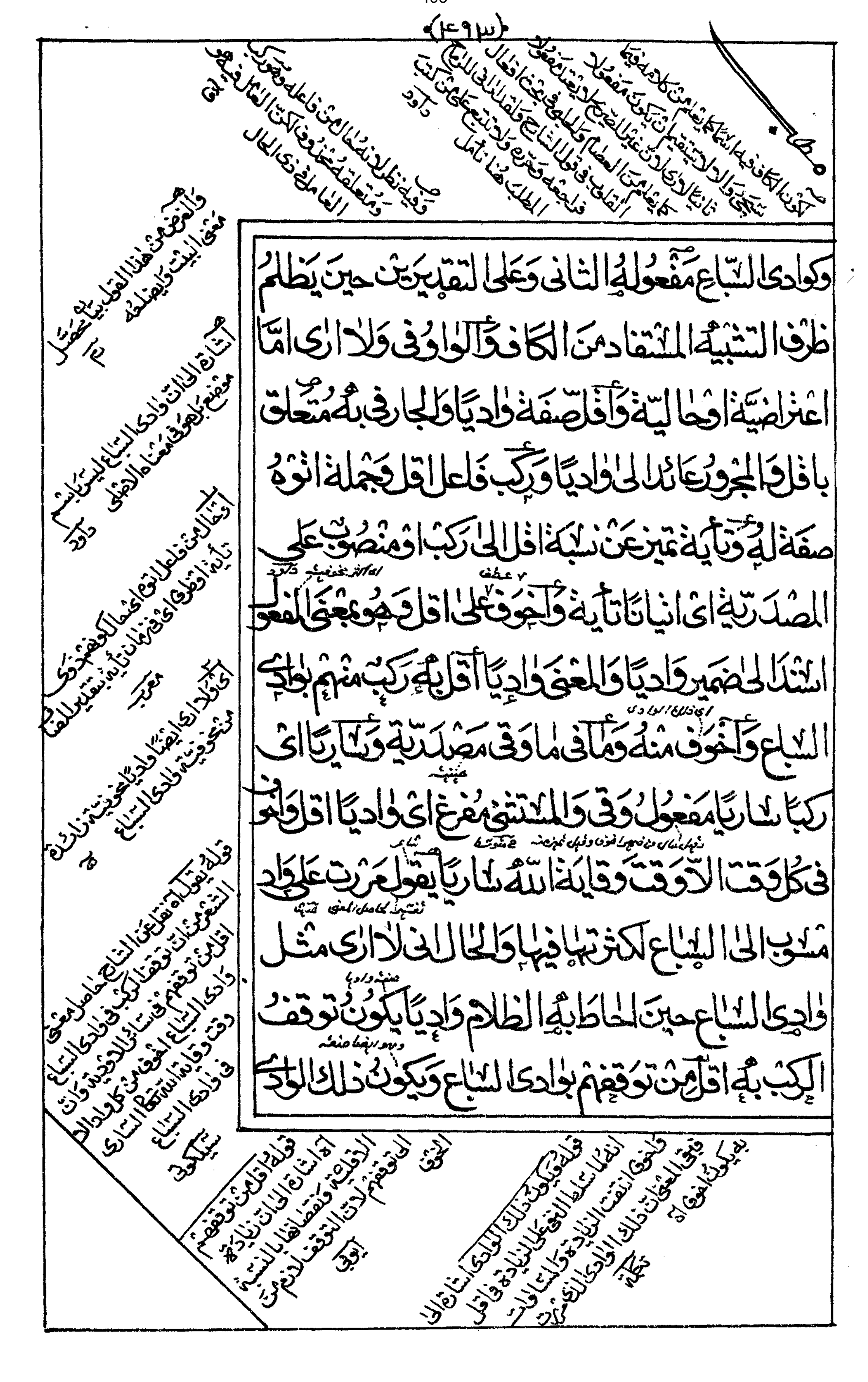
ما رايت كعين زيد الا قولاً مماثلاً لقول الشاعر وانما ترك صدر



البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة ونزاع موصوف
الحسن في المثال فإن كانت المماثلة الكاملة في ذكره إذ هو
في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لأنه كان في مقام بيان
الاختصار في المثال المذكور أولا وتمام البيت مع ما يليه

مررت على وادي السباع ولا أرى + كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية + وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

كان أصله لا أرى واديا أقل به ركب منهم في وادي السباع
فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع
الركبان وهو مخصوص براكبي الإبل والتئية من إئي أواي
كالتحية من حيي أو حي وهو المكث والتأني وساريا من
السري وهو السير في الليل فقوله أرى أما من رؤية البصر
أو من رؤية القلب فعلى الأول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه مقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الأول



وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو فى ولا ارى اما
اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار فى به متعلق
باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه
صفة له وتأية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على
المصدرية اى اتيانا تأية واخوف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادى
السباع واخوف منه وما فى ما وقى مصدرية وساريا اى
ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف
فى كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا يقول عبرت على واد
منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل
وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى

الخوف من وادی السباع فی کل وقت لا وقت وقایة الله سبحانه

رکبا سائرا ابا اللیل فیه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة

الاولی لقلت ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه منه بوادی

السباع ولو عبرت بالعبارة الثانیة لقلت ولا اری وادیا

اقل به رکب اتوه من وادی السباع ولما قسم المص رحمة الله

تعالی علیه رحمة واسعة الکلمة الی اقسامها الثلاثة

علی وجه علم من دلیل الانحصار حد کل واحد منها ولم یکتف

بذلک القدر بل صدر مباحث الاسم بتعریفه فلما وصلت

النوبة الی مباحث الفعل سلک تلک الطریقة وصدرها

بتعریفه فقال **الفعل ما دل** ای کلمة

دالة **علی معنی کائن فی نفسه**

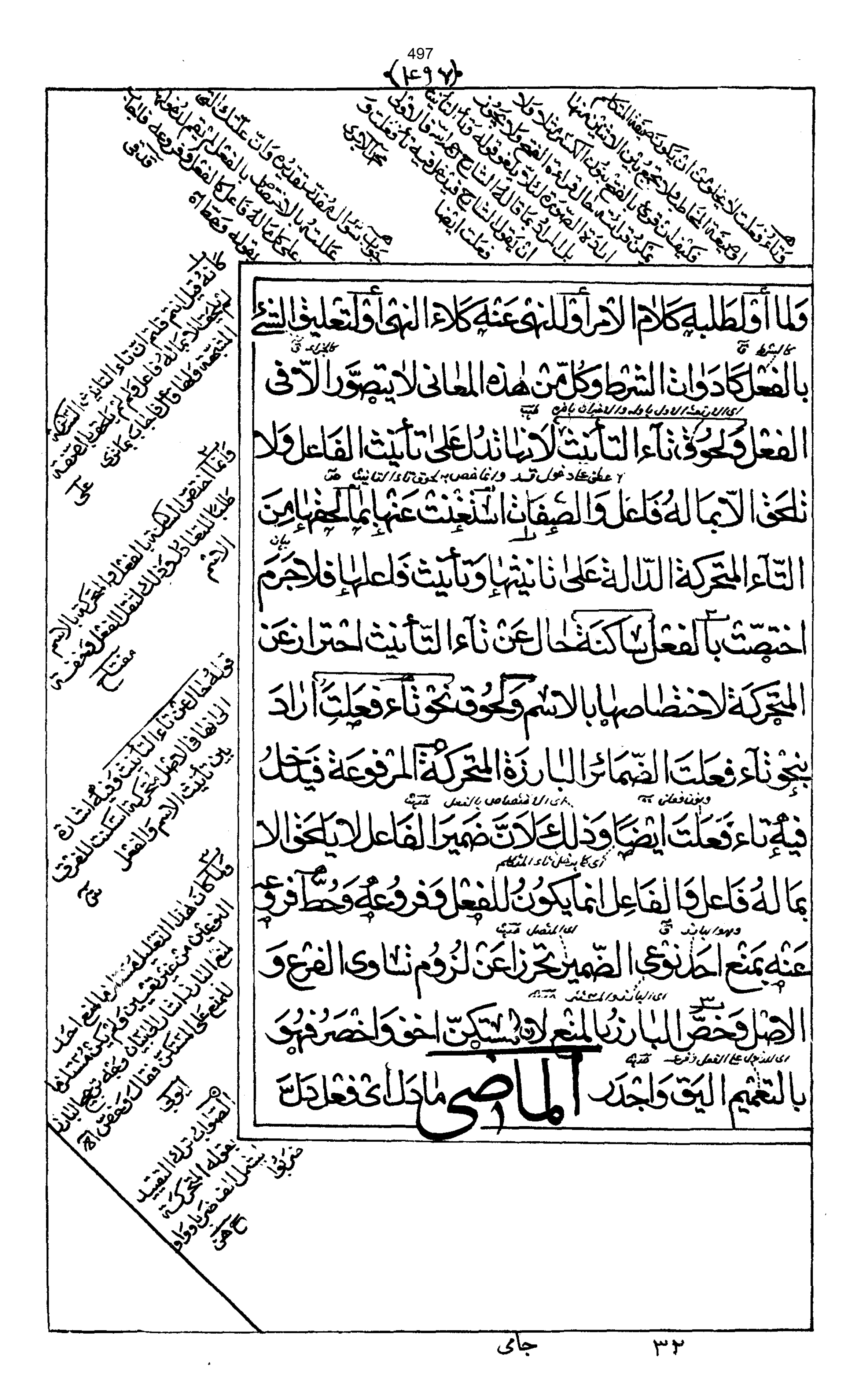
ای فی نفس ما دل یعنی الکلمة والمراد بکون المعنی فی نفس

الکلمة دلالتها علیه من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری

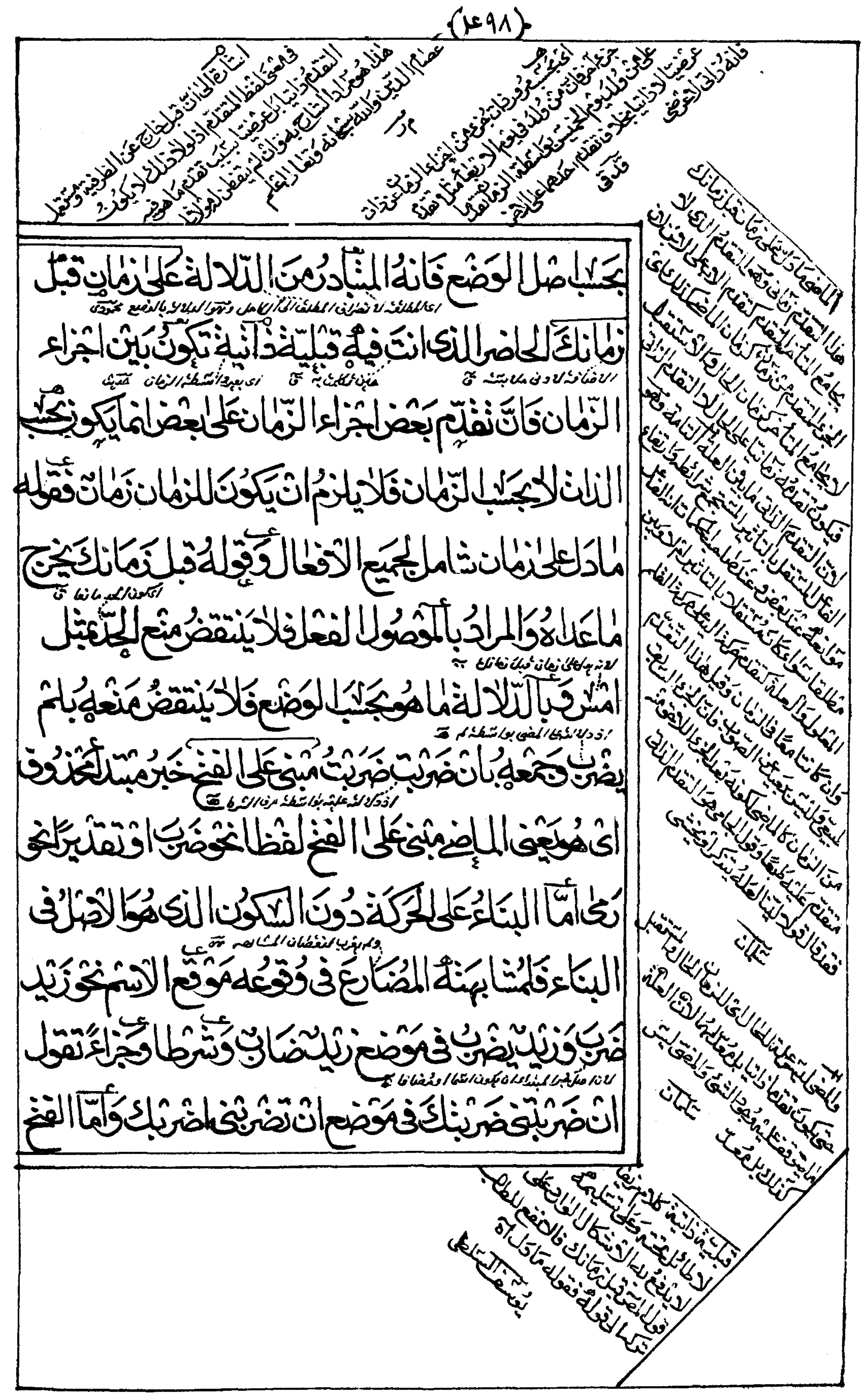


اليها لا استقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى
المعنى فحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية ثم رجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما
ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم
ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو
معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس
تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج
بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن

وضعاً باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه بموصفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد
الفعل وبقولنا وضعاً يخرج اسماء الافعال لان جميعها
منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب
كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن
خواصه اي من خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
للدلالة الاولى على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم



ولما أو لطلبه كالأمر أو للنهي عنه كلاء النهي أو لتعليق الشيء
بالفعل كأدوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في
الفعل ولحوق تاء التأنيث لأنها تدل على تأنيث الفاعل ولا
تلحق إلا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من
التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم
اختصت بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث احتراز عن
المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت أراد
بنحو تاء فعلت الضمائر البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل
فيه تاء فعلت أيضا وذلك لأن ضمير الفاعل لا يلحق إلا
بما له فاعل والفاعل إنما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه
عنه بمنع أحد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع و
الأصل وخص البارز بالمنع لأن المستكن أخفى وأخصر فهو
بالتعميم أليق وأجدر **الماضي** ما دل أي فعل دل على



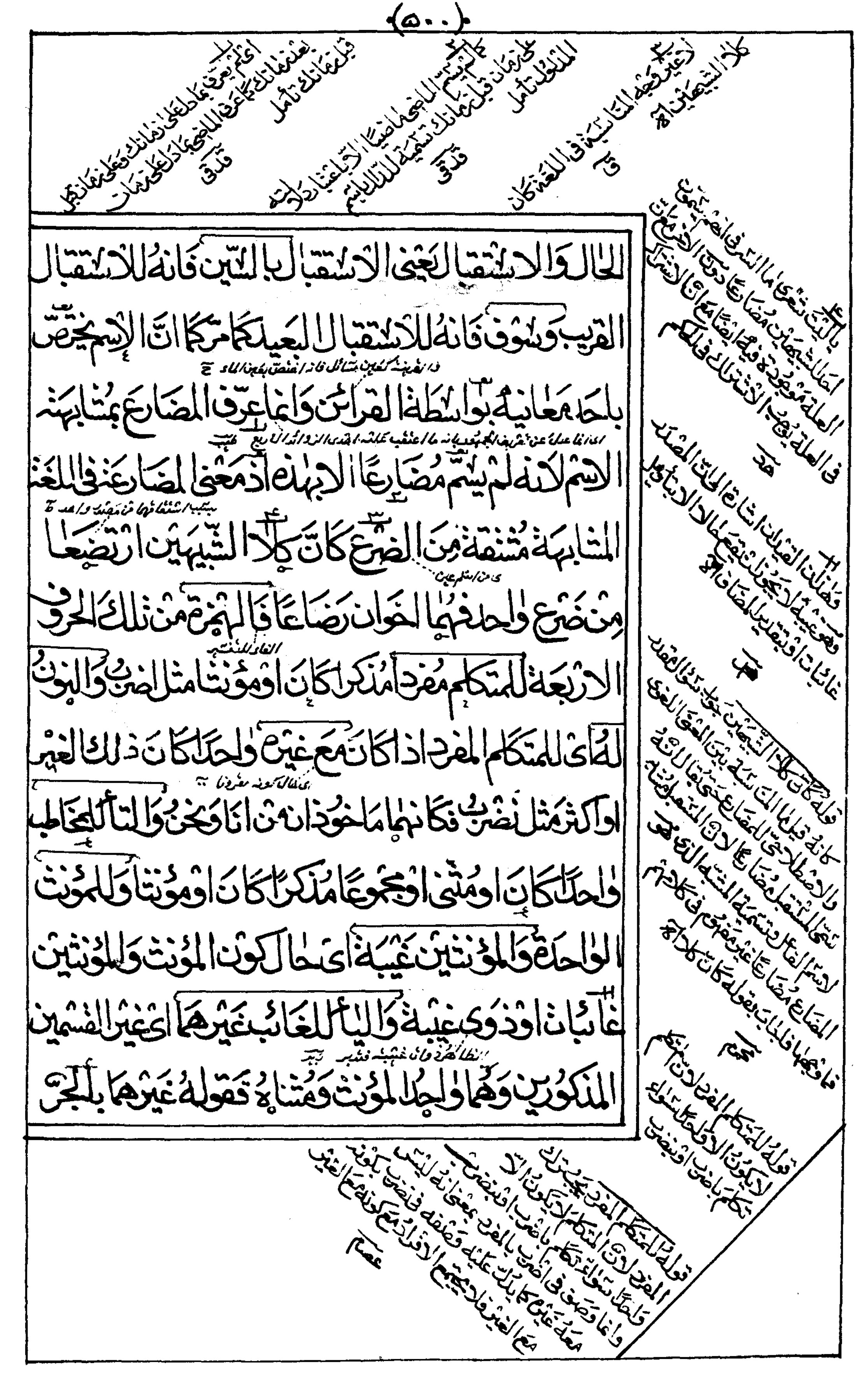
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل
زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء
الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب
الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج
ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل
امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم
يضرب وجمعه بان ضرب ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف
اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو
رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في
البناء فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب وزيد يضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول
ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح



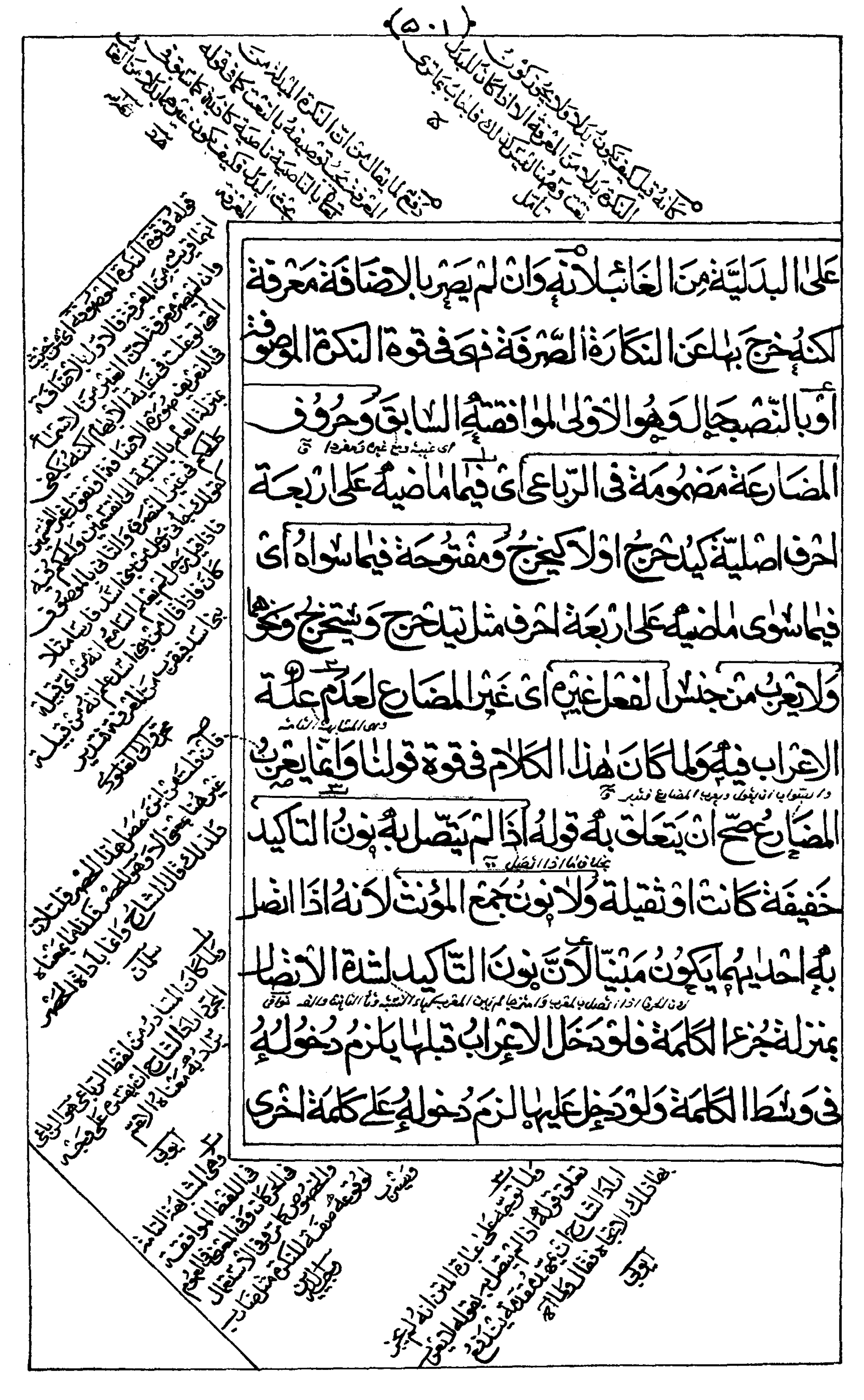
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل
ضربا فانه مبنى على الفتح مع غير الواو وفانه يضم معها لمجانستها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا

المضارع

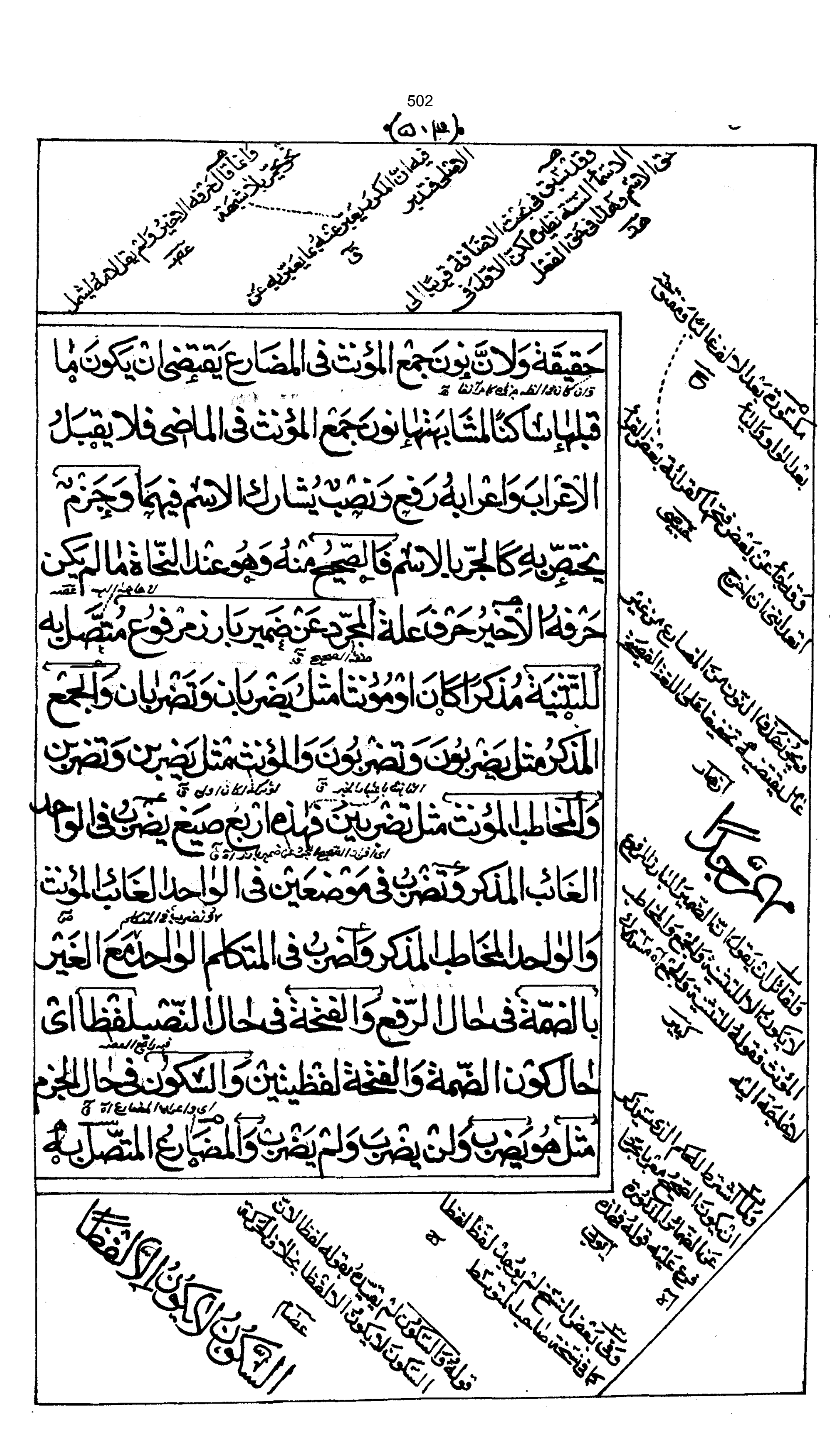
ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال
كونه متلبسا باحد حروف نايت فى اوائله يعنى الحروف التى
جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى وتلك المشابهة
انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد زمانى



الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص
بالحال معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذه اذ معنى المضارعة فى اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون
له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب فكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث
الواحدة وللمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث وللمؤنثين
غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين
المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر



علی البدلیة من الغائب لانه وان لم یصر بالاضافة معرفة
لکنه خرج بها عن النکارة الصرفة فهی فی قوة النکرة الموصوفة
او بالتصحیح الذی هو الاولی للموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة فی الرباعی ای فیما ماضیه علی اربعة
احرف اصلیة کیدحرج اولا کیخرج ومفتوحة فیما سواه ای
فیما سوی ماضیه علی اربعة احرف مثل تیدحرج ویستخرج ونحوهما
ولا یعرب من جنس الفعل غیره ای غیر المضارع لعدم علة
الاعراب فیه ولما کان هذا الکلام فی قوة قولنا وانما یعرب
المضارع صح ان یتعلق به قوله اذا لم یتصل به نون التاکید
خفیفة کانت او ثقیلة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل
به احدیهما یکون مبنیا لان نون التاکید لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الکلمة فلو دخل الاعراب قبلها یلزم دخوله
فی وسط الکلمة ولو دخل علیها یلزم دخوله علی کلمة اخری



حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما
قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل
الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن
حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد
الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث
والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي
حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم
مثل هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به

ذلك اى الضمير المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون حالة

الرفع وحذفها اى بحذفها حالتى الجزم والنصب فان النصب

فيه تابع للجزم كما ان النصب فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان

وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن

يضربا الى آخره والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة

تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة

تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة

نحو ان يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء فى

حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب

لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة

والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن

يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض و

يرتفع اى المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم

زيد سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد

يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب اورأيت رجلا يضرب

وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم

فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب

البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها

موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم

وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم

الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه

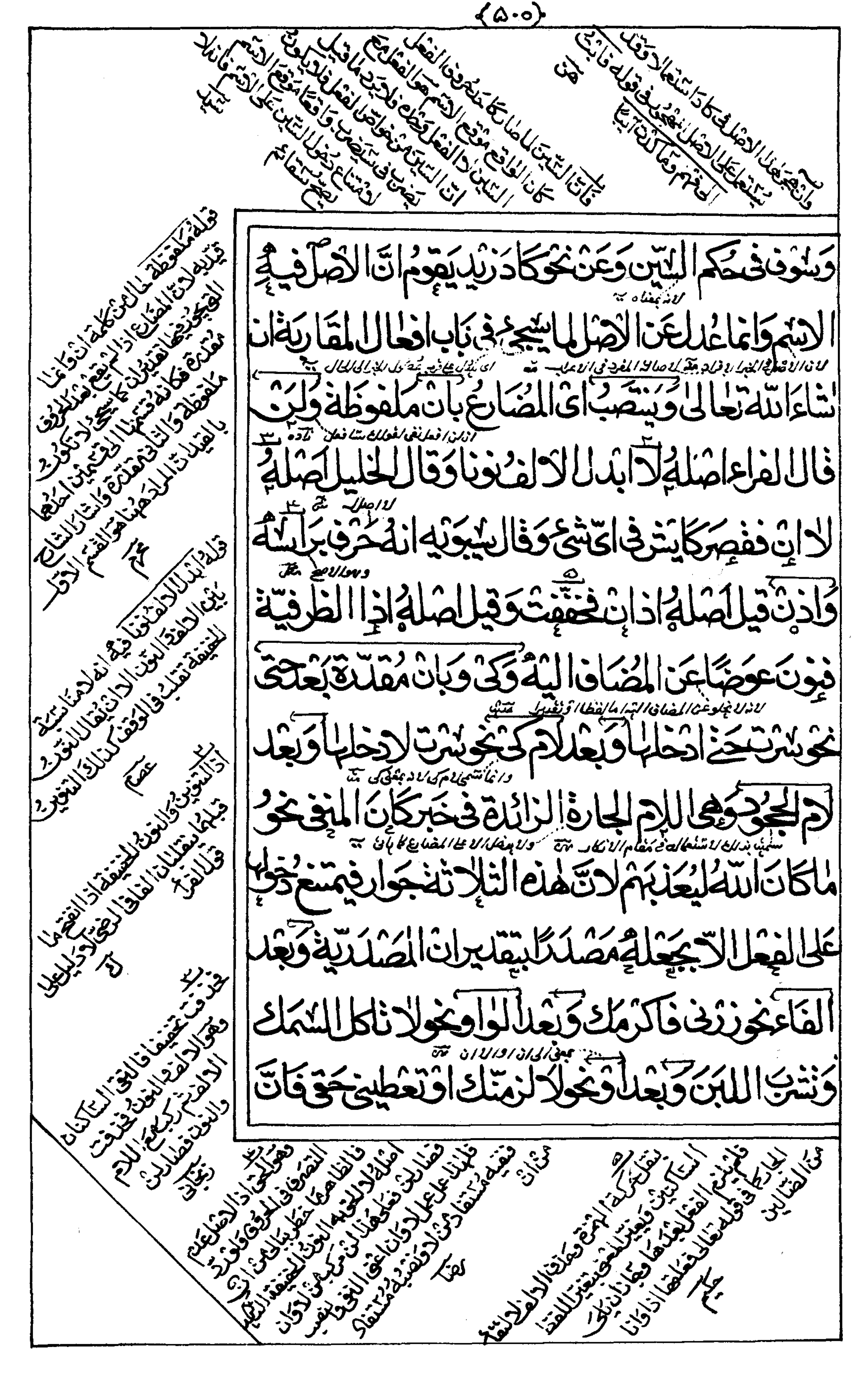
واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر

مبتدء مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع

الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع

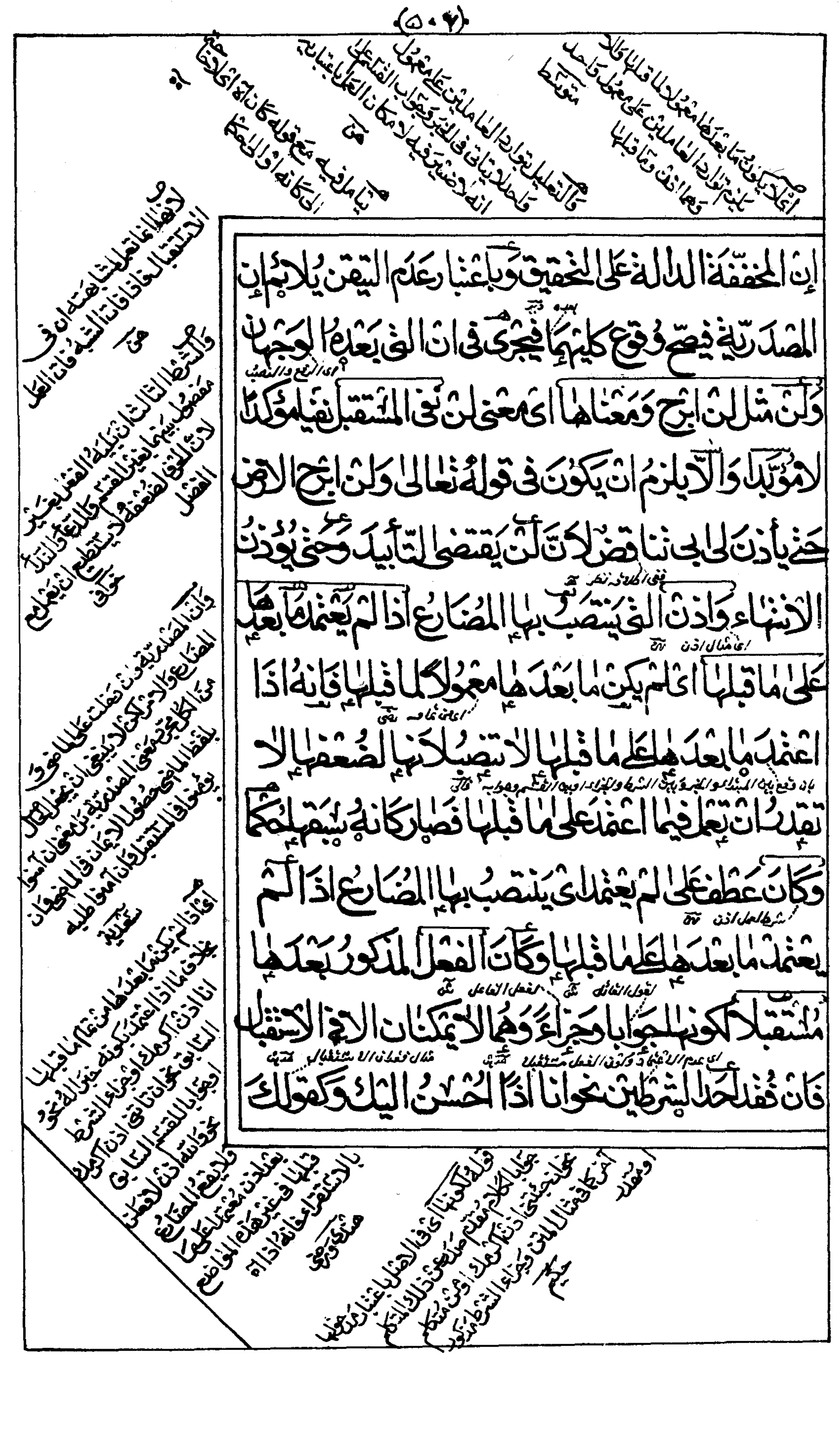
تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع

موقع الاسم لان يقوم وحده والسين صارت كاحد اجزاء الكلمة

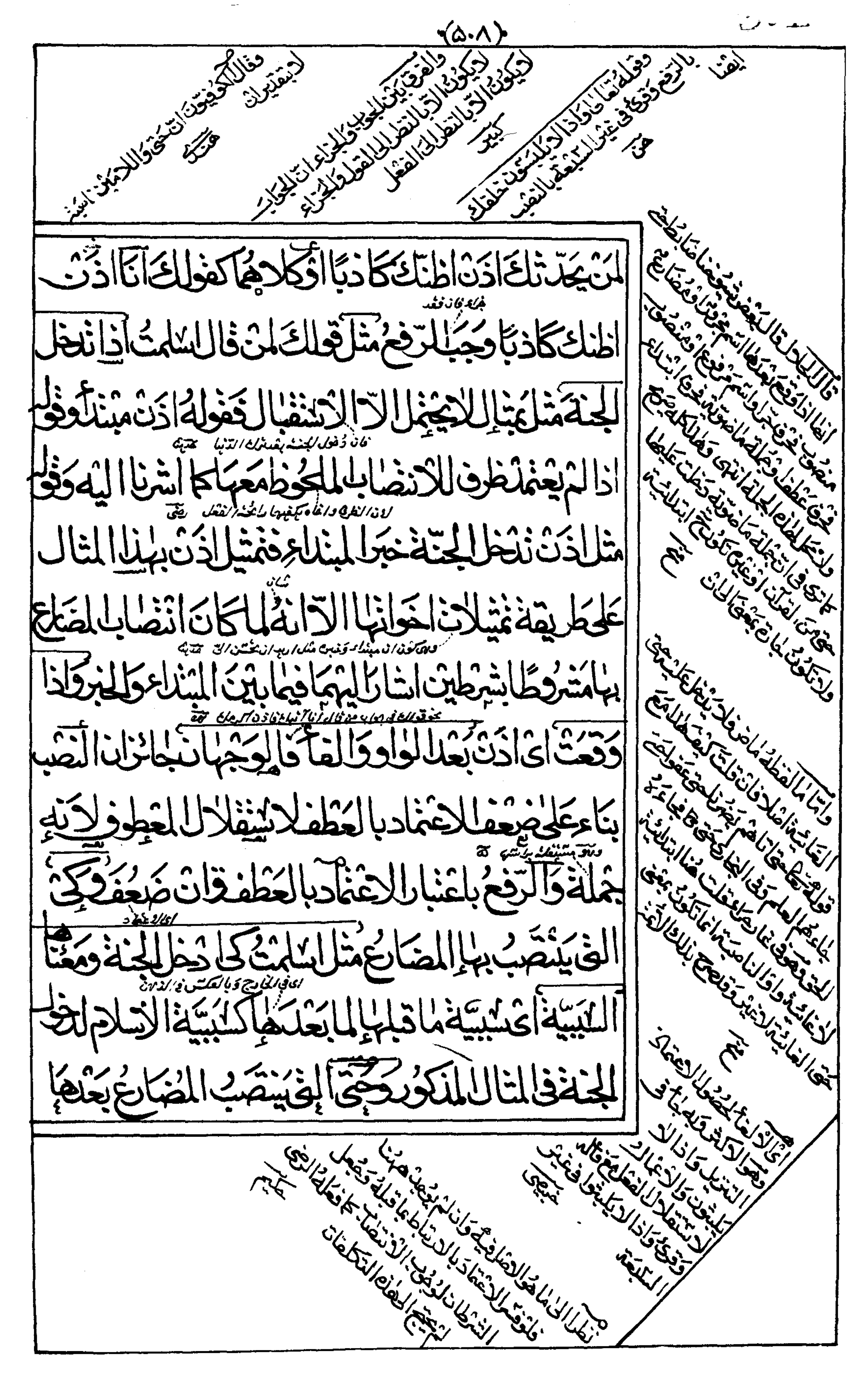


وسوف في حكم البيّن وعن نحو كاد زيد يقوم أنّ الأصل فيه
الاسم وإنما عُدل عن الأصل لما سيجيء في باب أفعال المقاربة إن
شاء الله تعالى وينتصب أي المضارع بأن ملفوظة ولن
قال الفراء أصله لا أبدل الألف نونا وقال الخليل أصله
لا أن فقصر كأيش في أي شيء وقال سيبويه إنه حرف برأسه
وإذن قيل أصله إذا أن خففت وقيل أصله إذا الظرفية
فنون عوضا عن المضاف إليه وكي وبأن مقدّرة بعد حتى
نحو سرت حتى أدخلها وبعد لام كي نحو سرت لأدخلها وبعد
لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو
ما كان الله ليعذبهم لأن هذه الثلاثة جوارّ فيمتنع دخولها
على الفعل إلا بجعله مصدرا بتقدير أن المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فأكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وبعد أو نحو لألزمنك أو تعطيني حقي فأن

فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في
زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا
تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التي تنصب المضارع مثل اريد ان تحسن
الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف
النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب
العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه
وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم



إِنِ المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم إِن
المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في أن التي بعدها الوجهان
ولن مثل لن أبرح ومعناها أي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا
لا مؤبدا وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى ولن أبرح الأرض
حتى يأذن لي أبي تناقض لأن لن يقتضي التأبيد وحتى يؤذن
الانتهاء وإذن التي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها أي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فإنه إذا
اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لأنها لضعفها لا
تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه بينهما لكما
وكان عطف على لم يعتمد أي ينتصب بها المضارع إذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال
فإن فقد أحد الشرطين نحو أنا إذا أحسن إليك وكقولك



لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك انا اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذا تدخل
الجنة مثل بما لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله
اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا
وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه
جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي
الفا ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي تدخل الجنة ومعناها
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة في المثال المذكور وحتى الفا ينتصب المضارع بعدها



بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغرب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان
اردت بالفعل الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا
اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجى
مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس
حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية للحال الماضية

كأنك كنت في زمان التحول هيئت هذه العبارة وتحكيها في

زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة

مرفوعا فأبقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية

ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان لانها علم الاستقبال

كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا

عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدئ بها كلام مستانف

لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره ليكون داخلة

على الاسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب

والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل

الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض

فلان حتى لا يرجونه لان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه

قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اي من اجل هذين

الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب

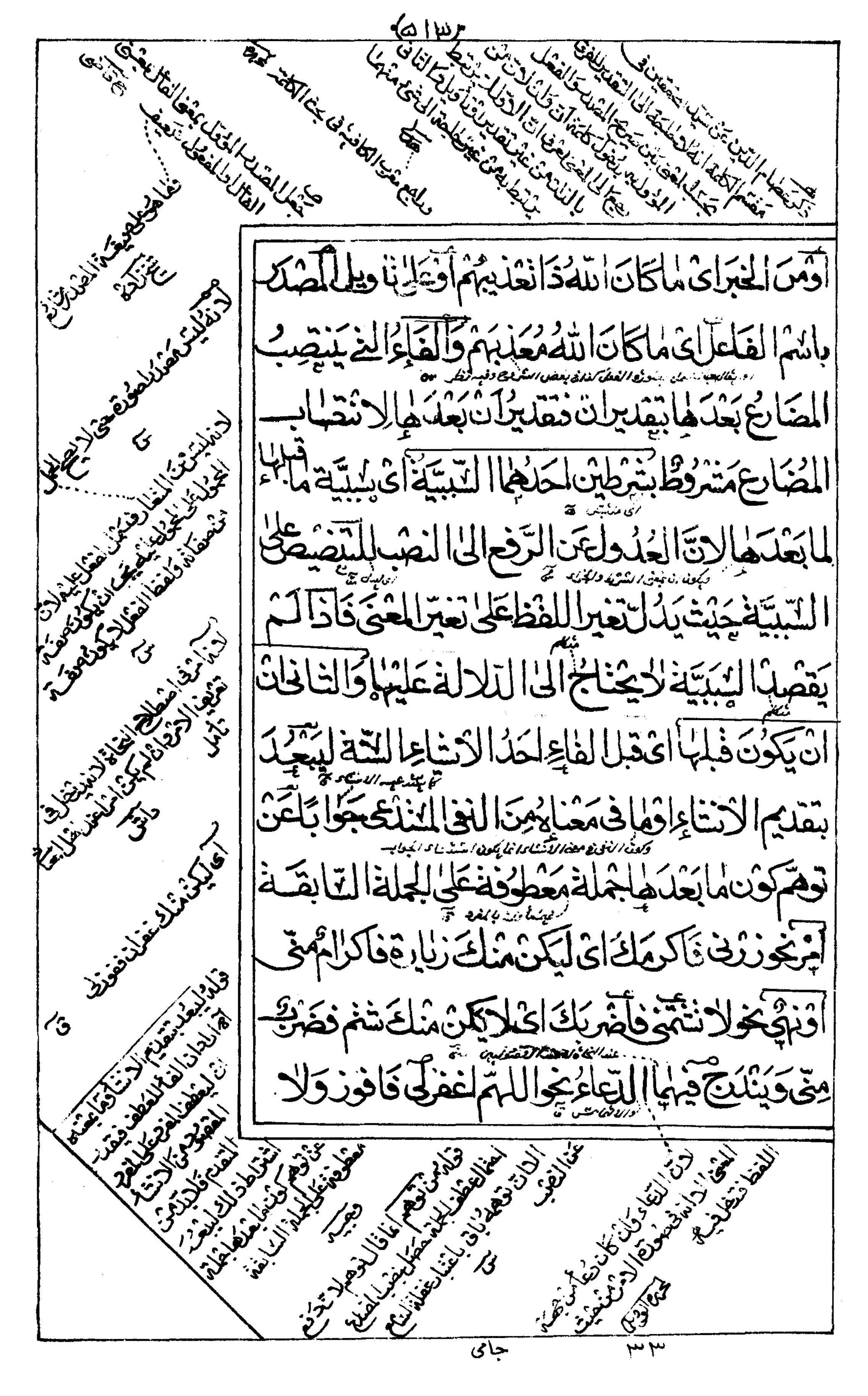
لسببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الاثر الاول الرفع
اى رفع ما بعد حتى في قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت
حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه
ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع
الرفع نظرا الى الاثر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها
لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه
وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع
السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان التامة كان
سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل
الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع
لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين

محققا لحصول محقق خ

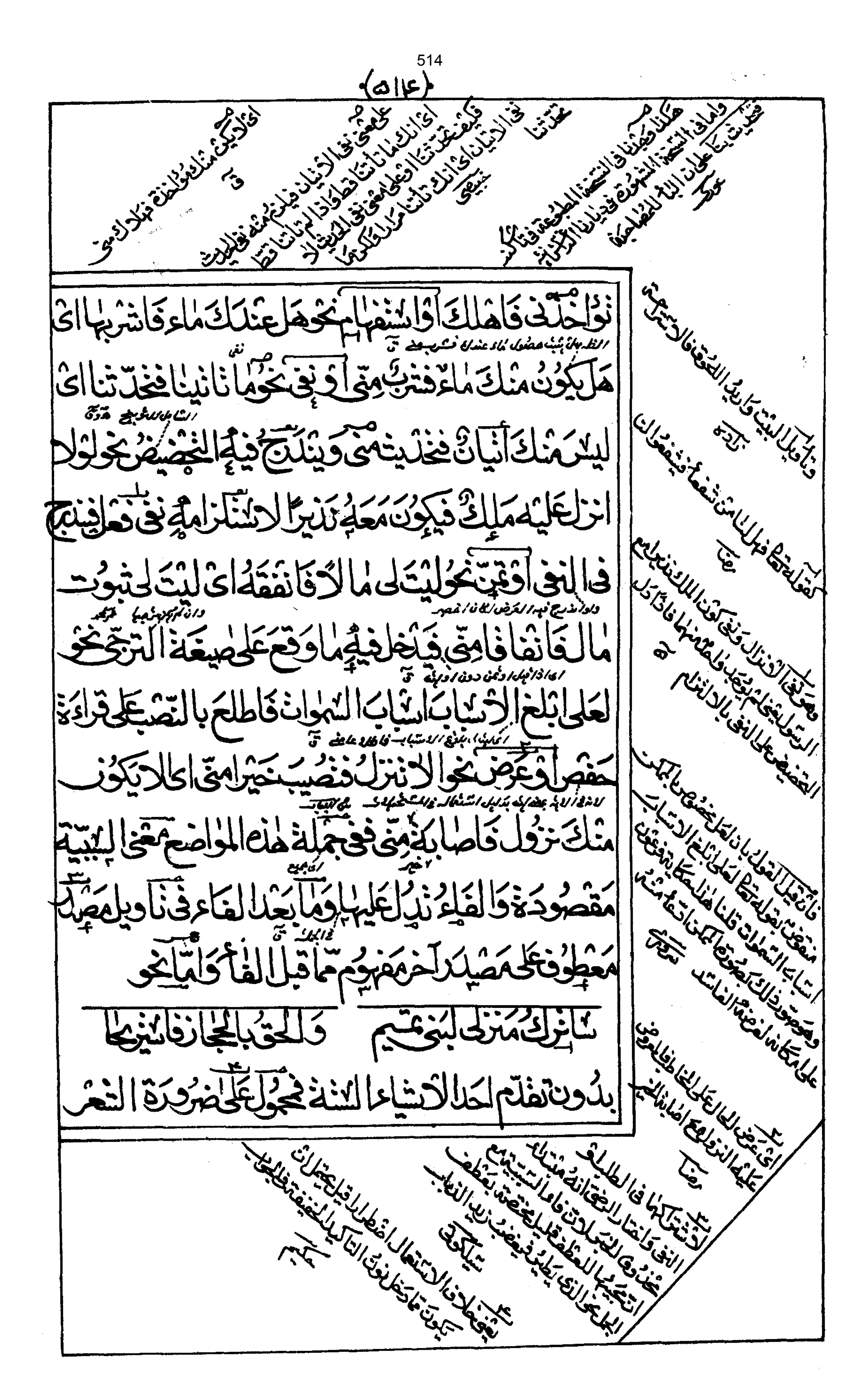
وفاعل الجار ضمير عائد الى الرفع اى وجاز الرفع فى كان سيرى متوسط

ان القيد هنا متاخر فيلتبس الاحتمال فى التركيب فانظر المصنف ١٢

الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف
بتقدير جار على جار فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها
لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى
بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة
اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة
فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد
فيه ولام كى التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وانما قدر ان بعدها لانها جارة ولام
الجحود التى ينصب المضارع بها هى لام تاكيد للنفى بعد النفى
لكان لفظا وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل
قيل على حذف مضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم



أو من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم أو على تاويل المصدر
باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان تقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم
يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد
بتقديم الاشياء او ما في معناه من النفي المنتحي جوابا عن
توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا



نواخذنی فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربها ای
هل یکون منك ماء فتشرب منی او نفی نحو ما تاتینا فتحدثنا ای
لیس منك اتیان فتحدیث منی ویندرج فیه التحضیض نحو لولا
انزل علیه ملك فیکون معه نذیرا لاستلزامه نفی فعل فیندرج
فی النفی او تمن نحو لیت لی مالا فانفقه ای لیت لی ثبوت
مال فانفاق منی فیدخل فیه ما وقع علی صیغة الترجی نحو
لعلی ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب علی قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل فتصیب خیرا منی ای لا یکون
منك نزول فاصابة منی ففی جملة هذه المواضع معنی السببیة
مقصودة والفاء تدل علیها وما بعد الفاء فی تاویل مصدر
معطوف علی مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو

سأترك منزلی لبنی تمیم ... والحق بالحجاز فاستریحا

بدون تقدم احد الاشیاء الستة فمحمول علی ضرورة الشعر

وَالواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها

مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها

والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو

مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء

الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء

بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام

ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك

مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع

بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان

تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا

ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها

تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا

بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره

يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى اى الا لزمك

الى اعطائك حق والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا

سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كان

منها فمن غير اشتراط ماذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها

ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما

صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم

ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس

مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان

مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان

اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط

معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان

مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ

لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل



العاطفة أعم مما ذكره كما ذكرنا يلزم أن يذكر في التفصيل ما لم
يكن في الإجمال وإن خصصت به يلزم تخصيص الحكم بما هو
ليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم أيضا
ولكن يرد عليه أنه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في
الإجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز إظهار أن مع
لام كي نحو جئتك لأن تكرمني ومع الحروف العاطفة نحو
أعجبني قيامك وأن تذهب لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم
صريح نحو جئتك للإكرام وأعجبني ضرب زيد وغضبه وأردت
لضربك فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح
وهو أن المصدرية وأما لام الجحود فلما لم تدخل على اسم
صريح لم يظهر بعدها أن وكذا الحتى لأن الأغلب فيها أن
تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح و
حمل عليها حتى التي بمعنى إلى لأن المعنى الأول أغلب فيه حتى

قوله عطف على مع لام كي في كلام المصنف من قبيل عطف التلقين وهو عطف قول أحد القائلين على قول القائل الآخر وإنما سمي تلقينا لما فيه من تلقين السامع إلى المتكلم بهذا العطف

عطف التلقين

قوله ومع العاطفة أي مع العاطفة مطلقا إذا قلنا إن تعلقها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدمة إن تعلقها بشرط مخصوص كما فصل في محله وأخواتها ... لأن هذه الحروف ذكرت ... حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل عصام الدين

التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى
اظهار ان مع لا التي الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة
دخول اللام بمعنى كي عليها اى على ان لاستكراه اللامين
المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرة من
غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها اللائمي احضر
الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما
ولام الامر ولاء المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة

فان كنت لا تستطيع دفع منيتي فدعني ابادرها بما ملكت يدي

اى وبجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء

التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار

لفظ الكلم والمجزوم بها افعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما

واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها

فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع

ما اولا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما

واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما

فلان معناها عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ

كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ

عليها ومن المتعذر استواء قراءة قاريين فى جميع الاحوال

والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها

معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر

المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم

المضارع بان مقدرة ويجيئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم

لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي المضارع ولا يبعد لو جعل

الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في

هذا القلب والنفي ويختص اى لما بالاستغراق اى استغراق

ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول

ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار

انتفاء انتفاع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان

ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها

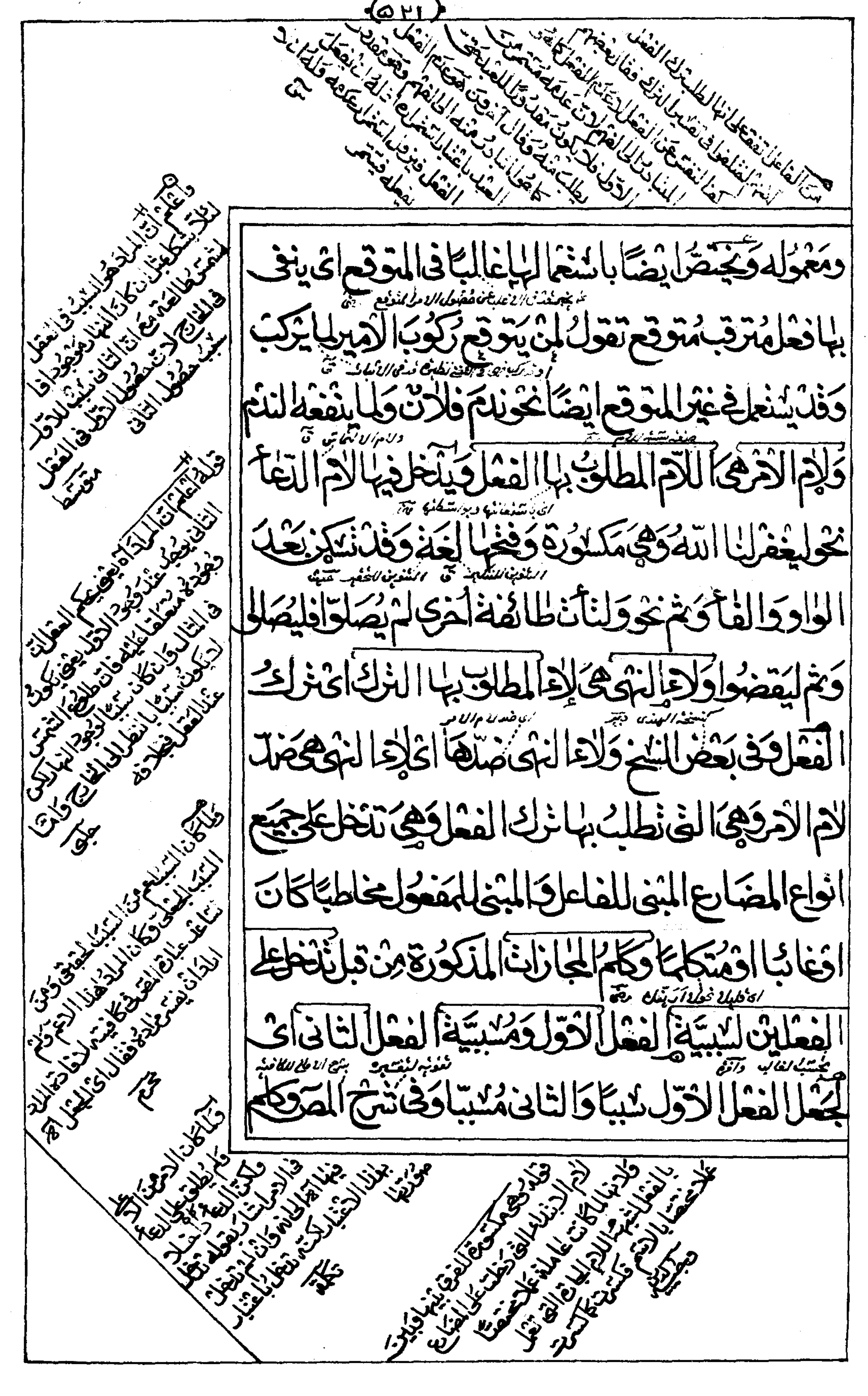
وجواز حذف الفعل اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل

المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما

ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا

تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن

لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل و



ومعموله ويختص ايضاً باستعمالها غالباً في المتوقع اي ينفى
بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضاً نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم
ولام الامر وهي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد
الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا ولاء النهي هي لاء المطلوب بها الترك اي ترك
الفعل وفي بعض النسخ ولاء النهي ضدها اي لاء النهي هي ضد
لام الامر وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع
انواع المضارع المبني للفاعل والمبني للمفعول مخاطباً كان
او غائباً او متكلماً وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على
الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي
لجعل الفعل الاول سبباً والثاني مسبباً وفي شرح المصر وكلم

والشرط ملزوم والجزاء لازم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم ووجود المسبب لا يوجب وجود سببه المعين لجواز ان تكون له اسباب متعددة كالنار فانها سبب للحرارة ولا يلزم من وجود الحرارة وجود النار لحصول الحرارة من الحركة والشمس وهذا المعنى قول العصام فيما بعد ولذا كان ملزوما من غير سببية وليس كذلك و اللازم عام والسبب خاص ١٢ عبد

المجازات ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا اشك

ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء

سببا له ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء

وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول

سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر

المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب

بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس

سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا

خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم

الاخلاق يعني انه منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب

للاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان

الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما

جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل

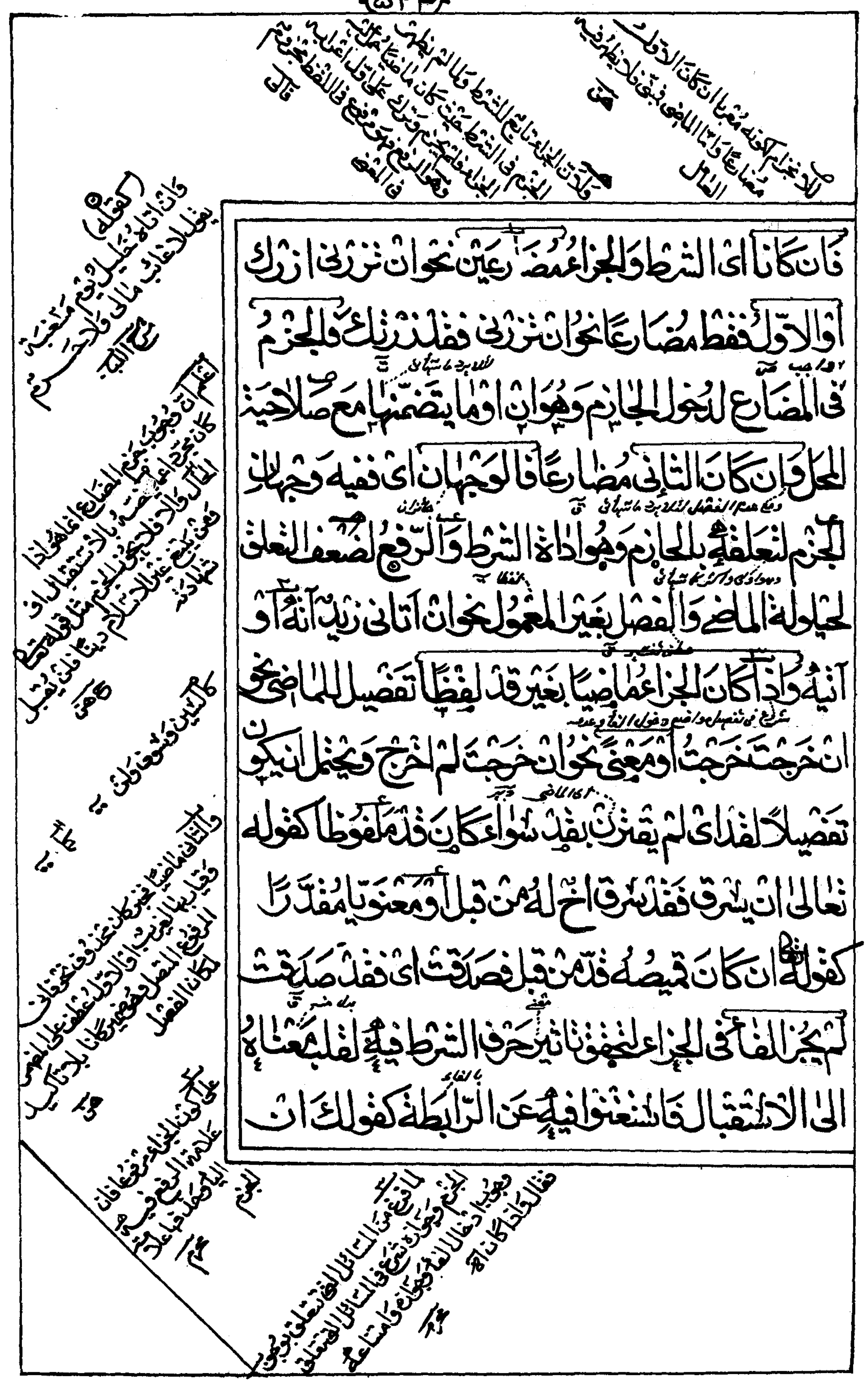
ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ولا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم كالانسان فانه ملزوم للحيوان ولا يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم فقد يكون اللازم اعم ويوجد مع غير الملزوم كالحيوان والانسان ١٢

بقي ان الملزومية المفضية الى السببية لان الشرطية يجب ان يكون الملزوم والسبب وان كانت لقطع لا يجب ان يكون ١٢ اللازم تأمل فافهم

والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود كالطهارة للصلاة والمانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم ١٢ حاشية العبد

الشرط التام الشيء كالتام من شرطية شروط في البيع ويصح كالشرطية على ما يتركب منه الشرط اشار اليه فافهم

وذلك لان الشرط هو العلامة وكما ان الجملة الاولى علامة لحصول الثانية مترتبة على الجملة الاولى ١٢ شرح اللب



فَاِنْ كَانَا اَىِ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ مُضَارِعَيْنِ نَحْوُ اِنْ تَزُرْنِىْ اَزُرْكَ

اَوِ الْاَوَّلُ فَقَطْ مُضَارِعًا نَحْوُ اِنْ تَزُرْنِىْ فَقَدْ زُرْتُكَ فَالْجَزْمُ

فِى الْمُضَارِعِ لِدُخُوْلِ الْجَازِمِ وَهُوَ اِنْ اَوْ مَا يَتَضَمَّنُهَا مَعَ صَلَاحِيَةِ

الْمَحَلِّ وَاِنْ كَانَ الثَّانِىْ مُضَارِعًا فَالْوَجْهَانِ اَىْ فَفِيْهِ وَجْهَانِ

الْجَزْمُ لِتَعَلُّقِهِ بِالْجَازِمِ وَهُوَ اَدَاةُ الشَّرْطِ وَالرَّفْعُ لِضُعْفِ التَّعَلُّقِ

لِحَيْلُوْلَةِ الْمَاضِىْ وَالْفَصْلِ بِغَيْرِ الْمَعْمُوْلِ نَحْوُ اِنْ اَتَانِىْ زَيْدٌ اٰتِهِ اَوْ

اٰتِيْهِ وَاِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا بِغَيْرِ قَدْ لَفْظًا تَفْصِيْلُ الْمَاضِىْ نَحْوُ

اِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ اَوْ مَعْنًى نَحْوُ اِنْ خَرَجْتَ لَمْ اَخْرُجْ وَيَحْتَمِلُ اَنْ يَكُوْنَ

تَفْصِيْلًا لِقَدْ اَىْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِقَدْ سَوَاءٌ كَانَ قَدْ مَلْفُوْظًا كَقَوْلِهِ

تَعَالٰى اِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ مِنْ قَبْلُ اَوْ مَعْنَوِيًّا مُقَدَّرًا

كَقَوْلِهٖ تَعَالٰى اِنْ كَانَ قَمِيْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ اَىْ فَقَدْ صَدَقَتْ

لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ فِى الْجَزَاءِ لِظُهُوْرِ تَاْثِيْرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيْهِ لِقَلْبِ مَعْنَاهُ

اِلَى الْاِسْتِقْبَالِ فَاسْتَغْنَوْا فِيْهِ عَنِ الرَّابِطَةِ كَقَوْلِكَ اِنْ

اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير
فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه واذا كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا
بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خصصته بمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو
قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم
الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد

لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فلا يحتاج الى
رابطة الفاء واما الجملة الاسمية او امر او نهي او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني
والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في
الجزاء فيحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ حدوث امر بعد امر ففيها
معنى التعقيب ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية
الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية تختص
بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله
تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون

اى فهم يقسطون وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة

اما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى

اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم

تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه

لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا

انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا

تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع

الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا

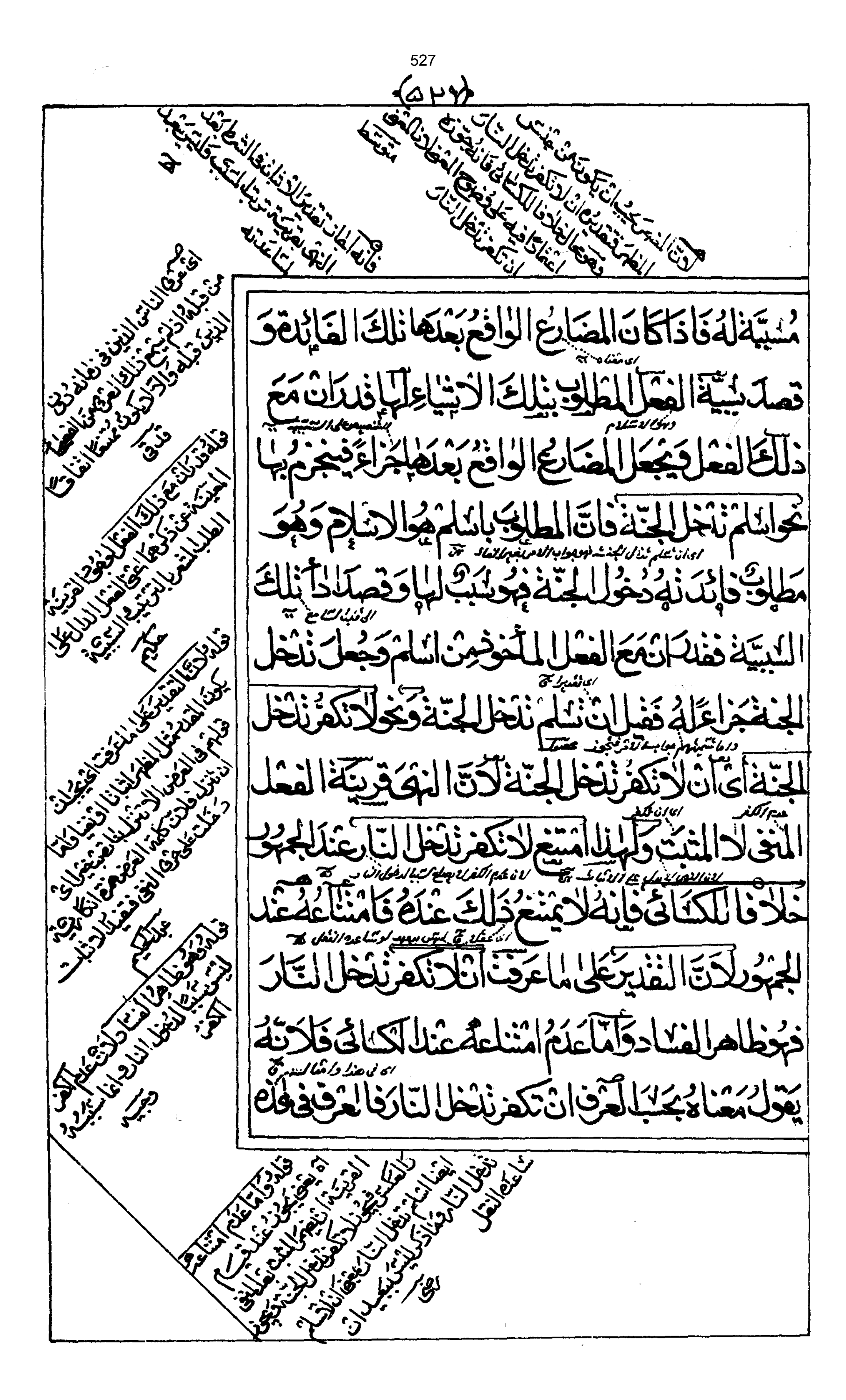
لما تقدم واذا قصد السببية اى سببية ما تقدم له فحينئذ

يقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع

بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد

هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق

بمطلوب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى

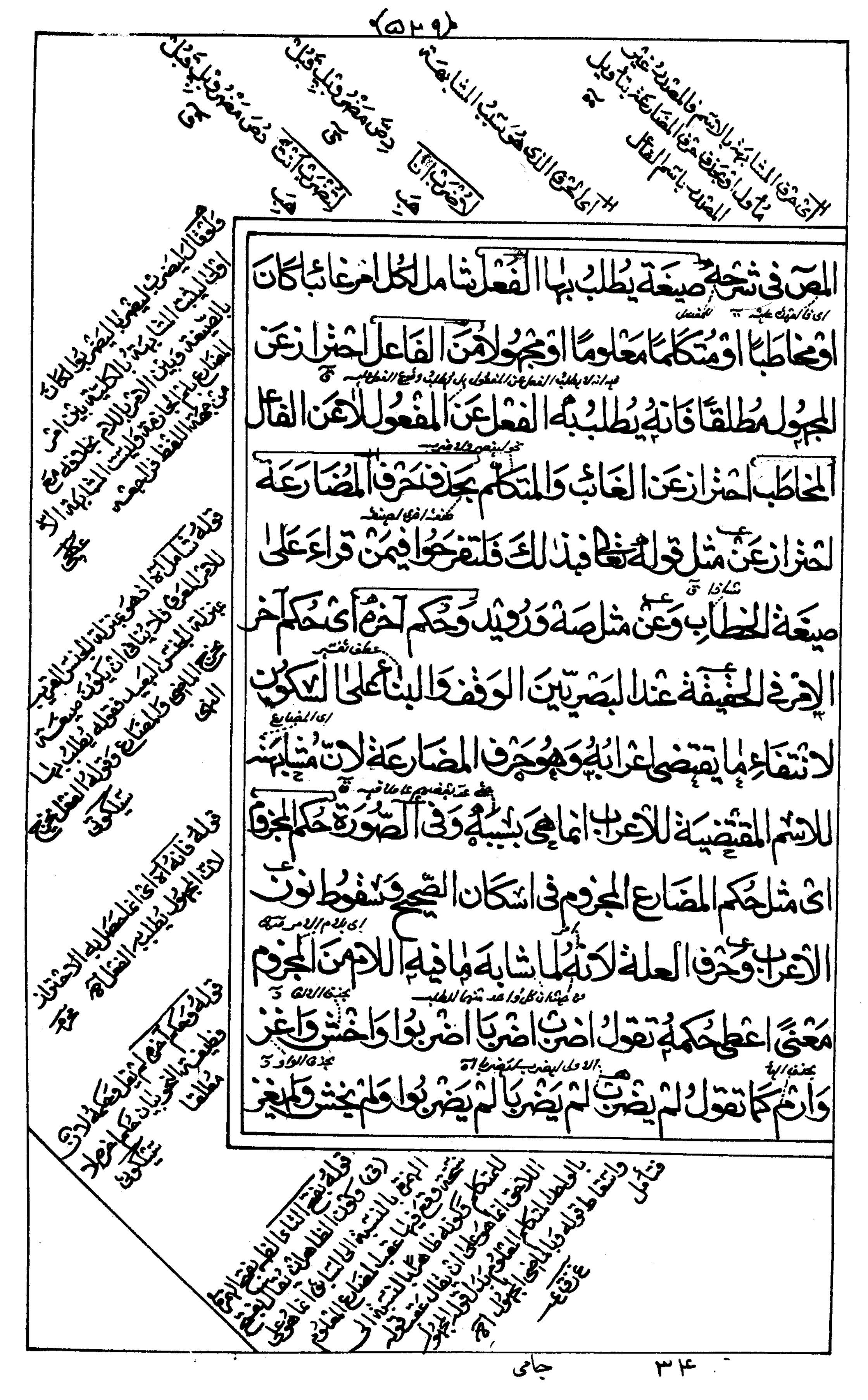


مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة و
قصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها فقدرت ان مع
ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو
مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اذا تلك
السببية فقدرت ان مع الفعل المفهوم من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل
الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل
المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند
الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
فهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه
يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في مثله

المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هنا اذا
قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون
اى عمهين او بالاستئناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار

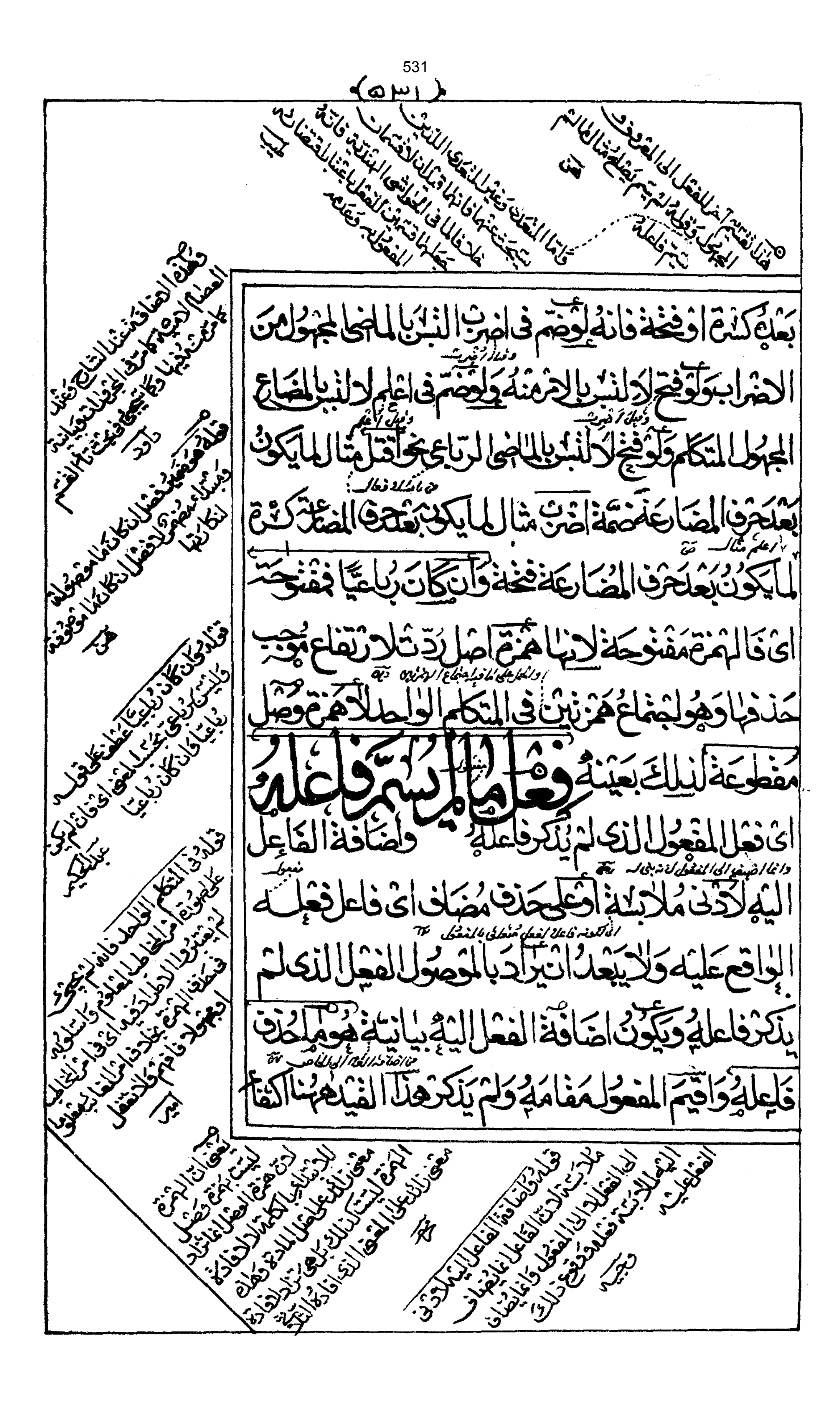
الامر

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به
صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال امثال الامر لان
الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى
المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره



المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان
او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن
المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرء على
صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخر اي حكم آخر
الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم
اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز
وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز

وَلم يَرِم وَذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان
كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
آخره وجعل ما بقى امرا فتقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن
وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير
زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على
تقدير الكسر فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد
المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر
التاء مكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان

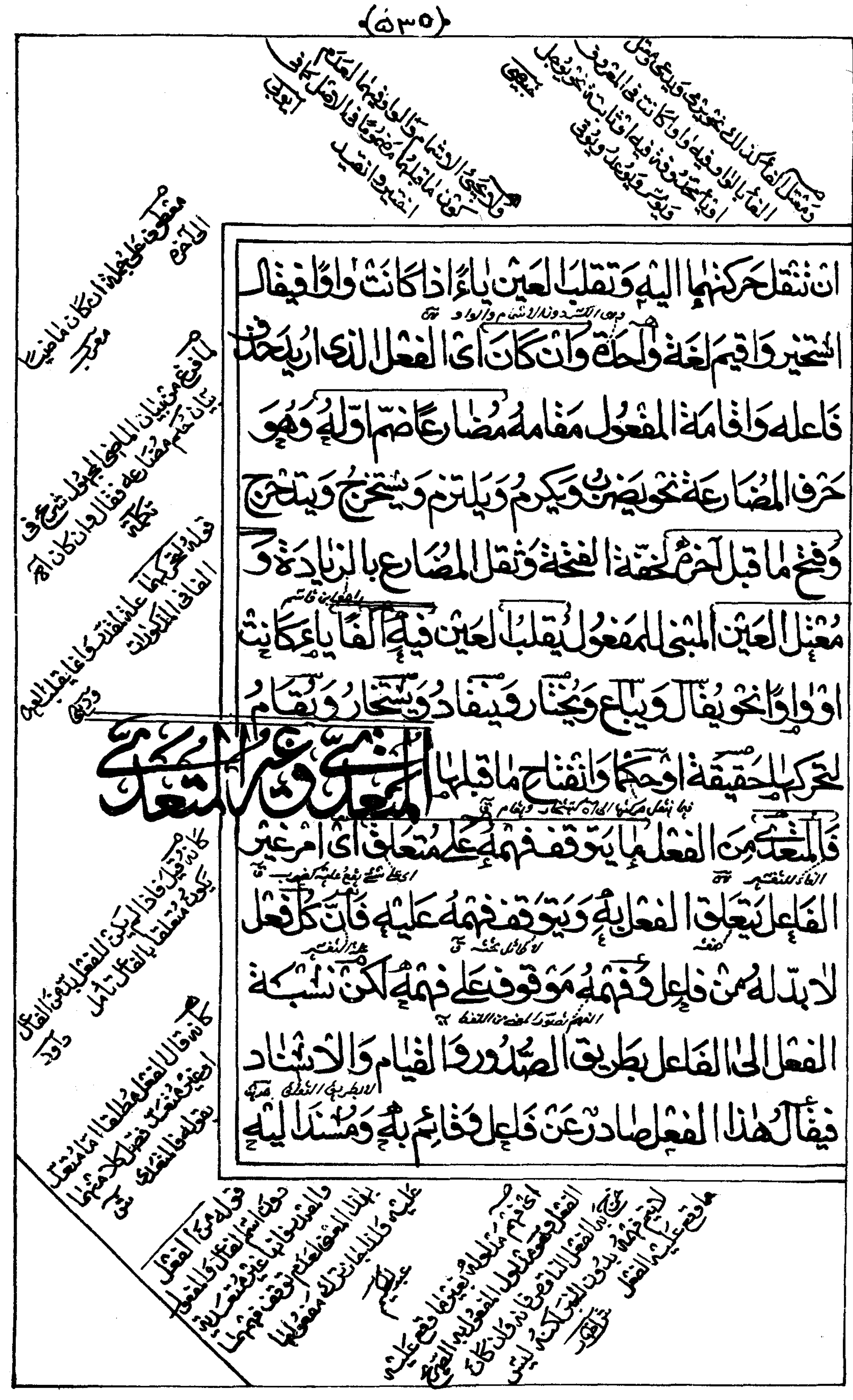


بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في اضرب التبس بالماضي المجهول من
الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون
بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال ما يكون بعد حرف المضارعة كسرة
ما يكون بعد حرف المضارعة فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله**
اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم
يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء

بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير لهذا النوع
من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في
الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم
وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت نحو فالتبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه

مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام


هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر
الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير
مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين
من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من
باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات
الثلاث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
دون استخير واقيم اذ ليس مثل ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما



ان تنقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال
استخير واقيم لغة ولحاقة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو
حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج
وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة و
معتل العين المبني للمفعول يقلب العين فيه الفا ياء كانت
او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام
لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها

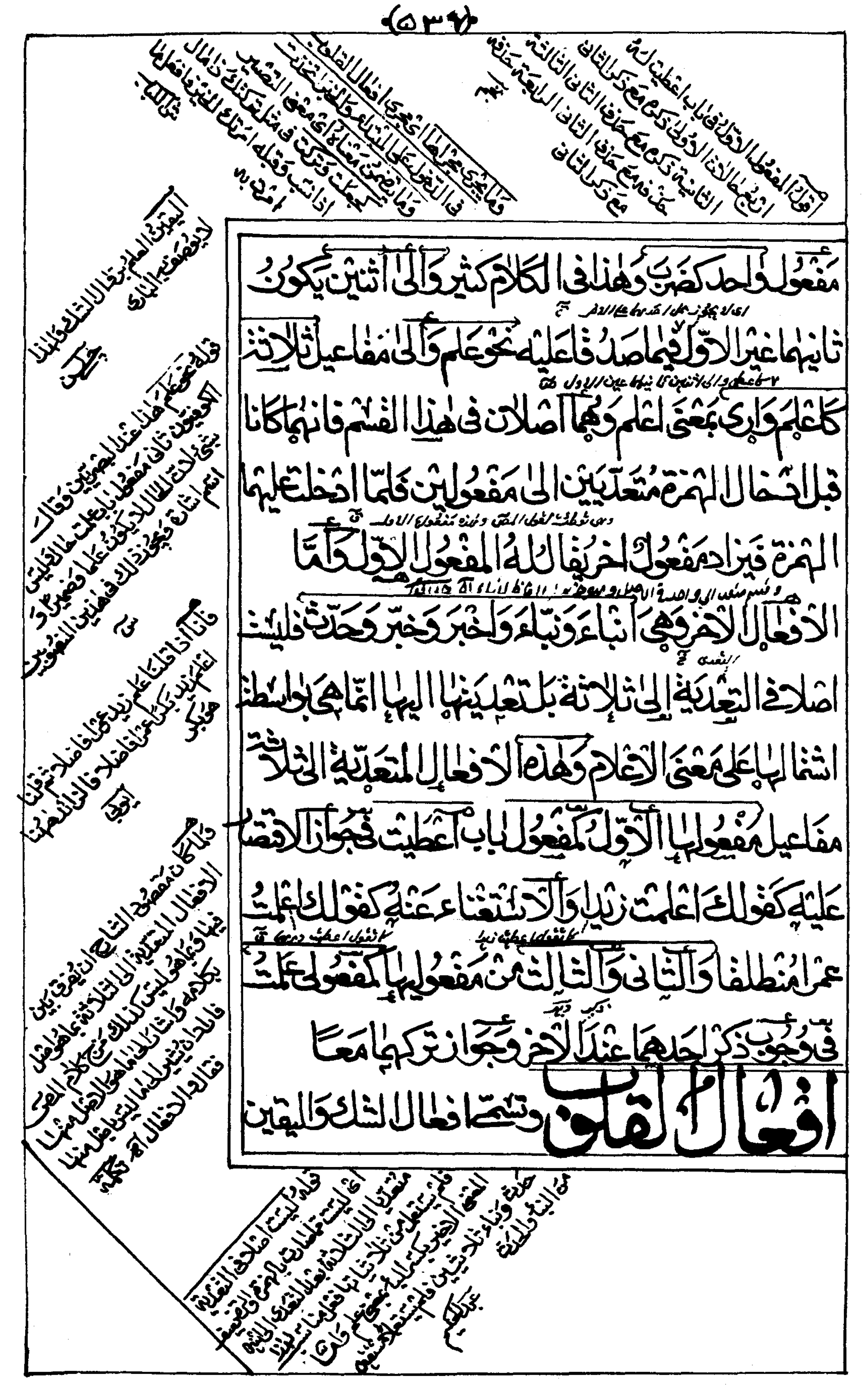
المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل
لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن فاعل وقائم به ومسند اليه

ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل
الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم
غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل
المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله
بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد
فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان و
الغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه
المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى

علامة المتعدي

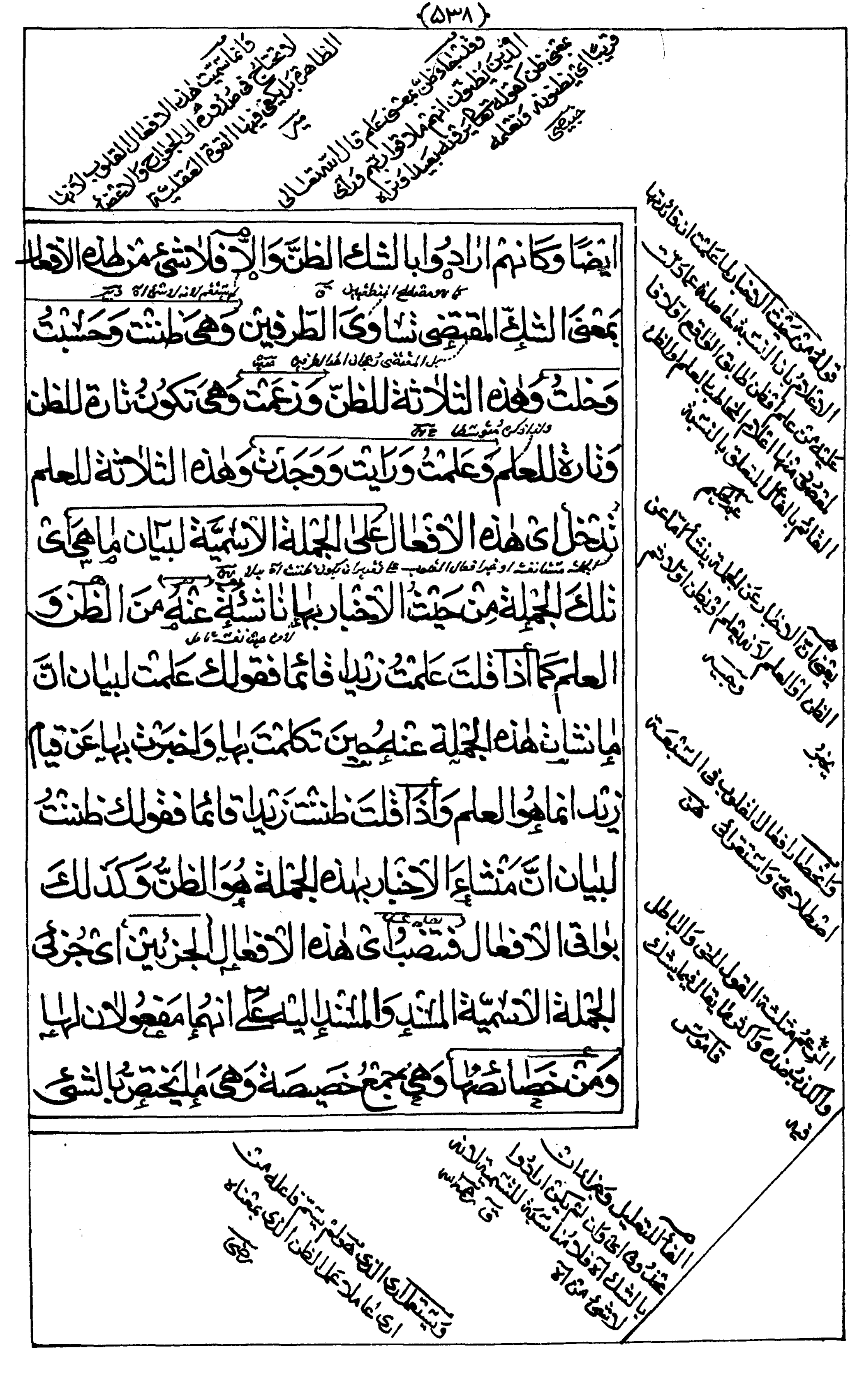
علامة اللازم



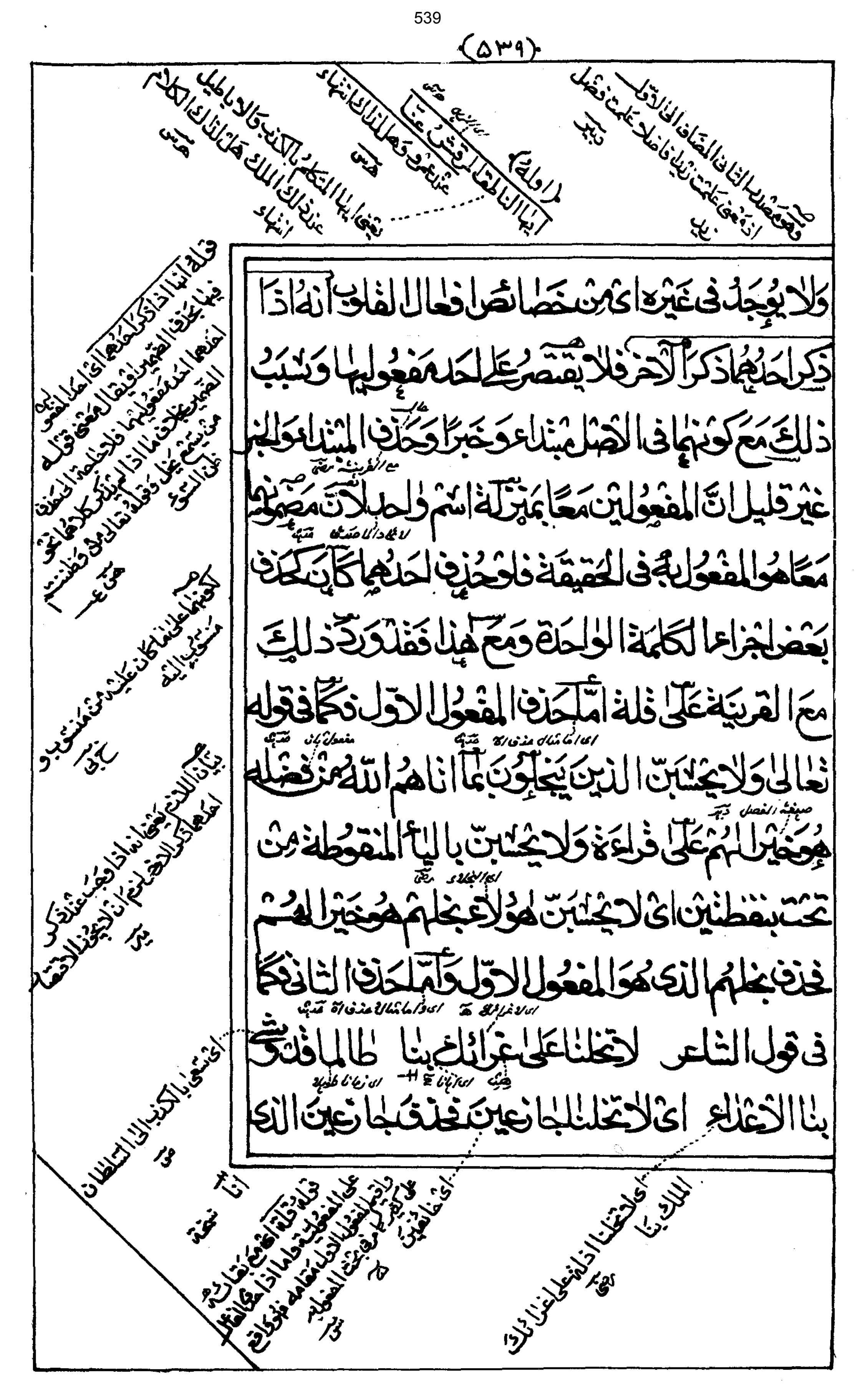
مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين يكون ثانيهما غير الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة فيزاد مفعول اخر فصار له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين



ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شك من هذه الافعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن
وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم
تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي
تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن و
العلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان
ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك
بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي
الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها
ومن خصائصها وهي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء



ولا يوجد في غيره اي من خصائص افعال القلوب انه اذا
ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب
ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبراً وحذف المبتدأ والخبر
غير قليل ان المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معاً هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيراً لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من
تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيراً لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما
في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي

هو المفعول الثاني بخلاف باب أعطيت فإنه يجوز فيه الاقتصار
على أحدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر
المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو إذ يستفاد من مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فإنك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة إذ من المعلوم
أن الإنسان لا يخلو من علم ولا ظن وأما مع قيام القرينة
فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل أي يخل مسموعه صادقا
ومنها أي من خواص أفعال القلوب جواز الإلغاء أي إبطال
عملها إذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم أو
تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وإنما يجوز الإلغاء على
التقديرين لاستقلال الجزأين الصالحين لأن يكونا
مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الإلغاء

وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد
نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله يجوز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر و
في بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر و
قد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد او بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم
احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان
الغائها في هذه الصور واجب فلذا قيل بجواز المبني عن

جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او

تأخرت يعني تأخرت عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر

مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها

وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى

الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كانت

قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت

وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء

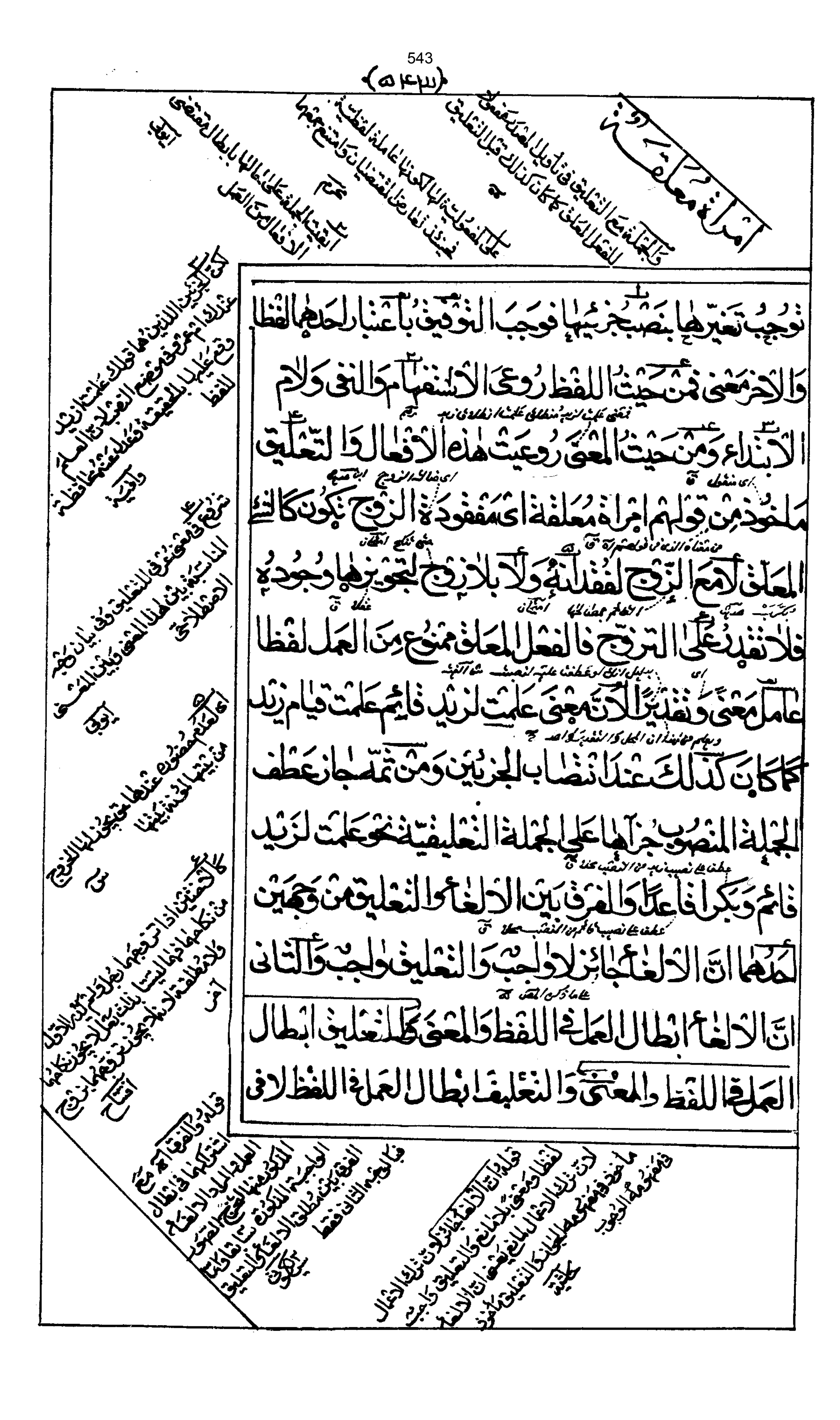
الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال

التعليق بالاستفهام وترك مثال الخوية بالمقايسة ومثال

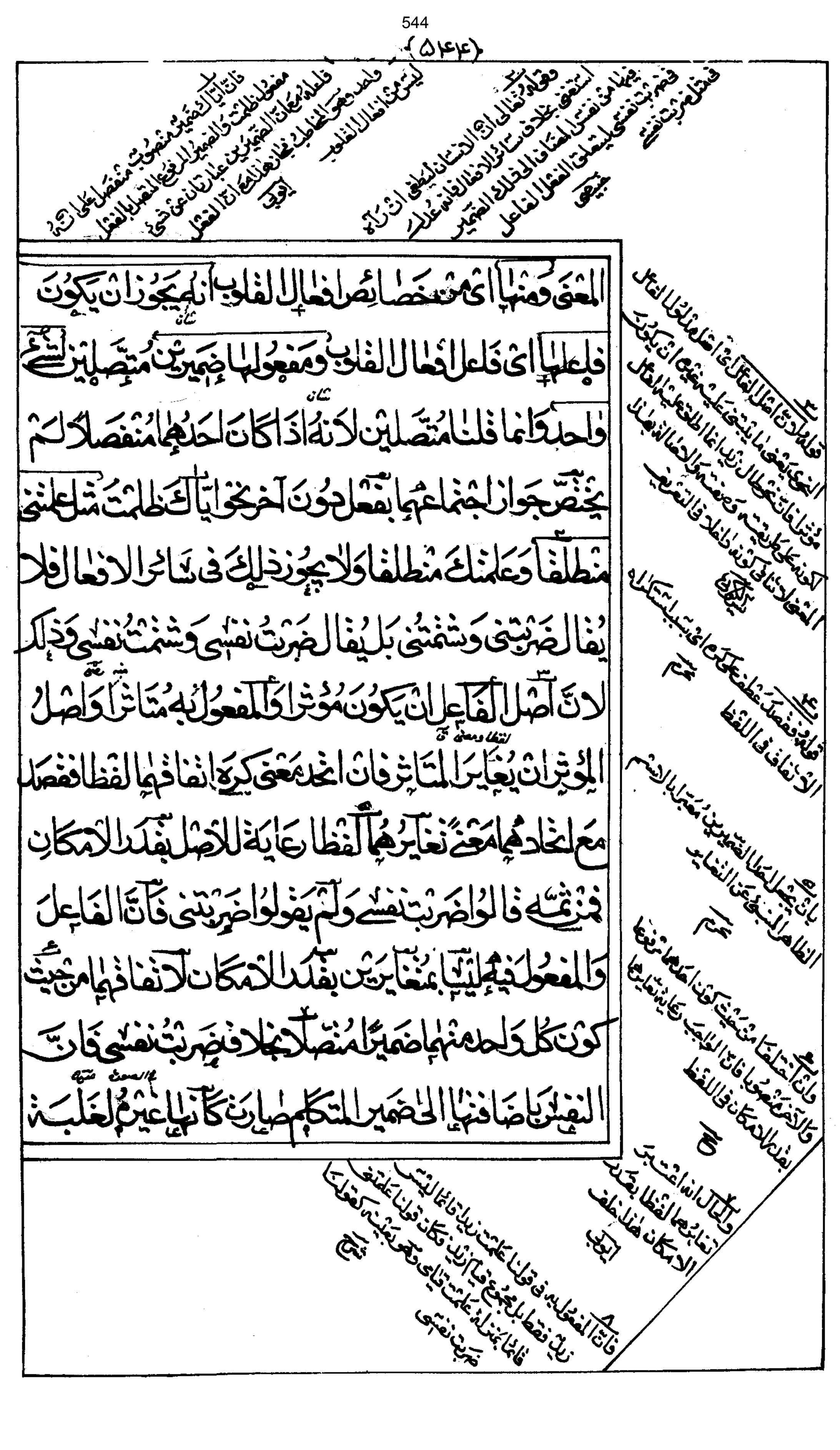
النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد منطلق

وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر

الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال



توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوقيف باعتبار احدهما لفظا
والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام
الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق
مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا
عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف
الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد
قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى
ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى كلا لتعليق ابطال
العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى



المعنى ومنها اى من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ
واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم
يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتنى
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال فلا
يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل
المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد
مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا رعاية للاصل بقدر الامكان
فمن ثمه قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان
النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة

مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس
المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما اجري
مجرى افعال القلوب كفقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري راي البصرية
والحلمية على راي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون
فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر

ولقد اراني للرماح دريئة ... من عن يميني مرة وامامي

وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال
افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب
من معانيها الاول وهي اما العلم والظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا

بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد
معنى آخر فان خلت يجاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت
ذا حسب وزعمت بمعنى قلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر
الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى
التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اتخذته مكانا للوهم و
الوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى
ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى ماذا
ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان له معاني اخر قريبة من
معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي



استغنيت وغضبت وخرجت لأنها ليس بمعنى العلم والظن

الأفعال الناقصة

إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة ما وضع أي أفعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة أي العمدة فيما وضعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لأن ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الأفعال التامة لأنها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الأفعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل

الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع

لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان

الماضي وكذلك كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع

له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فيخرج

الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير

الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع

الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف

الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير

فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد

لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي

اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى وظل وبات واضحى

وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة

وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها

سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن

من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة

وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما

تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد

عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاءت في قولهم

ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها

اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما

تقدم من الغراءة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج

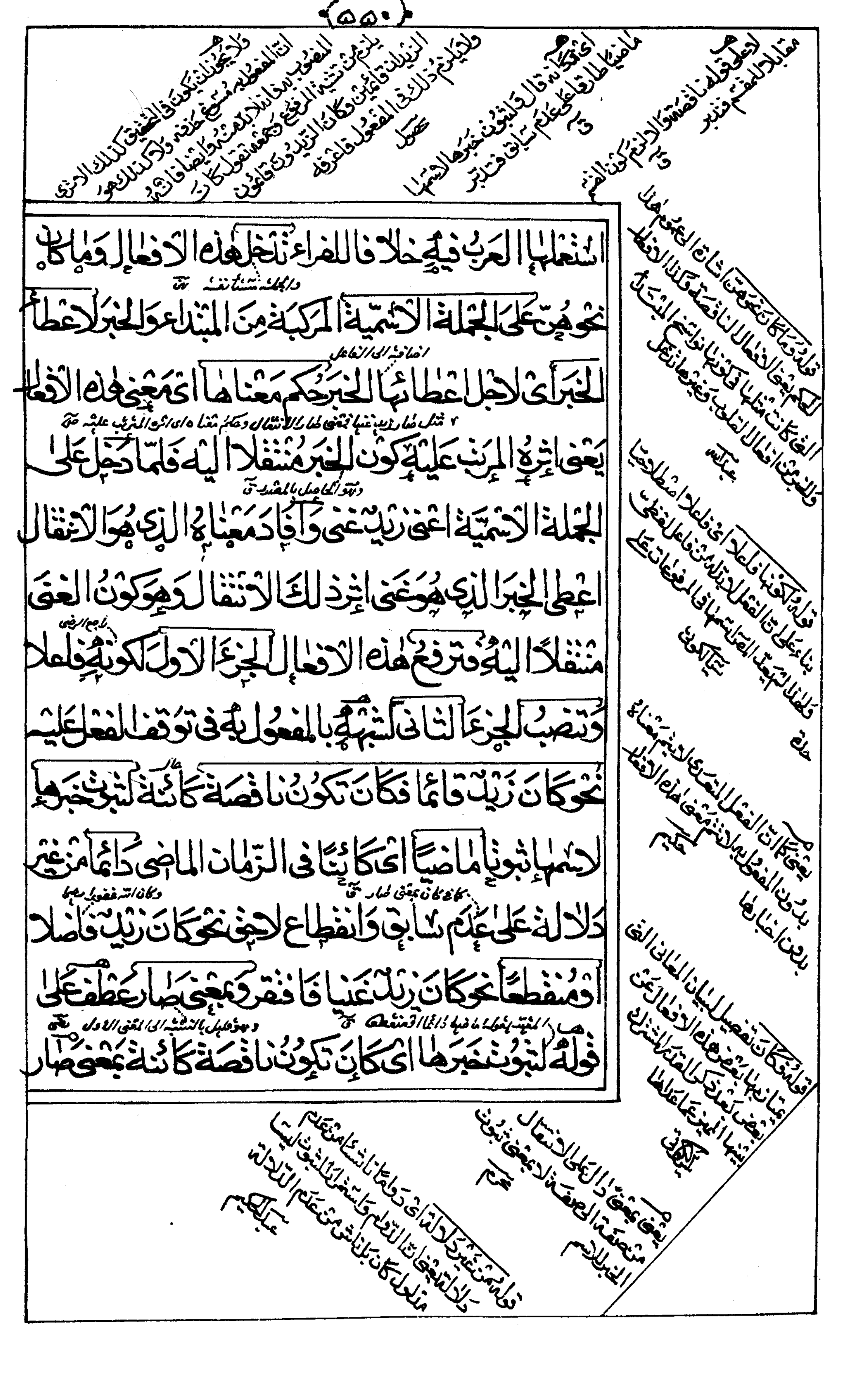
اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث

باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة

صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة في قولهم ارهف

شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح

قصير وقال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي



استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان

نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء

الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال

يعني اثره المرتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على

الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال

اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني

منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا

وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه

نحو كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها

لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير

دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا

او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على

قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار

فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه

كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت

فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن

فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف

على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان

اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرها خبرا مفسرا للضمير

كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن

بالذى كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله تكون

ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى

المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور

كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهى التى

وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف

نكلم من كان فى المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ

اذ ليس معناه على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير

ناقصين استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من

صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة

نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان

الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى

بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع وتحول

وحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا قال الشاعر

ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمى تحولن

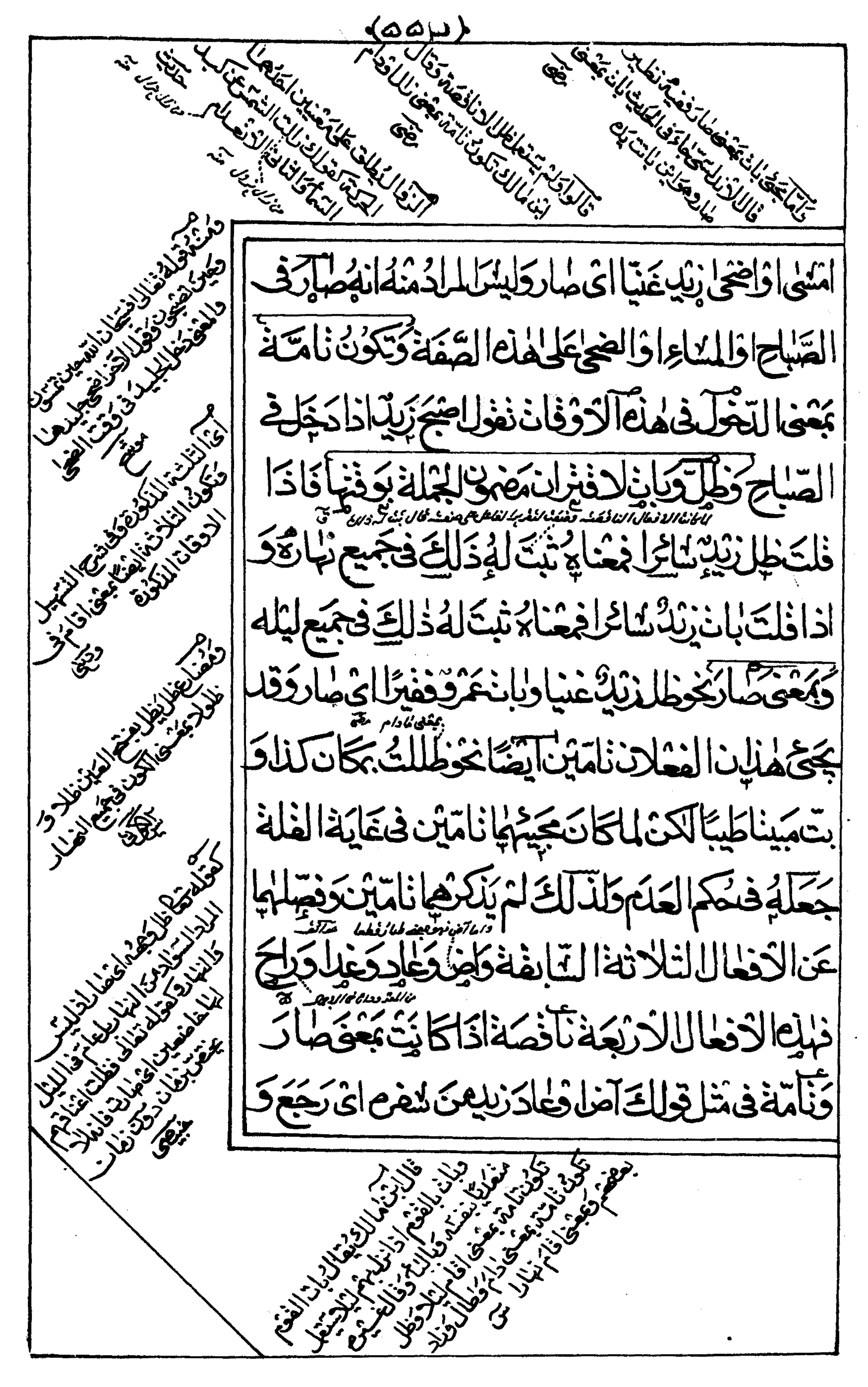
ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها

المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى

زيد مسرورا واضحى زيد محزونا فالمثال الاول يدل على اقتران

مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا

القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او

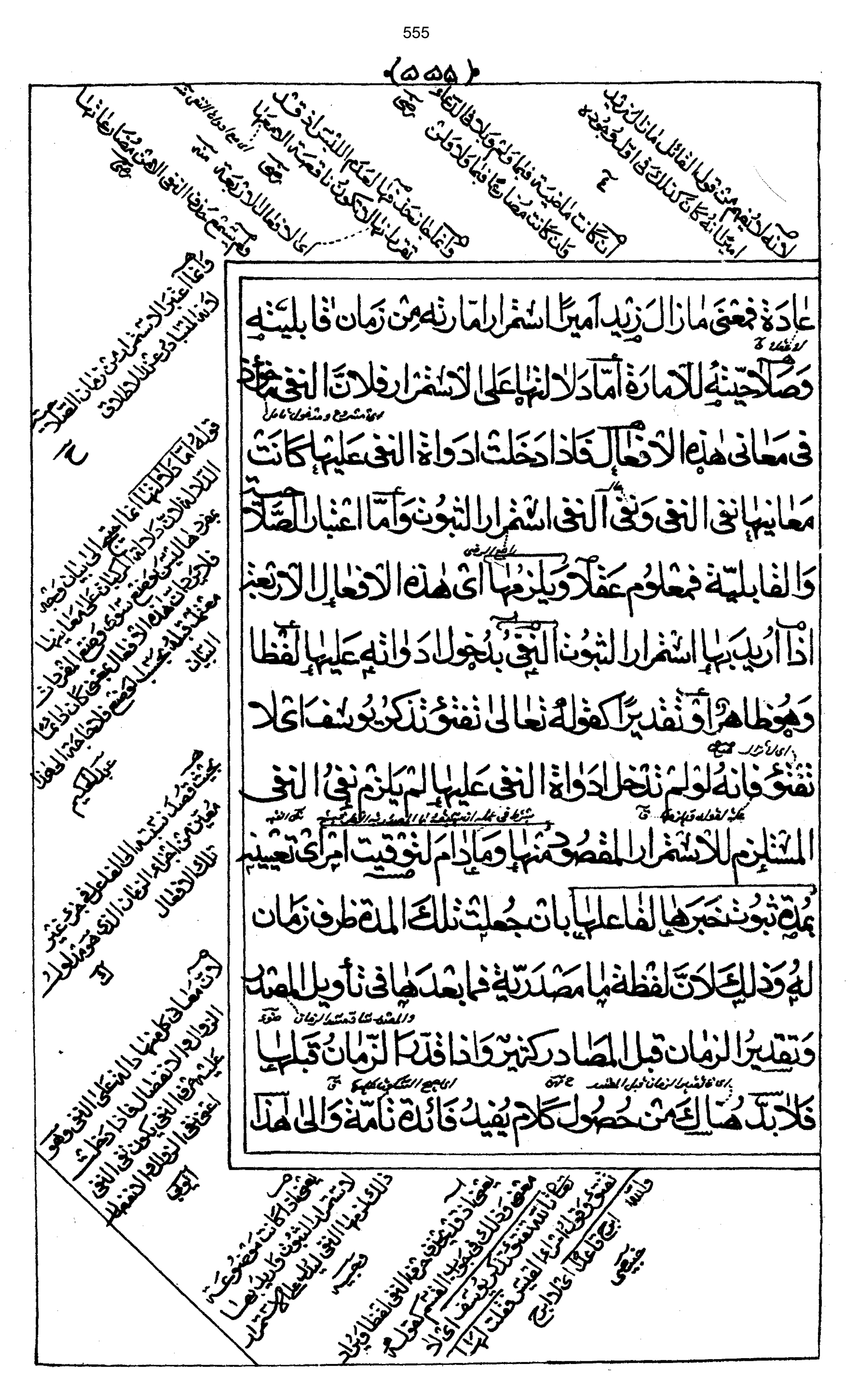


امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد منه انه صار فى
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة
بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى
الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا
قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره و
اذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد
يجيئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا و
بت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة
جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما
عن الافعال الثلاثة السابقة واض وعاد وغدا وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة فى مثل قولك آض وعاد زيد عن سفره اى رجع و

كقوله عليه الصلاة والسلام لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقتم كما يرزق الطيور تغدو خماصا وتروح بطانا عيني

وقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه اغد عالما او متعلما ولا تكن امعة اى الذى يقول مع كل احد انا معك لضعف رأيه موضح

غدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال
الاربعة من المتن فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام
الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم
يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض
وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما
انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ
قبله اى قبل فاعلها لخبرها اى من وقت يمكن ان يقبلها



عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته

وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ

فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت

معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واما اعتبار الصلاحية

والقابلية فمعلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة

اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول ادواته عليها لفظا

وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اى لا

تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى

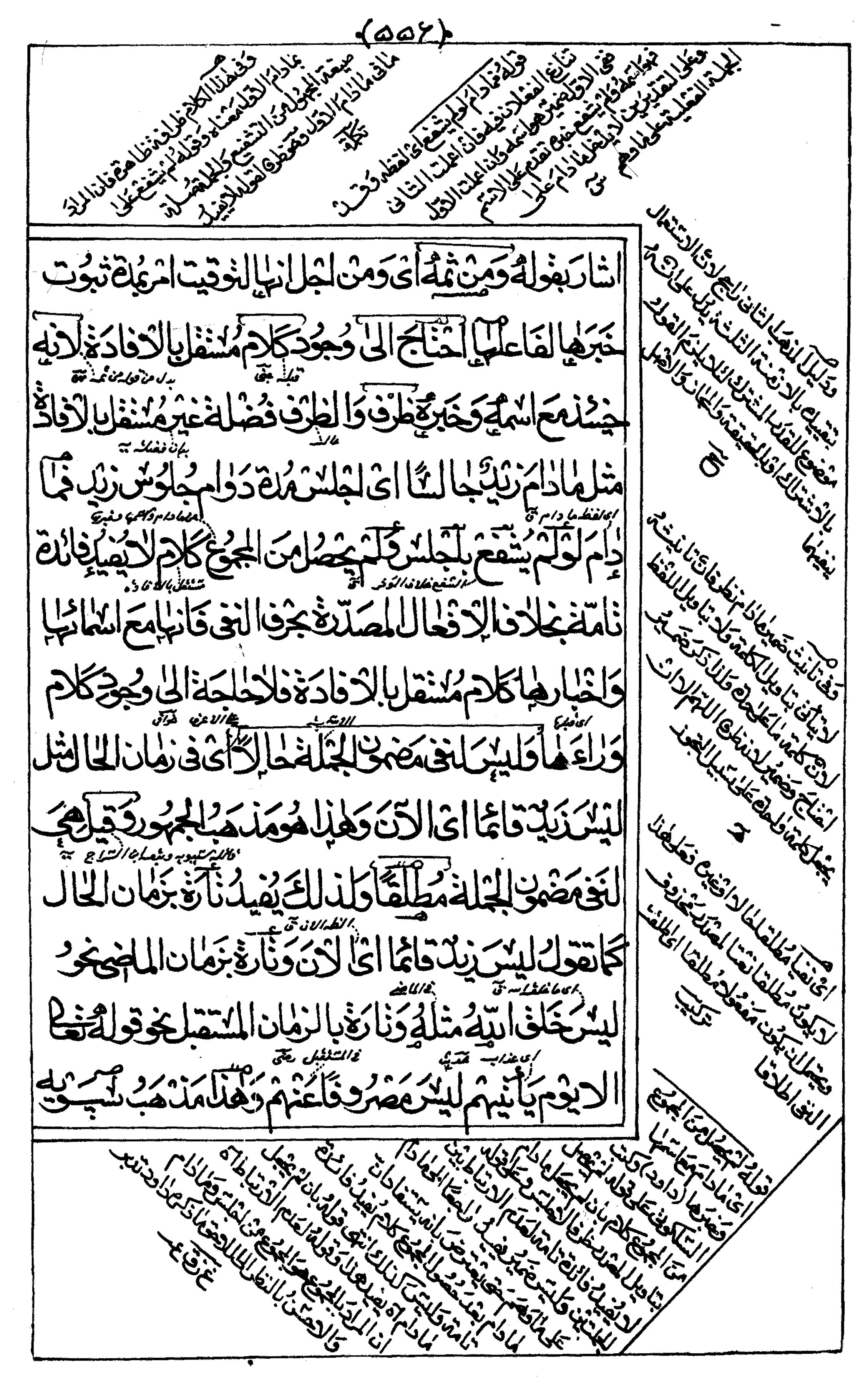
المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه

بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان

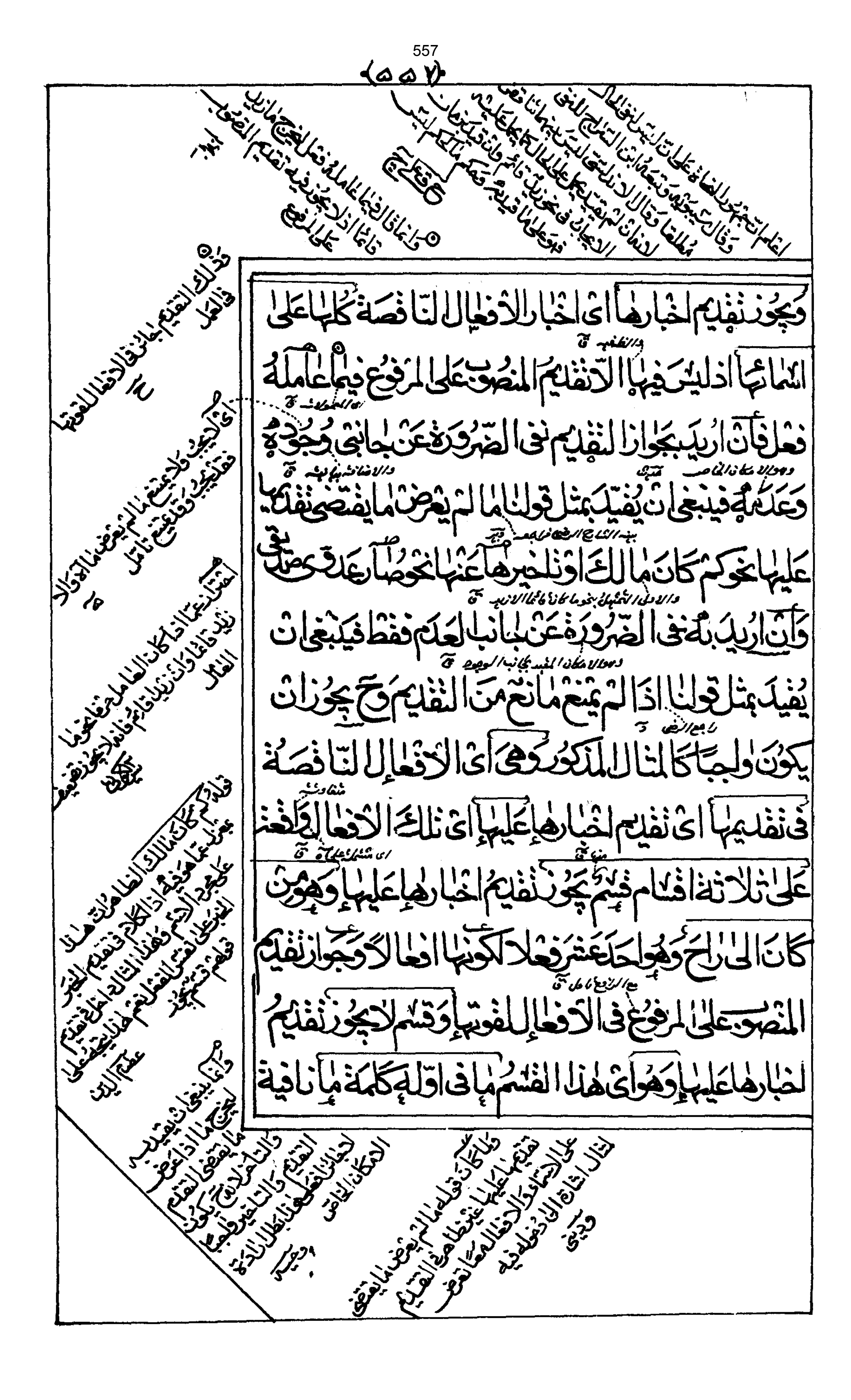
له وذلك لان لفظة ما مصدرية فما بعدها فى تأويل المصدر

وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبلها

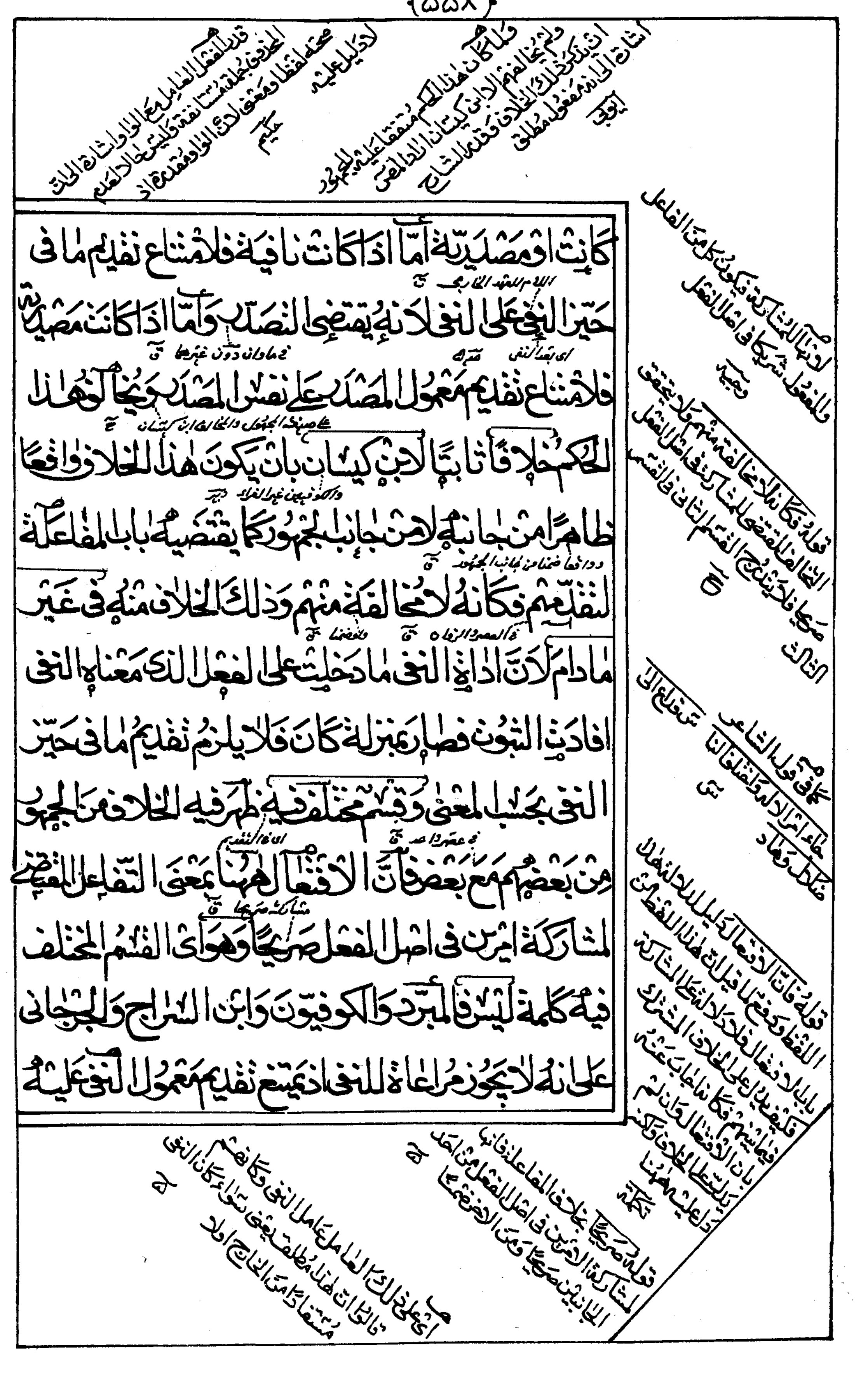
فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا



اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انها لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
حينئذ مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما
دام لو لم يشفع باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة
تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل
ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى
لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك يفيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما اى الآن وتارة بزمان الماضى نحو
ليس خلق الله مثله وتارة بالزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه



ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على
اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده
وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها
عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى
وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان
يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان
يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة
فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى تلك الافعال واقعة
على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من
كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع فى الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية



كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في
حيز النفي على النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويحتمل ان هذا
الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا
ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقديمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير
ما دام لان اداة النفي ما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف
فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني
على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه

والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناءه
على انه فعل وجواز تقديم معمول فعل عليه وبين الطائفتين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
كان الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ماء النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو
الخبر اي لدلالته على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه
به نحو عسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم
به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو
حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا شراف الخبر

على حصوله للفاعل نكاد في قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله لزيد أو وضع لدنو
الخبر وقرب حصوله للفاعل أخذا فيه أي دنوا أخذ وشروع
في الخبر بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر بالتصدي لما يفضوا إليه نطفق في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع
فيما يفضي إليه فالأول أي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع وإشفاق فالطمع في المحبوب والإشفاق في
المكروه نحو عسيت أن أموت ومعنى الإشفاق الخوف وهو غير
متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وأمر ونهي إلى غير
ذلك من الأمثلة وإنما لم يتصرف في عسى لتضمنه إنشاء الطمع
والرجاء كلعل والإنشاء آت في الأغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على أحد استعماليه عسى زيد أن

يخرج وهو ان يكون بعدها اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود
الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل
النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر
اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم و
على هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول
و ليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان
يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع
ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو
مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع

بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي
ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
قال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على
الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهي في الاستعمال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال
آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر اله مقدما

عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد

وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا

وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها

بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد ان

يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف

ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج

زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو

حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو الخبر لعلمك

باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما

هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من

الحال باعتبار الحدث عينيه من غير ان لدلالة ان على الاستقبال

المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما

انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد

من طول البلى ان يمصحا ولما كان كل واحد منهما مشابها للاخر

اعطى لكل واحد منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على

كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال في افادة اداة

النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

وقيل نفيه اى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او

مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان

المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع

فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى

من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى و

لتسليمهم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا

كان نفي كاد للاثبات لما خطؤه ولما غير لتخطئتهم اياه و

اجيب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على

انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر
وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا
الرمة في تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة
الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة وغيره فقال عنبسة حدثت
ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه و
اخطأ ذو الرمة حيث غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد
يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد
وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في
الدعوى الاولى بقوله وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول

ذی الرمة اذا غیر الهجر المحبین لم یکد رسیس الهوی من

حب میة یبرح حین اراد بالنفی الداخل علی یکاد انتفاء قرب

رسیس الهوی علی البراح ای الزوال فان النفی الداخل علی یکاد

کالنفی الداخل علی سائر الافعال وهذا مسلم لکن لا یثبت

مدعاه بمجرد ذلک ما لم یثبت دعواه الاولی وقد عرفت

وجه الفتح فیها وفی تمسکه علیها والثالث وهو ما وضع

لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دون اخذ وشروع فی الخبر طفق

بمعنی اخذ فی الفعل یقال طفق یطفق کعلم یعلم طفقا وطفوقا

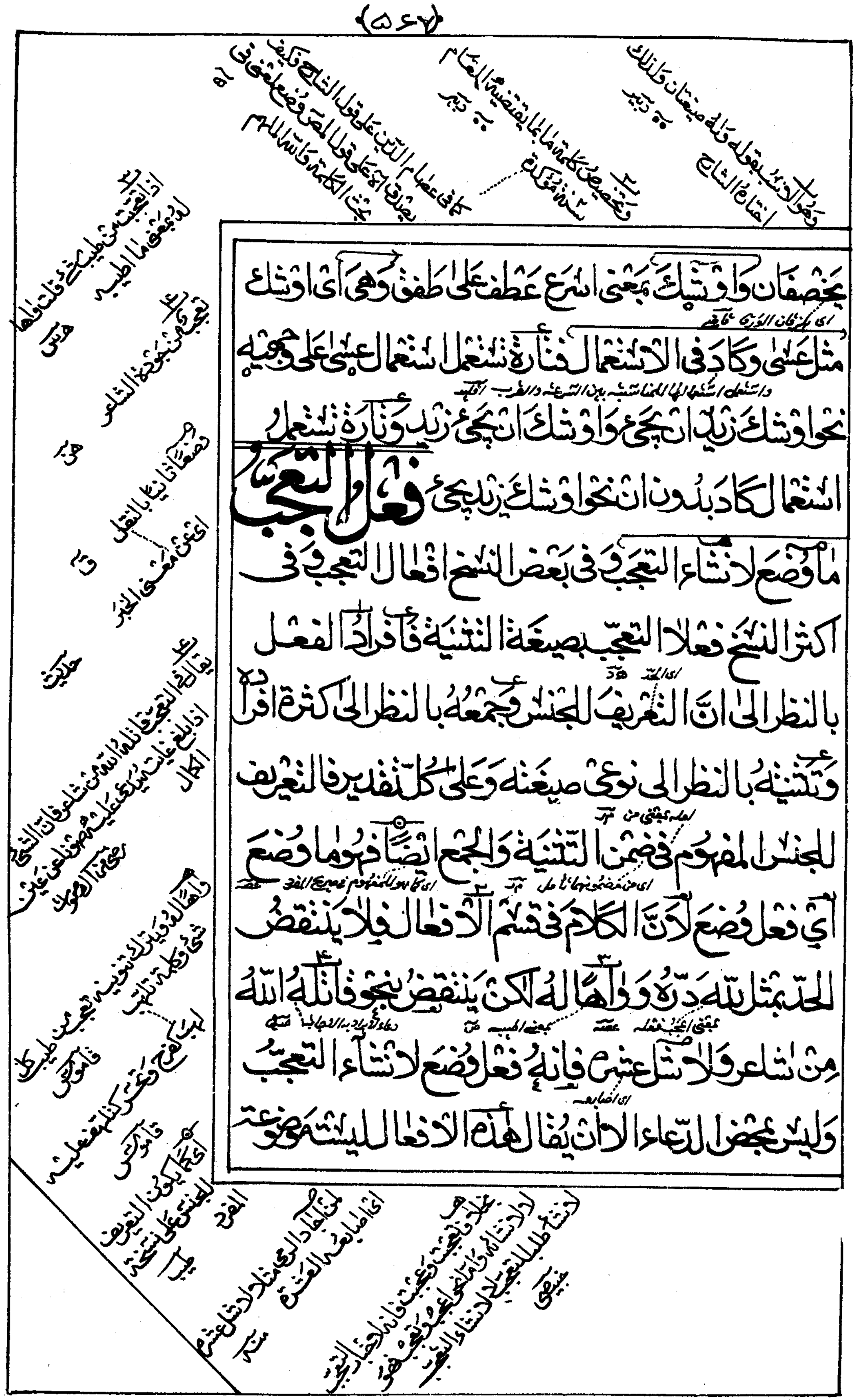
وقد جاء طفق یطفق کضرب یضرب وکرب بفتح الراء بمعنی قرب

یقال کربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنی طفق واخذ

بمعنی شرع وهی ای هذه الافعال الاربعة فی الاستعمال مثل

کاد فی کون خبرها المضارع بغیر ان تقول طفق زید او اخذ

زید او کرب زید یفعل وجعل یقول وقال تعالی وطفقا یخصفان



يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك

مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه

نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل

استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي

اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل

بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده

وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف

للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع

اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض

الحد بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض بنحو فالله الله

من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب

وليس بمحض الدعاء لان يقال لهذه الافعال ليست موضوعة

التعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء

التعجب بحسب بحيث لا يستعمل فى غيره وما ذكر من موادّ النقض

فكثيرًا ما يستعمل فى الدعاء وله اى لفعل التعجب ولما وضع لانشاء

التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما

افعله والاخرى صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب افعل به

بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب

غير منصرفين فلا يغيّران الى مضارع ومجهول وتانيث وفى

بعض النسخ وهى افعال التعجب غير منصرفة مثل ما احسن زيدا

واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه

افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة

والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد

شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل فى الفعل

الممتنع بناء صيغتى التعجب منه من رباعى او ثلاثى مزيد فيه

أو ثلاثي مجرد مما فيه لون أو عيب بمثل ما أشد استخراجه وأشدد

باستخراجه أي يتوصل بهما إليهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل

الممتنع مفعولاً أو مجروراً بالباء ولا يتصرف فيهما أي في صيغتي

التعجب بتقديم أي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم

المفعول أو الجار والمجرور على الفعل وتأخير أي تأخير جائز

فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وإنما قيدنا التقديم والتأخير

بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فإن

المقام يقتضي بيان الأحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيداً

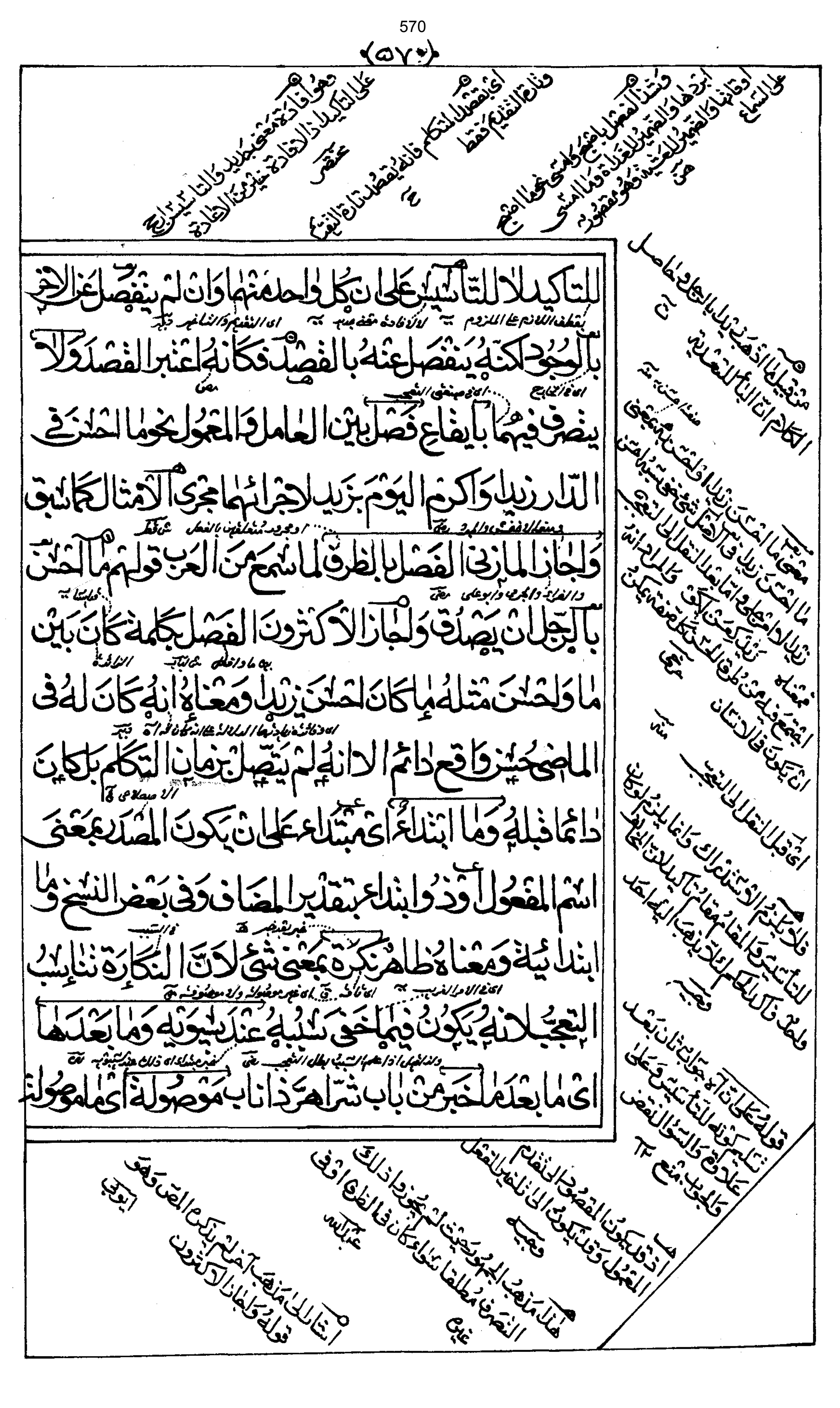
أحسن ولا بزيد أحسن لأنهما بعد النقل إلى التعجب جريا مجرى

الأمثال فلا تغيران كما لا تغير الأمثال وقيل عدم التصرف

بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لأن

تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم

غيره فلو اكتفي بأحدهما لكفى وأجيب بأن ذكر التأخير إنما هو



للتاكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر

بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا

يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في

الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق

وأجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن

بالرجل ان يصدق وأجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين

ما واحسن مثله ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في

الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان

دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى

اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما

ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب

التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها

اى ما بعد ما خبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة

عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله

ذا حسن شىء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها

قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل

سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى

التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل

صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم

اى صار ذا الحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه

والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها

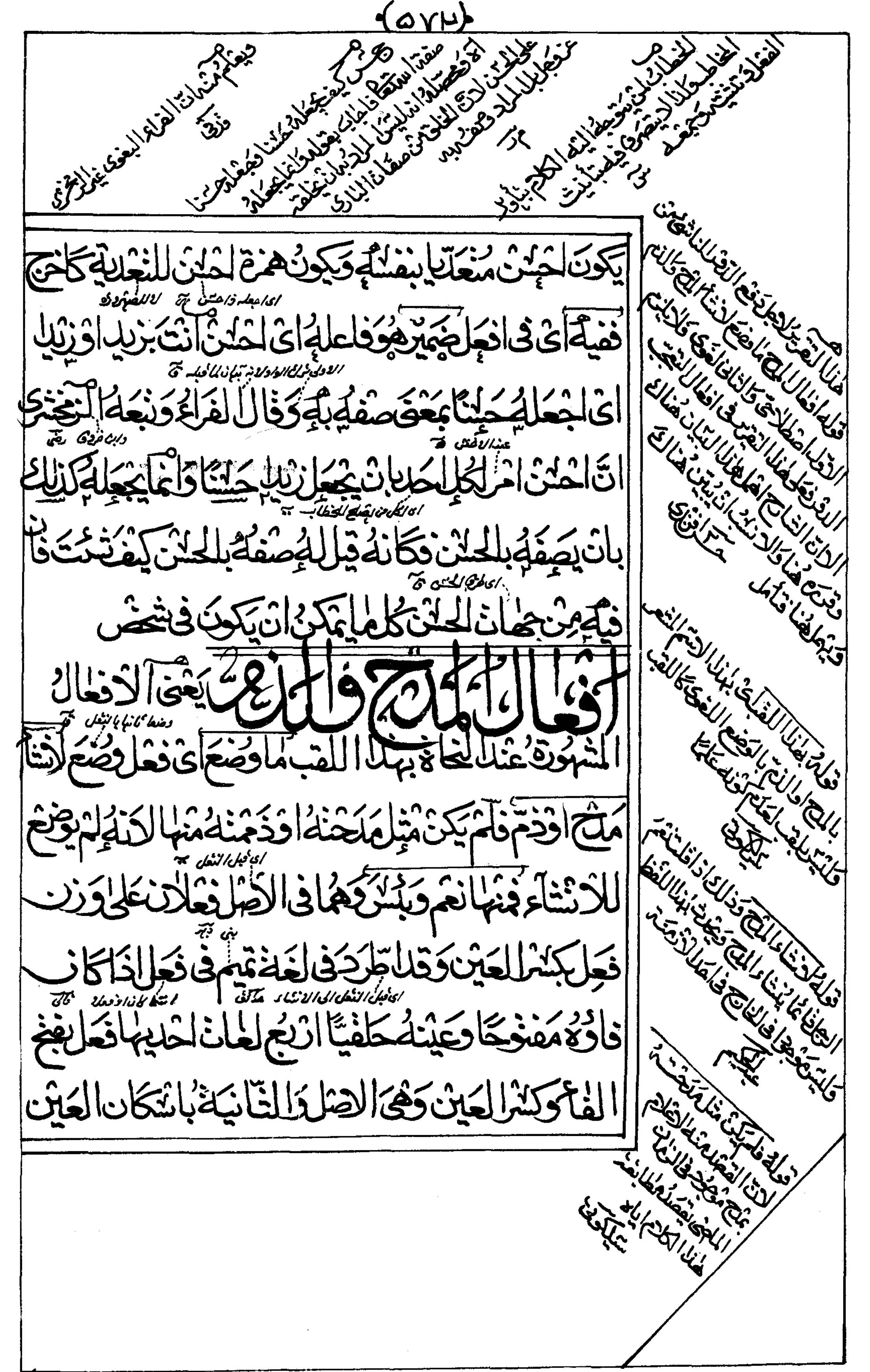
نحو احسن ان يقال اى بان يقال على ما هو القياس فلا ضمير

عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى

مجروره مفعول به عند الاخفش لا حسن بمعنى صير ذا حسن

على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى لجعل

اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان



يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيد
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل له صفه بالحسن كيف شئت فان
فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع
للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان
فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح
الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية باسكان العين

مع كسر الفاء والثالثة اسكان العين مع فتح الفاء والرابعة

كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني

تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه

وكانت عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم

وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد

غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في

الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل

زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة

نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل و

نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة

منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية

نحو نعم رجلا او نعم ضارب رجل او زيد او نعم حسن الوجه انت

او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم

شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم

ويكون الصلة بالجملة في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة

اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما

معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل

لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص

بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم

المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي

المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره

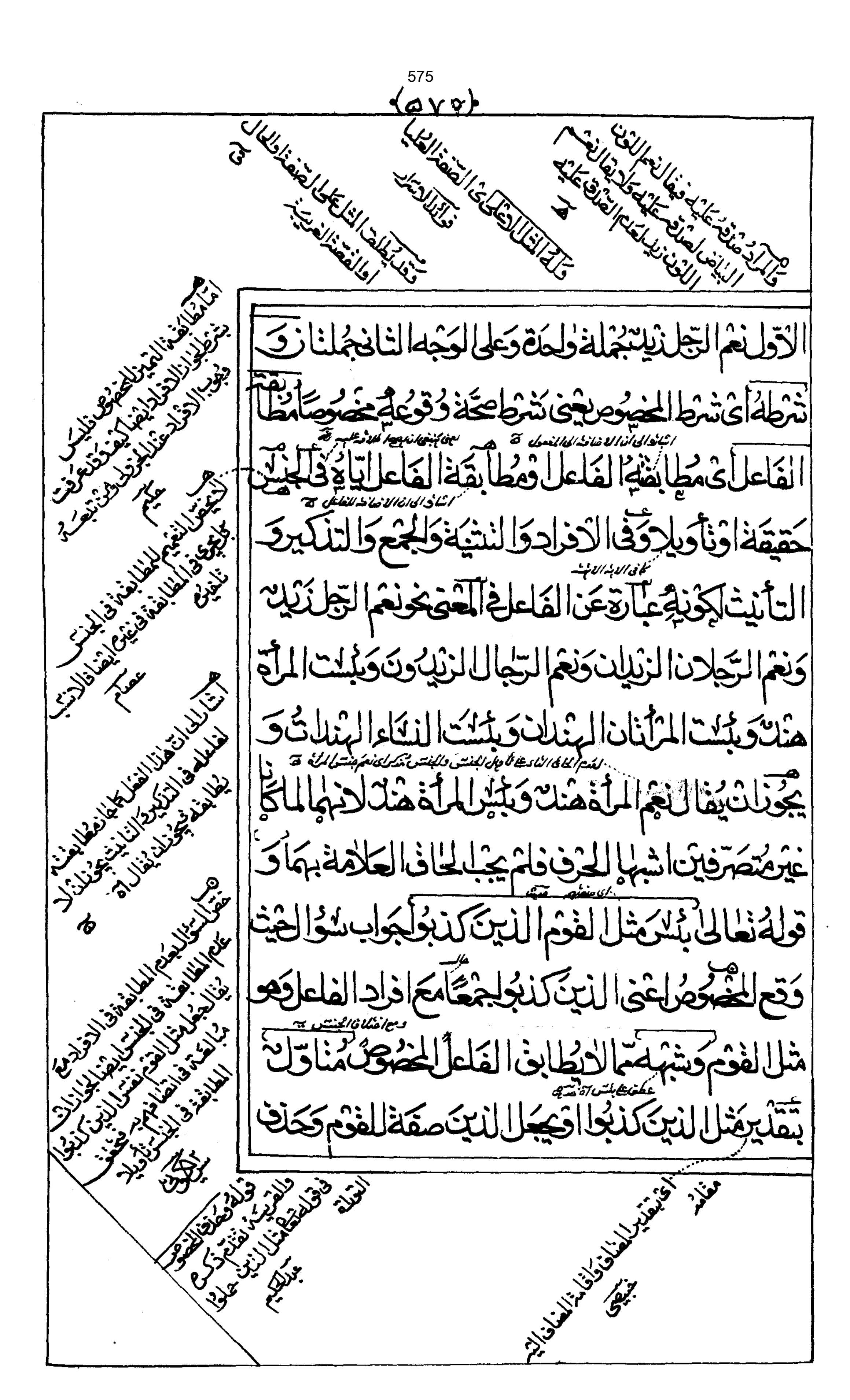
ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام

تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل

زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه

خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل

نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه



الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان و
شرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة
الفاعل اي مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس
حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات و
يجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما و
قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث
وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو
مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص مأول
بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف

المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص

اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة

ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن و

ساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى

من افعال المدح والذم حبّ فى حبذا وهو اى حبذا مركب من

حبّ الشيء او حبّ اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل

هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا

او مؤنثا لجريها مجرى الامثال لا تتغير فيقال حبذا الزيدان

وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص

واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على

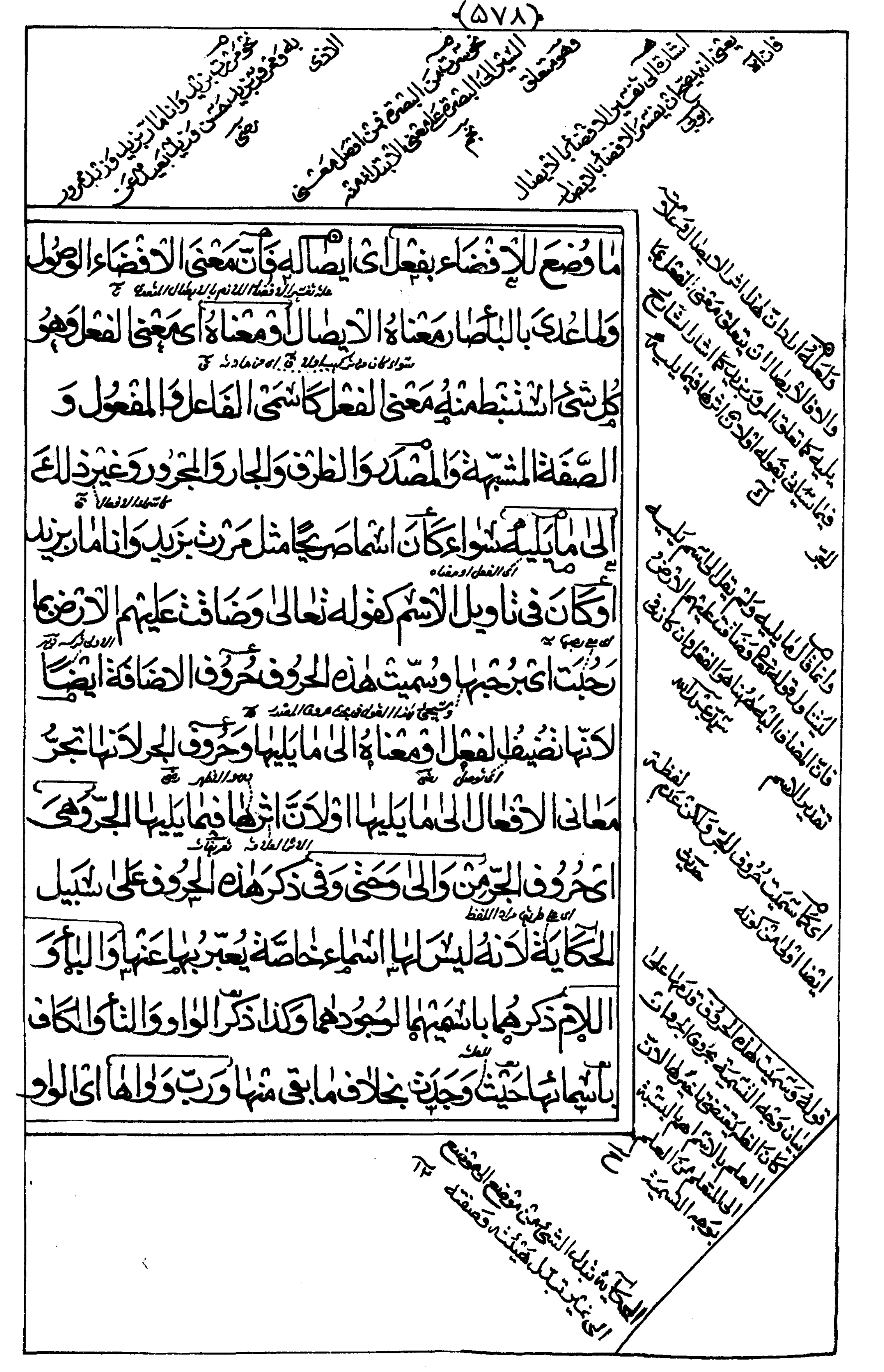
الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص

حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تميز او حال على وفق مخصوص

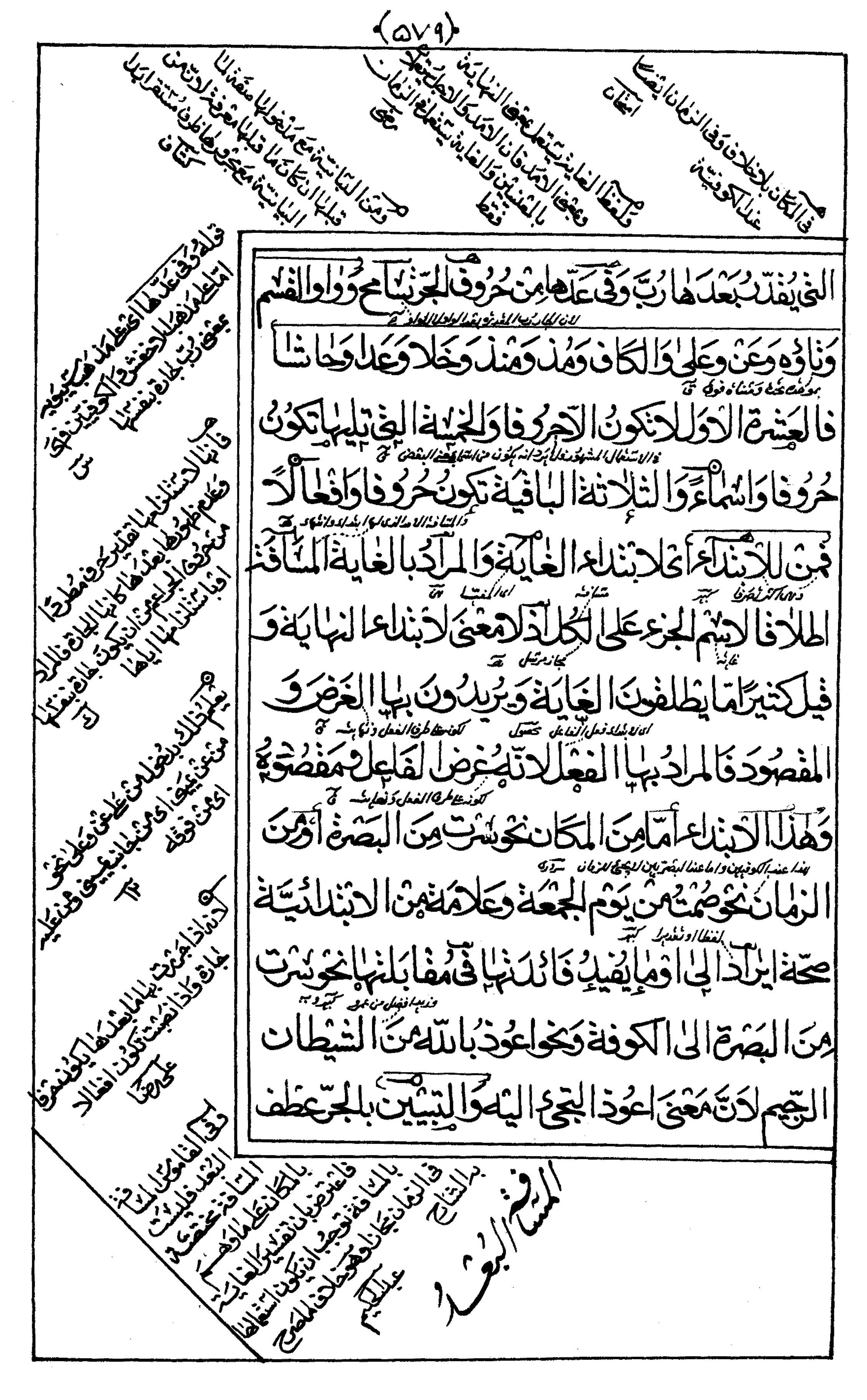
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا
زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا
امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التميز او الحال اما في حبذا
من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والتركيب من تمامه فالراكب حال
عن الفاعل لا عن المخصوص

الحرف ما دل على معنى

في غيره اي كلمة تدل على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة
اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم
عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن
ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام
ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من
البصرة الى الكوفة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر



ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول
والتعدى بالبصار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو
كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد
او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما
رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا
لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر
معانى الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليها الجر وهى
اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء و
اللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب ولها اى الواو



الذي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر نساع وواو القسم

وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا

فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون

حروفا واسماء والثلاثة الباقية تكون حروفا وافعالا

فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية و

قيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض و

المقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض لفاعل ومقصوده

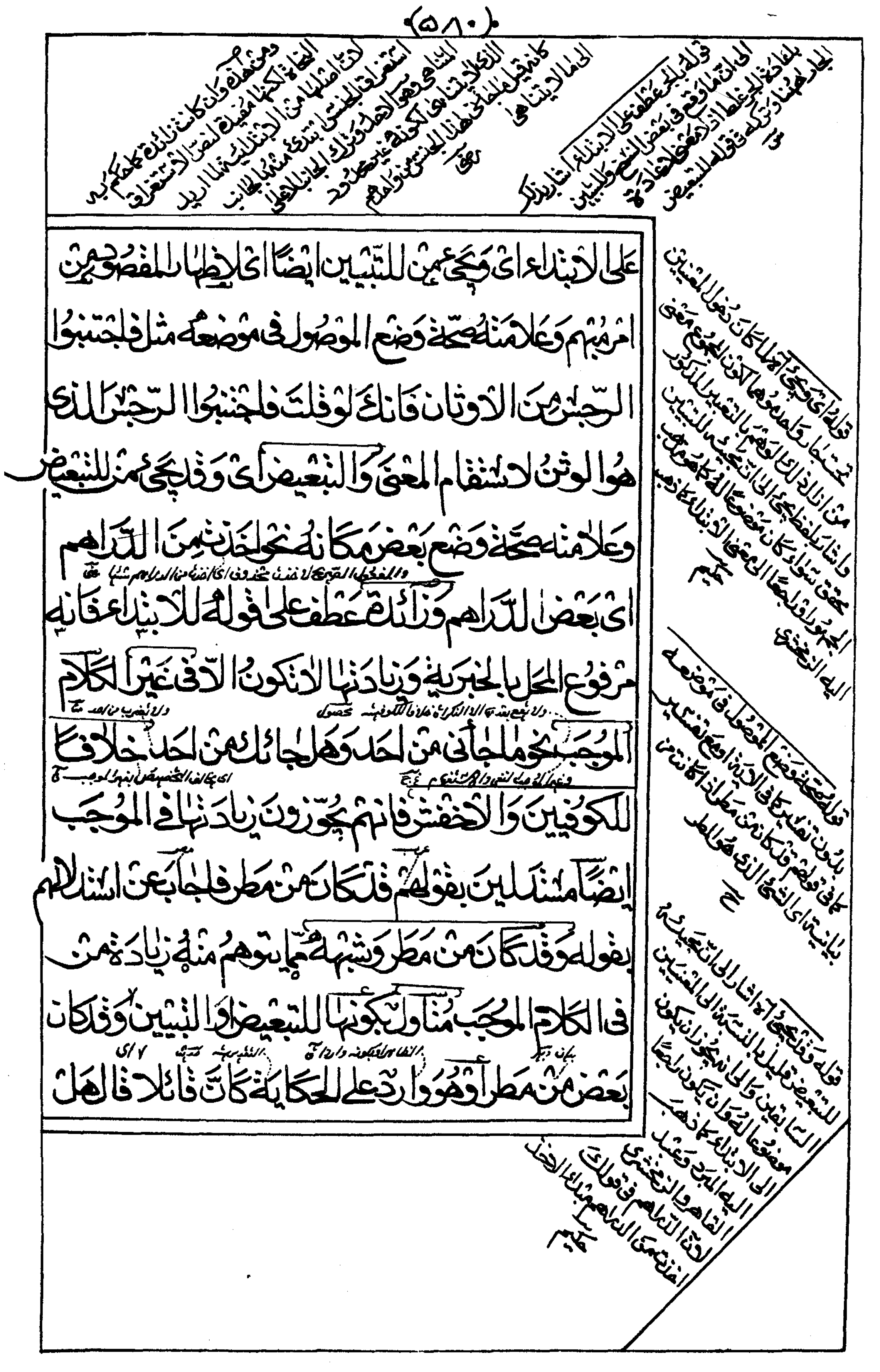
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من

الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية

صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت

من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان

الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف



على الابتداء اى ويجيء من للتبيين ايضاً اى لاظهار المقصود من
امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى
هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اى وقد يجيء من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع المحل بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام
الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافاً
للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب
ايضاً مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من
في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين وقد كان
بعض من مطر او هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل

كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى
لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان
نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منته اليه باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيههما بالى
كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا
للمبرد فانه يجوز دخولها على المضمر مستدلا بانها وقع فى بعض
اشعار العرب على سبيل الندرة فالجمهور يحكمون بشذوذه

فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله لشيء
آخر حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي
على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى
مجرور الباء كما في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مروري
بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل
في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو
اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال الاشتراء بالفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره مقابلة
شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان

فيما ظاهر

حقيقة لا تحقق معنى الضم والاشتمال محمد

لان جميع الاعضاء والامكنة ظروف م

حال

ونشتري باء المصاحبة باء الحال الا انه معنى من جهة ملاحظة من مثلها فوق التقدير فالي م

بان تدخل على الآلة فالبين للطلب الحقي مثل استخرجت الوتد م

فيه يحتمل لانه ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يلصق السرج الفرس في الاشتراء م ع

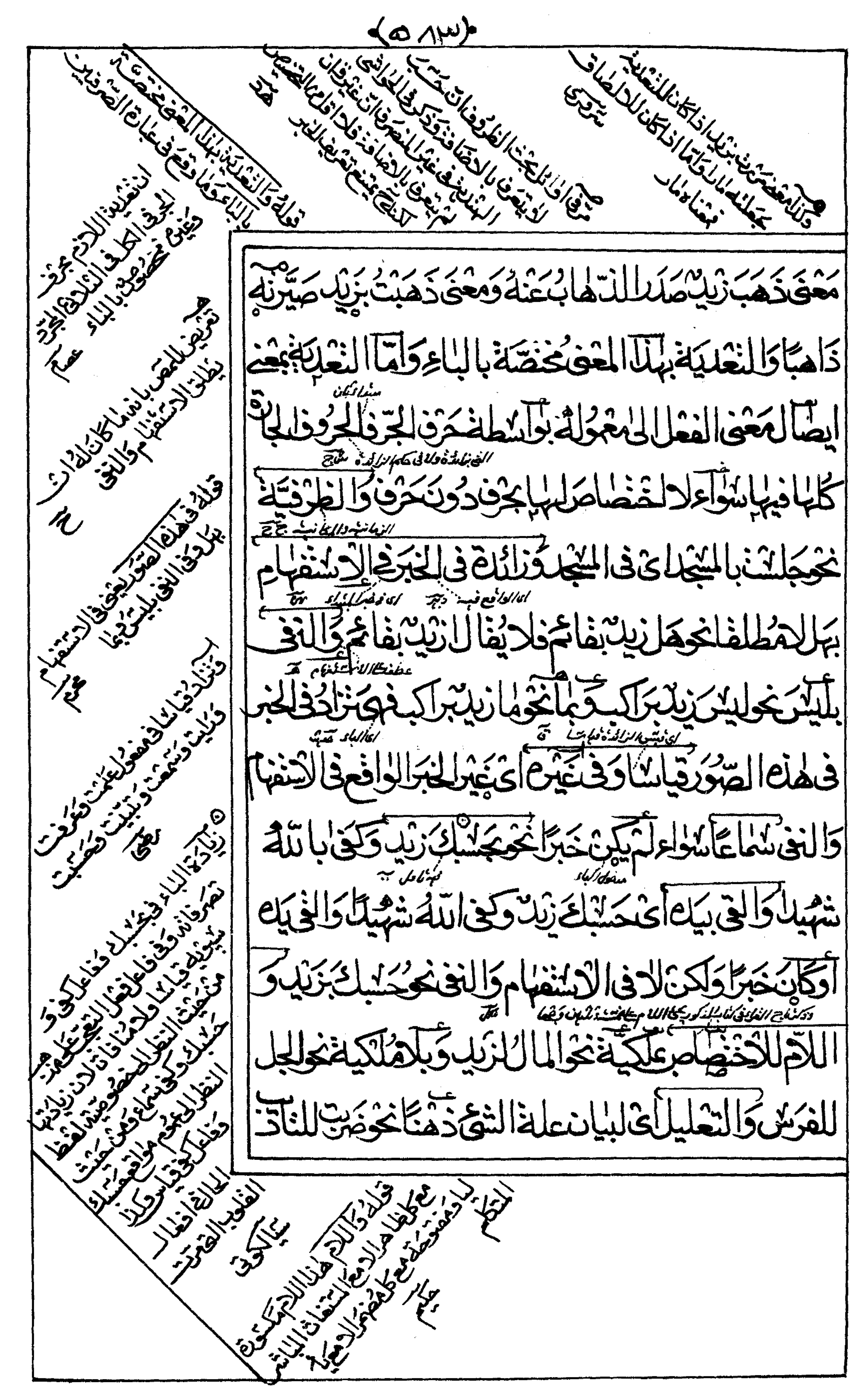
جملة مستانفة لبيان مغايرة الالصاق للاستعمال التي هو مشترك بين جميع معاني الحروف عبد الكريم ب

لهذا اثبات المادة الاجتماع لانه بين الالصاق والمصاحبة عموما وخصوصا مطلقا ١٢ س

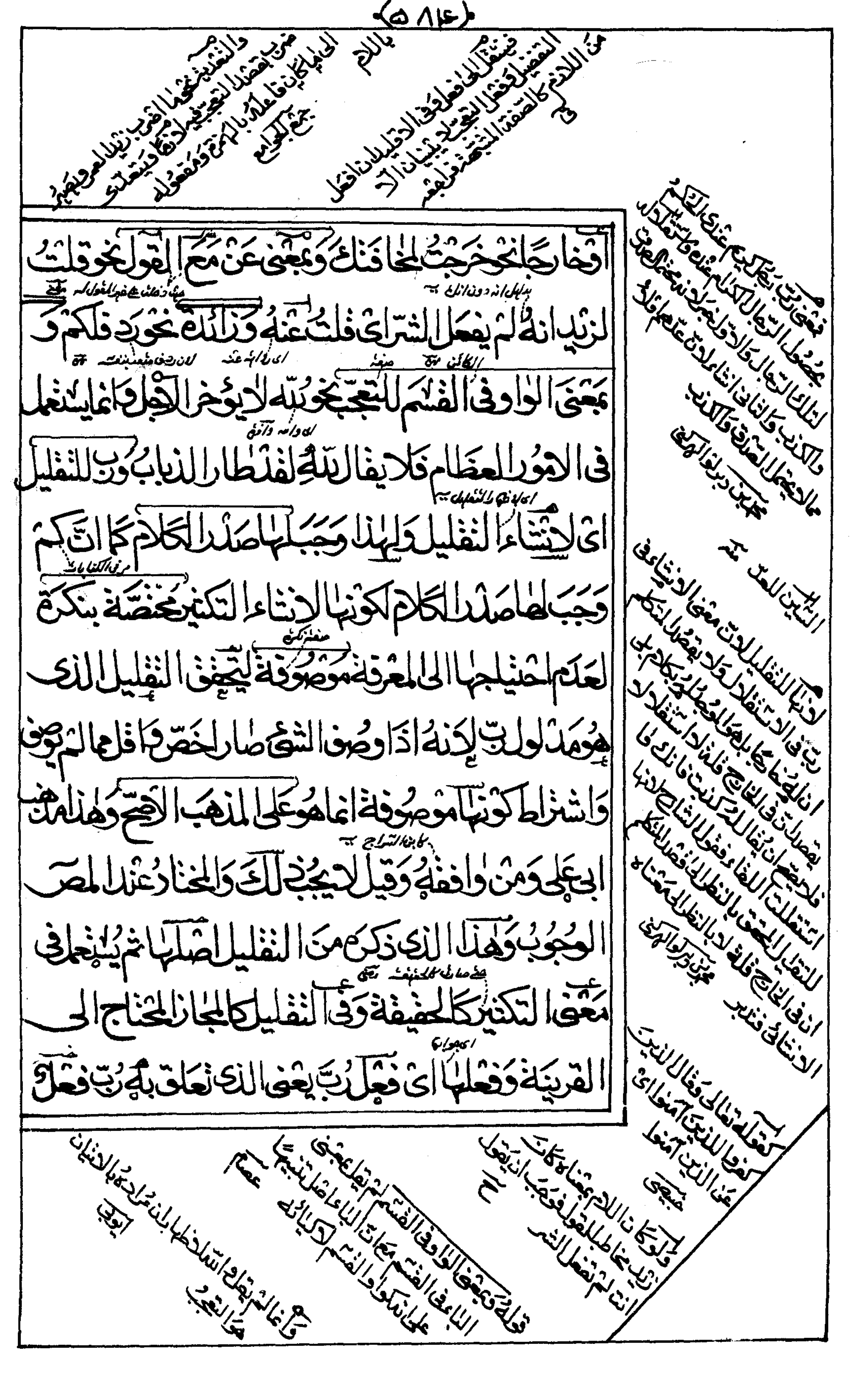
اي جعل التكلم الفعل اللازم متعديا والتعدية الغير يدل على الاصيغة التكلم حكيم ب

اي حلول الشيء في غيره نحو اطلع في النار والمال في الكيس والماء في العسل والنجاة في الصدق فيطاعم الله تعالى عنه مجيبي

كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شيء كالظرف بالمظروف عبد الحميد



معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيّرته
ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد بقائم والنفى
بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر
فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام
والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده
أو كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد و
اللام للاختصاص ملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل اى لبيان علة الشئ ذهنا نحو ضربت للتأديب



او خارجاً نحو خرجت لمخافتك ومعنى عن مع القول نحو قلت

لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم و

بمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل

فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل

اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم

وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة

لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى

هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف

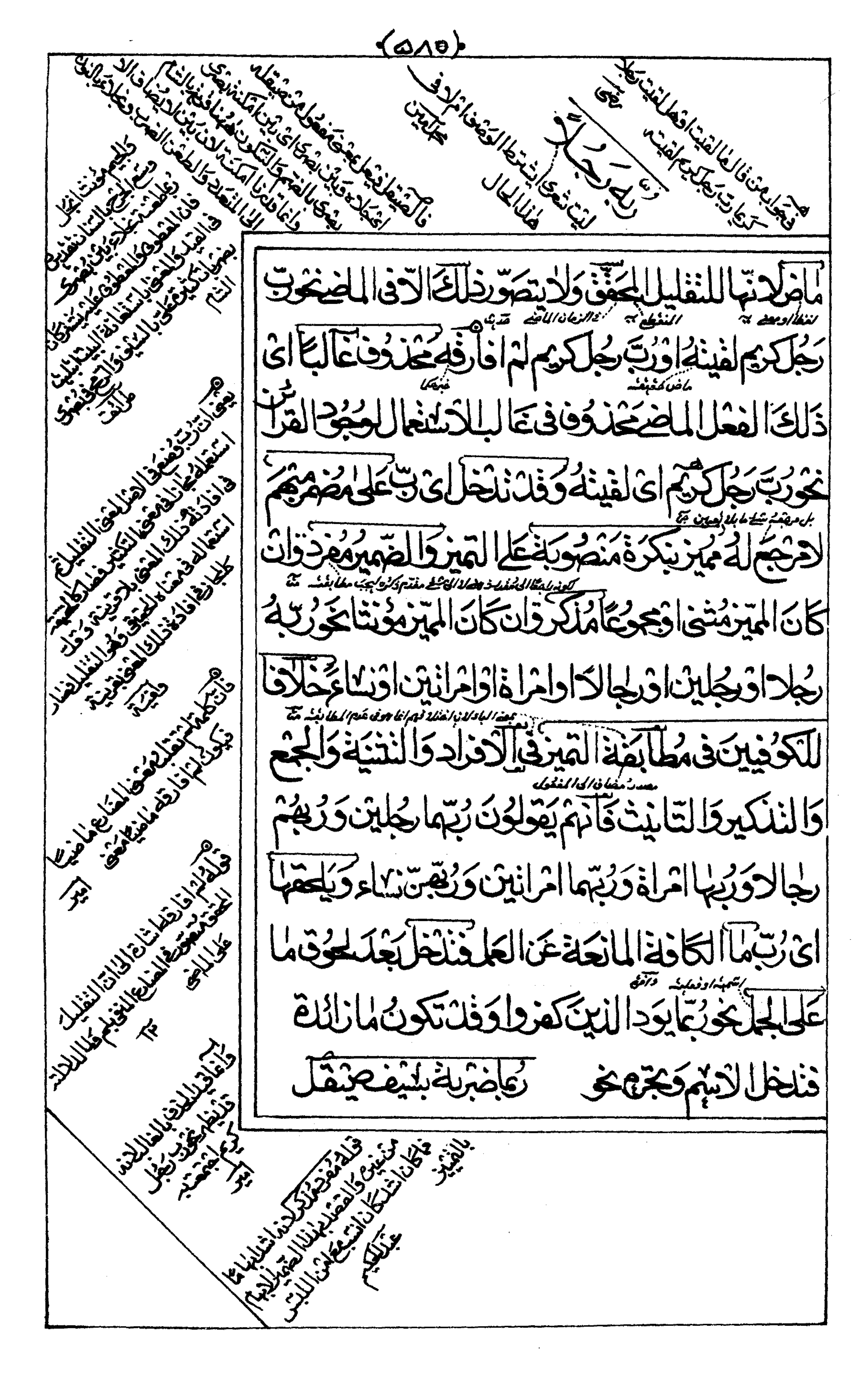
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب

ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص

الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل فى

معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى

القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل



ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب
رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف غالبا اي
ذلك الفعل الماضي محذوف في غالب الاستعمال لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم
لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا
للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم
رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء ويلحقها
اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما
على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة
فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل

بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اى واو رب في حكمها

تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس

الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند

سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها

للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه

وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب

جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون معطوفا

عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل

اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها

في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال

يعنى لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني تحطا

للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة

بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره

فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة

وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو

الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لما ان التاء

والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها

لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا

لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض

المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله والباء

اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر من

حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا

وعلى اسم الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون

عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون

للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل

على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن

وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن

لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت

فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص

فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه

لمكان الثاني ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام

وان وحرف النفي اما اولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله

لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اي في

الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية

كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد

يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر

يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى

الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه

اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة

التي تدل على جواب القسم أو تقدمه أي القسم ما يدل عليه أي
على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن
الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وإن كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ
لا تسمى إلا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة
جواب القسم وعن للمجاوزة أي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء آخر
وذلك إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد أو بالوصول وحده نحو
أخذت العلم عنه أو بالزوال وحده نحو أديت عنه الدين و
على للاستعلاء أي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح و
عليه دين وقد يكونان أي عن وعلى اسمين يعلم ذلك
بدخول من عليهما نحو من عن يميني أي من جانب يميني ومن عليه
أي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد وزائدة نحو

ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد

يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم

اي عن اسنان مثل البرد الذائب في اللطافة ويختص اي الكاف

بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء

عنه بمثل ونحو وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت

خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى مجيئه في

بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء

في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انهما

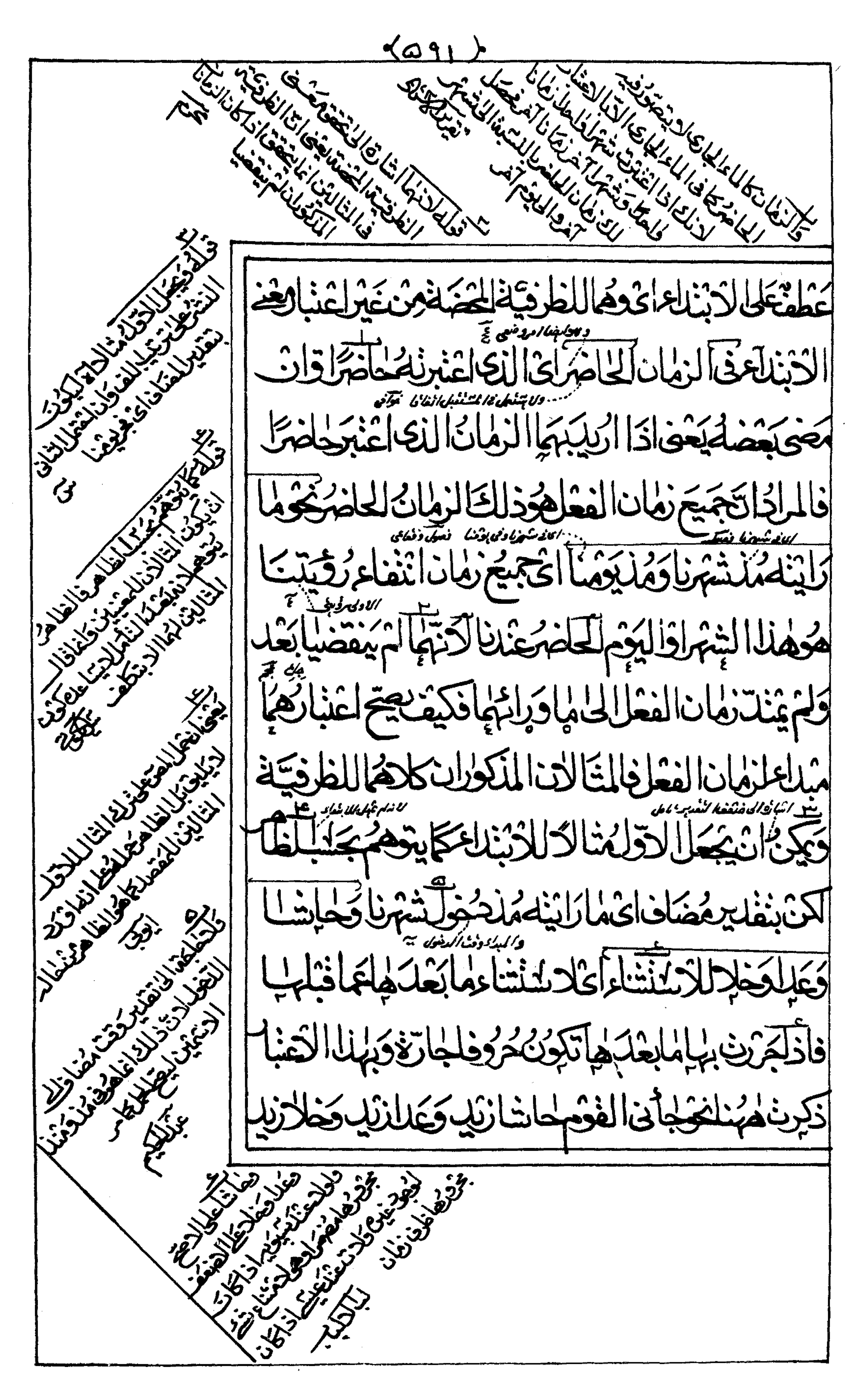
مبدء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي

الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ

سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه

السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبدء مسافرتي

او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية



عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر انه حاضر او ان
مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا
فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما
رايته منذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد
ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما
مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية
ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اي للاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروف جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد

الحروف المشبهة بالفعل

وأذا نصبت بها تكون افعالا

ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي

والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان

معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت و

تمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة

على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف

الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير

الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة

في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف

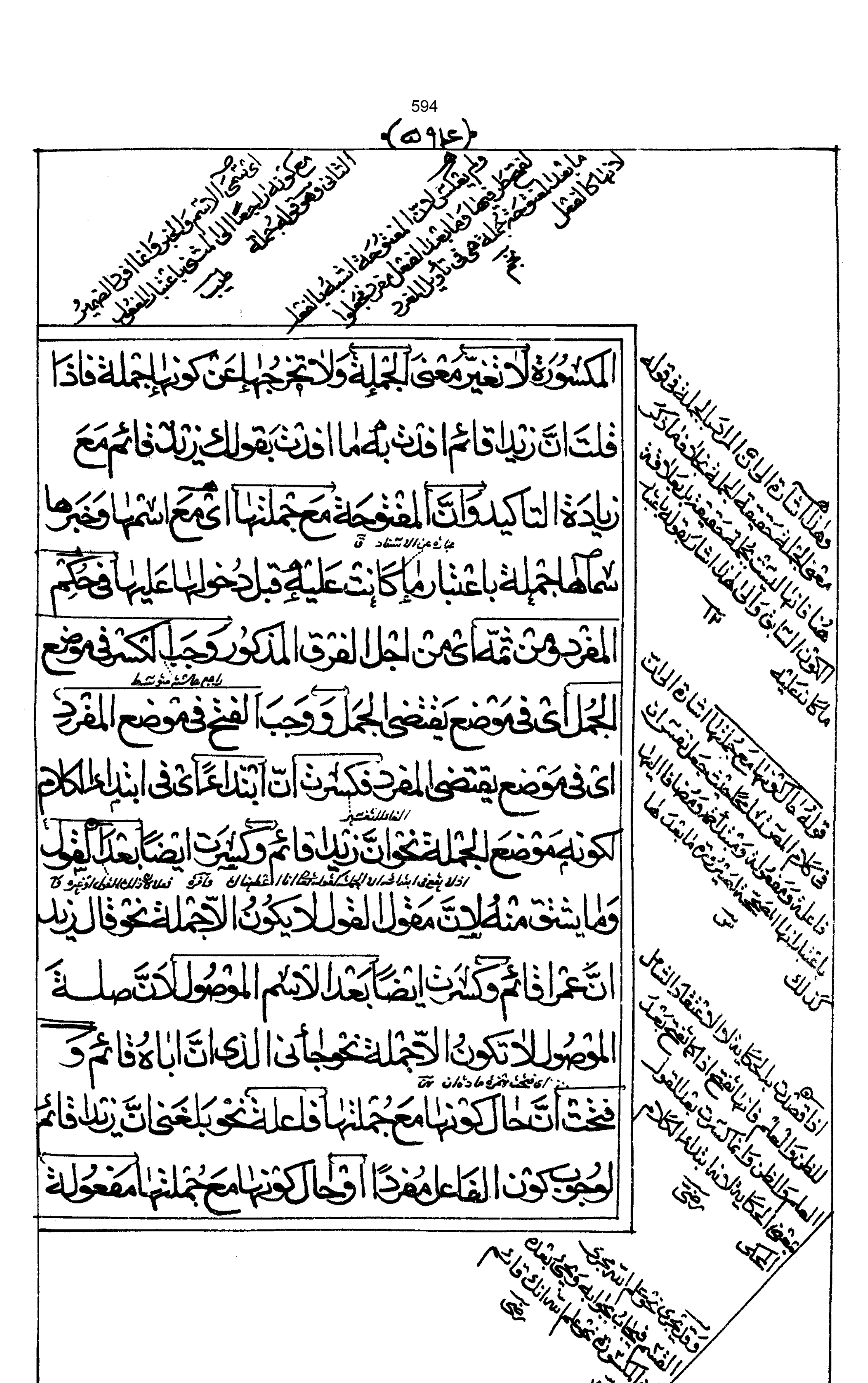
نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان

ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة

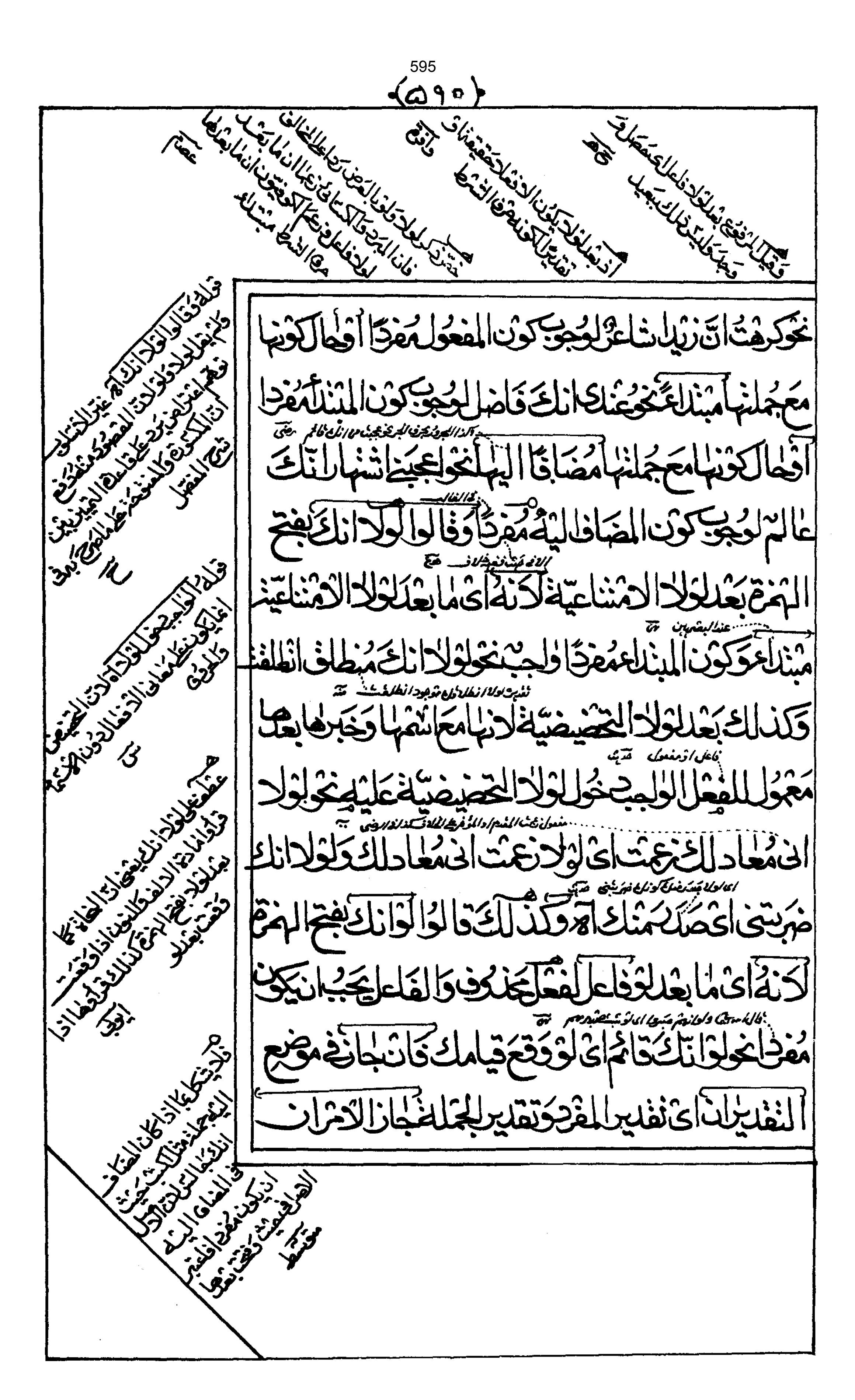
السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من

اول الامر انها اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على

قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس
ما فيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع
اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء
آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة
في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة
لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في
ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح
كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين
اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها
عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان



المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا
قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع
زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها
سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم
المفرد ومن ثمة اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع
الجمل اى في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد
اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول
وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد
ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة
الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم و
فتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلا نحو بلغني ان زيدا قائم
لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة

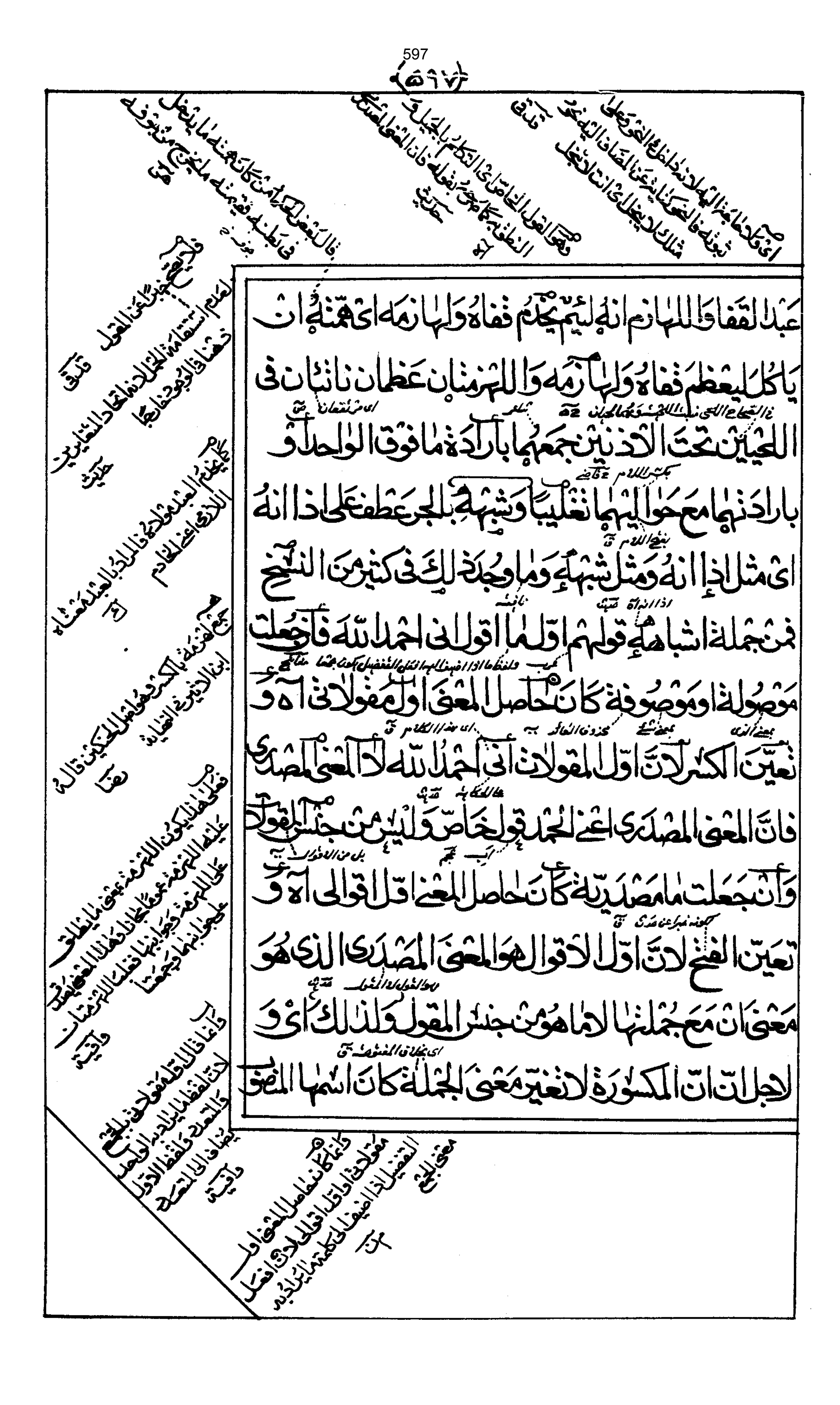


نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا
او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك
عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح
الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت
وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا
انك معاد لك زعمت اي لولا زعمت انك معاد لك ولو انك
ضربتني اي حصل ضربك اياي وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة
لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون
مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران

الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
مفرداً والكسر على تقدير جعلها معهما جملة نحو من يكرمني فاني
اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان
كان المراد فجزاؤه اني اكرمه او فاكرامي ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ
ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معهما مبتدأ
محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وصدر البيت

وكنت ارى زيداً كما قيل سيداً   اذا انه عبد القفا واللهازم

قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيداً مفعوله الثاني
وسيداً مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه



عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان

يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان فى

اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او

بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه

اى مثل اذا انه ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ

فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت

موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى انى ا ه و

تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى

فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات

وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى ا ه و

تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو

معنى ان مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى و

لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب

في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم انّ المكسورة من جهة انه في محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان
يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت انّ زيدا قائم وعمرو فانّ في هذا
المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث
تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف
على اسمها حملا على محله دون انّ المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا
يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم انّ المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل
انّ زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل انّ زيدا وعمرو قائم اي انّ
زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا

لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه
ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في
رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا
في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان
عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكون
اي لكون اسم ان مبنيا في جواز هذا العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان

فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى

الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانها

لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على

محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت

عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى

الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه معطوف

شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد و

لكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة العطف

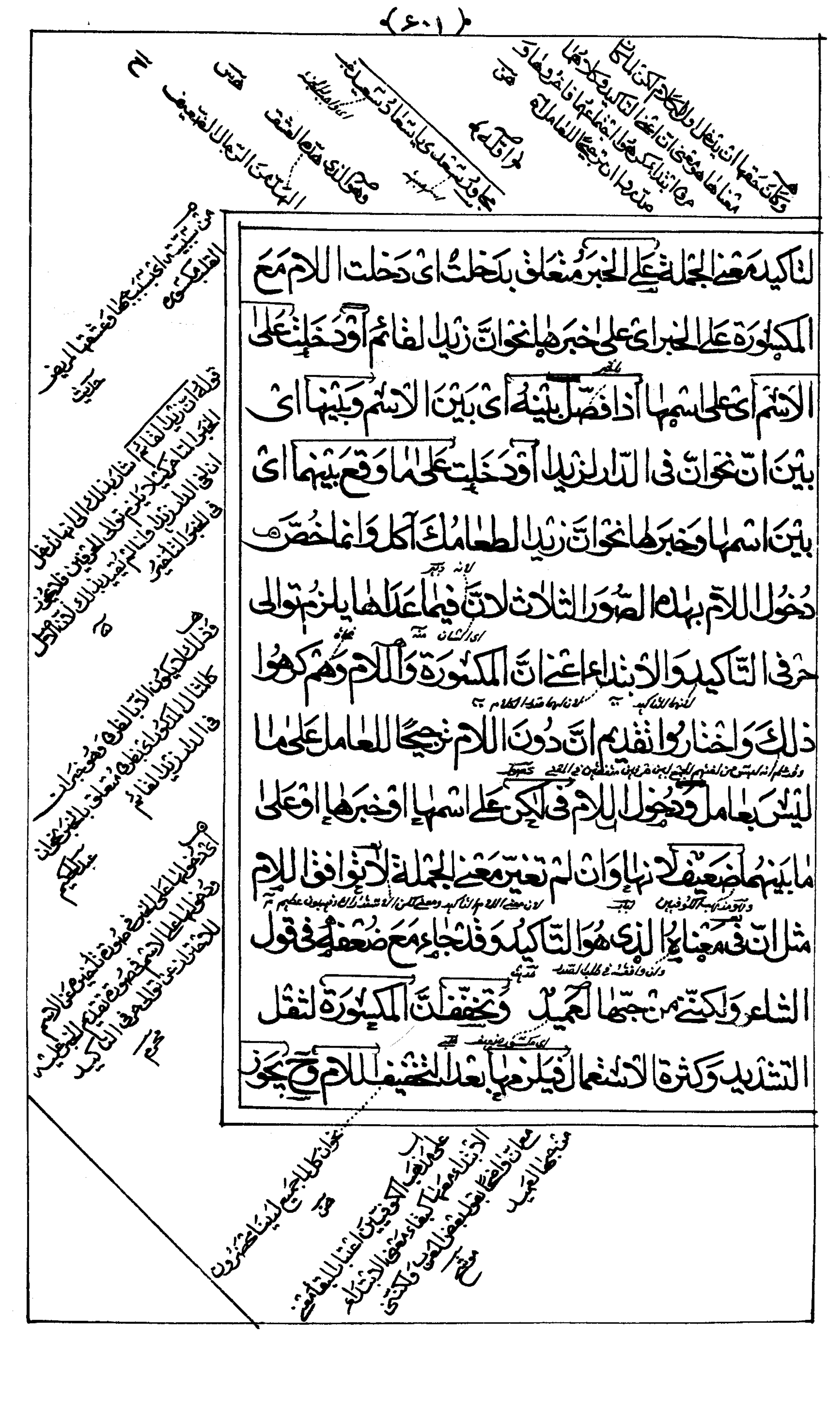
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل

اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى

الجملة والمفتوحة تغيرها دخلت اللام التى للتاكيد معنى

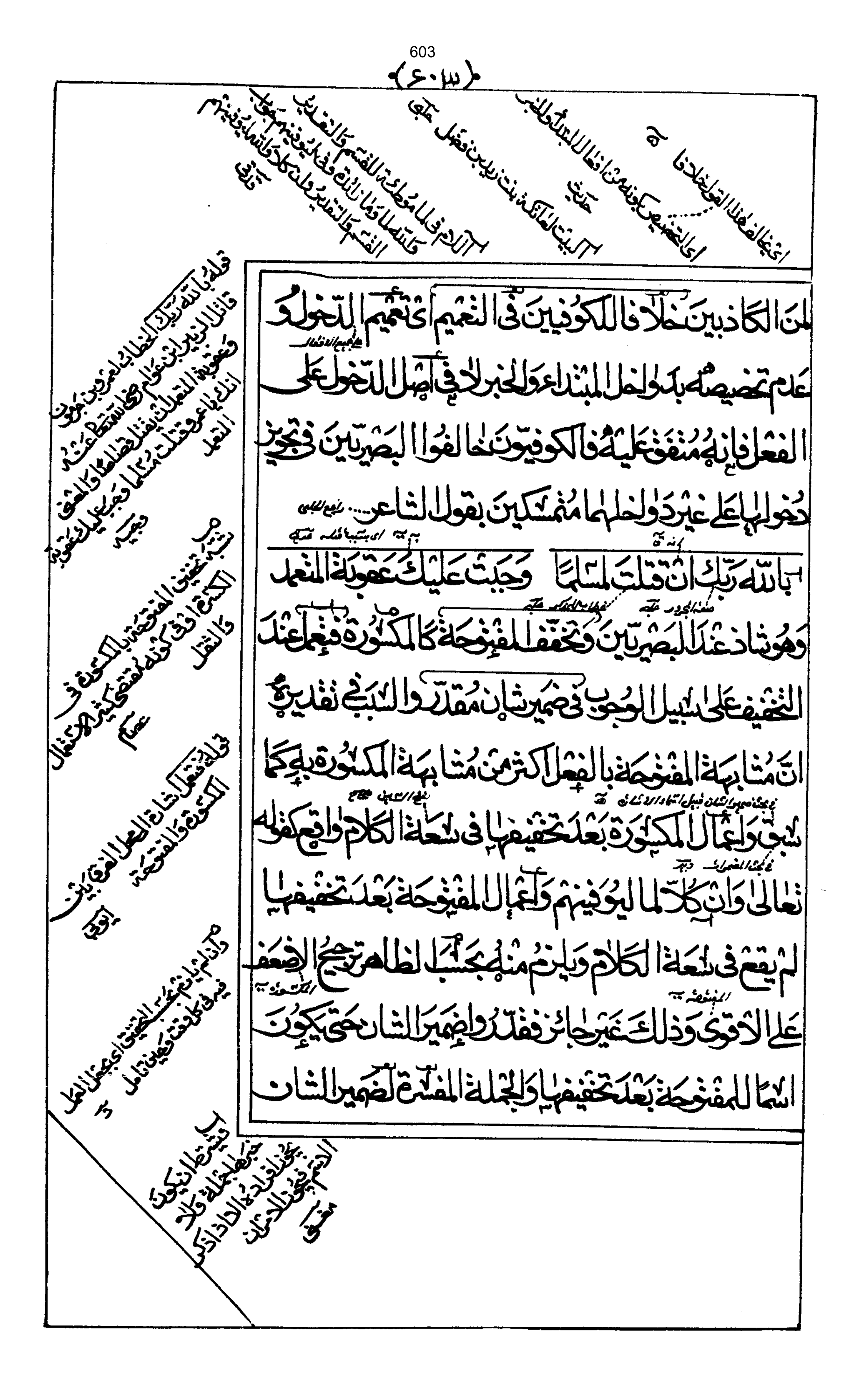
الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها

اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو



لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع
المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على
الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى
بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى
بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص
دخول اللام بهذه الصور الثلاث لان فيما عداها يلزم توالى
حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما
ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على
ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام
مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول
الشاعر ولكننى من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز

الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل
ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب و
لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى
من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان
وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك



من الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول لو

عدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لأن في أصل الدخول على

الفعل فإنه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز

دخولها على غيرها ولعلهما متمسكين بقول الشاعر

بالله ربك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فيعمل عند

التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره

أن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة به كما

سبق وإعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله

تعالى وإن كلا لما ليوفينهم وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها

لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف

على الأقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون

اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان

خبراً لها فتكون عاملة في المبتدء والخبر كما كانت في الاصل فهي
لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد
لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون
وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة
على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر
او غير داخل وتشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في
غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في
المضمر في الشعر نحو قولهم اظن انك قائم وحسبت انه ذاهب
وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في
المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة

حال كونها مقرونة مع الفعل أي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف

مثل وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن عسى أن يكون قد اقترب

أجلهم السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى أو سوف كقول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كل ما قدرا

أو قد نحو ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الأمور

الثلاثة للفرق بين أن المخففة وبين المصدرية الناصبة

وليكون كالعوض من النون المحذوفة أو حرف النفي نحو أفلا

يرون أن لا يرجع إليهم وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون كالعوض

من النون المحذوفة فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة

والمصدرية فإنه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما أما من

حيث المعنى فلأنها تعني بها الاستقبال في المصدرية ولا

في المخففة وأما من حيث اللفظ لأنه إذا كان الفعل

المنفي منصوبا في المصدرية ولا في المخففة وكان للتشبيه

ای لان نه وهی حرف برأسه علی الصحیح حملا علی اخواتها ولان

الاصل عدم الترکیب ومذهب الخلیل انها مرکبة من الکاف وان

المکسورة واصل کان زیدا الاسد ان زیدا کالاسد قدمت الکاف

لیعلم انشاء التشبیه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الکاف

فی الاصل جارة وان خرجت الآن عن حکم الجارة والجارة انما

تدخل علی المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان کان المعنی

علی الکسر وتخفف ای کأن فتلغی عن العمل علی الاستعمال

الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر کقول الشاعر

ونحر مشرق اللون   کأن ثدیاه حقان

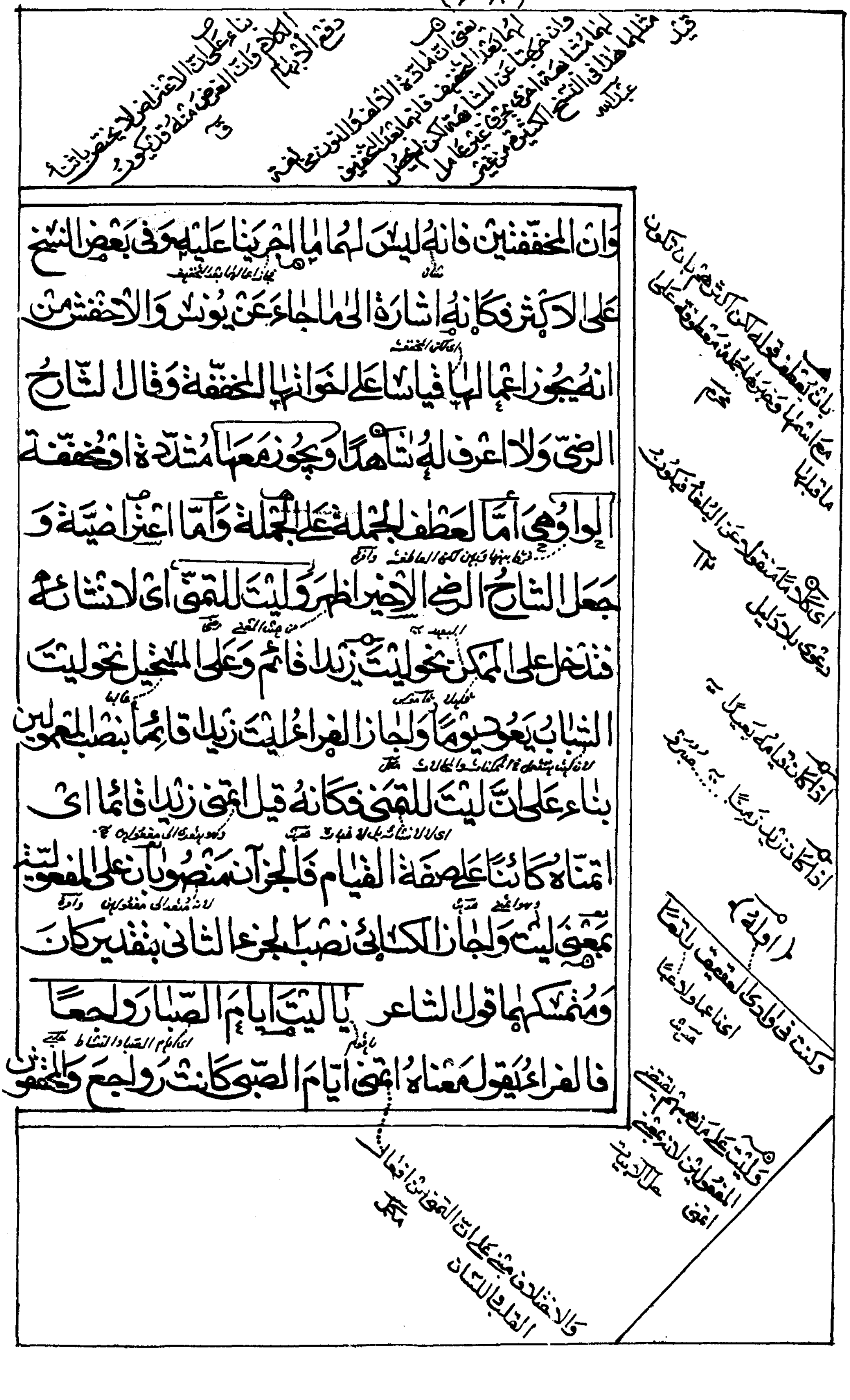
وان اعملتها قلت کأن ثدییه لکنه علی الاستعمال الغیر

الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففیها ضمیر الشأن

المقدر عندهم کما فی ان المخففة ویجوز ان یقال غیر مقلبة

لعدم الداعی الیه کما کان فی ان المخففة ولکن وهی عند

البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لكن تفيد ان ما
بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكان
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضرورى
هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاءني
زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
فاشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان



وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجرينا عليه وفي بعض النسخ
على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة
الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية و
جعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه
فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت
الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين
بناء على ان ليت للتمني فكأنه قيل اتمنى زيدا قائما اي
اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان
ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا كانت رواجع والمحقق

على ان رواجع منصوب على انه حال من الضمير المستتر في خبرها

المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة و

لعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع

امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة

قريب والغالب هو الاول ويشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما

جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك

وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب

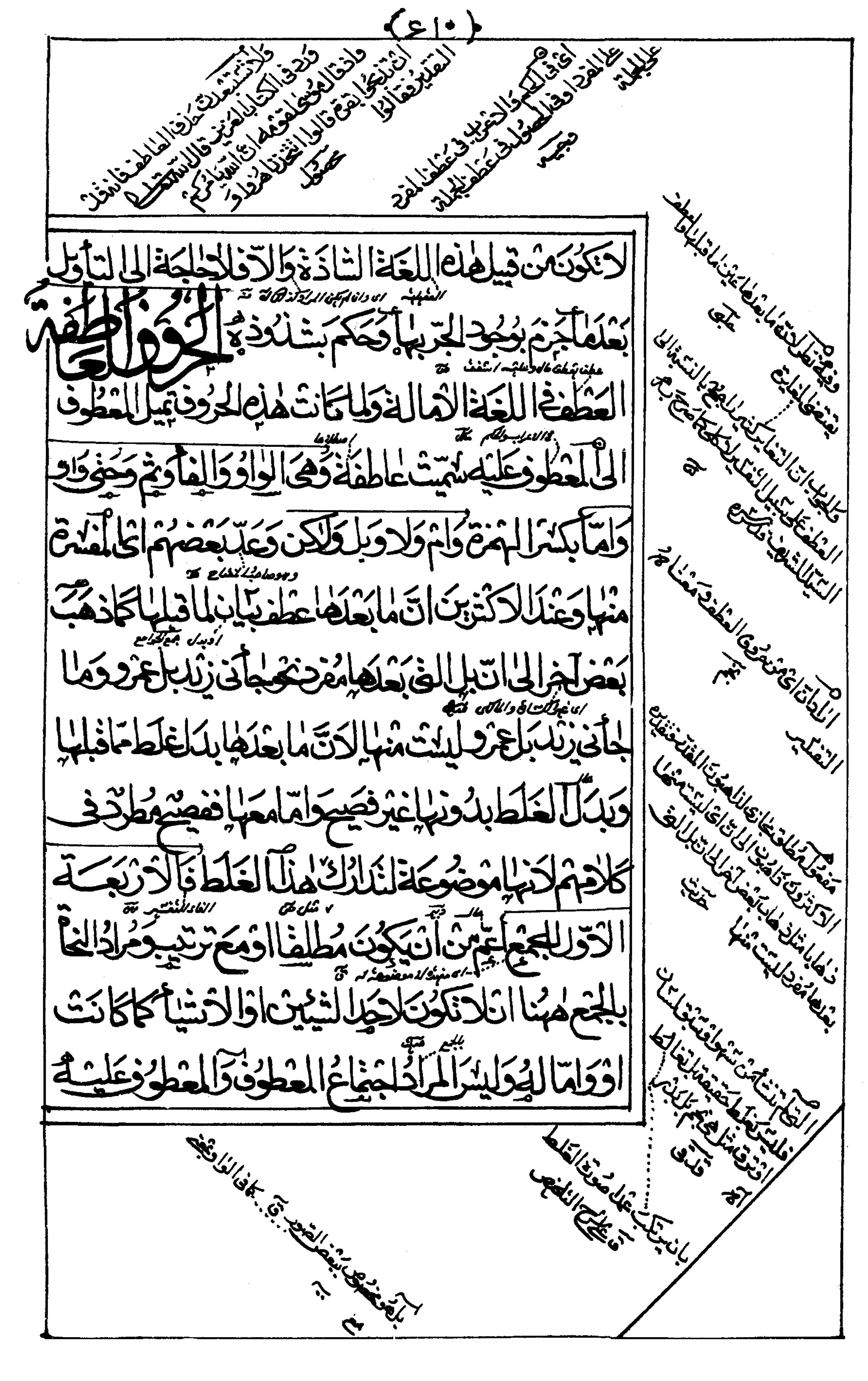
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال

المص في شرحه يعنى انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر

حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى

المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء و

لعل مراد المص بما ذكره من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان



لا تكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل

بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف

الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو

واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة

منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب

بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما

جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها

وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في

كلامهم لانها موضوعة لتدارك هذا الغلط فالاربعة

الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة

بالجمع ههنا ان لا تكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت

او واما الواو فليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه

في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم
عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع
الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب
مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا
مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي معطوف حتى
بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي
او ضعيف من متبوعها اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها
قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى بتمييز الجزء بالقوة
او الضعف عن الكل فصار كانه غيره فصح لان يجعل غاية و

وانتهاء الفعل المتعلق بالكل وذلك انتهاء الفعل اليه على شموله
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا
يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد
التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في
اثناء موت سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحجاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة واعلم ان ثم
الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع
اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي لجزء الاخير يفيد

ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف
في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور لا لكون ذلك الواحد

مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل قوله
تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع
الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها
بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلى الهمزة اى همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمه اى ولاجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين من المخاطب لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان
المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم
يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح ويكون

تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح

وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة

على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاكثر الهمزة

على الافصح ومن ثمه ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان

الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير

مناسب لان ما كان فصيحا حسنا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام

المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا

ومن ثمه اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام

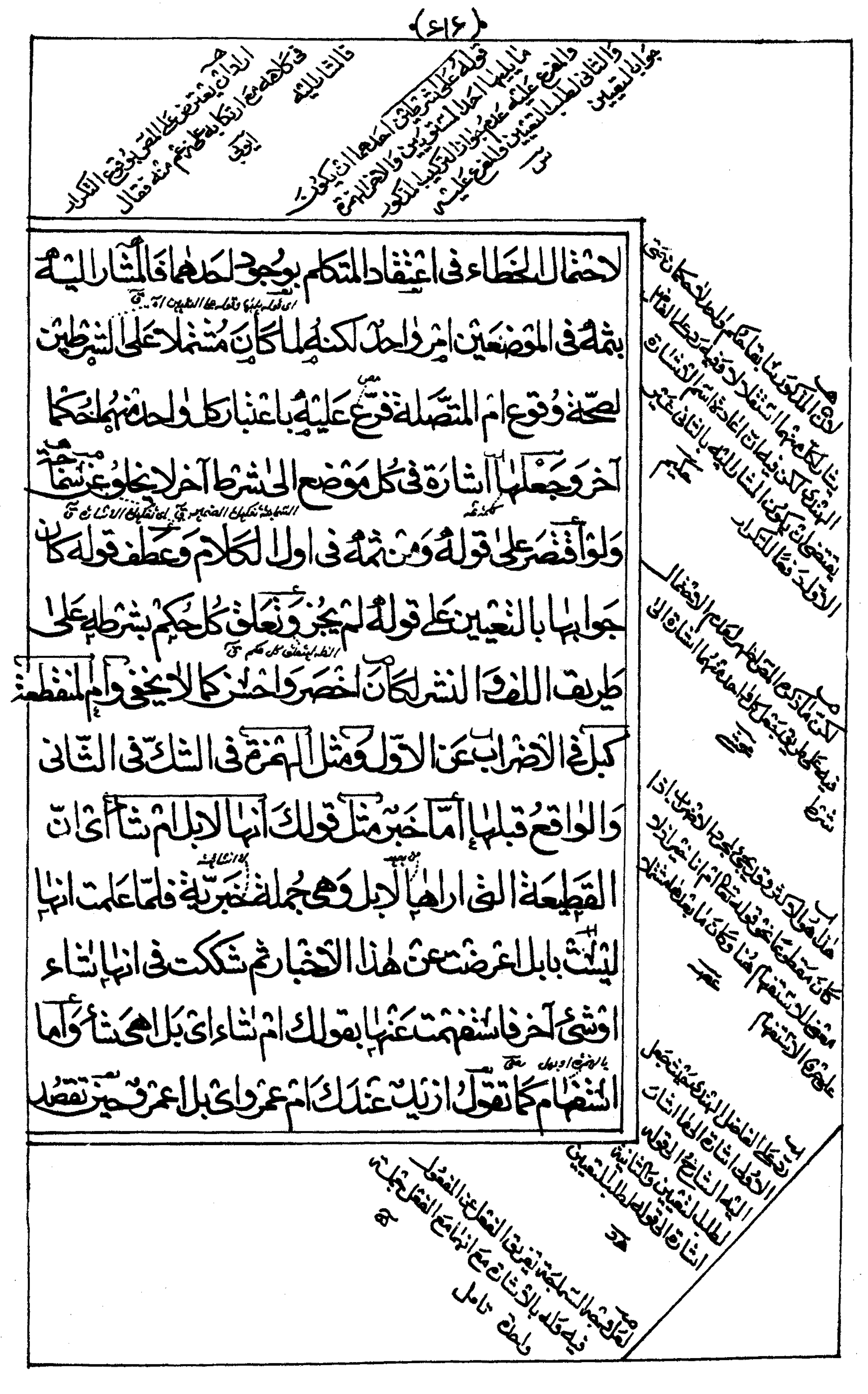
المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه

دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع

الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد ام عمرو او اجاءك اما زيد او

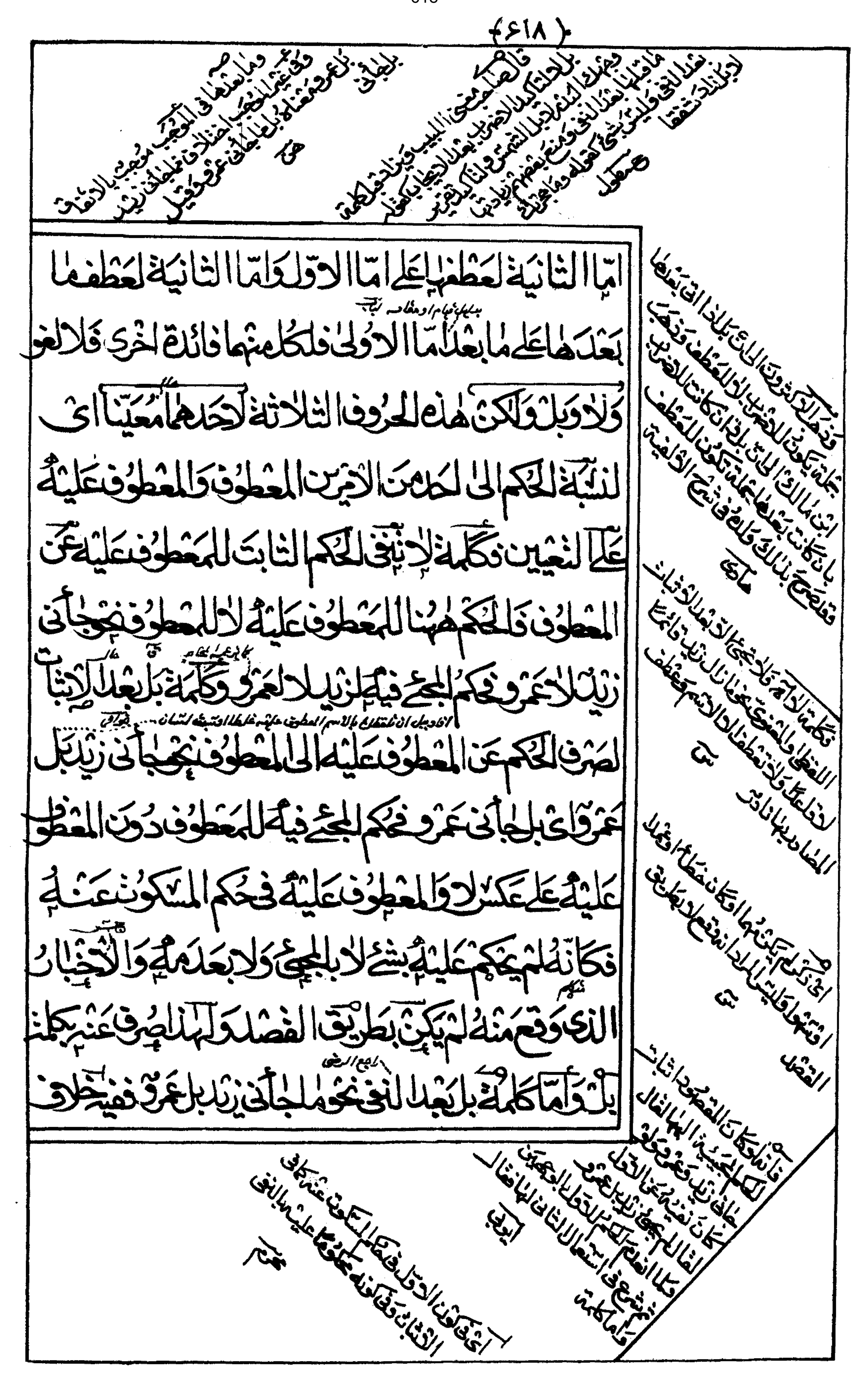
اما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسؤال

ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما



لاحتمال الخطاء فی اعتقاد المتکلم بوجود احدهما فالمشار الیه
بثمة فی الموضعین امر واحد لکنه لما کان مشتملا علی الشرطین
لصحة وقوع ام المتصلة فرع علیه باعتبار کل واحد منهما حکما
آخر وجعلها اشارة فی کل موضع الی شرط آخر لا یخلو عن شیء
ولو اقتصر علی قوله ومن ثمة فی اول الکلام وعطف قوله کان
جوابها بالتعیین علی قوله لم یجز وتعلق کل حکم بشرطه علی
طریق اللف والنشر لکان اخصر واحسن کما لا یخفی وام المنقطعة
کبل فی الاضراب عن الاول ومثل الهمزة فی الشک فی الثانی
والواقع قبلها اما خبر مثل قولک انها لابل ام شاء ای ان
القطیعة التی اراها لابل وهی جملة خبریة فلما علمت انها
لیست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شککت فی انها شاء
او شیء آخر فاستفهمت عنها بقولک ام شاء ای بل اهی شاء واما
الاستفهام کما تقول ازید عندک ام عمرو ای بل اعمرو حین تقصد

الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل
المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها يعني اذا
عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا
باما ثم يعطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني
اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما
نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او
عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي للعطف ايضا يلزم ايراد عاطفين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في
اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على



اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطفها
بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو
ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما معينا اى
لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن
المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى
زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل
عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه
فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة
بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف

فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف
عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن
المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو
وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على
المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون
لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام
عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها
بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد
الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما
جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون

النفي **حروف التنبيه** ألا وأما وها يصدر بها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يأتي المتكلم إليه و
لهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم وأما زيد قائم
وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على أسماء الإشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعين معانيها إلا
بها نحو هذا وهانا وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء

يا وأيا وهيا وأي والهمزة يا أعمها استعمالا لأنها تستعمل للنداء
القريب والبعيد وأيا وهيا للبعيد وأي بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب وكأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط أيضا فإن القريب ينقسم إلى قريب متصف بأصل
القرب من غير زيادة ولا كملة وإلى قريب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فإنه لم يذكر له مرتبتان
فالقريب بالمعنى المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد



وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر

الهمزة وسكون الياء وجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون

المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها

بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه

استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد

وفى جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم

زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا

ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست

ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات

المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال

احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون

اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى

مختصة بايجاب النفى يعنى نقض النفى المتقدم وتجعله

يعني اذا اخبر المخبر بنفي قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه اي قد قام

ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى
في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذا
لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد تجيء على سبيل الشذوذ
لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد
واي اثبات بعد الاستفهام لا تستعمل في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا و
ذكر ابن مالك انّ اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص
ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع اسم القسم من غير ذكر
فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي وربي واي والله واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وانّ لتصديق الخبر وفي بعض
النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير اوانّ لمن قال قد

اناك زيد اولم يأت اى قل لى اقلم يأت وقد جاء انّ لتصديق

الدعاء ايضًا نحو قول ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى

اليك انّ وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء

بعد الاستفهام ايضًا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحبّ شفاء

من جوى حبهنّ انّ اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحبّ فجيئها

فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنّف من كونها تصديقًا

للمخبر

حروف الزيادة

وانما سميت هذه

الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة

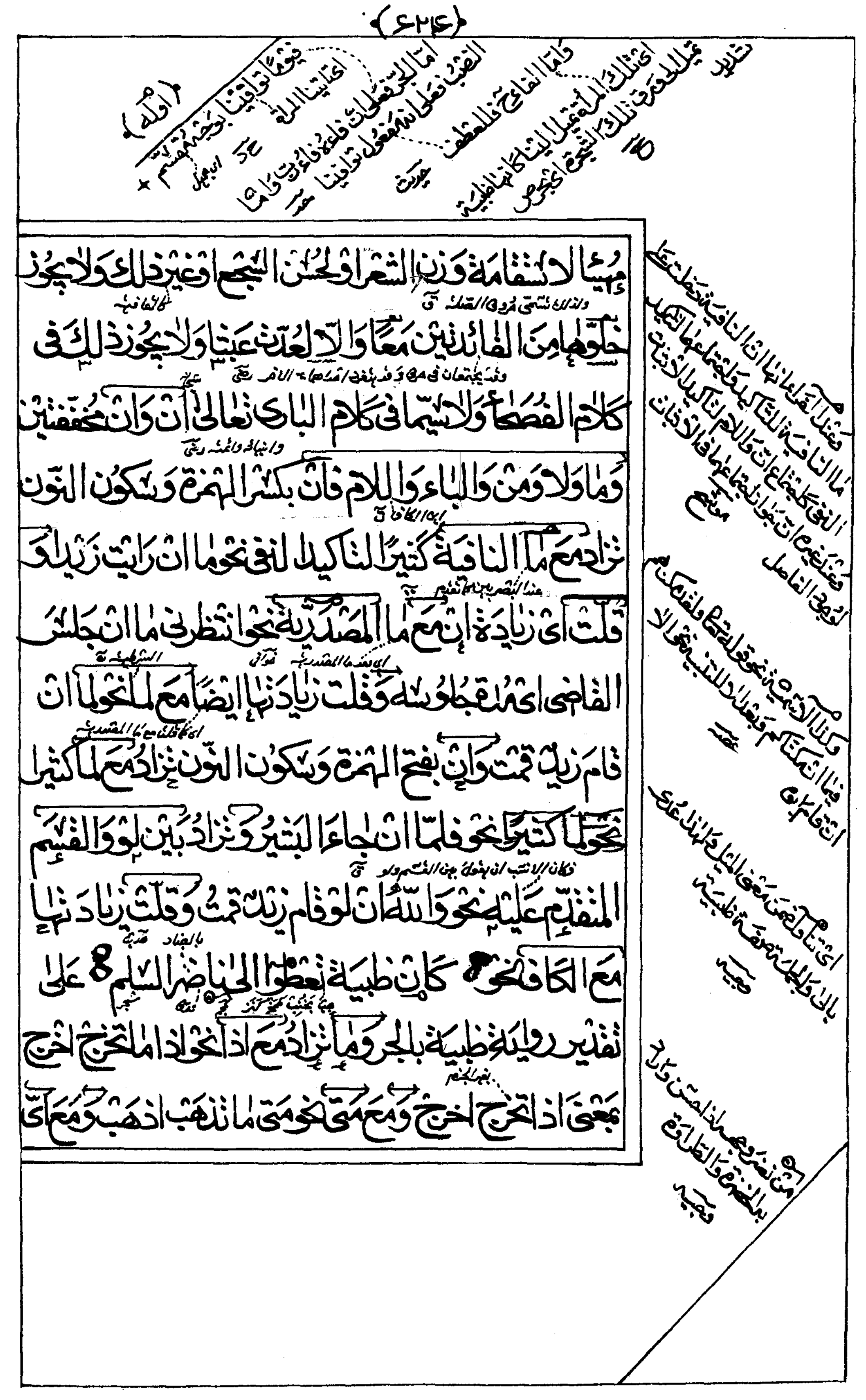
ومعنى كونها زائدة انّ اصل المعنى بدونها لا يختلّ لا انها لا

فائدة لها اصلا فانّ لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية و

اما لفظية فالمعنوية تاكيد النفى كما فى من الاستغراقية

وفى الباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين

اللفظ وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة او الكلام بسببها



مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في
كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى أن وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد لنفي نحو ما ان رايت زيدا وقد
قلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان
قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا
نحو لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على
تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج
بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي

نحو ايّاما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس

اجلس ومع ان اما ترين من البشر احدا شرطا اى حال كون

تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف

الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا

وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع

المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل

ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا

تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد

ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين و

تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد

اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا

اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها

التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيبرز

ولا مزيدة لتاكيد ما فى غير من معنى النفى فكانه قال لا المغضوب ولا الضالين كافى

بيان للجار والمجرور وبيان للجازم والجزم وبيان للناصب والمنصوب

وبيان للصفة والموصوف زاده

لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله

في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور فالحور الهلكة

جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والا لام والباء تقدم

ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها

حرفا التفسير اي في تفسير لكل مبهم

من المفردات نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول

قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول

اي بمفعول مقدر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير

منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى

القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا مقدرا اللفظ

غير صريح القول يؤدي معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان

يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر

اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك تقول كتبت

اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان

ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم

الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت

معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتني لانه

مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله

تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان

اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا

حروف المصدر

ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان

المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى يدخلان

على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى

وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو

السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اى خروجك والخصا

ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع
في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت
بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد لك فان تعذر تقدير الكون
نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا

حروف

التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على
ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او

تقديراً نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيد اضربه ثم معناها اذا دخلت

على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع

الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون

التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم

المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل

فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات ومنها

حرف التوقع والتقريب

قد سميت به لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد

فيها من معنى التحقيق ثم انه قد يضاف الى هذا المعنى في الماضي

التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب

واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي

حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت

الصلاة ففيها اذا ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب

والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول
قد ركب زيد لمن لا يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا
عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها
وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت
ساهرا

حرفا الاستفهام

الهمزة وهل لهما صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما
وقد تدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية
ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما
هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ

وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في

قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اى قد اتى فلما كان

اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها

تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف لما الوف وعانقته وان

لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى

التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها لانها اكثر من

التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم

مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب

زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على

وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في

مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله ايصح ضربك

زيدا وهو غير مستحق منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا

يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك

من اضافة الدال الى المدلول كما قاله السيالكوتي اي الحروف الثلاثة على التعليق ١٢

ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة
التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق
ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول و
الاستئناف بسوال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد
عندك ام عمرو بتقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع
وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف
تصرفها

حروف الشرط

ان ولو واما
لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو عكسها يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض
النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال

سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان
اكرمتني اكرمتك بمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا
اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان
في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناه فانه موضوع لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه

فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ

في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم

ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة

الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد

الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد

ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول

لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور الاول ولم يدر ان

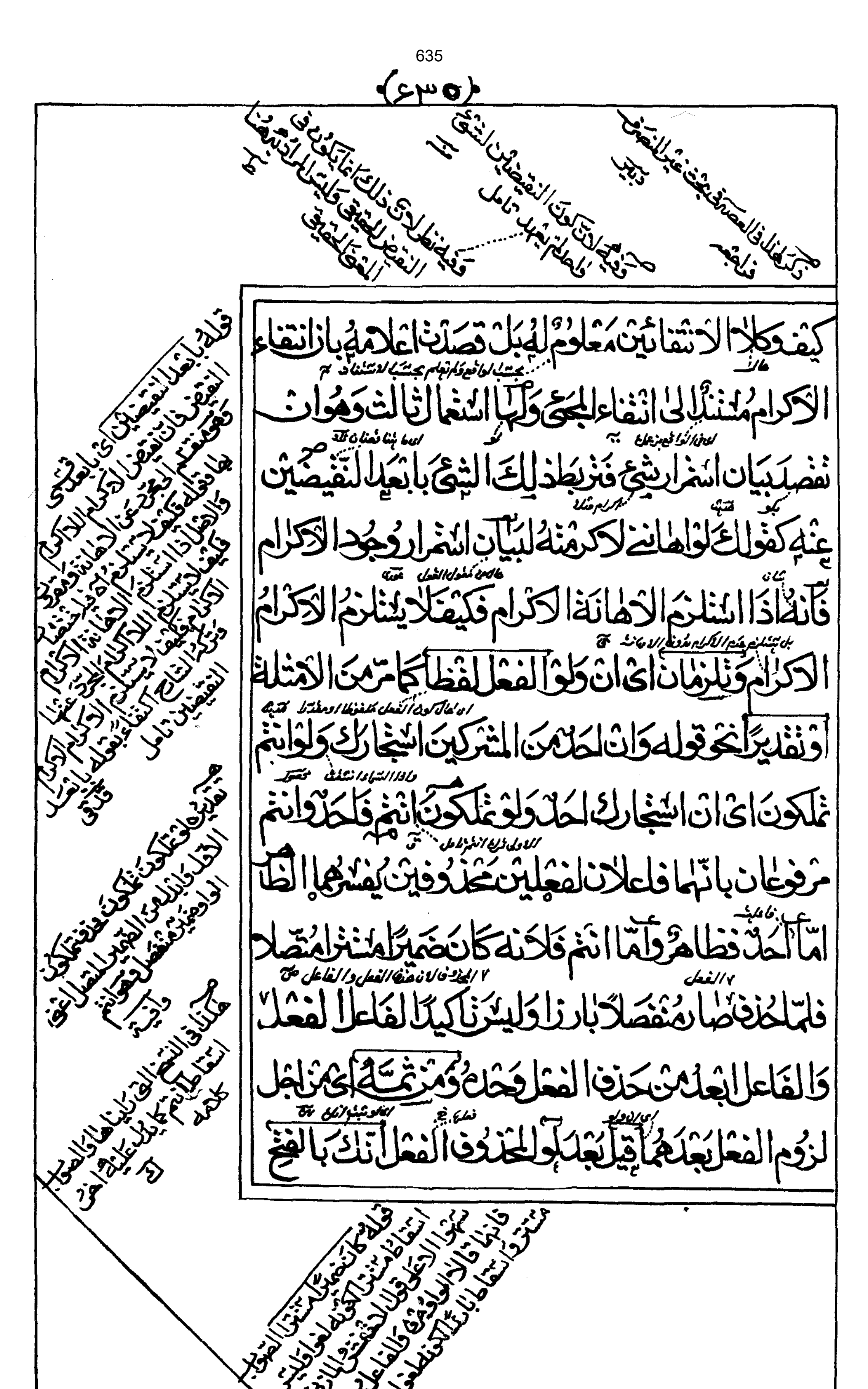
ما ذكره معنى يفصل اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم

المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان

سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا

يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك

لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام



كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان
تقصد بيان استمرار شئ فتربط ذلك الشئ بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
او تقديرا نحو قوله وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اى ان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا متصلا
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل
والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى من اجل
لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف الفعل انك بالفتح

لان المكسورة مع معموليه في حكم الجملة والمفتوحة في حكم المفرد والفاعل لا يكون الا مفردا

لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو
والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق ان
يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون
الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه
من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل
المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
من مصدره جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى

تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في

الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع فعله

في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان

التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان والحذر عن

توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم

لزمه الماضي اي لزم للقسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا

لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيعطى

الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب

وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه

يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو

جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مترتبا

بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او ان لم

تأتني مثال للماضي معنى لاكرمنك وان توسط اي القسم بين

اجراء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط

جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر

الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم

وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى

آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز

الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير

ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط و جواز

اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف

وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتينك

وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف

المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة

اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم

فعلى المعنى الاول هذا مثال للتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم

فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني

مثال لتقديم الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على

غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على ترتيبه ففي كل من المثالين

يقع من حيث المعنى الثاني الخلاف بين اعتباريه بخلاف

المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان

كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال

الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل به بقدر

الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشريهما من حيث

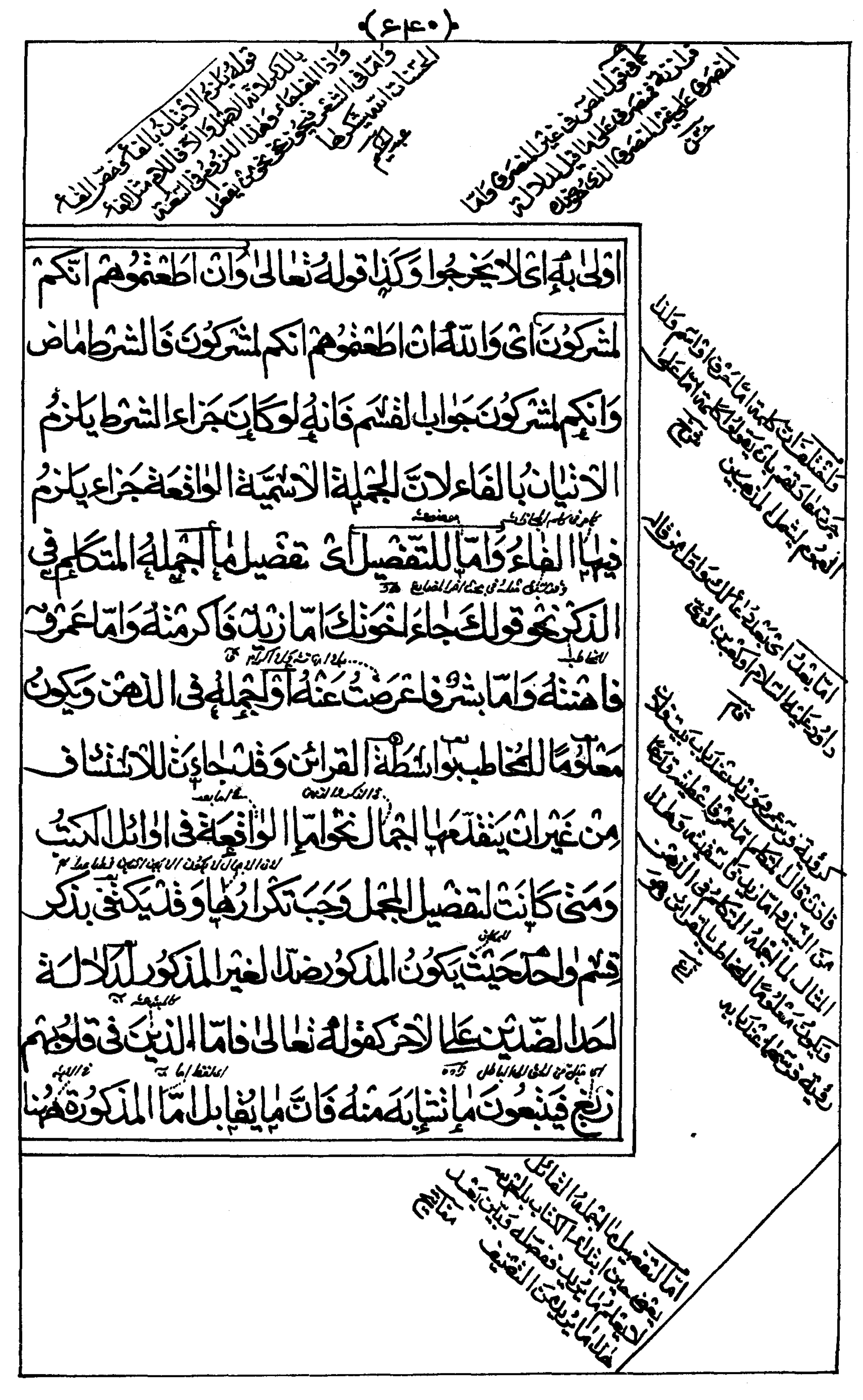
مثاليهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالمتلفظ به او مقدره

كملفوظة في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي

وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون

اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب

القسم فانه لو كان جواب الشرط لكان الجزم بحذف النون



اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم
لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض
وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم
الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يلزم
فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى
الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب
ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة
احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا

غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ

فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بانت

كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني

والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين

اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي

حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء

كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما

وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي

تعويضا مطلقا من غير تفصيل بحال تجويز ذلك الجزء على

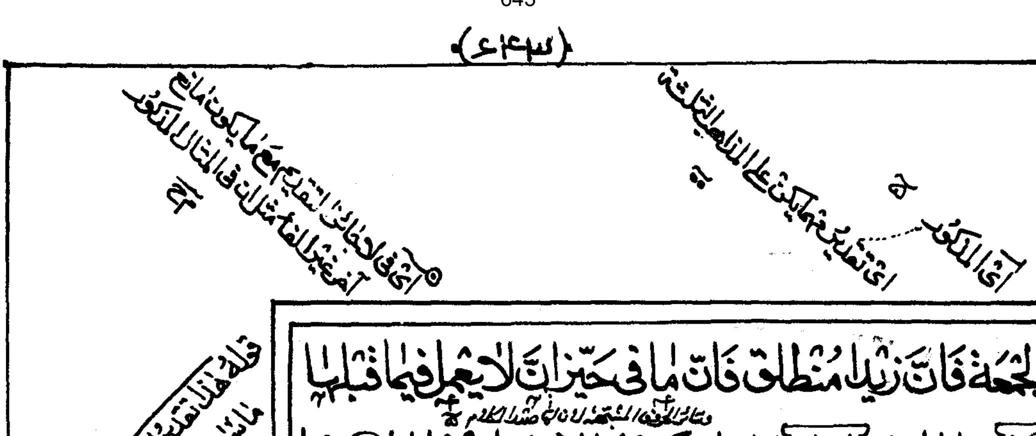
الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لها

خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل وقال

المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف

عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم

وعدم لزومه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف
فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامه وتوسط
يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي الحرفين في الشرط والجزاء
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط
بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء فقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم



الجملة فان زيد منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع
آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن
الاول دون الثاني وهذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول

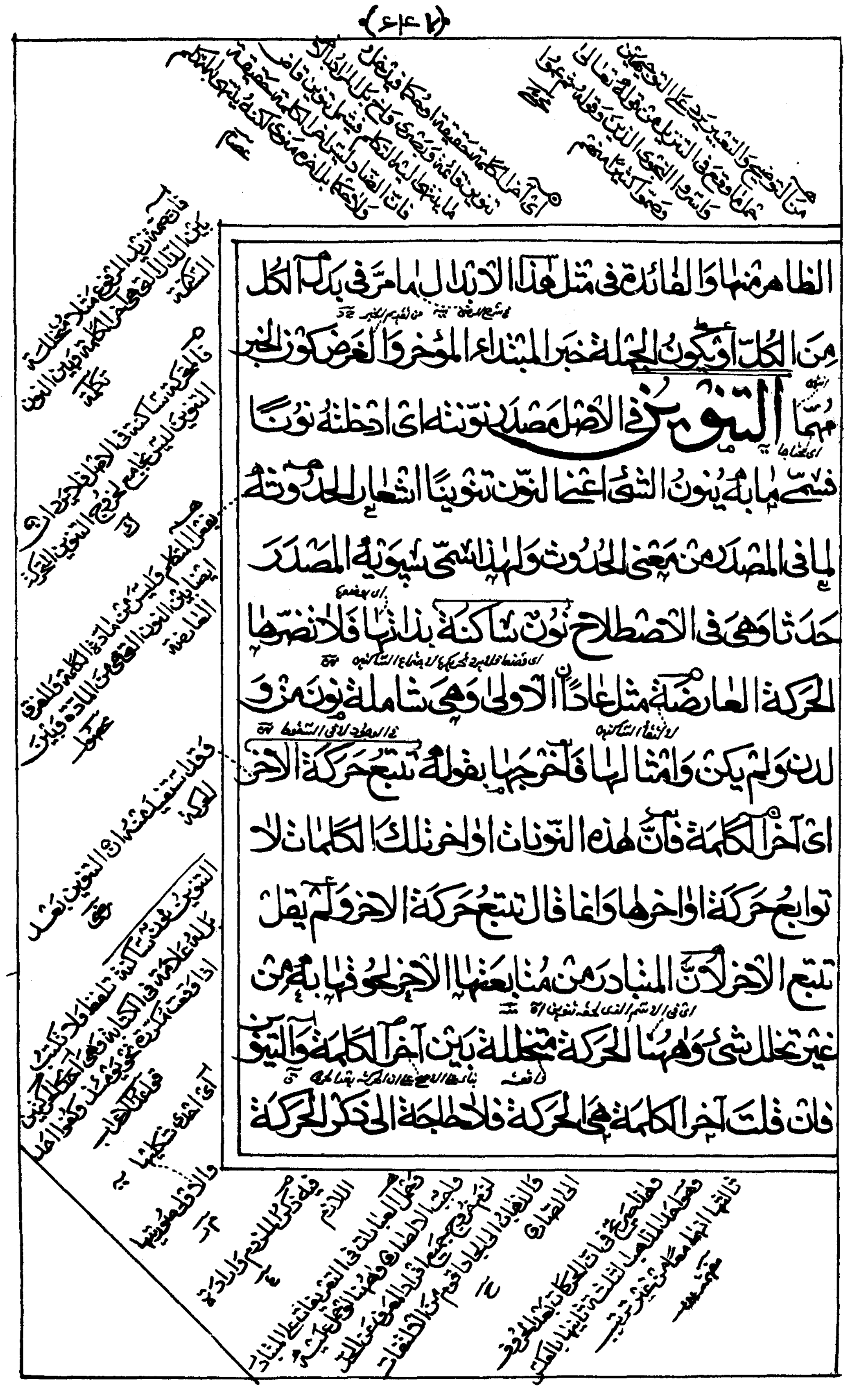
على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب يجيئهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما
يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة
المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة
كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع

كلا الردع
هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا
ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي
الاجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى
لا ايجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود

منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى
واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ
كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك تردع المخاطب
عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان
بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية **تاء التانيث**
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي
لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف
تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيه
من اول الامر بكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك
على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما لحقتاه فان
كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي

فأنت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه أو فهو مخير
أي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها
من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين أي جمعي المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
لحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل هي حروف اوتي بها للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا
ما قاله النحاة ولا امنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال



الظاهر منهما والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل

من الكل أو يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر

مهما التنوين في الاصل مصدر نونه اي ادخلته نونا

فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا لحدوثه

لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر

حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة بذاتها فلا ينقضها

الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة لنون من و

لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر

اي آخر الكلمة فان هذه النونات اواخر تلك الكلمات لا

توابع حركة اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل

تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من

غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين

فان قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة

قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين
الترنم في الفعل لا التاكيد لفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة
ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق فان المراد
بتبعيتها لحركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض
للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
وهو اي التنوين للتمكن وهي ما يدل على امكنية الكلمة اي كون
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح
لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت
السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعا
من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين

في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما لشخص تمحض

للتمكين والعوض وهو ما لحق آخر الاسم عوضا عن المضاف

اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم

مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة اي كانت بعدها

فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة

لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك في حينئذ وساعتئذ وعامئذ

وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما

اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع

المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيها علامة الجمع كما ان

الواو علامته في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل

النون في ذلك فزيد التنوين في آخرها ليقابله وتوهم

بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات

مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزال

للعلتين العلمية والتانيث فظاهر انه ليس بتنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم
مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ملحق آخر الابيات والمصاريع
للنون الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر والحق
اواخر الابيات والمصاريع وان كان بالحروف والكلمات الواقعة
في اثنائها جائزا كما نشاهده من اصحاب الغناء لان محل التغني
به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا يخل به فهم المعاني وهو اما ملحق
للقافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا متبعا باشباع
حركته حرف لين من الالف والياء والواو وسميت هذه الحروف

حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين

القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر

اقلي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي ان اصبت لقد اصابن

فروى هذا البيت لدى حصول باشباع فتحها الالف وعوض عن

الالف عند التغني نون التنوين واما ملحق للقافية المقيدة

وهي ما كان رويها حرفا ساكنا او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد

الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة تحصل

من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ... مشتبه الاعلام لماع الخفقن

فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن

مد الصوت بها لحركة عند التغني بالفتح والكسر والحق بها

النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين

الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز هذا البيت

بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع
وليس للقسم الاول اسم يخصه به واعلم ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لا
ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعانى فعد تنوين الترنم من اقسام الحرف
التى هى من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح
واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل
ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن
حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف
اليه فطلبت التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذا قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان

مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط لقلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها
فانها لا تحذف حيث كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه
هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل
بين نون جمع والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما
لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو

ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت
اي نون التاكيد في النفي نحو لا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت
اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان
القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل باسم منفصل
عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت الى آخره اشارة الى ان
زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازمة بل جائزة
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد
حرفه بما فانه لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا

ايضا لئلا ينتقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون

التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو

مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط

فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة

واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد

الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين

ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء

المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة

وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من

ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان

او مخاطبا او المؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة فظاهر

انما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها

غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان

واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث
نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما
في الوقف وليس بصحيح عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني وجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما
وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر
عند الحاق النون بها ومعنى كلاهما ان النونين حكمهما مع

المثنى وجمع المؤنث مما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير
بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة
المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة تقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن
يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما تضمها مع المنفصلة
تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز
وهو في المذكر الواحد نحو اغز وارم واخش فكالمتصل فالنون
كالكلمة المتصلة ونعني بها الف التثنية تقول اغزون
وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثمه اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل

ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال

تريان هذا مثال ما فيه الضمير الغير البارز الذي تحركت لامه

بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون

الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم

وهذا مثال ما فيه ضمير بارز لاجل النون وهل ترين في هل

ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما

فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين

لا على ترين اي ومن ثمه قيل اغزون في اغز برد الواو المحذوف

كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت

على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو

مع الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة

تحذف للساكنين اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي

بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر

لا تهين الفقير علك ان تر * كع يوما والدهر قد رفعه

اى لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة

بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها ولا كان الواجب

يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما

لم يعكس حط المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم

لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة فى حال

الوقف على ما لحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف

التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة

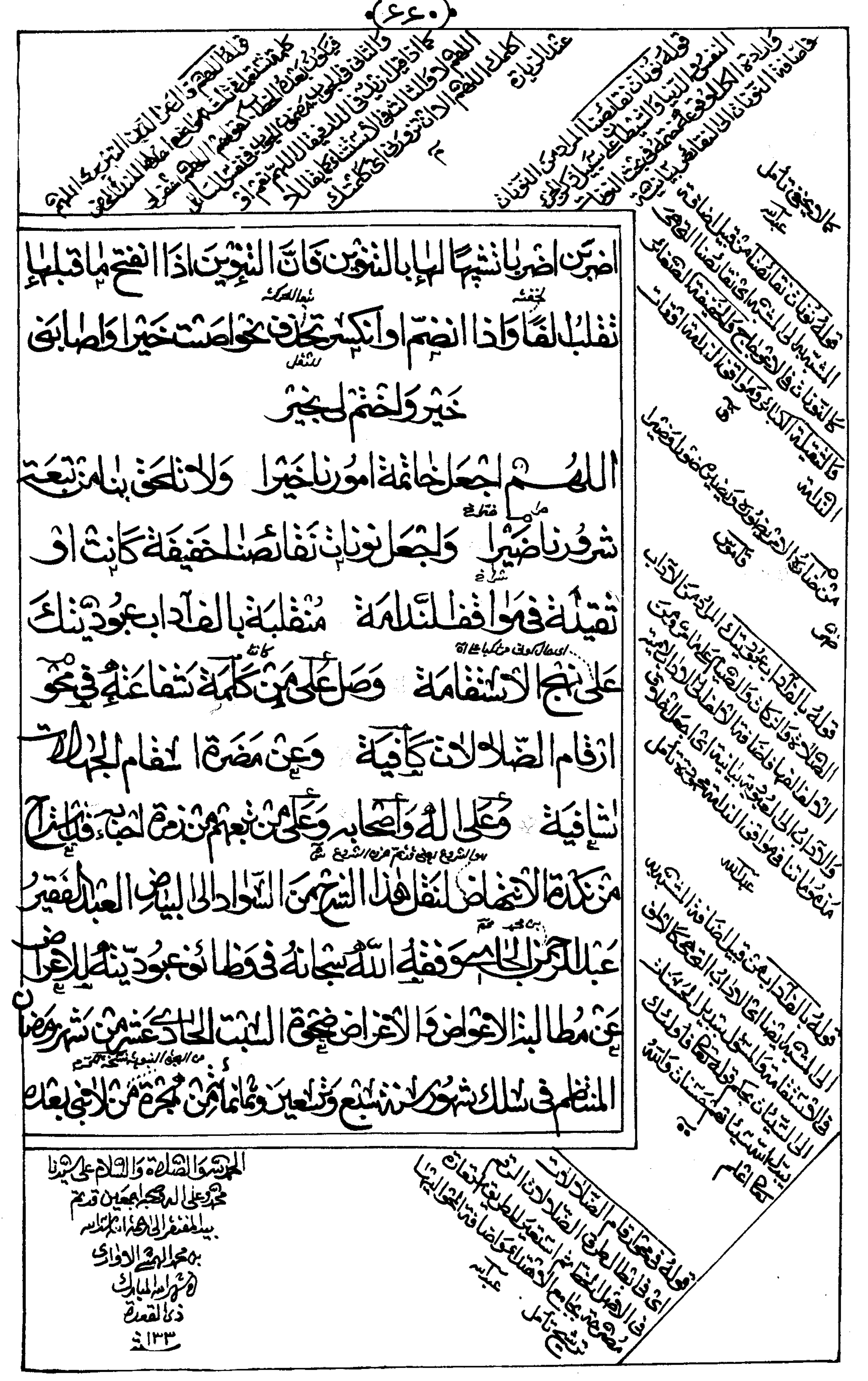
بلغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت

عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف

التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل

والخفيفة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على

ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فى



اضرب من اضرب بانتسبهما لها بالنون فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
نقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اضربن خيرا واضربن
خير ولخصم لي بخير

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة
شرورنا ضيرا واجعل نونات نفائسنا خفيفة كانت او
ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف الاداب عبوديتنا
على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو
ارقام الضلالة لنا كافية وعن مضرة اسقام الجهالات
شافية وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه فليستراح
من كدرة الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الكريم الجامي وفقه الله سبحانه في وطانه عبوديته عن الاعراض
عن مطالب الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان
المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة من لا نبي بعده

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه اجمعين قد تم
بيد المفتقر الى رحمة الله
بن محمد الاواري
اوائل شهر المبارك
ذي القعدة

فہرست کتاب جامی

تمت الفهرست